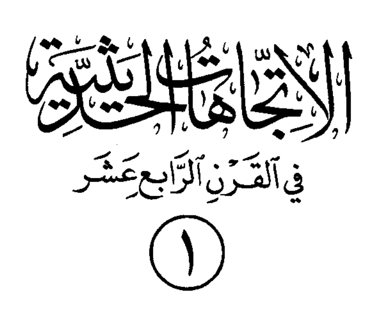
الاتجاهات الحديثية

في القرن الرابع عشر

بقلم
الدكتور محمود سعيد بن محمد ممدوح
الشافعي

المجلد الأول


الاتجاهات الحديثية
في القرن الرابع عشر
١



تطلب مطبوعات دار العلوم الدينية من:

١- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - الإسكندرية

هاتف: - ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨(+٢٠٢)

٢- دار البصائر ، القاهرة - درب الأتراك

محمول: ٠١٠٠٢٤٣٦٢٢٦٣

٣- مكتبة تريم الحديثة ، اليمن - تريم

هاتف: ٤٦٧١٣٠ فاكس: ٤١٨١٣٠

٤- دار الرشاد الحديثة ، المغرب - الدار البيضاء - الحبس

هاتف: ٠٢٢٢٧٣٢٥٦/ ٠٢٢٢٧٤٨١٧ فاكس: ٠٢٢٧٧٩٢٤

٥- دار الضياء للنشر والتوزيع ، الكويت - حولي

تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨ نقال: ٩٩٣٩٦٤٨

٦- دار العلوم الإسلامية ، إندونيسيا - سورابايا

هاتف: ٠٠٦٢٣١٣٥٢٢٩٧١

٧- كلية الصفا الإسلامية ، ماليزيا - نجري سمبيلان

محمول: ٦٠١٣٣٥٥٧١١٩+

الاتجاهات الحديثية

في القرن الرابع عشر

بقلم

الدكتور محمود سعيد بن محمد ممدوح
الشافعي

المجلد الأول



تنبيه: اعتدتُ إضافة الصَّلاة على الآل في كلِّ صلاةٍ، فأقول: ﷺ فأثبتُ الصَّلاة على الآل وإن لم تكن في الأصل المنقول منه.

الطبعة الثانية

بيروت/ سنة ١٤٣٨

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية/ 14919/2008

الترقيم الدولي ISBN 978-977-6259-42-3

يطلب من:

دار العلوم الدينية والمكتبات بالأزهر وسيدنا الحسين

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ وآله الأكرَمِينَ الطَّاهِرِينَ، ورَضِي اللهُ عنْ أصحابِه الغُرِّ الميامِين، وبعدُ:

فهذهِ هِيَ اتِّجاهاتُ المشْتَغِلينَ بالحديثِ الشَّريفِ في القرْنِ الرَّابعِ عشرَ، وقد جعلتُها علىٰ أقْطابٍ، وَتحتَ كلِّ قُطْبٍ فُصُولٌ ومباحثُ، ومَطالبُ.

وأصلُ هذا البَحْثِ هوَ الأطرُوحةُ التي تَقدَّمتُ بها لنَيلِ الدكتوراه من جامعةِ محمَّد الخامسِ بِرباطِ الفتْحِ بالمغربِ الأقْصىٰ، بإشرافِ فَضيلةِ الأستاذِ الدكتور فاروق حمادة، حفظه الله تعالىٰ.

وتقدَّم الحضورَ سيِّدي العلَّامةُ الشَّريفُ الحسن بن محمَّد بن الصِّدِّيق مقدَّمُ علماءِ المغربِ -رحمه الله تعالىٰ- وابنُ أخيه سيِّدي الشَّريفُ الماجِدُ النَّابهُ الدكتور عبدالمُنعِم ابنُ شيخِنا المُحدِّثِ العارفِ بالله سيِّدي عبدالعزيز بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالىٰ.

-١-

وقد تجشَّمتُ المشقَّة لنيلِ تِلكَ الشَّهادة؛ لأمورٍ عارضةٍ، وما كنتُ عليها بحريصٍ، وسامحَ الله مُعَظِّمِي «الدَّال»- الدكتوراه- التي قد لا تدلُّ علىٰ أصحابِها، بل كثيرٌ من حَمَلَتِها مِن بلادٍ معروفةٍ يحملُونها بمجهودِ أو تعاوُنِ غيرِهم، وأَعْرِفُ مَن قَصَرُوا أنفسَهم -أو كادوا- علىٰ صنعةِ عملِ الأُطروحاتِ لغيرِهم، مِنْ بابِ التَّعاونِ علىٰ الزُّورِ والكذِبِ في عَصرِ «الدَّالاتِ».

وتعدَّىٰ الأمرُ مُريدي «الدَّالات» إلىٰ «مكاتبِ تحقيقِ التُّراثِ»، فتجدُ أنَّ العملَ يقومُ به جماعةٌ مِن طلبةِ العِلْمِ، ويُعزَىٰ العملُ فيما بعدُ لمن تميَّز بالمَنْصِبِ أو بكثرةِ المال، ثمَّ إذا نظرَ النَّاظرُ -الذي لا يَعْرفُ حقيقةَ الأمرِ- في ثَبْتِ

مصنَّفاتِ وتحقيقاتِ هذا المتشبِّعِ بما لم يُعْطِ؛ سارعَ بإنزالِ الألقابِ الفاخِرةِ على لابسِ ثَوْبَيِ الزُّورِ.

-٢-

واعلمْ أنَّه كان في كلِّ قَرنٍ، بل في كلِّ طبقةٍ ما يُميِّزها عن الأخرى رجالًا وتصنيفًا، كمًّا ونوعًا، وإقبالًا وإدبارًا.

وكان القَرْنانِ الثَّالثُ والرَّابعُ قد شَهِدا أكابرَ الحُفَّاظِ وأجلَّ المُصنَّفاتِ، وقد بنىٰ أهلُ العِلْمِ عليهما فيما بعدُ، وكان الحديثُ نَمَطًا حينَ الزَّمان زمانٌ، وتفنَّنَ الحُفَّاظ، وبرَّزوا في معرفةِ العِلَلِ.

وقد قال الحافظُ الذَّهبيُّ في نهايةِ الطَّبقةِ الخامسةِ مِن المتكلِّمين في "الجَرْحِ والتَّعديل"، ومِن أعيانها البُخاريُّ، ومسلمٌ، والذُّهْليُّ، وخلقٌ كثيرٌ لا يحضُرني ذِكْرُهم: «ربَّما كانَ يجتمعُ في الرِّحلةِ منهم المئتانِ والثلاثُ مائةٍ بالبلدِ الواحدِ، فأقلُّهم معرفةً كأحفظِ مَن في عصرِنا»(١).

وقال في نهاية الطَّبقةِ التاسعةِ – ومِن أعيانِها ابنُ حِبَّانَ، والطَّبرانيُّ، وابنُ عديٍّ، وابنُ قانعٍ، والحاكمُ صاحب الكُنىٰ-: «ومن هذا الوقتِ تناقَصَ الحفظُ، وقلَّ الاعتناءُ بالآثارِ، ورَكَنَ العلماءُ إلى التَّقليد»(٢).

وقال الذَّهبيُّ في "تذكرة الحُفَّاظ" بعد أن انتهىٰ مِن تراجمِ الطَّبقة التَّاسعةِ مِن الحُفَّاظ، وهم قومٌ مِن الحُفَّاظ كانتْ وفاتُهم في الرُّبُعِ الأخيرِ من القرنِ الثَّالثِ: «ولقد كانَ في هذا العصرِ وما قاربَه مِن أئمَّة الحديثِ النَّبويِّ خَلْقٌ

---

(١) "ذِكْرُ من يُعتمَد قوله في الجرح والتَّعديل" (ص: ١٩٧).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٠٩).

كثيرٌ، وما ذكرنا عُشرَهم هنا، وأكثرُهم مذكورون في "تاريخي"»[١].

ثُمَّ قال يخاطبُ محدِّثي وقتِه-القرنِ الثَّامنِ-: «وليس في كبار محدِّثي زماننا أحدٌ يبلغُ رُتبةَ أولئكَ في المعرفة»[٢].

وتناقَصَ الحفظُ قرنًا بعد قرنٍ، وطبقةً بعد طبقةٍ[٣].

بَيْدَ أنَّ فضْلَ الله تعالىٰ لم ينقطعْ، ولم تمُتِ المعرفةُ بالحديثِ بموتِ الذَّهبيِّ، فقد ذكر الحافظُ السَّخاويُّ في رسالته: "المتكلِّمون في الرِّجال"[٤] أربعةً وعشرين مِن الحُفَّاظ ممَّن يُعتمَدُ قولُهم في الجرحِ والتَّعديلِ، كانوا بعدَ الذَّهبيِّ.

وفي "ذيول الحُفَّاظ" للشَّريف الحافظ أبي المحاسنِ الحسينيِّ الدِّمشقيِّ، ثم للحافظ التَّقيِّ ابنِ فهدٍ القرشيِّ، ثمَّ للحافظِ الجلال السُّيوطيِّ؛ جمعٌ من الحُفَّاظ علىٰ حِسابِ عَصرِهم، وذَيَّلْتُ عليهِم في "تزيينِ الألفاظِ بتَتْمِيمِ ذيول تذكرةِ الحُفَّاظ".

نعم؛ تناقَصَ الحفظُ بعد ابنِ حجرٍ وتلاميذِه، وكادَ أنْ ينعدِمَ المحدِّثُ ببُزوغِ شمسِ القرنِ العاشرِ إلَّا النَّفرَ اليسيرَ كالعراقيِّ بالمغربِ، والزَّبيديِّ بمصر، وعبدالله بنِ سالمٍ البصريِّ في الحجاز، وعابدٍ السِّنديِّ، ومحمَّد بن حياة السِّنديِّ بالمدينة، ووليِّ الله الدِّهْلَويِّ، وابنه عبدالعزيز، وسبْطِه محمَّد إسحاق

---

(١) "تذكرة الحُفَّاظ" (٢/ ٦٢٧، ٦٢٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٢٧، ٦٢٨).

(٣) في "الجواهر والدُّرر" في ترجمةِ شيخِ الإسلامِ الحافظِ ابنِ حجرٍ للحافظِ السَّخاويِّ مقارناتٌ بين جماعةٍ من الحُفَّاظ المتأخِّرين تفيد تناقُصَ الحِفظِ، وأنَّ مَن وُصف بالحِفظِ فباعتبار غَلَبةِ فنٍّ مِنْ فنون الحديثِ عليه (١/ ٣٦-٤٥).

(٤) "المتكلِّمون في الرِّجال" للحافظ السَّخاويِّ (ص ١٣٠-١٣٦).

الدِّهْلَوِيِّ وكانتْ الهندُ بهم أوفرُ حظًّا ، وهم علىٰ رتب متفاوتة.

ولكنَّ فضلَ الله عظيمٌ، ومِنَنَه جسيمةٌ، فما أن غرَبتْ نهاياتُ القرنِ الثَّالثِ عشرَ، وسطعتْ شُموسُ القرنِ الرَّابعِ عشرَ، حتىٰ اتَّجهتْ هِمَمُ بعض أهلِ العلم -لأسبابٍ سيأتي ذكرُها- للعنايةِ بالحديثِ الشَّريفِ وعلومِه؛ تدريسًا وتصنيفًا وتحقيقًا وطباعةً.

وهؤلاءِ المعتَنونَ بالحديثِ في القرنِ الرَّابعِ عشرَ كانتْ لهم اتجاهاتٌ مختلفةٌ في العنايةِ بالحديثِ الشَّريفِ:

فمنهُم من اعتنىٰ بالحديثِ إسنادًا ومتنًا.

ومنهُم من اعتنىٰ بالمتنِ والإسنادِ، وكانَ من أغراضِه الانتصارُ لمذهبِه.

ومنهُم منْ قصَرَ نفسَه علىٰ العنايةِ بالمتنِ دونَ الإسنادِ، والعكسُ.

ومنهُم منْ تصدَّىٰ للكتابةِ في السِّيرة النبويةِ الشَّريفةِ.

ومنهُم منْ اعتنىٰ بالكتابةِ في أمورٍ مساعِدةٍ كالكتابةِ في الاصطلاحِ، أو الفهرسةِ، أو الانتصارِ لآل النبيِّ الأطهارِ، أو تحقيقِ الكتبِ الحديثيَّةِ وإحياءِ المواتِ إلىٰ غيرِ ذلكَ.

فمنْ خلال هذهِ الأنواعِ والاتِّجاهاتِ يُمْكنُ التَّأرِيخُ لحرَكةِ الحدِيثِ في القرْنِ الرَّابعِ عشرَ، فبِسَببِ ذلك يمكنُ حصرُ العملِ في اتِّجاهاتٍ خمسةٍرئيسيةٍ، ثم اتِّجاهٍ آخر يحملُ اهتماماتٍ مختلفةً، فتكونُ الأقطابُ ستَّةً:

القطبُ الأوَّلُ -يعني: الاتِّجاه الأوَّل-: وهو اتِّجاهُ العنايةِ بالإسنادِ من حيثُ الصِّناعة الحديثيَّة، وقد أفردتُ فصلًا للأعمالِ الجليلةِ في خدمةِ حديث آل البيتِ عليهم السلام والتي قيَّدها السيِّدُ العلَّامةُ محمَّدُ بنُ الحسنِ العجريُّ الحسنيُّ رحمه الله تعالىٰ، وعقدتُ فصلًا آخرَ لأعمالِ الإماميَّة في الرِّجال، وهي أعمالٌ لا يُمكنُ

إهمالُها؛ فمَنْ الذي يُقصِي المامقانيَّ والخوئيَّ والتُّستَريَّ في أعمالهم الموسُوعيَّةِ ؟

القطب الثَّاني: اتِّجاهُ العنايةِ بالإسنادِ منْ حيثُ الرِّواية، وتحصِيل الفهَارس والأثبات، وطُرق الاتِّصَال بها، وهم المُسنِدون.

القطب الثَّالث: اتِّجاه العناية بالمتن والإسناد، وهذا الاتِّجاه علىٰ قسمين: قسمٌ اعتنىٰ بالمتنِ والإسنادِ دونَ التَّقيُّد بمذهبٍ، وقسمٌ آخرُ اعتنىٰ بالمتنِ والإسنادِ انتصارًا لمذهبِه، كما هي طريقةُ محدِّثِي الفقَهاءِ منْ علماءِ الهندِ.

القطب الرَّابع: وهو اتِّجاهُ العنايةِ بالمتنِ فقط.

القطب الخامس: وهو اتِّجاهُ العنايةِ بالسِّيرةِ النبويَّة الشريفةِ.

وبعده القطب السادس:الجامعُ لاتجاهاتٍ مختلفةٍ في خدمةِ السُّنَّة المطهَّرة.

ثم إنَّ تصنيفَ العالِم في اتِّجاهٍ معيَّنٍ فبحسبِ ما غَلبَ عليه، ولا يعني هذا التَّصنيفُ وذِكْرُ العالِم بالحديث في اتِّجاهٍ معيَّنٍ أنَّه لا يشاركُ في فنونِ الحديثِ الأخرىٰ، فمثلًا يمكنُ أن يُقال: «كلُّ محدِّثٍ مُسنِدٌ، وليس كلُّ مُسنِدٍ محدِّثًا»، فلا يلزمُ من عدمِ ذكرِ العالِم بالصَّناعةِ الحديثيَّةِ في المُسنِدِينَ أنَّه ليسَ منهم، والأمرُ واضحٌ.

وشَرْطي في الكتابِ هوَ الاقتصارُ علىٰ أهل القرنِ الرَّابعِ عشرَ،ولا يضرُّ مَنْ عاشَ في سابِقه أو لاحقِه بعضًا من عُمرِه، وقد اقتصرتُ علىٰ منْ سبقُوا إلىٰ رحمة الله تعالىٰ، فلم أذكر أحدًا من الأحياءِ إلا لمناسبةِ تعليقٍ في الحاشيةِ.

وقد اقتَصرْتُ واختَصَرْتُ، معَ بحثٍ يحتاجُ لطول واستيعابٍ وشُمولٍ وكثرةِ مقارنةٍ وضرْبِ أمثلةٍ، وإنَّ إيرادَ المعاني الكثيرةِ في الألفاظِ القليلةِ عملٌ شاقٌّ يُقدِّرُه أهلُ العلمِ، وكم كنتُ حريصًا علىٰ أنْ أكثِرَ منْ ذِكْرِ عددٍ من ساداتِنا أهلِ العلمِ، ولكن قَصُرَ الوقتُ، ولي ما يَشْغَلُني، وقد تحسَّرتُ كثيرًا

علىٰ عدمِ ذكرِ كثيرينَ منْ أهلِ العلمِ هنا.

فاذكر العلَّامةَ محمَّد شمس الحقِّ العظيم آبادي شارح "سنن أبي داود" المتوفىٰ سنة ١٣٢٩، والعلَّامةَ خليلَ بنَ أحمدَ السَّهَارَنْفُوريَّ المتوفَّىٰ سنة ١٣٤٦ صاحبَ "بذلِ المجهودِ شرح سنن أبي داود"، ومعاصرَه العَلَّامَةَ المُتفنِّن محمَّد أنور شاه الكَشْمِيريَّ المتوفَّىٰ سنة ١٣٥٣ صاحبَ المصنَّفاتِ والأمالي علىٰ الكتبِ السَّتةِ.

هذا وسيُلاحظُ القارئ أنَّني قد أعملتُ نَظري، وسَطَر قلَمي بعضَ آراء لي في أعمال بعض المشتغلين بالحديث في القرن الرَّابع ومُصنَّفاتهم، فوافقتُ وخالفتُ، وفصَّلتُ وقيَّدتُ، وإنَّما كانَ نظري للمُصنَّفاتِ فقَط، ولا دخْلَ لي في الأشْخَاصِ، فهُم جميعًا أهل عِلْمٍ وفضْلٍ، والكلُّ خَدَم العِلْمَ بحسبِ مانظر ومؤهِّلاتِه العلميَّة.

كما أنَّني في كلِّ اتِّجاهٍ منَ الاتِّجاهاتِ الحديثيَّةِ المذكورةِ أُمثِّل للاتِّجاه بذكْرِ بعضِ أهلِ العلمِ في هذا الاتِّجاهِ، ولم أقصِدْ الاستيعابَ، وإنَّما اكتفيتُ بالاثنينِ أو الأربعةِ، ولذلكَ ضاقَ الكتابُ عن ذكرِ عددٍ من كبارِ أهلِ العلمِ الذينَ اشتهرُوا وكانتْ لهم مُصنَّفاتٌ وتلاميذُ منْ أهلِ العلْمِ والفضْلِ،وأسألُ الله ألَّا يكونَ قد شَطَّ قَلَمِي وغربَ رَأيِي.

- ٤ -

والكتاب في هذهِ الطَبْعةِ يزيدُ علىٰ نُسْخةِ الطبعة الأولىٰ مرتين، وقد أجرَيتُ كثيرًا مِنَ التَّعديلاتِ علىٰ الأصْلِ وزِدْتُ؛ لأنَّني أردتُ أنْ تكونَ شاملةً لجميعِ الاتِّجاهاتِ الحديثيَّة في القرنِ الرابعِ عشرَ، ولا تقتصرُ علىٰ مذهبٍ دونَ آخرَ فاعتنيتُ بذِكْرِ مُصَنَّفاتٍ من العَيب إغفالها فسيرىٰ القاريء الكريم في هذا

البحث فصولًا مُطَوَّلَةً تناولتْ أعمالًا حديثيَّة للسيد العلَّامة محمد بن الحسن العجري الحسني الذي حاول عمل موسوعة جامعة لأحاديث آل البيت الزيدية (١/ ٣٦١-٣٩٣).

وكذا تناولتُ كتاب زعيم الحوزة السيد أبي القاسم الخوئي "معجم رجال الحديث"، و العلَّامة تقي الدين التُّسْتَري في كتابيه " قاموس الرجال " وهو انتقادٌ لكتاب " تنقيح المقال " للمامقاني، والكتاب الآخر " الأخبار الدخيلة " وهو أول كتابٍ صنَّفه علماء الإماميَّة للكشف عن الموضوعات، ولم يفتني ذكر الأعمال التجديدية للشيخ محمد باقر البهبودي، والمرجع الشيخ محمد آصف محسني، وعملنا في مؤسسة اقرأ (١/ ٣٩٤-٤٦٨).

ولم أُقْصِ الإباضية فبحثتُ بحثًا مُطوَّلًا حول كتابهم المزعوم "مسند الربيع بن حبيب" وتبيَّن لي عدم صحَّة نسبته المزعومة، وبحثتُ معهم في متعلَّقاتٍ أخرى، فبحثت معهم في بعض رجالهم، ومصنفاتهم في القرن الرابع عشر، وتحقيق مواقفهم من عليٍّ والحسنين وعمَّار رضي الله عنهم من خلال كتبهم المعتمدة، وهذا من فوائد وانفرادات هذا البحث، فإنَّني لا أحبُّ الإهمالَ أو الإقصاءَ وقد قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ لأنَّ الأُطْرُوحاتِ العِلْميَّةَ تكونُ مقيَّدةً باتِّجاهاتِ الهيئةِ العِلْميَّةِ والمشرِفِ معًا (١/ ٤٧٠-٥٠٤).

وتناولتُ أعيانًا لم أذكرهم ولم أفردهم في الطبعة الأولى، منهم: العلَّامة حسن الزمان الحيدر آبادي، والشيخ الذاكر محمد الحجوجي المغربي، وفضيلة مولانا موسى شاهين لاشين شارح "صحيح مسلم"، والعلامة محمد بن الفضيل الشبيهي شارح البخاري، و"مسندُ الإمامِ زيدٍ" وتتمَّةِ شرحِه للشيخِ أحمدَ بنِ أحمدَ السياغيُّ، وبعض السلفيين بالهند وغيرهم.

وأفردتُ دراسةً طويلةً مع الشيخ محمد زاهد الكوثريِّ (٢/ ١٥٥ -٢٧٥).

وممَّا انفرد به هذا الكتاب الدراسة المتعدِّدة الجوانب حول " مسانيد أبي حنيفة " وما أظنُّ أنَّ أحدًا سبقني إليها لاسيما في نتائجها (٢/ ٣٢٥-٤٠٥) .

وأفردتُ بحثا حول عناية بعض علماء الهند برجال الطحاوي (٢/ ٤٠٩- ٤٢٨) ، وآخر حول انتقادات المفتي حسن القادري لابن حزم الظاهري .

ولما كانت السيرة النبوية الشريفة قائمةً على القرآن الكريم ثُمَّ على الإسناد المرفوع والموقوف فقد اهتممتُ بالنظر في أهمِّ دراسات السِّيرة في القرن الرابع عشر، وأبديتُ نظري في كلِّ كتابٍ جعلته موضعًا للنظر (٣/ ٢٤-١٤٥).

وعندما جاء الكلام على آل البيت أفردتُ مبحثًا حول ثلاث رسائل هي :

"الجرح والتعديل" للشيخِ جمال الدِّين القاسميِّ، و"عين الميزان" للشيخِ محمَّد حسين آل كاشفِ الغطاء، والثالثة: رسالة "نقد عين الميزان" للشَّيخ محمَّد بهجت البيطار (٣/ ٢٢٠-٢٢٩).

ومن زيادات هذه الطبعة التصنيف المفرد في التأريخ للسُّنَّة المُشرَّفة، وتناولتُ فيه عِدَّة كتبٍ على شرط الكتاب (٣/ ٢٣٣-٢٧٣).

ومن الزيادات أيضًا بحث المدرسة التغريبية الاستشراقية، وبعض من تأثَّر بها كمحمَّد رشيد رضا، وأحمد أمين، ومحمود أبورية، في فوائد أخرى تتعلَّق بهذه المدرسة (٣/ ٢٧٤-٣٢٠).

وأفردتُ مبحثًا حول: المستشرقون والدلالة على مواضع الحديث النبوي الشريف (٣/ ٤٠٠-٤٠٨).

ولَمَّا جاء الكلام على محقِّقي كتب الحديث الشريف زدتُ في هذه الطبعة الشيخ محمد باقر المحموديُّ من علماءِ الإماميةِ (٣/ ٣٧٣-٣٧٧).

وحَرِصْتُ علىٰ أنْ تكونَ هذه النُّسخةُ أكثرَ تحريرًا وبيانًا، فزدتُ فيها بعضَ مباحثَ متنوعة لمْ تكنْ بالأصلِ، وتركت النص عليها لفهرس الموضوعات.

- ٥ -

ثُمَّ أتوجَّه بالثَّناءِ الحسنِ والدعاءِ والتقديرِ للمُشْرفِ عليَّ فضيلةِ الأستاذ الدكتور فاروق حمادة -حفظَه الله تعالىٰ- وهو منْ أهلِ العِلْمِ، والمعروفِ بكثرةِ طلَّابِه، وقد أكرَمَني وأعطاني مِنْ وقتِه، وتَشرَّفتُ بمُجالستِه، وكانَ عونًا لي، جزاهُ الله عَنِّي كلَّ خيرٍ، ونفعَ بِه.

هذا، وقد ألحقتُ بـ"الاتِّجاهاتِ الحديثيَّةِ في القرنِ الرَّابعِ عشر"جزءَ "المختصر في مراتبِ المشتغلينَ بالحديثِ في القرْنِ الرَّابعِ عَشرَ"وهو جزءٌ مناسبٌ له، فكلمةٌ حول القسم المنسوب زورًا لـ"مصنَّف عبدالرزَّاق الصنعاني"، وموقفي الرافض له.

وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيبُ، واللهَ أسأل أنْ يغفرَ لي ولوالديَّ ولمشايخي وللمسلمِين، وصلَّىٰ الله وسلَّم وباركَ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ وآله الأكرمِينَ.

مقدِّمةٌ تمهيديَّةٌ

* اتِّجاهاتُ البَحْثِ الحَدِيثيِّ.
* ودرَجاتُ المشْتَغِلينَ بالحَدِيثِ.
* مِن أسباب العِنايةِ بالحديثِ في القرْنِ الرَّابعِ عَشر.

المطلبُ الأولُ

اتّجاهات البحثِ الحديثيِّ

تمهيد:

الحديثُ يتكوَّنُ من الإسنادِ والمتْنِ، وحَولها تدورُ الدِّراساتُ الحديثيَّة، وتتنوَّعُ اهتماماتُ العلماءِ المشتغلينَ بالحديثِ، فمنهُم منْ يُعْنَىٰ بالإسنادِ، ومنهُم من يُعْنَىٰ بالمتنِ، ومنهُم من يُعْنَىٰ بهما معًا، والمشْتغلُون بالحديثِ يتفاضَلُون، فلا ريبَ أنَّ من قَصَرَ نفسَه علىٰ مُجُرَّد الرِّوايةِ يكونُ أقلَّ معرفةً ممَّن قَصَرَ نفسَه علىٰ معرفةِ الصِّناعةِ.

ومَن جَهِلَ الصِّناعةَ واعتنىٰ بالمتُونِ بدونِ معرفةِ المقبُول والمردُودِ، رُبَّما يستدلُّ بالمردودِ فيتعرَّضُ لنقدٍ شديدٍ، أمَّا مَن جمعَ بينَ معرفةِ المتنِ والإسنَادِ فهوَ الجامعُ لأعلىٰ الخِصال.

اتِّجاهاتُ الاشتغالِ بالحديثِ:

وللعلماءِ -رحمهُم الله تعالىٰ- كلامٌ مفيدٌ حولَ اتِّجاهاتِ الاشتغالِ بالحديثِ:

الاتِّجاهُ الأوَّلُ: فقهُ متُونِه، ومعرفةُ أسانيدِه صحَّةً وضَعفًا، وهذه درجةُ المجتهدين الجامعينَ بين الفقهِ والحديثِ، العارفينَ بالرِّواية والدِّرايةِ، أمثال كبارِ أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السَّلام، والسُّفيانَيْنِ، والشَّافعيِّ، وأبي حنيفة، ومالكٍ، والبُخاريِّ، والطَّبريِّ، وابنِ خُزَيمةَ، وداود الظاهريِّ، وابنِ حَزْمٍ وغيرِهم.

قال الحافظُ الصَّلاحُ العلائيُّ عن أهلِ هذه الدَّرجةِ: «همُ الأطبَّاء بمنزلةِ الذينَ يتصرَّفونَ في تلكَ الأدويةِ المفردةِ وتراكيبِها، ويعرفُونَ مَنْ ينفعُه ومَنْ يضرُّهُ، وهم الذين نَصَبَهُم اللهُ تعالىٰ للتَّفقُّه في الأحاديثِ وفَهْمِها ومعرفةِ

لغاتِها، وما يتعلَّق بمفرداتِها ومُركَّباتِها، واستنباط الأحكام الشَّرعية العَمَلِيَّة منها»[1].

الاتِّجاه الثَّاني: الاقتصارُ على التَّفَقُّه في المتونِ، ومعرفةِ غَريبِ ألفاظِها، ولا يشغلُ نفسَه بمباحثِ الإسْنادِ، وقد كَثُرَ هذا النَّوعُ من بعدِ القرنِ الرَّابع.

وهذه درجةُ الفقيهِ المعتمِدِ على غيره، قال العلَّامةُ الشَّيخُ زكريا بن محمَّد الأنصاريُّ الشَّافعيُّ المصريُّ في "فتح الباقي شَرْح ألفيَّة العراقي": «مَنْ أرادَ الاحتجاجَ بحديثٍ من السُّنَنِ أو مِنَ المسانِيدِ، إنْ كانَ مُتأهِّلًا لمعْرفةِ ما يُحتجُّ به من غيرِه، فلا يَحتجُّ به حتَّى ينظرَ في اتِّصال إسْنادِه وأحْوالِ رُواته، وإلَّا فإنْ وَجَدَ أحدًا من الأئمَّة صحَّحَه أو حسَّنه فله تَقليدُه، وإلَّا فلا يَحتجّ به»[2].

الاتِّجاه الثَّالثُ: البحثُ في الإسنادِ من حيثُ معرفةُ الصِّناعةِ الحديثيَّة، وما يلزمُ من معرفةِ مباحثِ الاتِّصال والانقطاعِ، والوَفَيَاتِ، والجَرحِ والتَّعديل، وضبطِ الرُّواةِ، والعِلل.

قال العلَّامةُ أبو شامةَ المقدسيُّ -المُتوفَّى سنةَ خمسٍ وستٍّ وستين- في كتابه: "شرح الحديث المقتفى": «حِفْظُ أسانيدها، ومعرفةُ رجالها، وتمييزُ صحيحِها من سقيمِها، وهذا كان الأهم في الزمنِ الأوَّل، حيثُ لم تكنْ كُتُبٌ مُسَطَّرَةً، ولا أمورٌ محرَّرةً، وقد كُفِيَ المشتغلُ بالعلمِ هذا التعبَ بما قدْ صُنِّفَ وأُلِّفَ من الكتبِ»[3].

يُفهمُ من كلامِ أبي شامة أنَّ عملَ المحدِّثِ أصبحَ تحصيلَ حاصلٍ، وفيه نظرٌ لأمرين:

---

(1) "بغية الملتمس في سباعيَّات حديث مالك بن أنس" (ص: ٢١٩).

(2) "فتح الباقي شَرْح ألفيَّة العراقيِّ" (١/ ١٠٧).

(3) "شرح الحديث المقتفَى في مبعث النَّبيِّ المصطفى ﷺ" (ص: ٤٦).

الأَوَّل: أجابَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في "النُّكت" على كلامِ أبي شَامةَ فقال: «يقالُ عليه: إنْ كانَ التَّصنيفُ في الفنِّ يوجبُ الاتِّكالَ على ذلكَ وعدَم الاشتغالِ به، فالقولُ كذلكَ في الفنِّ الأوَّل، فإنَّ فِقْهَ الحديثِ وغريبَه لا يُحصى كم صُنِّفَ في ذلك، بل لو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ التَّصانيفَ التي جُمعتْ في ذلك أجمعُ من التَّصانيفِ التي جُمِعتْ في تمييزِ الرِّجال، وكذا في تمييزِ الصَّحيحِ من السَّقيمِ؛ لَمَا أَبعَدَ؛ بل ذلكَ هُوَ الواقعُ، فإنْ كانَ الاشتغالُ بالأوَّل مُهمًّا فالاشتغالُ بالثَّاني أهمُّ؛ لأنَّه المَرقاةُ إلى الأوَّل، فمنْ أخلَّ به خلطَ الصَّحيحَ بالسَّقيمِ، والمُعدَّلَ بالمجروحِ وهو لا يشعرُ، وكفى بذلك عيبًا بالمحدِّث! فالحقُّ أنَّ كلًّا منْهما في علمِ الحديثِ مهمٌّ لا رُجْحانَ لأحدِهما على الآخَرِ، نعَمْ، لو قال: الاشتغالُ بالفنِّ الأوَّل أهمُّ؛ كان مُسَلَّمًا مع ما فيه»[1].

بَيْدَ أنَّه لا يَخفى أنَّ مَن وقفَ عندَ هذه الدَّرجةِ -وهي الصِّناعةُ فقط- فهو من الصَّيادلةِ الذينَ عرفُوا مفرداتِ الأدويةِ النَّافعةِ والضَّارةِ ومراتبِها، كما قال أهلُ العلمِ»[2].

الثَّاني: أنَّ اشتغالَ أبي شامةَ المقدسيِّ كانَ في المقامِ الأوَّل مُتوجِّهًا للمتونِ والقراءاتِ، ولم أقفْ على تصنيفِه بُحوثًا في الصِّناعة الحديثيَّةِ، فلعلَّ هذا كانَ له أثرٌ عليه، نعَمْ، تولَّى مشيخةَ الحديثِ بالأشرَفيَّة، واختصر "تاريخ دمشق" مرَّتينِ، لكنْ لم أعرفْ له تصانيفَ في التَّخريجِ والرِّجال والعِللِ، فلعلَّه رحمه الله

(١) "نكت الحافظِ ابنِ حجر على مقدِّمة ابنِ الصَّلاح" (١/ ٢٢٩-٢٣٠)، و"الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخِ الإسلامِ الحافظ ابن حجر" للسَّخاويِّ (١/ ٢٣).

(٢) "بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك بن أنس" (ص: ٢١٩).

اكتفى بالمتقدِّمين في الحديثِ بما يُوافقُ توجُّهَه، وجعلَها قضيَّةً عامَّةً.

الاتِّجاهُ الرابعُ: الاشتغال بجمْعِ كُتبِه، وروايتِه، وطلبِ العُلُوِّ فيه، والرِّحلةِ في ذلك، ومكاتبةِ الشُّيوخِ، واسْتِجازتِهم، وجَمْعِ الأثباتِ والمشيخاتِ والفهارسِ، وهذه أَنْزَلُ درجاتِ المشتغلينَ بالحديثِ، وهذه الدرجةُ اشتهرتْ في المتأخِّرين، ولم تكنْ معروفةً أو مشهورةً في القرونِ الأولى.

قال أبو شامة المقدسيُّ: «هذا لا بأسَ به للبطَّالين؛ لِمَا فيه من إبقاءِ سِلْسلةِ الإسنادِ المتَّصلةِ بأشرفِ البشرِ، فهيَ من خصائصِ هذهِ الأُمَّة المرحُومةِ»[1].

فالحاصل: أنَّ مَنْ وفَّقه الله تعالى للقيامِ بالدَّرجةِ الأولى، أو الأولى والثالثةِ فهو الحائزُ للدرجةِ العُليا، وهو شأنُ الأئمَّةِ المتقدِّمينَ، ومنْ حازَ الثَّانيةَ فهو فقيهٌ ليسَ بمحدِّث، ومن حازَ الثَّالثةَ فهو محدِّثٌ صِرْفٌ، ومن حازَ الرَّابعةَ فهو مسنِدٌ[2].

ومن هذه الدَّرجاتِ يُعلم تَفَاضُلُ المشتغِلينَ بالحديثِ إسنادًا ومتنًا.

❁ ❁ ❁

(١)"شرح الحديث المقتفَى" (ص: ٤٧).

(٢)"الجواهر والدُّرر" (١/ ٢٣).

المطلبُ الثاني

درجاتُ المشتغلينَ بالحديثِ

تمهيد:

معرفةُ درجاتِ المشتغلينَ بالحديثِ من بابِ «**أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَـهُمْ**»(١)، فإنَّ هذه المعرفةَ يتفرَّعُ عنها قيمةُ القول، فمَنْ كانَ مُحدِّثًا ناقِدًا فكلامُه له قيمتُه في مجالِه، ومنْ كانَ من الحُفَّاظِ فهو مجتهدٌ في فنِّه-فيُعتمَدُ عليهِ فيهِ، ومنْ كانَ مُسنِدًا همُّه الرِّوايةُ بعُلُوٍّ عنْ أثباتٍ، مثل: الكُورانيِّ، والشَّنوانيِّ، والأمير، والشَّوكانيِّ والإكثارُ من الشُّيوخِ فله مجالُه ولا يُعتمَد عليه في الصِّناعة.

وقد حصلَ هنا خَلْطٌ وتَعدٍّ مِنْ قومٍ لا يعرفونَ.

وظيفةُ المُحدِّثِ:

قال العلامةُ الحافظُ أبو الحسنِ ابنُ القَطَّانِ السِّجِلْماسيُّ الفاسيُّ (ت٦٢٨) رحمه الله تعالىٰ في كتابِه "بيانُ الوهْمِ والإيهام": «ووظيفةُ المُحدِّثِ النَّظرُ في الأسانيدِ، من حيثُ الرُّواة والاتِّصال والانقِطاع، فأمَّا معارضةُ هذا المتنِ ذلك الآخَر، وأشباهُ ذلك فليسَ منْ نظره».

والمقصودُ هو النَّظر في أسانيدِ أصول السُّنَّة المُسندَة مِن صحاحٍ ومسانيدَ وسُنَنٍ وجوامعَ وأجزاءٍ وعِللٍ ورجالٍ.

فاسْتمسِك بهذا الأصلِ وخُضْ، وتأمَّلْ واعنَ به، وانظرْ مبحثَ «وظيفة

---

(١) أخرجه مسلمٌ بصيغة التَّمريضِ في مقدِّمة "صحيحه" مُعلَّقًا من حديثِ عائشةَ مرفوعًا. مقدِّمة "صحيح مسلم"(١/ ٦)، وأبو داود في "سننه" (رقم ٤٨٤٢) [كتاب الأدب، باب في تنزيل النَّاس منازلهم]. وراجع "صيانة حديث مسلم" لابنِ الصَّلاح.

المحدِّث في نظر ابن القطَّان» من كتابِ "علم علل الحديثِ من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام" (١/ ٣٨٦) لشيخِنا العلَّامةِ المحقِّقِ الشَّريفِ سيِّدي إبراهيم بن الصِّدِّيق الغُماريِّ عليه الرحمةُ والرِّضوانُ، ففيه تتميمٌ وبيانٌ.

الخطأ المترتِّب على الجهل بدرجاتِ المشتغلين بالحديث:

وبعضُ النَّاسِ -لعدمِ معرفتِه- يصفُ بالحفظِ مَنْ تصدَّرَ للرِّوايةِ على طريقةِ المُسنِدِين المتأخِّرين، وأكثرَ مِنَ الرِّوايةِ عن شيوخِ البلدانِ، وعرفَ المسلسلاتِ المشهورةِ، وقد يصفُ مَن جمعَ بعضَ كُتب الحديثِ واشتغلَ بالقراءةِ والإقراءِ بالمحدِّثِ، وهذا غيرُ جيِّدٍ؛ لأنَّه يُدْخِلُ في المحدِّثينَ والحُفَّاظِ مَنْ ليس مِنْهُم، فيأتي مَنْ تأخَّرَ وهوَ لا يُفرِّقُ بينَ المُسْنِدِ والمحدِّثِ فيعتمِدُ قولَ المُسْنِد، ويرفعُ غيرَ المعتمَدِ، فيكونُ سببًا لإدخال الدَّخِيل، وتضعيفِ الصَّحيحِ، وإشاعةِ الفَوْضَى وهذانِ نصَّانِ جَليَّانِ يوضِّحانِ ويؤيِّدانِ حقيقةَ ما تقدَّم:

١- قال الحافظ السَّخاويُّ في "الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجرٍ": «والمقتصِرُ على السَّماعِ لا يُسمَّى مُحدِّثًا، قال الإمامُ تاجُ الدِّين بنُ يونس في "شرح التَّعجيز": إذا أُوصِي للمحدِّثِ تناولَ مَنْ عَلِمَ طُرُقَ إثباتِ الحديثِ، وعدالةَ رجالِه؛ لأنَّ مَن اقتصَرَ على السَّماعِ فقط ليسَ بعالمٍ؛ ويشهدُ له قولُ الرَّافعيِّ تبعًا للأصحابِ فيما إذا أوصَى للعلماءِ: إنَّه لا يدخلُ فيها الذين يسمَعونَ الحديثَ ولا عِلْمَ لهم بطُرقِه، ولا بأشياءَ من الروَّاةِ والمتونِ؛ فإنَّ السَّماعَ المجرَّدَ ليس بعلمٍ.

ونحوُه قولُ السُّبكيِّ: لا يدخلُ في الحديثِ مَنِ اقتصرَ على السَّماعِ المجرَّدِ، وكذا قال بعضُ المتأخِّرين: المحدِّثُ عند الفُقهاءِ لا يُطْلَقُ إلَّا على مَنْ حفظَ

متونَ الحديثِ وعَلِمَ عدالةَ رجالِه وجَرْحَها فقط، والمقتصِرُ على السَّماعِ خارجٌ عنْ هذَيْن»[1].

٢- وفي "الجواهر والدُّرر" أيضًا: «أمَّا منِ اقتصرَ على أحدِهما، كمَنِ اقتصرَ على المرويَّاتِ ومارسَ القراءةَ والسَّماعَ، ورحلَ في ذلك للقاءِ الأشياخِ، وحصَّلَ من ذلكَ ما يُطلَقُ عليه اسمَ الاستكثارِ منْ ذلك عُرْفًا، وأهملَ معَ ذلك معرفةَ الاصْطلاحِ بحيثُ لا يَصلُحُ أن يُدَرِّسَه ويُفيدَهُ فهذا يقالُ له: مُسنِدٌ»[2].

وإذا تحصَّل ما سبقَ، فهذه درَجاتُ المشتغلينِ بالحديثِ على اصطلاحِ المحدِّثين:

أولًا: الحديثيُّ: هوَ المبتدِئُ في طلبِ الحديثِ، كما قال الحافظُ في «النُّكت على ابنِ الصَّلاح»[3].

ثانيًا: المُسْنِد: بكسرِ النُّونِ، هو مَن يروي الحديثَ بإسنادِه، سواءٌ كان عنده علمٌ به، أو ليس له إلَّا مجرَّدُ الرِّواية[4]، وعند المتأخِّرين: مَن زادَ على ما تقدَّم فعرفَ المعاجمَ والأثبات، والفَهارسَ، واعْتنى بالمسَلْسَلاتِ، وأكثرَ منَ الرِّوايةِ عن الشُّيوخ[5].

ثالثًا: عالم الحديث: هو الذي يعرفُ الاصطلاحَ معرفةً تامَّة، قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «إنِ اقتصرَ على معرفةِ الاصطلاحِ المتعلِّقِ بالأنواعِ حتَّى فهمَه، وصلحَ أن

---

(١) "الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر" (١/ ١٩).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٢٥).

(٣)"النُّكت على ابن الصَّلاح" (٢/ ٥٧٢).

(٤)"الجواهر والدُّرر" (١/ ٢٣)، و"قواعد في علوم الحديث" (ص: ٢٧).

(٥)المصدر السَّابق (١/ ٢٥).

يُدرِّسَه ويُفيدَه، فهذا يُقال له: عالِم بعلومِ الحديثِ، ولا يُسمَّىٰ محدِّثًا أصلًا»[1].

رابعًا: **المُحَدِّث**: والمحدِّثُ أعلىٰ وأعلمُ من السَّابقِينَ، وحاصلُ كلامِهِم هو الذي جمعَ بين أمرَين:

الأَوَّل: المعرفةُ التَّامَّةُ بأدواتِ الصِّناعةِ الحديثيَّة.

الثَّاني: السَّماعُ للأصول المعتبَرةِ علىٰ الشُّيوخ.

قال الحافظُ السَّخاويُّ في "الجواهر والدُّرر": «وأمَّا دَوْرُ المحدِّثِ فهو العارفُ بشيوخِ بلدِه وغيرِها، والضَّابطُ لمواليدِهِم ووفَيَاتِهِم ومراتبِهم في العُلوم وما لهم من المرويَّات علىٰ اختلافِ أنواعِها، والمُميِّزُ لعالي ذلكَ مِنْ نازِلِه، والمقتدرُ علىٰ تلخيصِ ما يقفُ عليه مِن الطِّباقِ والأسانيدِ مُحرَّرًا، واستخراجِ الخطوطِ ولو تنوَّعتْ، والانتقاءِ علىٰ الشيوخِ والتخريجِ لهم ولنفسِه»[2].

وفي "مُعيد النِّعم ومُبيد النِّقم" عنِ التَّاجِ السُّبْكيِّ، قال: «المحدِّثُ من عَرَف الأسانيدَ والعِلَلَ، وأسماءَ الرِّجال، والعالي والنَّازل، وحَفِظ مع ذلك جملةً مُستكثرةً من المتونِ، وسمعَ "الكتبَ السِّتَّة"، و"مُسنَد أحمد بن حنبل" و"سُنَن البيهقي" و"معجم الطَّبراني"، وضَمَّ إلىٰ هذا القَدر ألفَ جزءٍ من الأجزاءِ الحديثيَّة، هذا أقلُّ درجاتِه»[3].

ونلاحظُ أنَّ المحدِّثَ وفقًا لشُروط التَّاجِ السُّبْكيِّ والسَّخاويِّ لعلَّه قد انْعدمَ منْ عشَراتِ السِّنين، أوْ كادَ.

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٢٥).

(٢) "الجواهر والدُّرر" (١/ ١٨).

(٣) "مُعيد النِّعم ومُبيد النِّقم" للتَّاج السُّبْكيِّ (ص: ٨١).

قال شيخنا العلَّامة السيِّدُ عبدُالله بن الصِّدِّيق الغُماريُّ في بحثه "رُتب الحفظ عند المحدِّثين": «ويكفي عن الحفظِ في هذا الوقتِ أنّ يراجعَ "الجامع الصَّغير" مراتٍ، حتىٰ تَعْلَقَ أحاديثُه بذهنِه، بحيثُ يستحضِرُ حديثًا منْها إذا احتاجَ إليهِ، ويشتملُ "الجامع الصَّغير" علىٰ نحو عشرةِ آلافِ حديثٍ، فيها الصَّحيحُ والحسنُ والضَّعيفُ والموضوعُ، فمن أحاطَ بها، واستحضرَ معانِيها، وعرفَ مظانَّها، مع بقيةِ الشُّروط السَّابقة؛ كانَ مُحدِّثًا»[1].

وكان نَظَرُ السيِّد عبدالله الغُماريِّ هو حالُ أهلِ العصْرِ.

خامسًا: الـمُفيد: هي درجةٌ أعلىٰ من المحدِّثِ، وأقلّ مِن الحافظِ، والمفيدُ: هو مَن تأهَّل لأنْ يفيدَ الطلبةَ الذين يحضُرونَ مجالسَ إملاءِ الحافظِ، فيبلِّغهُم ما لم يسمعُوه، ويُفهِمُهم ما لم يَفهمُوه، وذلك بأنْ يعرفَ العالي والنَّازل، والبدلَ والمصافحةَ والموافقةَ، معَ مشاركةٍ في معرفةِ العلل[2].

سادسًا: الحافظُ: قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "نزهة الألباب في الألقاب": «الحافظ لَقَبُ مَن مَهَرَ في الحدِيث»[3].

وذكر الحافظُ في "نكته علىٰ ابن الصَّلاح" شروطًا للوصفِ بالحِفظِ، فقال: «للحافظِ في عُرْفِ المحدِّثين شروطٌ، إذا اجتمعتْ في الرَّاوي سمَّوه حافظًا، وهي:

١ - الشُّهرةُ بالطلبِ والأخذِ من أفواهِ الرِّجال لا منَ الصُّحُفِ.

---

(١) "رُتب الحفظ عند المحدِّثين" مقالٌ منشورٌ لشيخِنا العلَّامةِ الشَّريفِ عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريِّ ﷺ بمجلة «دعوة الحقِّ» المغربية، في العدد ٨، السنة ١٧، عدد شوال سنة (١٣٩٦).

(٢) "رُتب الحفظ عند المحدِّثين"، وانظر "حاشية الرَّفع والتَّكميل" (ص: ٦٠-٦٣).

(٣) "نزهة الألباب في الألقاب" (١/ ١٨٨).

٢- والمعرفةُ بطبقاتِ الرُّواةِ ومراتِبهم.

٣- والمعرفةُ بالتَّجريحِ والتَّعديلِ، وتمييزُ الصَّحيحِ من السَّقيمِ حتَّىٰ يكونَ ما يستحضِرُه مِنْ ذلك أكثرَ مما لا يستَحضِرُه، معَ اسْتِحضارِ الكثيرِ مِنَ المتونِ؛ فهذه الشُّروطُ إذا اجْتَمعَتْ في الرَّاوي سمَّوهُ حافظًا»[1].

وقوله: «تمييزُ الصَّحيحِ مِنَ السَّقيمِ» يلزمُ منه معرفةُ الطُّرقِ والرِّجال والعِلل.

سابعًا: أميرُ المؤمنين في الحديث: هذه أعلىٰ درجاتِ ومراتبَ الرِّوايةِ، وصاحبُها هو رأسُ الحُفَّاظِ كما أنَّ أميرَ المؤمنين هو رأسُ الأُمَّة، فإذا أردتَ أنْ تعرفَ أميرَ المؤمنين في الحديثِ فانظرْ إلىٰ الطَّبقةِ واستَخْرِجْ أعرفَ حُفَّاظِها وأتقَنَهُم.

وذكر شيخُنا العلَّامةُ عبدالله بنُ الصِّدِّيق في مقاله "رُتب الحفظ" أنَّه:

«يُشترَطُ في أميرِ المؤمنينَ في الحديثِ شِدَّةُ الإتقانِ، مع الضَّبطِ بنوعَيهِ، والتَّبريزُ في العِللِ أو الرِّجال، وأنْ يُصنِّفَ كتابًا له قيمتُه العِلْميَّة، كبيرَ الأثرِ في موضُوعِه، وأنْ يتخرَّجَ به حُفَّاظٌ مَهرةٌ»، ولذلك كانَ أمراءُ المؤمنين في الحديثِ يُشارُ إليهم بالبَنانِ، كشُعبةَ بنِ الحجَّاجِ، ومالكٍ، والبُخاريِّ، والدارَقُطنيِّ، وابنِ حجرٍ العَسْقلانيِّ، رحمهُم الله تعالىٰ[2].

---

(١) "النُّكت علىٰ ابنِ الصَّلاح" (١/ ٢٦٨)، ونقله عنه السَّخاويُّ في "الجواهر والدُّرر" (١/ ٣٠)، والشَّعرانيُّ في "الطَّبقاتِ الصُّغرىٰ" (ص: ٢٥-٢٦).

(٢) "رُتب الحفظ عند المحدِّثين"، وللشيخ محمَّد حبيب الله الشِّنقيطيِّ منظومةٌ باسم "هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث" طُبعتْ في القاهرة سنة (١٣٥٨)، وفي بيروت في سنة (١٤١٤)، وللشيخ عبدالفتاح أبي غُدَّة بحثٌ مطبوعٌ باسم "أمراء المؤمنين في الحديث" طُبع سنة (١٤١١)، وبحثُهما خاصٌّ بمن جاء النصُّ بوصفِه بأمير المؤمنين في الحديث، وبابُ البحثِ والمناقشةِ والاستدراكِ غيرُ موصودٍ.

تنبيه: ومعرفةُ اسْتِحْقاقِ المشْتَغِل بالحدِيثِ لأَيَّةِ درَجةٍ منْ درجاتِه المذكورةِ سابقًا، إنَّما يكونُ بالاعْتهادِ على عارفٍ بالحديثِ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «واعلمْ أنَّه ينبغِي أنْ لا يُقبلَ الوصْفُ بذلك -أي: بلَقَبِ الحافظِ- إلَّا مِن موصوفٍ به، فرُبَّ من يَسرُد كثيرًا منَ الأسانيدِ والمتونِ ممَّن هو قاصرٌ في تخريجِ الحديثِ، وتمييزِ صحيحِه منْ سَقِيمِه، ومَعْرفةِ عِلَلِه، معَ قُصُورِ عِبارتِه، وجُمودِ فَهْمِه، عند منْ لا تمَييزَ له؛ فيصفُه بذلك ظنًّا منه أنَّ ذلك بمجرَّدِهِ كافٍ»[1].

وقد عُلِمَ ممَّا سبقَ درجاتُ المشْتغلينَ بالحديثِ، وأنه ينبغي إنزالُ النَّاس منازلهم بدونِ إفْراطٍ أو تَفْريطٍ، معَ الأخذِ في الاعتبارِ أنَّ النَّظَرَ والحُكمَ باسْتِحقاقِ المراتبِ والدَّرجاتِ المذكورةِ إنَّما هوَ للعارفينَ بالفنِّ فقط، فلا يُغترَّ بِقوْل منْ لا يدْرِي، ومنْ لا مُشارَكةَ له في الحدِيثِ وعلومِهِ أو كانَ مُتساهلًا والله أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١)"الجواهر والدُّرر" (١/ ٣٧).

مِن أسبابِ العناية بالحديثِ
في القرن الرَّابع عشر

تمهيد

إنَّ المتتبِّعَ للحركةِ العِلميَّةِ في القرونِ الأخيرةِ، يجدُ أنَّ القرنَ الرَّابعَ عشرَ قد شهدَ عنايةً زائدةً بالحديثِ الشَّريفِ وعلومِه، بالنِّسبةِ للقرنَيْنِ الثَّاني والثَّالث عشرَ، وهذه العنايةُ الزَّائدةُ كانَ لها أسبابُها ثمَّ مظاهرُها، ومحاولةُ معرفةِ هذه الأسبابِ والدوافعِ ثمَّ المظاهرِ المترتِّبةِ عليها لهما أهميةٌ في التَّأريخِ للحركةِ العِلميَّة في القرنِ الرَّابعِ عشرَ على العُمومِ، وللحَديثِ بالأخَصِّ.

ويُمكنُ إجمالُ أهمِّ أسبابِ العنايةِ بالحديثِ في القرنِ الرَّابعِ عشرَ في الآتي:

أولًا: تنوُّعُ المدارسِ الحديثيَّةِ، وكلُّ مدرسةٍ كان لها علماؤُها وطُلَّابُها وكُتَّابُها، وغرضُها منْ أعمالها، وتفاعُلُها معَ الآخَرين؛ الذي كان في شكلِ مُصنَّفاتٍ ومقالاتٍ ومُناظراتٍ.

ثانيا: انتشارُ الطِّباعةِ وتطوُّرُها.

ثالثا: إنشاءُ قِسْمٍ للحديثِ في الجامعاتِ.

وسأفصِّلُ الكلامَ على الثلاثة إنْ شاءَ الله تعالى.

أولاً: تنوُّع المدارسِ الحديثيَّة

مِن أهمِّ أسبابِ العِنايةِ بالحديثِ في القرن الرَّابعِ عشرَ تنوُّعُ المدارسِ العلميَّةِ تبعًا لاتِّجاهاتها العَقَدِيَّة والفِقْهيَّة، وهذا التنوُّعُ كان له علماؤُه المميَّزون، وكلُّ مدرسةٍ كانتْ تريدُ إظهارَ علومِها تأصيلًا وتفريعًا، والرَّدَّ على المُخالِفِ، ومِن مظاهرِ هذا التنوُّعِ إخراجُ أعمالٍ حديثيَّةٍ، أو حديثيَّةٍ فقهيَّةٍ متنوِّعةٍ، كان لها مكانُها المميَّزُ في المكتبةِ الحديثيَّةِ، والحديثيَّةِ الفقهيةِ.

وهذا التنوُّع المدرسيُّ كانتْ لهُ آثارُه الظاهرةُ في بلادِ الهندِ ثُمَّ في البِلادِ العربيَّةِ.

ولْنَبدأْ بالبحثِ في الأُولى، ثمَّ في الثَّانيةِ، إنْ شاءَ الله تعالى.

شبه القارَّة الهندية

لقد اتَّفقتْ كلماتُ عددٍ منَ الأعلامِ على أنَّ علماءَ الهندِ كانَ لهم الحظُّ الأوفَرُ في القرنِ الفائتِ -ولا سيَّما النِّصْفَ الأوَّلَ منه- في العنايةِ بالحديثِ وعلومه متنًا وإسنادًا وتدريسًا وتصنيفًا ونشرًا لنفائسَ كتبِه، ولا يزالَ العالم الإسلاميُّ ينتفعُ بهذه الأعمالِ الفائقةِ، فلا تخْلُو مكتبةٌ منْ هذه الآثارِ، ولا يكادُ يخلُو بحثٌ حديثيٌّ منَ الانتفاعِ بأعمالِ هؤلاءِ الأعلامِ.

يقول السيِّدُ محمَّد رشيد رضا في تقديمِه لكتاب "مفتاح كنوز السُّنَّة":

«لولا عنايةُ إخوانِنا علماءِ الهندِ بعلومِ الحديثِ في هذا العصرِ لقُضِيَ عليهَا بالزَّوال منْ أمْصارِ الشَّرقِ، فقد ضَعُفَتْ في مصرَ والشَّامِ والعراقِ والحجازِ منذُ القرنِ العاشرِ للهجرةِ، حتَّى بلغتْ مُنتهى الضَّعْفِ في أوائلِ القرنِ الرَّابعِ عشرَ، وإنِّي لما هاجَرْتُ إلى مصرَ سنةَ (١٣١٥) رأيتُ خُطباءَ مساجدِها -الأزهرِ وغيرِه- يذكرُون الأحاديثَ في خُطبِهم غيرَ مُخرَّجَةٍ، ومنها الضعيفُ والمنكَرُ والموضوعُ، ومثلُهم في هذا الوعَّاظُ والمدرِّسُونَ»[١].

وقال الأستاذُ الشيخُ محمَّد زاهد الكوثريُّ في مقاله عن: «أحاديث الأحكامِ وأهمّ الكتبِ المؤلَّفة فيها»: «ثُمَّ تنازعتِ الأقطارُ النَّشاطَ العِلْميَّ، وكانَ حظُّ إقليمِ الهندِ مِن هذا الميراثِ -منذُ منتصفِ القرنِ العاشرِ- هو

---

(١) مقدِّمة "مفتاح كنوز السُّنَّة"، طبعة إدارة تَرجُمان السُّنَّة لاهور، ونحو هذا ما ذكره السَّيِّد أحمد ابن الصِّدِّيق في "البحر العميق" (١/ ٢٣٧-٢٣٨)، فإنَّه لما شدَّ الرِّحلة للشَّام لزيارةِ شيخِه السَّيِّد محمَّد بن جعفر الكتَّانيِّ، حضرَ السَّيِّد أحمد مجلسَ إملاءِ العلَّامةِ الشَّيخِ بدر الدين البيبانيِّ الشَّافعيِّ الدِّمشقيِّ، فوجده يسردُ الأحاديثَ وفيها المنكَرُ والواهي والموضوعُ، ساكتًا دونَ بيانٍ، والطلبةُ يسمعُون!!.

النَّشاطُ في علومِ الحديثِ، فأقبلَ علماءُ الهند عليها إقبالًا كليًّا، بعدَ أنْ كانوا مُنْصرِفينَ إلىٰ الفقهِ المجرَّدِ والعلومِ النَّظريةِ، ولو اسْتَعرضْنا ما لعلماءِ الهندِ من الهمَّةِ العظيمةِ في علومِ الحديثِ من ذاك الحينِ -مدَّةَ ركودِ سائرِ الأقاليم- لوقعَ ذلك موقعَ الإعجابِ الكليِّ والشُّكرِ العميقِ، وكمْ لعلمائِهم منْ شُروحٍ مُمْتِعَةٍ وتعليقاتٍ نافعةٍ علىٰ الأصُول السِّتَّةِ وغيرِها، وكمْ لهم منْ مؤلَّفاتٍ واسعةٍ في أحاديثِ الأحكامِ، وكم لهم من أيادٍ بيضاءَ في نقْدِ الرِّجال، وعِللِ الحديثِ، وشرحِ الآثارِ، وتأليفِ مؤلَّفاتٍ في شتَّىٰ الموضوعاتِ... فدونَك "فتْح المُلهِم في شرحِ صَحيحِ مسلم"، و"بذْل المجهودِ في شرحِ سُننِ أبي داود"، و"العَرْف الشَّذيَّ في سُنن التِّرمِذيِّ"، إلىٰ غير ذلك مما لا يُحصَىٰ...»[1]، وهذا المعنىٰ ذكرَه الشَّيخُ محمَّد البشير ظافر الأزْهريُّ في مقدِّمة كتابه "الموضوعات" (ص٩)، والشَّيخُ محمَّد محمَّد أبو زهو في كتابه "الحديث والمُحَدِّثون"(ص٤٤٠).

وكانَ بالهندِ -وما تزالُ- مَدْرَستان للحديثِ، هما: مدرسةُ الحنفيَّة في ديوبندَ وسهارنفورَ، ومدرسةُ أهلِ الحديثِ، ولكلٍّ اتجاهُه ومعاهدُه العلميَّةُ ومصنَّفاتُه، ومشايخُه...

---

(١) مجلة «الإسلام» المصرية؛ ٦ من شعبان (١٣٥٧هـ) (٣٠/ سبتمبر ١٩٣٨م)، و"فتْح المُلهِم في شَرْحِ صحيحِ مسلم" للعلَّامة شَبِّير أحمد العثمانيِّ، مطبوعٌ في ثلاثة مجلدات من القطْعِ الكبير، ولم يُتمَّه، ثُمَّ أتمَّه المعاصرُ الشَّيخُ تقيُّ الدين العثمانيُّ، و"بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود" للشيخ خليل أحمد السهارنفوريِّ، مطبوعٌ وهو من أجلِّ شروحِ السُّنن، و"العَرْفُ الشَّذيُّ علىٰ جامع التِّرمِذيِّ"، مطبوعٌ في أربعة مجلدات، وهو بعضُ أمالي الشَّيخ محمَّد أنور شاه الكشميريِّ علىٰ "جامع التِّرمِذيِّ".

أولا: مدرسة المحدِّثين الحنفيَّة في ديوبند وسهارنفور:

منْ علماءِ الحديثِ بالهندِ المحدِّثُ الشيخُ عبدُالغنيِّ بنُ أبي سعيد المجدِّديُّ الحنفيُّ -المتوفَّىٰ بالمدينةِ المنوَّرة سنة (١٢٩٦)- ومنْ آثاره "إنجاحُ الحاجةِ شَرْحُ سُنَنِ ابن ماجه"[١]، هذا الشيخُ كانَ له تلاميذُ كثيرون، منهم:

١- الشَّيخُ محمَّد قاسم النانوتويُّ (١٢٤٨-١٢٩٧)[٢].

٢- الشَّيخُ رشيد أحمد الكنكوهيُّ (١٢٤٤-١٣٢٣)[٣].

---

(١) هو محدِّث المدينةِ المنوَّرة، وُلد في دِهْلي سنة (١٢٣٥)، وحصَّل العلومَ علىٰ كبارِ المشايخِ، وألَّفَ حاشيةً علىٰ "سُننِ ابن ماجه" معروفة باسم "إنجاح الحاجة"، شدَّ الرِّحلة إلىٰ المدينةِ المنوَّرةِ وجاورَ، وتُوفِّيَ بها سنةَ (١٢٩٦).
ترجَمَتُه في: "الإعلامِ بما في الهندِ مِنْ أعْلام" لعبدالحيِّ الحسنيِّ (٧/ ١٠٢٤)، و"فهرس الفهارس" للكتَّانيِّ (٢/ ٧٥٨)، و"العناقيد الغالية مِنَ الأسانيد العالية" للشيخ محمَّد عاشق إلاهي المظاهريِّ (ص: ٣٤، ٣٥)، و"جهُود مخلصة في خِدْمة السُّنَّة المطهَّرة" (ص: ٢٢١-٢٢٢).

(٢) من كبارِ علماءِ الهندِ، وُلد بنانوته سنةَ (١٢٤٨)، ثمَّ سافرَ إلىٰ دِهْلي وتتلمذَ علىٰ كبار المشايخِ، كالشَّاه عبدالغنيِّ الدِّهلويِّ، له حاشيةٌ علىٰ "البخاريِّ"، وكان دائمَ الانتصار للمذهب الحنفيِّ، تُوفِّيَ سنة (١٢٩٧).
ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٧/ ١١٠٣)، و"العناقيد الغالية" (ص: ٣٩-٤٠)، و"جهود مخلصة" (ص: ٢٢٢-٢٢٣).

(٣) أحد الحنفيِّين المبرَّزين في الفقهِ والحديثِ بالهندِ، وُلد سنةَ (١٢٤٤)، وقرأ التفسيرَ والحديثَ علىٰ علماءِ دِهْلي، وفي مقدِّمتهم الشَّاه عبدُالغنيِّ الدِّهْلويُّ، وحَجَّ عدَّة مراتٍ، وعَمَّر أوقاتَه بالتدريسِ والجهادِ إلىٰ أن تُوفِّيَ سنة (١٣٢٣).
ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٢٢٩-١٢٣١)، و"العناقيد الغالية" (ص: ٣٧-٣٩)، و"جهود مخلصة" (ص: ٢٢٣).

٣- الشَّيخُ أحمد علي السَّهارنفوريُّ (ت١٢٩٧)[١].

والثَّلاثةُ منْ كبارِ علماءِ الحنفيَّةِ، ولهم خدماتٌ في الفقهِ الحنفيِّ والحديث، تدريسًا وتصنيفًا ونشرًا وتعصُّبًا وتقديمًا، وقامَ الشَّيخُ أحمد عليّ السَّهارنفوريُّ بنشرِ "صحيح البخاريِّ" لأوَّل مرةٍ في بلادِ الهندِ بعدَ تصحيحِه والتَّعليقِ عليه، وفعلَ الشَّيء نفسَه مع "سُنن الترمذيِّ" ثمَّ "مشكاة المصابيح"، وأسَّس الأوَّلَانِ مدرسةَ دارِ العلومِ بديوبندَ، وأسَّسَ الثالثُ مدرسةَ مظاهرِ العُلومِ بسهارنفورَ، ونشطتْ مدرسةُ الحديثِ الحنفيَّةُ بتأسيسِ هاتينِ المدرستينِ، وكان لهما أثرٌ كبيرٌ في العنايةِ بالحديثِ في القرنِ الرَّابع عَشر.

وهذا تسلسلٌ بعلماءِ الحديثِ بديوبندَ وسهارنفورَ، مع ذِكْرِ أهمِّ مُصنَّفاتِهم الحديثيَّة، وما أذكُرُه من العلماء والمُصنَّفات هو بعضٌ مِن كُلٍّ، وغَيْضٌ مِن فَيْضٍ.

بعضُ علماءِ ديوبندَ مِنْ تلامذةِ النانوتويِّ والكنكوهيِّ والسهارنفوريِّ فمنهم:

١-الشَّيخُ محمود الحسن بن ذي الفقار عليّ الحنفيُّ الديوبنديُّ، المعروفُ بشَيخِ الهند (١٢٦٨-١٣٣٩)[٢].

أحدُ كبارِ علماءِ الحديثِ الحنفيَّة المشهورين بالفضلِ والكمال، وُلدَ ونشأ بديوبندَ، وتخرَّجَ على الشَّيخِ قاسمٍ النانوتويِّ، والشَّيخِ أحمدَ عليٍّ السَّهارنفوريِّ،

---

(١) كان محدِّثًا، أسَّس جامعةَ مظاهرِ العلوم بسهارنفورَ، كانت له عنايةٌ فائقةٌ بكتبِ السُّنَّة تدريسًا وتحشيةً وطباعةً، مات بسهارنفورَ سنةَ (١٢٩٧).

ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٧/ ٩٠٧)، و"العناقيد الغالية" (ص: ٢٩-٣٠)، و"جهود مخلصة" (ص: ٢٢٣).

(٢) ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٣٧٧)، و"العناقيد الغالية" (ص: ٩٤-٩٥).

وتصدَّر للتدريسِ بدارِ العلومِ بديوبندَ خمسًا وأربعينَ سنةً، حصلتْ له الإجازةُ مِنَ المحدِّثِ عبدالغنيِّ المجدديِّ، والشيخِ رشيد أحمد الكنكوهيِّ بمكة المكرمةَ، وتخرَّجَ عليه الشَّيخُ أنور الكشميريُّ، والشَّيخُ حسين أحمد المدنيُّ، والشَّيخُ أشرفُ عليّ التهانويُّ.

ومن آثاره العِلميَّة: "تعليقاتٌ على سُنن أبي داود"، و"تقريره على سُنن التِّرمذيِّ" رتَّبه أحدُ تلاميذِه، و"شرحُ تراجمِ أبوابِ البُخاريِّ"، و"إيضاحُ الأدلَّة"، و"ترجمةُ معاني القرآنِ إلى الأُرْدِيَّة".

٢-الشَّيخُ فخرُ الحسن بن عبدالرحمن الحنفيُّ الكنكوهيُّ (ت١٣١٥)[١].

أخذَ عن النانوتويِّ في دارِ العلومِ، كانتْ له مشاركةٌ جيدةٌ في العلومِ، وكان مُتصلِّبًا في المذهبِ مؤيِّدًا له، اشتغلَ بالدَّرسِ والتأليفِ.

ومِن آثاره: "التَّعليقُ المحمود على سُننِ أبي داود"، و"حاشيةٌ مختصرةٌ على سُننِ ابنِ ماجه".

٣- الشَّيخُ محمَّد يحيى الكاندهلويُّ (ت١٣٣٤)[٢].

مِن أجلِّ تلامذةِ الكنكوهيِّ، قيَّد دروسَ شيخِه ورتَّبها ونشرَها، وله تقييداتٌ مطبوعةٌ على "جامع الترمذيِّ"، وعلى "صحيح البخاريِّ".

من أصحابِ الشَّيخِ محمود الحسن الديوبنديِّ:

١- الشَّيخُ محمَّد أنور الكشميريُّ ابنُ معظم شاه الحنفيُّ (١٢٩٢-١٣٥٢)[٣].

---

(١) المصدر السَّابق (٨/ ١٣٢٣).

(٢) ترجَمَتُه في: "العناقيد الغالية" (ص: ٩٠)، ومقدِّمة "أوجز المسالك" (١/ ٥٧-٥٨).

(٣) ترجَمَتُه في: "العناقيد الغالية" (ص: ١٠٤-١٠٦)، و"نفحة العنبر من هدْيِ الشَّيخ

أحدُ كبارِ الحنفيَّةِ البارعين في علومِ المعقول والمنقول، كانَ عارفًا بعلومِ الحديثِ والفقهِ، مُولَعًا بتأييدِ الفقهِ الحنفيِّ طولَ حياتِه، له فضلٌ كبيرٌ ومِنَّةٌ عظيمةٌ على الحنفيَّة، أخذَ العلومَ عن الشَّيخِ خليل أحمد السَّهارنفوريِّ، والشَّيخِ محمود الحسن الديوبنديِّ، ودَرَّسَ بدارِ العلومِ بديوبندَ.

له: "نَيْلُ الفرقدَيْنِ في مسألة رَفْعِ اليدين"، و"عقيدةُ الإسلام في حياة عيسى عليه السَّلام"، و"فصلُ الخطابِ في مسْألة أُمِّ الكتابِ"، وله أمال على "صحيح البخاريِّ"، و"سنن الترمذيِّ"، و"سُنن أبي داود".

٢- الشيخ شَبِّير أحمد العثمانيُّ (ت١٣٦٩)[1].

منْ كبارِ علماء الحنفيَّةِ، تخرَّجَ في دارِ العلومِ على الشيخِ محمود الحسن، أسَّسَ الجامعةَ الإسلاميةَ والمجْمَعَ العلميَّ بدابهيلَ -سورت- بعدَ أنْ وقعَ الخلافُ بينَه وبينَ علماءِ ديوبندَ، وتولَّى رئاسةَ تدريسِ الحديثِ فيها.

ومِن مؤلَّفاته: "شرحُ صحيحِ مسلم" أسماه "فتحَ الملْهِم"، وصلَ فيه إلى كتابِ النِّكاحِ، وقدَّم له مقدِّمةً في علومِ الحديثِ، وله شرحٌ وجيزٌ على "صحيح البخاريِّ" (بالأُرْديَّة).

الأنور" للسَّيد يوسف البنّوريِّ، ومقدِّمة كتاب "فيض الباري" للشيخ محمَّد بدر عالِم، ومقدِّمة "التَّصريح بما تواتر في نزول المسيح" (ص: ١٢-٣٢)، و"تراجم سِتَّةٍ مِن فقهاء العالم الإسلاميِّ" للشيخ عبدالفتاح أبي غدَّة (ص: ١٣-٨١).

(١) ترجَمَتُه في: "فقه أهل العراق"، و"التَّتِمَّة" (رقم: ٢٨)، ومقدِّمة "فتح الملهِم"، ومقدِّمة "تكملة فتح المُلهِم" (١/ ١٩)، ورأيت كتابًا اسمه "حياة شبِّير أحمد العثماني ونقد كتابه فتح الملهم" لزيتون بيغم شمس الدين، رسالة دكتوراه من جامعة البنْجاب.

مِنْ أهمِّ أصحابِ الشيخِ محمَّد أنور الكشميريِّ:

١ - الشَّيخُ محمَّد إدريس الكاندهلويُّ (ت١٣٩٤)[1].

اشتغل بالتدريسِ في ديوبندَ، وبهاولفورَ، والجامعةِ الأشرفيَّةِ بلاهورَ، وله شرحٌ على "المشكاة" أسماه "التعليقَ الصَّبِيح" مطبوعٌ، وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالى.

2 - المفتي الشيخُ محمَّد شفيع الديوبنديُّ (١٣١٤-١٣٩٦)[2].

من كبارِ أساتذةِ ديوبند، تخرَّجَ فيها علَى الكشميريِّ، ومن آثارِه: أماليه على "البخاريِّ" باسمِ "إيضاح الباري" (بالأردية).

٣- الشيخ محمَّد يوسف البنُّوريُّ (ت١٣٩٧)[3].

له شرحٌ مبسوطٌ على العباداتِ من "جامع الترمذيِّ" اسمه "معارف السُّنن"، طُبع في ستة مجلَّداتٍ، وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاءَ الله.

وهؤلاء تصدَّروا لتدريسِ الفقهِ الحنفيِّ والحديثِ، ولهم مصنَّفاتٌ وتلاميذُ.

ثمَّ نذكرُ الفرعَ الثاني منْ فروعِ المدرسة الحنفيَّة الأُخرىٰ، وهيَ مدرسةُ مظاهرِ العلومِ بسهارنفورَ.

من أهم علماء الحديث بمدرسة «مظاهر العلوم» بسهارنفور:

وقد تخرَّجَ منْ «مظاهرِ العلومِ» علماءٌ ساهَمُوا في خدمةِ السُّنَّةِ تدريسًا وتصنيفًا على منهجِهم الفقهيِّ الخاصِّ، منهم:

---

(١) ترجَمَتُه في: "العناقيد الغالية" (ص: ٦٨)، ومقدِّمة "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح".

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٧٧)، و"الازديادُ السَّنيُّ على اليانع الجَنِيِّ" (ص: ١٨-٢٨).

(٣) ترجَمَتُه في: "معارف السنن"، و"العناقيد الغالية" (ص: ٨١)، و"المستدرَك على معجم المؤلِّفين" (ص: ٧٦٣).

١ - الشَّيخُ خليل أحمد بن مجيد عليّ السَّهارنفوريُّ (١٢٦٩-١٣٤٦)[1].

دَرَسَ في «دارِ العلومِ» بديوبندَ، و«مظاهرِ العلومِ» علىٰ أساتذتِها المشهورين، وهو مِن أخصِّ أصْحابِ الشَّيخِ رشيد أحمد الكنكوهيِّ، وله شرحٌ كبيرٌ علىٰ "سنن أبي داود" أسماه "بَذْلَ المجهود في حلِّ سُنَن أبي داود"، وسببُ تأليفِه هذا الشَّرحَ هو كما قال الأستاذُ أبو الحسن علي النَّدَوِيُّ في مقدمة "بذْل المجهود": «عدمُ وجودِ شرحٍ وافٍ لهذا الكتابِ الجليل، بقلمِ عالمٍ حنفيٍّ، يجمع بين التبحُّر في الحديثِ والتضلُّعِ في الفقهِ»، فقام السَّهارنفوريُّ لسدِّ هذا الفراغِ الهائلِ وتدعيمِ الفقهِ الحنفيِّ بدلائل السُّنَّة.

٢ - الشَّيخُ محمَّد يوسف بن الشَّيخِ محمَّد إلياس الكاندهلويُّ (ت١٣٨٤)[2].

أميرُ جماعةِ التَّبليغِ، تخرَّجَ في مظاهرِ العلومِ، وتصدَّرَ للتدريسِ في مدرسةِ كاشفِ العلومِ بدِهْلي؛ ومنْ مؤلَّفاتِه: "أماني الأحْبار في شَرحِ شرحِ معاني الآثار"، رأيتُه في أربعةِ مجلَّداتٍ فقط، ولم يُكمِل الشَّرحَ، و كتابُ "حياة

---

(١) ترجَمَتُه في: مقدِّمة "أوجز المسالك" (١/ ٨٨-٩٠)، و"جهود مخلصة" (ص: ٢٣٩-٢٤١)، ومقدِّمة "بذل المجهود في حل سنن أبي داود" للسيد أبي الحسن الندويِّ، و"الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٢٢٢-١٢٢٤).

وقد قرأتُ قِسْمَ العبادات من "بذل المجهود" قراءة تحقيقٍ وقت كتابتي لكتابي "التعريف بأوهام مَن قَسَّم السُّنن إلىٰ صحيح وضعيف"، فوجدتُ هذا الشـرحَ أنفعَ شرحٍ مطبوعٍ لـ"سنن أبي داود"، وصاحب "المنهل العذب المورود" رحمه الله تعالىٰ ينقل منه كثيرًا ولا يُصرِّح!.

(٢) ترجَمَتُه في: مقدِّمة كتابه"حياة الصَّحابة" (١/ ٥-١٢)، ومقدِّمة كتابه الآخر "أماني الأخبار" (١/ ٦٧).

الصحابة" المشهور الذي سارتْ به الرُّكبانُ.

٣- الشيخ ظفَرُ أحمد العثمانيُّ (ت١٣٩٦)[1]؛ مِنْ مشاهيرِ علماءِ الحنفيَّة، تخرَّج علىٰ مشايخِ ديوبندَ وسهارنفورَ، واشتغلَ بالدرسِ والإفادةِ بسهارنفورَ، وتهانه بهونَ، والمدارس الأخرىٰ منَ الهندِ والباكستان.

٤- الشَّيخُ محمَّد زكريا بن الشَّيخِ محمَّد يحيىٰ؛ الكاندهلويُّ المدنيُّ، رحمه الله (ت ١٤٠١)[2]؛ مِن مشاهيرِ علماءِ الحنفيَّةِ المعروفينَ بالفضلِ والكمال والزُّهدِ والصَّلاحِ، له مصنَّفاتٌ مطبوعةٌ، وسيأتي -إنْ شاءَ الله تعالىٰ- الكلامُ علىٰ الأخِيرَينِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) ترجَمَتُه في: "العناقيد الغالية" (ص: ٢٥٠)، و"تشنيف الأسماع" (ص: ٢٥٨-٢٦٢)، ومقدِّمة "قواعد في علوم الحديث".

(٢) ترجَمَتُه في: مقدِّمة "أوجز المسالك" (١/ ٨٢-٨٥)، و"تشْنيف الأسْماع" (ص: ٢٢٣-٢٢٧)، ومجلة «البَعْث الإسلاميِّ»، مجلد ٢٧، عدد رمضان وشوال سنة ١٤٠٢.

ثانيًا: مدرسة أهل الحديث
بشِبْهِ القارَّة الهنديَّة

بدأ ظهورُ مدرسةِ أهلِ الحديثِ في شِبْهِ القارَّةِ الهنديَّةِ في أواخرِ القرنِ الثَّالثِ عشرَ وأوائلِ الرَّابعِ عشرَ، وكان ذلك بواسطةِ العالِـمَيْنِ الفاضِلَيْنِ:

السيِّد صِدِّيق حسن خان القنوجيِّ[1]، والسيِّد نذير حسين المحدِّثِ الدِّهْلويِّ[2]، ومنْ خَصائصِ هذه المدرسةِ تقديمُ الحديثِ ومعارضَةُ الحنفيَّة، وفيهِم جمعٌ من التَّـيْمِيِّين الوهَّابيِّينَ.

ومن أهمِّ أعيانِ هذه المدرسةِ بشِبْه القارَّة الهنديَّة:

١ - المحدِّثُ أبو الطيِّبِ محمَّد شمسُ الحقِّ بنُ أمير عليّ العظيم آباديُّ (ت١٣٢٩)[3].

له مصنَّفاتٌ حافلةٌ، منها:

"غايةُ المقصود في حلِّ سُنَنِ أبي داود"، طُبعَ منه -إلى أوَّل كتابِ الصَّلاة- ثلاثة مجلَّداتٍ.

- و"عونُ المعبُود شرحُ سُنن أبي داود".
- و"التَّعليقُ المُغني على سُننِ الدارَقُطْنيِّ".

---

(١) ترجَمَتُه في: مقدِّمة "عون الباري" (ص: جـ-ي)، و"أبجد العلوم" (٣/ ٢٧٥-٢٧٩)، و"الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٢٤٦-١٢٥٠).

(٢) ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٣٩١-١٣٩٣)، و"جهود مخلصة" (ص: ١٠٢-١٠٥).

(٣) ترجَمَتُه في: مقدِّمة "غاية المقصود شرح سُنن أبي داود"، ومقدِّمة "عون المعبود"، و"الأعلام" للزركليِّ (٦/ ٣٩).

- و"غنيةُ الألمعيِّ" بحثٌ في عِدَّة مسائلَ في الحديثِ.
- و"النَّجمُ الوهَّاج في شرحِ مقدِّمة صحيحِ مُسلمِ بنِ الحجَّاج".
- و"المكتوبُ اللطيف إلى المحدِّثِ الشَّرِيف"، كتبه إلى شيخِه المحدِّث السيِّد نذير حسين الدِّهْلويِّ يطلبُ منه الإجازةَ.
- و"هديةُ اللَّوذَعيِّ بنِكاتِ التِّرمذيِّ".
- وتعليقٌ على "إسعافِ المبطأ برجال الموطَّأ" للسيوطيِّ.
- و"نهايةُ الرُّسوخِ في مُعْجمِ الشُّيوخ".
- و"فضلُ الباري في شرحِ ثلاثيَّاتِ البُخاريِّ"، وغير ذلك.

٢- الشيخُ وحيدُ الزَّمان اللَّكْنويُّ (١٢٦٧-١٣٣٨)[1].

من مشاهيرِ الهندِ وكبارِ تلامذةِ السيِّد نذير حسين، قضى حياتَه في العِناية بالحديثِ، ومن آثاره العِلميَّة:
- شروحٌ وتراجمُ: الكتبِ السِّتَّة، و"الموطَّأ"، و"مصابيحُ السُّنَّة" (بالأُرْدِيَّة).
- و"أحسنُ الفوائدِ في تخْريجِ أحادِيثِ شَرحِ العقَائدِ".
- و"إشراقُ الأبصار في تخريجِ أحاديثِ نورِ الأنوار".
- و"وحيدُ اللُّغات في غريبِ الحديث ومفرداته".
- و"إصلاحُ الهدايةِ في فقهِ الحديث".

٣- الشَّيخُ المحدِّثُ أبو العلا عبدالرحمن بن عبدالرَّحيم المباركفوريُّ (ت١٣٥٢)[2]، صاحبُ "تحفة الأَحْوَذيِّ شرحِ جامعِ التِّرمذيِّ".

---

(١) ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/١٣٩٨)، و"جهود مخلصة" (ص: ١٤٠).

(٢) ترجَمَتُه في: "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٢٧٢)، و"جهود مخلصة" (ص: ١٤٦-١٥٠)، و"معجم المؤلفين" (٥/ ١٦٦).

٤ - الشَّيخُ أبو سعيد شرفُ الدين بنُ إمامِ الدِّين الدِّهلويُّ (ت١٣٨١)[١].

من تلاميذِ السيِّد نذير حسين الدِّهلويِّ، والشَّيخ حسين بن محسنٍ الأنصاريِّ، قضىٰ حياتَه بينَ التدريسِ والتَّصنيفِ، وله: "تكملةُ تنقيحِ الرُّواة في تخريجِ أحاديثِ المشكاة"، و"شرْحُ سُننِ ابنِ ماجه"،وحاشيةٌ علىٰ "نصْب الرَّاية".

٥ - الشَّيخُ أبو الحسن عبيدالله بن عبدالسَّلام المباركفوْريُّ (ت١٤١٤)[٢].

من تلاميذِ الشَّيخ عبدِالرحمن المباركفوريِّ صاحبِ "تحفة الأحوذي"، وللشَّيخِ عبيدالله: "مرعاةُ المفاتيحِ شرحُ مشكاةُ المصابيحِ"، وهو من أوسُعِ شروحِ "مشكاة المصابيح"، وقد طُبعَ قسْمُ العباداتِ في تسعةِ مجلداتٍ، وقد قرأتُ أكثرَه وهو جَيِّدٌ.

والحاصل: أنَّ علماءَ الحديثِ بِشِبْهِ القارَّة الهنديَّة قد اعْتنَوا بالسُّنَّة المشرَّفةِ، وتنوَّعت اتجاهاتُهم، وكان لهم إنتاجٌ علميٌّ غزيزٌ يخدمُ أغراضَهم.

ثالثًا: الشَّيخُ ناصرُ العِتْرةِ حسنُ الزَّمان بن قاسم علي بن ذي الفقار علي التُّركمانيُّ الحيدرَ آباديُّ، وإنما أفردته لأنه كان فردًا مُتوجِّها لعلوم العِتْرة المُطَهَّرة عليهم السلام.

له مصنَّفاتٌ جليلةٌ نادرةٌ، منها:

- «القولُ المستحسَنُ شرحُ فخرِ الحسن».
- و«نورُ العينينِ في فضيلةِ المحبُوبين».

---

(١) "جهود مخلصة" (ص: ١٥٥).

(٢) "جهود مخلصة" (ص: ٢٥٨)، ومجلة «الأصالة»- العدد التاسع (١٥/ ٨/ ١٤١٤)، و"تتمَّة الأعلام" (١/ ٣٦٢).

- وكتابه الكبيرُ الذي حاولَ فيه جمعَ علومَ آل البيتِ عليهم السلام، وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالى.

أطراهُ الحسنيُّ فقال: «الشَّيخُ العالِم المحدِّثُ... أحدُ كبارِ العلماء»، ووصَفه بالحفظ كلٌّ مِنَ: السيِّدِ أحمد بن الصِّدِّيق، والسيِّد علويٍّ بن طاهر، توفِّي سنةَ ثمانٍ وعشرين وثلاثمائةٍ وألفٍ، وكان فَرْدًا فأفردتُه رحمه الله[1].

(١) "الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٢١١)، و"البرهان الجليُّ في تحقيقِ انتساب الصوفيةِ إلى عليٍّ" للسَّيِّد أحمد الغُماريِّ (ص: ٦٧، ٩٠، ١٠٤)، و"القول الفصل فيما لبني هاشمٍ وقريشٍ والعربِ منَ الفضل" للسَّيِّد علويٍّ بن طاهر العلويِّ (١/ ٤٤٤)، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى مزيدٌ من الكلامِ عليه في القطبِ الأخيرِ من البحثِ.

المدارس الحديثيّة في البلدان الأخرى

حال العناية بالحديث الشريف بالأزهر في النصف الأَوَّل من القرن الرَّابع عشر

وإذا كانت شِبْهُ القارَّةِ الهنديَّةِ قد أَمَدَّتْ المكتبةَ الحديثيَّةَ بالآثارِ والتآليفِ المتعدِّدةِ الاتجاهاتِ، فإنَّ الاهتمامَ بالحديثِ الشَّريفِ وعلومِه في غيرِ الهندِ لم يكنْ في النِّصفِ الأوَّل مِنَ القرنِ الرَّابعِ عشرَ بالصورةِ المرجوَّة، وكانَ غالبُه دراسةً للمتونِ منْ حيثُ النَّحوُ والصَّرفُ، والبلاغةُ، والمعنى الإجماليُّ، أو سَرْدَ كُتُبِ الحديثِ أو القراءةِ لبعضِ كتبِ الاصطلاحِ، ولم نَرَ فيهمُ المُحدِّثَ النَّاقِدَ؛ لأنَّ المناهجَ الأزهريَّةَ لا تُنتجُ هذا النَّوعَ منَ العلماءِ.

نعَمْ، كانَ في ذلكَ الوقتِ مَن كانَ له أُنسٌ بالفنِّ، أو مشاركةٌ، أو تَصَدٍّ لتصنيفٍ مفيدٍ، كالشَّيخِ أحمدَ عبدالرحمن البنَّا السَّاعاتيِّ، والشَّيخِ أحمد شاكر، والشَّيخِ محمَّد الحافظ التِّجانيِّ[1]، والسيِّد أحمد بن محمَّد رافع الطَّهطاويِّ، رحمهم الله تعالى.

وهم إنَّما كانَ اشتغالُهم بالحديثِ ليس تأثُّرًا بالدراسةِ الأزهريةِ؛ بل بعضُ المذكورين لم يكونُوا من الأزهريِّين، كالشَّيخِ محمَّد الحافظ التِّجانيِّ. والسيِّد أحمد رافع الطَّهطاويِّ أزهريٌّ و اشتغَلَ بالأسانيدِ فقط في نهايةِ عمرِه.

---

(١) الشَّيخ محمَّد الحافظ التِّجانيُّ مسنِدُ مصرَ، وأحدُ المعتنينَ بنشر كتبِ السُّنَّةِ الشَّريفةِ بالتعاونِ معَ الأزهرِ، وله مصنَّفاتٌ مخطوطةٌ لم تُطبعْ، كـ"ترتيب المسنَد"، و"ترتيب ذخائر المواريث للنابلسيِّ"، تُوفِّي سنة (١٣٩٨).

ترجَمَتُه في: "بلوغ الأماني" (ص: ١٤٨)، و"الدليل المشير" (ص: ٦٩)، و" تشنيف الأسماع "، الطبعة الثانية (٢/ ٢٤١).

يقولُ الأستاذُ الشَّيخُ محمَّد عبدالعزيز الخوليُّ الأزهريُّ في كتابه "تاريخ فنون الحديثِ النبويِّ": «كان خليقًا بالأزْهرِ وفروعِه -وهو كعبةُ العُلومِ الدِّينيَّة- أنْ تكونَ للسُّنَّةِ فيه عنايةٌ كبيرةٌ، ومقامٌ عالٍ بينَ علومِ الدِّينِ، ولكنْ واحسرتاه! بُخِسَ الحديثُ في هذا المعهدِ الكبيرِ حَقَّه، بعدَ أنِ انتهتْ إليه الرِّياسةُ فيه، على عهدِ الحافظِ ابنِ حجرٍ، وتلاميذِه، فلا يُولِيهِ الأزهريُّون اليومَ من نشاطِهم وطويلِ وقتِهم ما أَوْلَوا الفقهَ وأصولَه، وعلومَ العربيَّةِ، فلا تراهُم يُدرِّسون سوى "صحيح البخاريِّ" و"صحيح مسلمٍ"، على قلَّةِ قراءتِهم للثاني، واقتصارُ الكثيرينَ على مختصرِ الأوَّل، معَ حَجْرِهِم على الأفكارِ أنْ تفهَم إلا ما فهِمهُ الشيوخُ، وسلوكِهم في تفسيرِ الأحاديثِ مسلكَ تأييدِ المذاهبِ وتنزيلِ المعاني عليْهَا، كأنَّما الفروعُ أصلٌ مِنْ أصول السُّنَّةِ، أو المنبعُ الأوَّلُ للتَّشريعِ الإسلاميِّ!.

ثمَّ إنَّ دراستَهم لهذينِ الصِّنْوَينِ لا تعدُو المتنَ إلى السَّندِ، فلا يبحثونَ فيه ولا يتعرَّفونَ رجالَه ولا يتبيَّنونَ إن كانَ متَّصلًا أمْ منقَطعًا، معَ أنَّهم يُدرِّسون قبل ذلك مصطلحَ الحديثِ، فما الفائدةُ فيه إذا لم يطبِّقُوه في دراسةِ المتونِ والأسانيدِ؟! رُبَّما قالوا: ذلكَ من باب :العلمُ بالشَّيءِ ولا الجهْلُ بهِ، وربَّما قيل لهم: أهذا هوَ علمُ السُّنَّة المطلوبُ شرعًا؟!»[1]. انتهى.

وقد تَبَاكَى الكثيرون على حال الحديثِ ودراستِه بالأزهرِ، كالعلَّامة محمَّد زاهد الكوثريُّ في مقال له حول "إحياءِ علومِ السُّنَّة بالأزهر" ذكر فيه قِلَّةَ العنايةِ بصناعةِ الحديثِ في الأزهرِ، وسُبلِ إنْهاضِ تعليمِ الحديثِ الشَّريفِ وعلومِه بالأزهرِ الشَّريفِ[2].

---

(١) "تاريخ فنون الحديث النبويِّ" (ص: ٢٩١-٢٩٢).

(٢) "مقالات الكوثريِّ" (ص: ٥٩٦).

وقال القاضي الشَّيخُ أحمد شاكر المصريُّ في "التعليق على اختصارِ علوم الحديث لابن كثير": «وأمَّا عصرُنا هذا فقد تركَ النَّاسُ فيه الرِّوايةَ جملةً، ثمَّ تركوا الاشتغالَ بالحديثِ إلَّا نادرًا، وقليلٌ أنْ ترىٰ منهُم مَنْ هو أهلٌ لأنْ يكونَ طالبًا لعلوم السُّنَّة، وهَيْهاتَ أنْ تجدَ منْ يصحُّ أنْ يكونَ محدِّثًا!»[1].

وكانَ عددٌ منْ كبارِ علماءِ الأزهرِ، كالمشايخِ: محمَّد بخيت المطيعيِّ، ويوسفَ الدِّجْوِيِّ، وعبدالمجيد اللَّبَّان وغيرِهم يستعينُون بالغُماريَّيْنِ أحمد وعبدالله في بحوثِهم الحديثيَّة؛ لأنَّ الأزْهريِّين لا يعرفونَ الصِّناعة الحديثيَّة، ولمْ يترقَّوا إلى المسْتَوىٰ المطلوبِ إلى الآنَ.

(تنبيه): وما ذكرتُه من الحديث عن الجامع الأزهر في ذلك الوقت يقال أيضًا عن بلاد الحرمين، واليمن، والشام، والمغرب الكبير، وغيرها والتفصيل يُخرجنا عن المقصود، والله أعلم .

ومعَ ذلكَ فإنَّ الأمصارَ العربيةَ كانَ لها نصيبٌ في العنايةِ بالحديثِ الشَّريفِ، ولكنَّه نشاطٌ فرْديٌّ، وبدأ ظهورُه في النِّصفِ الثاني منَ القرنِ الرَّابع عشرَ، وكان هذا النَّشاطُ في اتِّجاهَين:

الاتِّجاه الأوَّل: الاتِّجاهُ الوهَّابيُّ المناصِرُ لآراءِ ابنِ تيميةَ وابنِ القيِّم والمؤيِّدُ لابنِ عبدِالوهاب، وبعضُ النَّاس يُسمِّي أصحابَ هذا الاتِّجاهِ بالسَّلفيِّين؛ وليس بشيءٍ، وأصحابُ هذا الاتِّجاهِ طَبعُوا وحقَّقُوا وصنَّفوا في نشرِ مذْهبِهم الكثيرَ مِن كُتبِ الحديثِ.

ومنْ أهمِّ شيوخِ هذا الاتِّجاهِ: السيِّدُ محمَّد رشيد رضا القلمونيُّ[2]، ومحمَّد

---

(١) "الباعث الحثيث" (ص: ١٧٦).

(٢) السيد محمَّد رشيد رضا القلمونيُّ، وُلد سنة (١٢٨٢)، ونشأ في القلمون بطرابلس

حامد الفقي[1]، وعبدُالرحمن المُعلِّميُّ اليمانيُّ[2]، ومحمَّد ناصر الدين الألبانيُّ[3]، ومحمَّد عبدالرزاق حمزة[4] وغيرُهم.

وهؤلاءِ كانتْ لهم أفكارُهم المعروفةُ، وكانتْ خدماتُهم الحديثيَّةُ مرتبطةٌ بمذهبِهم العَقَدِيِّ، ولهمْ أعمالٌ وآثارٌ لا تُنْكَرُ، وقد لقيَ هذا الاتِّجاهُ دعمًا هائلًا مِنَ المؤسَّساتِ الدَّعويَّةِ السُّعوديةِ ذاتِ الميزانياتِ الهائلةِ، ومنَ الأفرادِ منْ بعضِ دُوَلِ الخليج.

الاتِّجاه الثَّاني: وهو اتِّجاهٌ يخالفُ الاتِّجاهَ السَّابقَ في توجُّهِه، ويمتازُ بتحصيل

الشَّام، استقر بالقاهرة واتصل بالشَّيخ محمَّد عبده، وأنشأ مجلةَ «المنار»، ومعهدَ الدعوةِ والإرشادِ، وله مصنَّفاتٌ، منها "التفسير"، وتُوفِّيَ في حادثٍ سنة (١٣٥٤) ودُفن بالقاهرة. ترجَمَتُه في: "السيد رشيد رضا" للأمير شكيب أرسلان، ومجلة «المجمع العلميِّ العربيِّ» (١٥/ ٣٦٥)، و"الأعلام" للزركليِّ (٦/ ١٢٦)، و" تشنيف الأسماع " الطبعة الثانية (٢/ ٣٠٠)

(١) محمَّد حامد الفقي، وُلد بمحافظة البحيرة سنة (١٣١٠)، تخرَّج من الأزهر سنة (١٩١٧)، وأنشأ مجلة "الهدْيِ النبويِّ" سنة (١٩٣٧)، وأسس جماعةَ أنصارِ السُّنَّة سنة (١٣٤٥)، اشتغل بالتَّحقيقِ، وأعانَه الوهَّابيُّون بالدَّعمِ الماديِّ الهائل لأنه كان داعيًا لمذهبهم، تُوفِّيَ سنة (١٣٧٨).

ترجَمَتُه في: مجلة «أنصار السنة» -سنة (١٣٨٢)- عدد رقم ٥.

(٢) ستأتي ترجمةٌ مفصَّلةٌ له في القطب الثاني.

(٣) ستأتي ترجمةٌ موسَّعةٌ له في القطب الثاني.

(٤) محمَّد عبدالرَّزَّاق حمزة المصريُّ، وُلد سنة (١٣١١)، تعلَّم بالأزهر، ثم هاجر إلى مكةَ المكرَّمةِ، فدرَّس بالحرمِ وبدارِ الحديثِ، وتُوفِّيَ بمكة سنة (١٣٩٢).

ترجَمَتُه في: "مشاهير علماء نجد" (ص: ٥١٤)، و"الأعلام" للزركليِّ (٦/ ٢٠٣).

أصحابِه للعلومِ علىٰ أهلِ العلمِ، وتدرُّجِهم في الرِّوايةِ والدِّرايةِ، فليس فيهم صُحُفيٌّ، ولهم اتجاهاتٌ مذهبيَّةٌ أو صوفيَّةٌ معروفةٌ، وعلمٌ غزيرٌ مشهودٌ، وتدرَّجوا في الطلبِ والأخذِ علىٰ الشُّيوخِ، واشتغلوا بالتَّدريسِ والتَّصنيفِ في الحديثِ وغيرِه، والتَّوجيه والدَّعوةِ والردِّ علىٰ المخالِفين، ولهمْ تحقيقاتٌ رائقةٌ بأنفاسٍ علميَّةٍ راسِخةٍ في شتَّىٰ العلومِ الشَّرعيَّةِ وآلاتِها، ووجَّهُوا الناشرينَ والطابعينَ إلىٰ نفائسِ التراثِ الحدِيثيِّ وغيرِه، وكانوا مثابةً وملاذًا في وقتِهم، من هؤلاء: السَّيدُ محمَّد بن جعفر الكَتَّانيُّ، والشَّيخُ عمرُ بن حمدان المحرسيُّ التُّونسيُّ، والشَّيخُ محمَّد زاهد الكوثريُّ، والسيِّد علويُّ بنُ طاهر الحداد والشيخُ محمَّد حبيب الله الشِّنقِيطيُّ، والسيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، والسيِّد عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، والسيِّد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، والشَّيخُ أحمد البنَّا السَّاعاتيُّ، والشَّيخُ محمَّد الحافظ التِّجانيُّ، والشَّيخُ عبدالفتاح أبو غُدَّة، وغيرُهم، ومعهُم أصحابُ الفضيلةِ الذين تولَّوُا العنايةَ بطبعِ أمَّهاتِ الكتبِ الحديثيَّةِ بالمطابعِ المصريةِ، وغيرِها.

هؤلاء تدرَّجوا في الطَّلبِ، وعُرفُوا به قبلَ أن يكونُوا محقِّقينَ أو مُصنِّفين في الحديثِ مشتغلينَ به، وكانوا شُعلةَ نشاطٍ، وأكثرُهم جمعَ بينَ الحديثِ والفقهِ مع سَعَة الاطِّلاعِ، وقد تحمَّلوا العناءَ الباهظَ في نشرِ العلمِ، معَ صبرِ أكثرِهم علىٰ شَظفِ العيشِ لا يطلبُونَ الإحسانَ، فليس لهم مؤسَّساتٌ تدعَمُهم كأصحابِ الاتِّجاه الأوَّل؛ بل بعضُهم أُوذِيَ، وأُخرِجَ، وهاجرَ، وماتَ غريبًا.

وحصلَ بينَ أهلِ هذينِ الاتِّجاهينِ ردودٌ ومناقشاتٌ ومساجلاتٌ علميَّةٌ.

وكانَ لوجودِ هذينِ الاتِّجاهَينِ أثرُه الكبيرُ في تنوُّع الأعمال الحديثيَّة من

جهةٍ، وبالتالي تنوُّعُ الطلبةِ والدَّارسينَ والباحثينَ، وكانا سببًا مباشرًا للعنايةِ بالحديثِ الشَّريفِ وعلومِه في القرْن الرَّابعِ عشرَ في الأمْصارِ العربيةِ.

ثانيا: انتشار الطّباعة وتطوُّرها

لقد كانَ لانتشارِ الطباعةِ في أوائلِ القرنِ الرَّابعِ عشرَ أثرُه الكبيرُ في نقلِ التراثِ منْ مخطوطٍ صعْبِ المنالِ، إلى مطبوعٍ يسهُل الحصولُ عليه والقراءةُ فيه، ولا سيَّما معَ انتشارِ الفهارسِ المتنوِّعةِ الكاشفَة، فكثرَ عددُ المستفيدِينَ من الدَّارسينَ والباحثينَ، وكانَ لكثيرٍ منَ البلدانِ الإسْلاميةِ نَصيبٌ في نشرِ كتبِ الحديثِ الشَّريفِ وعلومِه، إلا أنَّ النصيبَ الأوفرَ والأشهَر في القرنِ الفائتِ كانَ من نصيبِ مصرَ بسببِ الأزهرِ، وشِبهِ القارَّةِ الهنديةِ، معَ مشاركةٍ جيِّدةٍ من بيروتَ في الرُّبعِ الأخيرِ من القرنِ الرَّابعِ عشرَ فما بعده، وسأقصرُ الكلامَ هنا على كلٍّ منْ مصرَ والهندَ، معَ الاختصارِ.

أولًا: أثر الطباعة في انتشار الحديث وعلومه:

ذكر الأستاذُ محمود الطَّناحيُّ ﷺ في كتابه "مدخَل إلى تاريخ نشرِ التراثِ العربيِّ" أنَّ البدايةَ الحقيقيةَ لطبعِ الكتابِ كانتْ في المطبعةِ الأميريَّة في بولاقَ، ووجودُ الأزهرِ وما اقتضاه التَّدريسُ مِن نشرِ الكتبِ وإذاعتِها، ولأنَّ مصرَ كانتْ تستقبلُ أهلَ العلمِ من عَربٍ وعَجمٍ، وأعتدتْ لهم متَّكئًا بالأوقافِ الإسلاميَّة ورحابة الأزهر فأنتَجوا، وقد حفلتِ القاهرةُ بالمطابع الحكوميَّةِ والأهليَّةِ، وبكبارِ النَّاشرينَ والمحقِّقين(١).

---

(١) "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربيِّ" (ص: ٣١ إلى ص ١٥٠).

وزيادة على ما تقدَّم أعلاه أقول: والمعتني بتاريخِ نشـرِ التُّراث –ولا سيما في القاهرة– لا بد

ومن نفائسِ كتبِ الحديثِ التي طُبعتْ بالقاهرة في القرنِ الرَّابعِ عشرَ: "مسنَد أحمد"، و"الكتب السِّتَّة"، و"الموطَّأ"، وشروحُ كتبِ السُّنَّة كـ"الفتح"، و"العُمدة"، و"الإرشاد"، وشروح "صحيح مسلم" للنَّوويِّ، و"الأُبِّي"، و"المنهل العذب المورود"، و"التُّحفة"، و"البذل"، و"العون على سُنن أبي داود"، و"الزُّرْقانيّ على الموطَّأ"، و"الأَوْجز على الموطَّأ"، و"جامع الأصول"، و"النِّهاية"، و"التَّاج"، و"التَّرغيب والتَّرهيب"، و"مجْمَع الزَّوائد"، وكتب الصَّحابة، وتوارِيخ الرَّجال، وغريب الحديث، وهو جهدٌ ضخمٌ يحتاجُ لتصوُّرٍ؛ إذْ إنَّ هذه الأعمال كانتْ بالصَّفِّ اليدويِّ بمتاعبِه، بعيدةً عن الصفِّ الإلكترونيِّ، وقد بقيتْ الطَّبعاتُ القديمةُ عُمدةً في بابِها؛ لشدَّةِ الاعتناءِ بها، وجودةِ تصحيحِها، وصلاحِ القائمينَ عليها، رحمهُم الله تعالى.

ثانيًا: دَوْرُ شِبه القارَّة الهنديَّة في نشرِ كتبِ الحديثِ وعلومِه:

تقدَّم أنَّ شِبه القارَّة الهنديَّة كانَ بها جمعٌ كبيرٌ منْ علماءِ الحديثِ، في اتِّجاهَينِ مختلفَينِ، وتنوَّعتْ بها المدارسُ التي تخدُم الحديثَ الشَّريفَ وعلومَه، وكثر بها

وأنه سيذكرُ المطابعَ ودورَ النشر الكبيرةَ كالبولاقيَّة، ودار الكتب، والحلبيِّ (مصطفى وعيسى)، والخانجيِّ، والمنيرية، والسَّلفية، وصبيح (محمد ومحمود)، ومصطفى محمد، ودار المعارف، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومكاتب شارع الصنادقية، ومجمع البحوث الإسلامية، وغيرهم، ولا بدَّ وأنه سيستحضر كبار المصحِّحين والمحقِّقين كمحمَّد زهري الغمراويِّ، وقطة العدويِّ، ونصر الهورينيِّ، وحسام الدين القدسيِّ، ومحمَّد منير الدمشقيِّ، وأحمد محمَّد شاكر، والسَّيِّد أحمد بن محمد صقر، وعبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريِّ، وعبدالوهاب عبداللطيف، ومحمَّد البجاويِّ، وعبدالفتاح الحلو، ومحمود محمَّد شاكر، وعبدالسَّلام هارون، ومحمَّد مصطفى أبي العلا، ومحمود الطَّناحيِّ وأصحابه بمطبعة عيسى البابي الحلبي وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

العلماءُ وطلبةُ العلمِ، وهؤلاءِ كانتْ لديهِم الرغبةُ الكبيرةُ في اقتناءِ كتبِ العلمِ الشَّرعيِّ ومنها كتبُ الحديثُ الشَّريفُ.

كذلك فإنَّ كبارَ العلماءِ في تلكَ البلادِ تصدَّروا للتَّصنيفِ في الحديثِ الشَّريفِ وعلومِه، وقامُوا علىٰ طباعةِ كتبِهم.

فاقتضىٰ كلُ ذلك -وغيرُه- تأسيسَ ما يقومُ بهذه المهامِّ، ومِنْ أهمِّ مَن اعتنىٰ بهذه المهمَّةِ وشاعَ وذاعَ أمرُه ما يُعرفُ باسمِ «دائرة المعارفِ العُثمانية - بحيدر آباد - الهند» التي تأسَّسَتْ سنة (١٣٠٦)، ولمَّا أُنشئتْ الجامعةُ العثمانيَّة -بحيدر آباد عام (١٣٣٨)- ضُمَّتْ إليها الدائرةُ.

وقد جمعتْ «دائرةُ المعارف» عددًا وفيرًا منَ المخطوطاتِ النَّادرةِ، والأفلام المصغَّرةِ منها (الميكروفلم) منْ مكتباتِ أوربَّا، وروسيا، وإيرانَ، وتركيا، ومصرَ، وسائرِ البلدانِ العربيةِ، بالإضافةِ إلىٰ ما تضمُّه مكتباتُ الهندِ نفسها، ثمَّ أخذتْ في نشرِها وإذاعتِها، وقد بلغَ ما نشرتْه الدائرةُ خلال سبعينَ سنةً من إنشائِها ١٧٠ كتابًا، في ٣٧٠ مجلدًا في العلومِ الشَّرعيَّة.

ومنْ أهمِّ مطبوعاتِها: "مُسنَدُ أبي داود الطَّيالسيِّ"، و"السُّننُ الكبرىٰ" للبيهقيِّ، و"المستدرَكُ علىٰ الصَّحيحين"، و"معرفةُ علومِ الحديث" للحاكم، و"الاستيعابُ في معرفة الأصحاب" لابنِ عبدالبرِّ، و"تذكرة الحُفَّاظ" للذَّهبيِّ، و"تهذيبُ التهذيب" لابن حجرٍ، و"التَّاريخُ الكبير" للإمام البُخاريِّ، و"المنتظمُ في تاريخ الأُمم" لابن الجوزيِّ في التَّاريخ، و"الإكمال" لابن ماكولا، و"الموضِّح" للخطيب البغداديِّ، وغيرها[1].

---

(١) "الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين" لأبي الحسن الندويِّ (ص: ٦٦، ٦٧)، و"مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربيِّ" (٢٠١-٢٠٥).

ثالثا: تخصيص قسمٍ للحديثِ بالجامعاتِ الشرعية، وكلمات حول أربعة أطروحات

شهدَ النصفُ الثاني من القرنِ الرَّابعِ عشرَ إنشاءَ كليَّةِ أصول الدِّين في الأزهرِ الشَّريفِ، التي تحوي قسمًا مميَّزًا يُعطي درجةَ التَّخصُّصِ العالي في الحديثِ الشَّريفِ وعلومِه.

وقد وفَّر هذا القسمُ التَّخصُّصَ لطلبةِ العلمِ، ومشىٰ خلفَ الأزهرِ جامعاتٌ أخرىٰ في المشرقِ والمغربِ، وبعضُها امتازَ بوجودِ مراكزَ بحثيَّةٍ تابعةٍ للجامعةِ أو الكلَّية، بل إنَّ بعضَ الجامعاتِ أنشأتْ كلِّياتٍ خاصَّةً بالحديثِ الشَّريفِ كالجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ المنوَّرةِ، وتدرَّجَ عددٌ مِنْ خرِّيجي هذه الأقسامِ في الطلبِ، وحصلَ بعضُهم علىٰ درجةِ التخصُّصِ العَالي «الدكتوراه»، وكان التحصيلُ والمعرفةُ الحديثيَّةُ التطبيقيَّةُ عند أكثرِهِم ضعيفًا، وعند بعضِهم ضعيفًا للغايةِ، وقد شاهدْنا منهُم عجائبَ وطامَّاتٍ وغرائبَ، لكنَّ بعضَهم تحسَّن تدريجيًّا بكثرةِ الاطِّلاعِ، والإشرافِ ومناقشةِ الأطروحاتِ العلميَّةِ.

وقد أخرجَ طلبةُ الدِّراساتِ العُليا بهذه الأقسامِ والباحثون في المراكز العلميَّة أعمالًا حديثيَّةً متنوِّعةً في درجاتٍ مختلفةٍ، وكان لبعضِها تأثيرُه العلميُّ من حيثُ التَّحقيقُ، والتَّخريجُ، والتَّقعيدُ، والتَّأصيلُ، والتَّفريعُ، والتَّنظيرُ، والموافقةُ، والاستدراكُ؛ وهذه الأعمالُ لها ميزاتٌ، وعليها ملاحظاتٌ، بَيْدَ أنها ساعدتْ علىٰ انتشارِ المعرفةِ بالحديثِ الشَّريفِ وعلومِه، وتيسيرِ مادَّتِه، وإخراجِ عددٍ كبيرٍ من الكتبِ من عالَمِ المخطوطِ إلىٰ عالَمِ المطبوعِ.

وحصرُ هذه الأعمالِ يحتاجُ لمصنَّفٍ خاصٍّ، والتعرُّضُ لعددٍ منها بالبحثِ والدِّراسةِ يكونُ عملًا محمودًا بشرطِ التَّحققِ منْ نسبةِ العملِ لصاحبِه، فكم

من رسالةٍ لم تكتحِلْ عينُ مَن عُزيتْ إليه إلَّا بعدَ الإعدادِ النِّهائيِّ لها.

ومِن غرائبِ الرَّسائل أنَّ أحدَهم أخذَ الدكتوراه منَ الأزهر في أحدِ حُفَّاظ السُّنَّة، وأبدىٰ فيها مدحًا في الصُّوفيةِ والأشاعرةِ، فلما عمِل معَ التَّيميِّين في جامعةٍ لديهم أقدَم علىٰ طبعِ أطروحتِه وانقلبَ المدحُ ذمًّا والله المستعانُ.

كلماتٌ حولَ أربعةِ أطروحاتٍ:

ولا أحبُّ أنْ أخليَ المقامَ من الكلامِ علىٰ أربعِ أطروحاتٍ خاصَّةٍ بالدكتوراه تتَّفقُ مع شرطِ البحثِ.

الأطروحةُ الأولى: " السُّنةُ ومكانتُها في التَّشريعِ الإسلاميِّ " لفضيلةِ الأستاذ الدكتور مصطفى السِّباعي.

وفضيلةُ الدكتور مصطفىٰ بن حسني السِّباعي الحمصيُّ وُلِد سنة ١٣٣٣ وتُوفِّي سنة١٣٨٤ رحمه الله تعالىٰ، وبالاضافةِ إلىٰ أنَّه كانَ منْ أهلِ العلمِ فقد كان داعيًا إلىٰ الله وعُرِفَ بنشاطٍ كبيرٍ في مصرَ والشَّامِ، وجاهدَ اليهودَ في فلسطينَ ضِمنَ مجاهدي الإخوانِ المسلمين، وقد كُتِبَتْ حوله كتاباتٌ مفردةٌ، وترجمَهُ كثيرونَ، وأجدُ أهمَّ ما كُتبَ حولَه كتابَ الأستاذ الدكتور عدنان زرزور المطبوعَ ضِمنَ سلسلة "أعلام المسلمين"رقم٨٢، بعنوان:"مصطفىٰ السِّباعي، الداعية المجدِّد " وطبعتَه دارُ القلم - دمشق - ١٤٢١.

وكتابُه "السُّنةُ ومكانتُها في التَّشريعِ الإسلاميِّ" مشهورٌ، تقدَّم به لنيْلِ درجةِ العالميَّة من درجةِ أستاذ (الدكتوراه) في الفقْه والأصول وتاريخِ التَّشريع الإسلاميِّ منْ كليَّة الشريعةِ بالجامعِ الأزهرِ سنة ١٣٦٨.

ولما كانَ عنوانُ البحثِ "السُّنَّةُ ومكانتُها في التشريعِ الإسلاميِّ" ومنْ كليَّةِ الشَّريعةِ ناسبَ ذلكَ أنْ يكونَ المعنىٰ الاصطلاحيُّ للسُّنَّة هنا عندَ الأصُوليِّين

والفقهاءِ، ورأيتُ الأستاذَ الشَّيخَ مصطفىٰ السِّباعي يختارُ لها اختيارًا خاصًّا فقال(ص ٥٨- ٥٩): «ونحنُ هنا نريدُ بالسُّنَّة ما عناهُ الأصوليُّون؛ لأنَّها بتعريفِهم هيَ التي يُبحثُ عنْ حُجِّيَّتها ومكانتِها في التَّشريعِ، وإن كنَّا تعرَّضْنا لإثباتِ السُّنَّة تأريخًا بالمعنىٰ الأعمِّ الذي عناهُ المُحدِّثُون».

والبحثُ في السُّنَّةِ عندَ الأصوليِّين منْ حيثُ كونُها دليلًا شرعيًّا وعلاقتُها بالأدلَّة الأخرىٰ، فكنتُ أظنُّ تبعًا لعنوانِ البَحْثِ أنَّه سيتناولُ تقسيماتِ الأصوليِّين للسُّنَّة ومباحثَهم المُمتِعةَ حولَ مخالفةِ خَبرِ الواحدِ للكتابِ، وخبر الواحدِ فيما تعمُّ به البَلْوىٰ، والسُّنَّة معَ عملِ أهلِ المدينةِ والقياس والمصالح المرسلة وعمل الرَّاوي... وغير ذلك، وقد جاءَ البحثُ مُعبِّرًا عنْ شخصيَّةِ صاحبِه الدكتور السِّباعي فتناولَ مباحثَ حديثيَّةً معَ معاصِريه مِنَ العقْلانيِّين والمستشرقينَ والدِّفاعَ عن السُّنَّةِ والصحابةِ ومسْألةَ الوضعِ في الحديثِ وتاريخِه، وما يلزمُ ذلكَ منَ المباحثِ الحديثيَّة فأصبَحتُ وكأنِّي أقرأُ كتاب "الحديثُ والمحدِّثون" ونحوَه.

أمَّا السُّنَّةُ منْ نظرِ الأصُوليِّينَ فجاءتْ في عشرينَ صفحةً فقطْ (من ص٣٦١ إلىٰ ص٣٩٧) منْ بحثٍ تجاوزَ الأربعَمائةِ صفحةٍ، وهذه بعضُ ملاحظاتٍ بدتْ لي؛ أقيِّدُها من رأس القلمِ فأقُول:

١- مِنْ أصولِ البحثِ العلميِّ بل والأمانةِ في النَّقلِ عزْوُ الأقوالِ لأصحابِها من كتبِهم، وتركُ الواسطةِ، لاسيَّما إذا كانتْ الواسطةُ منَ المُعارِضِينَ المخالفينَ، وأرىٰ أنَّ أستاذَنا لم يعتَنِ بهذا الجانبِ كما يَنْبغِي.

وقد عقدَ الشيخُ البابَ الثاني للكلامِ علىٰ الشُّبَهِ الواردةِ علىٰ السُّنَّةِ في مختلفِ العصُورِ، وذلك في سبعةِ فصُول، الأوَّل معَ الشِّيعةِ والخوارجِ، والثَّاني

مع المعتزلةِ والمتكلِّمينَ، ورأيتُه ينقلُ آراءَ الشِّيعةِ والمعتزلةِ منْ كتبِ أهلِ السُّنَّة بل مِنَ المعروفينَ بالتَّحاملِ عليهِما، وقد أخطأَ عليهِما، وكانَ عليه أنْ يرجعَ إلىٰ كتبِهما وهيَ معروفةٌ لأهلِ العلمِ، وهذا خطأٌ منْهجيٌّ ومُتعدٍّ إلىٰ غيرِه.

ولم يذكرْ مِنَ المتكلِّمينَ إلَّا المعتزلةَ، فأينَ موقفُ الأشاعرةِ والماتريديَّةِ مِنَ السُّنَّة؟ وأينَ الشُّبهُ الواردةُ علىٰ السُّنَّةِ مِنَ الحنفيَّةِ؟ وأينَ الشُّبهُ الواردةُ علىٰ السُّنَّة مِنَ المالكيَّة؟

٢- ومسألةُ التأريخِ للوضْعِ في الحديثِ مشىٰ فيها علىٰ المشهُورِ المتداول باعتبارِ أنَّ الشِّيعةَ الروافضَ بدأوا الوضْعَ فعارَضهُم السُّنَّةُ، وهو استنتاجٌ غيرُ جيِّدٍ، وأينَ دورُ النَّواصبِ في الوضْعِ؟ أمَّا الخوارجُ الذين أسْقَطتِ النُّصوصُ الشرعيةُ عدالتَهم وحكىٰ بعضُهم الكذبَ علىٰ نفسِه، فبرَّأهُمُ الدكتور السِّباعي مِنَ الوضْعِ.

وترتيبُه الزَّمنيُّ غيرُ جيِّدٍ فقد خَلَتْ كتبُ الجرحِ والتَّعديلِ منْ أيِّ شِيعيٍّ مكذَّبٍ في القرنِ الأوَّل، أمَّا الخوارجُ فدونَك ما قيَّده ابنُ حِبَّانَ في "المجروحين" (١/ ٧٢) والخطيبُ في "الكفاية" (ص١٦٣) والحافظُ في "اللسان" (١/ ٢٠٣).

٣- الشيخُ كان يكتبُ كتابةً مذهبيَّةً عاطفيَّةً فيقول (ص ٢٢): «نحنُ نقرأ بالألمِ الممزوجِ ما كانَ من الفتنِ الدَّمويَّةِ بينَ عليٍّ ومعاويةَ حولَ الخلافة».

قلت: هذا كلامٌ عاطفيٌّ فيه تمييعٌ، والصَّوابُ أنْ يقالَ: نحنُ نقرأ عنْ بغْيِ معاويةَ علىٰ الإمامِ الحقِّ، وقتلِ عشراتِ الآلافِ من المسلمينَ الذينَ يتحمَّل وزرَهُم معاويةُ، هذا أقلُّ مايقال. أمَّا تمييعُ القضايا ووضْعُ المُصيبِ معَ البَاغي الدَّاعي للنَّارِ في عبارةٍ مشتركةٍ ظلمٌ لأهلِ الحقِّ الدُّعاةِ للجنَّة.

ثم قال الدكتور السِّباعي: «وأنا لا أشكُّ في أنَّ أعداءَ الله اليهودَ وكثيرًا من الأعاجمِ الذين استولىٰ الإسلامُ علىٰ بلادِهم كانَ لهم أثرٌ كبيرٌ في إيقادِ تلك الفتَنِ».

قلت: هذا كلامٌ مرسلٌ مخالِفٌ للواقعِ، غايتُه تبريرُ عملِ المفسدينَ، ومازال بعضُ الجهَّال الدَّاعينَ إلىٰ العصبيَّة يردِّدُونه إلىٰ الآنَ، وهو خطأ مقطوعٌ به لايليقُ أنْ يخرجَ إلا مِنْ مُروِّجِي الفتَنِ، ولاينبَغِي أنْ يوضَعَ في رسالةٍ علميَّةٍ، أمَّا العلمُ والحقائقُ فشيءٌ آخرُ.

وهنا وقفتان:

الأولى: بدأتِ النِّزاعاتُ منَ الفِتنِ التي حدَثَتْ في السَّنواتِ السِّتِّ الأخيرةِ في خلافةِ سيِّدنا عثمانَ، وكان مروانُ بنُ الحكمِ وعبدالله بنُ أبي السَّرحِ وعمرو بنُ العاص منْ أبطالها، والذين كانُوا بالمدينةِ معَ أو ضدَّ عثمانَ لم يكونوا منَ اليهودِ أو الأعاجِمِ، والذينَ خرجُوا علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في الجمَلِ لم يكونُوا منَ اليهودِ أو الأعاجمِ، والدُّعاةُ للنَّارِ في صِفِّين وخوارجُ النَّهروان كذلك، ومنابرُ السَّبِّ واللعنِ وراياتُ الغاراتِ الأمويَّة، وإلغاءُ الخلافة الرَّاشدةِ وتأسيسُ المُلْكِ العَضُودِ كذلكَ، وكلامُ الدكتور السِّباعي ليسَ له نصيبٌ مِنَ الصِّحةِ، ولا يقولُه إلَّا شُعوبِيٌّ.

الثانية: وكانَ مِنْ نتائجِ دخولِ الأعاجمِ الفرسِ في الإسلامِ خيرٌ كبيرٌ، فاهتدَوْا بهديِ الإسلامِ، وخرجَ منهُم العلماءُ المجتهدونَ، والمُفسِّرون، والحفَّاظُ، وأئمَّةُ العربيَّةِ، وكبارُ المتكلِّمينَ، وصُنِّفتِ المُصنَّفاتُ المفردةُ الهائلةُ التي حاولتْ أنْ تستوعبَ علماءَ كلِّ مدينةٍ وكوْرَةٍ.

ودونَكَ تاريخَ نيسابورَ، وبُخارَىٰ، ومَرْوَ، وجُرْجانَ، وسَمَرْقَنْدَ، وزنْجانَ، وأَصْبهانَ، وقَزْوينَ، وبَلْخَ وغيرِها يُخبِّرْكَ بالقيمةِ العلميَّة، والتاريخِ الإسلاميِّ

الأمجدِ لهذه البلادِ الأعجميَّةِ التي دخلتْ في نورِ الإسلامِ، ومازالتْ أعلامُهم الإسلاميةُ ظاهرةً أعادَ الله لها سيادتَها.

وكلامُه يبرِّيءُ ساحةَ المجْرِمِين الحقيقيِّنَ الذين قَتلُوا وبغَوْا وظلمُوا وتخطَّوُا النُّصوصَ وأعرضُوا عنِ الهُدىٰ.

والسؤالُ الذي يفرضُ نفسَه هو: لماذا سكتَ عنهم وألقىٰ باللائمةِ علىٰ مجاهيلَ بُرءاءَ؟

٤- ولقد شعرَ الدكتور السِّباعي رحمه الله تعالىٰ أنَّه تجاوزَ حدَّه في الكلامِ عنِ الشِّيعةِ فقال (ص ٢٥): «وإنَّني لم أقصدْ ببَحثِي الإساءةَ إلىٰ شُعورِ الشِّيعةِ أو استثارةَ عداوتِهم، لا لشيءٍ إلَّا لأنِّي كنتُ ومازلتُ منْ دعاةِ التَّقاربِ الصَّحيحِ وتصفيةِ آثارِ الماضي».

قلت: رحمةُ الله علىٰ الدكتور السِّباعي، التقريبُ يحتاجُ لعُدَّةٍ صحيحةٍ، فلا يمكنُ أنْ أكونَ داعيةً للتقريبِ بدونِ معرفةِ ما عندَ المخالِفِ منْ تاريخِه وكتبِه وأدلَّتِه منها، فسأكونُ ظالمًا له لعدَمِ معْرفتِي بِهِمْ، وأيُّ تقريبٍ هذا معَ الظلمِ أو الاستعانةِ بالظَّالمِ؟ فأكونُ كالمستجيرِ مِنَ الرَّمضاءِ بالنَّارِ، وهذه نماذجُ مِنْ كلماتِ الدكتور السِّباعي لتعرفَ أينَ كانَ يقفُ:

أ- قال في (ص ١٢٩): «حديثُ غَدِيرِ خُمٍّ، فهذا الحديثُ الذي يكادُ يكون عمدةَ المذاهبِ الشِّيعيَّةِ كلِّها ودعامتَها الأولىٰ، والأساسَ الذي أقامُوا عليه نظرتَهم إلىٰ الصَّحابة وخصومتَهم للخلفاءِ الثلاثةِ وأشياعِهم منْ جمهورِ الصَّحابة، هو عند أهلِ السُّنَّةِ حديثٌ مكذوبٌ لا أساسَ له، لَفَّقَه غُلاةُ الشِّيعةِ ليُبرِّرُوا به هجومَهم وتجنِّيَهم علىٰ صحابةِ الرسولﷺ».

قلت: بل الحديثُ متواترٌ في كتبِ أهلِ السُّنَّة، والدكتور السِّباعي والمشرفُ

عليه والمناقشون إنْ كانُوا قرأوا الرِّسالةَ مخطئُون قطعًا، وقد أبانوا عن أنفسِهم، والكتابُ طُبعَ أكثرَ منْ عشْرِ مراتٍ، واعتُمِد مرْجعًا عند بعضِ المتسرِّعِين، ولم أجدْ من نبَّه على طَامَّاتِه.

وانظرْ في تواترِه: «إتحاف ذوي الفضائلِ المشْتهرَة» لشيخِنا المحدِّث السيِّد عبدالعزيز الغُماريِّ (ص١٣١)، وهو مُخَرَّجٌ في أكثرِ أصول كتبِ السُّنَّةِ، وهو في "صحيح مسلم" (رقم ٢٤٠٨) عن زيدِ بنِ أرقمَ رضي الله عنه قالَ: قامَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يومًا فينا خطيبًا، بِماءٍ يُدْعَى خُمًّا بينَ مكةَ والمدينةِ فحَمِدَ اللهَ وأثنى عليه، ووعَظَ وذكَّر، ثم قال: «**أمَّا بعدُ، ألا أيُّها النَّاسُ فإنَّما أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أنْ يأتيَ رَسُولُ رَبِّي فأُجِيبَ، وأنا تارِكٌ فيكُمْ ثَقَلَينِ: أوَّلُهما كِتابُ الله فِيهِ الهُدَى والنُّورُ، فخُذُوا بكِتابِ الله واسْتَمْسِكُوا بِهِ**» فحَثَّ على كتابِ الله ورَغَّبَ فيه، ثمَّ قال: «**وأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُم اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي**».

وهذا منْ أقوى الأدلَّةِ وأظهرِها على ضعفِ اطِّلاعِ الدكتور السِّباعي على السُّنَّةِ المشرَّفةِ، وعدمِ معرفتِه بما عندَ مدرسةِ آلِ البيتِ.

ب- وانظرْ كلامَه على حديثِ سدِّ الأبوابِ إلا بابَ عليٍّ عليه السلام (ص ١٢٩)، وقال الدكتور السباعي (ص ٢٣٧): «أمَّا حديثُ الإخاءِ الذي زعمتْه الشِّيعَةُ منْ أنَّ النبيَّ آخى بينَه وبينَ عليٍّ فلمْ يصحَّ منْ طريقٍ يُوثَقُ به، ولم يُخرِّجْه كتابٌ من كتبِ السُّنَّة المعتمَدةِ، ولا رواهُ من يُوثَقُ به، وقد قال شيخُ الإسلام: «إنَّ هذا الحديثَ موضوعٌ عندَ أهلِ الحديثِ لايَرتابُ أحدٌ منْ أهلِ المعرفةِ بالحديثِ أنَّه موضوعٌ، وواضعُه جاهلٌ كذَّابٌ كذبًا ظاهرًا مكشوفًا».

قلتُ: بل الحديثُ ثابتٌ كما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى، وكلامُ السِّباعي مسلسلٌ بالأخطاء؛ فقد خُرِّجَ في أكثرَ منْ كتابٍ منْ كتبِ السُّنَّة المعتمدةِ

وتعدَّدَتْ طرقُه، والسِّباعي يصادرُ على غيرِه ويعتمدُ على "منهاج ابنِ تيميَّة" كثيرًا، وإذا رأيتَ الرجُلَ يحتجُّ بأقوالِ ابنِ تيميَّة في "مِنهاجِه" فاعلمْ أنَّه قد كشفَ نفسَه.

ج- وقال (ص ٢٣٧): «حديثُ سدِّ الأبوابِ الذي يرْوِيهِ الشِّيعةُ ويستثنون منه بابَ عليٍّ، فقدْ ذكرَ أكثرُ النقَّادِ أنَّه حديثٌ موضوعٌ، حكمَ بذلك ابنُ الجوزيِّ والعراقيُّ وابنُ تيميَّة وغيرُهم، وعلى فرضِ صحَّتِه فقد أجابَ عنه العلماءُ...».

قوله: «يرويهِ الشِّيعةُ» مُوهِمٌ بأنَّه قد انفردَ به الشِّيعةُ، وليس كذلك، فهوَ مُخرَّج في كتبِ السُّنَّةِ، "المسند" وغيرِه، وهو حديثٌ ثابتٌ، وسيأتي الكلامُ عليه.

د- قال الدكتور السِّباعي (ص ٩٩) وهو يذكرُ علاماتِ الوضْعِ: «موافقةُ الحديثِ لمذهبِ الرَّاوي، وهو مُتعصِّبٌ مغالٍ في تعصُّبه كأنْ يرْوِي رافضيٌّ حديثًا في فضائلِ آلِ البيتِ، أو مُرْجئٌ حديثًا في الإرْجَاءِ، مثلُ ما رواه حبَّة بن جوينٍ قال: سمعتُ عليًّا ﷺ قال: «عبدتُ الله معَ رسولِه قبلَ أنْ يعبدَه أحدٌ من هذه الأمَّةِ خمسَ سنينَ أو سبعَ سنينَ». قال ابنُ حِبَّانَ: كانَ حبَّةُ غاليًا في التشيُّعِ، واهيًا في الحديثِ».

قلت: هذا الكلامُ خطأ، ومِن رأسِ القلمِ أقولُ: حبَّةُ العُرَنيِّ مختلفٌ في صحبتِه، حضرَ صفِّين، وكان ﷺ منْ أصحابِ أميرِ المؤمنينَ المخلِصين، ومَنْ شنَّعَ عليه مستحقٌّ هو للتَّشنيعِ، إنَّما تكلَّموا فيه بسببِ حكايتِه عددَ أهلِ بدرٍ في صفِّين، والقولُ قولُه والصَّوابُ حليفُه، والحديثُ له شاهدان في "خصائص عليٍّ" للنَّسائيِّ (رقم ٧، ٨)، والنبيُّ ﷺ كان يتعبَّد في حِراءَ وتُزوِّدُهُ سيِّدةُ نساءِ

العالمين أمُّ المؤمنين خديجةَ رضي الله تباركَ وتعالى عنها، ويعودُ لمثلِها، فلابدَّ أنَّ مَنْ كانَ معه في بيتِه كانوا يتعبَّدون، فافهَمْ ولا تتعجَّلْ واعرفْ أينَ تقفُ فأنتَ في بيتِ النبوَّة.

هـ- ومنه (ص ٢٤٨) قولُ الدكتور السِّباعي: «إنَّ أهل السُّنَّة لا يقبلُون روايةَ أصحابِ عليٍّ عنه؛ وذلكَ لأنَّهم أفسدُوا عِلْمَه ودسُّوا عليه آراءَ لم يذهبْ إليها وقَوَّلُوه ما لم يَقُلْهُ، وقد رُوِي عن ابنِ إسحاقَ أنه قال: لما أَحْدَثوا تلك الأشياءَ بعدَ عليٍّ قال رجلٌ منْ أصحابِ عليٍّ: قاتلَهم الله أيّ علمٍ أفسدوا فلمَّا فشا عليه الكذبُ بين أصحابِه تركوا روايتَهم احتياطًا وتثبيتًا».

قلت: أصحابُ عليٍّ عليه السلام مؤمنون و دعاةٌ للجنَّةِ بنصِّ الأحاديثِ النبويَّةِ الشريفةِ، وقاموا لنُصرةِ الحقِّ، واتَّفقَ أهلُ السُّنَّةِ والشِّيعةِ على أنَّ عليًّا عليه السلام ومنْ معهُ كانوا على الحقِّ والصَّوابِ، وكانَ فيهِم منْ غيرِ الفاطميِّين والهاشميِّين طائفةٌ كبيرةٌ من أعيانِ الصَّحابةِ البدريِّين والحُدَيبيِّين وغيرِهم، وساداتٌ من التابعينَ ولا نعرفُ أحدًا منهمْ اتُّهِم بالكذبِ، فالذي يسْعى لإفسادِ علمِ عليٍّ عليه السلام هُم أعداؤُه البُغاةُ الدُّعاةُ للنارِ، الظالمونَ الذينَ قاتلُوه وأغارُوا عليهِ وسبُّوه على المنابرِ، والذينَ قتلوه في محرابِه وأعلنُوا نفاقَهم منْ شِيعةِ ابنِ مُلجِمٍ ومادحِه، وصاحبُ عليٍّ عليه السلام الذي قال: «قاتلَهُم الله أيّ علمٍ أفسدُوا» إنَّما عنى أعداءَه المذكورين ولم يَعْنِ أهلَ الحقِّ والإيمانِ.

بيْدَ أنَّ قولَ الدكتور السباعي: «فلمَّا فشا عليه الكذبُ بينَ أصحابِه تَركُوا روايتَهم احتياطًا وتثبيتًا».

قلتُ:هذا الكلامُ وتلكَ الاتِّهاماتُ خطأٌ المرادُ منه مسايرةُ النَّواصبِ والخوارجِ في القدْحِ في أصْحابِ عليٍّ عليه السلام، فإنَّ أهلَ السُّنَّة روَوْا أحاديثَ كثيرةً

عن أصحابِ عليٍّ عليه السلام في فضائِله وآلِ بيتِه ولا يخلُو كتابٌ منْ دواوينِ السُّنَّةِ منْ هذه المرويَّاتِ، وسيأتي مزيدٌ إن شاءَ الله تعالىٰ حولَ هذا الأثرِ وأمثالِه.

ومعَ هذا الموقفِ من أصحابِ عليٍّ عليه السلام وتكذيبِ المتواترِ، يتسامحُ الدكتور السِّباعيُّ معَ الخوارجِ الذينَ جاء النَّصُّ بنفاقِهم انظر: (ص ٨٤)، بلْ يجعلُ نفسَه منْ أهلِ الاستقراءِ التَّامِّ ويعارضُ الحفَّاظَ أمثالَ ابنِ مهديٍّ وابنِ حَجرٍ.

و- وختَمَ الدكتور السِّباعيُّ كتابَه بتراجمَ لأصحابِ المذاهبِ الأرْبعةِ، ولأصحابِ الكتبِ السِّتةِ، فأبانَ أنَّه بعيدٌ عنِ التَّقريبِ، ورحِمَ الله الأستاذ الشَّيخَ محمد أبو زهرة في ترْجمتَيهِ للإماميْنِ زيدِ بنِ عليٍّ وجعفرِ الصَّادقِ عليهما السلام، ولقائل أنْ يقولَ: أليسَ زيدٌ وابنُ أخيه الصَّادقُ مِنَ الأئمَّة المجتهدينَ المتبُوعين؟ وسأسْكتُ عن عددٍ من الأئمَّة المتبوعين أمثال: أحمدَ بنِ عيسىٰ بن زيدٍ، و القاسمِ الرسيِّ، وحفيدِه يحيىٰ بنِ الحسين الهادي، والنَّاصرِ الأطروشِ وغيرِهم عليهم السلام، ولْتَعرِفْ أنَّ دعوةَ الدكتور مصطفىٰ السِّباعيِّ للتقريب كانتْ علىٰ خلافِ ما سَطرَه في كتابِه.

٥- وكنتُ أودُّ أنْ يُوافقَ البحثُ عنوانَه ويشتغلَ الدكتور مصطفىٰ السِّباعيُّ رحمه الله فيه بما يوافقُ عنوانَه وتخصُّصَه، ولكنَّه جاءَ بحثًا حديثيًّا قريبًا من كتاباتِ الثقافةِ الإسلاميَّةِ، وأخذَ شهرةً كبيرةً لأسبابٍ دَعويَّةٍ مِن أصحابِه، وكانَ الصَّوابُ -والله أعلم- قَصْرَ البَحثِ علىٰ موضُوعِه الأصوليِّ، أمَّا مسائلُ التَّقريبِ فتكونُ في مُصنَّفٍ خاصٍّ، وكذا ما يتعلَّق بالثَّقافةِ الإسلاميَّةِ، ولا أجدُني منفردًا بهذه الملاحظاتِ فقد ذكرَ بعضَها بَلَدِيَّه الأستاذ الدكتور محمَّد الزحيليُّ في بحثِه في «مؤتمر الحديثِ الشَّريفِ» المنظَّم من جامعة الشارقة بالإمارات سنة ٢٠٠٥، فلينظرْه مريدُه.

والأطروحةُ الثانية: "البخاريُّ محدِّثًا وفقيهًا" لفضيلةِ الأستاذ الدكتور الحسيني عبدالمجيد هاشم.

وهو من علماءِ الأزهر المشهورين،وتدرَّج في مناصبِه حتَّىٰ صارَ وكيلًا له، تُوفِّي رحمه الله تعالىٰ سنة ١٤٠٦.

وهذه ملاحظاتٌ حولها:

١- عنوانُ الرِّسالةِ يجعلُني أُشْفِقُ علىٰ صاحبِها نظرًا للمكانَةِ العلميَّةِ للبخاريِّ وتعدُّدِ مُصنَّفاتِه في الحديثِ والفقهِ وتعدُّدِ آرائِه، بيدَ أنَّ ما بينَ أيدي الباحثِينَ يكفي لإخراجِ دراسةٍ مستنيرةٍ حولَ البخاريِّ، وكنتُ أودُّ أنْ يقتصرَ الباحثُ علىٰ أحدِ جانبي البحثِ؛ الحديثِ أو الفقهِ عند البُخاريِّ، معَ اقتصارِه علىٰ أحدِ كتبِ البخاريِّ فيكونُ عنوانُ البحثِ "البخاريُّ محدثًا منْ خلال كتابِه التاريخ الكبير" أو "فقهُ البخاريِّ في الجامعِ الصَّحيحِ" أو "البخاريُّ محدِّثًا من خلال الأحاديثِ التي علَّلها في التاريخِ الكبير" وهذه العناوينُ كبيرةٌ تحتاجُ لمجهودٍ ومعرفةٍ ويقَظةٍ وتتبُّعٍ.

وقد وجدتُ منَ الباحثِ ميلًا عاطفيًّا محمودًا نحوَ علمِ الحديثِ، ورغبةً في إبرازِ جوانبِ العلمِ والصَّلاحِ في البخاريِّ، وردِّ أيِّ نقدٍ يوجَّهُ لهُ قديمًا أوحديثًا، ولكنْ ربَّما لم تتَّسعْ أوقاتُ الشَّيخِ الباحثِ ﷺ لاستكمالِ الرِّسالةِ كما ينبغي بسببِ كثرةِ مشاغلِه، فظهرَ فيها إعوازٌ شديدٌ وما كانَ يحتاجُ للتَّنبيه.

٢- ندَّتْ عنْ يدِ الباحثِ مواطنُ كثيرةٌ لم يوثِّقْ فيها نُصوصَ بحثِه، ولم يكنْ هذا في الآثارِ الموقوفةِ بل والمرفوعةِ أيضًا، من ذلك:

أ-(ص٨) أوْردَ حديثَ: «**ترَكْتُ فيكُم ما إنْ تمسَّكتُمْ به بَعدِي فلنْ تضِلُّوا أبدًا كتَابَ الله وسُنَّتي**». سَكتَ عنه تمامًا.

ب- (ص٨) قال: «وأخرجَ أبو داودَ والتِّرمذيُّ...» ولم يذكرْ توثيقًا للعزْوِ.

ج- (ص٣٧) ذكرَ حديثَ: «**أَصْحَابِي كالنُّجومِ بأيِّهِمُ اقْتَدَيتُمُ اهْتَدَيتُم**»، بدونِ تخريجٍ أو عزْوٍ أو توثيقٍ، وهو حديثٌ مُنكَرٌ.

د- (ص ٣٧) ذكرَ حديثَ: «**الأرْوَاحُ جُنودٌ مجنَّدةٌ...**» الحديث، ولم يذكرْ تخريجًا أو عزوًا أو توثيقًا.

هـ- (ص١٠٦) حديثَ: «**يوشِكُ النَّاسُ أنْ يَضْرِبُوا أكبادَ الإبلِ...**» الحديث. كسَابقِه، وفي البحثِ نظائرُ.

٣- كلامُه عن "الموطأ" و"البخاريِّ" (ص١٠٧ وما بعدها) لا يخرُجُ تقريبًا عمَّا ذكرَه الشَّيخُ حبيبُ الله الشِّنْقِيطيُّ في "دليل السَّالك" أو وليُّ الله الدِّهْلويُّ.

وهنا وقفةٌ مع قوله(ص ١١٣): «وباطِّلاعي ومراجعَتِي للموطَّأ شرح الزرقانيِّ وجدتُ الإمامَ مالكًا المحدِّثَ العظيمَ المنصرِفَ إلى العنايةِ بما يتعلَّقُ بأحاديثِ أحكامِ الفقْهِ».

قلت: فيه نظرٌ، وفي "الموطَّأ" أحاديثُ ليستْ فقهيَّةً أخرجَها في كتابِ الجامعِ، وفيه أكثرُ من مائةِ حديثٍ مرفوعٍ وبعضُ آثارٍ يعني قُرابةَ ثُمُنِ "الموطأ".

٤- هل تأثَّرَ مسلمٌ بالبُخاريِّ؟

عقدَ الشَّيخُ عنوانًا هو «أثرُ منهجِ البُخاريِّ في صحيحِ مُسلمٍ» (ص ١٢١) ولم يُجبْ عنهُ، واشتغلَ بمباحثِ المقارنةِ والتفضيلِ بينَ "البخاريِّ" و"مسلم" حسْبما يذكرُها أهلُ المصطلحِ، ومسلمٌ يخالفُ شيخَه في شرْطِه خاصَّةً في الحديثِ المعَنْعنِ، وفي إفرادِ مقدمةٍ لصحيحِه، وتفرُّدِه برجال لم يخرِّجْ لهم البخاريُّ، وسَرْدِ أحاديثِ البابِ كاملةً، وترْكِ تقطيعِ أوِ اخْتصارِ الحديثِ. وهذا كان بعيدًا عنِ الشَّيخِ رحمَه الله تعالى.

٥- مِنْ مزايا كتابِ الشَّيخِ اهتمامُه بكتابِ "تغليق التَّعلِيق" والتوجيهُ لأهميَّتِه، وتَعْيينُ مكانِه ورقمِه بمكتبةِ الأزهر (ص ١٥٠ - ١٥١)، وضَمَّ إلىٰ المزيَّةِ السَّابقةِ بحثَه معَ بعضِ المعاصِرِين مِنَ المستشرقينَ ومنْ تأثَّرَ بهم كأحمد أمين ومحمَّد توفيق صدقي (ص ٢٢٩-٢٤٨)، وبحثَه التَّالي في البابِ السَّابع (ص ٢٥٣-٢٦٦) حولَ البخاريِّ والمنهجِ الأوروبِّي الحديث، وعندي أنَّهم إنْ تبِعُوا منهجَ توثيقِ النُّصوصِ الإسْلاميِّ لفرُّوا من خرافاتِهم ولعلِمُوا أنَّ الحقَّ هو الإسلامُ، ومعَ ذلك فالكلامُ معَ المسْتشرِقِينَ وأذنابِهم وابتعادُ الأوربِّيينَ عنْ منهجِ التوثيقِ الصَّحيحِ للنُّصوصِ مطروقٌ.

٦- عجبتُ من نَقْلِه آراءَ المذاهبِ الفقهيَّة (ص١٨٧) من كتابِ "الفقه علىٰ المذاهبِ الأربعة" للشَّيخِ عبدِالرحمنِ الجزيريِّ معَ أنَّ الشَّيخَ الباحثَ في مصرَ بلدِ الكتبِ، وتحيطُ بِهِ المكتباتُ التي فيها الكتبُ الفقهيَّةُ المعتمَدةُ في المذاهبِ الأربعةِ .

٧- عندَ الكلامِ علىٰ الأحاديثِ التي انتقدَها الدارَقُطنيُّ علىٰ البخاريِّ (ص٢٠٩ -٢٢٣) ليس للشَّيخِ أيُّ عملٍ البتةَ إلا سردُ كلامِ الحافظِ ابنِ حجرٍ منْ مقدِّمةِ "الفتح"، وكذلكَ الموضوعُ التالي وهوَ الكلامُ علىٰ الرِّجال المنتَقدِين الذينَ أخرجَهُم علىٰ البخاريِّ (ص ٢٢٣ - ٢٢٨)، وكانَ هنا مجالٌ واسعٌ للمناقشةِ والتعقيبِ والاسْتدراكِ، فهذانِ فصلانِ منْ أهمِّ -أو هما أهمُّ- فصولِ مقدمةِ "الفتحِ"، ولكنَّ الشَّيخَ الباحثَ تركَ المجالَ كاملًا للحافظِ ابنِ حجرٍ.

٨- عندما جاءَ ذكرُ مصنَّفاتِ البخاريِّ شحَّ قلمُ الشَّيخِ وكادَ أنْ يتوقَّف مدادُه، وابتعدَ عنِ البيانِ الوافي لهذه الكتبِ في بحثٍ يُعنىٰ بالبَحثِ عنِ

البخاريِّ محدِّثًا فقيهًا واستغْرقَ كلامَه عنِ "التاريخ الكبير" أربعَ صفحاتٍ فقط (ص ٢٦٩ -٢٧٣) وهوَ الكتابُ المتعدِّدُ الفوائدِ، والمحتاجُ للكشفِ عن دُررِه وعِلَلِه، ومنهجِ البخاريِّ فيه، ولا ينقَضي عَجبي منْ عدمِ ذكرِ الشَّيخِ كتابَ أبي زُرعةَ الرَّازيِّ "بيانُ خطأ البخاريِّ في تاريخه" وهو مطبوعٌ، ويزدادُ عجبي منْ إهمالِه أو عدمِ معرفتِه بكتابِ "مُوضح أوْهامِ الجمْعِ والتَّفريق" للحافظِ الكبيرِ النَّاقدِ البصيرِ أبي بكرِ الخطيبِ البغداديِّ.

وأقفُ مندهشًا عندما أجدُ الشَّيخَ يحاولُ أنْ يسدَّ الفراغَ الهائلَ في رسالتِه حول "التاريخ الكبير" فيستكمِلُه بنقلِ كلمةِ الشَّيخِ عبدالرحمن المعلميِّ كاملةً حولَ كتابِ "الكنىٰ" للبخاريِّ (ص ٢٧٥ -٢٧٨).

وكلامُه علىٰ "الأدبِ المفرد"(ص ٢٧٨ -٢٨٠) أشدُّ إهمالًا وإعوازًا.

وفي سردِهِ لمصنَّفاتِ البُخاريِّ (ص٢٨٢) ذكرَ منها: "القراءة خلفَ الإمامِ" و"رَفْع اليدينِ في الصَّلاة" وهما مطبوعانِ، وليس لهما أثرٌ في بحثِ الشَّيخِ وكانَ يمكنُ الاستفادةَ منهما فقهًا وحديثًا... ويضيقُ صدرِي ولا ينطلقُ لساني.

وبعدُ، فهذا البحثُ كانتْ له معطياتٌ أحاطتْ به، ويمكنُ أنْ يُسْتغنَىٰ بغيرِه عنه، والله أعلمُ.

والأطروحةُ الثالثةُ هي: "الوضعُ في الحديثِ" للدكتور عمر حسن فلاته رحمَه الله تعالى، كانَ مدرِّسًا بالحَرَمِ المدنيِّ وبالجامعةِ الإسلاميَّة، وخُذِ الآتي:

١- الموضوعاتُ نوعٌ من أنواعِ علومِ الحديثِ، والكلامُ المذهبيُّ عليه نَضَجَ واحترقَ، قال الدكتور عمر فلاته في مقدِّمةِ أطروحتِه "الموضوعات" (١/ ١٣) معترفًا بهذا المعنىٰ: «ومنَ المسائل التي أولاهَا علماءُ الحديثِ العنايةِ

القُصوىٰ بالبحثِ والتأليفِ والتفتيشِ والتصنيفِ: الأحاديثُ الموضوعةُ والأخبارُ المكذوبةُ التي نُسِبتْ إلىٰ النبيِّ ﷺ ورُفعتْ إليه، وهيَ ممَّا لمْ يقلْ أو يَفعلْ، فقد نتجَ منْ هذا البحثِ والتتبُّعِ والتفتيشِ الدَّقيقِ أنْ وُجِدتْ مؤلَّفاتٌ شتىٰ بعضُها أُفرِدَ للتأليفِ في هذا النَّوعِ من الحديثِ، وبعضُها تناولَه في طيَّاتِ مؤلفاتِها، وجاء كلامهم فيها مقرونًا بغيره».

قلت: وإذا كانَ الباحثُ قد ذكرَ لسلفِنا هذا الجهْدَ حولَ الحديثِ الموضوعِ فماذا كانَ عملُه في بحثِه ؟

قد أجابَ الشَّيخُ الباحثُ رحمَه الله تعالىٰ عنْ هذا السُّؤال فقال: (١/ ١٤): «وهذه الدِّراسَةُ التي بينَ أيدينا استهدفتْ جمعَ ما تفرَّقَ ولمِّ ما تشتَّتَ بينَ طيَّاتِ تلكِ المؤلَّفاتِ، وقد حاولتُ عرضَه في ثوبٍ قَشِيبٍ، ونظمَه في سلْكٍ بديعٍ».

وكانَ منْ أغراضِه كما في (١/ ٢١): «إبرازُ هذا الموضوعِ في صورةٍ متكاملةٍ وإطْلاعُ القاريء علىٰ جوانبِه المتعدِّدةِ وذلك بلَمِّ شَعَثِه المبثوثِ وجمْعِ متفرِّقاتِه منْ شتَّىٰ المؤلَّفاتِ والبُحوثِ».

وقد وفَّىٰ الباحثُ رحمه الله تعالىٰ، وأجادَ فيما كتبَ، وعليه ملاحظاتٌ أذكرُ منها:

أ- أنَّ موضوعَ البحثِ مكرَّرٌ ضِمْنيًّا في أبحاثٍ سابقةٍ في نفسِ الجامعةِ الأزهريَّةِ وعندما تقرأُ بعضَ مباحثِه يُخيَّلُ إليك أنَّكَ تقرأُ بُحوثَ منْ سبقَه في الأزهرِ نفسِه كالدكتور محمَّد محمَد أبو زهو، والدكتور مصطفىٰ السِّباعي، والدكتور عجَّاج الخطيب بل إنَّه نقلَ بعضَ أقوالهم صراحةً.

ب- جاء البحثُ مُطوَّلًا في ثلاثةِ مجلَّداتٍ، وسببُ ذلك أنَّه أدْخلَ في بحثِه

ما كانَ ينبغي إفرادُه في بحثٍ خاصٍّ، وهو أيضًا مكرَّرٌ وأضرِبُ مثالين:

الأول: في المجلَّد الثاني بدايةً من (ص ١٤١) إلى آخرِ المجلَّد (ص ٥١٠) أفردَه للكلامِ على الأحاديثِ التي أوردَها ابنُ الجوزيِّ في "موضوعاتِه" والتي جاءتْ في كتابٍ أو أكثرَ في الكتبِ السِّتَّةِ، وزيادةً في الإسهابِ قدَّم هذا الفصلَ بمبحثٍ خاصٍّ بالتعريفِ بالكتبِ السِّتَّةِ في ثلاثينَ صفحةً من (ص ١٤٣) إلى (ص ١٧٣)، وهذا تحصيلُ حاصلٍ، وكانَ يكفيه الإحالةُ لكتابٍ أو كتابينِ في ثلاثةِ أسطرٍ.

ثمَّ إنَّ عملَه في هذا الفصلِ عملٌ تطبيقيٌّ وهو في نظري أهمُّ فصولِ الرِّسالةِ، وفيه ما تعرِفُ وتُنكرُ منَ الحطِّ مِنْ بعضِ الحفَّاظِ، وتقليدِ عبدالرحمنِ المعلمي، وتسويغِ الحكْمِ على الإسنادِ بالوضعِ دونَ الحديثِ بلا توجيهٍ صحيحٍ لذلكَ الأمرِ، وإنَّما أرادَ به الاعتذارَ لابنِ الجوزيِّ، وهذه الطريقةُ يقصدُها بعضُ الحفَّاظِ ويستعملُها بعضُ مشايخِنا كما سيأتي عنْ شيخِنا المحدِّثِ سيدي عبدِالعزيز بنِ الصِّدِّيق في كتابيَه : "ضَوْء الشُّمُوع" وفي "التبصرة بنقْدِ التَّذكرة"، وهذا فصلٌ قد ظُلِمَ بوضعِه في الرِّسالةِ، وكانَ ينْبغِي إفرادُه في رسالةٍ مُستقلَّةٍ.

الثاني: في المجلدِ الثالثِ منَ الكتابِ بابٌ كاملٌ في أسماءِ الوَضَّاعين من (ص٣) إلى (ص٣٢٨)، وهذا عملٌ مسبوقٌ من آخرينَ كسِبطِ ابنِ العجميِّ في مصنَّفٍ مفردٍ، وابنِ عراقٍ الكنانيِّ في كتابه " تنزيه الشريعة "،ومجالُ المناقشةِ معهُما فضلًا عنِ الباحثِ واسعٌ بل ومطلوبٌ، وقد تحمَّلَ الباحثُ هنا -وهو طالبٌ- أعباءَ ذلكَ فاتَّسعَ الخرقُ على الرَّاقعِ.

ج- مع أنَّ الباحثَ حصلَ علىٰ بحثِه منَ الأزهرِ فقد رأيتُه في مواطنَ مذهبيًّا، وتحاملَ علىٰ بعضِ المسلمِين، ونقلَ عنهمُ بالواسِطةِ، وتبنَّىٰ آراءً انتُقِدَتْ، وأخطأ في بعضِ المواطنِ أخْطاء فاحشةً متوارَثةً لأنه قلَّدَ منْ سبقه، والبيانُ يحتاج لبحثٍ مستقلٍّ.

د- وهذه الرِّسالةُ فيها زوايا حسنةٌ، والأَوْلىٰ اختصارُها في مجلَّدٍ، وإعادةُ ترتيبِها،والاكتفاءُ برأيِ المعتَمَدين منَ الحفَّاظِ النَّاقدينَ أو الأصُوليِّن والفقَهاء المعتمَدينَ، ونقلُ رأيِ المذاهبِ العقَدَيَّةِ أو الفرعيَّةِ منْ كتبِها المعتمدةِ، والحياديَّةُ في البحثِ؛والتي افتقدَها الباحثُ.

والأطروحةُ الرابعة:"علمُ عِلَلِ الحديثِ في المغربِ منْ خلالِ كتابِ بيانِ الوَهْم والإيهام" لأبي الحسن بن القطَّان الفاسي.

هذه الرِّسالةُ لشيخِنا الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصِّدِّيق الغُماريِّ المولود سنة (١٣٥٤)والمتوفىٰ سنة (١٤٢٤) رحمه الله تعالىٰ، وهو أصغرُ أبناءِ العارفِ بالله سيِّدي محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ المتوفىٰ سنة (١٣٥٤)رحمه الله تعالىٰ، وقَدْ حصل الدكتور إبراهيم بنُ الصِّدِّيق الغُماريُّ علىٰ الدكتوراه بهذه الرِّسالةِ من دار الحديثِ الحسنية بالرِّباط.

وهذه كلماتٌ حولَ البحثِ:

جعل السيِّدُ إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ البحثَ يتكوَّنَ من مقدِّمةٍ تمهيديَّةٍ عن العِللِ، فأربعةِأبوابٍ.

فالأول: عن تأثُّرِ المغربِ بالأندلسِ في العِللِ -وتطلَّبَ ذلك دراساتٍ عن كلٍّ مِن: ابنِ وضَّاحٍ، وأبي عليٍّ الجيانيِّ، وعبدالحقِّ الإشبيليِّ.

والباب الثاني: دراسةٌ حولَ كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابنِ القطَّان، فتتبَّعَ منهجَه والكتاباتِ حولَه.

والباب الثالث: عنِ العلَّةِ عند ابنِ القطَّانِ وذِكْرِ محترزاتِ الصِّحةِ عندَه، وقوادحِ العَدالةِ، وقد جلَّىٰ مذهبَ ابنِ القطَّانِ في هذه المسائلِ معَ المقارنةِ بمناهجَ أخرىٰ للمحدِّثين.

والباب الرابع: في العلَّةِ عند ابنِ القطَّانِ، وذَكَرَ فيه محترزاتِ الصِّحةِ وقوادحَ العدالةِ عند ابنِ القطَّان وقد جلَّىٰ مذهبَ ابن القطَّان في كلِّ مسألةٍ مع إبرازِ الموافقاتِ والمخالفاتِ مع المحدِّثين مما يظهرُ معه الاستقلاليَّةُ التامَّةُ لابنِ القطَّانِ.

والباب الأخير: مناقشاتٌ تفصيليةٌ في التعليلِ عند ابنِ القطَّان، والأسسِ التي بنىٰ عليها انتقاداتِه لعبدالحقِّ الإشبيليِّ، وشموليةِ التعليل عند ابنِ القطَّان وموقفِه من الصَّحيحين و"الموطأ"، ومسألةِ تعليلِ الصَّحيحِ بالحسنِ عند ابنِ القطَّان،وغُمُوضِ موقفِه من الحديثِ الحسن.

وموضوعُ البحثِ مُتخصِّصٌ جدًّا لايقبلُ الكلامَ الوعظيَّ أو الإنشائيَّ وقد وجدتُ السيِّدَ إبراهيمَ بنَ الصِّدِّيقِ الغُماريَّ -رحمه الله تعالىٰ- ليس ناقلًا بل ناقدًا ناظرًا يمشي خلفَ المسألةِ علىٰ بصيرةٍ، ويعرضُ رأيَ ابنِ القطَّانِ من خلالِ نظرِه في جنباتِ كتابِه، ويقارنُ بينها وبينَ المشهورِ أو المعتمدِ في قواعدِ الحديثِ، فهو دراسةٌ تطبيقيةٌ علىٰ آراءِ ابنِ القطَّان الحديثيَّةِ الكثيرةِ والمتشعِّبةِ وقد خلصَ إلىٰ نتائجَ تُبرزُ إمامةَ ابنِ القطَّانِ في هذا الفنِّ واستقلاليَّته.

وقد قال سيدي إبراهيمُ بن الصِّدِّيق الغُماريُّ (٢/ ٤١٨) عن بعضِ ميزاتِ

ابنِ القطَّان: «استقلالُه التَّامُّ المطلقُ بفكرِه، وعدمُ تهيُّبِه منْ مناجزةِ أيِّ عالمٍ مهما كانتْ حيثيَّاتُه، غيرَ أنَّ الجانبَ المثيرَ في هذه الأصالةِ هو أنَّ معارضتَه لكبارِ أئمَّةِ الحديثِ تتمُّ في إطارٍ محكمٍ من القواعدِ والأصول والاصْطلاحاتِ المتواضعِ عليها بينَهم وبالحُجَّةِ والبرهانِ فهو لا يدفعُ بالصَّدرِ».

وسيدي إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ غُماريُّ الأصلِ والمشربِ ومِنْ بيتٍ نزَعَ للعملِ بالدليلِ والاجتهادِ والدَّعوةِ إليه فهوُ ينزعُ إلى هذا النَّوعِ منَ العلماءِ.

انفردَ ابنُ القطَّان عنِ الجمهورِ بردِّ مرسلِ الصحابيِّ، وتعليلِ كلِّ مالا يُروى سماعًا كالمكاتبةِ والإجازةِ، وغيرِ ذلك مما كادَ أنْ ينفردَ به، وطلبَ من المخالفِ تركَ المختصراتِ والبحثَ في المطوَّلاتِ، وخالفَ قاعدةَ التَّعليلِ بالاضطرابِ في الإسنادِ، وصرَّحَ بنقدِه لمذاهبِ بعضِ المحدِّثين في تفردِ الثقة، وتقعيده إلى قبول تفرُّدِ الثِّقة مالمْ يُختلفْ فيه جَرحًا أو تعديلًا، وبنى أحكامَه على الراجحِ ظنًّا، وطرحِ الشَّكِّ كالآتي:

أ- لا يحكمُ على إسنادٍ لا يعرفُ رجالَه بالقبول.

ب- لا يَعتمدُ على أيِّ كلامٍ لا يتَّصلُ إسنادُه.

ج- لا يجرحُ بما يحتمِل التأويل.

د- لا يقبلُ التجريحَ على الإبهامِ وكذا لا يقبلُ التوثيقَ الضِّمنيَّ.

هـ- الصحابيُّ هو من ثبتتْ صحبتُه بالتواترِ أو الاستفاضةِ أو بشهادة صحابيٍّ آخر وما عدا ذلك فهو احتمال، وهو لا يأخذ بمثل هذه الاحتمالات.

راجعْ هذه الفوائدَ (٢/ ٤١٨ - ٤٢١)، وبسط هذه المسائل في داخل البحثِ.

وأوجِّه النظرَ لمنْ يريدُ أنْ يعرفَ قيمةَ ابنِ القطَّانِ وأنَّ كتابَه كانَ نتيجَةَ

بحثٍ وفكرٍ وعناء إلى قول سيِّدي إبراهيمَ بنِ الصِّدِّيق في خاتمةِ بحثِه (٢/ ٤٢٢):

«أرجو أنْ يكونَ قد تمَّ أخذُ فكرةٍ عن ازدهارِ المدرسةِ الحديثيَّة بالمغربِ في تلك الفترةِ، التي وُجِدَ فيها ابنُ القطَّانِ وشيوخُه وتلامذتُه، والمحاورُون والمناظرُون الذين قال في مقدمةِ كتابِه أنه حاورَهم وناظرَهم وباحثَهم فيما ابتكرَه وأصلَّه وأفادَه في المتونِ والأسانيدِ، مما يدلُّ على أنَّ تلكَ الدِّراساتِ كانتْ دراساتٍ حقيقيَّةً جادَّةً كما يعرفُها المحدِّثون المتخصِّصون والتي عبَّر تاجُ الدين السُّبكيُّ عن أولِ مراحلِها بقوله: إنَّما المحدِّثُ مَن عرفَ الأسانيدَ والعِلَلَ وأسماءَ الرِّجال والعالي والنَّازل وحَفِظَ مع ذلك جملةً مستكثرةً، وسمعَ الكتبَ السِّتةَ، و"مسندَ أحمد بن حنبل" و"سُننَ البيهقي"، وضَمَّ إلى هذا القدرِ ألفَ جزءٍ من الأجزاءِ الحديثيَّة هذا أقلُّ درجاتِه». انظر "مُعِيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم" (ص ٨١)». انتهى

وإذا كان كتابُ الحافظِ الناقدِ العَلَمِ ابنِ القطَّان الفاسيِّ آيةً في بابِه قد شُحِن بالاجتهاداتِ والنُّكاتِ والاستدراكاتِ والموافقاتِ والمخالفاتِ فقد كان بحثُ سيِّدي إبراهيمَ بن الصِّدِّيقِ الغُماري جادًّا وباحثُ ابنِ القطَّان باحثٌ صابرٌ تحمَّلَ عناءَ البحثِ، وأعجبتُ جدًّا بيقظته الذهنيَّة، وقد عكفَ على مخطوطتِه ينقِّحُ ويراجعُ وينظرُ ويستخلصُ ويستدركُ حتَّى أخرجَ لنا هذه الدِّراسةَ المتميزةَ، التي لا يستطيعُها إلا من أكرمَه الله تعالى بالمعرفةِ والصبرِ، وحسنِ الفهمِ، واستقامةِ العبارةِ، والابتعادِ عن الحشوِ واللَّغوِ والوصول إلى المطلوبِ من أقربِ طريقٍ، وحُسنِ توضيحِ الفكرةِ، ويضافُ إلى ذلك كونُ سيِّدي

الباحثِ كان محبًّا للفنِّ شَغوفًا به مُقبلًا علىٰ تحقيقِ مسائلِه، ومن بيتٍ اشتهرَ بالمهارةِ فيه.

ولقيَ هذا البحثُ التَّرحابَ والثَّناءَ من أهلِ العلمِ وفتحَ البابَ بعده لغيرِه بل لطبْعِ كتابِ "بيان الوهم والإيهام " بعنايةٍ مغربيَّةٍ فيقول الدكتور حسين آية سعيد محقِّقُ كتاب "بيان الوهم والإيهام" في أسبابِ إقدامِه علىٰ تحقيقِ الكتاب(١/ ٣١): «الدِّراسة الجِدِّيَّةُ القيِّمةُ التي قدَّمها العلامةُ الدكتور إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيق بدار الحديثِ الحسنيَّة علىٰ "بيان الوهم والإيهام" فهي أيضًا أعْطتْني شهادةً علىٰ عظمةِ هذا الكتابِ وغناه».

ولا أضعُ هذه الرِّسالةَ في مجال المقارنةِ مع الرَّسائلِ التي سبقَ أنْ ذكرتُها، ورحمَ الله تعالىٰ العلامةَ الحافظَ الناقدَ أبا الحسن بنَ القطَّان الفاسيَّ السِّجِلْماسيَّ، وسيدي الشريفَ الدكتور إبراهيمَ بنَ محمَّد بنِ الصِّدِّيق الغُمارِيَّ .

القطب الأول

اتِّجاهُ العنايةِ بالصِّناعةِ الحديثيَّةِ

تمهيد

المقصودُ باتِّجاه معرفةِ الصِّناعةِ الحديثيَّة: هو ذلك الاتِّجاهُ الذي يبحثُ في حال الإسنادِ والمتنِ مِن حيثُ القبولُ والرَّدُّ، وهذا يستلزمُ تحصيلَ علومِ الاصطلاحِ نظريًّا وتطبيقيًّا.

فمَنْ كان مُميَّزًا في الصِّناعة الحديثيَّة عالمًا بأدواتِها، فهو المُحدِّثُ، بَيْدَ أنَّ هذا التميُّزَ يختلفُ مِن شخصٍ لآخر، وهمْ في نفسِ روافدِ التَّخصُّصِ متفاوتُونَ، فمنهُم منِ اعتنىٰ بضبطِ أسماءِ الرُّواة وعِلَلِ مرويَّاتِهم ومباحثِ الجرحِ والتَّعديلِ، ومنهُم مَنِ اعتنىٰ بالنَّظرِ في الإسنادِ الخاصِّ دونَ جمْعِ الطُّرقِ والوجوهِ، ومنهم مَنِ اعْتنىٰ بالقواعدِ وكان قليلَ المشاركةِ في التَّطبيقِ، ومنهم منِ اعْتنىٰ بالتَّطبيقِ ونصيبُه في تقريرِ القواعدِ لم يكنْ بذاكَ، وقد ذكرتُ بعضَ منْ كانَ عالَةً علىٰ الفنِّ مدَّعيًا للمعرفةِ أو ادُّعِيتْ له.

وقد تناولتُ في هذا القطبِ عددًا منْ أهلِ العِلم، في فصولٍ عشرةٍ، ورتَّبْتُهم حسبَ وفيَاتِهم، ثُمَّ أفردتُ للعلامةِ السيدِ محمَّد حسن العجريِّ الحسنيِّ فصلًا، فالإماميَّةِ من خلالِ موسوعاتِهم الرِّجاليةِ الثلاثِ، فالبحثُ معَ كتابينِ للإماميَّة اعتَنيا بالموضوعاتِ، والفصلُ العاشرُ مع السَّالميِّ وأطفيشَ منَ الإباضيَّةِ والبحثُ حولَ مسندِ الرَّبيعِ بنِ حبيبِ المزعوم، كالآتي:

الفصل الأول: السَّيدُ محمَّدُ بنُ محمَّدِ الحجوجيُّ المغربيُّ (ت ١٣٧٠)، وألحقتُ به مخرِّجَي "تُحفة الفقهاء للسَّمَرْقَنديِّ" وهما: السَّيد محمَّد المنتصر الكَتَّانيُّ (ت ١٤١٩)، و الدكتور وهبة الزحيليُّ (ت ١٤٣٦).

الفصل الثاني: الشَّيخُ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧).

الفصل الثالث: الشَّيخُ عبدُالرحمنِ المُعَلِّميُّ (ت ١٣٨٦).

الفصل الرابع:السيِّدُ عبدُالعزيز بنُ الصِّدِّيق الغُماريُّ (ت ١٤١٧).

الفصل الخامس:الشَّيخُ عبدالفتاح أبو غُدَّة (ت ١٤١٧).

الفصل السادس:الشَّيخُ ناصرُ الدين الألبَانيُّ (ت ١٤٢٠).

الفصل السابع:السيد محمَّد بن الحسن العجريُّ المؤيديُّ الحسنيُّ وأعمالُه في خدمةِ حديثِ ورجال كتبِ آل البيتِ عليهم السلام.

الفصل الثامن: من أهمِّ أعمال الإماميَّةِ في رجال الحديثِ، من خلال "تنقيح المقال" للمامقانيِّ، و "قاموس الرِّجال" للتُّسْتَريِّ، و"معجم رجال الحديث" للخُوئيِّ.

الفصل التاسع:من أعمال الإماميَّة في كشفِ الموضوعاتِ في القرْن الرَّابعِ عشرَ، ومشروعُ الجمعِ بين السُّنَّةِ والإماميَّةِ.

الفصل العاشر : البحثُ معَ عالمِينِ منْ علماءِ الإباضيَّةِ.

والمذكورون لا يعني ذِكْرُهم هنا أنَّه لا مشاركةَ لهم في العلومِ الشرعيَّةِ الأخرى؛ كلَّا، فإنَّ الثانيَ والرابعَ والخامسَ من الذين درسُوا بالأزهرِ، والأوَّلُ كانَ مِنْ علماءِ القرويِّين، والملحقان به: أولُهما كان مشاركًا في الأندلسيَّات، وثانيهما له مشاركاتٌ فقهيَّةٌ قويَّةٌ، ولكنَّ التصنيفَ حسبَ ما اشتهرُوا به، وما عرضَ لي، وكان الغالبُ عليهِم في المعرفةِ الحديثيَّة.

والسَّيدُ العجريُّ موصوفٌ بالاجتهادِ من أصحابِه العلماء.

أمَّا الإماميةُ؛ فالمامقانيُّ والخوئيُّ من المراجعِ (المجتهدِين) عندَ الإماميَّةِ، والتُّستَريُّ وهاشمٌ الحسنيُّ من العلماءِ المتخرِّجين في الحوزةِ العلميَّة والمشتغلين بالعلومِ الشرعيَّة ، والساليُّ وأطفيشُ من كبارِ علماءِ الإباضيَّةِ في القرنِ الرابعِ عشرَ المشاركينَ في عدَّة فنونٍ.

الفصل الأول

مُحَمَّدُ بن محمَّدٍ الحُجُوجِي المالكيُّ، ومُخَرِّجا "تحفة الفقهاء للسَّمَرقَنْديِّ"

وقد جعلتُهما في فصلٍ واحدٍ لتشابُهِهما، وأفردتُ لكلٍّ منهما مبحثًا خاصًّا.

المبحث الأول
الشيخ محمَّد الحجوجي وبعض أعماله الحديثية
التعريف بالشيخ محمَّد بن محمَّد الحُجُوجِي [1]

هو العلَّامةُ المشاركُ الصُّوفي محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ المهديِّ بنِ العربيِّ بنِ أحمدَ، من ذريَّةِ الوليِّ الصَّالحِ سيِّدي أحمدَ الحاجِّ بنِ أحمدَ الحسينِ العمرانيِّ الحسنيِّ الشهير بالحُجُوجِي المالكيِّ المغربيِّ التجانيِّ طريقةً.

وُلِد رحمه الله تعالى بمدينةِ فاس، عند طلوعِ الفجرِ منْ يومِ الخميسِ السَّابعِ والعشرين من رمضانَ سنةَ سبعٍ وتسعين ومائتينِ وألفٍ، ونشأ في عنايةِ والدِه الَّذي اعتنى به، وفي سنةِ (١٣١٥) تجرَّدَ لقراءةِ العلمِ الشريفِ بالقروِيِّين، وأخذَ عن جماعةٍ، منهم: الشَّريفُ العلَّامةُ شيخُ الجماعةِ سيِّدي أحمدُ بنُ الخيَّاطِ، والعلَّامةُ سيِّدي محمَّدُ فتحا القادريُّ، والعلَّامةُ سيِّدي محمَّدُ بنُ جعفرٍ الكتانيُّ، والعلَّامةُ مولاي أحمدُ بنُ المأمونِ البلغيثيُّ، والعلَّامةُ سيِّدي عبدُالسَّلام الهواريُّ، والعلَّامةُ سيِّدي أحمدُ بنُ الجيلانيِّ، والعلَّامةُ سيِّدي عبدُالعزيز بنانيُّ.

---

(١) مصادر ترجمته: ترجمَ لنفسِه في رسالةٍ خاصَّةٍ استجابةً لأحدِ المشتغلِين بتراجمِ الأعيانِ، وله ترجمةٌ بقلمِ ولدِه سيِّدي محمَّد الحُجُوجِيِّ مطبوعةٌ في مقدِّمة كتابه "سلافة الصفا"، وانظر: "سل النصال" (رقم: ١٧٣)، و"إتحاف المطالع" (٢/ ٥٢٦) كلاهما لتلميذِه سيدي عبدالسَّلام بن سودة، و"الأعلام" للزِّركلي (٧/ ٨٤) ومقدِّمات كتبه المطبوعة.

وأجازَه جماعةٌ منهم: العلَّامةُ سيِّدي عبدُالقادر توفيق الشلبي الحنفيُّ قاطنُ المدينةِ المنوَّرةِ، والعلَّامةُ ألفا هاشم الفوتيُّ المدنيُّ، وغيرُهم.

وقد ذكرَ مشايخَه وبعضَ ما أخذَه عنهم في ثبتِه الكبيرِ واسمُه "نيلُ المراد في معرفةِ رجالِ الإسناد" وكان أطروحةَ دكتوراه بطنجةَ، والصَّغيرِ واسمُه "كنزُ اليواقيتِ الغالية في الأسانيدِ العالية" ورأيتُه مطبوعًا.

والتحقَ بالطريقةِ التجانيَّةِ، وتدرَّجَ في سلْكِها حتَّىٰ أصبحَ من مقدَّمِيها، وصنَّفَ عدَّةَ مصنَّفاتٍ في التعريفِ برجالها وطبقاتِهم، وثَمَّ تصانيفُ مفردةٌ في بعضِ مقدَّمِيها وأعلامِها.

حجَّ وزارَ وله مصنَّفٌ في رحلةِ حجِّه اسمُه "شفاءُ الغرامِ في حجِّ بيتِ الله الحرامِ وزيارةِ قبرِ المصطفىٰ عليه وآله الصَّلاةُ والسَّلام"، انتقل إلىٰ مدينة دمناتَ، وبقيَ بها مُرشدًا ومُصَنِّفًا حوالَي سبعةَ عشرَ عامًا.

قال سيدي عبدُالسَّلام بن سودة في "سل النِّصال" (رقم: ١٧٣): «سافر إلىٰ قبيلةِ دمناتَ لأجلِ نشرِ العلمِ، وتلقينِ الطريقةِ التجانيَّةِ بها، وذلك باستدعاءٍ من أهلِ الطائفة التجانيَّة؛ لأنَّه كانَ منَ المرمُوقين المتفانينَ فيها ومِنْ أعظمِ رجالها، وبقيَ بها إلىٰ أنْ تُوفِّي قربَ طلوعِ الفجرِ من يومِ الأحدِ ثالثِ جمادىٰ الثانية عامَ سبعين -بموحَّدة- وثلاثمائةٍ وألفٍ، ودُفنَ هناك رحمه الله تعالىٰ».

مُصنَّفاته الحديثية:

كان صاحبُ الترجمةِ مقبلًا علىٰ شأنِه، محافظًا علىٰ أوقاتِه، فجمعَ مكتبةً قيِّمةً، وكتبَ مصنفاتِه المتعدِّدةَ، وعملَ مجلَّدًا كبيرًا فيه أسماءُ الكتبُ التي في خزانتِه.

وتركَ الشَّيخُ الحُجُوجِي مكتبةً حوتْ مصنَّفاتِه وكتبًا أخرىٰ، وهيَ الآن علىٰ قسْمينِ، الأول: في منزلِ ابنِه محمَّدِ بنِ محمَّدِ الحُجُوجِيِّ بمدينةِ الجديدةِ،

وتحوي مصنَّفاتِه، والقسم الثاني: بمنزل حفيده محمَّدِ بنِ محمَّدِ بن محمَّدٍ الحُجُوجِي بالدَّار البيضَاء.

أما عن مصنَّفاته الحديثية، فله:

١ - "بغيةُ السَّائل في تخريجِ أحاديث الشَّمائل".

٢ - "منحةُ الوهَّاب في تخريجِ أحاديثِ الشّهاب".

٣ - "إرشادُ المقيمِ والسَّاعي لفهمِ أحاديثِ الشهابِ للقضاعِي".

٤ - "تذكرةُ المسترشدين بشرحِ كتابِ الضُّعفاء والمتروكين للنَّسائي".

٥ - "فتحُ القدير في شرحِ كتابِ التاريخِ الصغير[1] للبخاريِّ" في أربعةِ مجلَّدات.

٦ - "ترقيةُ همَّةِ الطالبينَ في شَرْحِ كتابِ الضُّعفاءِ والمتروكينَ للبخاريِّ".

٧ - "شرحُ كتابِ المراسِيل لأبي داود السِّجِسْتانيِّ".

٨ - "رشحاتُ الأقلامِ التي تحمدُ وتسردُ في شرحِ كتابِ الأَدبِ المفرد"، في أربعةِ مجلَّداتٍ.

٩ - "إدراكُ القصدِ والمرامِ بشرحِ مسندِ الدارميِّ الحافظِ الإمام" في ثمانيةِ مجلَّداتٍ.

١٠ - "سُلافةُ الصَّفا في تراجمِ رجال الشِّفا".

١١ - "نزهةُ الأذهانِ في شرحِ كتابِ المنفرداتِ والوحْدانِ لمسلمِ بنِ الحجَّاج القشيريِّ النَّيسابوريِّ".

١٢ - عـدَّة أجـزاءٍ في خـتمٍ وافتتـاحِ قـراءةِ بعـضِ الكتـبِ الحديثيَّـةِ كـ"الصَّحيحين"، و"الموطأ".

---

(١) واسمُه الصَّحيحُ: "التاريخُ الأوسط" للبخاريِّ.

وقد بقيتْ كتبُ العلَّامةِ الشيخِ محمَّدٍ الحُجُوجِيِّ غيرُ معروفةٍ، والرَّجلُ رحمه الله تعالىٰ يكادُ ألَّا يُذكرَ إلَّا في دائرةٍ ضيِّقةٍ، ثمَّ طبعتْ بعضُ مصنَّفاتِه، فرغبتُ في اقتنائِها ودراستِها وِفْقَ الأسُسِ العلميَّةِ القويمةِ للمحدِّثين ليحكمُوا بقواعدِهم، وينظرَ متبوعُوهم بنظرِهم بعيدًا عن الشُّهرةِ أو التَّفخيمِ.

نظرات في بعض مصنفاته الحديثية:

وقفتُ -منْ مصنَّفاته الحديثيَّة التي سبقَ ذكرُها- علىٰ ثلاثةِ كتبٍ، وعليها دارتْ بحُوثي، ومنْ خلالها كانَ كلامِي وهي:

"منحةُ الوهَّابِ في تخريجِ أحاديثِ الشّهابِ"، و"بغيةُ السَّائل في تخريجِ أحاديثِ الشَّمائل"، و"سُلافةُ الصَّفا في تراجمِ رجال الشِّفا"، وهذه كلماتٌ نقديَّةٌ حولَ الكتبِ الثَّلاثةِ.

وقبلَ الكلامِ النَّقديِّ على الكتبِ المذكورةِ أردتُ أنْ أذكرَ في هذا التَّمهيدِ أنواعَ ومراتبِ كتبِ العزْوِ والتَّخريجِ؛ ليكونَ النَّاظرُ الناقدُ على بصيرةٍ عند نظرِه، وليساعدَه ذلك للوصول إلى الصَّوابِ في حُكْمِه، إذا علمتَ ذلك فالناسُ في العزْوِ والتَّخريجِ على مراتبَ كالآتي:

١- فمنهمُ من يكتفِي بالعزْوِ للأصول اعتمادًا على غيرِه، كمنْ يرى الحديثَ معزوًّا لبعضِ الأصول في "جامع الأصول"، أو "الجامع الصَّغير" أو "الفتح الكبير"، فينقلُ عزْوَهُم مع ذكرِ الصَّحابيِّ أو ربَّما لا يذكرُه، مع عدمِ رجوعِه للأصول.

٢- ومنهُم من ينقلُ العزْوَ معَ بعضِ كلماتٍ للحُفَّاظِ أو الشُّرَّاحِ المتأخِّرين، فينظرُ في كلامِ الحافظِ المنذريِّ في "الترغيب والترهيب"، أو الحافظِ العراقيِّ في تخريج "الإحياء"، أو المناويِّ في "الفيض" ومختصرِه "التَّيسير"، وينقلُ رموزَ الحافظِ السُّيوطيِّ في "الجامع الصغير".

وعملُ الشَّيخِ محمَّد الحُجُوجِيِّ على أحاديثِ "الشَّمائل" و"الشهاب" يدخلُ في هذين النَّوعيْنِ القاصِرَينِ.

٣- ومنهُم مَنْ يَرتقي إلى جمعِ بعضِ الأصول وذكرِ الأسانيدِ فقط ويسكتُ معَ تقليدٍ للسَّابقين وجمعِ أقوالهم.

٤- ومنهُم لا يهتمُّ كثيرًا بالعزْوِ أو ذكرِ الأسانيدِ ولكنْ يهتمُّ بجمْعِ النُّصوص العلميَّةِ للحُفَّاظِ والمحدِّثين المتعلِّقةِ بالحديثِ، ويرتِّبُ، ولا يُبدي نظرًا، ويتفاوتُ هذا الصِّنفُ مهارةً في تحضيرِ النُّصوص، وهو محضِّرُ نُصوصٍ.

وهؤلاءِ جميعًا بعيدُون عنِ الاستقلاليَّةِ أو أهليَّةِ النَّظرِ في الأسانيدِ، فلا

يُعَدُّونَ منَ المحدِّثين.

٥ - ومنهُم من يذكرُ الطُّرقَ بحسبِ الأصول المتوفِّرةِ لديه ويجمعُ الأسانيدَ على المَخْرَج، ويتكلَّم على الأسانيدِ من المَخْرَج إلى الصَّحابيِّ ويذكرُ المتابعاتِ والشَّواهدَ والعِلَلَ، وهذه طريقةُ المحدِّثين بشرطِ المعرفةِ التامَّةِ، وهذا النَّوعُ أعلى درجاتِ التَّخريجِ، كمنْ يجمعُ طُرقَ المخرِّجينَ كأحمدَ، ومسلمٍ، والدَّارميِّ، والحاكمِ وأمثالهم، إلى محمَّد الباقر، عن أبيه، عن جدِّه، أو سُهيل بنِ أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرةَ، أو شعبةَ، عن عمرو بن مرَّة، عن رجلٍ من الأنصارِ، عن حذيفةَ، أو يخرِّجُ الطرقَ ويتكلَّم على كلِّ طريقٍ.

فيبدأُ النَّظر -إنْ صلحتِ الطُّرقُ- مِنَ الأنزَلِ إلى الأعلى، ثمَّ ينظرُ إلى الاختلافِ على مَخْرَج الحديثِ، وعِلَلِ الإسنادِ ثمَّ المتْنِ، ويُعمِل نظرَه، ويُبدي رأيَه تنقيدًا لا تقليدًا.

هذا هو عملُ المحدِّثِ، ولا يُشترطُ أنْ يكونَ كذلك في كلِّ أعمالِه، بل لابدَّ أنْ يكونَ وقعَ ذلك منه في عدَّةِ أمَاكنَ فيتعرَّفُ النَّاظر إلى حالته العلميَّةِ، وأنَّه من العارفينَ بالحديثِ.

وعليه فينبغي على البَّاحثِ ألَّا يكونَ مُتسرِّعًا بل يتأنَّى وينظرُ للعمل ويحكمُ عليه حكمًا عِلميًّا، فمنِ اعتمدَ العزْوَ ليس كمنْ جمعَ الطُّرقَ ونظرَ في الرِّجال والقواعدِ والعِللِ، فليسَ كلُّ مَنْ درَّس أو كتبَ في الفقْه فقِيهًا، وليس كلُّ من عُيِّن مدرِّسًا للتاريخِ أو كتبَ رسالةً فيه كانَ مُؤرِّخًا.

فائدة : بركةُ العلمِ أنْ يُنسبَ إلى أهلِه وقد ذكرَ الحافظُ السيوطيُّ في جزء "الفارق بينَ المصنِّف والسَّارق" (ص ٤٩- ٥١) الآتي : «وأمَّا التخاريجُ فجرتْ عادةُ الحفَّاظِ آخرُهُم شيخُ الإسلامِ أبو الفضل بنُ حجرٍ صاحبِ

عسقلانَ إذا عزَوْا ما لم يقفُوا على أصْلِه الأوَّل أنْ يقولُوا : عزَاه فلانٌ إلى تخريج فلانٍ، ولقد نقلَ الإسْنَوِيُّ في "المهمَّات" عن تلميذِه الحافظِ زينِ الدين العِراقيِّ، وعُدَّ ذلك من مناقبِه التي تُصْعدُه إلى المراقي، وكانَ الحافظُ ابنُ حجرٍ يُعلِّمُ طلبتَه إذا نقلُوا حديثًا أوردَه لهمْ أو أثرًا، أنْ يقولُوا : روى فلانٌ، أو خرَّج فلانٌ بإفادةِ شيخِنا ابنِ حجرٍ، كلُّ ذلك حِرْصًا على أداءِ الأمانةِ، وتجنُّبِ الخيانةِ، فإنَّها بئستِ البِطانةُ وامتثالًا للحديثِ، واقتداءً بالأئمَّةِ في القديمِ والحديثِ، وتحرُّزًا عنِ الكذبِ والتَّشبُّعِ، وتوفيةً لحقِّ التَّتبُّعِ، ورغبةً في حُصول النَّفعِ والبركةِ، ورفعَ تصنيفِهم إلى أعلى درجةٍ عن أسفلِ درَكةٍ، وقيامًا بشكرِ العلمِ وأهلِه». انتهى كلامُ الحافظُ السُّيوطيُّ رحمه الله تعالى .

وفيه أبلغُ بيانٍ وتوجيهٍ لمنِ اعتادَ نقلَ العزْوِ للأصُول بدونِ ذكرِ المصْدرِ، وقد يزيدُ فينقلُ غيرَ ذلكَ ممَّا يَلزمُ منَ الكلامِ على الأسانيدِ، فيظنُّ منْ لا يعرفُ أنَّها منْ عمَلِه، وهذا يَنْطلي على مَنْ لا يعرفُ ولا يفتِّشُ، ولكنْ سرعانَ ما يَعرِفُ الناقدُ، ويكشفُ حقيقةَ الأمرِ، وأُثبتُ هذه الفائدةَ هنا لتعلُّقها المباشرِ بمَن سأذكرُهم في هذا الفصلِ، فكنْ ناقِدًا يَقِظًا، ومِنْ أكثرِ مَنْ رأيته يعتني بعزْوِ الأقوال لأصْحابِها في المعاصرينَ شيخُنا الشَّيخُ عبدُالفتاح أبوغُدَّة رحمه الله فإنَّه يعْزُو بعضَ الفوائدِ والنُّقول التي تحصَّلَ عليها حتى لمعاصريه ولا يستنكِفُ العزْوَ لمنْ هوَ أدنى منْه عِلمًا وسنًّا، ومع ذلكَ ندَّتْ عنه كلماتٌ، والله المستعانُ .

المطلب الأول

نظرات في "منحة الوهاب في تخريج أحاديث الشهاب"

هذا التخريجُ قائمٌ على العزْوِ فقط مع الاعتماد فيه على الغير، معَ تقليدِ بعضِ المتأخِّرين ولا سيَّما المناويّ، وليس فيه ذكرٌ للأسانيدِ أوالنَّظر فيها بما يوافقُ القواعدَ، فليس هو منْ أهلِ هذه الدَّرجةِ ولا حامَ حولَها، وهو عملٌ يدلُّ على أنَّ صاحبَّه رحمه الله تعالى ليس من علماءِ الحديثِ أو المحدِّثين، بل هو مبتدئٌ مُقَلِّدٌ، وغايته أنَّه رجلٌ أحبَّ الحديثَ وخدمةَ بعضِ كتبِه -أجزَل الله له المثوبةَ والعطاء- ولكنَّ آلتَه لم تُسْعِفْه، وإليكَ شواهدَ تشهدُ لكلامي:

١ - حديث (رقم: ٨٠٣/ ص٥١٣): «**إنَّ أحبَّ النَّاسِ إلى الله يومَ القيامةِ، وأدناهُم منه مجلسًا، إمامٌ عادلٌ**».

قال الشَّيخُ الحُجُوجِي: «تمامُه: «**وأبغضَ النَّاسِ إلى الله تعالى وأبعدَهُم منه: إمامٌ جائرٌ**».أخرجه أحمدُ والتِّرمذيُّ عن أبي سعيد.وقال التِّرمذيُّ: «لا نعرفُه مرفوعًا إلَّا من هذا الوجْه».اهـ

وفيه: عبدُالله بنُ صالح كاتبُ الليثِ، كذَّبه جزَرةُ وخُولفَ. وفُضيلُ بنُ مرزوق الوقاصيُّ، أورده الذَّهبيُّ في "الضُّعفاء"، وقال: «ضعَّفَه ابنُ معينٍ وغيرُه»، وعطيةُ العوفيُّ، قال ابنُ القطَّان: «مُضَعَّفٌ»، وقال الذَّهبيُّ: «ضعَّفُوه».قال ابنُ القطَّان: «والحديثُ حسنٌ لا صَحِيحٌ». انتهى كلام الحُجُوجِيُّ.

قلت: اعتمدَ على المناويِّ اعتمادًا كليًّا، فإنَّه قال في "فيض القدير" (٢/ ٤١١): «(حم ت عن أبي سعيد) ثمَّ قال الترمذيُّ: لا نعرفُه مرفوعًا إلَّا منْ هذا الوجهِ. انتهى، وفيه عبدالله بنُ صالح كاتبُ الليثِ كذَّبهُ جزَرَةُ

وخُولفَ وفُضَيلُ بنُ مرزوقٍ الوقاصيُّ أورده الذَّهبيُّ في "الضُّعفاء"، وقال: ضعَّفه ابنُ معينٍ وغيرُه، وعطيةُ العوفيُّ، قال ابنُ القطَّان: مُضَعَّفٌ، وقال الذَّهبيُّ: ضعَّفوه، قال ابنُ القطَّان: والحديثُ حسَنٌ لا صَحيحٌ».

فلم يرجعْ الحُجُوجِيُّ للأصول وقلَّدَ المناويَّ في أوهامِه، فإنَّ الإسنادَ ليس فيه عبدُالله بنُ صالحٍ كاتبُ الليثِ أصلًا، و حصلَ سبقُ قلمٍ أو انتقالُ ذِهْنٍ مِنَ المناويِّ فقلَّده الحُجُوجِي، فإنَّ عبدَالله ابنَ صالحٍ ليس في الإسنادِ، فقد قال أحمد (٣/ ٢٢، ٥٥): حدَّثنا عليُّ بنُ إسحاقٍ: أخبرنا عبدُالله: أخبرنا الفُضيلُ بنُ مرزوقٍ عن عطيةَ العوفيِّ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ به مرفوعًا.

وقال: حدَّثنا يحيىٰ بن آدمَ: حدَّثنا الفضيلُ به.

وقال التِّرمذيُّ (رقم: ١٣٢٩): حدَّثنا عليُّ بن المنذر الكوفيُّ، قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ فضيلٍ، عن عطيَّةَ، عن أبي سعيدٍ به مرفوعًا.

ثمَّ كيفَ يستقيمُ تكذيبُ عبدِالله بنِ صالحٍ -وقد علمتَ أنَّه ليس في الإسنادِ- وتضعيفُ غيرِه معَ تحسينِ ابنِ القطَّان؟ومن قطعَ أنَّ الحُجُوجيَّ لم يرَ كتابَ ابنِ القطَّان يكونُ مصيبًا.

والمناويُّ -وتبعه الحُجُوجِيُّ- لم يذكرْ طريقًا آخرَ للحديثِ، فهُو فرْدٌ مطلقٌ، ليسَ له إلَّا هذا الإسنادُ، فهل الإسنادُ الذي ينفردُ به الكذَّابُ -في وهمِه ونقلِه- يكونُ حسَنًا؟

٢- حديثُ (رقم: ٢١٠، ص ١٥٩): **«أيُّ داءٍ أدوأُ مِنَ البُخل»**.

قال الحُجُوجِي (ص١٥٩): «أخرجه الإمامُ أحمدُ والشَّيخانِ»، وذكر أنَّه مرفوعًا من حديثِ جابرٍ.

قلت: إنَّما أخرجُوه موقوفًا على أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه. انظرْ "المسندَ" (٣/ ٣٠٨)، والبخاريَّ (رقم: ٢٥٩٨، ٣١٣٧)، ومسلمًا (رقم: ٢٣١٤) ثلاثتهم من حديثِ أبي بكر الصِّدِّيق موقُوفًا عليه.

والذي أوقعَ الحُجُوجِيَّ في هذا الوهْمِ تقليدُه لرمُوزِ "الجامع الصغير" (رقم: ٩٦١٢) ثمَّ لما في "فيض القدير" (٦/ ٣٦٠) أو "التيسير" (٢/ ٤٨٢).

٣- حديث (رقم: ٢، ص٢٠): «**إنَّما المجالسُ بالأمانةِ**».

قال الحُجُوجِيُّ (ص٢٠، ٢١): «أخرجه ابنُ ماجه من حديثِ جابرِ والخطيبُ، والديلميُّ، والعسكريُّ، والعقيليُّ من طريقِ حسين بن عبدالله بن ضمرةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ، قال الحافظُ في "الفتح": سندُه ضَعيفٌ خلافًا لقول العَلْقَمِيِّ -وتبعه الحضرميُّ اليمنيُّ-: حديثٌ صحيحٌ».

قلت: عليه ملاحظاتٌ:

أولًا: الحديثُ ليس في "سنن" ابنِ ماجه، والحُجُوجِيُّ قلَّد المناويَّ في هذا الوهْم، فإنَّه قال في "فيض القدير" (٦/ ٢٦٢): «وقضيةُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ ذا ممَّا لم يخرَّجْ في أحدِ دواوينِ الإسْلام السِّتةِ، وهو ذهولٌ فقدْ عزَاهُ هو في "الدُّرَر" لابنِ ماجه منْ حديث جابرٍ بهذا اللفظِ».

والحديثُ ليس في "سنن" ابنِ ماجه، وإنَّما أوردهُ السُّيوطيُّ في "الدرر المنتثرة" (رقم: ٣٦٥) منْ حديثِ جابرٍ وعزَاه لأبي داودَ.

ثانيًا: أمَّا قول الحُجُوجِي: «قال الحافظ في "الفتح": سندُه ضعيفٌ».

فهو أيضًا من "الفيض" (٦/ ٢٦٢)، وفيه نظرٌ، فإنَّ فيه حسينُ بنُ عبدالله بنِ ضمرةَ، والحُجُوجِيُّ لا يرجعُ لكتبِ الرِّجال، فابنُ ضمرةَ تالفٌ، وكذَّبه غيرُ واحدٍ، وقال ابنُ حِبَّان في "المجروحين" (١/ ٢٤٤): «يروي عنْ أبيه عن جدِّه

بنسخَةٍ موضُوعةٍ» فمثلُه لا يقالُ عنه ضعيفٌ فقطّ، بل تالفٌ موضوعٌ.

وختم الحُجُوجِي نقلَه بقوله (ص٢١): «ويُروىٰ بزيادة: «**إلَّا ثلاثةَ مجالسَ: مجلسٌ يُسْفكُ فيه دمٌ حرامٌ، ومجلسٌ يُستحلُّ فيه فرجٌ حرامٌ، ومجلسٌ يُسْتحلُّ فيه مالٌ في غيرِ حلِّه**».

أخرجه أبو داود في "الأدب" منْ حديثِ جابرٍ، مِنْ روايةِ ابنِ أخيه غيرَ مُسمىٰ، قال المنذريُّ: ابنُ أخي جابرٍ مجهولٌ، قال: وفيه أيضًا عبدُالله بنُ نافعٍ الصَّائغ روىٰ له مسلمٌ وغيرُه، وفيه كلامٌ. انتهىٰ، لكنَّ سكوتَ أبي داودَ عليه يدلُّ علىٰ حسنِه والله أعلمُ».

قلتُ: هذانِ نصَّانِ منقولانِ، فالأوَّل: إلىٰ قوله «انتهىٰ» مِنَ "الفيض" بنصِّه (٦/ ٢٦٢)، والثاني: من تخريج أحاديث "الإحياء" (٣/ ١١٢٦).

بَيْدَ أنَّ سكوتَ أبي داود لا يعني أنَّ الحديثَ حسنٌ، فإنَّه قال: «وما كانَ فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنتُه»، مفهومه: أنَّ ما كان فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ يَسْكُتُ عنه، ومنه يُعلَم أنَّ مِنَ الأنواعِ التي يسكتُ عنها أبو داودَ الضَّعيفَ الذي لم يشتدَّ ضعفُه، فتحسينُ ما سكتَ عنه أبو داود دائمًا خطأٌ قطعًا.

٤ - حديثُ (رقم ٢٢٢، ص ١٦٧): «**منْ سعادةِ المرءِ حُسنُ الخُلُقِ**».

قال الحُجُوجِيُّ: «أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعبِ"، والخرائطيُّ في "مكارم الأخلاق"، والمصنِّفُ في "مسنده" من حديثِ جابرٍ به مرفوعًا بسندٍ ضعيفٍ، وفيه الحسنُ بنُ سفيانَ، قال البخاريُّ: «لم يصحَّ حديثُه»، وقال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ تغيَّر».

وأخرجَه أيضًا الخرائطيُّ عن ابن عبَّاسٍ. وأخرجه أيضًا منْ حديثِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ.

ولابنِ عساكر عن جابرٍ: «مِنْ شِقْوةِ ابنِ آدمَ سُوءُ الخُلُقِ» وأنكره الذَّهبيُّ». انتهىٰ.

قلت: إنَّما أخذَه مِنْ "فيض القدير" (٦/ ١٤)، و"كشفِ الخفاء" (٢/ ٣٩٥).

وهذا ما في "الفيضِ": «(هب) وكذا القضاعيُّ عن جابرِ بنِ عبدالله، قال الحافظُ العراقيُّ: وسندُه ضعيفٌ؛ وذلكَ لأنَّ فيه الحسنَ بنَ سفيانَ وأوردَهُ الذَّهبيُّ في "ذيل الضُّعفاء" وقال: قال البخاريُّ: لم يصحَّ حديثُه عن هشامِ بنِ عمَّار، قال أبو حاتم: صدوقٌ تغيَّر عنِ القاسمِ بنِ عبدالله عن عُمرَ العمريِّ قال في "الضُّعفاء": قال أحمدُ: كانَ يكذِبُ ويضعُ، ورواه عنه الخرائطيُّ في "المكارم"».

وخذْ ما في "كشف الخفاء" (٢/ ٣٩٥): «رواه الخرائطيُّ في "المكارم"، والقضاعيُّ عن جابرٍ مرفوعًا، وهو عند أوَّلهما بلفظِ: «مِنْ سعادةِ ابنِ آدمَ» عن سعد بن أبي وقاص.

وأخرجهُ الخرائطيُّ أيضًا عن ابن عبَّاسٍ، قال النَّجمُ: وزاد في حديثِ جابرٍ وحديثِ سعدٍ «ومِنْ شِقْواتِه سوءُ الخُلُقِ»، وله ولابن عساكر عن جابرٍ: «مِنْ شِقْوةِ ابنِ آدمَ سُوءُ الخُلُقِ» وأنكره الذَّهبيُّ. انتهىٰ».

فأنت ترىٰ هنا أنَّه ليس عند الحُجُوجيُّ إلَّا نقلُ ما في "الفيضِ" و"الكشف"، وصاحبُ "الكشف" ليس من النُّقَّاد إنَّما هو ملَخِّصٌ ومقلِّدٌ لمن تقدَّم عنه، ولا زيادةٌ ولا تحقيقٌ بل إصرارٌ علىٰ اتباعِ ما فيهما منْ أوهامٍ.

فمنْ أوهامِ المصنِّف:

قولُه أخرجه البيهقيُّ في "الشعب"، والخرائطيُّ في "مكارم الأخلاق"، والمصنِّف في "مسنده" من حديثِ جابرٍ به مرفوعًا بسندٍ ضعيفٍ.

قلت: الذي عند الخرائطيِّ والقضاعيِّ في "مسند الشهاب" إنَّما رَوَياه من طريقِ أبي الحارث محمَّدِ بنِ مُصعبٍ الدمشقيِّ: ثنا هشامُ بنُ عمَّار: ثنا القاسمُ بن عبدالله: ثنا محمَّدُ بنُ المنكدِر، عن جابرٍ به مرفوعًا.

وهذا إسنادٌ تالفٌ فيه القاسمُ بنُ عبدِالله، قال أحمدُ وابنُ معين: كذَّابٌ.

ولم ينفردْ به فقد تابَعه الحسنُ بنُ سفيانَ: نا هشامُ بنُ عمَّارٍ به.

والمصنِّفُ لا ينظرُ في الأصول، لأنَّه جعلَ الثلاثةَ (البيهقيَّ، والخرائطيَّ، والديلميَّ) يروونه من طريقِ الحسنِ بنِ سفيانَ.

وروايةُ البيهقيِّ في "الشعب" (٦/ ٢٤٩) هي التي فيها الحسنُ بنُ سفيانَ الضَّعيفُ لا الثِّقةُ الحافظُ، والضَّعيفُ شديدُ الضَّعفِ، بل قال أحمدُ عنه: «كان يكذِبُ ويَضَعُ».

٥ - حديث: «**الصَّلاةُ نورُ المؤمنِ**» (رقم: ١٠٥، ص: ٩٣).

قال الحُجُوجِيُّ: «أخرجه تمَّامُ في "فوائده" وابنُ عساكر والمصنِّفُ في "مسنده" عن أنس، قال السُّيوطيُّ: حسنٌ لغيره، وقال العامريُّ: في "شرح الشهاب" صحيحٌ وحرَّره».

قلت: اكتفى الشيخُ الحُجُوجِيُّ بتقليدِ ما في "التيسير" (٢/ ١٠٧) أو "الفيض" (٤/ ٢٤٦) وغيرِهما، ولم يزيدا على العزْوِ لتمَّامٍ وابنِ عساكر ونقل كلمة العامريِّ، ولما وقَفُوا، وقفَ الحُجُوجِيُّ.

والحديثُ لم ينفردْ به تمَّامٌ (١/ ١٩٨)، وابنُ عساكر (٣٦/ ١٩٨) فقد أخرجه ابنُ ماجه (رقم: ٢٩٥، ٢٩٦)، والمَرْوَزِيُّ في "تعظيم قدرِ الصَّلاة" (رقم: ١٧٦)، وأبو يعلى (رقم: ٣٦٥٥)، والخطيبُ في "الموضح" (١/ ١٤٦)، والقضاعيُّ في "مسند الشهاب" (رقم: ١٤٤)، وابن عديٍّ (٥/ ١٨٨٧) من

حديث عيسى بن أبي عيسى الحناطُ، عن أبي الزِّنادِ، عن أنسٍ مرفوعًا، بلفظِ الحديثِ، وبعضُهم له زياداتٌ في المتْنِ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.

ولم ينفردْ به فأخرجه المَرْوَزِيُّ في "تعظيم قدر الصَّلاة" (رقم: ١٧٧) من حديثِ واقدِ بنِ سلامةَ، عن يزيدَ الرَّقاشيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الصَّلاةُ نورُ المؤمنِ**» ضِمنَ حديثٍ طويلٍ بلفظِ: «**الصلاةُ نورٌ**»، وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (رقم: ٢٣٣)ضِمنَ حديثٍ طويلٍ منْ حديثٍ أبي مالكٍ الأشعريِّ رضي الله عنه مرفوعًا.

٦- حديثٌ (رقم: ١٣/ ص: ٣٣): «**السَّماحُ رَباحٌ، والعُسرُ شُؤمٌ**».

قال الحُجُوجِيُّ: «أخرجه الدَّيلميُّ في "مسند الفردوس" عن أبي هريرة مرفوعًا، والمصنِّفُ في "مسنده" عنِ ابنِ عُمرَ.

قال السُّيوطيُّ: وسندُه حسنٌ، وفي "التيسير": حديثٌ منكرٌ، رواه حاتمُ بنُ بكرٍ، عن عبدالله بنِ إبراهيمَ الغفاريِّ، عن عبدِالرَّحمنِ بن زيدٍ، عن ابنِ عمرَ مرفوعًا، وعبدُالله بنُ إبراهيمَ نسبَه ابنُ حِبَّان إلى أنَّه يضعُ الحديثَ، وقال ابنُ عديٍّ: ما يرويه لا يتابَعُ عليه، وقال الدَّارَقطنيُّ: حديثُه منكرٌ».

قلت: السُّيوطيُّ لم يقل: سندُه حسنٌ، إنَّما القائلُ هو: العامريُّ كما في "الفيض" (٤/ ١٤٥).

وسواءٌ كانَ هوَ القائلُ أو الجلالُ السُّيوطيُّ ففي الإسنادِ عِلَلٌ ظاهرةٌ، فعبدُالله بنُ إبراهيمَ الغفاريُّ مُتَّهمٌ، وابنُ أسلمَ ضعيفٌ وبينَه وبينَ ابنِ عُمرَ انقطاعٌ.

ثمَّ ماذا عَنْ إسنادِ الدَّيلميِّ في "مسند الفردوس"؟ كأنَّ الأمرَ لا يعني الحُجُوجِيَّ.

(تنبيهٌ): قال المناويُّ في "فيض القدير" (٤/ ١٤٥) بعدَ أنْ عزاه للديلميِّ: «ورواه عنه -يعني عن أبي هريرة- ومنْ طريقِهما وعنهُما أوردَه الدَّيلميُّ فلو عزاهُ المصنِّفُ -يعني السُّيوطيُّ- للأصْل -يعْني ابنَ نصرٍ وابنَ لالٍ- لكانَ أوْلىٰ».اهـ

قال الحافظُ السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق الغُماريُّ في "المداوي" (٤/ ٢٧٢) في التعقيب علىٰ المناوي: «كل اسمٍ يراه في "مسند" الديلمي يوافق اسم مُخَرِّج ولو في نصفِه، فإنَّه يعزُو ذلكَ الحديثَ إلىٰ ذلكَ المُخَرِّجُ، كالبزَّارِ وأبي يَعلىٰ وأبي نُعيمٍ والسلميِّ وأمثالهم، فكلُّ رجلٍ وُصِفَ بالبزَّار فهو صاحبُ "المسند" عند الشَّارح، سواءٌ كانَ في عصرِ البزَّارِ أو بعدهِ بألفِ سنةٍ، بل أعجبُ من ذلك أنَّه كرَّر العزْوَ إلىٰ البزَّارِ بتكرارِ هذه النِّسبةِ معَ اختلافِ الاسمِ والزَّمانِ، فتارةً كان المذكورُ في السَّندِ عُمرَ البزَّار وتارةً كان إبراهيمَ البزَّار، وتارة كان محمَّدَ البزَّار، وهو في كلِّ ذلك يقولُ: رواه البزَّارُ، مستدركًا بذلكَ علىٰ المصنِّفِ، فكأنَّ البزَّارَ صاحبَ "المسند" الذي اسمُه أحمدُ بنُ عمرو كان يُسمَّىٰ بأسامي متعدِّدةٍ هو وأبوه وجدُّه، وكان يوجدُ في أزمانٍ متعدِّدةٍ، تارةً في القرْنِ الثَّالثِ، وأخرىٰ في الرَّابعِ، وأخرىٰ في الخامسِ، وقد سبق قريبًا أنَّه فعلَ ذلك معَ رجلٍ هو شيخٌ للدَّيلميِّ، واسمُه أبو بكر أحمد بن زَنْجَوَيْهِ، فعزاهُ إلىٰ ابنِ زَنْجَوَيْهِ المخرِّجِ المشهورِ الذي اسمُه حُمَيدٌ، والذي تُوفِّي قبلَ ولادةِ الدَّيلميِّ الرَّاوي عنه بنحوِ مائتينِ وخمسينَ سنةً بل أكثرَ، وهنا جاءَ دورُ محمَّدِ بنِ نصرٍ المرْوَزِيِّ، فإنَّ الديلميَّ قال في هذا الحديثِ: أخبرنا أحمدُ بنُ نصرٍ: أخبرنا أبو طالبِ بنُ الصباحِ المزَكِّىٰ: أخبرنا ابنُ لال: حدَّثنا الزَّعفرانيُّ: ثنا جعفرُ بنُ محمَّدِ الصَّائغ:

ثنا قبيصةُ: ثنا سفيانُ، عن الحجَّاجِ بن فرافصةَ، عن يحيىٰ بنِ كثيرٍ، عن أبي سلمةَ، عنْ أبي هريرةَ به.

فقال: رواه محمَّدُ بنُ نصرٍ -يعني الذي تُوفِّي سنةَ أربعٍ وتسعينَ ومائتين قبلَ ولادةِ الجدِّ السَّادسِ للدَّيلميِّ الذي رَوَىٰ عنه-، والذي توفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وخمسمائةٍ، فأعجبُ لهذا الرجل ما أجهلَه بالرِّجال، ومعَ هذا فلمْ يكتفِ أنْ يكونَ هو جاهلًا حتَّىٰ طلبَ من الحافظِ السُّيوطيِّ أنْ يكونَ مثلَه، ويلومُه علىٰ عدمِ عزْوِهِ الحديثَ إلىٰ ابنِ نصرٍ، إنَّ هذا والله لعجَبٌ عجابٌ». انتهىٰ كلام السَّيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيق.

وقد وقعَ الألبانيُّ في شَرَكِ المناويِّ في "ضعيفتِه" (٤/ ٦٢) وحاولَ أنْ يُلزِمَ السُّيوطيَّ بوهْمِ المناويِّ فراجعْ وتدبَّرْ.

تنبيهٌ آخر: قال الحُجُوجِيُّ عقبَ الحديثِ المذكورِ ما نصُّه: «اعلمْ أنَّه قد جرتْ عادةُ الحُفَّاظِ منَ الحاكمِ، وابنِ حِبَّان، والعقيليِّ، وغيرِهم أنَّهم يحكُمون علىٰ حديثٍ بالبطلانِ من حيثيَّة سندٍ مخصوصٍ، لكونِ راويه اخْتلقَ ذلكَ السَّندِ لذلك المتنِ، ويكونُ ذلكَ المتنُ معروفًا من وجهٍ آخرَ، ويذكرُون ذلكَ في ترجمة ذلك الرَّاوي يجرحُونه به، فيغترَّ ابنُ الجوزيِّ بذلكَ، ويحكُم علىٰ المتْنِ بالوضْعِ مطلقًا، ويُوردُه في كتابه "الموضوعات"، وليسَ ذلكَ بلائقٍ، وقد عابَ عليه النَّاس ذلك، آخرُهم الحافظُ ابنُ حجرٍ، والله أعلمُ».

قلت: هذا كلامُ الحافظِ الجلال السُّيوطيِّ ذكرَه في "اللآلِيء المصنوعة" (١/ ١٠٨) ونسبه الحُجُوجِيُّ لنفسِه وتشبَّعَ به، ومع ذلكَ لا وجْه لذكرِه هنا، ولا أعرفُ كيفَ وقعَ هذا الخبْطُ ؟

٧- حديثٌ (رقم: ٢٩٢/ ص: ٢٠٨): «مَنْ خَافَ أَدْلَجَ، ومَنْ أدْلجَ بَلَغَ المنزِلَ».

قال الحُجُوجيُّ: «والحاكمُ في "الرِّقاق"، والمصنِّفُ في "مسنده" عن أبي هريرةَ. وزادَ: «ألا إنَّ سِلْعَةَ الله غَالِيةٌ، ألَا إنَّ سِلْعَةَ الله الجَنَّةُ». انتهى.

ورمزَ الجلال السُّيوطيُّ لحسنِه، وقال التِّرمذيُّ: «حسنٌ غريبٌ». وقال الحاكمُ: «صحيحٌ». وأقرَّه الذَّهبيُّ، لكنْ تعقَّبَه الصَّدرُ المناويُّ بأنَّ فيه يزيدَ بنَ سنانٍ، ضعَّفه أحمدُ وابنُ المديني. انتهى، وقال ابنُ طاهرٍ: يزيدُ متروكٌ.انتهى

وأخرجه الحاكمُ أيضًا، وأبو نُعيم في "الحلية" من حديثِ أُبيٍّ بنِ كعبٍ، قال بعضُ المحقِّقين: إنَّه لا يصحُّ مسندًا، وإنَّما هوَ منْ كلامِ أبي ذرٍّ».انتهى

قلتُ: ما سطَّرَه الحُجُوجِيُّ ليس له، وإنَّما هو ناقلٌ غيرُ ناظرٍ، بدونِ أيَّةِ رؤيةٍ حديثيَّةٍ، وغايتُه النَّقلُ منْ غيرِه ولو كانَ مُتضاربًا يُسْقطُ بعضُه بعضًا؛ لأنَّ الحديثَ ليسَ صناعتَه، وحاصلُ المذكورِ أعلاه: أنَّ الحديثَ له طريقانِ:

الأوَّلُ: من حديثِ أبي هريرةَ وفيه يزيدُ بنُ سنانٍ أو بردُ بنُ سنانٍ بالباء الموحَّدةِ.

والثاني: وهو حديثُ أُبيٍّ بنِ كعبٍ، وفيه عبدُالله بنُ محمَّدِ بنِ عقيلٍ، والطريقانِ يقوِّي كلٌّ منهما الآخرَ ويصيرُ الحديثُ حَسَنًا لغيرِه ولابدَّ.

٨- حديثٌ (رقم: ٥٣٣/ ص: ٣٧٦): «لا رُقيةَ إلَّا مِنْ عَيْنٍ أو حُمَّةٍ».

قال الحُجُوجيُّ: «أخرجه الإمامُ مسلمٌ، وابنُ ماجه عن بُرَيْدَة.

والإمامُ أحمدُ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والطبرانيُّ، والعقيليُّ عن الشَّعبيِّ، عن عِمْرانَ بنِ حُصَين.

قالوا: وهو المحفوظُ، وما قالوه مقلوبٌ، قال الهيثميُّ: رجال أحمدَ ثقاتٌ، فقول ابنِ العربيِّ: حديثٌ معلولٌ غيرُ مقبول.اهـ.

وأخرجه المصنِّفُ عن أبي هريرة». انتهىٰ

قلت: هذا منقولٌ بكاملِه وبأوهامِه من "فيض القدير"(٦/ ٤٢٦) لكنَّ أسماءَ المخرِّجين في "الفيض" بالحروفِ الرَّمزيَّة المشهورةِ.

إذا كان كذلك فخُذِ الآتي:

أولًا: قوله: أخرجهُ الإمامُ مسلمٌ وابنُ ماجه عن بُرَيدةَ.

قلت: الذي في "صحيحِ مسلمٍ" موقوفًا (رقم: ٣٧٤) علىٰ بُرَيدةَ، قال مسلم: «حدَّثنا سعيدُ بنُ منصورٍ: حدَّثنا هُشَيمٌ: أخبرنا حُصينُ بنُ عبدِالرحمنِ، قال: كنتُ عند سعيدِ بنِ جُبيرٍ فقال: أيُّكمْ رأىٰ الكوكبَ الذي انقضَّ البارحةَ؟ قلتُ: أنا. ثمَّ قلتُ: أمَا إنِّي لم أكنْ في صَلاةٍ، ولكنِّي لُدِغتُ. قال: فماذا صنعتَ؟ قلتُ: اسْتَرقَيتُ. قال: فما حملَكَ علىٰ ذلك؟ قلتُ: حديثٌ حدَّثناه الشَّعبيُّ. فقال: وما حدَّثكم الشَّعبيُّ؟ قلت: حدَّثنا عن بُريدةَ بن حُصيب الأسلميِّ أنَّه قال: لا رُقْية إلَّا منْ عَينٍ أو حُمَةٍ».

ثانيًا: قوله: «قال الهيثميُّ: رجال أحمدَ ثقاتٌ».

قلت: هذا خطأٌ، فالحديثُ من مسندِ عمرانَ بن حُصينٍ ليس منَ الزَّوائد؛ لأنَّه ليس علىٰ شرط "مجمع الزوائد"، وهذا الوَهْم مِنَ الحُجُوجِيِّ سببُه تقليدُ المناويِّ، وفي "مجمع الزوائد" (٥/ ١١١): رواه منْ حديثِ جابرِ بنِ عبدِالله رضي الله عنهما، وعزَاهُ للبزَّار، وقال: «ورجالُه ثقاتٌ».

ثالثًا: قوله: «وأخرجه المصنِّفُ منْ حديثِ أبي هريرةَ».

قلتُ: بل أخرجه منْ حديثِ الشَّعبيِّ عن جابرٍ به مرفوعًا، انظرْ "مسند الشهاب" (رقم: ٨٥١).

رابعًا: ومُخَرِّج الحديثِ عامرُ بن شَراحيلَ الشَّعبيُّ، واختُلِف عليه فيه بينَ الرَّفعِ والوقفِ، وفي تعيينِ الصَّحابيِّ كما يُعلمُ منْ "علل الدَّارقطنيِّ"، و"علل ابنِ أبي حاتم" وترجيحِ المزِّيِّ في "تحفة الأشراف" وصرَّحَ الدَّارقطنيُّ بأنَّه مضَّطربٌ.

فقوله: «وهو المحفوظُ» الضميرُ يعودُ لأقربِ مذكورٍ فهل يقصدُ بالمحفوظِ حديثَ عِمرانَ بنِ الحُصَينِ فيكونَ فيه تعليلٌ لـ"صحيح مسلم" أمْ ماذا؟!

فكانَ كلامُ ابنِ العربيِّ يحتاجُ لتوجيهٍ وبيانٍ منْ عارفٍ بالفنِّ، وانظر: "فتح الوهَّاب"(٢/ ٨٤، ٨٥)

٩- حديثٌ (رقم: ٧٩٧/ ص: ٥١٠): «**ما مِنْ عَمَلٍ أفْضَلَ منْ إشباعِ كَبِدٍ جَائعٍ**».

قال الحُجُوجِي: «أخرجه المصنِّفُ في "مسنده"، وأبو الشَّيخِ في "الثواب"،والأصبهانيُّ من رواية زَرْبيٍّ مؤذِّنِ هشامٍ، عن أنسٍ. وأخرجه البيهقيُّ بلفظ: «**أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أنْ تُشْبعَ كَبِدًا جَائِعًا**». وفيه هشامُ بنُ حسَّانَ، أورده الذَّهبيُّ في "الضُّعفاء"، وقال: قال شعيبٌ: عنْ شعبةَ لمْ يكنْ يحفظُ». انتهى

قلت: لا مدخلَ لهشامِ بنِ حسَّانَ في الحديثِ فإنَّ الديلميَّ أسنده في "مسند الشهاب" من روايةِ محمَّدِ بنِ الحسنِ البرجلانيِّ: ثنا عبدالصمدِ: ثنا زَرْبيٌّ مؤذِّنُ مسجدِ هشامِ بنِ حسَّانٍ: ثنا أنسُ بنُ مالكٍ به مرْفوعًا.

فتعليلُ الحديثِ بهشامِ بنِ حسَّانَ خطأٌ من وجوهٍ:

أولها: أنَّه لا مدخلَ له بالإسنادِ.

الثاني: أنَّه ثقةٌ منْ رجال الجماعةِ.

الثالث: أنَّ زَرْبيًّا مؤذِّنَ مسجدِ هشامِ بنِ حسَّانَ واهٍ، وكلُّ ما جاء به الحُجُوجِيُّ من أوهامٍ هنا، من استسلامِه للمناويِّ، فانظرْ "فيض القدير" (٢/ ٣٩)، ثمَّ انظرْ إلى ضَجَرِ الأستاذِ المعلِّقِ على كتابِ الحُجُوجِيِّ من تقليدِه لأوهامِ المناويِّ (ص: ٥١٠).

١٠- حديثٌ (رقم: ١١٠/ ص: ٩٦): «**تُحْفَةُ المؤمِنِ الموْتُ**».

قال الحُجُوجِيُّ: «أخرجه الطبرانيُّ، وأبو نُعيم، والحاكمُ، وابنُ أبي الدنيا، والبيهقيُّ عن ابنِ عمرو بسندٍ حسنٍ، ورواه ابنُ المبارك في "الزهد"، والبيهقيُّ في "الشعب"، والديلميُّ من حديثِ جابرٍ، وهو حسنٌ غريبٌ، بل قال الحاكمُ: صحيحٌ». انتهى.

قلت: هنا ملاحظاتٌ:

الأولى: طريقةُ الحُجُوجِيُّ فيها تشويشٌ، فقولُه أولًا: «بسندٍ حسنٍ» يُفهمُ أنه عند المخرِّجينَ له عنْ عبدالله بنْ عمرو.

ثمَّ قولُه ثانيًا:«وهو حسنٌ غريبٌ» يُفهمُ منه أنَّه من روايةِ جابرٍ.

ثمَّ قولُه ثالثًا:«بل قال الحاكمُ: صحيحٌ»، هل هو من روايةِ ابنِ عمرو أو جابرٍ؟

الثانية: قولُه: «بسندٍ حسنٍ»، ثمَّ قولُه: «وهو حسنٌ غريبٌ»، ليسَ منْ عنده؛ لأنَّه لا ينظرُ في الأصول وبالتالي لا يعرفُ الرِّجالَ والأسانيدَ، وإنَّما هذه نُقولٌ عن المناويِّ غالبًا، وبركةُ العلمِ أنْ يُنسبَ لأهلِه.

بَيْدَ أنَّ قولَه: «وهو حسنٌ غريبٌ بل قال الحاكمُ: صحيحٌ» هو قولُ المناويِّ في "التيسير" (١/ ٤٤٥)، ثمَّ قولَه: «حسنٌ غريبٌ» ليسَ من عند المناويِّ أصلًا بل قال في "الفيض" (٣/ ٢٣٤): «القضاعيُّ في "الشِّهاب" وقال شارحُه حسنٌ غريبٌ» فعُلم أنَّه قولَ العامريِّ شارحِ "الشِّهاب"، وهو ليس منْ علماءِ أو نُقَّادِ الحديثِ.

وقوله: «بسندٍ حسنٍ» هو كلامُ العراقيِّ في تخريجِ "الإحياء" (٤/ ٤٥٠).

الثالثة: تصحيحُ الحاكمِ (٤/ ٣١٩) وقد ذكرَه المناويُّ، ولكنْ وقعَ تحريفٌ من الطَّابعِ فجاء في "الفيض" المطبوع (٣/ ٢٣٤): «وقال الحاكمُ: صحيحٌ ورواه [كذا] الذَّهبيُّ بأنَّ فيه عبدَالرحمن بنَ زيادٍ الإفريقيَّ ضعيفٌ».اهـ

والصَّوابُ [وردَّه] أو [تعقَّبَه]، ولما كان النَّظرُ في الأصول ومراجعةُ الرجال ليس منْ عمل الحُجُوجِيِّ سكتَ عن إيرادِ تعقيبِ الذَّهبيِّ، وهو تعقيبٌ قويٌّ.

وأمَّا حديثُ جابرِ بنِ عبدالله فأخرجه الديلميُّ، وابنُ الجوزيِّ في "العِلَلِ المتناهية" (٢/ ٨٨٥) من طريقِ القاسمِ بنِ بهرام، عنْ عطاء، عنْ جابرٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**الموتُ تُحْفَةُ المؤمِنِ**».

والقاسمُ ضعيفٌ، بل ضعيفٌ جدًّا عند ابنِ حِبَّانَ في "المجروحين" (٢/ ٢١٤) فمن الخطأ جدًّا والتشويشِ قول الحُجُوجِيِّ عقبَه: «وهو حسنٌ غريبٌ»، ولذلك كانَ عليه ألَّا يشتغلَ بصنعةِ التخريجِ أو حتَّى العزْوِ أو تلخيصِ أقوال المناويِّ قبلَ التدرُّبِ.

المطلب الثاني

نظرات في "بغية السائل في تخريج أحاديث الشمائل"

هذ التخريجُ للشيخِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ الحُجُوجِيِّ رحمه الله تعالىٰ، قصدَ فيه مقصدًا شريفًا بتخريجِ أحاديثِ "الشَّمائل المحمَّديَّة" للحافظِ أبي عيسىٰ التِّرمذيِّ، فجزاه الله خيرًا وأحسنَ اليه، وهو تخريجٌ مفيدٌ لمنِ اكتفىٰ بعزْوِ الحديثِ لبعضِ الأصول، فإنَّ المصنِّفَ رحمه الله تعالىٰ اقتصرَ فيه علىٰ عزْوِ الأحاديثِ للأصول بدونِ سَوْقِ إسنادِ المخرِّجِ، وبذلك افتُقدَ النَّظرُ في الأسانيدِ مع تركِ الكلامِ الاستقلاليِّ في القواعدِ أو الرِّجال.

وهذه ملاحظاتٌ عامَّةٌ علىٰ التخريجِ، ثمَّ أذكرُ بعضَ ملاحظاتٍ تفصيليَّةٍ:

أولًا: يذكرُ الشَّيخُ المصنِّفُ شيخَ المخرِّجِ فيقول: أخرجهُ البخاريُّ عن محمَّدِ بنِ سلامٍ، ومسلمٌ عنْ أبي بكر بنِ أبي شيبةَ، والترمذيُّ عن أحمدَ بن منيعٍ، ولا يلتزمُ كثيرًا بهذه العادةِ ربَّما لعدمِ النَّشاطِ، أو عدمِ توفُّر الأصول والله أعلم.

ثانيًا: ومن عادتِه أنَّه يستفيدُ من غيرِه ناقلًا ومسلِّمًا، ويكتمُ الواسطةَ. من ذلك:

١- قولُه (ل ٦٤): «رواه أبو الشَّيخِ في كتاب "أخلاقِ النبيِّ ﷺ"، والبيهقيُّ في كتاب "الأدب" من روايةِ سليمانَ بنِ بلال، عن جعفرِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه...» هذا النقلُ للبدرِ العينيِّ تراه في "عمدة القاري" (ج٢٢/ ص٣٦)، فجاء النَّاقلُ به ولم يعزُه إليه، ومن أقسَمَ أنَّ الحُجُوجِيَّ لم يرَ كتابَ "أخلاق النَّبيِّ ﷺ" لم يحنثْ، وكلُّ نقلٍ للحُجُوجِي في كتابِه عن أبي الشَّيخ فبالواسطةِ التي تَعَوَّد الحُجُّوجيُّ إسقاطَها، لأنَّ كتابَ أبي الشَّيخِ طبَعه سيِّدي عبدالله بن الصِّدِّيق سنة ١٣٧٨عن نسخةٍ نادرةٍ بعد وفاةِ الشَّيخِ الحجُوجيُّ بسنواتٍ، رحمَ الله الجميعَ.

٢- ومنه حديثٌ (رقم:٢): قال التِّرمذيُّ: حدَّثنا حُميدُ بنُ مسعدةَ البصريُّ: ثنا عبدالوهَّاب الثقفيُّ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ بن مالكٍ قال: كان رسولُ الله ﷺ ربعةً، ليسَ بالطويلِ ولا بالقصيرِ، حسنَ الجسمِ، وكان شعرُه ليس بجَعْدٍ ولا سَبْطٍ، أسمرَ اللونِ، إذا مَشَىٰ يَتَكَفَّأ.

وخذِ الآتي:

أ- خالَفَ المصنِّفُ طريقتَه، فبعدَ أنْ عزاهُ لأحمدَ والبزَّارِ، وابنِ منده، وابنِ حِبَّانَ -تبعًا لشرحِ "المواهب"- لمْ يذكرْ شيوخَهم.

ب- قال الحُجُوجِيُّ: «لكنْ وإنْ صحَّ إسنادُه فقد أعلَّه الحافظُ العراقيُّ بالشُّذوذِ فقال: لفظةُ أسمر فيه انفردَ بها حُميدٌ عن أنسٍ، ورواه غيرُه من الرُّواة بلفظِ أَزْهر اللونِ، ثمَّ نظرْنا من روىٰ صفةَ لونه ﷺ غير أنسٍ، فكلُّهم وصفُوه بالبياضِ، وهم خمسةَ عشرَ صحابيًّا.اهـ».

قال الحُجُوجِيُّ: «قلتُ: وهمْ...» وذكر أسماءَ الصَّحابةِ.

قال العبدالضعيفُ: هذا الكلامُ من أول «لكنْ» إلىٰ «صحابيًّا» منقولٌ بكاملِه من شرحِ الزرقانيِّ علىٰ "المواهب اللدنيه" (٥/ ٥٢٨)، ثمَّ ذكرَ أسماءَ الصَّحابةِ الخمسةَ عشرَ اعتمادًا منه علىٰ الزرقانيِّ (٥/ ٥٢٥)، ولمْ يصرِّحِ الحُجُوجِي بأنَّه اعتمدَ علىٰ الزرقانيِّ، فيظنُّ الناظرُ أنَّ هذا من بحثِ الحُجُوجيِّ بينما هو لغيرِه، وهذه إغارةٌ صريحةٌ، وتشبُّعٌ غريبٌ.

وانظرْ في الإجابةِ علىٰ الإشكالِ في روايةِ حميد عن أنس بحثَ الحافظِ السَّيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيق الغُماريِّ في مستخرَجِه علىٰ "الشمائل" (١/ ١٠، ١١).

وستأتي أمثلةٌ أخرىٰ إنْ شاء الله تعالىٰ.

ثالثًا: والتخريجُ يلزَمُ منه النَّظرُ في المتابعاتِ والشَّواهدِ والعِلَلِ، وجمعُ النظيرِ إلىٰ نظيرِه للتقويَةِ، أو التفرقةِ بينَ الصَّحيحِ والمُعَلَّلِ. ومع ذلك فالحُجُوجِيُّ لا يهتمُّ بتقوية الحديثِ بالشَّواهدِ أو المتابعاتِ، كأنَّ هذا ليس من فنونِ التَّخريجِ، أقولُ :بل هو من الأغراضِ السَّاميَة للتخريجِ.

فإذا رأىٰ حديثًا فيكتفي بالعزْوِ ولا يعتني ببيانِ حالِه، فإنْ كانَ فيه ضعيفٌ فيعتمدُ علىٰ غيرِه ويسكتُ، ولا يعتبرُ الشَّواهدَ أو المتابعاتِ.

من ذلك أحاديثُ وصفِ النَّبيِّ ﷺ، والتختُّمِ وغيرِها، ومنه بابُ ما جاء في صفةِ إزارِ النَّبيِّ ﷺ وأبوابٌ وأحاديثُ أخرىٰ.

وهذه ملاحظاتٌ تفصيليةٌ انتقائيةٌ:

١ - فمنها: قال التِّرمذيُّ في "الشَّمائل" (رقم: ١٢١): «حدَّثنا محمودُ بنُ غيلانَ: حدَّثنا أبو داود، عن شعبةَ، عن الأشعثِ بن سليمٍ قال: سمعتُ عمَّتي تحدِّث عن عمِّها قال: بينا أنا أمشي بالمدينةِ إذا إنسانٌ خلفي يقولُ: «**ارفعْ إزارَك فإنَّهُ أتقَى وأنْقَى**»، فإذا هو رسولُ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله إنَّما هي بردةٌ مَلْحَاءُ، قال: «**أمَا لكَ فيَّ أُسْوةٌ؟**» فنظرتُ فإذا إزارهُ إلىٰ نصفِ ساقَيْهِ».

قال الحُجُوجِيُّ (ل ٧٤): «أخرجهُ الإمامُ أحمدُ والمصنِّفُ والنَّسائيُّ والبيهقيُّ في "الشُّعب" كلُّهم من هذا الطريقِ، وقد صرَّحَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ بأنَّ سندَه جيِّدٌ».

قلتُ: أولًا: لم يذكرِ الحُجُوجِيُّ شيوخَ المخرِّجين كما مشىٰ في الغالبِ، وهذا يوقعُ الرِّيبةَ في عزْوِه.

ثانيًا: الحديثُ لم يخرِّجه التِّرمذيُّ في "جامعه" وأمَّا النَّسائيُّ فالحديثُ في

"الكبرىٰ" (رقم: ٩٦٨٢، ٩٦٨٣، ٩٦٨٤) وليس في "المجتبىٰ"، وهذا يؤكِّدُ ما ذكرتُه أوَّلًا.

ثالثًا: عمَّةُ أشعثَ لم يعرفُوها، فاستبْعَدتُ أنْ يجوِّدَ الإسنادَ الحافظُ ابنُ حجرٍ فرجعتُ إلىٰ "الفتح" (١٠/ ٢٦٤) فإذا الحافظُ ابن حجرٍ -أميرُ المؤمنين في الحديثِ- يقول: «وسندُه قبلَها جيدٌ» فللَّه درُّه، ما أعْرَفَه وما أفْهَمَه.

فلينظرْ من أينَ جاء الشيخُ الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالىٰ بهذه النُّقول، أو أنه لم يفهمْ عبارةَ الحافظِ.

رابعًا: الحديثُ التالي (رقم: ١٢٢) قال التِّرمذيُّ: «حدَّثنا سويدُ بنُ نصرٍ: ثنا عبدُالله بنُ المبارك، عن موسىٰ بن عبيدةَ، عن إياسِ بنِ سلمةَ بنِ الأكوعِ، عن أبيه قال: كان عثمانُ بنُ عفانَ يأتزرُ إلىٰ أنصافِ ساقيْهِ، وقال: هكذا كانتْ إزْرَةُ صَاحِبِي، يعني: النَّبيَّ ﷺ».

هذا الحديثُ يشهدُ للذي قبلَه، ولكنِ انظرْ ماذا فعل الحُجُوجِيُّ:

أ- لم يعزُه الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ لأحدٍ، واكتفىٰ بقولِه (ل ٧٤): «أخرجَه المصنِّفُ هنا في "الشمائل" من طريقِ موسىٰ بن عبيدةَ».

والحديثُ أخرجه آخرُون من نفسِ الطريقِ، راجعِ "المستخرج".

ب- اشتغلَ بنقلِ كلماتِ التَّضعيفِ فقط لموسىٰ بن عبيدةَ، ولم يذكرِ الحُجُوجِيُّ توثيقَ وكيعِ بنِ الجرَّاحِ له، ولعلَّه لم يطَّلعْ عليه، وعباراتُ النُّقَّادِ تُصرِّحُ بأنَّه صدوقٌ صالحٌ في المتابعاتِ والشَّواهدِ، فلم يُترَكْ أو يُتَّهمْ بالكذبِ، وقد قال الترمذيُّ في "جامعه" (٢/ ٤٥٨): «يُضعَّفُ في الحديثِ من قِبَلِ حفظِه، وهو صَدوقٌ، وقد رَوىٰ عنه شعبةَ والثوريِّ».

فكان ملخَّصُ ما قيل في موسىٰ بنِ عبيدةَ أمريْن:

الأول: بيانُ حالِه، وهو أنَّه صدوقٌ صالحٌ للاعتبار.

الثاني: البناءُ عليه والنَّظرُ في متنِ الحديثِ، فالحديثُ حسنٌ بما قبله وبالتالي (رقم: ١٣٣)، وبيانُ درجةِ الحديثِ هو المقصودُ من التخريجِ، وهو ما لم يفعلْه الحُجُوجِيُّ.

٢- حديثٌ (رقم: ٥) قال الترمذيُّ: حدَّثنا محمَّدُ بنُ إسماعيلَ: ثنا أبو نُعيم: حدَّثنا المسعوديُّ، عن عثمانَ بنِ مسلمِ بنِ هُرمُزَ، عنْ نافعِ بن جبيرِ بن مُطعمٍ، عن عليِّ بن أبي طالب قال: لم يكنِ النَّبيُّ ﷺ بالطويلِ ولا بالقصيرِ...الحديث.

عزاه الشيخُ الحُجُوجِيُّ لجماعةٍ بدونِ ذكرٍ لشيوخِهم، وإسنادُ الترمذيِّ فيه عِلَّتان، أولهما: المسعوديُّ، وثانيهما: عثمانُ بنُ مسلمِ بنِ هُرْمُزَ.

فالأولُ: فيه مقالٌ مشهورٌ بسببِ اختلاطِه.

والثاني: قال النَّسائيُّ: «ليسَ بذاكَّ»، وذكرَه ابنُ حِبَّانَ في "الثقاتِ"، وقال الحافظُ في "التقريبِ": «ليِّنٌ».

فلم يتكلَّمِ الشيخُ الحُجُوجِيُّ علىٰ رجالِ الإسنادِ، ولم يتصرَّفْ في إشكالِ المسعوديِّ المختلطِ، وتطبيقِ القاعدةِ عليه لأنَّه بعيدٌ عن هذه المسالكِ، ومنْ عَزَا إليهم الحديثَ في أسانيدِهم متابعون فتَرَكَ ولم ينصَّ علىٰ شيءٍ؛ لأنَّه -والله أعلم- مُقلِّدٌ لا يرجعُ للأصولِ، ولا قُدرةَ له علىٰ النَّظرِ في الأسانيدِ.

٣- حديثٌ (رقم: ٦) قال الترمذيُّ: حدَّثنا أحمدُ بن عبدةَ الضَّبيُّ البصريُّ، وعليُّ بنُ حجرٍ، وأبو جعفر محمَّد بنُ الحسينِ -وهو ابنُ أبي حليمة- والمعنىٰ واحدٌ قالوا: حدَّثنا عيسىٰ بنُ يونسَ، عن عمرَ بنِ عبدالله مولىٰ غُفرةَ قال:

حدَّثني إبراهيمُ بنُ محمَّد من ولدِ عليِّ بن أبي طالب ﵇، قال: كان عليٌّ إذا وصفَ رسول الله ﷺ قال: لم يكنْ رسول الله ﷺ بالطويلِ المُمَّغِطِ، ولا بالقصيرِ المتردِّدِ... الحديث.

نقلَ الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ عن الترمذيِّ أنَّه قال: إسنادُه ليس بمتصلٍ، وصرَّحَ الحُجُوجِيُّ بأنَّ إبراهيمَ بنَ محمَّد لم يسمعْ من جدِّه أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالب، ثمَّ قال: «وأخرجه الإمامُ أحمد في "مسنده" من روايةِ عبدِالله بنِ محمَّد بنِ عَقيلٍ، عن إبراهيمَ بن محمَّدِ بنِ الحنفيةِ بمعناه، والله أعلم».

قلت: أ- ينبغي أنْ يبدأ الكلامُ بعمرَ مولى غُفرةَ؛ لأنَّ فيه مقالًا مشهورًا.

ب- أمَّا عن إخراجِ أحمدَ للحديثِ، فليسَ هو من حديثِ ابنِ عقيلٍ عن إبراهيمَ بنِ محمَّد، إنما هو من حديثِ ابنِ عقيلٍ عن محمَّدِ بنِ الحنفية، وهو متصلٌ، فيقالُ جمعًا مع المرسَل: وقدْ وصلَه أحمدُ في "مسنده" (١/ ٨٩) منْ حديثِ عبدِالله بنِ محمَّدِ بنِ عقيلٍ، عن خاله محمَّدِ بنِ الحنفيةِ، عن أبيه عليٍّ ﵇ مرفوعًا باختصارٍ، وأخرجه من هذا الوجه البخاريُّ في "الأدب المفرد" (رقم: ١٣١٥)، والبزَّارُ (رقم: ٦٦٠) وغيرُهما.

ج- هبْ أنَّ الحديثَ ليس له إلَّا الإسنادُ الذي فيه عُمَرُ مولى غُفْرةَ عن إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ، ففي البابِ شواهدُ كثيرةٌ، وكان ينبغي الإشارةُ إليها أو النصُّ عليها، لتكونَ فائدةً يحسنُ السُّكوت عليها.

٤- حديثٌ (رقم: ٩٤) قال الترمذيُّ: حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصور: ثنا سعيدُ بن عامرٍ والحجَّاجُ بنُ مِنهال، عنْ همامٍ، عن ابنِ جريجٍ، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا دخلَ الخلاءَ نَزَعَ خاتمَه.

هذا الحديثُ اختُلِفَ فيه اختلافًا كبيرًا بين الحُفَّاظ كالآتي:

أ- قال الترمذيُّ: حسنٌ صحيحٌ.

ب- وقال أبو داود: منكرٌ.

ج- وقال النَّسائيُّ: غيرُ محفوظٍ.

د- وصحَّحه آخرُون.

هـ- وقال غيرُهم: لا نكارةَ ولا اختلافَ، وهُما حديثان.

فهذه أقوالٌ مبسوطةٌ في كتبِ الحديثِ والتخريجِ والاصطلاحِ، والشيخُ الحُجُوجِيُّ تخلَّصَ من كلِّ هذا ولم يُعمِلْ قولًا، ولم يُبدِ نظرًا، ولم يُناقِشْ في حالِ رجلٍ إو إسنادٍ، فجاء بكلامِ السُّيوطيِّ (ص٦١) من "مرقاة الصُّعود" واكتفى به، ولم يعقِّبْ عليه، بل لم يُبدِ موافقةً أو اعتراضًا، ومثلُه كثيرٌ جدًّا.

والحديثُ كانَ يحتاجُ لإعمالِ فكرٍ ونظرٍ واختيارٍ على القواعدِ، فأكونُ مضطَّرًا لأنْ أقولَ: فاقدُ الشَّيءِ لا يُعطيه، فإنَّه يعتمدُ على غيرِه ولا يحرِّرُ أو يختارُ بنفسِه، وهذا لا يضرُّ بالرجل فقد كانتْ فيه خيراتٌ كثيرةٌ، ولا يجبُ أن يكونَ الواعظُ أو مقدَّمُ الزَّاويةِ مُحدِّثًا، ولا الفقيهُ ناقِدًا، ولا المدرِّسُ مُصنِّفًا مُحرِّرًا، وانظرْ التحريراتِ والمناقشاتِ حول هذا الحديثِ في "المستخرج على الشَّمائل" (١/ ١٦٥ - ١٧٥)، و"التعريف بأوهام من قسم السنن" (٢/ ٦٦ - ٧١).

٥- حديثٌ (رقم: ١٢٤) قال الترمذيُّ: حدَّثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ: ثنا ابنُ لَهِيعةَ، عن أبي يونسَ، عن أبي هريرةَ قال: ما رأيتُ شيئًا أحسنَ من رسول الله ﷺ كأنَّ الشَّمسَ تجري في وجهِه، ولا رأيتُ أحدًا أسرعَ في مشيتِه من رسول الله ﷺ كأنَّما الأرضُ تُطوى له، إنَّا لنُجهِدُ أنفسَنا وإنَّه لغيرُ مُكترِثٍ.

قال الحُجُوجِيُّ (ل ٧٥): «أخرجه الإمامُ أحمدُ والمصنِّفُ في "جامعه" في كتاب المناقبِ في صفةِ النَّبيِّ ﷺ، وأخرجه ابنُ حِبَّان، وابنُ سعد، والبيهقيُّ، قال المصنِّفُ في "جامعه": هذا حديثٌ غريبٌ.اهـ

وقد استقرَّ مِنْ صنيعِه أنَّه لا يَقولُ ذلك إلَّا في الحديثِ الضَّعيفِ؛ وإنَّما قال هذا لأنَّ فيه عبدَالله بنَ لَهِيعةَ». انتهىٰ.

قلت: الكلامُ عليه ملاحظاتٌ هي:

أ- الحُجُوجِيُّ يكتفي بالعزْوِ تقليدًا لغيرِه ولا ينظرُ في الأسانيدِ، وهذا الحديثُ من أكبرِ الشَّواهدِ علىٰ ذلك، فقد عزاهُ لأحمدَ وابنِ حِبَّانَ وابنِ سعد والبيهقيِّ، وإنَّما أخرجه ابنُ سعد (١/ ٣٧٩، ٤١٥)، وابنُ حِبَّان (الإحسان رقم: ٦٣٠٩) من حديثِ عمرو بنِ الحارث، عن أبي يونس، عن أبي هريرة قال: ما رأيتُ شيئًا أحسنَ من رسول الله ﷺ... الحديث.

فيكونُ عمرو بنُ الحارث الثِّقةُ قد تابع ابنَ لَهِيعة.

ب- هبْ أنَّ الثِّقةَ عمرو بنَ الحارثِ لم يُتابعِ ابنَ لهيعةَ، فإنَّ هذا الحديثَ قد جاء هنا في "الشمائل" وغيرِها من روايةِ قُتيبةَ بنِ سعيدٍ: ثنا ابنُ لَهِيعةَ، وصرَّح ابنُ لَهِيعةَ بالسَّماعِ في أكثرَ من روايةٍ.

وروايةُ قُتيبةَ بنِ سعيدٍ عن عبدالله بن لَهِيعةَ مقبولةٌ، كروايةِ العبادلة.

قال الآجريُّ: «وسمعتُ أبا داودَ يقول: سمعتُ قتيبةَ يقولُ: كنا لا نكتبُ حديثَ ابنِ لَهِيعةَ إلَّا من كتبِ ابنِ أخيه أو كتبِ ابنِ وهبٍ، إلَّا ما كان من حديثِ الأعرجِ».

وقال جعفرُ بن محمَّد الفِريابيُّ: «سمعتُ بعضَ أصحابِنا يذكرُ أنَّه سمع قتيبةَ يقول: قال لي أحمدُ بن حنبل: أحاديثُك عن ابنِ هيعةَ صِحاحٌ. قال: لأنَّا

كنا نكتبُ من كتابِ عبدالله بنِ وهبٍ ثمَّ نسمعُه من ابنِ لَهِيعةَ». وانظرْ "تهذيب الكمال" (٥/ ٤٩٤).

ج- أمَّا قولُ الحُجُوجِيِّ رحمه الله تعالىٰ: «وقد استقرَّ من صنيعِه أنَّه لا يقولُ ذلك [يعني غريب][(١)] إلَّا في الحديثِ الضَّعيفِ».

قلت: فيه نظرٌ لا سيَّما وللحديثِ ما يقوِّيه من متابعاتٍ وشواهدَ، ولم يُصرِّحِ الترمذيُّ بأنَّ قولَه: «غريبٌ» يعني أنَّه ضعيفٌ؛ لأنَّ الغرابةَ وصفٌ لتفرُّدٍ في الإسنادِ، والتفرُّدُ يجامعُ الصَّحيحَ والحسنَ والضعيفَ، وكم من حديثٍ قال عنه الترمذيُّ: «غريبٌ» وهو في "الصَّحِيحَين" أو أحدِهما، والترمذيُّ حسَّنَ لابنِ لهيعةَ، وابحثْ تستفدْ وراجعِ "العلل الصغير" للترمذيِّ.

والحاصل: أنَّ الحُجُوجِيَّ ﷺ يعتمدُ علىٰ عزْوِ غيرِه، ولا يبحثُ في الأصول، فيفوتُه خيرٌ كثيرٌ بل ويخطئُ، وهذه ليستْ طريقةَ المحدِّثين، فضلًا عن الحُفَّاظِ.

٦- حديثٌ (رقم: ١٦١) قال الترمذيُّ: «حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشارٍ: ثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ وعبدالرحمن بنُ مهديٍّ قالا: حدَّثنا شعبةُ، عن قتادةَ، عن أنسٍ بن مالكٍ قال: كان النَّبيُّ ﷺ يعجبُه الدُّبَّاءُ، فأُتِي بطعامٍ، أو دُعِيَ له، فجعلتُ أتتبعُه، فأضَعُه بينَ يديه لما أعلمُ أنَّه يحبُّه».

قال الحُجُوجِيُّ (ل ٩٨): «أخرجه النَّسائيُّ في "الكبرىٰ" من طريقِ هشامِ بنِ زيدٍ، والدَّارميُّ من طريقِ الأسودِ بن عامر في بابِ القرعِ، وفي "الجامع

---

(١) ما بينَ المعقوفتَينِ زيادةٌ منِّي للإيضَاح.

الصغير" أخرجه أحمدُ وابنُ حِبَّان عن أنسٍ، ورمزَ لحسنِه، والله أعلم».

قلت: عليه ملاحظاتٌ:

أ- أمَّا هشامُ بن زيدٍ فهو ابنُ أنس بنِ مالكٍ، ثقةٌ احتجَّ به الجماعةُ، وهو يرويهِ عن جدِّه أنسِ بن مالكٍ بدون واسطةٍ، وأمَّا الأسودُ بنُ عامرٍ فثقةٌ أيضًا وهو شيخُ الدَّارميِّ، فذوقُ وطريقةُ المحدِّثين أنْ يُذكرَ الإسنادُ لأنسٍ؛ لأنَّه مُخَرِّج الحديثِ.

ب- تخريجُ الحديثِ هنا فيه قُصورٌ شديدٌ لأمرينِ:

أولهما: الحديثُ مخرَّجٌ في "الصحيحين" من حديثِ أنسِ بن مالك ﵁، انظر "صحيح البخاري" (رقم: ٥٤٢٠)، و"صحيح مسلم" (رقم: ٢١٤١).

ثانيهما: أنَّ الحديثَ رواه عن أنسِ بنِ مالكٍ أكثرُ من عشرةٍ. انظر "المستخرج" للحافظ أحمد بن الصِّدِّيق (١/ ٢٦٤ - ٢٦٨).

ومنه تعلمُ أنَّ قولَ المصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ (ل ٩٨): «وفي "الجامِع الصغير" أخرجه الإمامُ أحمد وابنُ حِبَّان ورمزَ لحسنِه» قُصورٌ شديدٌ، فالحديثُ صحيحٌ جزمًا، وتأمَّلْ في نقلِه رمزَ السُّيوطيّ تقف علىٰ مصادرِ عزْوِ الحجُوجيِّ غالبًا، والله أعلمُ.

٧- حديثٌ (رقم: ١٧٢) قال الترمذيُّ: حدَّثنا محمودُ بن غيلانَ: حدَّثنا أبو أحمد: حدَّثنا مِسْعرٌ، قال: سمعتُ شيخًا منْ فهمَ قال: سمعتُ عبدالله بن جعفر يقولُ: سمعتُ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ أطيبَ اللَّحْمِ لحمُ الظَّهرِ**».

قال الشيخُ الحُجُوجِيُّ (ل ٩٧): «أخرجه الإمامُ أحمدُ، والنَّسائيُّ في "الكبرىٰ"، في لحمِ الظَّهرِ، من طريقِ يحيىٰ بن سعيد، وابنِ ماجه في بابِ أطيبِ

لحمٍ، والبيهقيُّ، والحاكمُ، وابنُ حِبَّان، والضياءُ المقدسيُّ، وصحَّحُوه، والله أعلم».

قلت: أينَ الكلامُ على الرَّاوي الفَهْميِّ المبهمِ ؟وكيفَ يقبلُ تصحيحُ مَنْ صحَّحه مع وجودِ هذا الرَّاوي المبهمِ؟ ومدارُ الإسنادِ عليه، ثمَّ الحديثُ ليس عند ابنِ حِبَّان، والله أعلم.

٨- ومثلُه حديثٌ (رقم: ١٧٠) ففي إسنادِه «شَهْرُ بنُ حوشَبٍ».

اشتغل الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ بالعزْوِ، ولم يتكلَّمْ على الإسنادِ أو طرقِ الحديثِ، وعزاه للترمذيِّ في "جامعه" ولم أجدْه فيه، والله أعلمُ.

٩- حديثٌ (رقم: ١٧٩) قال الترمذيُّ: «حدَّثنا الحسينُ بنُ محمَّد البصريُّ: ثنا الفضيلُ بنُ سليمانَ: ثنا فائدٌ مولى عبيدِالله بنِ عليِّ بنِ أبي رافعٍ مولى رسول الله ﷺ، قال: حدثني عبيدُالله بنُ عليٍّ عن جدَّتِه سَلْمى أنَّ الحسنَ بنَ عليٍّ وابن عبَّاسٍ وابنَ جعفرٍ رضي الله عنهم أتوْها، فقالوا لها: اصنَعِي...» الحديث.

قال الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالى (ل ١٠٠): «أخرجه المصنِّفُ في "جامعه"».

قلت: ليس في "جامعِ التِّرمذيِّ"،ولا أعرفُ سِرَّ تعدُّدِ وتكرُّرِ الخطأ في العزْوِ من الحُجُوجِي للترمذيِّ؟!

١٠- حديثٌ (رقم: ٢٢٧) قال الترمذيُّ: حدَّثنا أحمدُ بن منيعٍ: أخبرنا عبَّادُ بنُ عوامٍ: أخبرنا الحجَّاجُ -وهو ابنُ أرطاةَ- عن سماكِ بنِ حربٍ، عن جابرِ بنِ سَمُرةَ قال: كان في ساقِ رسول الله ﷺ وسلَّم حمشَةٌ، وكان لا يضحكُ إلَّا تبسمًا، فكنتُ إذا نظرتُ إليه قلتُ: أكحلُ العينينِ، وليس بأكحلَ.

قال الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ (ل ١٢٢ - ١٢٣): «أخرجَه المصنِّفُ في "جامعه"، في المناقبِ، والبيهقيُّ في صفةِ العينِ، من طريقِ ابنِ أبي شيبةَ، وأخرجه الحاكمُ والله أعلم».

قلت: أمَّا الترمذيُّ فقال: حسنٌ غريبٌ أو حسنٌ صحيحٌ غريبٌ باختلافِ النُّسخِ، والبيهقيُّ إنَّما أخرجه في "دلائل النبوة" (١/ ٢١٢) فكانَ ينبغي التقييد وكذلك التأخيرُ في العزْوِ عن الحاكمِ (٢/ ٦٠٦) الذي صحَّحه وتعقَّبه الذَّهبيُّ فقال: «حجَّاجٌ ليِّنُ الحديثِ»، والحديثُ أخرجه آخرُون منْ هذا الطريقِ فهو غريبٌ، وأينَ مراجعةُ الشَّيخِ الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالىٰ للأصول؟!

١١ - حديثٌ (رقم: ٢٢٨): حدَّثنا قُتيبةُ بنُ سعيد: أخبرنا ابنُ لَهيعةَ، عن عبيدالله بنِ المغيرةِ، عن عبدالله بنِ الحارثِ بن جزءٍ أنَّه قال: ما رأيتُ أحدًا أكثر تبسُّمًا من رسول الله ﷺ. راجعْ ما تقدَّم رقم(٥)

١٢ - حديثٌ (رقم: ٢٢٩): ثنا أحمدُ بنُ خالد الخلال: ثنا يحيىٰ بنُ إسحاقَ السَّيْلَحَانِيُّ: ثنا ليثُ بنُ سعدٍ، عن يزيدَ بن أبي حبيبٍ، عن عبدالله بنِ حارثٍ قال: ما كان ضحكُ رسولِ الله ﷺ إلَّا تبسُّمًا.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ ليثِ بنِ سعدٍ.

قال الشَّيخُ سيدي الحُجُوجِيُّ (ل: ١٢٣): «أخرجهُ هنا بإِسْنادَيْن ثمَّ قال: هذا حديثٌ غريبٌ، من حديثِ ليثِ بنِ سعدٍ، والغرابةُ في هذا السَّندِ لتفرُّدِ الليثِ، وهوَ مجمعٌ علىٰ جلالتِه وإمامتِه، لا في المتنِ، فلا ينافي الصِّحةَ، والله أعلم».

قلت: عليه ملاحظاتٌ:

أ- لم يخرِّجِ الحديثَ، ولم يعْزُه لأحدٍ من المخرِّجِينَ، مَعَ أنَّ الحديثَينِ في "جامع" التِّرمذيِّ (٣٦٤١، ٣٦٤٢)...!!

وانظرْ "شوارق الأنوارِ المنيفةِ بظهورِ النَّواجذِ الشريفةِ" للحافظِ السَّيِدِ أحمدِ بنِ الصِّدِّيقِ الغُماريِّ رحمه الله تعالى.

ب- متنُ الحديثِ الأوَّل غيرُ الثاني، فالأوَّلُ: حكايةُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ أكثرَ النَّاسِ تبسُّمًا، والثاني: في الإخْبارِ بأنَّ ضحكَ النَّبيِّ ﷺ كان تبسُّمًا، و هذا شواهدُه كثيرةٌ، معَ وجودِ الحديثِ بلفظِه مُسنَدًا في عددٍ منَ الأصول.

ج- التِّرمذيُّ استغربَ الحديثَينِ في "جامعه" (رقم: ٣٦٤١، ٣٦٤٢) من الوجهين، لكنْ صحَّحَ في "جامعه" حديثَ الليثِ بنِ سعدٍ، وكأنَّه يصرِّحُ بأنَّ مخرج الحديث واحدٌ، وهوَ «عبدالله بنُ الحارث بن جزء»، وقد انفردَ كلٌّ من عبدالله بنِ لَهِيعة بلفظٍ، والليثِ بنِ سعدٍ بلفظٍ آخرَ، والمحفوظُ هو حديثُ الليثِ بنِ سعدٍ.

د- المخالفةُ جاءتْ من ابنِ لهيعةَ، فالحديثُ ثابتٌ إليه، وممَّنْ رواهُ عنه قتيبةُ ابنُ سعيدٍ عند التِّرمذيِّ، وعبدالله بنُ المبارك عند أبي الشَّيخِ (ص: ٢٩)، والبغويُّ (١٢/ ٣١٧) وغيرُهما، وعبدالله بن يزيدَ عند أبي الشَّيخ (ص: ٨٨).

والحاصل: أنَّ الشَّيخُ سيدي الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالى هنا لا راحَ ولا جاءَ.

وسامحَ الله منْ أدْخَلنِي في هذهِ المسالكِ فالرُّجلُ رحمه الله قد سبقَ، وإنَّما أردتُ البيانَ فقطْ، غَفَرَ الله لنا ولَه.

١٣- حديثٌ (رقم: ٢٣٦) قال: حدَّثنا محمودُ بنُ غيلانَ: ثنا أبو أسامةَ، عن شريكٍ، عن عاصمٍ الأحول، عن أنسِ بنِ مالكٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال له: **«يا ذا الأذُنَيْنِ»**، قال محمود: قال أبو أسامة: يعني يمازِحُه.

قال سيِّدي الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالى (ل ١٢٤): «أخرجَه أبو داود في بابِ المزاحِ، والمصنِّفُ في "جامعه"».

قلتُ: فيه الآتي:

أ- اعتاد الشَّيخُ سيدي الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالىٰ في أحيانٍ كثيرةٍ منَ العزْوِ أنْ يذكرَ شيخَ المخرِّج، وهنا لم يَفعلْ...!!

والحديثُ مشهورٌ، ومُخَرَّجٌ في كثيرٍ منَ الأصول، وله طُرُقٌ كثيرةٌ لشريكِ بنِ عبدالله القاضي ولغيرِه، فعزْوُ الحُجُوجِيُّ فيه قُصورٌ كبيرٌ لأنَّه كانَ يحملُ أعمالًا كثيرةً، والله أعلمُ.

ب- لم ينقلِ الأستاذُ الحُجُوجِيُّ كلامَ التِّرمذيِّ على الحديثِ، والتِّرمذيُّ أخرجَه في موضِعيْنِ من "جامعه" (رقم: ١٩٩٢، ٣٨٢٨) فسكتَ عنِ الأوَّل، وقال عن الثاني: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ»، فأينَ رجوعُ الحُجُوجِيِّ للأصول وهو ما يقتضي التفرُّغ؟!

ج- الإسنادُ عند أبي داود والتِّرمذيِّ: فيه القاضي شريكُ بنُ عبدِالله النَّخعيُّ، وبعضُ النُّقَّادِ ضعَّفه مطلقًا، والذي استقرُّوا عليه، هو أنَّه تغيَّرَ واختلطَ بعدَ تولِّيه القضاءَ، فمَنْ روىٰ عنه قبلَه فهو منَ الرِّواياتِ المقبولةِ، وقد روىٰ عنه أبو أسامةَ عند التِّرمذيِّ، وإبراهيمُ ابنُ مهديٍّ عند أبي داود (رقم: ٥٠٠٢) وهما سمعَا منه بعدَ اختلاطِه، فالإسنادُ عند التِّرمذيِّ وأبي داود ضعيفٌ بسببِ شريكٍ القاضي.

د- لكنْ وقعَ في "المسند" (٣/ ١٢٧) من روايةِ حجَّاجِ بنِ محمَّدٍ، وفي (٣/ ٢٤٢) من "المسند" أيضًا من روايةِ إسحاقَ الأزْرقِ، وهما سَمعا من شريكٍ قبل تغيُّره فثبتَ الحديثُ.

هـ- ومع ذلكَ فلشريكٍ متابعونَ، فقد تابعَه سفيانُ الثَّوريُّ عند ابنِ أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (رقم: ٢٢٢٥)، وتابَعه غيرُه عند ابنِ السُّنيِّ (رقم: ٤٢١)،

فالتخريجُ له أصولٌ وذوقٌ.

١٤- حديثٌ (رقم: ٢٤١) قال التِّرمذيُّ: حدَّثنا عبدُ بنُ حُمَيد: ثنا مُصْعبُ بنُ المقدامِ: حدَّثنا المبارك بنُ فَضالةَ، عن الحسَنِ قال: أتتْ عجوزٌ النَّبيَّ ﷺ فقالتْ: يا رسول الله ادعُ الله لي أنْ يُدخلَني الجنَّة، فقال: «**يا أمَّ فلانٍ، إنَّ الجنَّة لا تَدْخُلُها عَجُوزٌ**»، قال: فولَّتْ تبكي، فقال: «**أخبرُوها أنَّها لاتدخلُها وهيَ عَجُوزٌ، إنَّ الله تعالى يقول:**﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[الواقعة: ٣٥ - ٣٧]».

قال الشَّيخُ سيِّدي الحُجُوجِيُّ (ل ١٢٦): «ذكره رزينٌ العبدريُّ السرقسطيُّ، ورواه أيضًا المصنِّفُ، وابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" عن أنسٍ، ولا تنافيَ بينَ روايتَي وصلِه وإرسالِه؛ لأنَّ الحسنَ حدَّثَ به مُرسلًا تارةً بإسقاطِ أنسٍ، وتارةً وصله بذكرِ أنسٍ، وقد رواهُ الطبرانيُّ في"الأوسطِ" من وجهٍ آخرَ منْ حديثِ عائشةَ، والله أعلمُ».

قلت: الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ مُتشَبِّعٌ منْ غيرِه، وليسَ له هنا إلَّا نقلُ كلامِ الزُّرقانيِّ في "شرح المواهب اللدنيَّة" لكنَّه زادَ عليه وهمًا قَبيحًا منْ عنده، فقد قال الزُّرقانيُّ في "شرح المواهب" (٦/ ٦٨، ٦٩): «ذكرَه رزينُ بنُ معاويةَ العبدريُّ السرقسطيُّ، ورواه التِّرمذيُّ أيضًا، وابنُ الجوزيِّ موصولًا عن أنسٍ... وذكر الحديثَ ثمَّ قال: ولا تنافي بينَ روايتِي وصلِه وإرسالِه؛ لأنَّ الحسنَ حدَّث به مرسَلًا تارةً بإسقاطِ أنسٍ، وتارةً وصلَه بذكرِ أنسٍ، وقد رواه الطَّبرانيُّ في "الأوسط" من وجهٍ آخرَ منْ حديثِ عائشةَ».اهـ

قلت: هذه ملاحظاتٌ:

أ-سيِّدي الأستاذُ الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالى مُتَشبِّعٌ بما لم يُعْط، ومنْ بركةِ العلمِ أنْ يُنْسَبَ إلى أهلِه.

ب- قولُه: «رواه التِّرمذيُّ».

قلت: بل ليسَ في "جامع" التِّرمذيِّ.

ج- قوله: «وابنُ الجوزيِّ» زاد الحُجُوجِيُّ من عنده «في "الموضوعات"»، وهذا خطأٌ قبيحٌ، والصَّحيحُ: أنَّ الحديثَ ذكرَه ابنُ الجوزيِّ في "وفاء الوفا" (٢/ ٤٤٥) وهي نسخةٌ معلَّقةُ الأسانيدِ.

د- قوله: «موصُولًا».

قلت: قال الحافظُ العراقيُّ في تخريجِ "الإحياء" (٣/ ١٢٩): «وأسنده ابنُ الجوزيِّ في "الوفا" من حديثِ أنسٍ بإسنادٍ ضعيفٍ».

ومع ذلكَ فنحنُ لا نعلمُ إسنادَ حديثِ أنسٍ.

هـ- قوله: «وقد رواهُ الطبرانيُّ في "الأوسط" منْ وجْهٍ آخرَ عنْ حديثِ عائشةَ».

قلت: حديثُ عائشةَ ﵂ له أكثرُ من طريقٍ، والحديثُ حسنٌ، والله أعلمُ.

وإذا علمتَ ما سبقَ فلكَ أنْ تقولَ: رحمةُ الله على المحدِّثين النَّاقدينَ العالمين بالعِلَلِ والمعتبرينَ للطُّرقِ المفتشينَ عنِ الرِّجالِ، و الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالى ليسَ منهم.

١٥- حديثٌ (رقم: ٢٥١، ٢٥٢) قال التِّرمذيُّ: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ موسى الفزاريُّ وعليُّ بنُ حجرٍ -والمعنى واحدٌ- قالا: حدَّثنا عبدُالرحمن بنُ أبي الزِّنادِ، عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، قالتْ: كانَ رسولُ الله ﷺ يضعُ لحسَّانَ بن ثابتٍ منبرًا في المسجدِ يقومُ عليه قائمًا، يفاخرُ عنْ رسول الله ﷺ -أو

قال: يُنافحُ عنْ رسُول الله ﷺ - ويقولُ رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ الله تَعَالى يؤيِّدُ حسَّانَ برُوحِ القدُسِ ما يُنافِحُ**-أو: **يُفاخِرُ**- عنْ رسُول الله ﷺ».

وقال الترمذيُّ: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ موسىٰ وعليُّ بنُ حجرٍ قالا: حدَّثنا بنُ أبي الزِّنادِ، عن أبيه، عن عروةَ، عنْ عائشةَ رضي الله عنها، عن النَّبيِّ ﷺ مثله.

قال الشَّيخُ سيدي الحُجُوجِيُّ رحمه الله (ل ١٣٠): «أخرجه أبو داود في "الأدب" في الشِّعرِ عن محمَّدِ بنِ سُليمانَ، وأخرجَه المصنِّفُ في "جامعه" في آخرِ الأدبِ، والله أعلم».

قلت: فيه أمورٌ:

أ- هذا العَزْوُ فيه قُصورٌ، قال التِّرمذيُّ: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، ولم ينقلْه الحُجُوجِيُّ!!

ب- في الإسنادِ: عبدُالرحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ، وفيه مقالٌ، وبعضُهم تكلَّم في الإسنادِ بسببِه، وأهملَه الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ أيضًا، وعملُ المحدِّثين هو الاختيارُ والتَّرجِيحُ، والله أعلمُ بحقِيقةِ الأمورِ.

ج- أصلُ حديثِ عائشةَ رضي الله عنها في "صحيح البخاري" (رقم: ٦١٥٠) قال: حدَّثنا محمَّدُ: حدَّثنا عبدةُ: أخبرنا هشامُ بنُ عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها قال: استأذنَ حسَّانُ بنُ ثابتٍ رسول الله ﷺ في هجاءِ المشركين، فقال رسول الله ﷺ: «**فكيفَ بنَسَبِي؟**» فقالَ حسَّان: «**لأسُلَّنَّكَ منْهُمْ كما تُسَلُّ الشَّعْرَةُ مِنَ العَجِينِ**». وعن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه قال: «ذهبتُ أسبُّ حسَّانَ عند عائشةَ، فقالتْ: لا تسبَّه، فإنَّه كانَ يُنافِحُ عنْ رسول الله ﷺ».

وهو في "صحيحِ مسلمٍ" (رقم: ٢٤٨٧).

وشاهدُه عن أبي هريرةَ في صحِيحَي "البخاريِّ" (رقم: ٦١٥٢)، و"مسلمٍ" (رقم: ٢٤٨٥).

وانفردَ عبدُالرحمن بنُ أبي الزِّنادِ بذكرِ نَصْبِ المنبرِ في المسْجِدِ، والله أعلمُ.

١٦- حديثٌ (رقم: ٢٥٣) قال التِّرمذيُّ: حدَّثنا الحسنُ بنُ الصباحِ البزَّارُ: ثنا أبو النَّضر: حدَّثنا أبو عقيل الثقفيُّ عبدالله بنُ عقيل، عن مجالدٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ قالتْ: حدَّثَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ نساءَه حديثًا، فقالتْ امرأةٌ منهنَّ: كأنَّ الحديثَ حَدِيثُ خُرافَة، فقال: «**أَتَدْرُونَ مَا خُرَافَةُ؟ إنَّ خُرَافَةَ كَانَ رَجُلًا مِنْ عُذرَةَ، أَسَرَتْهُ الجِنُّ في الجَاهِلِيَّةِ، فمَكَثَ فيهِمْ دَهْرًا، ثُمَّ رَدُّوهُ إلى الإنْسِ، فكانَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بما رَأى فِيهِمْ مِنَ الأَعَاجِيبِ، فَقَالَ النَّاسُ: حَدِيثُ خُرَافَةَ**».

قال الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ ﷺ (ل ١٣٠-١٣١): «أخرجه الإمامُ أحمد في "مسنده"، وأخرجَه المفضَّلُ الضَّبيُّ في كتابِ "الأمثال"، من طريقِ إسماعيلِ بنِ أبانٍ الورَّاقِ، ورواه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ "ذمّ البخل" له من طريقِ ثابتٍ عنْ أنسٍ، قال الحافظُ: ورجالُه ثقاتٌ إلَّا أنَّ الرَّاويَ عنْ ثابتٍ وهو سحيمُ بنُ معاويةَ يروي عنه عاصمٌ بن عليٍّ فليحرَّرْ رجالُه.اهـ والله أعلم».

قلتُ: هذه ملاحظات:

أ- كان على الشَّيخِ الحُجُوجِيِّ أولًا: أنْ ينظرَ في سندِ الترمذيِّ في "الشمائل" وفيه مجالدُ بنُ سعيدٍ الهمدانيُّ الكوفيُّ يقولُ عنه الحافظُ في "التقريب" (رقم: ٦٤٧٨): «ليس بالقويِّ، وقد تغيَّرَ في آخرِ عمرِه».

فمثله يحتاجُ لتحريرٍ واتخاذِ موقفٍ يدلُّ على مَدىٰ صلاحيَّتِهِ هل يحتجُّ به؟ أو يعتبر به؟ أو ماذا؟

وإلَّا فما فائدةُ مُصنَّفاتِ الشَّيخِ الحُجُوجِيِّ في رجال "الشِّفا" أو "شرح التاريخ" أو "الضُّعفاء" للبخاريِّ؟ إنْ كان الرَّجلُ عند التطبيقِ واتخاذِ المواقفِ لا تراهُ ولا تشعرُ بوجودِه !!!

ثمَّ عزاهُ الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ لأحمدَ في "المسند" (٦/ ١٥٧) وفيه مجالدُ بنُ سعيدٍ.

وقد أخرجه ابنُ الجوزيِّ في "العِلَل المتناهية" (رقم: ٤٩) من طريقِ أحمدِ وضعَّفه بمجالدِ بنِ سعيدٍ، فلم يعزُهُ لأحمدَ وسكتَ بل تابعَ وبيَّنَ، أمَّا مطلقُ العزْوِ كما فعلَ الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ ففيه نظرٌ.

ب- ثمَّ إنَّ نَقْلَ الشَيخِ سيدي الحُجُوجِيِّ الذي أوَّله «وأخرجَه المفضَّلُ» إلى «فليحرَّر رجالُه» ليس له، إنَّما هو كلُّه للحافظِ ابنِ حجرٍ ذكره في ترجمةِ خرافةَ من "الإصابة" (٢/ ٢٧٠ ت: ٢٢٣٩)، واختَصرَ الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ بعضَه، وهذا التصرُّفُ منه ليس بجيِّدٍ، والله أعلمُ بالصَّوابِ.

١٧- حديثٌ (رقم: ٢٧١) وهو في حديثُ عائشةَ رضي الله عنها المشهورُ في صلاةِ النبيِّ ﷺ في الليلِ، والحديثُ فيه تعيينٌ لعددِ ركعاتِ قيامِ الليلِ والوترِ، وللعددِ شواهدُ كثيرةٌ مجموعةٌ في كتبِ بعضِ المتأخِّرين لا سيَّما في "الترغيبِ والترهيب" أو "السِّيرة الصَّالحِيَّة" أو "نيل الأوطار"، وقد نقلَ الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ عددًا منها مكتفيًا بالعزْوِ معَ تقليدِ منْ سبقَه، بما يطولُ تتبُّعُه جدًّا، لكن وجدتُه يقولُ في موضعَينِ (ل ١٣٩): «رواهُ أحمدُ في زياداتِه على "المسند"». وهذا خطأٌ، فليسَ لأحمدَ زوائدُ على "المسند" إنَّما الزَّوائدُ لابنِه عبدِالله.

١٨- حديثٌ (رقم: ٢٧٤) قال التِّرمذيُّ: حدَّثنا هنَّادُ: ثنا الأحوصُ عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، عن عائشةَ قالتْ: كانَ رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي من الليلِ تسعَ ركعاتٍ.

وحديثٌ (رقم: ٢٧٥) قال التِّرمذيُّ: حدَّثنا محمودُ بنُ غيلانَ: ثنا يحيى بنُ آدمَ: ثنا سفيانُ الثوريُّ عنِ الأعمشِ نحوَه.

قال الشيخ الحُجُوجِيُّ ﵀ (ل ١٤١): «أخرجَه أبو داود، والمصنِّف في "جامعه" عن الأسود بن يزيدَ عنها».

قلتُ: وكتابُ "الشَّمائل" كتابٌ مسندٌ، والكلامُ على الأسانيدِ يكونُ مُمتعًا، بَيْدَ أنَّ المصنِّفَ يُفوِّتُ الفوائدَ، فلا يتكلَّمُ على الإسنادِ أو المتابعاتِ الناقِصةِ منها أو التامَّةِ، ومنْ أخرجَ المتابعاتِ منْ أصحابِ الأصول، بل إنَّه يهمِلُ قولَ التِّرمذيِّ في الحديثِ، وسببُ هذا أنَّ الشَّيخَ سيدي الحُجُوجِيَّ كانَ يكْتَفي بما عند المتأخِّرين والله أعلمُ، فلمْ يتكلَّمْ على رجال إسنادٍ واحدٍ في تخريجِه.

والترمذيُّ قال في "جامعه" (رقم: ٤٤٣): «حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ من هذا الوجهِ».

ويمكنُ لمريدِ معرفةِ المتابعاتِ على هذا الإسنادِ مراجعةُ "المستخرج على الشَّمائل" لحافظِ العصرِ السَّيد أحمدَ بنِ الصِّدِّيق (٢/ ١٤٩ - ١٥٠)، والكلامُ هنا يحتملُ أكثرُ من هذا، وليس من عمَلي هنا التخريجُ من الأصُول.

١٩- حديثُ فِراشِ النَّبيِّ ﷺ (ل ١٦٣، ١٦٤) عزَاهُ للترمذيِّ؛ وليس عنده بهذا السِّياقِ.

٢٠- حديثٌ (رقم: ٣٣٥) قال الترمذيُّ: حدَّثنا محمُودُ بنُ غَيْلانَ: ثنا أبو داود الحفريُّ، عن سفيانَ، عن الرَّبيعِ بنِ صَبيحٍ، عن يزيدَ بنِ أبان، عنْ أنسِ بنِ

مالكٍ رضي الله عنه قال: حجَّ رسولُ الله ﷺ علىٰ رَحْلٍ رَثٍّ وعليهِ قطيفةٌ لا تساوي أربعةَ دراهمٍ، فقال: «**اللهُمَّ اجْعَلْهُ حجًّا لا رياءَ فيه ولا سُمْعَةَ**».

وذكره الترمذيُّ بعد خمسةِ أحاديثَ (رقم: ٣٤١) قال: حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصور: ثنا أبو داود الطيالسيُّ: ثنا الربيعُ -هو ابن صَبيحٍ-: حدَّثنا يزيدُ الرقاشيُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ حجَّ علىٰ رحْلٍ رثٍّ وقطيفةٍ كنا نرىٰ ثمنَها أربعةَ دراهِمٍ، فلما استوتْ به راحلتُه قال: «**لبَّيْكَ بحَجَّةٍ لا سُمْعَةَ فيها ولا رِيَاءَ**».

فهذا حديثٌ واحدٌ مخرجُه واحدٌ من الطريقينِ هو الرَّبيعُ بنُ صَبيحٍ فانظرْ ماذا فعل سيدي الشيخُ الحُجُوجِيُّ:

قال في الموضعِ الأوّل: (ل ١٦٤): «قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: وهو حديثٌ ضعيفٌ، لكن قال بعضُ الحُفَّاظ: هو قريبٌ منْ الحسنِ إنْ وُجِدَ له مُتابعٌ أو شاهدٌ؛ لأنَّ الرَّبيعَ الذي تكلَّم فيه منْ أجلِه قال ابنُ عديٍّ فيه: له أحاديثُ صالحةٌ مستقيمةٌ، ولم أرَ له حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجُو أنَّه لا بأسَ بمرويَّاته».

وقال في الموضعِ الثاني (ل١٦٦): «وفيه الربيعُ بنُ صَبيحٍ قال الفلاسُ: سمعتُ عليًّا يقول: أحاديثُ الرَّبيعِ كلُّها مقلوبةٌ وكانَ القطَّانَ لا يرضَاه، وقال أحمدُ وغيرُه لا بأسَ به، وقال ابنُ المدينيِّ: هو عندنا صالحٌ، وليس بالقويِّ، وقال ابنُ معينٍ والنَّسائيُّ: ضعيفٌ، وقال شعبةُ: هو منْ ساداتِ المسلمينَ، وفيه أيضًا يزيدُ بنُ أبان الرَّقاشيُّ قال النَّسائيُّ وغيره: متروكٌ، وقال الدَّارَقُطنيُّ وغيره: ضعيفٌ، وقال أحمدُ: كان يزيدُ منكرَ الحديثِ، والله أعلمُ».

قلت: كلامُه في الموضعينِ يَضربُ بعضُه بعضًا، ففي الموضعِ الأوَّل ادَّعىٰ أنَّ علَّته الرَّبيعُ بن صَبيحٍ وغفلَ عن يزيدَ الرقاشيِّ، وردَّ تضعيفَ الحافظِ للحديثِ،

وجاءَ بكلامٍ لمبهمٍ متأخِّرٌ ادَّعىٰ أنَّه منَ الحُفَّاظِ قال: إنَّه قريبٌ من الحسنِ.

وفي الموضِعِ الثاني عارضَ كلامَه في الموضِعِ الأوَّل، وكانَ صريحًا في تضعيفِ الإسنادِ بالربيعِ وبالرَّقاشيِّ، فهو ضعيفٌ بسبب الرقاشيِّ، قال البوصيري في "مصباح الزُّجاجة" (٣/ ١٨٢): «إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ منَ الطريقين؛ لأنَّ مدارَه علىٰ يزيدَ بنِ أبان الرقاشيِّ وهو ضعيفٌ»، أمَّا الحديثُ فله ما يُقويِّه، والله تعالىٰ أعلمُ بالصَّوابِ.

٢١- حديثٌ (رقم: ٣٤٥) قال الترمذيُّ: «حدَّثنا إسحاقُ بنُ موسىٰ: ثنا يونس بن بكير، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ، عن زيادِ بن أبي زيادٍ، عنْ محمَّدِ بن كعبٍ القُرَظِيِّ، عن عمرو بن العاص قال: كانَ رسول الله ﷺ يُقْبِل بوجهِه وحَدِيثِهِ علىٰ أشَرِّ القَوْمِ يتألَّفُهم بذلك، فكانَ يُقْبِلُ بوجهِه وحديثِه عليَّ حتَّىٰ ظننتُ أنِّي خيرُ القومِ، فقلتُ: يا رسول الله، أنا خيرٌ أو أبو بكر؟ قال: «**أبو بكْرٍ**» فقلتُ: يا رسول الله، أنا خيرٌ أو عُمَرُ؟ فقال: «**عُمَرُ**»، فقلتُ: يا رسول الله أنا خير أو عثمانُ؟ فقال: «**عثمانُ**»، فلما سألتُ رسول الله ﷺ فصَدَقَني فلوددتُ أنِّي لمْ أكنْ سألتُه».

قال الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ رحمه الله تعالىٰ (ل ١٧١): «أخرجه المصنِّفُ هنا والطَّبرانيُّ، قال الهيثميُّ: إسنادُه حسنٌ، وبعضُه في "الصَّحيحِ"».

قلتُ: هو للمناويِّ في "فيض القدير" (٥/ ٢٣٦)، واكتفىٰ الحُجُوجِيُّ بنقلِ ما عند المناويِّ، ومع ذلكَ فمحمَّدُ بنُ إسحاقَ مدلِّسٌ لم يصرِّحْ بالسَّماعِ عند الترمذيِّ في "الشَّمائل"، فهلْ وقفَ الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ علىٰ إسنادِ الطبرانيِّ؟

٢٢- حديثٌ (رقم: ٣٥٥) قال الترمذيُّ: حدَّثنا قُتيبةُ بنُ سعيدٍ: حدَّثنا جعفرُ بنُ سليمانَ الضبعيُّ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: كان النَّبيُّ ﷺ لا

يدَّخرُ شيئًا لغدٍ.

قال الشَّيخُ الحُجُوجِيُّ ﷺ(ل ١٧٢): «أخرجه ابنُ حِبَّانَ، والبيهقيُّ والله أعلمُ».انتهىٰ

قلت: الحديثُ عند التِّرمذيِّ في "جامعه" (رقم: ٢٣٦٢) وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ، وقد رُويَ هذا الحديثُ عنْ جعفرِ بنِ سليمانَ، عن ثابتٍ، عنْ النبيِّ ﷺ مُرسَلًا».

والحديثُ عند ابنِ حِبَّان (رقم: ٦٣٥٦)، والبيهقيِّ في "شُعب الإيمان" (٣/ ٥٩)، وأخرجه كثيرُون من أصحابِ الأصول كالطبريِّ في "تهذيب الآثار" (رقم: ٤٣٧)، والضياءِ في "المختارة" (رقم: ١٦٠١)، وانظر "المستخرج علىٰ الشَّمائل" (رقم: ٣٥٥).

والذي أوقعَ مولانا الحُجُوجِيَّ في هذا القُصُورِ: هو تقليدُه للحافظِ المنذريِّ ونقلُه منه، والتَّشبُّعُ من موائدِه معَ تركِ التصريحِ، وقد قال العلامةُ البرهانُ النَّاجي في "عجالة الإملاء المتيسرة" (٢/ ٨٧): «أورد -أي المنذريُّ- حديثَ أنسٍ: كان لا يدَّخر شيئًا لغدٍ وعزاهُ لابنِ حِبَّان والبيهقيِّ، وهو عند الترمذيِّ».

أمَّا الكلامُ عن سرْدِ الإسنادِ عندَ ابنِ حِبَّان، والبيهقيِّ، والنَّظرِ فيه، فليسَ من مباحث الحُجُوجِيِّ أصلًا؛ لأنَّ غايتَه نقلُ العزْوِ فقط.

وليكنْ هذا آخرُ الكلامِ علىٰ كتابِ "بغيةِ السَّائلِ في تخريجِ أحاديثِ الشَّمائل" للشَّيخِ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ الحجوجيِّ.

(تنبيهٌ): لم أشتغلْ هنا بكتابِ الشَّيخِ الحُجُوجِيِّ "حولَ رجال الشِّفا"، فالوقتُ له قيمةٌ؛ وهو الحياةُ.

والحاصِلُ مما سَبقَ الآتي:

١- كانَ الأستاذُ العلَّامةُ الشيخُ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ المهديِّ الحُجُوجِيُّ المالكيُّ الفاسيُّ الحسنيُّ المتوفَّىٰ سنة (١٣٧٠) من علماءِ فاس، ثمَّ انتقل إلىٰ دمناتَ مدرسًا ومقدمًا للطريقةِ التِّجانيَّة.

٢- صنَّفَ سيدي محمَّدٌ الحُجُوجِيُّ الحسنيُّ مصنَّفاتٍ في المدائحِ والحديثِ الشَّريفِ من حيثُ الرِّجالُ والتخريجُ.

٣- المصنَّفاتُ التي صنَّفها الشيخُ محمَّدٌ الحُجُوجِيُّ في التخريجِ، والتي اطَّلعتُ عليهَا تُبيِّن أنَّه لم يكنْ منَ المحدِّثينَ، ولا يمشي علىٰ سَنَنِهم، ويكتفي بالعزْوِ وتقليدِ المتأخِّرين، ولا يرجعُ للأصول، ويكتفي بالواسطةِ ولا يُصرِّحُ باسمِها، مع فقرٍ شديدٍ في الاطِّلاع علىٰ المراجعِ الحديثيَّةِ، والله أعلمُ بالصَّوابِ.

(فائدة): مقارناتٌ بينَ أشهرِ الأعمالِ الحديثيَّةِ على "الشَّمائل المحمديَّة" في القرن الرابعِ عشرَ:

أربعةٌ تعاصرُوا في القرنِ الرابعَ عشرَ اشتغلُوا علىٰ "الشَّمائل المحمديَّة" هم حسب وفَيَاتهم السَّيدُ محمَّدُ بنُ محمَّدُ الحجوجيُّ، والثاني السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ، والثالثُ السَّيدُ محمَّد عبدالحيِّ الكتَّانيُّ، والرابعُ الشيخُ محمَّد ناصرُ الدين الألبانيُّ.

١- أمَّا سيِّدي محمَّدُ الحجوجيُّ فعملُه عزْوٌ بدونِ النَّظرِ في الأسانيدِ.

٢ - و أمَّا السَّيدُ أحمدُ بنُ محمَّد بنِ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ فعَمِلَ مُستَخرجًا علىٰ "الشمائل"وفيه يذكرُ الكتبَ و أسانيدَها والمتابعاتِ التامَّةِ و الناقصَةِ، ويتكلَّمُ علىٰ الأسانيدِ مبينًا عِلَلَها و شواهدَها، ويناقشُ الحفَّاظَ في القواعدِ الحديثيَّة وفروعِها ويختارُ ما يراهُ صوابًا، فعملُه عمَلُ المحدِّثِ النَّاقدِ.

٣- وأمَّا السيد عبد الحي الكتانيُّ فاختصرَ "الشَّمائل"و قال في مقدَّمتِه (ص٥٣): «أبدلتُ عبارةَ الرَّاوي المعلَّقةِ بعبارةٍ مبدولة، و حافظتُ علىٰ جوهرةِ المعنىٰ التي هي بدلالةِ الإعجازِ مشمولةٌ، و حذفتُ المكرَّرَ».

فيكونُ عبد الحي الكتانيُّ قد علَّق الأسانيدَ، و غيَّرَ لفظَ الشَّمائل فرَوَىٰ أحاديثَ الكتابِ كلَّها بالمعنىٰ وهذا غريبٌ جدًّا!!

وقد خلا الكتابُ من أيِّ عزْوٍ أو تخريجٍ، ولذلكَ يسردُ المتُونَ بدونِ تصحيحٍ أو تضعيفٍ.

لكنَّ في عملِه مُستملَحاتٌ في نظرِه وفيه ما يهواه ويجذِبه، أهمُّها رواياتُه عنِ الجنِّ فانظرِ الصَّفحاتِ: (٨٦، ١٠٧، ١٤٣، ١٤٤،١٤٥، ١٧١) فهذه ستُّ رواياتٍ عن الجنِّ فرحَ بها و أسندَها بثلاثيَّةٍ أو ثنائيَّةٍ ممَّا ينبِّهكَ أنَّ هذا غرامُه الأولُ، وعشقُه القويُّ لأسانيدِ المتأخِّرين بعُجَرِها وبُجَرِها، و الجنِّيونَ الذين أسندَ إليهم لا يُعرفونَ بعدالةٍ أو ضبطٍ فالروايةُ عنهم باطلةٌ، وثَمَّ ملاحظاتٌ أخرىٰ ليس هذا موضعُ بيانِها، فعملُه لا تعلُّقَ له بأعمالِ المحدِّثين.

٤- وأمَّا عملُ الشَّيخُ محمَّد ناصر الألبانيُّ فهو اعتمدَ علىٰ طبعةِ الأستاذ الشيخِ عزت عبيد الدعاس الشافعيِّ الأزهريِّ التدمريِّ (ت ٢٠٠١) رحمه الله والمطبوعةِ في بلادِ الشَّامِ سنة ١٣٩٦ وهي طبعةٌ فيها عزْوٌ للأحاديثِ، فعلَّقَ الألبانيُّ الأسانيدَ، وبيَّن رتبةَ الأحاديثَ بالإحالةِ علىٰ مصنَّفاتِه التي يتكلَّم فيها علىٰ الأسانيدِ و هي السِّلْسِلتان، و"إرواء الغليل".

وعليه فترتيبُ هذه الأعمال الأربعةِ بحسبِ الصناعةِ الحديثيَّة والنقدِ الحديثيِّ يأتي أولها "المستخرج" للسيد أحمد بن الصِّدِّيق، ثم "مختصر الشَّمائل" للألبانيِّ، و بعد ذلك عملُ الحجوجيِّ، ثمَّ عملُ السيد عبدالحيِّ الكتانيِّ،

ورحم الله الشَّيخِ عزت عبيد الدعاس الأزهريِّ.

ويُوجَّه للكتانيِّ نقدٌ كبيرٌ بسببِ جرأته في تغييرألفاظِ أحاديثِ الشَّمائل النبويَّةِ، والله أعلمُ بالصَّوابِ وإليه المرجعُ والمآبُ.

المبحث الثاني

تخريج أحاديث "تحفة الفقهاء" للسمرقندي

كتبَ في صفحتِه الأولى مانصُّه: حققَّ أحاديثَها وخرَّجَها: الأستاذ محمَّد المنتصر الكتانيُّ، والدكتور وهبةُ الزحيليُّ.

و"تحفة الفقهاء" للعلَّامةِ الفقيهِ علاءِ الدِّين أحمدَ السَّمَرْقَنديِّ المتوفَّى سنة ٥٣٩، ترجمته في "الفوائد البهيَّة" (ص: ١٥٨)، و"إتحاف النبلاء بتاريخ حلب الشَّهباء" (٤/ ٢٦٥)، وانظرْ مقدِّمةَ تحقيقِ "تحفة الفقهاء" للدكتور محمَّد زكي عبدالبر.

أمَّا صاحبَا التخريجِ فالأوَّلُ هو العلَّامةُ سيدي المنتصر بالله بن محمَّدٍ الزَّمزميُّ ابن محمَّد بن جعفر الكتانيُّ الحسنيُّ، وُلدَ بالمدينةِ المنورةِ سنة ١٣٣٢، وتنقَّل ما بينَ المغربِ ومصرَ والشَّامِ، وحدَّثني أنه حَدَثَ له عارضٌ في إيمانه وهو شابٌّ دون العشرين، فحمله والده للعارف الشيخ سيدي محمد بن الصِّدِّيق بطنجة فلازمه في بيته وزاويته إلى أن شُفي، وفي سنة ١٣٥٣أمره والده بشدِّ الرَّحل للقاهرة للالتحاق بالأزهر والقراءة على الغماريين، فشرع في قراءة "شرح نخبة الفِكر" و"سنن أبي داود" على السيِّد أحمد بن الصِّدِّيق ولازمه واستفاد منه جدًّا، وقرأ نحو "الألفية" على النحويِّ المعقوليِّ سيِّدي عبدالله بن الصِّدِّيق، وكان يعيش مع شيوخه الغُماريين في منزلهم، ولكن سرعان ما رجع للمغرب سنة ١٣٥٤بسبب

وفاة العارف بالله سيدي محمد بن الصِّدِّيق، واشتغلَ بعدَّة وظائفَ، كانَ مِنْ أهمِّها وأغربها رئيسُ قسْمِ الكتابِ والسُّنةِ بجامعةِ دِمَشْقَ؛ لأنه كان لا يحمل شهادات أكاديمية بحسب علمي.

واتصل ببعض الشخصيات السياسية العَلْمانية ذات السلطان واختلف إلى بلاطهم، وكُلِّف من قبل فيصل بن عبدالعزيز (صاحب الحروب في عسير وجازان والحديدة) بمهام سياسية مع حُكَّام المغرب العربيِّ من أجل معارضة توجُّهات عبدالناصر، وحصل على الرضا التام من السعوديين وكان من آثاره أن جاورَ بمكةَ المكرَّمةِ أكثرَ مِنْ عشرينَ عامًا محفوفًا بعناية النظام، وسُمحَ له بالتَّدريسِ بالحرَمَينِ الشَّريفينِ، وحضرتُ بعضَ دروسِه بالحرَمِ المكيِّ في ختمِ التفسيرِ، ثمَّ في بداياتِ "الموطَّأ" عند غياب شيوخي المكِّيين في علوم الآلة والفقه الشافعيِّ، وكان مُنوَّرًا بَشُوشًا، يُقبلُ على من أقبلَ عليه، وصاحبَ تاريخٍ كبيرٍ، وحضرَ أحداثًا وأخبرني أنَّ له مذكراتٍ قيَّدَ فيها كثيرًا من حوادثِ حياتِه، وكانَ لي به اختصاصٌ، ولي معه جلساتٌ في الحرَمِ المكيِّ، وفي مكتبِه حيثُ أنَّه كانَ يعمَلُ مُستشارًا مُتفرِّغًا في جامعةِ أمِّ القُرى من أجلِ مشروعِ "معجم فقهِ السَّلف"، ذهبتُ لمنزلِه مرَّتينِ وألبسني الخِرْقة، وأجازَني عِدَّةَ مرَّاتٍ، وكانَ إذا كتبَ إجازةً عامَّةً لجماعةٍ أبقى لي نسخةً منْها، ولم يتوسَّعْ في الرواية على طريقة الشَّغُوفين بالإجازاتِ والملاحقينَ لها، ومُنِعَ منَ التدريسِ بالحرَمين سنة ١٤٠٤ أو ١٤٠٥ معَ المنع العامِّ لغيرِ السُّعوديِّين، وتأثَّر جدًّا بسببِ هذا المنع لأنَّه وُلد بالمدينةِ المنوَّرةِ، وهو محقٌّ في هذا.

حدَّثني رحمه الله تعالى عن كتبِه فأخبرني أنَّه أفردَ الأحاديثَ التي ضعَّفها ابنُ حزمٍ، وهيَ في الصَّحيحينِ أو أحدِهما، وله "المعقِّب" تعقَّبَ فيه الحافظَ ابنَ

حجرٍ في بعضِ الرِّجال، واستدراكٌ على " نظم المتناثر "، ولم أرَ هذهِ الكتبَ، ثُمَّ رأيتُ له فيما بعدُ بعضَ مُصنَّفاتٍ لم يتفرَّغْ لها بسببِ اشتغاله بالدَّرسِ وأعباءِ الوظيفةِ.

وقال تلميذه القاضي سعدي أبو زيد الذي درس عليه في دمشق في حديث له منشور: «ولقد شغله -يعني الكتاني- عن الإنتاج العلمي اللائق بما لديه من فتح الله عليه اهتمامه بالفكر السياسي وهموم الأمة الإسلامية». اهـ وأبو زيد من مؤسسي مجمع الفقه الإسلامي بجده وصاحب أعمال فهرسية في الفقه الإسلامي.

وفي سنة ١٤٠٦ أصيبَ بمرضٍ أُقْعِدَ بسببِه، ثمَّ في سنة ١٤٠٩ رجعَ إلى المغربِ واستقرَّ بالرِّباطِ، متأثِّرًا بمرضِه الذي لم يُشْفَ منه، ولم يتمكَّنْ مِنَ النَّظرِ فيما كانَ شرعَ فيه منْ مُصنَّفاتٍ تنقيحًا أو إكمالًا، وتوفِّي برباطِ الفتحِ في الثَّامنِ من صَفَرِ الخيرِ سنة ١٤١٩، وزرتُه في قبرِه داعيًا وقارئًا ومُسترحِمًا، سنة ١٤٢٥ ختم الله لكاتبِه والمسلِمينَ بالحسْنى، ورحمهُ الله تعالى وأثابه رضاهُ، وسيأتي مزيدٌ منَ الكلامِ عليه إنْ شاءَ الله تعالى. ترجمهُ ابنُه السَّيدُ محمَّدٌ الزَّمْزَميُّ، وهي الترجمةُ المثبتةُ بكتابِ "نثر الدرر" للدكتور عبدِ الرَّحمن المرعَشْليِّ، وله ترجمةٌ بحاشيةِ "تشنيف الأسماع" الطبعة الثالثة.

والمشاركُ الآخرُ في هذا التخريجِ فضيلةُ الدكتور وهبة بن مصطفى الزُّحيليُّ الدِّمشقيُّ الأزهريُّ الحنفيُّ، ولد سنة ١٣٥٢، وكانتْ له حياةٌ عِلميَّةٌ ومشاركاتٌ فِقهيَةٌ، وشاركَ في مجامعَ وكتبَ مُصَنَّفاتٍ فِقهيةٍ مشهورةٍ، تُوفِّي سنة ١٤٣٦ بدمشقَ، رحمه الله تعالى، وقد اختصرتُ الترجمتَينِ لأنَّ البحثَ هنا تابعٌ للبحثِ معَ الشيخِ سيدي محمَّدٍ الحُجُوجيِّ، فهما من بابٍ واحدٍ.

كلمةٌ عنْ منهجِ تخريجِ تحفةِ الفقهاءِ:

قال الشيخ محمَّد المنتصر الكتَّانيُّ رحمه الله تعالى حكايةً عنه وعن صاحبِه في مقدِّمة الكتابِ[1] (١/ ٣٨-٣٩): «عُنِينا بتخريجِ أحاديثِ الكتابِ مرفوعاتٍ

---

(١) هذه المقدِّمة عليها ملاحظات منها:

١ - قول السيِّد المنتصر الكتانيِّ (ص ٢٨): «وقد كان أبوحنيفة في تخطيطه لمذهبه، وفي تأصيله القواعد لفقهه أقرب الأربعة - نظريا - أصولًا ومذهبًا للحديث، وأبعدهم - نظريا - عن القياس والاستهلاك فيه».

قلتُ: هذا كلامٌ غير صحيحٍ، ومخالفٌ للواقع، والصحيح عكسه، وقد علم الأوَّلون والآخرون أنَّ أبا حنيفة أقل من الثلاثة الآخرين أخذًا للحديث، وهذا من أسباب طعن المحدِّثين وفقهائهم على أبي حنيفة، ولما كتب الحافظ ابن أبي شيبة كتابه "المصنَّف"، أفرد فيه كتابًا اسمه " الرد على أبي حنيفة "، ذكر فيه مائة وخمسة وعشرين بابًا، وعدد الأحاديث في هذه الأبواب زادت على أربعمائة وثمانين حديثًا، ومن حاول أن يردَّ على ابن أبي شيبة كالكوثريِّ، فأكثر كلامه يدور حول تبرير ترك أبي حنيفة للعمل بالحديث الشريف في الباب، وفي "المنتظم" (٨/ ٣٨): «فأمَّا المسائل التي خالف فيها الحديث فكثيرة»، ثم ذكر أهم المسائل التي خالف فيها الصحاح.

وقال الحافظ الفقيه ابن عبد البر في "الانتقاء" (ص٢٧٦) : «كثيرٌ من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة لردِّه كثيرًا من أخبار الآحاد العدول؛ لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن»، ومعناه أنه كانت له قواعد تمنعه من الأخذ بكثيرٍ من الأحاديث الصحيحة، وهذا مقرَّرٌ ومعروفٌ في شرائط قبول الأخبار عند أبي حنيفة أو في مذهب الحنفية، وهذه تعليقةٌ لا تحتمل أكثر من ذلك، والمعرف لا يُعرَّف.

٢- وقال السيِّد المنتصر الكتاني (ص ٢٩ - ٣٠) : «ولكن هذا الرَّجل الإمام أبا حنيفة قد ظُلم مرَّتين: فقد ظلمه أوَّلًا: مَن خلط مذهبه برأي أصحابه، وشاب

فروعهم بأصله أمثال: الصاحبَين : أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وبشر بن غياث المريسي، ونوح بن أبي مريم أبي عصمة المروزي، وأسد بن عمرو البَجلي، ونوم بن دراج النَّخعي».

قلتُ: هذا ليس ظلمًا، وهو ليس خاصًّا بمذهبه، فالمذاهب الثلاثة الأخرى كذلك، والاصحاب يخالفون قول الإمام أو يثبتونه بحسب قوة المدرك، ومن هنا فرَّقوا بين الأقوال والوجوه والمعتمَد، والإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتبه المعروفة بظاهر الرواية -وأهمها كتاب الأصل- يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف واختياره هو، ومشى أصحاب الإمام أبي حنيفة على ذلك، ولم يقل أحد: إن هذا ظلم لأبي حنيفة بل هذا فيه فوائد وإثراء للفقه .

٣- قال سيدي المنتصر الكتاني (ص٣٠) : والظالم الثاني للرجل الإمام أبي حنيفة رحمه الله من أشاع عنه أنَّه لا علم له بالحديث، أو لا يعلم منه إلَّا بضع (كذا في الأصل والصواب بضعة) أحاديث، تعدها الأصابع منها استنبط وعليها أقام مذهبه.

وقد سجَّل قالة السوء هذه ودوَّن هذا الإفتراء ابن خلدون في مقدمته، إذ قال: «فأبو حنيفة يقال : بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثا أو نحوها». وهذا تزييفٌ للواقع ومجانبة للحقائق. انتهى.

قلتُ: صدر ابن خلدون كلامه بتمريض هذا الادِّعاء بقوله (١/ ٣٧١): (يقال)

ثُمَّ قال ابن خلدون –تعقُّبا لهذا القائل- : «وقد تقوَّل بعض المبغضين المتعسِّفين إلى أنَّ منهم من كان قليل البضاعة في الحديث فلهذا قلَّت روايته، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمَّة؛ لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسُّنَّة».

ثُمَّ زاد ابن خلدون في البيان حول أبي حنيفة فقال : «والإمام أبو حنيفة إنما قلَّت روايته لما شدَّد في شروط الرواية والتحمُّل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسي. وقلَّت من أجلها رواية فقل حديثه، لا أنه ترك رواية الحديث مُتعمِّدًا فحاشاه من ذلك، ويدل على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث

اعتماد مذهبه بينهم والتعويل عليه واعتباره ردًّا وقبولًا».

فحاصل كلام ابن خلدون هو دفع قول هذا المتقوِّل على الإمام أبي حنيفة، وإثبات اجتهاده في الشريعة ومنها الحديث، وهذا يلزم منه معرفة أحاديث الشريعة (الأحكام الشرعية) والله أعلم.

٤- ثُمَّ قال سيدي المنتصر الكتاني (ص ٣١) : «فقد ظهر في آخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع (يقصد الطحاوي)، ثُمَّ القرن الثامن (يقصد الزيلعي)، ثُمَّ القرن التاسع (يقصد ابن قطلوبغا)، ثُمَّ آخر القرن الثاني عشر (يقصد الزبيدي) أربعة من أعلام المحدِّثين مِن أنصار فقه أبي حنيفة وأتباعه، أتوا بما كتبوه وبما أَلَّفوه من كتبٍ في الاستدلال لفقه أبي حنيفة ما أكَّد بالبرهان الساطع والدليل الواضح إمامة أبي حنيفة في الحديث كإمامته في الفقه، سواء بسواء وأنَّ معرفته بالحديث وسعة روايته فيه لا تقل عن معرفة بقية الأربعة: مالك والشافعي وأحمد بالحديث وروايتهم له».

قلتُ : هنا كلمتان:

الأولى: أ- أما أبو جعفر الطحاوي فيورد أحاديث كثيرة في كتابه "شرح معاني الآثار"، منها مايستدل هو بها أو غيره لمسائل المذهب الحنفي، ومسائل أبي حنيفة فيها لاتزيد عن النصف تقريبًا ولا يشترط أن يكون أبو حنيفة وأصحابه استدلوا بهذه الأحاديث، فالفقهاء المتأخِّرون يوردون أدلَّة لأئمَّتهم ربما لم تخطر ببالهم، ولم يروها، ولم يرووها.

ونوعٌ آخر يورده الطحاويُّ هو أحاديث الخصوم، ثُمَّ الطحاويُّ لم يشترط الصحة ففي كتابه الصحيح والحسن والضعيف؛ لأنه يورد أدلة الفقهاء الحنفيين (ومنهم أبو حنيفة وأصحابه) وغيرهم، فمن الخطأ جدًّا اعتبار أحاديث الطحاوي هي أحاديث أبي حنيفة .

أمَّا كتاب الطحاوي الآخر "شرح مشكل الآثار" فذكره سيدي المنتصر الكتاني (ص

٣١) باعتباره يعنىٰ بالاستدلال لفقه أبي حنيفة، وليس كذلك، فموضوعه مختلف الحديث، والمعروف لا يُعرَّف، نعم قد يذكر الإمام أباحنيفة مع فقهاء آخرين بطريقة مغايرة لما في "شرح معاني الآثار" للاختلاف في موضوع الكتاب .

ب- وأما الزيلعيُّ فيقال في كتابه"نصب الرَّاية لأحاديث الهداية" ما يقال في "شرح معاني الآثار" فالزيلعي لا يقتصر علىٰ تخريج أحاديث المذهب الحنفي من كتاب الهداية، ومنهم شيخ المذهب أبو حنيفة، وهي أحاديث جلها من استدلالات الفقهاء المتأخِّرين، بل يخرِّج أحاديث للمذاهب الأخرىٰ، ويسمِّيها "أحاديث الخصوم"، ويزيد فيخرج أحيانًا ما في الباب، بل قد يذكر أدلة حديثية لبعض الفروع الفقهية التي ليست في الهداية للمرغيناني، فهو ليس خاصًّا بالأدلة الحديثية لفقهاء الحنفية، وليس الخبر كالمعاينة .

ج- وأمَّا قاسم بن قطلوبغا فعمله في جزئه "منية الألمعي" يدور حول أحاديث ذكرها الحافظ الزيلعيُّ في " نصب الراية " ولم يخرجها، وعادة الزيلعي في مثلها أن يقول «غريب» فخرَّجها العلامة قاسم بن قطلوبغا، وعدد هذه الأحاديث في حدود الخمسين حديثًا فقط، فقضيته أنَّ العلامة قاسم بن قطلوبغا لم يضف جديدًا لأدلة الإمام أبي حنيفة فضلًا عن المذهب الحنفي.

د- وأمَّا عمل السَّيِّد محمَّد مرتضىٰ الزَّبيديِّ في كتاب "عقودُ الجواهر المنيفة في أدلَّة مذهبِ الإمامِ أبي حنيفة فيما وافقَ فيه الأئمَّةَ السِّتةَ أو بعضَهم" فقد مشىٰ فيه علىٰ ذكر الحديث من "جامع مسانيد أبي حنيفة"، ثُمَّ مَن وافقه مِن الستة أو أحدهم، ولا يذكر الإسناد لأبي حنيفة، لكنه علَّق الأسانيد له تبعا لجامع المسانيد، فأصبحت تلك المرويات التي حشَدها بدونِ تحقيقِ صحَّتِها لأبي حنيفةِ لا تُسلَّم له، بل إنَّ كثيرًا منْ أهل العلم نازعُوا في الرُّواةِ الأعلىٰ من أبي حنيفة فالتسليم بالرُّواةِ الأدون من قبلِ أبي حنيفةَ خطأٌ، لكن عمل الزبيدي أقرب الأربعة لأبي حنيفة لاعتماده علىٰ مسانيده، لكن

عدد الأحاديث في كتاب "عقود الجواهر" أقل مما في "جامع المسانيد" لأنَّ السيد مرتضى الزبيدي كان ينتقي من "جامع المسانيد" وليس الخبر كالمعاينة، والله أعلم.

الثانية: قول شيخنا المنتصر الكتاني رحمه الله تعالى: «أتوا (يعني الأربعة) بما كتبوه وبما ألفوه من كتب في الاستدلال لفقه أبي حنيفة ما أكد بالبرهان الساطع والدليل الواضح إمامة أبي حنيفة في الحديث كإمامته في الفقه، سواء بسواء وأن معرفته بالحديث وسعة روايته فيه لا تقل عن معرفة بقية الأربعة: مالك والشافعي وأحمد بالحديث وروايتهم له».

قلتُ: هذا خطأ، وادِّعاءٌ يتفق الأولون والآخرون على ردِّه، إلَّا مَن كان جاهلًا جهلًا مركبًا من متعصبة الحنفية الأعاجم النعمانية من الذين لا يعرفون الفضل إلَّا لمذهبهم وإمامهم، وهذا الغلوُّ في المجاملة من شيخنا أظنُّ أنَّ الذي حمله عليه وجوده في بلدٍ أكثرها حنفية ..!!!

وهو يعلم أنَّ الإمام أبا حنيفة أقل معرفة بالحديث من ابن حزم فضلًا عن مالكٍ والشافعيِّ وأحمد، وستجد في هذا البحث أعدادا لحديث الشافعي في "الأم" يزيد عشر مرات تقريبًا عن المرفوع في مسانيد أبي حنيفة، فكيف بحديث أحمد بن حنبل؟!

٥- قال السيد المنتصر (ص٣٢): «"نصب الراية لأحاديث الهداية" -في أربع مجلدات - بطبعة صديقنا المتقنة الرائعة: العلامة محمد يوسف البنوري».

قلتُ: هذه الطبعة فيها أخطاء مطبعية كثيرة جدًّا جاوزت الألف خطأ بل أكثر من الألف، قال الشيخ محمد عوامة في دراسته على "نصب الراية": «أول ما لفت نظري إلى كثرتها قول شيخنا عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري رحمه الله في أواخر كتابه "الرد المحكم المتين" ص ٢٦٣ تعليقًا: «وقع في "نصب الراية" أغلاط رغم اعتناء المجلس العلمي بطبعه وتصحيحه، فعلمت أنه، لولا كثرتها لما اضطرَّ الشيخ إلى هذا التنبيه».

انتهى من مقدمة الدراسة على "نصب الراية" (ص٧).

وانظر كلمةً عن الأخطاء المطبعية الكثيرة جدًّا في طبعة "نصب الراية" التي أشرف عليها العلامة السيد محمد يوسف البنوري في دراسة الشيخ محمد عوامة (ص ٧-٩)

٦- قول سيدي المنتصر (ص ٣٢) : «وهو تخريجٌ نافع جدًّا ومنه استمد الحافظ في تاريخه، وهو شاهد على تبحُّره في فنِّ الحديث، وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال كما قال جدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في "الرسالة المستطرفة».

قلتُ: هذا المدح والاستمداد لم أجدهما في "الرسالة المستطرفة"، والصواب أنه كلامٌ استمدَّه واقتبسه المنتصر الكتاني من مقدمة الكوثري لـ"نصب الراية"، وكنت قد قلت في إحدى تقييداتي في التعقيب على العلامة الكوثري في قوله عن "نصب الراية" في تقدمتة له (ص١٨): «أصحاب التخاريج بعده عالةٌ عليه، فدونك الزَّركشيَّ، وابن الملقن، وابن حجر وغيرهم، من الذين يُظنُّ بهم أنهم يحلِّقون في سماء الإعجاب ويناطحون السَّحاب، وقارنها بكتب الزَّيلعيِّ حتى تتيقَّن صدق ما قلنا: بل إذا فعلت ذلك ربَّما تزيد وتقول: إنَّ سدى تلك الكتب ولُحمتها كتب الزيلعيِّ إلَّا في التعصُّب المذهبيِّ».

قلتُ: وهل المدحُ لا يتمُّ إلَّا بالغمز؟

ومَنْ خَبُرَ "نصب الراية" علم أنَّ ما كانَ فيه من نقدٍ ومناقشة للعللِ قد أخذه الزَّيلعيُّ من "بيانِ الوهْمِ والإيهامِ" لابنِ القَطَّان، و"الإمام شرح الإلمام" لابن دقيق العيد، و"التنقيح" لابن عبد الهادي.

وقال الشيخ محمد عوامة الحنفي في "دراسته" (ص ١٦٦): «لولا نصوصُ ابن القطَّان، وابن دقيق العيد، وابن عبد الهادي في "نصب الرَّاية"، لفقد الكتابُ نصفَ أهميَّته وقيمته العلمية ".

وكان الزيلعيُّ حافظًا صالحًا ولكن لم يكن في الدرجات العُليا مِن الحُفَّاظ، وهو

القائل في "نصب الرَّاية" (١/ ٣٥٩- ٣٦٠): «وكم من حديثٍ كثرت رواته وتعدَّدت طرقه، وهو ضعيفٌ كحديثِ الطير، وحديثِ الحاجم والمحجوم، وحديثِ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ».

قلتُ: حديث المُولاة متواتر، ومخرَّجٌ في "صحيح مسلمٍ"، وسأسكتُ الآن عن حديث الطَّير.انتهىٰ، والحاصل أن " نصب الراية " ليس بهذه المنزلة التي ذكرها الكوثري ثم قلَّده شيخنا المنتصر الكتاني .

٧- قال سيدي محمد المنتصر الكتاني (ص ٢٧) : «فأبو حنيفة إمامه بعد القرآن والحديث والإجماع: علي وابن مسعودٍ، فمذهبه امتداد لفقههما، وشرح له وتخريج».

قلتُ: هذا كان مشهورًا عند بعضهم ودعوىٰ وميله لإبراهيم النخعي أكثر من ميله لهما، وقد صنَّف الإمام الشافعي كتابه الطبوع "اختلاف علي وابن مسعود" رضي الله عنهما ليعارض هذا الادِّعاء عن طريق إثبات مخالفة الحنفية لعليٍّ وابن مسعودٍ رضي الله عنهما، وهو كتابٌ هامٌّ جدًّا، والأنظار التي توجَّهت إليه قليلة.

وقد قرأتُ كتابي "الآثار" لأبي يوسف ومحمَّد بن الحسن الشيباني، وغيرهما من مسانيد أبي حنيفة فخرجتُ بنتائجَ منْها: أنَّ عمدةَ أقوال أبي حنيفة وصاحبيه هو إبراهيمُ النَّخعيُّ، والثلاثة يدندنونَ حولَ فقهِه، وأنَّ أتبعَهم له هو أبوحنيفة، وقد قال وليّ الله الدَّهلويّ في كتابه "الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف": (ص ٢٩): «وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمَهم بمذهبِ إبراهيمَ وأقرانِه لا يجاوزُه إلا ما شاء الله وكان عظيمَ الشَّأنِ في التخريجِ علىٰ مذهبِه دقيقَ النَّظرِ في وجوهِ التخريجاتِ مقبلًا علىٰ الفروعِ أتمَّ إقبالٍ وإنْ شئتَ أنْ تعلمَ حقيقةَ ما قُلناه فلخِّصْ أقوالَ إبراهيمَ من كتابِ "الآثار" لمحمَّد رحمه الله و"جامعِ عبدالرَّزاق" و"مصنَّفِ أبي بكر بن أبي شيبةَ" ثمَّ قايسْهُ بمذهبِه تجدْه لا يفارقُ تلك المحجَّةَ إلا في مواضعَ يسيرةٍ وهو في تلك اليسيرةِ أيضًا لا يخرجُ عما ذهبِ إليه فقهاءُ الكوفة».

متصلةً ومرسَلةً وموقوفاتٍ منْ أقاويل الصَّحابةِ، عُنِينا كذلك بالتصحيحِ والتضعيفِ في متونِ الأحاديثِ، والجرحِ والتَّعديلِ في الرُّواةِ والأسانيدِ».

فهذه أمورٌ ثلاثةٌ فلننظرْ هل تمَّ الالتزامُ بها؟

وقال (١/ ٤١): «وبعضُ الأحاديثِ المخرَّجةِ تُعدُّ دراسةً قائمةً بنفسِها تخريجًا وتصحيحًا وتجريحًا، وبحثًا في فقهِها ومناقشة ما فيها معَ محدِّثٍ أو فقيهٍ، أو معهُما معًا».

قلتُ: هذا الكلامُ جيِّدٌ، إنْ صدَّقَ الخُبرُ الخَبرَ، ووافقَ عملُهما الدَّعوىٰ، فقد أمعنتُ النظرَ في الكتابِ، وراجعتُ أحاديثَ كثيرةً، وحصلَ عندي اطمئنانٌ إلىٰ الآتي:

١ - منهجُ التخريجِ قائمٌ علىٰ إجمالٍ وتفصيلٍ، فالإجمالُ هو: ذكرُ منْ روىٰ الحديثَ من الصَّحابةِ أو أرسلَه من التَّابعينَ.

ثمَّ التَّفصيلُ وهو عزْوُ حديثِ كلِّ صحابيٍّ أو تابعيٍّ لمن رواه، اعتمادًا علىٰ "نصب الراية" و"التلخيص الحبير" ولا يغادرُهما المُخرِّجان إلَّا إلىٰ ثلاثةِ كتبٍ هي: ("المحلَّىٰ"، "المجمع"، "النيل") نادرًا.

٢ - يُضاف أمرٌ سلبيٌّ وهو تركُ المُخَرِّجَين النَّظر في الأصول التي جرىٰ العزْوُ إليها، ومجانبةُ البحثِ في الرِّجالِ البتَّة ويكتفي المخرِّجانِ بما في "التلخيص" و"النصب" أوَّلًا، ثمَّ في "المحلَّىٰ" أو "المجمع" ثانيًا.

فيعتني هذا الكتابُ بسردِ المرويَّاتِ دونَ التصرُّفِ الحديثيِّ فيها والذي يُظْهِرُ شخصيةَ ومعرفةَ المُخَرِّجِ، فلا كلامَ لهما علىٰ الأسانيدِ، أو الرِّجالِ، ومباحثِ العِللِ، واكتفيا بنَسْخِ ما عند الحافظَينِ الزَّيْلَعيِّ، وابنِ حجرٍ.

وفي هذا القدر كفاية، وفي المقدمة مواضع أخرىٰ تحتاج للتنبيه عليها.

لذلك فإنَّ هذا الكتابِ لا يذكرُ درجةَ الحديثِ، وإنْ حدثَ نقلٌ لدرجةِ الحديث فاعتمادًا على الغيرِ...!!

٣- هناك تداخلٌ بين الأحاديثِ فربَّما تمَّ نسخُ صفحتَينِ مختلفتَينِ في مكانٍ واحدٍ كما سيأتي في الحديثِ العشرينِ إنْ شاءَ الله تعالى.

٤- اعتادَ المخرِّجان رحمهما الله تعالى الاستدراكَ على الحافظِ السُّيوطيِّ وسيدي محمَّد بن جعفر الكتانيِّ في تصنيفيهما في المتواترِ، وهو أمرٌ قائمٌ على العددِ وليس على البحثِ الحديثيِّ، وهذا الاستدراكُ يكونُ مُفيدًا إذا تمَّ بعدَ النَّظرِ على طريقةِ المحدِّثينَ فيستبعدُ مَنْ تعددَّتْ طرقُه منَ الاضطرابِ، وكذلكَ الموقوفاتُ، ومن جاءَ متنُه مخالفًا وهذا كثيرٌ، وكان ينبغي التحقيق والبيان . ومع ذلك فقد أحسنَ الشيخ محمَّد المنتصر والدكتور وهبة الزحيلي بالاستدراكِ على سيدي محمَّدِ بنِ جعفرٍ رحم الله الجميع.

ولا يقولُ قائل: كيفَ يَستدركُ ويَعترضُ هو وصاحبه على جدِّه؟

والجواب : العلمُ لا مجاملةَ فيه ، ولقد جرى قلم العبد الضعيف هنا بالنقد بعيدا عن المجاملة، وابقاءا للنصح .

٥- والذي أراه بعدَ انعدامِ التصرُّفِ مِن اللَّذَينِ تصدَّيا لهذا التخريجِ أنه نسخٌ لما في "نصب الراية" و"التلخيص الحبير" مع تقديمٍ أو تأخيرٍ بدونِ عزْوٍ لهما أو مراجعةِ كتبِ الرِّجال أو العِلَلِ، فإنْ سمَّيتَ الكتاب: "تخريج أحاديثِ تحفةِ الفقهاءِ أخذًا منْ نَصبِ الرَّايةِ والتَّخليصِ الحبيرِ" تكون قد أصبتَ وكتبتَ ما يوافقُ الواقعَ.

٦- ومن أسبابِ النقد على هذا العمل وضعفه أنَّ المدَّةَ التي اسْتغرقَ فيها العملُ ثلاثةَ أشهرٍ فقطْ كما سيأتي وهي لا تكفِي إلَّا لنَسْخِ ما في الكتابيْنِ مع

إضافاتٍ قليلةٍ من "المُحلّى"أو "المجمع" أو "نيل الأوطار"؛ ولأن البحث في الأسانيدِ والرِّجال والقواعدِ والعِلل والمناقشاتِ يستغرقُ وقتًا ويتطلَّبُ إمعانَ نظرٍ.

وكان على الجهةِ المشرِفةِ على العملِ (جامعة دمشق) مراعاةُ ذلك، فالتأنِّي محمودٌ، والعَجَلَةُ فيما يُطلَبُ فيه التأنِّي غيرُ محمودةٍ، ومن قواعدِ الفقهِ «مَن استعجلَ شيئًا قبلَ أوانِه عوقِبَ بحرْمانِه»، وهذا ما حصَل في هذا الكتابِ.

وقد ذكر الشيخ المنتصر أنَّ هذا العملَ جاء على استعجال فقالَ في المقدِّمة (١/ ٨٦): «وكانَ الوقتُ للتخريجِ لا يحتملُ أنْ يمتدَّ أكثرَ منْ ثلاثةِ أشهرٍ، إذِ الكتابُ مقرَّرٌ للتدريسِ في كليَّةِ الشَّريعةِ لسنواتِها الأولى الثلاثِ وهذا الوقتُ لا يكفي كاتبًا بمفردِه، خُصوصًا ووقتُه وقْفٌ على الكليَّة في تدريسِ بضعِ ساعاتٍ في الأسبوعِ، وفي كتابةِ مذكراتٍ لها، من أجلِ ذلك عرضتُ على نابغٍ مِنْ مُدرِّسي جامعةِ دمشقَ أنْ يشاركَني في هذا التخريجِ فاستجابَ في غِبْطةٍ وحماسٍ».

قلتُ: وماذا يَعْملُ هذا النابغُ؟ والحديثُ ليس فنَّه ..!

وهذه شواهدُ لما ذكرتُه:

الحديث الأول: حديثُ:«**بالغْ في المضْمَضَةِ والاسْتِنشَاقِ**».

قال المخرِّجان: (١/ ١٤):«حديثُ لَقِيطِ بن صبرةَ هذا نصُّه: قلت: يا رسول الله أخبِرْني عن الوضُوء فقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**أسْبغِ الوضُوءَ وخَلِّل بينَ الأصابعِ وبالغْ في الاسْتِنشَاقِ، إلَّا أنْ تكونَ صَائمًا**».أخرجَهُ أبوداود، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، والشَّافعيُّ، والبيهقيُّ، في سننِهم، وأحمدُ في "المسند" وابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبَّان، والحاكمُ، في صحاحِهم، وابنُ الجارودِ في "المنتقى".

وأخرجه أبو البشر الدُّولابيُّ في جزءِ "حديث سفيانَ الثوريِّ"، من حديث عبدالرحمن بنِ مهديٍّ عنه كالنَّصِّ الذي أوردَه المؤلِّفُ: «**وبالغْ في المضْمَضَةِ والاستنشاقِ...**» الحديث.

قال ابنُ القطَّان الحافظُ المغربيُّ في كتابه "الوهْم والإيهام": «وهذا سندٌ صحيحٌ، وابنُ مهديٍّ أحفظُ من وكيعٍ، فإنَّ وكيعًا رواه عنِ الثَّوريِّ ولم يذكرْ فيه «المضْمضَةَ».

والحديثُ صحَّحهُ التِّرمذيُّ، والبغويُّ، وابنُ القطَّان، والنوويُّ، والحافظُ».

قلتُ: الحديثُ في "نصبِ الرَّاية" (١/ ١٦) و"التلخيص الحبير" في سُنن الوضوءِ (رقم ٨٠)، والمخرِّجان اقتصَرا -كالعادة- علىٰ النَّقلِ المجرَّدِ بدونِ عزْوٍ للكتابيْنِ فيظن من لا يعرف أن المخرَجين نظرَا وبحثا ونقلا الحديثَ منَ الأصول، ومن عادة السيد المنتصر الكتانيِّ عدم الرجوع للأصول وعامل الوقت كان ضاغطًا، والنظر في الطُّرق والرِّجال يحتاجا إلىٰ آلةٍ ودُربةٍ.

الحديث الثاني: حديثُ «**السُّواكُ مَطْهَرَةٌ للفَمِ مرْضَاةٌ للربِّ**».

قال شيخُنا وصاحبُه (١/ ١٥): «رواهُ عنِ النبيِّ ﷺ سبعةٌ من الصَّحابة: عائشةُ أمُّ المؤمنين، وأبوبكر الصِّدِّيق، وعبدُالله بنُ عمر، وأبوهريرة، وعبدالله ابن عبَّاسٍ، وأنسُ بن مالكٍ، وأبوأُمامة رضي الله عنهم».

ثمَّ أخذَا في عزْوِ أحاديثِ السَّبعةِ للأصُول الحديثيَّة.

قلتُ: لا تستعجلْ فقد أوردَه الحافظُ في "التلخيص" (١/ ٦٠-٦١) من رواية السَّبعة، وعزاها للأصُول، فليسَ للمخرِّجَين إلَّا نسخُ ما في "التَّلخيص الحبير" بدون عزْوٍ حتىٰ للحافظِ ابنِ حجرٍ.

الحديث الثالث: أنَّه ﷺ توضَّأ مرَّةً مرَّةً فقال:«**هذا وُضُوءٌ لا يقبلُ الله الصَّلاةَ إلَّا بِهِ**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالى (١/ ١٦-١٧): «هذا الحديثُ ملفَّقٌ من حديثَين:

فالحديثُ الأولُ: رُوي عنْ عبدالله بنِ عُمر، وأُبَيِّ بن كعبٍ، وزيدِ بن ثابتٍ، وأبي هريرة، وأنسِ بنِ مالكٍ، وبُريدَةَ، وعائشةَ أمِّ المؤمنين رضي الله عنهم.

والحديث الثاني: رُوي عنْ عمرو ابنِ شُعيبٍ عن أبيه عن جدِّه، وعن عبدالله بنِ عبَّاس». فحديثُ ابنِ عُمرَ له روايتانِ بسندَينِ مختلفَينِ... إلخ.

قلتُ: المخرِّجان -رحمهما الله تعالى- مشَيا على نسخِ ما في "نصبِ الراية" و"التلخيص الحبير" بدون عزْوٍ فيخيَّلُ لمن لا يعرفُ أنَّه مجهودُهُما في البحثِ والتَّتبعِ، وكلُّ الطرقِ عن الصَّحابة ذكرها الزيلعيُّ (١/ ٢٨) والحافظُ (١/ ٨٣)، حتَّى الرِّوايتيْنِ عنِ ابنِ عمرَ أفردَهما الجمالُ الزَّيلعيُّ (١/ ٢٨).

(تنبيه): وزيادةً على ما سبقَ، فقد تبيَّنَ لي أنَّ المخرِّجَين لم يكتفيا بنسخِ ما في "نصب الراية" و"التلخيص الحبير" فقدْ أغارا على عمل صاحبِ الحاشية على "نصبِ الراية" بصمتٍ، انظرْ هنا الكلامَ على حديثِ عمرو بن شُعيبٍ من حاشية "نصب الراية" (١/ ٢٩) واستفادةَ المخرِّجَينِ منها بصمتٍ....!!.

وروايتا بُريدةَ وابنِ عباس انظرْهما في "مجمَع الزَّوائد"، وإنِّي أتعجبُ من الجرأةِ المتتابعةِ في نسخِ عملِ الحافظَينِ والتَّشَبُّعُ المتتابعُ بهما، ولله الأمرُ، فللهِ درُّ الحافظَينِ الزَّيلعيِّ وابنِ حجرٍ.

الحديثُ الرَّابع: حديث: «كانَ يحبُّ التَّيامُنَ في كلِّ شيءٍ».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالى (١/ ٢٠): «روتْه عنِ النَّبيِّ ﷺ

عائشةُ أمُّ المؤمنينَ ﵂، قالتْ: «كان يحبُّ التَّيامُنَ في كلِّ شيءٍ، حتىٰ في طهورِه، وتنعُّلِه، وترجُّلِه، وشأنِه كلِّه». أخرجَه أصْحابُ الكُتبِ السِّتةِ:

البخاريُّ وذكرَه في خمسةِ مواضعَ من "صحيحه"، ومسلمٌ، وأبوداود، والنَّسائيُّ، والترمذيُّ، وابنُ ماجه، وألفاظُهُم متقاربةٌ، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ وابنُ مندَه.

فنصُّ أبي داود: «كان يحبُّ التيامُنَ ما استطاعَ في شأنِه كلِّه»

ونصُّ ابنِ حِبَّان: «كانَ يحبُّ التيامنَ في كلِّ شيءٍ، حتَّىٰ في الترجُّل، والانتعالَ».

ونصُّ ابنِ منْدَه: «كان يحبُّ التيمُّنَ في الوضوءِ، والانتِعال».

قلتُ: أغارا علىٰ عملِ الحافظَينِ فنسخاهُ بدونِ عزْوٍ لهما انظر "نصب الراية" (١/ ٣٤)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٨٧)، حتىٰ حاشية "نصب الراية" لم تُفلِتْ منهما فاستفادا منها في العزْوِ وفي قولهما: «البخاريُّ وذكرَه في خمسةِ مواضعَ منْ "صحيحه"» أخذاها من "الحاشية" (١/ ٣٤، سطر ٤ من "الحاشية") . وهذه جُرأةٌ في التشبُّع من عمل الغير .

الحديثُ الخامس: حديثُ: «**الوضُوءُ ممَّا خرجَ، ليسَ مما يَدْخُلُ**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ (١/ ٢٥): «ورُوي النَّصُّ النبويُّ، عن عبدالله بنِ عبَّاسٍ مرفوعًا وموقوفًا، وعن عبدِالله بنِ عمرَ مرفوعًا، وعن عبدالله بنِ مسعودٍ موقوفًا عليه ﵁ .

فحديثُ ابنِ عبَّاسٍ ونصُّه: «**الوضُوءُ ممَّا يَخرجُ، وليسَ ممَّا يَدخُلُ**».

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ، والبيهقيُّ في "سُنَنيْهما" قال الحافظُ: وفي إسنادِه الفضيلُ ابنُ المختار، وهو ضعيفٌ جدًّا، وفيه شعبةُ مولىٰ ابن عبَّاس وهوَ ضعيفٌ.

وحديثُ ابنِ عُمرَ: ونصُّه: «**لا ينقضُ الوضوءَ إلَّا ما خرجَ من قُبُلٍ أو دُبُرٍ**».

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ في "غرائب مالك"، قال الحافظُ: وإسنادُه ضعيفٌ.

وموقوفُ ابنِ عبَّاسٍ:أخرجه سعيدُ بن منصور في "السُنن".

وموقوفُ ابنِ مسعود:أخرجَه الطبرانيُّ في "المعجم".

قال ابنُ عديٍّ: الأصلُ في هذا الحديثِ أنَّه موقوفٌ. وقال البيهقيُّ: لا يثبتُ مرفوعًا.

قلتُ: انظرْ إلى قوليهما: «ورُوي النصُّ النبويُّ» أينَ هذا النصُّ؟ والحديثُ ضعيفٌ، ومع ذلك أُعِلَّ بالوقفِ؟ أينَ التصرُّفُ في هذهِ العلَّةِ ؟ والكلام في العلل يحتاج لآلة، وما نسخاهُ أخذاه من "التلخيص الحبير" (١/ ١١٨-١١٩)، واكتفيا بنقلِ المصادرِ الحديثيَّة منه واكتَفيا برأيِ الحافظِ في الكلامِ على الرِّجال.

إذا كانَ كذلكَ فما فائدةُ قائمةِ المصادرِ الأصليَّة للسُّنةِ المطهَّرةِ، وكتبِ الرِّجال التي ذكرَها شيخُنا وصاحبُه في المقدِّمة (٤٤-٥١).

الحديثُ السادس: «**المسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لكلِّ صَلاةٍ**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله (١/ ٢٩): «رُويَ عن عائشةَ أمِّ المؤمنينَ، وجابرِ بنِ عبدالله، وعديِّ ابن ثابتٍ، عن أبيه، عن جدِّه، وسودةَ بنتِ زمعةَ رضي الله عنها».

قلت: هذه الأحاديثُ الأربعةُ بمخرجيها في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٨-١٦٩) وانظرْ "نصب الراية" (١/ ١٩٩-٢٤٠) وعملَهما هنا كسابقه.

الحديث السابع: حديثُ: «**إذا نامَ العبدُ في صلاتِه يُباهِي الله تَعالى بهِ ملائكتَه**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالى (١/ ٣٣): «رُويَ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ، وأبي هريرة رضي الله عنه، وبلاغًا مرسَلًا عن الحسنِ البَصريِّ رحمه الله».

ثمَّ اشتَغلا بنَسخِ العزْوِ من المصادرِ التي ذكرَها الحافظُ في "التلخيص الحبير" (١/ ١٢٠-١٢١) وروايتَا الصَّحابيينِ ومرسَلُ الحسنِ به، فهلْ أصبحَ التخريجُ نسخَ ما عند الغيرِ بدونِ عزْوٍ إليه وتركَ الرجوعِ للأصول، أمَّا الكلامُ على الأسانيدِ والرِّجال فقد تُودِّع منهُما.

الحديث الثامن: حديثُ: «القَهْقَهةُ يُعِيدُ الوضُوءَ ولا يعيدُ الصَّلاةَ» هذا حديث مشهورٌ عند الحنفيَّة.

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالى (١/ ٣٧): «رُوي مرفوعًا عن سبعةٍ من الصَّحابةِ: عن أبي موسى الأشعريِّ، وأبي هريرةَ، وعبدالله بنِ عُمرَ، وأنسِ بنِ مالكٍ، وجابرِ بنِ عبدِالله، وعمرانَ بنِ الحصينِ، وأبي المليحِ بنِ أسامةَ عن أبيه رضي الله عنهم».

قلتُ: هؤلاءِ السَّبعةُ أحاديثُهم ومصادرُها ذكرها الحافظُ الزَّيْلَعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٤٧) فقال: «أمَّا المسندةُ فرُويتْ من حديثِ أبي موسى، وأبي هريرة، وعبدِالله بن عُمرَ، وأنسِ بنِ مالكٍ، وجابرِ بنِ عبدِالله، وعمرانَ بنِ الحصينِ، وأبي المليحِ» ثمَّ ذكرَ أحاديثَهم.

وليسَ لشيخِنا وصاحبِه إلَّا النَّسخَ لهذه السَّبعةِ معَ مصادرِها من السُّنَّة، والعجبُ أنَّ شيخَنا وصاحبَه لم يذكُرا الحافظَ الزَّيلعيَّ -وقد نسخَا ما كتبَ وتعِبَ- تصريحًا أو تلويحًا، ومن بركةِ العلمِ أنْ يُنسبَ إلى أهلِه، وهذا تشبُّعٌ غيرُ جيدٍ، وإغارةٌ بدونِ إشارةٍ، وسأتركُ الكلامَ الآنَ على مراسيلِ هذا الحديثِ، والله تعالى أعلمُ.

الحديثُ التاسع: حديثُ: «**مَنْ غسَّل مَيِّتًا فلْيغتسِلْ**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالى (١/ ٤٢): «رُويَ عن سبعةٍ من

الصَّحابة، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ، وأبي هريرةَ، وعائشةَ أمِّ المؤمنينَ، وحذيفةَ بن اليمانِ، وأبي سعيدالخدريِّ، والمغيرةِ بن شعبةَ، وسعدِ بنِ أبي وقَّاص».

قلتُ: حديثُ السَّبعةِ عدا حديثِ سعدٍ ذكرَه الحافظُ ابنُ حجرٍ، وعزاها لمصادرِها، مع فوائدَ أُخرىٰ انظرْها في "التخليص الحبير" (١/ ١٣٦-١٣٧)، وأمَّا حديثُ سعدٍ فعزاه المخرِّجان لابنِ حزمٍ في "المحلَّىٰ" وهذا الحديثُ كغيرِه مائدةٌ شهيَّةٌ في العَزْوِ والفوائدِ نسخَ منها المخرِّجان ما أرادا...!!

هذه تسعةٌ منَ الأحاديثِ المتتابعةِ التي خرَّجها الحافظان الزَّيلعيُّ وابنُ حجرٍ، وأغارَ عليها المخرِّجان، وليسَ لسيدي المنتصر والدكتور وهبة الزحيلي إلَّا نسخُ العزْوِ دونَ الرجوعِ إلىٰ الأصول والنَّظرِ فيها ودراسةِ الأسانيدِ، فابتعدا عن عملِ المحدِّثِ الذي هو النَّظرُ في الأسانيدِ كما يقولُ ابنُ القطَّان في "بيان الوهم والإيهام" .

وهذه عشرةُ أحاديثَ أخرىٰ متفرِّقةٌ ليست متتابعةً تؤكِّدُ ما سبق ذكره:

الحديث العاشر: حديثُ: **«التيمُّمُ وضوءُ المسلمِ ولوْ إلى عشْرِ حِجَجٍ»**.

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ: (١/ ٧٧): «رواه عن النَّبيِّ صلواتُ الله عليه وسلامُه، أبو ذرٍّ، وأبوهريرة رضي الله عنهما».

ثمَّ اشتغلا بنسخِ ما في "نصب الراية" (١/ ١٤٨-١٥٠) بدونِ تصرُّفٍ أو إبداءِ رأيٍ أو نكتةٍ أو استدراكٍ، وختما النَّقلَ عن الحافظِ بقولِه: «صحَّحه ابنُ القطَّان، لكنْ قال الدَّارقطنيُّ في "العلل" إرسالُه أصحُّ».

الحديث الحادي عشر: «المسحُ علىٰ الجبائرِ».

قال شيخُنا وصاحبُه الدكتور وهبة الزحيلي رحمهما الله تعالىٰ (١/ ١٤٨): «هذا حديثٌ موضوعٌ ولم يرِدْ بهذا اللَّفظِ، وضعَه عمرو بن خالد الواسطيُّ،

وافتراهُ على الأئمةِ منْ آل البيتِ؛ عن زيدِ بنِ عليٍّ، عن أبيه عليٍّ زينِ العابدين، عن الحسينِ، عن أبيه عليهما السلام، قال: انكسرتْ إحدى زنديَّ فسألتُ النَّبيَّ فقال: «امسَحْ على الجبائرِ»، ثمَّ اشتَغلا بنسخِ ما في "نصْب الرَّاية" (١/ ١٨٦-١٨٧) وانظر "التلخيص الحبير".

(فائدة): قول شيخِنا وصاحبِه: «افتراهُ على الأئمةِ منْ آل البيتِ» غيرُ جيِّدٍ، بل؛ خطأ قبيح، فالأئمةُ منْ آل البيتِ عليهم السلام لا يتوقَّفُون في قبول حديثِ أبي خالد الواسطيِّ، في مدوناتهم الحديثية، وقد اتفقوا جميعًا على قبول حديثه، نعوذ بالله من تصرفات النَّواصب ومن تأثر بهم، وإذا شئت فانظر : أمالي آل محمد، والأمالي لأبي طالب الهاروني، و"الجامع الكافي" وغيرها من مصنفات آل البيت عليهم السلام، والمنتصر الكتاني ما كان يعرف مصنفات آل البيت كما يظهر من كتاب "معجم فقه السلف"، وصاحبه الدكتور الزحيلي كذلك، ولبحثِه مكانٌ آخرُ.

الحديثُ الثاني عشرَ: حديثُ: «**الفَجْرُ فجْرانِ، فجرٌ مستطيلٌ يحلُّ به الطَّعامُ وتحرُمُ فيه الصَّلاةُ، وفجْرٌ مستطيرٌ يحرمُ به الطعامُ وتحلُّ فيهِ الصَّلاةُ**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالى: (١/ ١٥٩): «هذا الحديثُ ملفَّقٌ منْ ثلاثةِ أحاديثَ أُدمجَ بعضُها في بعضٍ، عن رواةٍ ثلاثةٍ مختلفين: عبدالله بن عبَّاسٍ، وجابرِبن عبدالله، وسَمُرةَ بنِ جندبٍ».

قلتُ:حديثُ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما جاء مرفوعًا وموقوفًا، وحديثُ جابرِ بن عبدالله رضي الله عنه جاء متَّصلًا ومرسَلًا، وحديثُ سَمُرةُ بنِ جندب أخرجه مسلمٌ وله ألفاظٌ عنده وعند غيره.

وهذا كلُّه قد عُزِيَ لأصولِه في مائدةِ "تلخيص الحبير" (١/ ١٧٧-١٧٨) وليس لشيخِنا وصاحبِه الدكتور رحمهما الله تعالىٰ إلَّا النَّسخُ المجرَّدُ بدون عزْوٍ للحافظِ ابنِ حجرٍ رحمه الله تعالىٰ، وهذا ليس بجيِّدٍ فقد يظنُّ من لا يعرفُ حقيقةَ الأمرِ أنَّ هذا التخريجَ لشيخِنا وصاحبِه، والحقيقةُ غيرُ ذلك.

الحديث الثالث عشرَ: حديثُ: **«ثَلاثٌ لا يُؤَخَّرنَ»**

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ (١/ ١٧٠): «وقد وقعَ في التباسٍ وخطأ في سندِ الحديثِ ومتنِه ثلاثةٌ من كبارِ أئمَّةِ الحديثِ: الحاكمُ، والزَّيلعيُّ، والحافظُ.

فالتبسَ علىٰ الحاكمِ في روايتِه للحديثِ أحد رجال سندِه، فقد رواه سعيدُ ابنُ عبدالله الجهنيُّ، عن محمَّدِ بنِ عمرَ بن عليِّ بن أبي طالبٍ، عن أبيه، عن جدِّه فسمَّاه الحاكمُ: سعيدَ بنِ عبدالرحمن الجمحيُّ، قال الحافظُ: وهو من أغلاطِه الفاحشةِ».

قلتُ: التعقيبُ والبيانُ من الحافظِ والكلامُ كلامُه فليسَ لشيخِنا وصاحبِه كبير عملٍ، انظر "التَّلخيص الحَبير" (١/ ٣٣٤).

ثمَّ قالا: «ونقل الزَّيلعيُّ في "نصب الراية"، في تخريجِ هذا الحديثِ عن الترمذيِّ أنَّه قال:هذا حديثٌ غريبٌ، وما أرىٰ إسنادَه بمتصلٍ وتبِعَهُ في نقلِ هذا عن الترمذيِّ الحافظُ في "التلخيص الحبير"، في تخريجِ هذا الحديثِ.

وهذا الذي حكاه الزَّيلعيُّ، ثمَّ الحافظُ عن التِّرمذيِّ في الحكمِ علىٰ هذا الحديث غيرُ موجودٍ، لا في نُسخِ الترمذيِّ وحدَها، ولا في شرَّاحِها، والذي فيها جميعًا: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وقد سبقَ للتنبيهِ علىٰ هذا الخطأ

المباركفوري في شرحه على "سُنن التِّرمذيِّ" فقال: «إنَّ هذا العبارةَ ليستْ في النُّسخِ المطبوعة ولا القلميَّةِ الموجودةِ عندنا»، وتبِعَه شاكرٌ في شرحه لـ"سُنن التِّرمذيِّ"أيضًا». انتهى كلام شيخنا وصاحبه.

قلتُ: هذا كلامٌ مسلسلٌ بالأوهامِ، وخُذِ الآتي:

الصَّوابُ هو قولُ التِّرمذيِّ «غريبٌ ليس إسنادُه بمتَّصلٍ، فالتِّرمذيُّ روى الحديثَ في موضِعَينِ من جامعه: أوَّلًا في الصَّلاةِ (رقم ١٧١)، ثمَّ ثانيًا في الجنائزِ (رقم ١٠٧٥) وقال: «هذا غريبٌ وما أرى إسنادَه بمتَّصلٍ»، وانظرِ الموضِعَينِ في "تحفة الأشراف" (٧/ ٤٣٧) وبذلكَ لم يحدثِ التباسٌ وخطأ عند الحافظَينِ الزيلعيِّ وابنِ حجرٍ فالصَّوابُ حليفُهما، وقد أُتي شيخُنا وصاحبُه من تقليدِ الشَّيخينِ المباركفوريِّ و أحمد شاكر.

(تنبيه): وكنتُ قد قلتُ منذ أكثرَ من خمسةَ عشرَ عامًا في حاشية "التعريفِ بأوهامٍ من قسمِ السُّنن" (٣/ ٣٩): «قال المباركفوريُّ (١/ ٥١٩): ليستْ هذه العبارةُ -أعني: غريبٌ وليس إسنادُه بمتَّصلٍ- في النُّسخِ المطبوعةِ والقلميَّة الموجودةِ عندنا.اهـ، وتبِعه الشيخُ شاكر (١/ ٣٢١) وزاد بأنْ نسبَ الوهْمَ للحافظينِ الزيلعيِّ وابنِ حجرٍ؛ لأنَّهما نقلا قولَ الترمذيِّ: غريبٌ وليس إسنادُه بمتَّصلٍ وهذا من المباركفوريِّ وشاكرٍ فيه نظرٌ!

والصَّوابُ مع الحافظَينِ الزَّيلعيِّ وابنِ حجرٍ فقد ذكرَ الترمذيُّ قولته المتقدِّمةَ في موضعِ إعادةِ الحديثِ في "سننه" والمتقدِّم أعلاه». فالحمدُ لله على توفيقه.

الحديث الرابع عشر: حديثُ: «ثلاثُ ساعاتٍ كانَ رسول الله ﷺ ينهانا أنْ نصلِّيَ فيها».

أخذاه كاملًا بعزْوِه - لكتابِ "الجنائز" لابنِ شاهين- ولفظه من "نصب الرَّاية" (١/ ٢٤٩-٢٥٠).

الحديث الخامس عشرَ: حديث: «أربعٌ منَ الجفاءِ، وذكرَ منْ جُملتِها: ومنْ سمع النِّداءَ والإقامةَ ولم يجبْ».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ (١/ ١٣٩): «حديثٌ موقوفٌ، ثمَّ هو منقطعٌ، وليس هو منِ كلامِ رسولِ الله ﷺ كما زعمَ المؤلِّف، بل هو منْ كلامِ عبدِالله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه رواه المسيبُ بنُ رافعٍ ونصُّه: كانَ ابنُ مسعودٍ يقول: «من الجفاءِأربعةٌ أنْ يسْمعَ المؤذِّن يقول: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أنْ لا إله إلا الله، أشهد أن إله إلَّا الله فلايقولُ مثلَ ما يقولُ، وأنْ يمسحَ وجهَه قبل أنْ يقضيَ صلاتَه، وأنْ يبولَ قائمًا، وأنْ يصلِّيَ وليس بينَه وبينَ القبلةِ شيءٌ يسترُه.

أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" قال الهيثميُّ:والمسيبُ بنُ رافعٍ لم يَسْمعِ الحديثَ».

قلت: هنا وقفَ شيخُنا وصاحبُه؛ لأنَّ الحديثَ ليس في "نصب الراية" ولا "التلخيص الحبير" فاكتفيا بما في "مجمع الزوائد"(١/ ٣٣٢).

وهذا الحديثُ له أوجهٌ أخرىٰ، لم يذكرْها المخرِّجان لأنَّهما فقدا مائدةَ الحافِظين فقد أخرجَهُ البيهقيُّ بهذا اللفظ في "السنن الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٥) من حديثِ قتادةَ عنِ ابنِ بُريدةَ عن ابنِ مسعودٍ أنه كان يقولُ: فذكره موقوفًا عليه.

قال البيهقيُّ (٢/ ٢٨٥-٢٨٦): «وكذلك رواه الجُرَيريُّ عن ابنِ بُريدةَ، عن ابنِ مسعودٍ، ورواه سعيدُ بنُ عبيدالله بنِ زيادِ بنِ جبيرِ بن حيَّةَ، عن عبدالله ابن بريدةَ عن أبيه عن النَّبيِّ ﷺ بمعناه إلا أنَّه قال: «والنفخُ في الصَّلاةِ» بدلَ المرورِ ولم يقلْ: أربعٌ، قال البخاريُّ: هذا حديثٌ منكرٌ يضطربون فيه.

قال الشَّيخُ وقد رواه هارونُ بنُ هارونَ التيميِّ المدنيِّ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«أربعٌ من الجفاءِ يبولُ الرجلُ قائمًا، أو يكثرُ مسح جبهتِه قبل أنْ يفرغَ من صلواتِه، أو يسمعُ المؤذنَ يؤذنُ فلا يقولُ مثلَ ما يقولُ، أو يصلي بسبيل ما يقطعُ صلاتَه»**.

أخبرناه أبوسعيد المالينيُّ: أنبأ أبوأحمد بن عديٍّ: ثنا عبدالصمدُ بن عبدالله الدمشقيُّ: ثنا دحيمٌ: حدَّثني ابنُ أبي فديكٍ: حدثني هارونُ بنُ هارونَ بنِ عبدالله بنِ الهدير التيميِّ فذكره. قال أبو أحمد: أحاديثُه عن الأعرج وغيرِه مما لا يتابِعه الثقاتُ عليهَا.

قال أبو أحمد: ثنا الجنيديُّ: ثنا البخاريُّ قال: هارونُ بنُ هارونَ: لا يتابَعُ في حديثِه يروي عن الأعرجِ، يقال: هو أخو محرزٍ هو التيميُّ المدنيُّ قال الشيخ: قد روي من أوجهٍ أُخرَ كلُّها ضعيفةٌ».

فأنت ترىٰ أنَّ الحديثَ يحتاجُ لإعمالِ نظرٍ، وبحثٍ، فأينَ؟ ورحمَ الله الحافظَينِ الزَّيلعيَّ وابنَ حجرٍ، وهو حديثٌ حسنٌ ويمكنُ مراجعتُه في كتابي: "التعريف بأوهامِ من قسَّم السُّنن" (٣/ ٢٧٧-٢٧٩) ولله الحمد علىٰ فضلِه، وفرقٌ بين من ينسخ كلام غيره ويتشبَّع منه، وبين من يبذل الجهد وينظر في الأصول، ويعمل القواعد ويوافق ويخالف .

الحديثُ السادس عشرَ: حديثُ: «لا يصلَّىٰ بعدَ صلاةٍ مثلُها».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله (١/ ٣٢٩): «ليس هو بحديثٍ نبويٍّ، وإنما هو كلامٌ موقوفٌ علىٰ عمرَ بنِ الخطاب وابنِ مسعودٍ، قال الزَّيلعيُّ: غريبٌ مرفوعٌ، أي: ليس هو من كلامِ النبوَّةِ فلم يسندْه محدِّثٌ، ولم يخرِّجه كتابٌ».

قلتُ: ثمَّ عزَيا الأثرينِ لابنِ أبي شيبةَ وذكرا الإسنادَينِ تبعًا للزَّيلعيِّ

("نصب الراية" ٢/ ١٤٨)، وماذا عليهما إنْ أكملا العزوَ للزيلعيِّ...؟!

الحديثُ السابع عشرَ: حديث: «كان رسول الله ﷺ يُوتِر بثلاثِ ركعاتٍ».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ (١/ ٣٦٠): «حديثٌ صحيحٌ ومتواترٌ علىٰ شرطِ من يقولُ: المتواترُ ما بلغتْ رواتُه عشرةٌ من الصَّحابةِ، رُوي عن اثني عشرَ صاحبيًّا...».

قلتُ: اعتمدَ علىٰ "نصب الراية" (١/ ١١٨/ ١٢١) ومواضعَ أُخرىٰ منه، وحاشيتِه.

وقالا رحمهما الله تعالىٰ: «وقد فاتَ السُّيوطيَّ وابنَ جعفر الكتانيَّ رحمهما الله تعالىٰ أنْ يذكرا هذا الحديثَ في كتابيْهما في الأحاديثِ المتواترةِ فإنَّه علىٰ شرطِهما ولم يذكرَاه».

قلتُ: الأحاديثُ المتقدِّمةُ فيها أكثرُ من روايةٍ ضعيفةٍ ومعلولةٍ، وفيها ما ترجَّحَ وقفُه.

وهو حديثُ ابنُ مسعودٍ ﷺ، وإثباتُ التواترِ ليس بالعددِ فقط فربَّما تتعدَّد الطرقُ بسببِ الاضطرابِ.

(فائدة): قال الحافظ سيِّدي أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريُّ رحمه الله تعالىٰ في كتابه "المداوي" (٣/ ٩٤): «المتواتر في لسان الأقدمين كالطحاويِّ وابن حزمٍ وابن عبدالبرِّ لا يريدون منه معناه الأصولي الاصطلاحي، وإنما يريدون منه تتابع الطرق وتواردها علىٰ معنىً واحدٍ؛ لأنهم يُعبِّرون بذلك عما له ثلاثة طرقٍ وأربعة، وهو لا يفيد التواتر جزمًا، وذلك غرَّ جماعة ومنهم المؤلِّف، فأكثر في كتابه من الأحاديث المشتهرة، وظنَّها متواترة، وكذلك شيخنا في "نظم المتناثر"، بل أورد فيه الضعيف وعدَّه متواترًا».

الحديثُ الثامن عشرَ: حديث: «**إنَّ الله زادكم صَلاةً، ألا وهيَ الوترُ**».

قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ (١/ ٣٥٥) «حديثٌ صحيحٌ ومتواترٌ مع ضعفِ أكثرِ طرقِه علىٰ شرطِ من يقولُ: المتواترُ رواتُه عشرةٌ من الصَّحابةِ، رُوي عن: خارجةَ بنِ زيدٍ....».

قلتُ: الصوابُ خارجةُ بنُ حذافةَ، وهو سبقُ قلمٍ منهما، وقد اشتغلَ شيخُنا وصاحبُه بسردِ الطرقِ وعزوِها لأصولها بالاعتمادِ علىٰ ما في "نصب الراية" وحاشيته (٢/ ١٠٨-١١٣) أولًا، ثمَّ "التلخيص الحبير" (٢/ ١٦).

ثمَّ قال شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ (١/ ٣٥٩): «وهذ الحديثُ هو برواتِه العشرةِ متواترٌ علىٰ شرطِ السُّيوطيِّ، وابنِ جعفر الكتانيِّ، رحمهما الله، ولم يذكراه في كتابيهما في الأحاديثِ المتواترةِ».

قلتُ: بل الحديثُ في الكتابين انظر: "الأزهار المتناثرة" للحافظ السُّيوطيِّ (رقم ٣٦، ص ١٨)، و "نظم المتناثر" للسيد محمَّد جعفر الكتانيِّ (رقم ٨٦، ص ٧١) وانظر "اتحاف ذوي الفضائل المشتهرة" لسيدي عبدالعزيز بن الصِّدِّيقِ الغُماريِّ (ص:٩٠)

الحديثُ التاسع عشر: قال السَّمَرقنديُّ: «الجماعةُ واجبةٌ وقد سمَّاها أصحابُنا سُنَّةً وكلاهما واحدٌ، وأصلُه ما رُوي عن النبيِّ ﷺ أنَّه واظبَ عليها».

فالدعوىٰ هي مواظبةُ النَّبيِّ ﷺ علىٰ صلاةِ الجماعةِ، أمَّا شيخُنا وصاحبُه رحمهما الله تعالىٰ فاشتغلا بذكرِ أحاديثَ في فضلِ الجماعةِ والترغيبِ في ثوابِها والترهيبِ من تركِها، من حديثِ سبعةَ عشرَ صحابيًّا، وكانتْ لهما مادةٌ جيدةٌ من "نصب الراية" (٢/ ٢١-٢٤) و"التلخيص الحبير" وزادا منْ مظانٍّ أخرىٰ منَ الكتابينِ وغيرِهما، وسرَدا هذه الأحاديثَ (١/ ٤٢٠-٤٣٠).

والدَّعوىٰ أخصُّ من هذه الأحاديثِ، ولأهلِ الفقهِ مناقشاتٌ ومباحثاتٌ ومحاملُ للأحاديثِ، وكنتُ أودُّ من المخرِّجين أنْ يأتوا بالدليل الخاصِّ علىٰ مواظبةِ النَّبيِّ ﷺ علىٰ الجماعةِ بعيدًا عن دلالتي الالتزامِ والاقتضاءِ.

ومن ملاحظاتي العامَّةِ على هذا العملِ الإسْهابُ في غيرِ المطلوبِ.

(تنبيهٌ): والتداخلُ بينَ المرويَّاتِ يحدثُ كثيرًا، فمنه أحاديثُ حملِ الجنازةِ فلَهَا صِفتانِ، إمَّا بينَ العمودَينِ أو منْ جوانِبِها الأربعِ، ولكنَّ شيخَنا وصاحبَه رحمهما الله تعالىٰ نسخَاها من "نصب الرَّاية" (٢/ ٢٨٦-٢٨٩) و"التلخيص الحبير" (٢/ ١١٠-١١١) ووضعاها في مكانٍ واحدٍ (١/ ٤٧٦-٤٩٠) فحصل التداخُلُ بينَ الصُّورتين، معَ أنَّ الحافظَينِ الزَّيلعيَّ وابنَ حجرٍ فرَّقا بين الصِّفتينِ فحملُ الجنازةِ منْ جوانبِها الأربعةِ اختيارُ أبي حنيفةَ، وحملُها بينَ العمودَينِ اختيارُ الشَّافعيِّ رحمهما الله تعالىٰ، ومعَ ذلك فالعملُ قائمٌ علىٰ النقلِ المجرَّد للمروياتِ والله المستعانُ.

(تنبيه آخر): قد يقولُ قائلٌ: أهلُ العلمِ ينقلُ بعضُهم منْ بعضٍ.

فالجواب: ينقلون بعزْوٍ، ويرجعُون للأصول، وربَّما نقلوا وسكتوا مرةً أو مراتٍ، أمَّا أنْ تَنقلَ كتابًا كاملًا من كتابٍ آخرَ فهذا ليس بجيِّدٍ، وهوَ عنوانٌ علىٰ عدمِ المعرفةِ، وأمورٍ أخرىٰ.

وفي نسخةِ شيخِنا العلَّامةِ المحدِّثِ السَّيدِ عبدالعزيز بنِ الصِّدِّيق الغُماريِّ رحمه الله تعالىٰ من الكتابِ الذي نحنُ بصدَدِهِ قال بعد قائمةِ المراجع (١/ ٥٢) ومن خطه أنقل: «والتخريج لا يتعدَّىٰ النقلَ من كتابينِ هما "نصب الراية" للحافظِ الزَّيلعيِّ و"التلخيص الحبير" للحافظِ ابنِ حجرٍ رحمهما الله تعالىٰ وما سوىٰ هذا فأسماءٌ مسرودةٌ".

والحاصلُ مما تقدَّم أقول:

١ - إنَّه نظرًا لضيقِ الوقتِ الذي تمَّ فيه تخريجُ أحاديثِ "تحفة الفقهاء"، لم يتمكَّنِ الشيخ محمد المنتصر الكتانيُّ، وصاحبُه الدكتور وهبة الزحيليُّ رحمهما الله تعالى منْ إنجازِ عملٍ علميٍّ نقديٍّ فاقتبسا العملَ من "نصب الراية" و"التلخيص الحبير" مع زياداتٍ قليلةٍ منَ "المحلَّى" و "مجمع الزوائد" و"نيل الأوطار"، ووقع في مقدمة التخريج بعض الأخطاء العلمية المتعلقة بتاريخ الفقه الحنفي.

٢ - لايُعرَفُ لصاحبَي هذا العملِ رجوعٌ للمصادرِ الأصليَّةِ، وبالتالي افتقدا لعملِ المحدِّثِ.

الفصل الثاني
الشيخ أحمدُ بنُ محمَّد شاكِر
المبحثُ الأولُ
التعريفُ بالشيخ أحمدَ شاكر(١)

هو العلَّامةُ المحدِّثُ أبو الأشبال أحمدُ بنُ محمَّدِ شاكر بن أحمد بن عبدالقادر من آل أبي علياء؛ المصريُّ الأزهريُّ، وُلد ﷺ بعد فجْرِ يومِ الجمعةِ في التاسعِ والعشرين من شَهر جمادىٰ الآخرَة سنة ١٣٠٩، بمنزل والده بدَرْبِ الأنسية بحيٍّ الدَّربِ الأحمرِ بالقاهرة، ثمَّ ارتحَلَ معَ والده إلىٰ السُّودانِ حيثُ كانَ قد عُيِّنَ قاضيًا للقضاةِ فيها.

التحقَ الشيخُ أحمدُ شاكر في السُّودان بكليَّة غوردن، ثمَّ بعدَ رجوعه إلىٰ مصرَ درس بالمعهد الأزهريِّ بالإسكندرية، ثمَّ التحقَ بالجامعِ الأزهرِ بالقاهرةِ.

وكان انتقالُه إلىٰ الجامعِ الأزهرِ بدايةَ عهدٍ جديدٍ من حياتِه؛ فقد اسْتطاع أنْ يتَّصِل بكثيرٍ منَ العلماءِ وطلبةِ العلمِ الموجودينَ معه، ثمَّ بدأ يتنقلُ في مكتباتِ القاهرةِ، ويستفيدُ من العلماءِ، ويُكثرُ من المطالعةِ.

---

(١) مصادرُ ترجمته: مقدِّمةُ كتابِ "كلمة الحق" بقلم شقيقِه الأديبِ محمود شاكر، و"معجم المفسِّرين" لعادل نويهض (١/ ٧٨)، و"النَّهضة الإسلاميَّة في سِيَرِ أعلامها المعاصرين" للدكتور رجب البيوميِّ (٢/ ٨٩)، و"الأخبار التاريخية" (ص:٧٧)، و"معجم المؤلِّفين" (١٣/ ٣٦٨)، و"الأعلام" للزِّركليِّ (١/ ٢٥٣)، و"الصُّبح السَّافر في حياةِ العلَّامة أحمد شاكر" للأستاذ رجب بن عبدالمقصود، طُبع بمكتبةِ ابن كثير بالكويت سنة (١٤١٤)، و"أعلام التراث في العصر الحديث" لمحمود الأرناؤوط (ص:٩٥).

نال الشهادةَ العالميَّة من الأزهرِ سنةَ ١٣٣٧، وعملَ في التدريس لمدةِ أربعةِ أشهرٍ فقط، ثمَّ عمل في سلْكِ القضاءِ حتىٰ أُحيلَ إلىٰ التقاعدِ سنة ١٣٧١.

أشهرُ شيوخِه:

تربَّىٰ الشَّيخُ أحمد شاكر في بيئةٍ علميَّةٍ، ومن أشهرِ العلماءِ الذين استفادَ منهم:

١-والدُه الشَّيخُ محمَّد شاكر، وكيلُ الأزهرِ الشَّريفِ، وأكثرَ عَنه.

٢-الشَّيخُ عبدالسَّلام الفِقي، وقد تعلَّمَ منه في الأدبِ واللغةِ والشِّعرِ.

٣-الشَّيخُ محمود أبو دقيقة، وتعلَّم منه في الفقهِ وأصولِه، بالإضافةِ إلىٰ أنه تعلَّم منه الفروسيَّة، والرِّمايةَ، والسِّباحةَ.

وقد أجازَه عددٌ منَ العلماءِ، منهم: الشَّيخُ جمال الدين القاسميُّ، والشَّيخُ عبدالله بنُ إدريس السنوسيُّ الطنجيُّ المغربيُّ، وقد أجازه بروايةِ الكتبِ السِّتَّةِ، والشَّيخُ طاهرٌ الجزائريُّ منْ كبارِ علماءِ الشَّامِ، والسيِّدُ محمَّد رشيد رضا صاحبُ مجلةِ «المنار»، ومُسْنِدُ الحجاز الشَّيخُ عبدالستَّار الصِّدِّيقيُّ الدّهْلَويُّ، وقد كتبَ إجازةً لصاحبِ الترجمةِ في مجلَّدٍ وَسَطٍ رأيتُه بمكتبةِ مكةَ المكرمةِ باسْمِ "بغية الأديبِ الماهرِ بإجازةِ أحمدَ بنِ محمَّد شاكر"[1].

دراسته الفقهية وسَعَةُ اطِّلاعه وحبُّه للبحث:

قال الشَّيخُ أحمد شاكر في مقدِّمة تحقيقِ "الرِّسالة" ما نصُّه: «وقد نشأتُ في طلبِ العلمِ وتفقَّهتُ علىٰ مذهبِ أبي حنيفةَ، ونلتُ شهادةَ العالميَّةِ منَ الأزهرِ الشَّريف حنفيًّا، ووليتُ القضاءَ منذُ عشرينَ سنةً أحكمُ كما يحكمُ إخواني بما

---

(١) "تشنيف الأسماعِ بشيوخِ الإجازةِ والسَّماعِ الطبعة الثانية، ترجمة عبدالسَّتار الدّهْلَويِّ (١/ ٥٥٠)، و"بغْيَة الأديب الماهر" مخطوط في مكتبة الحرم المكيِّ (١/ ٧٥٦) أسانيد في (٢٣ق).

أُذِنَ لنا في الحكمِ به من مذهبِ الحنفيَّةِ، ولكنِّي بجوارِ هذا بدأتُ دراسةَ السُّنَّة النَّبويَّةِ أثناءَ طلبِ العلمِ، من نحوِ ثلاثينَ سنةً، فسمِعتُ كثيرًا وقرأتُ كثيرًا، ودرستُ أخبارَ العلماءِ والأئمَّةِ، ونظرتُ في أقوالهم وأدلَّتهم، لم أتعصَّبْ لواحدٍ منهم، ولم أَحِدْ عن سَنَنِ الحقِّ فيما بدا لي، فإنْ أخطأتُ فكما يُخطئ الرَّجلُ، وإنْ أصبتُ فكما يصيبُ الرجلُ، أحترمُ رأيي ورأيَ غيرِي، وأحترمُ ما أعتقدُه حقًّا، قبلَ كلِّ شيءٍ وفوقَ كلِّ شيءٍ، فمِنْ هذا قلتُ ما قلتُ، واعتقدتُ ما اعتقدتُ في الشَّافعيِّ، رحمه الله ورضي عنه»[1].

وفاته: وكانتْ وفاتُه في السَّادسِ والعشرينَ من شهر ذي القعدة سنة (١٣٧٧).

(١) "مقدمة تحقيق الرِّسالة" (ص:٧)، وكان الشيخُ أحمد شاكر يرىٰ تقديمَ الإمامِ الشَّافعيِّ علىٰ غيرِه من أئمةِ المذاهبِ.

المبحث الثاني: آثاره الحديثيَّة

تتنوَّعُ آثارُ الشَّيخِ أحمدَ شاكر الحديثيَّةُ ما بينَ تحقيقاتٍ وتعليقاتٍ علىٰ بعضِ كتبِ السُّنَّة، بالإضافةِ إلىٰ حَوَاشٍ علىٰ بعضِ كتبِ الاصطلاحِ، وهذا مسْردٌ بها:

١ -تحقيقُ كتابِ "الرِّسالة" للإمامِ الشَّافعيِّ، وهو أوَّلُ كتابٍ عُرِفَ به الشَّيخُ[(١)].

٢ -تحقيقُ "الجامع" للتِّرمِذيِّ، وصلَ فيه إلىٰ نهايةِ كتابِ الصَّلاة.

٣ -تحقيقُ أسانيدَ "مُسْنَد أحمد بن حنبل"، وقد شرعَ بخدمةِ هذا الكتابِ منذُ سنةِ (١٣٣١) حتَّىٰ بدأ بطباعتِه سنةَ (١٣٦٦)، وقدَّمَ للكتابِ بنقلِ كتابين جعلَهما كالمقدِّمةِ بالنِّسبةِ للمُسنَد، هما: "خصائص المُسنَد" للحافظ أبي موسىٰ المدينيِّ، و"المصعدُ الأحمد في خَتْمِ مُسنَدِ الإمامِ أحمد" لابن الجَزَرِيِّ.

٤ - تحقيقُ "مختصر سُنن أبي داود" للحافظ المُنْذِريِّ، ومعه "معالم السُّنن" للخطَّابيِّ، و"تهذيب سُنن أبي داود" لابنِ قيِّم الجوزيَّة، بالاشتراكِ مع محمَّد حامد الفقي، وطُبع الكتابُ في ثمانيةِ مجلداتٍ.

٥ -تحقيقُ "صحيح ابن حِبَّان" بترتيبِ الأميرِ علاءِ الدين الفارسيِّ، حقَّق منه الجزءَ الأوَّل.

٦ - "شَرْحُ ألفيةِ السُّيوطيِّ" في علمِ الحديثِ، وهيَ حواشٍ علىٰ بعض المسائل.

---

(١) قال الشيخُ الدكتور محمود الطَّناحيُّ في "المدخل إلىٰ تاريخِ نشرِ التُّراث" (ص:٩٢): «لقد كان ظهور "الرِّسالة" للإمامِ محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، بتحقيق الشَّيخ أحمد محمَّد شاكر سنة ١٣٥٨ إيذانًا ببدءِ مرحلةٍ جديدةٍ تمامًا منَ النشْرِ العلميِّ العربيِّ، المستكمِل لكلِّ أسبابِ التوثيق والتحقيق».

والأصلُ الذي طُبع عليه "الرِّسالة" هو للرَّبيعِ بنِ سُليمانَ صاحبِ الإمامِ الشَّافعيِّ، وفي نسبةِ الأصلِ للربيع منازعةٌ.

٧-"الباعثُ الحثيثُ شَرْح اختصارِ علومِ الحديثِ" للحافظِ ابنِ كثير.

٨-تحقيقُ أسانيد "تفسير الطَّبريِّ"، شاركَ أخاه محمود شاكر في بعضِ الأجزاءِ من هذا التفسير، وعلَّق على بعضِ الأسانيد إلى الجزءِ الثالثِ عشرَ.

وله تعليقاتٌ على أعمالٍ تجمع بين الحديث وغيره، كـ"المُحَلَّى" لابن حزمٍ.

وقد تُوفِّيَ الشيخُ رحمه الله قبلَ إتمامِ أعماله المطوَّلة، وهي: "المُسْنَد"، و"سُنن الترمذي"، وترتيب "صحيح ابنِ حِبَّان" و"تفسير الطَّبريِّ".

المبحثُ الثالثُ

النَّظرُ في بعضِ آثارِ الشيخ أحمد شاكر الحديثيَّة

تقدَّم في المبحثِ الثاني ذِكْرُ أعمال الشَّيخِ أحمدَ شاكر الحديثيَّة، وقد أجادَ فيها، وانتفعَ بها أهلُ العلمِ، وتعليقاتُ الشَّيخِ متنوِّعةٌ منْ حيثُ طولُها وقِصَرُها، وكذا منْ حيثُ مضمونُها، وكان للشَّيخ منهجٌ واضحُ المعالمِ، ومعرفتُه بقواعدِ الحديثِ منْ حيثُ التطبيقُ والاستقلالُ، وفوائدُه، والفرقُ بين تقريرِ القواعدِ وتطبيقاتِها في أعماله الحديثيَّة يحتاجُ لعملٍ علميٍّ خاصٍّ، وسيأتي إنْ شاءَ الله تعالىٰ شيءٌ منْ هذا.

وسأكتفي هنا بالآتي:

تحقيقِه لأسانيدِ أحاديثِ "المُسْنَد".

منهجِه في التحقيقِ والتعليق علىٰ "جامع التِّرمذيّ".

التعليق علىٰ كتابِ "اختصار علومِ الحديث" لابنِ كثير الدِّمشقيِّ.

وذلك في مَطَالِبَ متعاقبةٍ.

المطلبُ الأولُ: منهجُ الشيخ أحمدَ شاكر
في الكلامِ علَى أسانيدِ أحاديثِ "المُسنَد"

خرَجَ تحقيقُ الشَّيخِ أحمدَ شاكر "للمُسنَد" في أول طبعةٍ علميَّةٍ محقَّقةٍ للمُسْنَد، وقد قدَّم له، ورقَّم أحاديثَه، وتكلَّمَ علىٰ أسانيدِه، وخرَّج بعضَها، ووضعَ فهارسَ علميَّةً دقيقةً بآخرِ كلِّ جزءٍ تُيَسِّرُ الوصولَ للمطلوبِ، وقد أنجزَ الشيخُ منَ العملِ سبعةَ عشـرَ جزءًا، فوصلَ إلىٰ مسنَد أبي هريرة (حديث رقم: ٨٧٨٢)، ويقابلُه منَ المطبوعةِ المصـريَّة الجزءُ الثاني (ص: ٣٦٧)، ومن طبعة مؤسَّسة الرِّسالةِ المجلدُ الرابعُ عشرَ (حديث رقم: ٨٧٩٦)، وقد انتظمَ الشَّيخُ أحمد شاكر بهذا العملِ في سلكِ الأعمالِ التي خدمت "المُسْنَد"(١).

١ - الشَّيخ أحمد شاكر يشرحُ منهجَه في الكلام على "المُسْنَد":

ذكر الشيخُ أحمد شاكر منهجَه في التَّعليقِ علىٰ "المُسْنَد"، في اتِّجاهين:

الاتِّجاه الأوَّلُ: العملُ الحديثيُّ، وقال عنه:

«ولم ألتزمْ في الكلام علىٰ الأحاديثِ أنْ أخرِّجَها كُلَّها، فذلكَ أمرٌ يطولُ جدًّا؛ إنَّما جعلتُ همِّي أنْ أبيِّنَ درجةَ الحديثِ، فإنْ كان صحيحًا ذكرتُ ذلك، وإنْ كان ضعيفًا بيَّنتُ سببَ ضعفِه، وإنْ كانَ في إسنادِه رجلٌ مختلَفٌ في توثيقِه وتضعيفِه، اجتهدتُ رأيي علىٰ ما وسِعَه علمِي وذكرتُ ما أراه، وفي كثيرٍ مِن مثلِ هذا أُخرِّجُ الحديثَ بذِكْرِ مَن رواه مِن أصحابِ الكتبِ الأخرىٰ، واقتصرتُ في تفسيرِ غريبِ الحديثِ علىٰ ما تدعو إليه الضَّـرورةُ جدًّا، وعلىٰ ما وجدتُ أصحابَ الغريبِ قد قصَّـرُوا فيه، أو كانَ لي رأيٌ يخالفُ ما قالوا، وهو

---

(١) ذكر الدكتور زهير ناصر في تقْدِمَتِه لـ"أطراف المُسْنَد" الأعمال العلميَّة للعلماءِ حولَ "المُسْنَد"، انظر تقدمةَ تحقيقِ "أطراف المُسْنَد"(١/ ٧٧-٨٨).

شيءٌ قليلٌ نادرٌ»[1].

فبَيَّن الشيخُ أحمد شاكر ﷺ أنَّ عملَه الحديثيَّ الصِّناعيَّ قد قصَرَه على الكلامِ على الأسانيد فقط، وقد يتكلَّم على الأحاديثِ.

فقوله: «إنَّما جَعلتُ هَمِّي أنْ أُبيِّنَ درجةَ الحديثِ»؛ المقصودُ به إسنادُ الحديثِ الذي في "المُسْنَد" كما هو ظاهرٌ من عملِه على "المُسْنَد"، وسكتَ عن بيانِ عِلل الأحاديثِ؛ لأنَّه اعتنى بإسنادِ "المُسنَد" فقط.

وقد وقفتُ له على إحصاءٍ في نهايةِ الجزءِ الخامسِ عشرَ، ذكر فيه:

عددَ الأحاديثِ والآثارِ المحقَّقةِ (٨٠٩٩)، الصَّحيحُ والحسنُ (٧٢٤٦)، الضَّعيفُ (٨٥٣)[2].

وقد أكملَ الشَّيخُ أحمد شاكر عملَه إلى الحديثِ رقم (٨٧٨٢)، فتكونُ النسبةُ المئويةُ إلى عدِّ الشَّيخ أحمد شاكر منَ «المُسنَد» كالآتي:

الصَّحيحُ والحسنُ: ٨٩.٥٪

الضَّعيفُ: ١٠.٥٪

الاتجاه الثاني: وهو عملُ الفهارسِ والترقيمِ، فقد اعتنى الشيخُ أحمد شاكر بعمل فهارسَ علميَّةٍ متقَنَةٍ ومتنوِّعةٍ "للمُسْنَد"، واعتنى بترقيمِ أحاديثِه، وعن فوائدِ هذا التَّرقيمِ قال:

«وجعلتُ لأحاديثِ الكتابِ أرقامًا متتابعةً مِنْ أوَّل الكتابِ إلى آخرِه، وجعلتُ هذه الأرقامَ كالأعلامِ للأحاديثِ، بَنيتُ عليها الفهارسَ التي

---

(١) مقدمة "شَرْح المُسْنَد" للشيخ أحمد شاكر (١/ ٩).

(٢) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (١٥/ ٢٤٧).

ابتكرتُها كلَّها، وأوَّلُ فائدةٍ لهذا الترقيمِ أنَّ الفهارسَ لا تتغيرُ بتغيُّرِ طبعاتِ الكتاب، إذا وفَّق الله لإعادةِ طَبْعِه»[1].

٢- نماذجُ منْ عملِ الشَّيخِ أحمد شاكر في تحقيقِ أسانيدِ أحاديثِ "المُسْنَد":

هذه نماذجُ من تحقيقاتِ الشيخِ أحمد شاكر لأحاديث "المُسْنَد"، ويمكنُ من خلال هذه النماذجِ معرفةُ منهجِ الشيخِ في الحكمِ على الأسانيدِ، وهي نماذجُ قليلةٌ لكنَّها تدلُّ على غيرِها:

(النَّموذج الأوَّل): قال أحمدُ في "المُسْنَد": حدَّثنا عَفَّان: حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ قال: سمعتُ عمرو بن ميمون قال: صلَّى بنا عُمرُ بجَمْعٍ الصُّبحَ، ثمَّ وقفَ وقال: «إنَّ المشركين كانوا لا يُفيضُون حتى تَطلُعَ الشَّمسُ، وإنَّ رسول الله ﷺ خالفَهم، ثمَّ أفاضَ قبل أنْ تَطلُعَ الشَّمسُ»[2].

وقال الشيخُ أحمد شاكر: «إسنادُه صحيحٌ، رواه الجماعةُ إلا مسلمًا، انظر "المنتقى" رقم (٢٥٩٨). جَمْعٌ: عَلَمٌ للمزْدلِفةِ»[3].

فصحَّحَ الشيخُ أحمد شاكر إسناد "المُسْنَد"، ثمَّ عزاه للجماعةِ، وهم السَّبعةُ: أحمدُ، والبُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه[4]، واكتفى بالعزْوِ لكتابٍ معتمَدٍ -وهو "المنتقى" لابنِ تيميةَ الجَدِّ- عن العزْوِ لكلِّ كتابٍ على حِدَةٍ، فلم يرجعْ لكلِّ أصلٍ، وهذه طريقةٌ مَشى عليها أحمد شاكر في كثيرٍ من تخريجاتِه.

---

(١) مقدمة "المُسْنَد"(١/ ٥).

(٢) "المُسْنَد"(١/ ١٤).

(٣) "المُسْنَد"، تحقيق شاكر (رقم ٨٤).

(٤) "منتقى الأخبار منْ أحاديثِ سيِّد الأخيار" لابنِ تيمية الجَدِّ (رقم: ٢٥٩٨).

فمثلًا يقولُ في الحديثِ (رقم: ٩٥) من "المُسْنَد": «إسنادُه صحيحٌ، وذكر ابنُ كثير في "التفسير" (٤/ ٢١٨) أنَّ التِّرْمِذيَّ رواه وصحَّحه، وأنَّ البخاريَّ رواه مِن حديثِ عقيلٍ عن الزُّهْريِّ».

ثم بيَّن الغريبَ، وهو لفظُ «جَمْع»، ونلاحظُ عليه:

أ-أنَّه اكتفىٰ بالعزْوِ للسَّبعةِ -وفيهم غُنْيَةٌ- عنِ العزْوِ لغيرِهم.

ب-لم يذكرْ مواضعَ الحديثِ في "المُسْنَد"، وهي بأرقام (٢٠٠، ٢٧٥، ٢٩٥، ٣٥٨، ٣٨٥)[1]، ولم يعرِّجْ علىٰ المتابعاتِ والشَّواهدِ؛ لأنَّه اعتاد الاقتصارَ علىٰ إسنادِ "المُسْنَد" فقط.

جـ-بَيْدَ أنَّه لم يرجعْ للأصول واكتفىٰ بالعزْوِ للواسطةِ المعتمَدةِ عندَه، وهي "المنتقىٰ" لابنِ تيميَّة الجَدِّ.

(النَّموذج الثَّاني): قال أحمدُ في "المُسْنَد": حدَّثنا قُتيبةُ بن سعيدٍ: حدَّثنا ابنُ لَهِيعَةَ عنْ أبي النَّضْرِ، عن أبي سلمةَ، عن ابنِ عمر أنَّه قال: رأيتُ سعدَ بنَ أبي وقاصٍ يمسحُ علىٰ خُفَّيْهِ بالعراقِ حينَ يتوضَّأ، فأنكرتُ ذلك عليه، قال: فلمَّا اجتمعْنا عندَ عمرَ بنَ الخطابِ، قال لي: سَلْ أباكَ عمَّا أنكرتَ عليَّ مِن مسْحِ الخُفَّيْنِ؛ قال: فذكرتُ ذلك له، فقال: إذا حدَّثكَ سعدٌ بشيءٍ فلا تردَّ عليه، فإنَّ رسول الله ﷺ كانَ يَمسَحُ علىٰ الخُفَّيْنِ[2].

قال الشيخُ أحمد شاكر: «إسنادُه صحيحٌ».

ابن لَهِيعَة: هو عبدالله، وهو ثقةٌ، تكلَّموا فيه مِن قِبل حِفْظِهِ بعد احتراقِ كُتبِه، ونحنُ نرىٰ تصحيحَ حديثِه إذا رواهُ عنه ثقةٌ حافظٌ من المعروفِين.

---

(١) "المُسْنَد"طبعة مؤسَّسةِ الرِّسالة (رقم ٨٤).

(٢) "المُسْنَد"(١/ ١٤-١٥).

أبو النَّضرِ: هو سالمٌ مولىٰ عمرَ بنِ عبدالله. أبو سلمةَ: هو ابنُ عبدِالرحمن»[1].

ونلاحظُ هنا: أبَانَ الشيخُ أحمد شاكر عن مذهبِه في الحكمِ علىٰ حديثِ ابنِ لَهِيعَةَ، وهو التصحيحُ إذا روىٰ عنه ثقةٌ عندَه، ومعناه أنَّه ثقةٌ عنده، ولم يذكرْ شاكرٌ شيئًا عن تدليسِ ابنِ لَهِيعَةَ، وهذا منْ مواطنِ الانتقاد علىٰ الشَّيخِ أحمد شاكر كما سيأتي إنْ شاء الله تعالىٰ.

وكانَ يمكنُ للشَّيخِ أحمد شاكر أنْ يحسِّنَ هذا الإسنادَ باعتبارِ أنَّ حديثَ قُتيبةَ بنِ سعيدٍ عن ابن لَهِيعَةَ صحيحٌ، إذا وقفَ علىٰ تصريحِ ابن لَهِيعَةَ بالسَّماع.

ففي "تهذيب الكمال": «قال جعفرُ بنُ محمَّد الفِريابيُّ: سمعتُ بعضَ أصحابِنا يذكر أنَّهُ سَمِعَ قُتيبةَ يقولُ: قال لي أحمدُ بن حنبل: أحاديثُكَ عنِ ابنِ لَهِيعَةَ صِحاحٌ؟ قال: قلتُ: لأنَّا كُنَّا نكتبُ من كتابِ عبدالله بنِ وَهْب ثمَّ نسْمعُه منِ ابنِ لَهِيعَةَ»[2].

(النَّموذج الثَّالث): قال أحمد في "المُسْنَد": حدَّثنا مُؤمَّل: حدَّثنا حمَّاد قال: حدَّثنا زياد بن مِخْراقٍ عن شَهْرٍ، عن عُقبة بنِ عامرٍ قال: حدَّثني عمرُ أنَّه سمعَ رسول الله ﷺ يقول: «**مَن مَاتَ يُؤمِنُ بالله واليَوْمِ الآخِرِ قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ الجَنَّةَ مِن أيِّ أبوابِ الجَنَّةِ الثَّمانيةِ شِئْتَ**»[3].

قال الشَّيخُ أحمد شاكر: «إسنادُه صحيحٌ».

مؤمَّل: هو ابنُ إسماعيلَ العدويُّ، وهو ثقةٌ، وثَّقه ابنُ معينٍ وأبو داود وغيرُهما.

---

(١) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (رقم ٨٧).

(٢) "تهذيب الكمال" (١٥/ ٤٩٤)، ومقدمة "التعريف بأوهام مَن قسَّم السُّنن" (١/ ٢٧).

(٣) "المُسْنَد" (١/ ١٦).

حمَّادٌ: هو ابنُ سَلَمةَ.

شَهْرٌ؛ بفتح الشِّين وسكون الهاء: هو ابنُ حَوْشَبٍ، وهو ثقةٌ، تكلَّم فيه بعضُهم بغيرِ حُجَّةٍ»[1].

نلاحظُ هنا الآتي:

أ- أنَّ الشيخَ رحمه الله صحَّحَ الإسنادَ، وهذا منه غريبٌ؛ فمؤمَّل بنُ إسماعيلَ: قال عنه البخاريُّ: «منكَرُ الحديث»، وقال أبو حاتِم الرَّازيُّ: «صدوقٌ، شديدٌ في السُّنَّةِ، كثيرُ الخطأ»، ووثَّقَه آخرُون[2]، فتصحيحُ حديثِه فيه نظرٌ.

وشَهْرُ بنُ حَوْشَب: ضعَّفه النَّسائيُّ وموسىٰ بن هارونَ، وقال النَّضرُ بن شُمَيل: «إنَّ شَهرًا نَزَكُوه[3]، أي: طعنُوا فيه»، وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: «لا يُحتجُّ به»، ووثَّقه آخرون[4]، فمِثْلُه يمكنُ أنْ يُحسَّنَ حديثُه، أمَّا التَّصحيحُ فبعيدٌ.

ب-الشيخُ أحمدُ شاكر اعتادَ الكلامَ علىٰ الإسنادِ فقط، وكلامُه قليلٌ علىٰ الحديثِ، ولا يذكرُ المتابعاتِ والشَّواهدَ، وبالتَّالي لا يتكلَّم علىٰ العِلَلِ، لذا فالاستدراكُ عليه مُتَّجهٌ؛ فمؤمَّل بنُ إسماعيل في هذا الإسنادِ تابَعه أبو داود الطَّيالسيُّ الحافظ الثقةُ في "مسنده" كما في "منحة المعبود" (١/ ٢١)، وللحديثِ شاهدٌ أخرجه أحمدُ نفسه في "المُسْنَد":

---

(١) "المُسْنَد"بتحقيق شاكر (رقم ٩٧).

(٢) "تهذيب الكمال" (٢٩/ ١٢٦)، و"تهذيب التهذيب" (١٠/ ٣٨٠)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ت٨٩٤٩).

(٣) نَزَكوه أي: طعنوا عليه وعابوه. "النِّهاية في غريب الأثر" (٥/ ١٠٣)

(٤) المصدر السَّابق (١٢/ ٥٧٨)، و"تهذيب التَّهذيب" (٤/ ٣٦٩)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ت٣٧٥٦).

قال أحمد: حدَّثنا عفان: حدَّثنا أبانٌ: حدَّثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيدٍ، عن أبي سلام، عن مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**بخٍ بخٍ! لخمسٌ ما أَثْقَلَهُنَّ في الميزانِ: لا إله إلا الله، والله أكْبَر، وسبحانَ الله، والحَمْدُ لله، والولَدُ الصَّالحُ يُتَوفَّى فيحتَسِبُهُ والِدُهُ**».

وقال: «**بخٍ بخٍ! خمسٌ من لقيَ اللهَ مستيقنًا بهنَّ دَخَلَ الجَنَّةَ: يُؤمِنُ باللهِ، واليومِ الآخرِ، وبالجَنَّةِ والنَّارِ، والبَعْثِ بَعْدَ الموتِ، والحسابِ**»[1].

وقال الحافظُ الهيثميُّ في "مجمع الزَّوائد": «رواه أحمدُ، ورجالُه ثقاتٌ»[2].

(النَّموذج الرَّابع): قال أحمدُ في "المُسْنَد": حدَّثنا إسحاقُ بنُ عيسى: حدَّثنا ابن لَهِيعَةَ، عن جعفرِ بنِ ربيعةَ، عن الزُّهْريِّ، عن مُحَرَّر بنِ أبي هريرةَ، عن أبيه، عن عمرَ بنِ الخطاب: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن العزْلِ عنِ الحُرَّةِ إلا بإذنِها»[3]. قال الشيخُ: «إسنادُه صحيحٌ».

محرَّر بنُ أبي هريرةَ: ذكره ابنُ حِبَّان في الثِّقاتِ، والحديثُ رواه أيضًا ابنُ ماجه (١/ ٣٠٤) عن الحسنِ بنِ خلال، عن إسحاقَ بنِ عيسى، وضعَّفه صاحبُ "الزَّوائد" بابنِ لَهِيعَةَ؛ وابنُ لَهِيعَةَ عندنا ثقةٌ»[4].

ونلاحظُ هنا تصحيحَ الشيخِ أحمدَ شاكر للإسنادِ مع وجودِ الآتي:

١-ابن لَهِيعَةَ؛ وتقدَّم، كما أنَّه مدلِّسٌ ولم يصرِّحْ بالسَّماعِ، وذكرهُ الحافظُ في

---

(١) "المُسْنَد"(٣/ ٤٣٣).

(٢) "مجمع الزَّوائد" (١٠/ ٨٨).

(٣) "المُسْنَد"(١/ ٣١).

(٤) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (رقم: ٢١٢).

المرتبةِ الخامسةِ من المدلِّسين[1].

٢-اعتمدَ على ابنِ حِبَّان بمفردِه في توثيقِ المُحَرَّرِ بنِ أبي هريرة، والمُحَرَّرُ بنُ أبي هريرة لم يوثِّقه أحدٌ غيرُ ابنِ حِبَّان، وقال عنه الحافظُ في "التَّقريب": «مقبولٌ»[2].

(النَّموذجُ الخامسُ): قال أحمد في "المُسْنَد": حدَّثنا أبو عبدالرحمن: حدَّثني سعيدُ بنُ أبي أيوبَ: حدَّثني عطاءُ بن دينارٍ، عن حكيمِ بنِ شَريكٍ الهُذَليِّ، عن يحيى بنِ ميمونٍ الحضرميِّ، عن ربيعةَ الجُرَشيِّ، عن أبي هريرةَ، عنْ عمرَ بنِ الخطاب، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**لا تجالسُوا أهلَ القدَرِ ولا تُفاتِحُوهم**»[3].

قال الشيخُ أحمدُ شاكر: «إسنادُه صحيحٌ».

حكيمُ بن شَريكٍ الهُذَليُّ: ذكره ابنُ حِبَّانَ في "الثِّقات"، وجهله أبو حاتمٍ»[4].

ونلاحظُ هنا أنَّ الشَّيخَ أحمدَ شاكر صحَّحَ الإسنادَ اعتمادًا على توثيقِ ابنِ حِبَّانَ لحكيمِ بنِ شَريكٍ، مع أنَّ حكيمَ بنَ شَريكٍ قال عنه ابنُ أبي حاتمٍ

(١) "تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس" (رقم: ١٢٠)، و"التَّبيين لأسماء المدلِّسين" (رقم ٤٢).

(٢) "الثِّقات" لابن حِبَّان (٥/ ٤٦٠)، و"تهذيب التَّهذيب" (١٠/ ٥٥)، و"تقريب التَّهذيب" (ت٦٥٠٠)، والكلامُ هنا حولَ منهجِ الشيخِ أحمد شاكر، أمَّا المُحَرَّرُ بنُ أبي هريرة فحديثُه مقبولٌ جمعًا بين النصِّ والعملِ، وانظرْه في "وصول التَّهاني" وكتابي الآخرَ: "التَّعريف بأوهام من قسم السنن".

(٣) "المُسْنَد"(١/ ٣٠).

(٤) "المُسْنَد" بتحقيق شاكرٍ (١/ ، رقم ٢٠٦).

الرَّازيُّ: «مجهولٌ»، وقال الذَّهبيُّ في "المغني": «مجهولٌ»[1]، وقال الحافظُ في "التَّقريب": «مجهول»[2]، وكانَ يمكنُ أنْ يضمَّ إلى توثيقِ ابنِ حِبَّان؛ تصحيحُ ابنِ حِبَّان (٧٩)، والحاكمِ (١/ ٨٥).

والمقصودُ بيانُ منهجِ الشيخِ أحمد شاكر وليسَ الاعتراضُ على ابنِ حِبَّان.

(النَّموذجُ السَّادسُ): قال أحمد في "المُسْنَد": حدَّثنا أبو اليمان: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عياش، عن ثعلبةَ بنِ مسلمٍ الخثعميِّ، عن أبي كعبٍ مولى ابن عبَّاسٍ، عن ابن عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قيلَ له: يا رسولَ الله، لقد أبطأَ عنكَ جبريلُ عليه السلام!! فقال: «**ولِـمَ لا يُبْطِئُ عَنِّي وأنتمْ حَوْلي لا تَسْتَنُّونَ، ولا تُقَلِّمُونَ أظَافِرَكُمْ، ولا تَقُصُّونَ شَوَارِبَكُمْ، ولا تُنْقُونَ رَوَاجِبَكُمْ؟!**»[3].

حَسَّنَ الشيخُ أحمدُ شاكر إسنادَه فقال: «أبو كعبٍ مولى ابن عبَّاسٍ: لم أجدْ فيه جَرْحًا ولا تعديلًا، فهو تابِعيٌّ، حالُه على السِّترِ حتى يتبيَّنَ، فلذلكَ حسَّنَّا الحديثَ، وقد ترجمَ له الحافظُ في "التَّعجيل" وقال: «فيه جهالةٌ، قال أبو زُرعة: لا يُسمَّى ولا يُعرَف إلَّا في هذا الحديثِ»[4].

ونلاحظُ هنا أنَّه حسَّنَ حديثَ أبي كعبٍ مولى ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وهو تابعيٌّ لا يُعرَف[5]، والحديثُ ذكَره الهيثميُّ في "مجمع الزَّوائد" وقال: «رواه أحمد،

---

(١) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرَّازيِّ (٣/ ت٨٩٤)، و"الثِّقات"، و"تهذيب الكمال" (٧/ ١٩٨)، و"تهذيب التَّهذيب" (٢/ ٤٥٠).

(٢) "تقريب التَّهذيب" (ت١٤٧٥).

(٣) "المُسْنَد" (١/ ٢٤٣).

(٤) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (رقم ٢١٨١).

(٥) ترجمَتُه في "الإكمال" لابنِ حمزةَ الحسينيِّ (ص:٥٥)، و"تعجيل المنفعة" (٢/ ت[١٣٨١]).

والطَّبرانيُّ، وفيه أبو كعبٍ مولىٰ ابن عبَّاسٍ: قال أبو حاتم: لا يُعرَفُ إلا في هذا الحديثِ»[1]. ولم يتكلَّم الشَّيخُ أحمدُ شاكر عن ثعلبةَ بنِ مسلمٍ، ولا عنْ إسماعيلَ بنِ عياشٍ، فالأولُ مستورٌ، والثاني فيه مقالٌ مشهورٌ.

(**النَّموذجُ السَّابعُ**): قال أحمدُ في "المُسْنَد": حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ: حدَّثنا شعبةُ عن أبي فَرْوَةَ الهَمْدَانيِّ: سمعتُ عونًا الأزديَّ، قال: «كان عمرُ بنُ عبيد الله ابنِ مَعْمَر أميرًا علىٰ فارس، فكتب إلىٰ ابنِ عمرَ يسألُه عن الصَّلاة، فكتبَ ابنُ عمر: إنَّ رسول الله ﷺ كان إذا خرجَ من أهلِه صلَّىٰ ركعتين، حتىٰ يرجِعَ إليهِم»[2]. وقال الشيخُ أحمد شاكر: «إسنادُه صحيحٌ».

عونُ بنُ عبدالله الأزديُّ: ثقةٌ، ترجمه البُخاريُّ في "الكبير" (١/ ١/ ١٤)، وترجمه ابنُ أبي حاتمٍ (٣/ ١/ ٣٨٥)، فلم يجرحْه البخاريُّ ولا ابنُ أبي حاتمٍ»[3].

فالذي نلاحظُه هنا أنَّه صحَّحَ لعونِ بنِ عبدالله الأزديِّ، وقال عنه: «ثقةٌ» لأنَّ البخاريَّ وابنَ أبي حاتم ترجماه وسكتا عنه، ومسلكُ الشيخِ أحمدَ شاكرٍ في توثيقِ من سكتَ عنه البخاريُّ في "تاريخه" وابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتَّعديل" توسُّع مخيفٌ، كما سيأتي إنْ شاء الله تعالىٰ.

❁ ❁ ❁

---

(١) "مجمع الزَّوائد" (٥/ ١٦٧).

(٢) "المُسْنَد" (٢/ ٤٥).

(٣) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (رقم: ٥٠٤٢).

عملُ الشيخ أحمدَ شاكر
الحديثيُّ على «المسنَد» في ميزانِ النقدِ

وعملُ الشيخِ أحمدَ شاكر علىٰ "المسنَد" تناولَه عددٌ من العلماءِ بالنَّقد سلبًا وإيجابًا، واتَّفقَ الذين تعرَّضُوا لعملِه علَىٰ أمرينِ، هما:

١-الثَّناءُ علىٰ عملِه وريادتِه، وأنَّه بذلَ فيه جهدًا مشْكورًا في التصحيحِ والكلامِ علىٰ الأسانيدِ، وعملِ الفهارسِ الكاشفةِ في نهايةِ كلِّ جزءٍ.

٢-ولما كان عملُ الشيخِ أحمد شاكرٍ في بيانِ حالِ أسانيدِ "المسنَد" عملًا بشريًّا، فقد تعرَّض للنَّقدِ، مع الاعترافِ بأنَّ المقبولَ منه هو القسمُ الأكبرُ.

والذين تعقَّبوا الشيخَ أحمد شاكرًا؛ علىٰ نوعينِ:

الأول: تعقيبٌ بعيدٌ عن نقدِ منهجِه في التَّصحيحِ والتَّضعيفِ، كتعقيباتِ الشيخِ حبيبِ الرحمنِ الأعظميِّ.

الثاني: تعقيباتٌ نقديةٌ علىٰ المنهجِ الحديثيِّ منْ حيثُ الصناعةُ.

أولًا: تعقيباتُ الشيخِ حبيبِ الرَّحمنِ الأعظميِّ علَى الشيخِ أحمد شاكر:

تُعتبَر تعقيباتُ الشيخِ حبيبِ الرحمنِ الأعظميِّ علَىٰ تحقيقِ "المُسْنَد" للشيخِ أحمد شاكر مِن المحادثاتِ أو المساجلاتِ العلميَّةِ بينِ عالِمَيْنِ فاضِلَيْنِ، وقد احتفىٰ الشيخُ أحمد شاكر رحمه الله بتعليقاتِ الشيخِ حبيبِ الرحمنِ الأعظميِّ، وعرضَ هذه التَّعليقاتِ بطريقتِه الخاصَّةِ، فالشيخُ الأعظميُّ يذكر نصَّ اعتراضِه، ثم يُذَيِّلُه الشيخُ أحمد شاكر بالموافقةِ مع الشُّكرِ، وإنْ خالفَه فبقَلَمٍ لَيِّنٍ لم ينفكَّ عنِ الأخلاقِ الإسْلاميةِ.

والظاهرُ مِن تصرفاتِ الشيخِ الأعظميِّ أنَّه يوافقُ الشيخَ أحمد شاكر في منهجيَّته في تحقيقِ "المُسْنَد"، فكانَ عليه إتمامًا للفائدةِ أنْ يذكُرَ مقدمةً يبيِّنُ فيها

منهجَه، والاختلافَ المنهجيَّ مع الشيخِ أحمد شاكر، ثمَّ يبني الفروعَ علىٰ الأصول، لكنْ جاءتْ استدراكاتُه في تحقيقِ مواطنَ في: الرجال، والاتصال والانقطاعِ، والاستدراكِ في التخريجِ.

وقد قابلَ الشيخُ أحمد شاكر هذه الاستدراكاتِ بأدبٍ جَمٍّ، وذكَر نصوصَها؛ فأعطىٰ الأعظميَّ حقَّه، وأَقَرَّ له بالعلمِ والفضلِ، وناقشَه فيما احتاجَ للمناقشةِ.

ثانيًا: تعقيباتٌ نقديَّةٌ على المنهجِ الحديثيِّ:

من أهمِّ ما يمكنُ أنْ يُوَجَّه مِن نقدٍ لعملِ الشيخِ أحمد شاكر في الكلامِ علىٰ أسانيد "المسنَد"، هو:

١ - توثيقُه مطلقًا لبعضِ الرُّواة المُختلَفِ فيهم:

فقد وُجِدَ أنَّه يوثِّقُ جمعًا من الرُّواة المختلَفِ فيهم، كعبدِالله بن لَهِيعَةَ، وشَهْرِ بنِ حَوْشب، ومُؤَمَّلِ بنِ إسماعيلَ وغيرِهم، وبالتالي تصحيحُ حديثِهم؛ ومن الذين انتَقدوا عليه ذلك شيخُنا العلَّامة السيِّد عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريُّ في كتابه "بِدَع التَّفاسير"[(١)].

ومنهُم الشيخُ شُعيب الأرناؤوط وأعضاءُ مكتبِ تحقيقِ مؤسَّسة الرِّسالةِ، فإنَّهم قالوا: «فإنَّه ﷺ قد تساهلَ في الحكمِ علىٰ بعضِ أحاديثِ "المُسْنَد"، فقوَّىٰ حالَ ابن لَهِيعَة مطلقًا، وعليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدعانَ، وشَريكِ بنِ عبدالله النَّخَعَيِّ ومَن هوَ مِنْ بابِهم»[(٢)].

وكلام شُعيبٍ أو مكتبِ الرِّسالةِ علىٰ الثَّلاثةِ المذكورين له نصيبٌ من الصِّحَّةِ، ولكن ليس علىٰ إطلاقه؛ فحديثُ بعضِ مَن يصلحُ للاعتبارِ كالرُّواة

---

(١) "بدع التَّفاسير" (ص:١٧٨).

(٢) مقدمةُ تحقيقِ "المُسْنَد"، طبعة مؤسَّسة الرِّسالة (١/ ١٤٨).

الثَّلاثةِ المذكورين ليس ضعيفًا دائمًا، ولكنَّ بعضه مِن قِسم الحسنِ لِمَا عُلِمَ مِن أنَّ ابنَ لَهِيعَةَ كانَ قد احترقتْ كُتبُه، فمَن روىٰ عنه قبلَ الاحتراقِ فحديثُه ثابتٌ، كالعبادلة، وقُتيبةُ بنُ سعيد(١).

وشريكُ بنُ عبدالله النَّخَعِيُّ القاضي الكوفيُّ: ثقةٌ تغيَّر بعدما تولَّى القضاءَ، فسماعُ المتقدِّمينَ منه بواسط ثابتٌ(٢).

وعليُّ بنُ زيدِ بنِ جدعانَ: مختلَفٌ فيه، والأكثرون علىٰ تضعيفِه، وقد أخرج له مسلمٌ مقرونًا بغيره، وقال التِّرمِذيُّ عن عددٍ مِن أحاديثِه: «حسنٌ صحيحٌ»(٣).

ويمكن أنْ يُقال: إنَّ تصحيحَ أو تحسينَ حديثِ الرَّاوي المختلَفِ فيه يصعب السيرُ فيه وفْقَ حُكْمٍ كُلِّيٍّ.

ولكنَّ كَمْ مِن راوٍ ضُعِّفَ وقد حسَّنَ أو صَحَّحَ حديثَه بعضُ الحُفَّاظ!

وكَمْ مِن راوٍ ضُعِّفَ ولكنَّ حديثَه حسنٌ أو صحيحٌ في بعضِ شيوخِه!

وكم من راوٍ ضُعِّفَ لاختلاطٍ مثلًا وحديثه ثابتٌ قبل الاختلاط!

فكلُّ راوٍ يُدْرَسُ حالُه بمفردِه، ولا يُؤخذُ فيه بحكمٍ كُلِّيٍّ.

لكن يُمكنُ أنْ يُقال أيضًا: إنَّ للشيخِ أحمد شاكر ميلًا لتصحيحِ أو تحسينِ

---

(١) "المجروحين" لابن حِبَّان (٢/ ١٩-٢٠)، و"الكامل" لابن عديٍّ (٤/ ١٤٦٢)، و"تهذيب التَّهذيب" (٥/ ٣٣٧)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٧٧)، و"الكواكب النَّيِّرات في معرفةِ من اختلطَ من الرُّواةِ الثِّقاتِ" لابنِ الكيَّال [ت ٢٥] (ص:٤٨١-٤٨٣).

(٢) "الكواكب النَّيِّرات" (رقم: ٣٢) (ص: ٢٥٠-٢٥٧).

(٣) "صحيح مسلم" كتاب الجهاد والسِّير، باب غزوة أحد، مقرونًا بثابت البنانيِّ؛ و"جامع التِّرمِذيِّ" (رقم: ١٠٩، ٥٤٥، ٧٦٤)، و"تهذيب التَّهذيب" (٧/ ٣٢٢)، و"تقريب التَّهذيب" (رقم ٤٧٣٤).

حديثِ الرُّواةِ المختلَفِ فيهم ومَن همْ مِن أهلِ الاعتبارِ، بَيْدَ أَنَّ الشيخَ أحمد شاكر لم يُحسِّن حديثَ هؤلاءِ؛ بل رفعَ بعضَهم إلىٰ مكانةٍ أعلىٰ، فوثقَّهم وصحَّح لهم، وكان يصحِّحُ لابن لَهِيعَةَ ويوثِّقه مطلقًا[١]، وهذا التَّوثيقُ المُطلَقُ معارَضٌ بتضعيفِ عددٍ من الأئمةِ له، كيحيىٰ بنِ مَعينٍ، وعبدالرحمن بن مهديٍّ، ويحيىٰ بن سعيدٍ، والنَّسائيِّ، وابن حِبَّانَ، وابنِ عديٍّ وغيرِهم، والجَمْع بينَ الأقوال أولىٰ، فيقالُ: هو مقبولٌ قبلَ احتراقِ كتبِه.

٢- ما سكتَ عنه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم الرَّازيُّ فهو ثقةٌ عند الشيخِ أحمد شاكر.

كان الشيخُ أحمد شاكر يرىٰ أنَّ سكوتَ البخاريِّ أو ابنِ أبي حاتمٍ عن الرَّاوي هو بمثابةِ توثيقٍ له منهما، ولو مع المعارَضةِ.

وهذه نصوصٌ عن الشيخِ أحمد شاكر يصرِّحُ فيها بأنَّ ما سكتَ عنه البخاريُّ أو ابنُ أبي حاتمٍ فهو ثقةٌ:

١- قال عنِ الحكمِ بنِ مصعبٍ: «البخاريُّ عرفَه، وترجمه في "التاريخ الكبير" (١/ ٢/ ٣٣٦)»، ثمَّ قال: «لم يذكرْ فيه جرحًا، فهو ثقةٌ عنده»[٢].

٢- وقال عن أبي حنظلةَ: «وترجمه البُخاريُّ في "الكنىٰ"» ثم قال: «وهذا كافٍ في توثيقِه كعادتِه»[٣].

---

(١) وهذه أرقامُ بعضِ الأسانيدِ التي فيها عبدالله بنُ لَهِيعَة وصحَّحَها أو حسَّنها شاكرٌ: (٨٧، ٢١٢، ١٧٤٨، ٢٢٦٣، ٢٣٠٨، ٢٦٧٧، ٣٧٨٢، ٥٣٩٨، ٥٩٠٠).

(٢) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (٤/ ٥٥، رقم ٢٢٣٤).

(٣) "المُسْنَد" بتحقيق شاكر (٦/ ٣١٢، رقم ٤٦٨٣).

٣- وقال في موضعٍ آخرَ: «عرفه البخاريُّ، ولم يذكرْ فيه جرحًا، فترجمَه في "الكنىٰ" وذكر هذا الحديثَ من روايتِه، ولم يذكرْ فيه شيئًا، فهو منه توثيقٌ»[1].

٤-وقال عن راوٍ آخرَ: «ثقة، ترجمه البُخاريُّ في "الكبير" (٤/ ١/ ١٤)»، ثم قال: «وترجمه ابنُ أبي حاتمٍ (٣/ ١/ ٣٨٥)، فلمْ يجرحْه البُخاريُّ ولا ابنُ أبي حاتمٍ»[2].

فهذه النصوصُ صريحةٌ في أنَّ الشيخَ أحمدَ شاكرًا يَعتبِرُ سكوتَ البخاريِّ وابن أبي حاتم عن الرَّاوي توثيقًا منهما له.

وهنا يَرِدُ سؤالٌ مفادُه: هل أصابَ الشيخُ في عملِه أمْ جانَبَه الصَّوابُ؟

ولْنَسألْ أولًا: **هل سكوتُ البُخاريِّ وابنِ أبي حاتمٍ يُعتبَرُ توثيقًا للرَّاوي؟**

للإجابةِ عنْ هذا السؤالِ يجبُ أنْ نفرِّقَ بينَ نوعينِ منْ الرُّواةِ:

١ - **النَّوعِ الأولِ**: مسكوتٌ عنه في الكتبِ المتداوَلةِ، فلمْ نعرفْ عنْ حالِه شيئًا، وهذه المسألةُ ترجعُ إلىٰ مسألتَيِ المجهول والمستورِ، فإذا كانَ المسكوتُ عنه قد تحقَّقتْ فيه شروطُ الرَّاوي المستورِ فتأتي مسألةُ شروطِ قَبولِ حديثِ الرَّاوي المستورِ، أو يكونُ مجهولًا وله أيضًا أحكامٌ.

٢ -**النوع الثاني**: مسكوتٌ عنه عندَهما -يعني: البُخاريَّ وابنَ أبي حاتمٍ- أو أحدِهما، لكنْ وردَ فيه جرحٌ أو تعديلٌ عند غيرِهما، وهذا السُّكوتُ توثيقٌ في رَأْيِ الشيخِ أحمد شاكر؛ الذي كان يرىٰ أنَّ السُّكوتَ نصٌّ في التوثيقِ ولو مع المعارضةِ، وهذا غريبٌ جدًّا، ففي تحقيقِ "المُسْنَد" قال الشيخُ أحمد شاكر:

---

(١) المصدر السَّابق (٥/ ١٢٣، رقم ٣٣٦٢).

(٢) المصدر السَّابق (٧/ ٩٩، رقم ٥٠٤٢).

١ -«رجاء أبو يحيىٰ: هو رجاءُ بن صبيحٍ الحرثيُّ، وهو ثقةٌ، ترجمه البخاريُّ في "الكبير" (٢/ ١/ ٢٨٦) فلم يذكرْ فيه جرحًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في "الثِّقات" (ص: ٤٦٢)، وضعَّفه ابنُ معينٍ، وقال أبو حاتم: «ليسَ بالقويِّ»، وتوثيقُ البخاريِّ وابنِ حِبَّان إيَّاه أرجَحُ عندنا»[1].

وانظرْ إلىٰ قوله: «وتوثيقُ البخاريِّ»، فإنه ساوَىٰ بين السُّكوتِ والتوثيقِ!

٢ - وقال الشيخُ أحمدشاكر: إسنادُه صحيحٌ.

الحَكَمُ بنُ مصعبٍ القرشيُّ المخزوميُّ: قال أبو حاتم: «مجهولٌ»، وذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات"، وذكره أيضًا في "الضَّعفاء" وقال: «لا يجوزُ الاحتجاجُ به، ولا الرِّاويةُ عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبارِ»، قال الحافظُ في "التَّهذيب": «وهو تناقُضٌ صعبٌ!»

والذي أراه أنه إنْ جَهِلَهُ أبو حاتمٍ فقد عرَفه غيرُه، وإنْ تناقَضَ فيه ابنُ حِبَّانَ فلا يُؤخذُ بكلامِه؛ فإنَّ البخاريَّ عرفَه وترجمَه في "الكبير" (١/ ٢/ ٣٣٦) قال: «الحَكَمُ بنُ مصعبٍ القرشيُّ: سمعَ محمَّدَ بنَ عليِّ بنِ عبدالله بن عبَّاسٍ، سمعَ منه الوليدُ بنُ مسلمٍ»، فلم يذكرْ فيه جرْحًا، فهو ثقةٌ عنده»[2].

فانظرْ إلىٰ اعتبارِه سكوتَ البخاريِّ كالنصِّ علىٰ التوثيقِ حتَّىٰ في مقابلِ تضعيفِ غيرِه!

٣- وقال الشيخُ أحمد شاكر: «إسنادُه حسنٌ، إن شاء الله».

حمزةُ بنُ عبدالله القرشيُّ: ترجمَ له البخاريُّ في "الكبير" (٢/ ١/ ٤٥) فلم

---

(١) تعليقُ الشيخِ أحمد شاكر علىٰ "المُسْنَد" (١١/ ١٨١ حديث، رقم: ٧٠٠٠).

(٢) المصدر السَّابق (٤/ ٥٥، رقم ٢٢٣٤).

يذكرْ فيه جرحًا، وذكره ابنُ حِبَّان في "الثِّقات"، وأما أبو حاتم فزَعمَ أنَّ حمزةَ بنَ عبدالله في هذا الحديثِ آخرُ مجهولٌ غيرُ القرشيِّ، فكأنَّه لم يعرفْه، وصنيعُ البخاريِّ وابنِ حِبَّان أوثَقُ»[1].

فانظرْ إلىٰ تصرُّفِه الذي يَعتبِرُ أنَّ السُّكوتَ كالنصِّ علىٰ التَّوثيقِ!

٤- وقال الشيخُ أحمدشاكر: «إسنادُه حسنٌ».

أزهرُ بنُ راشدٍ الكاهليُّ: ضعَّفه ابنُ معينٍ، وقال أبو حاتم: «مجهولٌ»، ولكنْ ترجمَ له البخاريُّ في "التَّاريخ" (١/ ١/ ٤٥٥-٤٥٦) ولم يذكرْ فيه جرحًا».

فانظرْ إلىٰ اعتبارِ السُّكوت توثيقًا، والأخذِ به في مقابلِ تضعيفِ ابنِ معينٍ وتجهيلِ أبي حاتمٍ للرَّاوي!

٣- اعتمادُ الشَّيخِ أحمد شاكر لتوثيقِ ابنِ حِبَّان مطلقًا:

انتقدَ مكتبُ مؤسَّسةِ الرسالةِ الذي عملَ علىٰ تحقيق وتخريجِ المسندِ، وهم الشيخُ شُعيب الأرناؤوط وأصحابُه[2]، اعتدادَ الشيخِ أحمد شاكر بتوثيقِ ابنِ حِبَّان.

---

(١) تعليقُ الشيخِ أحمد شاكر علىٰ "المُسْنَد"(٣/ ٦٤، رقم ١٦٠٠).

(٢) مقدمة تحقيق "المُسْنَد"، طبعة مؤسَّسةِ الرِّسالةِ، وقَّع عليها الشيخُ شعيبٌ وثلاثةٌ من زملائه العاملينَ معه بمؤسَّسة الرِّسالةِ (١/ ١٥٢)، وكان في العملِ معه مشاركونَ آخرون، بالإضافةِ إلىٰ أستاذَينِ في الحديثِ من جامعةِ محمَّدِ بنِ سعودٍ هما الدكتور أحمد معبد والدكتور محمود ميرة. انظرْ مقدمةِ الناشر للطبعة الأولىٰ (١/ ٣١-٣٦) كما أخبرني بذلك الدكتور أحمد معبد.

وشعيب الأرناؤط التقيتُ به في عمَّان بالأردُنِّ سنة ١٤٢٢ بمكتبِ مؤسَّسةِ الرِّسالةِ صحبةَ صديقي العلامةِ السيد حسن السَّقاف، وكانَ ذلكَ عقبَ طبع كتابي "التعريف" بعدة شهور، وكانَ للكتابِ صدىٰ كبيرٌ إيجابًا وسلبًا، وقال لي الشيخُ

فقالوا: «وقد صحَّحَ -يعني شاكرًا- بعضًا منَ الأسانيدِ التي فيها رُواةٌ مجهولونَ لم يُؤْثَرْ توثيقُهُم عن أحدٍ منَ الأئمةِ المعتمَدِ عليهم الموثوقِ بهِم في هذا

شعيبٌ : كتابكَ بينَ يدي وقد قرأتُ منه مجلَّدين ونصفًا، فقلتُ له : وماذا وجدتَ فيه، فلمْ يُبْدِ رأيًا علميًّا، وحاولتُ مباحثتَه، فكانَ يسكتُ أو يُبْدِ اجاباتٍ ضعيفةٍ، واستغربتُ جدًّا منْ كلامِه، فقد كانَ في مخيّلتِي أنه شخصٌ يَقِظٌ مُتنبهٌ، يحفظُ المسائلَ بحكمِ اشتغالِه، ولم أجدْ ما كانَ في مخيّلتي، ووجدتُ عددًا كبيرًا من الباحثينَ يعملونَ في صمتٍ، فعرفتُ أنَّ العملَ قائمٌ عليهم وتأكَّدتُ بعدَّةِ قرائنَ من هذا الذي ذهبتُ إليه، وماكانَ ينبغي له أنْ يكتبَ اسمَه على أعمالٍ كبيرةٍ كاملةٍ قامَ بها مكتبُ مؤسَّسةِ الرِّسالةِ، ويَتَشبَّعُ بأعمالِ غيرِه، فانظرْ مثلًا إلى تحقيقِ وتخريجِ كتابِ "الإحسان في تقريبِ صحيحِ ابنِ حِبَّان" الذي طُبع في ستةَ عشرَ مجلَّدا معَ مجلَّدين آخَرينِ فهارس، فهو عملٌ ضخمٌ وبُذلَ فيه مجهودٌ كبيرٌ وهو منْ أعمالِ مؤسسةِ الرِّسالةِ، وكُتب عليه "حقَّقه وخرَّج أحاديثَه وعلَّقَ عليه شعيب الأرنؤوط" وهذا غيرُ موافقٍ للواقعِ حتى عند شعيبٍ نفسِه، فإنَّه قال في مقدِّمةِ العمل (١/ ٧١) : "أتوجَّه بخالصِ الشكرِ وجميلِ الثناءِ لكلِّ من كانتْ له يدٌ مشكورةٌ في هذا السِّفرِ العظيمِ من الأساتذةِ العاملينَ معي في مجال تحقيقِ التراثِ" فمنْ همُ الأساتذةُ ؟ وما عددُهم؟ وماذا كانَ عملُهم ؟ هل قامُوا بالعملِ كلِّه بإشرافٍ علميٍّ من شعيبٍ؟ أو إداريٍّ ؟ هل شاركهُم في التخريجِ؟ هل اكتفى بالتوجيهِ؟ الله أعلمُ بحقيقةِ الأمورِ، لكنَّ الذي يمكنُ القطعُ به أنَّ هذا ليس عملَ شعيبٍ وحدَه، وما يقال عن "الإحسان في تقريبِ صحيحِ ابنِ حِبَّان" يقال على أعمالٍ أخرى كبيرةٍ أفادةٍ جدًّا لكنْ كان ينبغي أنْ تبيَّنَ أسماءَ منْ قامُوا بها ولا يُكتفى بواحدٍ عن ثلاثينَ أو أربعينَ باحثًا، بقيَ أنْ أبيِّنَ أنَّه في جلستِي مع شعيبٍ جرى البحثُ في أمورٍ أخرى لاتعلُّقَ لها بالبحثِ هنا ربَّما أذكرُها في مكانٍ آخرَ، إنْ شاءَ الله تعالى.

الفنِّ، أو يكونَ ممنِ انفردَ بذكرِه ابنِ حِبَّان في "الثِّقات"»[1].

وقبلَ الكلامِ على توثيقِ ابنِ حِبَّان أقول:

إنَّ عبارةَ المذكورين تُصرِّحُ بأنَّ:

١ - مَن لم يوثَّق.

٢ -أو انفردَ بتوثيقِه ابنُ حِبَّان.

فهو مجهولٌ، وهذا الإطلاقِ خطأٌ مشهورٌ؛ لأنَّ الجهالةَ حكمٌ لا يؤخَذُ إلا من الأئمَّةِ أهلِ الاستقراءِ، وخلوُّ الرَّاوي منَ النَّصِّ على توثيقِه لا يُصَيِّرُه مجهولًا، ويدفعُنا ذلك إلى ملاحظةِ العملِ معَ حديثِه منَ الأئمَّةِ النُّقادِ، أمَّا كونُ الشيخِ أحمد شاكر يعتدُّ بذكرِ ابنِ حِبَّان للرَّاوي في "الثِّقات"، فهذا بَيِّنٌ، وقد تقدَّمتْ أمثلةٌ في النَّموذَجَينِ الرَّابعِ والخامسِ، وهو ليس بِدْعًا في تصرُّفِه.

اعتمادُ الحافظِ العراقيِّ لتوثيقِ ابنِ حِبَّان:

وتوثيقُ ابنُ حِبَّانَ محلُّ قبولٍ من كثيرٍ من الحُفَّاظِ المتأخِّرين[2].

وفي "أجوبةِ الحافظِ العراقيِّ" أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ سأل شيخَه العِراقيَّ عن اعتمادِ ودرجةِ توثيقِ ابنِ حِبَّانَ، فقال الحافظُ: «ما يقولُ سيِّدي في أبي حاتمٍ ابن حِبَّان إذا انفردَ بتوثيقِ رجلٍ لا يُعرفُ حالُه إلَّا منْ جهةِ توثيقِه له، هل ينتهضُ توثيقُه بالرجلِ إلى درجةِ مَنْ يُحتجُّ به؟

وإذا ذَكَرَ الرجلَ عينَه أحدُ الحُفَّاظ -كأبي حاتمٍ- بالجهالةِ، هل يرفعُها عنه

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ١٤٨).

(٢) وقد بسطتُ الكلامَ على توثيقِ ابنِ حِبَّان، ووجْه قبولِه، ومناقشةِ المعترضين في مقدِّمتيَّ كتابيَّ "التعريف بأوهامِ من قَسَّم السُّنن إلى صحيحٍ وضعيف" (١/ ٣٨٥- ٤٣٩) و"الاحتفال بمعرفةِ الرُّواة الثِّقاتِ الذين ليسُوا في تهذيبِ الكمال" (١/ ٥٠-٦٠).

توثيقُ ابنِ حِبَّان وحدَه، أمْ لا؟».

فأجابُ الحافظُ العراقيُّ ﷺ بقوله: «إنَّ الذينَ انفردَ ابنُ حِبَّان بتوثيقِهم لا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الواحدُ منهم لم يروِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، أو روىٰ عنه اثنانِ ثقتانِ أو أكثرُ، بحيثُ ارتفعتْ جهالةُ عَيْنِه.

فإنْ كان روىٰ عنه اثنان فأكثرُ، ووثَّقه ابنُ حِبَّان، ولم نجدْ لغيرِه فيه جرحًا، فهو ممَّن يُحْتجُّ به؛ وإنْ وجدْنا لغيرِه فيه جَرحًا مُفسَّرًا، فالجرحُ مُقَدَّمٌ.

وقد وقعَ لابنِ حِبَّان جماعةٌ ذكرَهم في "الثِّقات"، وذكرهم في "الضَّعفاء"، فيُنظَر أيضًا إنْ كانَ جرحَه مُفَسَّرًا فهوُ مُقَدَّمٌ علىٰ توثيقِه.

فأمَّا مَنْ وثَّقهُم ولا يُعْرفُ للواحدِ منهُم إلا راوٍ واحدٌ، فقد ذكرَ ابنُ القطَّانِ في كتابِ "بيان الوهم والإيهام" أنَّ مَنْ لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ ووثِّق فإنَّه تزولُ جهالتُه بذلك.

وذكر ابنُ عبدالبرِّ أنَّ مَنْ لم يروِ عنه إلا واحدٌ، وكان معروفًا في غيرِ حملِ العلمِ، كالنَّجدةِ والشَّجاعةِ والزُّهدِ، احتُجَّ به؛ وأمَّا إذا تعارضَ توثيقُ ابنِ حِبَّان بتجهيلِ أبي حاتم الرَّازيِّ لمن وثَّقه، فمنْ عَرف حالَ الرَّاوي بالثِّقةِ مُقَدَّمٌ علىٰ مَنْ جَهِلَ حالَه؛ لأنَّ مَن عَرفَ معه زيادةُ علمٍ»[(١)].

وما ذَهبَ إليه ابنُ عبدالبَرِّ أيَّدَه جمعٌ منَ العلماءِ، منهُم: الشَّـريفُ المجتهدُ ابنُ الوزير الزَّيديُّ اليمانيُّ في "العواصِم والقواصِم"[(٢)]، وقال الحافظُ ابنُ سَيِّد النَّاسِ في "أجوبته": «ولستُ أرىٰ ما قالَه أبو عُمرَ إلَّا مَرْضِيًّا»[(٣)].

---

(١) "أجوبة الحافظ العراقيِّ" (ص: ١٣٦).

(٢) "العواصم والقواصم" (١/ ٣٠٧-٣٢٠).

(٣) "أجوبة ابن سَيِّد النَّاس" (٢/ ٢٦٩).

٤ -**أخذُه بتوثيقِ العِجْلِيِّ:**

وقد انتقدَ شُعيب الأرناؤوط وجماعتَه في مؤسَّسةِ الرِّسالةِ الشيخَ أحمد شاكر لأخْذِه بتوثيقِ العِجْلِيِّ[1]، وهذا تقليدٌ بَيِّنٌ منهُم للمُعلِّميِّ اليمانيِّ، فتوثيقُ العِجْلِيِّ مقبولٌ عند أئمَّةِ النُّقَّادِ، ولم يَرُدَّهُ أحدٌ من الحُفَّاظِ أو يتوقَّفْ فيه، والذي تعرَّضَ له بالنَّقدِ أولًا هو الشيخُ عبدالرحمنِ بنُ يحيىٰ المُعلِّميُّ اليمانيُّ رحمه الله تعالىٰ، ولم يسبقْه أحدٌ -فيما أعلمُ- وتبعَه الألبانيُّ وآخرُون، وقد تعقَّبْتُهم في مقدمةِ كتابي "التَّعريف بأوهامِ منْ قسَّم السُّنن إلىٰ صحيحٍ وضعيفٍ"، فشعيبٌ وجماعتُه هنا مقلِّدون للمُعلِّميِّ، والصَّوابُ مع الشَّيخِ أحمد شاكر، كما بسطْتُه في مقدِّمة "التَّعريف بأوْهام منْ قسَّم السُّنن"

(**فائدة**): كان الدكتور أحمد معبد من المشْرفِين علىٰ تحقيقِ مؤسَّسة الرِّسالةِ للمسندِ، وقيَّد معهُم عدمَ الاعتمادِ علىٰ توثيقِ العجليِّ -تبعًا للمُعَلِّميِّ- بيْدَ أنَّه بعدَ تحكيمِه لكتابيْ "التعريف" تغيَّر رأيُه، واعتمدَ كلامِي في "التعريف" وصرَّحَ به علىٰ المنصَّةِ في أحدِ مؤتمراتِ الحديثِ بكليَّة الدِّراساتِ الإسلاميَّة بدبيٍّ تعقيبًا علىٰ أحدِ مقلِّدي المعلِّميِّ، فاستغربتُ منه موقفَه وقلتُ له: هذا يحتاجُ منْكَ للكتابةِ، وأنْ تصرِّحَ باستفادتِكَ منَ "التعريف"، وقد رأيتُ أكثرَ من مستفيدٍ من بحثي حولَ توثيقِ العجليِّ أخذَ بنتيجتِه بدونِ عزْوٍ فالحمدُ لله علىٰ فضْلِه.

٥ - **قبولُه حديثَ التَّابعيِّ الذي لم يُجْرَحْ:**

أمَّا كونُ الشيخِ أحمد شاكر يقبلُ حديثَ التَّابعيِّ الذي لم يُجرحْ، سواءٌ روىٰ عنه واحدٌ أو أكثرُ، فهذا بَيِّنٌ من تصرُّفاتِه كما تقدَّم في النَّموذجِ السَّادس.

---

(١) مقدمة تحقيق "المُسْنَد"، طبعة مؤسَّسة الرِّسالة (١/ ١٤٨).

١- وأزيدُ هنا قولُ الأستاذِ الشيخِ أحمد شاكر: «ميمونٌ المكيُّ: تُرْجِمَ في "التَّهذيب"، ولمْ يُذكَرْ فيه جرحٌ ولا توثيقٌ، وفي "الخلاصة" و"التَّقريب": مجهولٌ؛ وهو تابعيٌّ كما ترى، فأمْرُه على السِّتْرِ والعدل حتَّى يتبيَّنَ فيه جرحٌ، فلذلك حَسَّنَّا حديثَه»[١].

٢-وقال: «نعيم بنُ يزيدَ: تابعيٌّ، لمْ يروِ عنه غيرُ عُمرَ بن الفضلِ، قال أبو حاتمٍ: مجهولٌ؛ والتابعون على السّترِ حتَّى نجدَ فيهم جرْحًا صريحًا»[٢].

والذي نلاحظُه هنا أنَّ الأستاذَ الشيخ أحمد شاكر يقبلُ حديثَ التَّابعيِّ ولو لمْ يروِ عنهم إلا واحدٌ، ويقبلُ حديثَهم وحتَّى إنْ وردَ فيهم تجهيلٌ لا يُعتدُّ به في نظرِه، فإنَّه في المثال الثَّاني أبقى التَّابعيَّ على أصلِ السّترِ والعدالَةِ، ولمْ يَعتدَّ بتجهيل أبي حاتمٍ الرَّازيِّ.

وكأنَّ الأستاذَ الشيخَ أحمد شاكر يصرِّحُ بقبول حديثِ مجهول العينِ من التَّابعين، وهذا توسُّعٌ فيه نظرٌ.

اختلافُ العلماءِ في قبول حديثِ مجهولِ العينِ:

فإنْ قال قائلٌ: فهل لتصرُّفِ الشيخِ أحمد شاكر في قبول حديثِ مجهول العينِ منَ التَّابعين سلفٌ من العلماءِ؟

فالجوابُ هو: اختلفَ العلماءُ في قبول حديثِ مجهول العينِ على أقوال:

١-الردُّ مطلقًا، وحكى ابنُ السُّبكيِّ في "جَمْعِ الجوامع"[٣] الإجماعَ عليه،

---

(١) تحقيق "المُسْنَد" (٤/ ٨٥، رقم ٢٣٠٨).

(٢) تحقيق "المُسْنَد"(١/ ٨٤، رقم ٦٩٣).

(٣) "جَمْع الجوامع" (٢/ ١٧٦).

ونصَّ ابنُ كثير في "اختصاره" (ص: ١٠٧) علىٰ الاتِّفاقِ علىٰ الردِّ؛ وفيه نظرٌ، ولعلَّهما أرادا بالإجماعِ إجماعًا خاصًّا أوِ اتِّفاقًا خاصًّا.

٢-القبولُ مطلقًا، وهو مقابلُ الأول، وإليه يذهبُ كلُّ منْ لمْ يشترطْ في الرَّاوي مزيدًا علىٰ الإسلامِ، كما صرَّحَ بذلك العِراقيُّ في "التَّبصرة"، والسَّخاويُّ في "فتح المغيث"[1]، وعزاه النَّوويُّ لكثيرينَ منَ المحقِّقين، فقال في مقدِّمة "شرْح صحيح مسلم": «ثُمَّ المجهولُ أقسامٌ: مجهولُ العدالةِ ظاهرًا وباطنًا، ومجهولُها باطنًا مع وجودِها ظاهرًا وهو المستورُ، ومجهولُ العينِ؛ فأمَّا الأولُ فالجمهورُ علىٰ أنَّه لا يُحتجُّ به، وأمَّا الآخرانِ فاحتجَّ بِهما كثيرٌ من المحقِّقين»[2].

وقال ابنُ الوزير في "الرَّوض الباسم": «ذهبتْ أئمَّةُ الحنفيَّة إلىٰ قبول المجهول منْ أهلِ الإسلامِ»[3].

٣- هل صحَّحَ الأستاذُ الشَّيخُ أحمد شاكر للمجاهيل؟

ذهب بعضُ المعاصرين إلىٰ أنَّ الشَّيخَ أحمد شاكر يصحِّحُ حديثَ المجاهيل، صرَّح بذلكَ الأرناؤوط وجماعتُه، فإنَّهم قالوا في مقدِّمة تحقيقِ "المُسْنَد" في الانتقادِ علىٰ الشَّيخِ أحمد شاكر ما نصُّه: «وقد صحَّحَ بعضًا من الأسانيدِ التي فيها رُواةٌ مجهولُون لمْ يُؤْثَرْ توثيقُهم عنْ أحدٍ منَ الأئمةِ»[4].

---

(١) "التَّبصرة والتَّذكرة" (١/ ٣٢٤)، و"فتْحُ المغيثِ شَرْح ألفيَّة الحديثِ" (٢/ ٤٥).

(٢) مقدمةُ الإمامِ النَّوويِّ لـ"شَرْح صحيح مسلم" (١/ ٢٨).

(٣)"الرَّوض الباسم في الذَّبِّ عن سُنَّة أبي القاسم" (١/ ٢٠).

(٤) مقدمة تحقيق "المُسْنَد" طبعة مؤسَّسة الرِّسالة (١/ ١٤٨).

وقد أوردُوا أمثلةً لتصحيحِ الشَّيخِ أحمد شاكر لحديثِ الرَّاوي المجهُول في نظرِهم، فقالوا: «وصحَّح الأحاديثَ (١٣٥)و(١٤١) و(٢٢٣) و(٤١٦)...، مع أنَّ في سَنَدِ كلِّ واحدٍ منها مجهولًا أو أكثرَ»[١].

وقد تقدَّم أنَّ الشيخَ أحمد شاكرًا يقبلُ حديثَ الرَّاوي المسكوتِ عنه، وكذا مجهول العينِ منَ التَّابعين، ولكنَّ الأرناؤوط وجماعتَه في أثناءِ انتقادِهم لعمَلِ الشيخِ أحمد شاكر لم يذكرُوا أيَّ مجهول أرادوا، فلم يُعَرِّفوه، ولم يحرِّرُوا موضِعَ النِّزاعِ.

ولتحديدِ غرضِهم منَ «المجهول» ننظرُ في طائفةٍ من الأمثلةِ التي ذكرُوها.

وسأذكرُ إنْ شاء الله تعالىٰ رقمَ كلِّ حديثٍ وتصرُّفَ الأستاذ الشَّيخ أحمد شاكر، ثم سببَ التَّصحيحِ أو التَّوثيقِ، ومنه سنعرفُ هل يوثِّقُ الشيخُ أحمد شاكر المجاهيلَ أو يصحِّحَ لهم؟ وسأقتصرُ علىٰ خمسةَ عشرَ مثالًا فقط:

قال شُعيبٌ وأصحابُه: «وصحَّحَ الأحاديثَ...[٢] مع أنَّ في سَنَد كلِّ واحدٍ منها مجهولًا أو أكثرَ».

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ١٥٠).

(٢) ذكر شعيبٌ وجماعتُه من المحكِّمين والمصحِّحينَ خمسةً وعشرين مثالًا، وقد اقتصرتُ علىٰ خمسةَ عشرَ مثالًا فقط مرتَّبين حسبَ ذِكْرِهم.

رقم الحديث	قول الشيخ أحمد شاكر في إسناده	قول شُعيب وجماعته في إسناده	سبب قول الشيخ أحمد شاكر
١٣٥	إسناده صحيحٌ... أبو يحيى المكيّ، وفرُّوخ مولى عثمان: ذكرهما ابن حِبّان في "الثّقات"... وفي "الزّوائد" وإسناده صحيحٌ ورجاله موثّقون.	إسناده ضعيف لجهالة أبي يحيى المكيِّ وفروخ مولى عثمان، وتساهَل ابن حِبّان فذكرهما في "ثقاته".	الاختلاف في توثيق ابن حِبّان.
١٤١		إسناده ضعيف لجهالة الغضبان بن حنظلةَ وأبيه.	
٢٢٣	إسناده صحيحٌ... ويونس بن سليم الصنعانيُّ هذا: ذَكَرَهُ ابن حِبّان في "الثّقات"؛ وفي "التّهذيب" عن النّسائيِّ قال: «ثقةٌ».	إسناده ضعيفٌ لجهالة يونس بن سليمٍ.	الاختلاف في توثيق ابن حِبّان وغيره.
٤١٦	إسناده حسنٌ... رباحٌ: كوفيٌّ من الموالي، ذكره ابن حِبّان في "الثّقات" وقال: «لا أدري من هو، ولا ابنُ من هو».	إسناده ضعيف لجهالة رباح، فقد ذكره ابن حِبّان في "الثّقات"، وقال: «لست أعرفه ولا أعرف أباه»؛ وفي "التّقريب": «مجهول».	الاختلاف في توثيق ابن حِبّان.
٥١١	إسناده صحيحٌ؛ عمرو ابن جاوان التميميُّ السعديُّ: ذكره ابن حِبّان في "الثّقات".	هذا إسناده ضعيف: عمرو ابن جاوان: روى له النّسائيُّ، ولم يروِ عنه غير حصين، ولم يذكره أحدٌ في "الثّقات" غير ابن حِبّان، وقال الذّهبيُّ: «لا يُعرف».	الاختلاف في توثيق ابن حِبّان.
٥١٧	عبيد الله بن عبدالله بن موهب: مِن متوسِّطي التّابعين، وهو ثقةٌ، ذكره ابن حِبّان في "الثّقات"، وقال: «روى عنه ابنه يحيى، ويحيى لا شيء، وأبوه ثقةٌ، وإنّما وقعت المناكير في حديثه مِن قِبَل ابنه»، والحديث الذي هنا ليس من رواية ابنه؛ بل هو من رواية ابن أخيه.	عبيد الله بن عبدالله: قال أحمد: «لا يُعرف»، وقال الشّافعيُّ: «لا نعرفه»، وقال ابن القطّان الفاسيُّ: «مجهول الحال»، وقال الحافظ في "التّقريب": «مقبول».	الاختلاف في توثيق ابن حِبّان.
٥٣٨	إسناده حسنٌ؛ أُمُّ غراب: اسمها طلحة، ذكرها ابن حِبّان في "الثّقات".	إسناده ضعيف؛ أمّ غراب -واسمها طلحة-: روى عنها مروانُ بنُ معاويةَ ووكيعٌ، ولم يوثّقها غير ابن حِبّان، وفي "التّقريب": «لا يُعرف حالها».	الاختلاف في توثيق ابن حِبّان.
٥٧٦	إسناده حسنٌ؛ عليُّ بن جعفر[1]:	ضعيف؛ عليُّ بن جعفر بن	الاختلاف في

(١) قلتُ: عليُّ بنُ جعفر، هو الإمامُ المبجَّل عليٌّ العُرَيضيُّ ابنُ الإمامِ جعفرِ الصَّادقِ عليهما السلام،

رقم الحديث	قول الشيخ أحمد شاكر في إسناده	قول شُعيب وجماعته في إسناده	سبب قول الشيخ أحمد شاكر
	لم يذكره أحدٌ بجرحٍ ولا توثيقٍ،	محمد: روى عنه جمعٌ ولكن لا	المسكوت عنه.

والعُرَيضيُّ من أئمَّةِ آلِ البيتِ، فهو ثقةٌ وفوقَ الثقةِ، ولا يحتاجُ لتوثيقِ مَن هوَ أنزَلُ منه بمراحَل.

ومن سوءِ الأدبِ مع العترةِ المطهَّرةِ، واتِّباعِ منهجيَّةِ الإقصاءِ والإبعادِ عدمُ معرفةِ أئمتِهم، والتَّطاولُ عليهم وتضعيفُ أحاديثِهم بدون موجبٍ. ولم ينفردْ شعيبٌ ولجنتُه بتضعيفِ الإمامِ عليٍّ العُرَيضيِّ، فقد ضعَّفه الألبانيُّ في "ضعيفته" (٧/ ١٢١، رقم: ٣١٢٣)، وتابَعه بشَّار معروف المتطفِّلُ في تعليقِه على "التِّرمذيِّ" (رقم: ٣٧٣٣)، وصاحبُنا الدكتور عامر حسن صبري في "زوائد المُسنَد" (ص:٤٢١).

وهم وغيرُهم مخطؤون مقلِّدون للذَّهبيِّ الذي أدخلَ الإمامَ عليًّا العُرَيضيَّ في "الميزان" (٣/ ١١٧)، وقال:«ما هوَ من شرطِ كتابي، لأنِّي ما رأيتُ أحدًا ليَّنه، نعم، ولا وثَّقه، ولكنَّ حديثَه منكرٌ جدًّا، ما صحَّحه التِّرمذيُّ، ولا حسَّنه». يقصدُ الذَّهبيُّ حديثَ: «**منْ أحبَّني وأحبَّ هذينِ وأبويْهِما كانَ معِي في درجتِي في الجنَّةِ**».

قلتُ: الإمامُ العُرَيضيُّ لا يحتاجُ لتوثيقِ أمثالِ الجوزَجَانيِّ، ويحيى بنِ معينٍ، وأحمدَ بنِ حنبل. والذَّهبيُّ أساءَ وأدخلَ كثيرين منْ آلِ البيتِ في "الميزان"، والحديثُ ثابتٌ وله شواهدُ كثيرةٌ صحيحةٌ، ولكنَّه يجبُ أنْ يكونَ منكرًا عند الذَّهبيِّ الشَّاميِّ.

وفي "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٨٧)، و"سير أعلام النُّبلاء" (١٢/ ١٣٥)، و"التَّهذيب" (١٠/ ٤٣٠) أنَّ نصرَ بنَ عليٍّ الأزديَّ لما حَدَّثَ بهذا الحديثِ عَنِ الإمامِ عليٍّ العُرَيضيِّ ضربَه المتوكلُ ألفَ سوطٍ، فكلَّمَه جعفرُ بنُ عبدالواحدِ وجعلَ يقولُ له: الرجلُ من أهلِ السُّنَّةِ! ولم يزلْ به حتَّى تركَه».

قلتُ: المتوكِّلُ ناصبيٌّ مشهورٌ، وله أعمالٌ قبيحةٌ في النَّصبِ، والإمامُ العُرَيضيُّ ثقةٌ وفوقَ الثِّقةِ.

رقم الحديث	قول الشيخ أحمد شاكر في إسناده	قول شُعيب وجماعته في إسناده	سبب قول الشيخ أحمد شاكر
	أخوه موسى: هو موسى الكاظم، والحديث رواه التِّرمذيُّ (٤: ٣٣١-٣٣٢) عن نصر بن عليٍّ الأزديِّ الجهضميِّ الذي رواه عنه.	يُعرف بجرحٍ ولا تعديلٍ وباقي رجاله ثقاتٌ.	
٦٣٢	إسناده صحيحٌ... نُجَيّ... تابعيٌّ ثقةٌ، تقدَّم في حديث (٦٠٨) أن ابن حِبَّان قال: «ثقة».	هذا إسناد ضعيف... نَجَيّ... لم يروِ عنه غير ابنه عبدالله، وذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات"، وقال: «لا يعجبني الاحتجاج به».	تابعيٌّ وثَّقه ابن حِبَّان.
٦٤٤	إسناده صحيحٌ... أبو مريم: هو الثقفيُّ المدائنيُّ، وهو ثقة، وترجم له البخاريُّ... (١٥١/١/٤) فلم يذكر فيه جرحًا.	إسناده ضعيفٌ... وأبو مريم - وهو الثقفيُّ-: مجهولٌ.	سكت البخاريُّ عنه.
٦٤٥	إسناده صحيحٌ... إبراهيم بن محمد ابن الحنفية: وثَّقه العِجْلِيُّ وابن حِبَّان، وترجمه البخاريُّ (٣١٧/١/١) وذكر هذا الحديث وقال: «في إسناده نظرٌ».	إسناده ضعيفٌ... إبراهيم ابن محمد ابن الحنفية: لم يوثِّقه غير العِجْلِيِّ وابن حِبَّان، وأخرج له البخاريُّ في "تاريخه" هذا الخبر... وقال: «في إسناده نظرٌ».	الاختلاف في توثيقي العِجْلِيِّ وابن حِبَّان.
٦٤٩	إسناده حسنٌ؛ أزهر بن راشد الكاهليُّ: ضعَّفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «مجهولٌ كما في «التَّهذيب»، ولكن ترجم له البخاريُّ في «التاريخ» (٤٥٥/١/١-٤٥٦) ولم يذكر فيه جرحًا». الخضرُ بنُ القوَّاس: جهله أبو حاتم، وذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات"، أبو سُخَيْلة -بالتصغير-: قال أبو زرعة: «لا أعرف اسمه»، ولم يذكروا فيه جرحًا، والتابعيون على السِّتر والقبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم.	إسناده ضعيفٌ؛ الأزهر بن راشد الكاهليُّ: ضعَّفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «مجهولٌ»، والخضرُ بنُ القوَّاس: مجهولٌ، وكذا أبو سُخَيْلَة.	سكت عنه البخاريُّ. ذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات". تابعيٌّ سكتوا عنه.
٦٥٥	إسناده صحيحٌ... مسلم بن سلام الحنفيُّ: ذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات" وترجمه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢٦٢/١/٤) ولم يذكر فيه جرحًا.	إسناده ضعيفٌ... مسلم ابن سلام: لم يروِ عنه غير واحدٍ، ولم يوثِّقه غير ابن حِبَّان.	الاختلاف في قبول توثيق ابن حِبَّان.
٦٦٥	إسناده صحيحٌ... عبدالله بن	إسناده ضعيف... عبدالله ابن	توثيق ابن حِبَّان.

رقم الحديث	قول الشيخ أحمد شاكر في إسناده	قول شُعيب وجماعته في إسناده	سبب قول الشيخ أحمد شاكر
	مُلَيْـل: ذكـره ابـن حِبَّـان في "الثِّقات"، هو تابعيٌّ.	مُلَيْلٍ: لم يوثقه غير ابن حِبَّان.	
٦٧٢	إسناده صحيحٌ... أبو كثير مولى الأنصار: في "التعجيل": «ذكره البخاريُّ ولم يذكر فيه جرحًا، وتبعه أبو أحمد الحاكم»، وهو في "الكُنى" للبخاريِّ (٦٤)... ولم يعقِّب عليه بجرحٍ ولا تعديلٍ.	إسناده ضعيفٌ... أبو كثير مولى الأنصار: لا يُعرف بجرحٍ ولا تعديل، ولم يروِ عنه غير إسماعيلَ بن مسلم العبديُّ.	سكت عنه البخاريُّ.

وبعد ذِكْرِ الأمثلة المتقدِّمة يمكن أنْ يُقال:

١-أغلبُ الأمثلةِ المذكورةِ تدورُ حولَ توثيقِ ابنِ حِبَّانَ، فهو سببُ التَّصحيحِ، يليه سكوتُ البخاريِّ في "تاريخه الكبير"، ثمَّ كونُ الرَّاوي من التَّابعين المسكوتِ عنهم.

٢- هؤلاءِ الرُّواةُ الذين وصفَهُم الشَّيخُ شُعيبٌ وأصحابُه بالجهالَةِ جاء وصْفُهم بالجهالةِ من الشيخِ شُعيبٍ وجماعتِه فقط وتابَعهم المشرفان، وأنشأوا فيهم حُكْمًا لم يُسبقُوا إليه، فهلْ يصحُّ وَصْفُ الرَّاوي الذي انفردَ ابنُ حِبَّان بتوثيقِه، أو التَّابعيِّ الذي لم يُضعَّف، أو المسكوتِ عنه؛ بالجهالة؟!

٣- الصَّواب -والله أعلم- الآتي:

أ- أنْ يقولَ النَّاظرُ في الإسنادِ: فيه فلانٌ وقد انفردَ بتوثيقِه ابنُ حِبَّان، أو: فيه فلانٌ لم يوثَّق، أو: لم يَرِدْ فيه جرحٌ أو تعديلٌ، أو: لا أعرفُه. لأنَّ الحكم بالجهالة يستلزمُ الإحاطةَ والمعرفةَ التَّامَّة.

ب-قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في ترجمةِ الإمامِ إسماعيلَ بنِ محمَّد الصَّفَّار من "لسان الميزان": «ولم يعرفْه ابنُ حزمٍ؛ فقال في "المحلَّى": إنَّه مجهولٌ؛ وهذا تهوُّرٌ

منِ ابنِ حزمٍ، يَلْزَمُ منه أنْ لا يُقبلَ قولُه في تجهيلِ مَنْ لم يَطَّلِعْ هو على حقيقةِ أمرِه، ومن عادةِ الأئمةِ أنْ يعبِّروا في مثلِ هذا بقولهم: لا نعرفُه، أو: لا نعرفُ حاله، وأمَّا الحكمُ عليه بالجهالةِ فقدْرٌ زائدٌ، لا يقعُ إلا مِن مُطَّلِعٍ عليه أو مجازفٍ»[1].

ومنه يُعرفُ خطأُ مَن يسارعُ برمي الرُّواة بالجهالةِ.

٤- أمَّا تفصيلُ مفرداتِ الأسباب التي أدَّت إلى التَّصحيحِ أو التَّحسين كتوثيقَي العِجْلِيِّ وابنِ حِبَّان، والسُّكوت؛ فتلك أمورٌ أُخرىٰ سبقَ بيانُها، وكان على الأستاذ شُعيبٍ وجماعتِه تعريفُ المجهول أولًا ثمَّ البناءُ عليه.

(تنبيه): مذكراتُ السيد محمَّد المنتصر الكتانيِّ على بعضِ أحاديثِ المسْندِ:

كان سيدي محمَّد المنتصر الكتانيِّ رحمه الله تعالىٰ يدرِّس المسندَ بالمسجدِ النبويِّ الشَّريفِ، وكان يستعينُ على الدرس بمذكراتٍ يقيِّدُ فيها ما سيقولُه في الدَّرس، وهو الذي سماها مذكراتٍ في مواضعَ كثيرةٍ منها، وكانَ يقيِّدُ تاريخَ الدَّرس في خاتمةِ كلِّ حديثٍ ولم يمشِ فيها وفْقَ منهجٍ محدَّدٍ، فاعتادَ ألا يذكرَ المتنَ والإسنادَ كاملينِ، وفي مواضعَ لا يذكرُ الإسنادَ البتةَ، أويذكر بعضًا من المتنِ، أو لا يذكرُه ويكتفي ببعضِ ما قيلَ في رجلٍ أو اثنينِ منْ رجال الإسنادِ، وكذلكَ طريقةُ ذكرِهم ليستْ على منهجٍ بيِّنٍ مشىٰ عليه.

أمَّا عزْوُ الحديثِ وفقهِه فمأخوذٌ من "سبُلِ السَّلامِ" و"نيل الأوطار"، وهو ﷺ يعيِّنُ موضعَ الاقتباسِ منَ الكتابينِ في كلِّ حديثٍ.

ولما كان الحاضرونَ للدَّرسِ ليسُوا منْ أهلِ التخصُّصِ، فقد خلتْ هذه

---

(١) "لسان الميزان" (٢/ ١٦٥).

المذكراتُ منْ أيَّة تحقيقاتٍ أو فوائدَ إضافيةٍ، أو حلِّ إشكالاتٍ بعد تصويرِها، وبعدما أُخرجت عدَّة أعمالٍ على "المسْندِ"، وخُرِّجت أحاديثُه في مؤسَّسة الرسالةِ وعدَّةِ جامعاتٍ، ازدادَ الزهدُ في هذه المذكراتِ لا سيما أنَّ أصليّها "السُّبل"، و"النَّيل" لا تخلو مكتبةٌ إسلاميةٌ عامةٌ أو خاصةٌ منهما، فهذه المذكراتُ لاتعتبر شرحًا للمسندِ عند من قيَّدها إنَّما هي مذكراتٌ قُيِّدتْ منْ أجلِ الدَّرسِ العامِّ.

وقدعلمتُ أنَّ هذه المذكراتِ قُسِّمتْ في إحدى الجامعاتِ بالمغربِ كأطروحاتٍ على طلبةِ الدكتوراه، فقلتُ: لكلِّ أمرٍ إقبالٌ وإدبارٌ وهذا إدبارٌ صريحٌ، ومجاملةٌ في غفلةٍ، وما أظنُّ أنَّ شيخَنا ﷺ كانَ يرغبُ في دفعِ هذه المذكرات للناسِ بهذه الحالَة، ولكنْ قد وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه، نسألُ الله العافية.

المطلبُ الثاني

تحقيقُ "جامع الترمذي" والتَّعليقُ عليه

منْ أهمِّ أعمالِ الشَّيخِ أحمد شاكر العلميَّة تحقيقُه لـ"جامع التِّرمذيِّ"، والتعليقُ عليه، وهو عملٌ لم يكمِلْه الشيخُ، فقد وصل فيه إلى آخر أبوابِ الصَّلاةِ، ومَن أكملِ الكتابِ بعد الشَّيخِ أحمد شاكر لم يَفْرِ فَرِيَّهُ، وسنتناولُ تحقيقَ الشَّيخِ أحمد شاكر لـ"جامع التِّرمذيِّ" من ثلاثةِ جوانب:

الأول: مقدمةُ التَّحقيقِ والتَّعليقِ.

الثاني: خُطةُ الشَّيخِ في العمَلِ، ثمَّ أسبابِ تراجُعِه.

الثالث: نظرةٌ نقديَّةٌ في عملِ الشيخ.

أولًا: مقدمةُ تحقيقِ "جامع الترمذي" والتعليقُ عليه:

بدأ الشيخَ المقدِّمةِ ببيانِ أهميَّة "جامعِ الترمذيِّ"، وصرَّحَ بأنَّه أنفَعُ كُتبِ الحديثِ؛ لعنايتِه بالعِلل، وبيانِ درجةِ الحديثِ[1].

ولم يذكرِ الشَّيخُ شيئًا هنا عن عنايةِ التِّرمذيِّ بفقهِ الحديثِ، ومذاهب الفقهاءِ في العملِ بالحديثِ، سواءً كان حسنًا أو ضعيفًا، وضبْطُ الألفاظِ مما تميَّز به عن الكتبُ الخمسةُالأخرىٰ الأصول، فيبدو هنا أنَّ الاهتمامَ الأكبرَ للشيخِ شاكر منْ "جامعِ الترمذيِّ" كانَ متوجِّهًا للصناعةِ الحديثيَّة[2].

---

(١) مقدمة تحقيق "جامع" التِّرمذيِّ (ص:٢٢).

(٢) (تنبيه): ذكر الترمذيُّ أسانيدَه في كتابِ "العلل" لعددٍ من كبارِ المجتهدينَ كمالكٍ، وابنِ المبارك، وسفيان الثَّوريِّ، والشَّافعيِّ، وأحمد، ولم يذكرْ إسنادَه لأبي حنيفة، لكنْ ذكر اختياراته الفقهيةِ في "جامعه". وكذلكَ لم يذكرِ التِّرمذيُّ إسنادَه لكبارِ فقهاءِ

نُسَخُ الكتاب التي اعتَمَدَ عليها في التَّصحيح:

ذكر الشيخُ أنَّه اعتمدَ علىٰ سبعِ نُسَخٍ، أربعٌ منها مطبوعةٌ، وذكر أنَّ النُّسخةَ الأولىٰ من المطبوعِ هي نسخةُ العلَّامةِ أحمد الرِّفاعيِّ المالكيِّ الأزهريِّ[1]، قال عنها الشيخُ أحمد شاكر: «هي نسخةٌ نفيسةٌ جليلةٌ، قرأ الأستاذُ الرِّفاعيُّ الكبيرُ الكتابَ كلَّه فيها قراءةَ درسٍ وعنايةٍ، وصحَّحَها تصحيحًا جيِّدًا، وضبطَ بقلمِه كلَّ ما كانَ موضِعًا للإشكالِ والاشتباهِ».

ثمَّ ذكرَ الشَّيخُ الرِّفاعيُّ إسنادَهُ إلىٰ التِّرمذيِّ[2].

والنُّسخةُ الثانيةُ المطبوعةُ نسختُه الخاصةُ، قرأهَا علىٰ والدِه الذي كان يمسكُ نسخةً هنديَّةً، وكان معهُما وقتَ القراءةِ نسخةُ الشَّيخِ أحمد الرَّفاعيِّ المذكورةُ أولًا، فاعتنىٰ الشَّيخُ بالضبطِ حتىٰ برَزَتِ هذه النسخة وهي تختالُ علىٰ أقرانِها في نظرِ الشَّيخِ أحمد شاكر[3].

ولعلَّ ما ذكرَه الشَّيخُ أحمد شاكر يبيِّنُ عنايةَ بعضِ علماءِ الأزهرِ في ذلكَ

العترةِ كالأئمةِ: عليِّ بنِ الحسينِ، وزيدٍ، وجعفرٍ، والنَّفسِ الزَّكيةِ، وأحمدَ بنِ عيسىٰ وغيرِهم، ولم يذكرْ فِقْهَهم -ولكلٍّ منهُم فقهٌ مدوَّنٌ وأصحابٌ- في "جامعه"؛ فيكونُ قد أهملَهم مرَّتيْنِ مع أنَّهم الثَّقَل الثاني وقُرناءُ الكتابِ، والتِّرمذيُّ لم يقصدْ، وإنَّما جرىٰ العملُ علىٰ إقصاءِ أئمَّةِ آلِ البيتِ عليهم السلام.

(١) هو العلَّامةُ أحمدُ بن محجوبٍ الفيوميُّ الرفاعيُّ المالكيُّ، دَرَّسَ بالأزهر ثلاثًا وخمسين سنة، وكان علَّامةً محقِّقًا في علومِ الأزهرِ، له بعضُ كتبٍ في اللّغة العربيةِ، تُوفِّيَ سنةَ (١٣٢٥). ترجَمَتُه في: "اليواقيت الثَّمينة" (ص:٨١)، و"الأعلام" للزركليِّ (١/ ٢٠٢).

(٢) مقدمةُ تحقيق "جامع التِّرمذيِّ" (ص:٢٥).

(٣) المصدر السَّابق (ص:٢٧).

الوقتِ بضبطِ وتصحيحِ وقراءةِ كتبِ السُّننِ، وروايتِها.

وإذا انتقلْنا إلىٰ النُّسخِ المخطوطةِ نجدُ الشَّيخَ أحمد شاكرًا اعتمدَ علىٰ ثلاثِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، وذكر أنَّها كانتْ ضمنَ مجموعةٍ نفيسةٍ وقعتْ له بالشِّـراءِ سنة ١٣٥٥ في مجلدٍ واحدٍ ضخْمٍ، فيه: "الموطَّأ"، و"الصَّحيحان"، و"السُّنن" الثلاثة، و«مجموع أوراقه» (٥٧٥)، والنُّسخةُ بخطوطٍ مختلفةٍ دقيقةٍ، وكلُّها مصحَّحٌ ومقابَلٌ علىٰ أصول معتمَدَةٍ، قابَلَها مُسْنِدُ المدينةِ الشَّيخُ محمد عابد السِّنديُّ[1]؛ الذي مات بالمدينةِ المنوَّرةِ سنةَ ١٢٥٧[2]؛ فيقالُ عنْ هذا الأصـلِ ما قيلَ في النُّسخَتينِ المطبوعَتَينِ.

طريقةُ الشَّيخِ أحمد شاكر في تخريج أحاديث "سُنن الترمذي":

اعتنىٰ الشيخُ أحمد شاكر بتخريجِ أحاديث "سُنن الترمذي"، ومناقشةِ الترمذيِّ وغيرِه منَ الحُفَّاظِ في حدودُ المراجعِ التي بينَ يديْه، فصحَّحَ وحَسَّنَ وضعَّفَ، وعلَّلَ وناقشَ، وهو في عملِه متَّبعٌ لمنهجٍ واضِحٍ، بِغَضِّ النَّظرِ عنْ الموافقةِ أو المخالفةِ، وقد أسهبَ واقتصرَ حيثُ الحاجةُ.

ولمْ يمرَّ علىٰ حديثٍ إلا وكانَ له فيه نظرٌ ورأيٌ، ففي أثناءِ تعليقةٍ له وجدتُه يقولُ عن أحدِ الأحاديثِ: «هذا الحديثُ منَ النَّوادرِ التي تستفادُ منْ كتابِ

---

(١) مقدمة تحقيق "جامع" التِّرمِذيِّ (ص:٢٩).

(٢) محدِّثُ المدينةِ المنوَّرةِ، وُلد سنة ١١٩٠، له شرحٌ علىٰ "الدُّر المختار"، وشرحٌ علىٰ "مسنَد" الإمامِ أبي حنيفةَ، وترتيبٌ لـ"مسنَدِ" الإمامِ الشَّافعيِّ، وثبتٌ مشهورٌ هو "حصـرُ الشَّاردِ من أسانيدِ محمد عابد"، مات بالمدينةِ سنةَ ١٢٥٧.

ترجَمَتُه في: "البدر الطَّالع" (٢/ ٢٢٧)، و"اليانع الجنيُّ من أسانيد عبدالغنيِّ" (ص:٩٨)، و"فهرس الفهارس" (٢/ ٧٢٠)، و"الأعلام" للزركليِّ (٦/ ١٧٩).

الترمذيِّ وحدَه؛ فإنِّي لم أجدْه مرويًّا في شيءٍ من كتبِ السُّنَّة التي بينَ يديَّ، ومنها "مسنَد أحمد" على سَعَتِهِ، ولم أجدْ أحدًا منَ العلماءِ نقلَه أو تكلَّمَ عليه، وهو حديثٌ مرفوعٌ حكمًا»[1].

مخالفةُ الشَّيخِ أحمد شاكر للتِّرْمِذيِّ:

وتعليقاتُ الشَّيخِ أحمد شاكر الحديثيَّة على "سُنن الترمذي" يظهرُ منها أنَّه ناقدٌ، يوافقُ التِّرْمِذيَّ ويخالفُه، فقد يصحِّحُ التِّرْمِذيُّ ويحسِّنُ شاكرٌ، وقد يضعِّفُ التِّرْمِذيُّ حديثًا أو راويًا فيخالفُه شاكرٌ بالحُجَّةِ والبُرهانِ ويكتبُ ما يراهُ صوابًا، وقد تتبَّعتُ عملَ الشَّيخِ أحمد شاكر الحديثيَّ في (٢٠٠) مائتي حديثٍ، وهو ثلثُ عملِ الشَّيخِ أحمد شاكر، فوجدتُه خالفَ التِّرْمِذيَّ في مواضعَ كثيرةٍ أثبتُّها في الجدول الآتي:

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٢٧٢)، وهذا الحديث ذكره الألبانيُّ في "ضعيف التِّرْمِذيِّ" (رقم: ٢١)، وتبعُه الأستاذُ بشَّار عوَّاد معروف في تحقيقه لـ"جامع التِّرْمِذيِّ" (رقم: ١٤٥) وقال:«فيه محمَّدُ بنُ خالد القرشيُّ مجهولٌ»، وأقول له: ليس بمجهولٍ مَن صحَّحَ له التِّرْمِذيُّ؛ بل هو ثقةٌ عنده، فالتِّرْمِذيُّ قال عن هذا الحديثِ: «حسنٌ صحيحٌ».

الأحاديث التي خالف فيها الشيخ أحمد شاكرٌالحافظ التِّرمِذيَّ

رقم الحديث	حُكْمُ الحافظ الترمذي	حُكْمُ الشيخ أحمد شاكر
١٠	ضعّفه	صحّحه
١٧	ضعّفه	صحّحه
٢١	غريبٌ	إسناده صحيحٌ
٢٥	لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسنادٌ جيدٌ	إسنادٌ جيدٌ حسنٌ
٢٦	حسنٌ غريبٌ	صحيحٌ
٣٣	حديثٌ حسنٌ	حديثٌ صحيحٌ
٣٥	أصحُّ	رجح خلافه -يعني الصحيح عند ت
٣٦	حسنٌ	صحيحٌ
٤٠	حسنٌ غريبٌ	صحيحٌ
٤١	تصحيفٌ في السماع	نَفَى التَّصحيف
٥٤	عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقيّ: ضعيفٌ	ثقةٌ
٥٥	في إسناده اضطرابٌ	نَفَى الاضطراب
٦٠	حديثٌ جيدٌ غريبٌ حسنٌ	زيادةٌ لا بأس بها... واستغرابُ الترمذيِّ له لا أوافقه عليه
٦٤	حسنٌ	صحيحٌ
٦٧	سكت عنه (حديث القُلّتين)	صحيحٌ
٧٧	سكت عنه	لا يصحُّ
٧٩	سكت عنه	صحيحٌ
٨٠	سكت عنه	صحيحٌ
٨٦	ضعيفٌ	صحيحٌ
٨٧	خطأٌ لمَعْمَر	ولسنا نوافق التِّرمِذيَّ على ادّعائه الخطأ لمَعْمَر
٩٨	حسنٌ	صحيحٌ
١٠٨	سكت	صحيحٌ
١١٣	ضعيفٌ	صحيحٌ
١١٦	وحديث الأعمش أصحُّ	وهو خطأ؛ ثم صحّح الرِّوايتين
١١٩	ضعيفٌ	صحيحٌ
١٣١	ضعيفٌ	صحيحٌ
١٣٣	حسنٌ غريبٌ	صحيحٌ
١٣٥	ضعيفٌ	صحيحٌ
١٥١	تعليلٌ بالمخالفة	والذي أختاره أن الرِّواية المُرْسَلة والموقوفةَ تؤيِّد الرِّوايةَ المتَّصلةَ المرفوعةَ ولا تكون تعليلًا لها أصلًا

رقم الحديث	حُكْمُ الحافظ الترمذي	حُكْمُ الشيخ أحمد شاكر
١٥٥	حسنٌ	صحيحٌ
١٦٣	هذا أصحُّ	تصحيح الطريقين
١٦٩	حسنٌ	صحيحٌ
١٧١	غريبٌ حسنٌ	الحديث إسناده صحيحٌ
١٧٢	عبدالله بن عمر العمريّ: اضطربوا عنه في هذا الحديث	ليس اضطرابه مِن قِبل عبدالله بن عمر العمريِّ؛ بل مِن قِبل شيخِه
١٧٤	حسنٌ غريبٌ وليس إسناده بمتّصلٍ	صحيحٌ
١٧٦	حديثٌ حسنٌ	بل هو صحيحٌ
١٨٩	لا نعرف له عن النَّبيِّ ﷺ شيئًا يصحُّ إلا هذا الحديث الواحد في الأذان	نقل عن الحافظ أنه صَحَّ سِتَّةٌ أو سبعةٌ

تصحيح الكتب:

ثم انتقلَ الشيخُ إلى موضوع تصحيحِ الكتبِ، وصُنعِ الفهارسِ، وما يتَّصلُ بهما مما يهمُّ الباحثينَ، وكان حديثُه أقربَ إلى العُمومِ منه إلى "جامع التِّرمذيِّ"، فأراد أنْ يخاطبَ عقولَ المشتغلينَ بالعلمِ؛ عن حقائقَ حول التَّصحيحِ، وحقائقَ أخرىٰ حولَ أعمالِ المستشرقين في التَّصحيحِ والفهْرسةِ.

وهذه المقدمةُ المطوَّلةُ عن التَّصحيحِ اعتنىٰ بها الأستاذُ الشيخُ عبدالفتَّاح أبو غُدَّة، وزاد عليها إضافاتٍ وتعليقاتٍ، وطبعها ببيروت سنة ١٤١٤.

ثانيًا: خُطَّةُ الشَّيخِ أحمد شاكر في العمل على التِّرمذيِّ ثمَّ إعلانُ تراجُعِه:

ذكر الشيخِ أنَّ كتابَ التِّرمذيِّ يمتازُ بأمورٍ ثلاثةٍ:

١-بِذِكْرِ ما في البابِ.

٢-أنَّه في أغلبِه يذكرُ اختلافَ الفقهاءِ.

٣-أنَّه عُني كلَّ العنايةِ في كتابِه بتعليلِ الحديثِ، فيذكرُ درجتَه منَ الصِّحة أو الضَّعفِ، ويفصِّلُ القولَ في التَّعليلِ والرِّجال تفصيلًا جيِّدًا، وبذلكَ صارَ كتابُه هذا كأنَّه تطبيقٌ عمليٌّ لقواعدِ علومِ الحديثِ، خُصوصًا علمَ العِلل،

وصار أنفعَ كتابٍ للعالِمِ والمتعلِّمِ، وللمستفيدِ والباحثِ في علومِ الحديثِ.

فهل تناولَ الشيخُ أحمد شاكر في تعليقِه هذه الأمورَ الثلاثةَ؟

أمَّا الأمرُ الأوَّلُ: فصرَّحَ الشَّيخُ بأنَّه أحجَمَ عنه.

وأمَّا الأمرُ الثاني: فأحجَمَ عنه أيضًا، لكنَّه قال: «اقتصرتُ على مسائلَ قليلةٍ من دقائقِ مسائلِ الخلافِ»، بعد أنْ تبيَّن أنَّه صعبُ المنال[1].

وأمَّا الأمرُ الثالثُ: فقال عنه: «ولقد عُنيتُ بهذا الأمرِ، ورأيتُ أنَّ أجَلَّ خدمةٍ لهذا الكتابِ التَّوسُّعُ في تحقيقِ دقائقِ التَّعليلِ؛ تقريبًا لها في أذْهانِ القارئينَ، وإرشادًا للمستفيدينَ، وتسهيلًا للباحثِينَ، وليكونَ ذلكَ حافزًا لطُلابِ الحديثِ على أنْ يغوصُوا في أعماقِ فنونِه»[2].

وهكذا كانَ تعليقُ الشَّيخِ على "الجامع" حديثيًّا -فيما يحتاجُ لتعليقٍ- إلَّا في بعضِ المسائلِ الفقهيَّةِ القليلةِ، بَيْدَ أنَّه اعتنى اعتناءً ما عليهِ مزيدٌ في بيانِ

---

(١) ومن الكتبِ التي اعتنتْ بتخريجِ قول التِّرمذيِّ «وفي الباب» كتابُ «كشف النِّقاب عما يقوله التِّرمذيُّ: وفي الباب» للدكتور محمد حبيب الله مختار الباكستانيِّ رحمه الله تعالى وهو كتابٌ حافلٌ، وقد قسَّمه صاحبُه إلى ثلاثةِ فصولٍ كالآتي:

الفصلُ الأولُ: في تخريجِ قولِ التِّرمذيِّ: «وفي الباب».

الفصل الثاني: تخريجُ ما جاءَ في البابِ ولم يذكرْه التِّرمذيُّ.

الفصل الثالثُ: تخريجُ الآثارِ الموقوفةِ التي في البابِ.

والكتابُ طُبِعَ منه خمسةُ مجلَّداتٍ في مجلسِ الدعوةِ والتحقيقِ الإسلاميِّ بكراتشي، باكستان سنة ١٤٠٩، وقد وصلَ فيه إلى بابِ ما جاء في كثرةِ الرُّكوعِ والسُّجودِ، وقد استفدتُ منه، فرحمةُ الله على صاحبه.

(٢) مقدمة تحقيق "جامع التِّرمذيِّ" (ص:٨٢-٨٤).

اختلافِ النُّسَخِ التي بينَ يديهِ، وضَبْطِ الغريبِ.

إعلانُ الشَّيخِ عنْ تراجُعِه عن البَسْطِ إلى الاختصارِ في التَّعليقِ:

ثمَّ وجدتُ الشَّيخَ ﷺ يعتذرُ عن إتمامِ الجانبِ الحديثيِّ وغيره كما ينبغي، وقال في خاتمةِ المقدمةِ: «قد حدثتْ أمورٌ لا خيارَ لي فيها، أرغَمَتْني على العدُول عنْ إتمامِ هذا الشَّـرحِ الآنَ، اكتفاءً بتصحيحِ متنِ التِّرمذيِّ وتحقيقِه فقط»[1]، وبقيَ على إتقانِه في إخراجِ نسخةٍ صحيحةٍ وفْق ما توفَّر له منْ أصولٍ.

وبالمقارنةِ بمنْ جاء بعدَ الشَّيخِ أحمد شاكر، وحقَّقَ وعلَّقَ على "سُنن التِّرمذيِّ"، كالأستاذ بشَّار عوَّاد معروف؛ نجدُ أنَّه اقتصـرَ على ما رآه الشَّيخُ أحمد شاكر صوابًا، ولم يذكرْ شيئًا عمَّا في النُّسخِ والشُّروحِ، فللَّه دَرُّ الشَّيخِ أحمد شاكر .

وقد وصلَ الشَّيخُ أحمد شاكر في عملِه إلى آخرِ أبوابِ الصَّلاةِ، وخرجَ عملُه في مجلَّدَينِ.

ثالثًا: نظرةٌ في مقدِّمةِ وتعليقِ الشَّيخِ أحمد شاكر على "جامع التِّرمذيِّ":

النَّاظر في مقدِّمةِ وتعليقاتِ الشَّيخِ على "سُنن التِّرمذيِّ" يمكنُ أنْ يخرجَ بالنتائجِ التَّاليةِ:

١ – مقدِّمةُ الشَّيخِ أحمد شاكر درسٌ عمليٌّ في أصول التَّحقيقِ، والمقارنةِ بينَ النُّسخِ، وعملِ الفهارسِ العلميَّةِ، ووصْفِ النُّسخِ المعتمَدةِ، وسببِ اختيارِ إحداها أصلًا، وملاحظةِ الفروقِ بينَ النُّسخِ، وإثبات أنَّ إصلاحَ تَصحيفٍ أو ملاحقةَ كلمةٍ ساقطةٍ في النَّصِّ أمرٌ في غايةِ الصعوبةِ، وإثبات أنَّ ملاحقةَ قواعدِ تقويمِ النَّصِّ قد سبقَ المسلمُون فيها غيرَهم.

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٩٠).

٢- يلاحَظُ علىٰ الشَّيخِ أحمد شاكر ﷺ أنَّه استعانَ في التحقيقِ بما تيسَّرَ له من الكتبِ في ذلكَ الوقتِ، فلمْ يستعنْ بكتبٍ كانَ منَ الممكنِ أنْ تُكملَ عملَه وتزيدَه إتقانًا، كـ"تحفة الأشراف" للحافظ المِزِّيِّ، و"النُّكت الظِّراف علىٰ الأطراف" للحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ، و"تهذيب الكمال" للمِزِّيِّ، و"إكماله" لمُغُلْطاي.

٣- مشىٰ الشيخُ في تحقيقِه علىٰ إثباتِ الفروقِ بينَ النُّسخ، وضبْطِ النصِّ، وتمييزِ الزَّائدِ والنَّاقصِ، وإثباتِ الزِّيادةِ بينَ معقوفتَينِ.

وخرَّج الشيخُ الأحاديثَ، وتكلَّمَ علىٰ الرِّجال قدرَ الطاقةِ، والمباحثُ الفقهيةُ لم يكنْ فيها علىٰ حالٍ واحدٍ، فقد يسكتُ -وهو الأكثرُ- وقد يُسْهِبُ - وهو قليلٌ- وفي تعليقاتِ الشَّيخِ مباحثُ مطوَّلةٌ فقهيةٌ وحديثيةٌ[1].

وبالجملةِ فقد أحسنَ الشَّيخُ أحمد شاكر في عملِه، وقرَّبَ الوصولَ إلىٰ كيفيَّة تحقيقِ الأصُول.

نَقْدُ عملِ الشَّيخ أحمد شاكر في تصحيحِ وتعليقِ "سُنن الترمذي":

يجبُ أنْ نصرِّحَ أولًا بأنَّ الشيخَ أحمد شاكر ﷺ تصدَّىٰ للعملِ علىٰ "جامع "التِّرمذيِّ من أجلِ غرضَينِ:

الأول: ضَبْطُ النصِّ ضبطًا صحيحًا معتمِدًا علىٰ الأصول.

الثاني: التَّعليقُ الحديثيُّ ثمَّ الفقهيُّ علىٰ الكتابِ.

لذا فالبحثُ مع الشَّيخِ أحمد شاكر يكونُ في الأمرينِ؛ ذلك أنَّه لو كان قد أراد الاقتصارَ علىٰ أحدِ الأمرينِ لكانَ البحثُ معه فيما تصدَّىٰ له فقط.

---

(١) من مباحثِ الشيخ أحمد شاكر الحديثيَّة المطوَّلة في التعليقِ علىٰ "سُنن التِّرمذيِّ" ما جاء في: (١/ ١٣٥-١٣٨، ١/ ١٣٩-١٤٢، ١/ ٢١٣-٢١٦، ٢/ ١٤٠-١٤٤، ٢/ ٤٢١-٤٢٤، ٢/ ٣٠٩-٣١٠).

وإذا كانَ عملِ الشَّيخِ أحمد شاكر على "جامعِ التِّرمذيِّ" قد لَقِيَ قبولًا عند كثيرٍ منْ أهلِ العلمِ، لكنَّ أيَّ عملٍ بَشَرِيٍّ لا يخلُو منْ ملاحظاتٍ، وهذه أهمُّها:

١- لم يستوعبِ الشَّيخُ في عملِه الأصولَ الخطيَّةَ القديمةَ، فبقي كتابُ الترمذيِّ يحتاجُ لعملٍ علميٍّ متكاملٍ، تُستكمَل فيه النُّسخُ الخطيَّةُ[1]، وتُقابَل مع الأصول الأخرى، كـ"تحفة الأشراف"، والشُّروح، و"جامع الأصول"، و"مستخرَج الطُّوسيِّ"، ويتمُّ التَّمييزُ بينَ الرِّواياتِ، مع تحقيقِ حكمِ التِّرمذيِّ على كلِّ حديثٍ قدْرَ الطَّاقة[2].

٢- لم يكنْ عملُ الشَّيخِ أحمد شاكر رحمه الله يسير على خُطةٍ متوازنةٍ تُعْنَى بكلِّ جوانبِ التَّحقيقِ والتعليقِ؛ فنراه يُسْهِبُ، وقد لا يَنْشَطُ.

٣- لم يَسْتكملِ الشَّيخُ عملُه، وأُكملتْ النسخةُ على غيرِ مرادِ الشَّيخِ أحمد شاكر منْ حيثُ الضَّبطُ والتَّعليقُ.

٤- من المحقِّقينَ الذينَ تعرَّضوا لتحقيقِ "سُننِ التِّرمذيِّ" الدكتور بشَّار عواد معروف، وكانَ له رأيٌ في عملِ الشَّيخِ أحمد شاكر من حيثُ التَّصحيحُ والحكمُ على الأحاديثِ:

---

(١) في "تاريخ التُّراث العربيِّ" لفؤاد سزكين ذكر أكثرَ من عشرِ نُسَخٍ خطيَّةٍ لـ"جامع التِّرمذيِّ" بعضها كُتب في القرنِ الخامسِ والسادسِ الهجريِّ. راجع "تاريخ التُّراث العربيِّ" (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٢) للدكتور أكرم ضياء العمريِّ بحثٌ بعنوان "تراث التِّرمذيِّ العلميُّ" ذكر فيه (ص:٤٧-٥٢) موضوعًا بعنوانِ "الحاجة إلى تحقيقٍ علميٍّ لكتاب التِّرمذيِّ" فيه فوائدُ يحتاجُ إليها منْ يسْعى لتحقيقِ كتابِ التِّرمذيِّ.

أ- أمَّا منْ حيثُ الحكمُ علىٰ الأحاديثِ فقال الدكتور بشَّار: «وهو إمامٌ مجتهدٌ في الحكمِ علىٰ الأحاديثِ من حيثُ الصِّحةُ والسُّقْمُ، له منهجُه الخاصُّ به، القائمُ علىٰ قبولِ كثيرٍ من الأحاديثِ الضعيفةِ، ومحاولةِ الوصول بها إلىٰ درجةِ الصِّحَّةِ، وميْلِه الواضحِ إلىٰ توثيقِ كثيرٍ مِنَ العلماءِ المختلَفِ فيهِم، كابن لَهِيعَةَ، وابنِ جُدعانَ، وعطيةَ العَوفيِّ، وشَهْرِ بنِ حَوْشَب، ودرَّاجٍ أبي السَّمْحِ ونحوِهم كثيرٌ، ثمَّ اعتدادِه بالمجاهيل وتصحيحِه لكثيرٍ من أحاديثِهم، ونحو ذلك ممَّا يحتاجُ إلىٰ دراسةٍ قائمةٍ بذاتِها»[1]. وهو هنا يلتقي معَ ما تقدَّمَ مِن نقدٍ لعملِ الشَّيخِ أحمد شاكر في تحقيقِ "المُسْنَد"[2].

ب-وأمَّا عنْ تصحيحِ نسخة "سُنن التِّرمذيِّ" فقال الدكتور بشَّار عواد معروف: «كان يضيفُ إلىٰ المتنِ كلَّ ما كانَ يجدُ فيه نفعًا أو يعتقدُ صِحَّتَه، منْ غير التفاتٍ إلىٰ كونِ هذا مما دوَّنَه أو أملاهُ التِّرمذيُّ أمْ لا، ولذلكَ أدرجَ كثيرًا من الزِّياداتِ والشُّروحِ والتَّعليقاتِ الواردةِ في نسخةِ العلَّامةِ محمَّد عابد السِّنديِّ».

ثمَّ اعتذرَ الدكتور بشَّار للشيخِ أحمد شاكر فقال: «وقد عملَ في هذا الكتابِ ولمْ تكنْ كثيرٌ من الكتبِ قد طُبعتْ أو فُهرستْ، ومنها "تحفة الأشراف"، و"تهذيبُ الكمال" كلاهُما للمِزِّيِّ، فلم يكنْ أمامَه -وليسَ بين يديه ما يستدلُّ به منْ نُسخٍ عتيقةٍ- إلا هذا الفعلُ».

---

(١) مقدمة تحقيقِ الدكتور بشَّار عواد معروف لـ"سُنن التِّرمذيِّ" (ص:١٠).

(٢) وفي مقدمةِ كتابي: "التَّعريف بأوهامِ مَنْ قسَّم السُّنن إلىٰ صحيحٍ وضعيفٍ" (ص:٤٦٥-٤٨٢) نقدٌ لعمل الدكتور بشَّار عواد معروف الحديثيِّ علىٰ "سُنن التِّرمذيِّ"، وقد وضعتُه تحتَ عنوانِ:«أحكام التِّرمذيِّ علىٰ الأحاديثِ في نظرِ دائرٍ في فلكِ الألبانيِّ؛ الدكتور بشَّار عواد معروف نموذجًا».

وهذه الملاحظاتُ تدفعُ الباحثينَ إلىٰ استكمالِ العملِ علىٰ الأصُولِ العلميَّة الصحيحةِ، مستفيدينَ منْ أعمالِ السَّابقين وفي مقدِّمتِهم الشَّيخُ أحمد شاكر، وهنا نعتذرُ له بأمرينِ:

الأول: الأصُول التي بيدِه لم تُسْعِفْه لتحقيقِ مرادِه.

الثاني: أنَّ عملَه فرديٌّ، تصدَّىٰ له بنفسِه قبلَ اشتهارِ مكاتبِ التَّحقيقِ، بينما أعمال بعضِ المعاصرينَ كالشَّيخِ شُعيبٍ والدكتور بشَّار وغيرِهما ليستْ فرديَّةً؛ بل يقومُ بها مكتبٌ كبيرٌ للتَّحقيقِ، يضمُّ مكتبةً هائلةً، بالإضافةِ لفريقِ عملٍ متخصِّصٍ ومراجِعِين، وقسمٌ كبيرٌ من النُّسخِ المطبوعةِ يوجَّه فيما بعد لبلادٍ معروفةٍ، فيراعىٰ أنْ يكونَ التعليقُ عليها بما يوافقُ أهلَ هذه البلادِ، وكذلكَ فإنَّ طبعةَ الدكتور بشَّار عليها أيضًا ملاحظاتٌ[1]، وقد استفادَ الدكتور بشَّار من طبعةِ الشَّيخِ أحمد شاكر، وحافظَ علىٰ أرقامِ الأحاديثِ التي في طبعةِ الشيخِ أحمد شاكر لشهرتِها.

❁ ❁ ❁

---

(١) مِن أهمِّها الآتي:

أولًا: أنَّ الدكتور بشارَ أخرجَ اثنينِ وثلاثينَ حديثًا من نُسْختِه، وقد نصَّ عليهَا في مقدمة التحقيق (١/ ١٩) وذكر أرقامَها، وأثبتَها في الحاشية.

ثانيًا: أنَّ الدكتور بشارَ حذفَ جملةَ «قال أبو عيسىٰ» من نسخةِ التِّرمذيِّ التي حقَّقها والتي تسبقُ أقوالَ التِّرْمِذيِّ في الكتابِ، وهي لا تقلُّ عن خمسةِ آلافِ مرَّةٍ.

ثالثًا: لم يعتمد الدكتور بشَّار معروف علىٰ نُسخ خطية عتيقة معتمَدة ليخرج العمل علىٰ أحسن صورة، مع أنَّ النُّسخ الخطية للتِّرْمِذيِّ عُرفت واشتهرت.

المطلبُ الثالثُ

التَّحقيقُ والتَّعليقُ علَى كتابِ

«مُختصَر علوم الحديث» للحافظ ابن كثيرٍ

اختصرَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ مقدِّمةَ الحافظِ ابنِ الصَّلاح، وهذا المختصَر مع تعليقاتِ الشيخِ أحمد شاكر عُرف باسم "الباعث الحثيث"[1]، وقد تمَّم الشيخُ بعضَ مباحثِ الكتابِ معتمدًا على كتبِ المصطلحِ المعروفةِ كـ"التقييد والإيضاح"، و"فتح المغيث"، و"تدريب الرَّاوي"، وكانتْ له آراءُ في بعضِ مسائل الاصطلاحِ ذكرها في تعليقاتِه، وهذا ذِكْرُ بعضِها:

١ - رأيه في توقُّف ابن الصَّلاح في التَّصحيح:

ذهب الشيخُ أحمد شاكر إلى أنَّ ابنَ الصَّلاح قد منعَ التَّصحيحَ، وسدَّ البابَ تبعًا لمنعه الاجتهادِ في الفقه، فقال الشَّيخُ أحمد شاكر: «الذي أراه أنَّ ابنَ الصَّلاحِ ذهبَ إلى ما ذَهَبَ إليه بناءً على القول بمنعِ الاجتهادِ بعدَ الأئمَّةِ، فكما حَجرُوا الاجتهادَ في الفقهِ أراد ابنُ الصَّلاح أنْ يمنعَ الاجتهاد في الحديثِ، وهيهاتَ! فالقولُ بمنعِ الاجتهادِ قولٌ باطلٌ، لا بُرهانَ عليه من كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ولا تجدُ له شِبْهَ دليل».

ثمَّ قال الشيخُ أحمد شاكر: «وقد ردَّ العراقيُّ وغيرُه قولَ ابن الصَّلاح هذا، وأجازوا لمن تمكَّن وقويتْ معرفتُه أنْ يحكم بالصِّحة أو الضَّعف على الحديث، بعد الفحصِ عن إسنادِه وعِلله»[2].

---

(١) مقدمة ابن كثير لـ"مختصَره" (١/ ٩٥).

(٢) "الباعث الحثيث" (١/ ١١١).

وليُنظر هل منعَ ابنُ الصَّلاح التَّصحيحَ مُطلقًا؟

أمَّا عبارةُ ابنِ الصَّلاح فهي: «إنَّا لا نتجاسرُ علىٰ جزمِ الحكْمِ بصحَّته، فقد تعذَّر في هذه الأعصار الاستقلالُ بإدراك الصَّحيحِ بمجرَّد اعتبارِ الأسانيد»[1]، فلم يصرِّحِ ابنُ الصَّلاح ﷺ بالمنع، ولكنَّه نظرَ للواقعِ، فيُفهم من عبارته التأنِّي فقط بغية طَلَبِ المتأهِّل؛ ولذلك قال النَّوويُّ في "الإرشاد": «وينبغي أن يُجوَّز التَّصحيحُ لمن تمكَّن في معرفة ذلك، ولا فرقَ في إدراكِ ذلكَ بينَ أهلِ الأعصارِ، بل معرفتُهُ في هذه الأعصار أمكَنُ؛ لتيسُّرِ طُرقِهِ»[2].

وفي كتاب "الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة" لِلَّكْنَويِّ نُقُولٌ عن عددٍ من الأئمَّة في جوازِ التَّصحيحِ والتَّضعيفِ للمتأهِّل[3].

وللحافظِ جلال الدين السُّيوطيِّ جزءٌ اسمُه "التَّنقيحُ لمسألةِ التَّصحيح" قرَّر فيه صوابَ ابنِ الصَّلاح ومخالفيه في آنٍ واحدٍ، وتقريرُ ذلك: أنَّ الصَّحيحَ قسمان: صحيحٌ لِذَاته، وصحيحٌ لغيره، والذي منعه ابنُ الصَّلاح إنما هو القسم الأول دون الثاني، بمعنىٰ الحكْمِ علىٰ حديثٍ بالصِّحة بالنظرِ لإسنادٍ واحدٍ فقطْ بحسبِ الظاهرِ، دونَ مراعاةِ شرطَي الخُلُوِّ منَ العلَّةِ والشُّذوذِ.

أمَّا القسم الثاني، وهو الحكمُ علىٰ الحديثِ بعد النظرِ في الأسانيد، فهذا لا يمنعه ابنُ الصَّلاح[4].

---

(١) "مقدمة ابن الصَّلاح مع التَّقييد والإيضاح" (ص:١٢٠).

(٢) "الإرشاد" للنَّوويِّ (١/ ١٣٥).

(٣) "الأجوبة الفاضلة" (ص: ١٥٢-١٥٦).

(٤) "التَّنقيح لمسألة التَّصحيح" (ص:٢١-٢٣).

والحاصل: أنَّ أهلَ العلمِ لهم طرقٌ في فَهْمِ عبارةِ ابنِ الصَّلاحِ، فمنهُم منْ حملها على المنعِ، وهذا ما رآه الشَّيخُ أحمد شاكر، ومنهم من قال: إنه توقَّفَ، وفتَحَ البابَ للمتأهِّلِ؛ وهو الصَّوابُ، والقولُ الثالثُ أنه منعَ الحكمَ على الحديثِ لا على الإسنادِ.

٢- رأيُه في أحاديثِ "الصَّحيحين":

انتصر الشَّيخُ أحمد شاكر لأحاديثِ الصَّحيحينِ، فصرَّح بصحَّتها كلِّها، حتى الأحرف اليسيرة التي أخرجَها العلماءُ من التَّلقِّي بالقَبول.

فقال ﷺ: «الحقُّ الذي لا مِرْيَةَ فيه عند أهلِ العلمِ بالحديثِ من المحقِّقين، ومَن اهتدى بهدْيِهم وتَبِعَهم على بصيرةٍ من الأمرِ؛ أنَّ أحاديثَ "الصحيحين" صحيحةٌ كلُّها، ليس في واحدٍ منها مطعنٌ أو ضعفٌ؛ وإنَّما انتقدَ الدَّارَقُطنيُّ وغيرُه من الحُفَّاظ بعضَ الأحاديثِ، على معنى أنَّ ما انتقدُوه لم يبلغْ في الصِّحةِ الدَّرجةَ العُليا التي التزَمها كلُّ واحدٍ منهما في كتابه، وأمَّا صحةُ الحديثِ في نفسِه فلمْ يخالفْ أحدٌ فيها.

فلا يهولنَّكَ إرجافُ المرجِفينَ، وزعْمُ الزَّاعمينَ أنَّ في "الصَّحيحين" أحاديثَ غيرَ صحيحةٍ، وتَتبَّعِ الأحاديثَ التي تكلَّموا فيها، وانقُدْها على القواعدِ الدقيقةِ التي سار عليها أئمَّةُ أهلِ العلم، واحكمْ على بيِّنةٍ»[1].

فكان الشيخُ أحمد شاكر ﷺ يرى أنَّ الأحاديثَ التي تُكُلِّمَ فيها وهي في "الصَّحيحين" إذا عُرِضتْ على قواعدِ المحدِّثين وأُعْمِلَ فيها ميزانُ النقدِ؛ فإنَّ النتيجةَ التي ستكونُ هي صِحَّةُ أحاديثِ "الصَّحيحين"، وهذا ما فعلَه ابنُ

---

(١) "الباعث الحثيث".

حجرٍ العسقلانيُّ في مقدمة "الفتح"[1].

٣- رأيُه في الرَّاوي المجروح في عدالته:

صرَّح الشيخُ أحمد شاكر بوجوبِ التفرقةِ بين الرَّاوي الذي ضُعِّفَ بسببِ سوءِ حِفْظِهِ، وبين الرَّاوي الذي ضُعِّفَ بسببِ قدْحٍ في عدالتِه، فالأوَّلُ يتقوَّىٰ بغيره، والثاني لا يتقوَّىٰ؛ فقال: «وبذلكَ يتبيَّنُ خطأُ كثيرٍ مِن العلماءِ المتأخِّرين، في إطلاقِهم أنَّ الحديثَ الضَّعيفَ إذا جاء من طُرقٍ متعدِّدةٍ ضعيفةٍ ارْتقىٰ إلىٰ درجةِ الحسَنِ أو الصَّحيحِ؛ فإنَّه إذا كانَ ضعفُ الحديثِ لفسقِ الرَّاوي أو اتِّهامه بالكذبِ، ثمَّ جاء من طرقٍ أخرىٰ من هذا النَّوع ازداد ضعفًا إلىٰ ضعفٍ؛ لأنَّ تفرُّدَ المتَّهَمين بالكذبِ أو المجروحينَ في عدالتِهم بحيثُ لا يرويه غيرُهم؛ يَرفعُ الثقةَ بحديثِهم، ويؤيِّدُ ضعفَ روايتِهم، وهذا واضحٌ»[2].

٤- رأيُه في بعضِ مسائل الحديثِ الضَّعيفِ:

ذهبَ الشيخُ أحمد شاكر إلىٰ الآتي:

١- أنَّ بيانَ الضَّعفِ في الحديثِ الضَّعيفِ واجبٌ في كلِّ حالٍ[3].

٢- لا يُؤخَذُ في الأحكامِ والفضائل إلا بالصَّحيحِ والحسَن فقط[4].

٣- ما قاله أحمدُ، وعبدالرحمن بن مهديٍّ، وعبدالله بن المبارك: «إذا رَوَيْنَا

---

(١) مقدمة "فتح الباري" (ص:٣٦٤-٣٦٦).

(٢) وهذا الذي ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر صرَّح به جماعةٌ من أهل العلم يمكن النظر لأقوالهم في: "شَرْح عِلل التِّرمذيّ" (٢/ ٦٠٦)، و"فتْح المغيث" (٢/ ١١٩-١٢٠)، و"شَرْح نخبة الفكر" (ص:١١٥).

(٣) "الباعث الحثيث" (١/ ٢٧٨).

(٤) المصدر السَّابق (١/ ٢٧٩).

في الحلالِ والحرامِ شدَّدنا، وإذا رَوَيْنَا في الفضائلِ ونحوِها تساهلْنا» فإنَّما يريدون التَّساهلَ في الأخذِ بالحسنِ عند المتأخِّرين(١).

فهذه ثلاثُ مسائلَ، ولننظرْ ماذا يقولُ علماءُ الحديثِ والأصولِ فيها:

المسألة الأولى: هل يجبُ بيانُ حالِ الحديثِ؟

الذي نصَّ عليه عددٌ مِن الحُفَّاظ أنَّه لا يجبُ البيان.

قال النَّوويُّ في "التَّقريب": «ويجوزُ عند أهلِ الحديثِ وغيرِهم التَّساهلُ في الأسانيدِ، وروايةُ ما سِوَىٰ الموضوعِ من الضَّعيفِ، والعملُ به مِن غير بيان ضعفه، في غير صفات الله، والأحكامِ كالحلال والحرام»(٢).

وهذا الذي نصَّ عليه ابنُ الصَّلاح، والعراقيُّ، والسَّخاويُّ، وزكريا الأنصاريُّ، والطَّيبيُّ(٣)؛ فإنَّهم لم يشترطوا البيان.

ويمكن أنْ يقال: قولُ النَّوويِّ وغيرِه، من غيرِ بيانِ ضعْفِه -يعني الإسناد- لأنَّ ذِكْرَهُ فيه إحالةٌ وكفايةٌ، أمَّا إنْ علَّقَ الأسانيدَ، فينبغي البيانُ أو ما يدلُّ عليه، كاصطلاحِ المُنْذِريِّ في "التَّرغيب"، أو الرِّوايةِ بالبناءِ للمجهول بدون جزْم، كـ«ذُكِرَ، ورُوِيَ، وقيل».

المسألةُ الثانيةُ: هل يُؤْخَذُ بالضَّعيفِ في الأحكام؟

الذي ذكره طائفةٌ من أهلِ العلمِ أنَّ الضَّعيفَ يُعمَل به إذا خلا البابُ من

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٢٧٩).

(٢) "التَّقريب مع التَّدريب" (ص:١٩٦).

(٣) "مقدمة ابن الصَّلاح" (ص:١١٢)، و"ألفيَّة الحديث" (١/ ٣٣٠)، و"فتح المغيث" (١/ ٣٣٢)، و"فتح الباقي شَرْح ألفيَّة العراقيِّ" (١/ ٢٩١)، و"الخلاصة" للطَّيبيِّ (ص:٤٨).

حديثٍ ثابتٍ.

قال أبو داود في رسالتِه لأهلِ مكةَ: «وما كان في كتابي مِن حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيَّنْتُه... وما لم أذكرْ فيه شيئًا فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ مِن بعضٍ»، وفي نسخةٍ: «ذكرتُ الصحيحَ، وما يشبهُه وما يقاربُه...»[(١)].

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "النُّكت على ابنِ الصَّلاح": «وفي قول أبي داود: وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنْتُه؛ ما يُفهِمُ أنَّ الذي يكونُ فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ أنه لا يبيِّنُه، ومِن هنا يتبيَّنُ أنَّ جميعَ ما سكتَ عليه أبو داود لا يكونُ من قَبيل الحسَن الاصطلاحيِّ؛ بل هو على أقسامٍ:

١- منه ما هو في الصَّحيحينِ أو على شرطِ الصِّحة.

٢- ومنه ما هو مِن قَبيل الحسَن لِذَاتِهِ.

٣- ومنه ما هو مِن قَبيل الحسَن إذا اعتضَد.

وهذان القسمانِ كثيران في كتابِه جدًّا.

٤- ومنه ما هو ضعيفٌ، لكنَّه مِن رواية مَن لم يُجمَع على تَرْكِه غالبًا».

ثم قال الحافظُ: «وكُلُّ هذه الأقسامِ عنده تصلحُ للاحتجاجِ بها، كما نَقل ابنُ منده عنه أنه يُخرِّج الحديثَ الضَّعيفَ إذا لم يجدْ في البابِ غيرَه، وأنه أقوى عنده مِن رأيِ الرجال» ثم صرَّح الحافظ بأنَّ هذا هو مذهبُ أحمد[(٢)].

وقد ذكرتُ في كتابي "التَّعريف بأوهام مَن قسَّم السُّنن" بعضَ نصوصٍ للأئمَّة في العمل بالحديثِ الضَّعيفِ عند الحاجةِ إليه في الأحكامِ، فلينظُرْها مُريدُها.

---

(١) "رسالة أبي داود لأهل مكة" (ص:٣٧).

(٢) "النُّكت على ابن الصَّلاح" (١/ ٤٣٥).

المسألة الثالثة: هل يعنونَ بالتساهلِ في الأخذِ في الفضائل، أنَّ معناه الأخذُ بالحسَن؟ يعني أنَّ الحسَن عند المتقدِّمين هو الضَّعيفُ عند المتأخِّرين؟

الجواب: قد ردَّ الحافظُ السَّخاويُّ علىٰ هذا القول، فقال في "فتح المغيث":

«كلامُ أبي داود في رسالته التي وصفَ فيها كتابَه إلىٰ أهلِ مكةَ مشعرٌ بخلافِه»[1].

لأنَّه قال: «وما سكتُّ عنه فهو صالحٌ، وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنْتُه»، فالذي فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ -يعني الضَّعيفَ- يسكتُ عنه، وهو صالحٌ عنده وعند شيخِه أحمدَ للاحتجاجِ»[2]، وزيادةً في البيان فإنَّ العلماءَ ذكروا أنَّ أصولَ أحمدَ خمسةٌ، وهي علىٰ الترتيب:

١-النصُّ من الكتابِ والسُّنَّة الثَّابتةِ.

٢-فتاوىٰ الصَّحابةِ.

٣- إذا اختلفَ الصَّحابةُ تُخيِّرَ منْ أقوالهم أقربُها للنَّصِّ.

٤-الأخْذُ بالمرسَلِ والحديثِ الضَّعيفِ.

٥-القياس[3].

فالسُّنَّة (يعني الحديث) عند أحمدَ قسمانِ:

١-السُّنَّةُ الثَّابتةُ، وجعَلَها في أصلٍ واحدٍ مع القرآنِ الكريمِ.

٢-السُّنَّةُ التي لم يثبتْ إسنادُها، وأخَّرَها إلىٰ المرتبةِ الرَّابعةِ بعد فتاوىٰ الصَّحابة ﷺ، وبعد التَّخيُّرِ منْ أقوالهم عند الاختلافِ.

---

(١) "فتح المغيث شَرْح ألفيَّة الحديث" (١/ ٩٧).

(٢) "شَرْح الكوكب المنير" (٢/ ٥٧٣)، و"إعلام الموقِّعين" (١/ ٢٨-٣٣).

(٣) "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلىٰ (٣/ ٢٨١-٢٩٠)، و"إعلام الموقِّعين" (١/٢٨-٣٣)

فهذا التأصيلُ صريحٌ في أنَّ أحمد يعملُ بالحديثِ الضَّعيفِ الذي يعلمُ ضعفه كالمرسَل، والمرسلُ ليسَ من الحِسانِ عند المحدِّثين؛ لأنَّه منقطعٌ علىٰ الأقلِّ، وكذا من فيه ضعفٌ قريبٌ.

٥- رأيُه في معرفةِ علماءِ عصرِه بالحديثِ:

قال الشيخُ أحمد شاكر: «وأمَّا عصرُنا هذا فقد تركَ النَّاسُ فيه الرِّوايةَ جملةً، ثمَّ تركوا الاشتغالَ بالأحاديثِ إلا نادرًا، وقليلٌ أنْ ترىٰ منْهم مَنْ هو أهلٌ لأنْ يكون طالبًا لعلومِ السُّنَّةِ، وهيهاتَ أنْ تَجدَ منْ يصحُّ أنْ يكونَ مُحَدِّثًا! وأمَّا الحفظُ فإنَّه انقطعَ أثرهُ، وخُتِمَ بالحافظِ ابن حجرٍ العسقلانيِّ ﷺ، ثمَّ قارب السَّخاويُّ والسُّيوطيُّ أنْ يكونا حافظَيْنِ، ثم لم يبْقَ بعدهما أحدٌ»(١).

وما قاله الشيخ فيه نظرٌ:

فأولًا: النَّاسُ لم يتركوا الرِّوايةَ؛ بل الرِّوايةُ باقيةٌ، وشيوخُ وطلبةُ الإجازةِ والإسنادِ كثيرون، والأثباتُ معروفةٌ ومتداوَلَةٌ، لكنَّ بعضَ البلدانِ أعرَفُ بالرِّواية من بعضٍ، ولعلَّ الشيخَ يقصدُ الحال في مصرَ، فبعضُ أكابرِ علماءِ الأزهرِ كانوا لا يعرفونَ معنىٰ الإجازةِ.

وثانيًا: لم يترك النَّاسُ الاشتغالَ بالحديثِ، ولكنَّ اهتمامَهم الأكبرَ هو المتنُ فقط، دونَ معرفةِ بفنونِ الإسنادِ.

ثالثًا: نعم، قليلٌ أنْ ترىٰ منهم مَن هو أهلٌ لأنْ يكونَ طالبًا لعلومِ السُّنَّة، وذلك لغلبةِ التَّقليدِ، والجهلِ بعلومِ الإسنادِ.

رابعًا: ومع ذلكَ فإنَّ العالمَ الإسلاميَّ لم يَخْلُ منَ المحدِّثينَ، وكان في عصرِ

---

(١) "الباعث الحثيث" (٢/ ٤٣٧).

الشيخِ في شِبْهِ القارةِ الهنديَّةِ جمعٌ من المشتغلينَ بالحديثِ على طريقتَي المحدِّثين والفقهاء، تقدَّم ذِكْرُ جماعةٍ منهم في الباب الأوَّل، ولهم أعمالٌ معروفةٌ، ولعل الشيخَ يقصد الحال في مصرَ والأزهرِ، فإنَّ الشيخَ من الأفرادِ المعدودينَ في معرفةِ الحديثِ في وقتِه.

ولكنْ هل انتهى الحفظُ بعد الحافظِ ابنِ حجرٍ أظنُّ أنَّه لم ينقطعْ؛ فقد وجدنا حُفَّاظًا بعد الحافظِ ابن حجرٍ غيرَ السُّيوطيِّ والسَّخاويِّ، منهم:

١- رضوان بن محمد العقبيُّ المصريُّ الشَّافعيُّ (ت٨٥٢).

وَصَفَهُ بالحفظِ السَّخاويُّ المتشدِّدُ في "الضَّوء اللَّامع"[1].

٢- محمَّد بن محمَّد بن فهدٍ المكيُّ (ت٨٧١).

وَصَفَهُ بالحفظ: السَّخاويُّ، والسُّيوطيُّ[2].

٣- قاسم بن قُطلوبغا الحنفيُّ المصريُّ (ت٨٧٩).

وَصَفَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ بالحفظ[3].

٤- عمر بن محمَّد بن محمَّد بن فهدٍ المكيُّ (ت٨٨٥).

وَصَفَهُ السَّخاويُّ بالحفظ[4].

٥- إبراهيم بن محمَّد البرهان الناجيُّ الحلبيُّ (ت٩٠٠).

وَصَفَهُ بالحفظ ابنُ الكيَّال في "الكواكب النَّيِّرات"[1].

---

(١) "الضَّوء اللَّامع" (٨/ ٦).

(٢) المصدر السَّابق (٩/ ٢٨١)، و"نظْم العقيان" (ص: ١٧٠).

(٣) المصدر السَّابق (٦/ ١٨٤).

(٤) المصدر السَّابق (٦/ ١٢٦).

٦- عثمان بن محمَّد الدِّيَمِيُّ الأزهريُّ الشَّافعيُّ.

وهو الذي عناه الحافظ السُّيوطيُّ بقوله:

قُلْ للسَّخَاوِيِّ إنْ تَعْرُوكَ نَائِبَةٌ

عِلْمِي كَبَحْرٍ مِنَ الأَمْوَاجِ مُلْتَطِمِ

والحَافِظُ الدِّيَمِيُّ غَيْثُ الزَّمانِ فَخُذْ

غَرْفًا مِنَ البَحْرِ أو رَشْفًا مِنَ الدِّيَمِ[2]

٧ - عبدالعزيز بن عمر بن فهد (ت٩٢١).

وَصَفَهُ بالحفظِ: البدرُ الغزيُّ في "الكواكب السَّائرة"، وابنُ العِمادِ في "الشَّذرات"[3].

والحقُّ يقال: إنَّ الادعاءَ بحفظِ هؤلاءِ لم يكنْ كحفظِ من سبقَهم، وقد جمعتُ في رسالتي "تزيين الألفاظِ بتتميم ذيول تذكرة الحُفَّاظ" أسماءَ الحُفَّاظ بعد الحافظ ابن حجرٍ، وهي مطبوعةٌ.

وعندي أنَّ كلمةَ الشيخِ أحمد شاكر تَصِفُ حال المشتغلينَ بالحديثِ في الأزهر؛ فقد عُدِمَ فيه المحدِّثُ النَّاقدُ، وانقطعَ المُسْنِدُ المشتغلُ جمعًا وتحقيقًا، وغُيِّبَتْ المعارفُ الخاصَّةُ بالرِّجال والعِلل، وصارَ علمُ الاصْطلاحِ نظريًّا ومُهْمَلًا!

وقد يعترضُ معترضٌ عليَّ بالسيِّد أحمدَ رافع الطَّهطاويِّ، وبالشيخِ أحمد

---

(١) "الكواكب النَّيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثِّقات" (ص:٤٥١).

(٢) "الضَّوء اللَّامع" (٥/ ١٤٠)، و"الكواكب السَّائرة في أعيان المائة العاشرة" (١/ ٢٥٩).

(٣) "الكواكب السَّائرة" (١/ ٢٣٨)، و"شذرات الذَّهب" (٨/ ١٠٠).

شاكر، والشيخ أحمد البنَّا الساعاتي والشيخ محمَّد الحافظ التِّجاني، والجوابُ أنَّهم من الحالات الخاصَّةِ، وما تعلَّموه فبجُهدٍ شخصيٍّ بعيدًا عن مناهجِ الأزهرِ، ولا يخالجني شكٌّ في أنَّ الشيخَ أحمد شاكر قصَد بكلمتِه أهلَ الأزهر في عصره.

٦ - حُكْمُ مراتبِ الجرحِ والتَّعديلِ التي ذكرَها الحافظُ ابنُ حجر في "تقريب التَّهذيب" في نظر الشيخ أحمد شاكر:

ذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ العسْقلانيُّ في مقدمةِ كتابه "تقريب التَّهذيب" مراتبَ الجرحِ والتَّعديل، فقال: «أمَّا المراتبُ:

فأولها: الصَّحابةُ: فأَصّرح بذلكَ لشرفِهم.

الثانية: مَن أُكِّدَ مَدْحُهُ: إمَّا بـ«أفعَل» كـ«أَوْثَقِ النَّاسِ»، أو بتكريرِ الصِّفةِ لفظًا كـ«ثقةٍ ثقةٍ» أو معنًى كـ«ثقةٍ حافظٍ».

الثالثة: مَن أُفْرِدَ بصفةٍ، كـ«ثقةٍ، أو: متقنٍ، أو: ثَبْتٍ، أو: عَدْل».

الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة: بـ«صدوق، أو: لا بأسَ به، أو: ليسَ به بأسٌ».

الخامسة: من قَصُرَ عن الرابعةِ قليلًا، وإليه الإشارة بـ«صدوق سيئ الحفظِ، أو: صدوق يَهِمُ، أو: له أوهامٌ، أو: يخطئ، أو: تغيَّر بأَخَرَةٍ»، ويلتحقُ بذلك مَن رُمِيَ بنوعٍ من البدعةِ، كالتشيُّعِ، والقَدَر، والنَّصْبِ، والإرجاءِ، والتَّجَهُّم؛ مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبُتْ فيه ما يُتْرَكُ حديثُه مِن أجْلِه، وإليه الإشارةُ بلفظِ: «مقبول، حيثُ يُتابَعُ، وإلا فليِّن الحديثِ».

السابعة: مَن روى عنه أكثرُ مِن واحدٍ ولم يُوَثَّق، وإليه الإشارةُ بلفظِ: «مستور، أو: مجهول الحال».

الثامنة: منْ لم يوجدْ فيه توثيقٌ لمعتبَرٍ، وَوُجِدَ فيه إطلاقُ الضَّعفِ، ولم يفسَّر، وإليه الإشارةُ بلفظ: «ضعيف».

التاسعة: من لم يروِ عنه غيرُ واحدٍ ولم يُوَثَّق، وإليه الإشارةُ بلفظِ: «مجهول».

العاشرة: مَن لم يوثَّق البتَّة، وضُعِّفَ مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة بلفظ: «متروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديثِ، أو: ساقط».

الحادية عشرة: مَن اتُّهم بالكذبِ.

الثانية عشرة: مَن أُطلِق عليه اسمُ الكذبِ والوضعِ»[1].

أحكامُ الشيخ أحمد شاكر على مراتب الجرح والتَّعديل التي في "التقريب":

ويلاحَظُ من كلامِ الحافظِ ابنِ حجرٍالعسقلانيِّ المتقدِّمِ أنه ذكرَ مراتبَ مجرَّدةً من الأحكامِ، فلم يقل الحافظُ مثلًا: إنَّ المرتبةَ الأولى والثانية أصحابُها من رواةِ الصِّحاحِ، والثالثةَ والرابعةَ والتَّاليةَ أصحابُها من رواةِ الحِسان، ثم أصحابُها من أهل الاعتبارِ، وهكذا.

لكنِ الشيخ أحمدُ شاكر أعطى أحكامًا على مراتبِ الرُّواة في "التَّقريب" الذين تقدَّم ذِكْرُهُم أثناءَ تعليقِه على "مختصَرِ علومِ الحديث" للحافظِ ابنِ كثيرٍ فقال: والدرجاتُ مِنْ بعدِ الصَّحابةِ: فما كان من الثانية والثالثة، فحديثُه «صحيحٌ» من الدَّرجة الأولى، وغالبُه في "الصَّحيحين".

وما كان من الدَّرجةِ الرابعةِ فحديثُه «صحيحٌ» من الدَّرجة الثانية، وهو الذي يحسِّنُه التِّرمذيُّ، ويسكتُ عنه أبو داود.

---

(١) "تقريب التَّهذيب" (ص:٩٦، ٩٧).

وما بعدها فَمِنَ المردودِ إلا إذا تعدَّدتْ طُرُقُه، فما كانَ من الدَّرجةِ الخامسةِ والسادسةِ فيتقوَّىٰ بذلك ويصيرُ «حَسَنًا لغيره».

وما كان من السابعةِ إلىٰ آخرِها فضعيفٌ علىٰ اختلافِ درجاتِ الضَّعفِ، من «المنكر» إلىٰ «الموضوع». انتهىٰ كلامُ الشيخِ أحمد شاكر[1].

وهو كلامٌ غيرُ عِلْمِيٍّ، وعليه ملاحظاتٌ تحتاج لبَسْطٍ، لكن لا أُخْلِي المقامَ من الآتي:

١- قوله: «وما كانَ من الدَّرجة الرابعةِ فحديثُه «صحيحٌ» من الدَّرجة الثانية، وهو الذي يحسِّنُه التِّرمذيُّ، ويسكتُ عنه أبو داود».

ونلاحظُ علىٰ كلامِ الشَّيخ أحمد شاكر الآتي:

أولًا: أهل الدَّرجةِ الرابعةِ هم من يقول الحافظُ عنهم: «صدوق»، أو: «لا بأسَ به»، أو: «ليس به بأسٌ»، وقد نزل الشيخُ أحمد شاكر بأهلِ هذه المرتبةِ وجعلَهم في أدنىٰ درجاتِ القبول وعلىٰ حافَّةِ الضَّعفِ.

ثانيًا: في أهل الدَّرجة الرابعة جمعٌ كبيرٌ من رجال "الصَّحيحين"، وهم جمعٌ كبيرٌ جدًّا في "التَّقريب"، وقد عددتُ المائة الأولىٰ في "التَّقريب" وأخرجتُ منها مَن أخرج له البخاريُّ ومسلمٌ أو أحدُهما، وكان في المرتبة الرابعة؛ فكانتْ أرقامهم هي: (٤، ٦، ١٧، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٤٦، ٥٨، ٦٤، ٨٤، ٨٦)، وأمثالهم كثيرون، وفيهم خلقٌ من الحُفَّاظ الذين يُصَحِّح الأئمَّةُ حديثَهم.

وهؤلاء جميعًا مِن رُواة الحِسان في نظر الشيخ أحمد شاكر[2].

ثالثًا: اعتبر الشيخُ أحمد شاكر أنَّ أهلَ الدَّرجة الرَّابعةِ يُحسِّنُ لهم التِّرمذيُّ،

---

(١) "الباعث الحثيث" (١/ ٣١٧-٣١٨).

(٢) في تقريره في "الباعث الحثيث" فقط، أما في الواقع وفي نفس الأمر فهو يصحِّح حديثهم.

ويسكتُ عنهم أبو داود؛ وهذا أيضًا فيه نظرٌ؛ للآتي:

أ- أنَّ الحسنَ عند التِّرمذيِّ وغيره على قسمين، والتِّرمذيُّ يُحسِّنُ حديث رواةٍ مِن أهل الدَّرجةِ الرابعةِ، والخامسةِ، والسادسةِ، والسابعةِ، بل والثامنةِ.

وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ في "النُّكت على ابن الصَّلاح" أمثلةً لمن يحسِّنُ له التِّرمذيُّ وهو ضعيفٌ سيِّئ الحِفْظِ، أو هو ضعيفٌ موصوفٌ بالغلطِ والخطأ، ومَن سمعَ مِن مختلطٍ بعد اختلاطه أو مدلِّس لم يصرِّح بالسَّماع[1].

ب-أنَّ أبا داود صرَّح في رسالته لأهلِ مكةَ بأنَّ ما فيه وهنٌ شديدٌ عنده لا يسكتُ عنه، فمفهومُه أنَّ ما فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ يسكتُ عنه، وهو الضَّعيف، وعلى ذلك فأبو داود يسكتُ عن أهل المراتبِ الخامسةِ، والسادسةِ، والسابعةِ، بل والثامنة.

وقد ذكر الحافظُ ابن حجرٍ في "النكتِ على ابن الصَّلاحِ" جماعةً من المتكلَّمِ فيهم ممن يسكتُ أبو داود عنهم.

وذَكَرَ جماعةً آخرين أضعَفَ منهم ويسكتُ عنهم أبو داود، وعدَّ منهم: دَلْهَمَ بنَ صالح الكنديَّ[2]، والحارثَ بن وجيه[3]، وصدقةَ الدقيقيَّ[4]، وعثمانَ بنَ واقد العمريَّ[5]، ومحمَّدَ بن عبدالرحمن البيلمانيَّ[6]، وأبا جناب الكلبيَّ[7]،

---

(١) "النكت على ابن الصَّلاح" (١/ ٣٨٨-٣٩٦).

(٢) ضعيف ("التَّقريب"، رقم: ١٨٣٠).

(٣) ضعيف ("التَّقريب"، رقم: ١٠٥٦).

(٤) صدوقٌ له أوهامٌ ("التَّقريب"، رقم: ٢٩٢١).

(٥) صدوقٌ ربما وَهِم ("التَّقريب"، رقم: ٤٥٢٦).

(٦) ضعيفٌ، وقد اتَّهمه ابنُ حِبَّان وابنُ عديٍّ ("التَّقريب"، رقم: ٦٠٦٧).

(٧) ضعَّفوه لكثرةِ تدليسِه ("التَّقريب"، رقم: ٧٥٣٧).

وسليمانَ بنَ أرقم[1]، وإسحاقَ بن عبدالله بن أبي فروة[2]، ثم قال الحافظُ: «وأمثالهم من المتروكين»[3].

وبالنظر إلى مراتبِ المذكورين، نجد أنّهم أنزَلُ مرتبةً من «الصَّدوق»، وهي المرتبةُ الرابعةُ عند الحافظِ في «التَّقريب».

بَيْدَ أنَّ أبا داود يسكتُ عن حديثِ الثِّقاتِ، ورُواةِ الحِسانِ، وبعضِ الضَّعفاء؛ لأنَّ حديثَ هؤلاء صالحٌ للاحتجاجِ عنده، فسكوتُ أبي داود أعَمُّ مِن نظرِ الشيخِ أحمد شاكر الذي قصَرَه على نوعٍ واحدٍ من الرُّواةِ، وقد جانب الشيخ أحمد شاكر الصَّوابَ بلا احتمال، والله أعلم.

٢- قوله: «وما بعدها فمن المردودِ إلّا إذا تعدَّدتْ طُرقه».

يعني أنَّ المراتبَ التَّاليةَ حديثُهم ضعيفٌ، بَيْدَ أنَّه قسَّمَ الضَّعيفَ إلى قسمين: قسم يُعتبَرُ به، وهم أهل المرتبتين الخامسةِ والسادسةِ، ونلاحظُ على كلام الشَّيخِ أحمد شاكر الآتي:

أولًا: أهلُ المرتبةِ الخامسةِ في نظرِ الشيخِ أحمد شاكر ضِعَافٌ يُعتبَر بهم، وهم مَن قال فيهم الحافظُ: «صدوقٌ سيِّئ الحفظِ، صدوقٌ يهِمُ...»، وفيهم جمعٌ من رُواة الحِسان، بل فيهم من يصحِّحُ لهم بعضُ الأئمَّة.

ثانيًا: وقد وجدتُ جمعًا من رواة "الصَّحيحين" في هذه المرتبةِ الخامسةِ، وهذه أرقمهم في "التَّقريب" إلى رقم (٥٩٧) فقط: (١٣، ٥١، ١١٠، ١٣٨، ١٤٥، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٧٤، ٣٠٣، ٣٢١، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٧٦، ٥٣٤، ٥٩٧).

---

(١) ضعيفٌ ("التَّقريب"، رقم: ٢٥٣٢).

(٢) متروكٌ ("التَّقريب"، رقم: ٣٦٨).

(٣) "النُّكت على ابن الصَّلاح" (١/ ٤٣٨-٤٤٠).

ثالثًا: من رجال الدَّرجةِ الخامسةِ مَن يُحسِّنُ لهم التِّرمذيُّ ويسكت عنهم أبو داود كما تقدَّم.

٣- قولهُ: «وما كانَ من السابعةِ إلىٰ آخرِها فضعيفٌ علىٰ اختلافِ درجاتِ الضَّعفِ مِن المنكَر إلىٰ الموضوعِ». يُفهَم مِن كلامِ الشَّيخِ أحمد شاكر أنَّ هذا هو القسمُ الثاني من الضعيفِ، وهو الضَّعيفُ الذي لا يُعتبَر به فلا ينْجبرُ بغيرِه.

ويلاحَظُ عليه:

أنَّ أهلَ السابعةِ هم المسْتُورون، وهو: «المقبولُ»، «حيثُ يُتابَع»، أو «ليِّنٌ»، وحُكْمُ الشيخ أحمد شاكر عليهم غيرُ علميٍّ، وما جاء عن بحثٍ واستقراءٍ، وفيهم قومٌ وثَّقهم ابن حِبَّان بمفرده، وقد ذكر الحافظُ في "التَّقريب" جماعةً في المرتبةِ السابعةِ -يعني: «مقبول» أو «لَيِّن»- حديثُهم في الصَّحيحين بلغوا مائةً وخمسَّةً من الرُّواة تقريبًا بحسبِ نظر الفقيرِ كاتبِ هذه السُّطور[1]، والثامنةُ هم قومٌ من الضَّعفاءِ الذين لم يُتْرَكوا، والتاسعةُ هم قومٌ من المجهولين.

فهؤلاء جميعًا يُعتبَرُ بحديثِهم ولا بدَّ؛ لأنَّهم وإنْ كانوا من الضَّعفاء لكن لم يشتدَّ ضعفُهم، علىٰ أنَّ النوعَ الأولَ وهم المستورون يحسِّنُ أو يصحِّحُ لهم عددٌ من الأئمَّةِ، وهذا دَرَجَ عليه الشيخُ أحمد شاكر نفسُه في كُتُبِه كما تقدَّم، والله أعلم بالصَّواب.

ثم لا يخفىٰ علىٰ مَن له اطِّلاعٌ علىٰ تحقيقاتِ الشيخِ أحمد شاكر رحمه الله ووفْقَ المباحثِ المتقدِّمةِ، أنّه يخالفُ جُلَّ ما أصَّلَه حولَ مراتبِ الرُّواة في "التَّقريب"،

---

(١) ومن يعتمد "التَّقريب" يخطئ في هذا النوع من الرُّواة كثيرًا، وهذا ما لاحظتُه علىٰ الألبانيِّ، إذْ بلغ عددُ رواةِ المرتبةِ السابعةِ «مقبول أو لَيِّن» في "التَّقريب" ألفًا وخمسمائة وخمسة وثلاثين راويًا.

فأهلُ المرتبةِ السابعةِ يصحِّحُ ويحسِّن لهم.

والشيخُ أحمد شاكر يصحِّحُ أو يحسِّنُ حديثَ كثيرين في المرتبةِ الخامسةِ كسفيانَ ابنِ وكيعٍ، وشَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، وعبدالله بن لَهِيعَةَ، وعبدالله بن صالح كاتبِ اللَّيثِ وأمثالهم، وهؤلاءِ يدخلون في بابِ الصَّدوق المقرون، أي: «صدوقٌ يخطئُ، صدوقٌ يَهِمُ، صدوقٌ سيئُ الحفظ»، وهذه المرتبةُ من باب الضَّعيف في تأصيل أحمد شاكر المتقدِّم، أمَّا عند العمل فصَحَّحَ لهم.

وقد راجعتُ الجزءَ الأولَ من تحقيق "المُسْنَد" للشيخ أحمد شاكر، وأخرجتُ عشرةَ رواةٍ من أهل المرتبةِ الخامسةِ الذين يشيرُ إليهم الحافظُ ابنُ حجرٍ بـ«صدوق ليِّن»، أو «سيئ الحفظ»، أو «ربَّما وَهِمَ»، ونحو ذلك، أي: يعقبُ الوصفَ بالصدوقِ بما يُشعرُ بالجرحِ، وهؤلاءِ وجدتُ الشَّيخ أحمد شاكر يصحِّحُ لهم:

رقم الحديث في المسند	اسم الرَّاوي	قول الحافظ في "التَّقريب"	تصرُّف الشيخ شاكر مع الرَّاوي
٧٩	محمد بن عمرو بن علقمة	صدوقٌ له أوهامٌ (ت ٦١٨٨)	صحيحٌ
٩٠	محمد بن إسحاق بن يسار	صدوقٌ يدلِّس (ت ٥٧٢٥)	صحيحٌ
٩٧	مُؤَمَّل بن إسماعيل	صدوقٌ سيئ الحفظ (ت ٧٠٢٩)	صحيحٌ
١٠٣	شَهْر بن حَوْشَب	صدوقٌ كثير الإرسال والأوهام (ت ٢٨٣٠)	صحيحٌ
١٣٣	عاصم بن بَهْدَلَة المقرئ	صدوقٌ له أوهامٌ (ت ٣٠٥٤)	صحيحٌ
١٤٩	الضحاك بن شُرَحبيل	صدوقٌ يَهِمُ (ت ٢٩٦٩)	صحيحٌ
٣٤٢	الحجاج بن أَرْطَاة	صدوقٌ كثير الخطأ والتَّدليس (ت ١١١٩)	صحيحٌ
٤٢٦	يحيى بن سليم الطائفيُّ	صدوق سيئ الحفظ (ت ٧٥٦٣)	صحيحٌ
٤٤٤	موسى بن وردان	صدوقٌ ربما أخطأ (ت ٧٠٢٣)	صحيحٌ
٥٠٩	عطاء بن أبي مسلم الخرسانيُّ	صدوقٌ يَهِمُ كثيرًا ويرسل ويدلِّس (ت ٤٦٠٠)	صحيحٌ

تأثُّرُ بعضِ المعاصرينَ بطريقةِ الشَّيخِ أحمد شاكر في الحكم على مراتبِ الرُّواة التي في "التَّقريب":

تأثَّر بعضُ المشتغلينَ بالحديثِ بأحكامِ الشيخِ أحمد شاكر على مراتب الجرح والتَّعديل في "التَّقريب"، من ذلك:

١-ذَكَرَ شيخُنا الشيخُ عبدالفتاح أبو غُدَّة ﷺ أحكامَ الشيخ أحمد شاكر على مراتب "التَّقريب" في "حاشيته" على "قواعدَ في علومِ الحديث"، وقال: «وهو تبيينٌ سديدٌ للغايةِ»[١].

قلتُ: بل تبيينٌ غيرُ علميٍّ وليس بسديدٍ، وأُتي شيخُنا عبدالفتاح منْ قِبَلِ اقتصارِه في مباحثه على التقعيدِ دون التطبيقِ.

٢-رأيتُ أكثرَ أقسامِ الدراساتِ العليا التي تُعْنَىٰ بالحديثِ اتَّبعتْ أحكامَ الشيخ أحمد شاكر «النظرية المردودة» في الأطروحاتِ العلميَّة[٢]، وجمعٌ منهم يصرِّحون بذلك، فهذا صاحب كتاب "تخريج الأحاديث المرفوعة المسنَدة في التاريخ الكبير"، والكتاب أطروحةٌ نال بها صاحبُها رسالة الدكتوراه من جامعةِ أمِّ القرىٰ بمكةَ المكرمةَ، يقول عن منهجِه في الحكمِ على الرُّواة بعد أنْ سردَ كلامَ الحافظ:

- فمنْ كان مِنَ المرتبةِ الثانيةِ والثالثةِ صحَّحْتُ إسنادَه.

---

(١) حاشية "قواعد في علوم الحديث" (ص:٢٤٦).

(٢) وذلك في جامعتَي أمِّ القرىٰ بمكةَ المكرمةَ، ومحمَّد بن سعود بالرياضِ، وغيرِهما، وهي أعمالٌ تشيرُ إلى حال الدكاترة المشرفينَ -وأعيانُهم معروفةٌ- قبل الطلبة أصحاب الأطروحات، ونقْدُ هذه الأعمال يحتاجُ لأعمال مفردةٍ تتناولُ المنهجَ والمشرف والطالب.

- ومَنْ كان مِنَ المرتبةِ الرابعةِ حسَّنْتُ إسناده.

- ومَنْ كانَ من الخامسةِ، والسادسةِ، والسَّابعةِ، والثامنةِ، والتاسعةِ؛ فقد حكمتُ بضَعفِ أسانيدِهم إنْ لم يتابَعوا، فإذا تُوبعوا قلتُ: حسنٌ لغيره.

- وما كان بعد ذلك حكمتُ بضعفِه أو شدةِ ضعفِه حسبَ درجتِه، وإن تُوبع[1].

ونموذج آخر:

جاء في كتاب "الإتحاف بتخريج أحاديث الاشراف" لأخي الدكتور بدوي عبدالصَّمد الطاهر صالح[2] ما نَصُّه: «السَّنَدُ الذي يحكمُ عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ على كلِّ رجلٍ من رجاله بأنَّه ثقةٌ؛ حكمتُ عليه بأنَّه صحيحٌ، فإنْ كان أحدُ رجاله أو كلُّهم ممن قال فيهم الحافظُ: «صدوقٌ»؛ حكمتُ عليه بأنَّه حَسنٌ، والحُسْنُ هنا ذاتيٌّ، والسَّندُ الذي يكونُ جميعُ رُواتِه أو أحدُهم ممن قال عنه الحافظ: «ضعيف»؛ حكمتُ عليه بأنَّه ضعيفٌ».

ثم قال: «وأمَّا مَن قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ» وقَرَنَ هذا الحكمِ بوصفٍ آخر كأنْ يقول: «يَهِم، أو: يُخطِئ، أو: سَيِّئُ الحفظ، أو نحو ذلك»؛ فإنَّه -يعني: الرَّاوي- إذا انفرد حكمتُ على الإسنادِ الذي هو فيه بأنه ضعيفٌ».

قلتُ: هذه خرافاتٌ متتابعةٌ، والحمدُ لله على العافية!

---

(١) مقدمة "تخريج الأحاديث المرفوعة المُسْنَدة في التَّاريخ الكبير" (١/ ١١-١٢)، وهي رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهي تصـرِّح بالمنهج الذي اتُّبع، والنقدُ يعودُ على الدكاترة الذين اعتمدُوا هذا المنهج في الحكم على الرُّواة، ولا بد من عمل دراسةٍ تتناول أعمالَ هذه الفترةِ في النَّقد الحديثيِّ.

(٢) (١/ ١٥٦).

وقد تقدَّم أنَّ هذا كلامٌ غيرُ علميٍّ، وهو سلسلةٌ من الأخطاء، وكان ينبغي للمتأهِّل النَّظرُ في ترجمة الرَّاوي من الكتب المبسوطةِ مع ملاحظةِ تصرُّف الأئمَّةِ مع حديثِ الرَّاوي.

(تنبيه): هذا التَّهافتُ من قِبَلِ القائمينَ علىٰ الدِّراساتِ العُليا في ذلك الوقت يدلُّ علىٰ ضعفِ المستوىٰ العِلْميِّ للمشرفينَ علىٰ هذه الدِّراسات؛ وسببُ ذلك ركونُ المشرفينَ إلىٰ الدَّرسِ المشهورِ، ومجانبةُ التَّطبيق.

والحاصل مما سبق، يمكن قول الآتي:

١- القاضي الشيخ أحمد بن محمد شاكر الأزهريُّ المصريُّ كان محدِّثًا له إنتاجُه الحديثيُّ المشهورُ والمتداوَلُ.

٢- وجَّه الشيخ أحمد شاكر عملَه الحديثيَّ نحوَ التَّحقيقَ والتَّعليقَ محاولًا إخراجَ بعض أصول السُّنَّة المشرَّفة، كـ"المُسْنَد"، و"سُنن الترمذي"، وترتيب "صحيح ابن حِبَّان"، واعتنىٰ فيها بأمورٍ ثلاثةٍ:

أ- تقويم النَّصِّ بطريقةٍ علميَّة، بحسبِ ما توفَّر لديه من أصولٍ.

ب- التَّعليق علىٰ الكتبِ بإثبات اختلافِ النُّسَخِ، والحكم علىٰ الأسانيد، وقد يحكم علىٰ الأحاديث[1].

جـ- عمَل الفهارسِ المتنوِّعةِ.

٣- كان للشَّيخِ أحمد شاكر منهجُه المتميِّزُ في الحكمِ علىٰ الأسانيد، وكان متساهلًا في نظر بعضِ المشتغلين بالحديثِ، وكان لِوَصْفِهم له بالتَّساهل جانبٌ كبيرٌ من الصَّواب، وقال السيِّد عبدالله بنُ الصِّدِّيق في كتابه "سبيل التَّوفيق" عند الكلام علىٰ المحدِّثين الذين عاصرهم: «ومنهم الشيخ أحمد بن محمد شاكر، كان

---

(١) وكان يُسمِّي هذه التَّعليقات بالشرح!!!

يعرفُ علومَ الحديث معرفةً جيدةً، تدلُّ عليها تحقيقاتُه للكتبِ التي حقَّقها، غير أنَّه كان لا يعرفُ العِلل ولا يهتمُّ بها، وكان يصحِّحُ حديثَ ابن لَهِيعَةَ مع معرفتِه بما قيل فيه، وله رأيُه في ذلك، وتحقيقاتُه لـ"مسنَد أحمد" مفيدةٌ»[1].

٤- كان للشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالىٰ أثرُه في بعض مَن جاء بعده، فقد فتحَ لبعضِ المحقِّقين بابَ العمل في "المُسْنَد"، وتأثَّر بعضُهم بطريقتِه في صنع الفهارس، كالألبانيِّ في "فهارس السِّلسلتين"، وكانت مقدمةُ الشيخ أحمد شاكر لتحقيق "جامع الترمذي" محلَّ إعجابِ كثيرٍ من الباحثين، وقد أفردها الشيخُ عبدالفتاح أبو غُدَّة وطبَعها باسم "تصحيح الكتب وصُنْع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتبِ، وسبقُ المسلمين الإفرنجَ في ذلك"[2].

٥- ومن تأثير آراءِ الشيخِ أحمد شاكر في غيره تقليدُ كثيرٍ من طلبة الدراسات العليا -تبعًا للمشرفينَ عليهم- لأحكامِه علىٰ مراتبِ الجرح والتَّعديل التي ذكرها الحافظُ ابنُ حجرٍ في مقدمة "تقريب التَّهذيب"، وقد أخطأ الشيخُ أحمد شاكر، والمشرفون، والدَّارسون[3].

وهذه الأحكامُ كان الشيخُ أحمد شاكر أوَّلَ المخالفين لها، والمتابعونَ لهذه الأحكامِ أبانوا عن قصورِهم في الاطِّلاع علىٰ كُتب الرِّجال، كما تقدَّم.

٦- كان للشيخُ أحمد شاكر مؤيِّدون ومُمَوِّلون لأعمالِه ولا سيَّما في تحقيقِ "المُسْنَد"، و"مختصَر تفسير ابن كثير"، وكان لهذا التمويل أثرُه في انتشارِ أعماله، واشتغاله بعدَّةِ أعمالٍ في وقتٍ واحدٍ.

---

(١) "سبيل التَّوفيق في ترجمة عبدالله بن الصِّدِّيق" (ص:٥٦-٥٧).

(٢) طُبعت هذه الرسالة في بيروت سنة (١٤١٤).

(٣) والمشرفونَ والدارسُون معروفون بأسمائِهم وأعمالهم واضطرابِهم وتصدُّرهم.

الفصلُ الثالثُ: الشيخ عبدُالرحمن المُعَلِّميُّ اليمانيُّ

المبحثُ الأولُ: التعريفُ بالشيخ عبدالرحمن المُعَلِّميِّ[1]

هو المعتني العلَّامةُ الشيخُ أبو عبدالله عبدُالرحمن بنُ يحيىٰ بن عليِّ بن أبي بكر المُعَلِّميُّ العُتميُّ اليمانيُّ، يُنسبُ إلىٰ بني المعلِّمِ؛ مِن بلاد عُتمةَ باليمنِ.

وُلد في أول سنة ١٣١٣.

طَلَبُه للعِلْم:

قرأ القرآنَ علىٰ والده قراءةً مُتْقَنَةً مجوَّدَةً، وكانَ يذهبُ مع والدِه إلىٰ بيتِ الرَّيْميِّ حيثُ كان أبوه يعلِّم أولادَهم، ثُمَّ سافرَ إلىٰ الحجرية وأُدْخِلَ في مدرسةٍ حكوميةٍ يدرسُ فيها القرآنَ والتجويدَ والحسابَ، فمكثَ فيها مدَّةً.

ثُمَّ قدمَ والدُه فأوصاه بقراءةِ النَّحوِ، فقرأ شيئًا من "شَرْح الكفراويِّ علىٰ الآجُرُّومية"، ورجعَ مع والدِه وقد اتَّجهتْ رغبتُه إلىٰ قراءةِ النَّحوِ، فاشترىٰ كُتُبًا في النحو، فلما وصلَ إلىٰ بيتِ الرَّيْميِّ وجدَ رجلًا يُدعىٰ أحمد بن مصلحٍ الرَّيْميَّ، فصارا يتذاكرانِ النَّحوَ في عامَّةِ أوقاتِهما، مستفيدَيْنِ مِن تفسيرَيِ الخازنِ والنَّسفيِّ، فأخذتْ معرفتُه تتقوَّىٰ، وطالَعَ "المغني" لابنِ هشامٍ نحو سنة، وحاول تلخيصَ فوائدِه المهمَّة.

---

(١) مصادر ترجَمَتِه: مقدِّمة "التَّنكيل" (١/ ٩-١٤)، و"هجر العلم ومعاقله في اليمن" للأكوع (٣/ ١٢٦٦)، و"تراجم الأعلام المكية" (٢/ ١٣٥)، و"معجم مؤلِّفي مخطوطات مكتبة الحرم المكيِّ الشَّريف" (ص: ٤٥٩)، و"الأعلام" (٣/ ٣٤٢)، و"المستدرك علىٰ معجم المؤلِّفين" (ص: ٤٦٦)، و"الشَّيخ عبدالرحمن المُعَلِّميُّ وجهوده في السُّنَّة ورجالها" لمنصور بن عبدالعزيز السماريِّ، ومقدِّمة تحقيق كتاب "عمارة القبور" للمعلِّميِّ لماجد الزياديِّ.

ثمَّ رجعَ إلىٰ بلده فقرأ علىٰ الفقيهِ العلَّامةِ أحمد بن محمد بن سليمان المُعَلِّمِيِّ في الفقه الشَّافعيِّ والنحو، ثم ذهب إلىٰ بلده بيتِ الرَّيْميِّ فقرأ كتاب "الفوائد الشَّنشورية في علم الفرائض".

وقرأ "المقامات" للحريريِّ، وبعضَ كُتبِ الأدبِ، وأُولِعَ بالشِّعرِ فقرضه، ثمَّ سافر إلىٰ الحجرية، وبقي فيها مدَّةً، يحضرُ بعضَ المجالسِ يذاكر فيها الفقه، ثمَّ رجَع إلىٰ عُتمةَ.

العلاقةُ الوطيدةُ مع العلَّامةِ العارفِ بالله السيِّد الإدْرِيسيِّ:

ارتحَل إلىٰ جيزانَ سنة ١٣٣٦ فولاه السيِّدُ محمدٌ الإدريسيُّ[(١)] -أمير عسير حينذاك- رئاسةَ القضاءِ ولقَّبه بشيخِ الإسلامِ، وكان إلىٰ جانبِ القضاء يشتغلُ بالتدريسِ.

وكان المُعَلِّمِيُّ ذا علاقةٍ جيدةٍ بالسيِّد الإدريسيِّ العالِمِ الصوفيِّ المشهور ويُكثر من الثناء عليه، فيقول المُعَلِّمِيُّ: «وأنا الآن غريبٌ عن وطني وأهلي، بمقامِ مولانا أمير المؤمنين السيِّد الإمام محيي علوم الشريعةِ ومجدِّدِها، ومُميتِ رسومِ البِدَعِ الشَّنيعة ومبدِّدِها؛ مولانا الإمام محمد بن عليٍّ بن إدريس، أيَّده الله بإعانتِه، وحرسَه وعضَّده بعنايتِه، وأمَّن بكفايتِه، آمين».

وكان المُعَلِّمِيُّ قد قرأ علىٰ السيِّد الإدريسيِّ في بعضِ الفنونِ ولا سيَّما

---

(١) هو السَّيِّد محمد بن عليِّ بن محمد بن العارف بالله سيدي أحمد بن إدريس الحسنيُّ المغربيُّ الأصل، كان عالمًا صوفيًّا، وُلد بصبيا سنة ١٢٩٣، ودرس بالأزهر، وأسَّس دولة الأدارسة بصبيا، ومات سنة ١٣٤١.

ترجَمتُه في: "الأعلام الشرقية" (١/ ٤٣)، و"أئمة اليمن في القرن الرابع عشر" للسَّيِّد محمد زبارة (ص: ١٤٧-١٤٩)، و"الأعلام" للزركليِّ (٦/ ٢٠٣).

النحو، وقد جمع ما ألقاه السيِّد الإدريسيُّ عليه مِن دروسٍ في النحو؛ في كتابٍ سمَّاه المُعَلِّميُّ بـ"الأمالي النحوية".

ارتحاله للهندِ ثمَّ لمكةَ المكرمةِ:

فلما تُوفِّيَ السيِّد محمد الإدريسيُّ سنة ١٣٤١ ارتحل إلى عدن وبقي فيها سنةً مشتغلًا بالتدريسِ والوعظِ، ثمَّ ارتحل إلى الهند وعُيِّن في دائرةِ المعارف العثمانيةِ -بحيدرَ آباد الدكن- مصحِّحًا لكتبِ الحديثِ وعلومِه، وغيرِها من الكتبِ الأدبيةِ والتاريخيةِ، وبقي في دائرةِ المعارف العثمانية قُرابةَ الثلاثين عامًا، ثمَّ سافر إلى مكة في عام ١٣٧١ فعُيِّن أمينًا لمكتبة الحرمِ المكيِّ في شهر ربيع الأول سنة ١٣٧٢، وبقي فيها يعملُ في خدمةِ روَّادِ المكتبةِ من طُلَّاب العلم، بالإضافةِ إلى استمرارِه في تصحيحِ الكتبِ وتحقيقِها لتُطْبَعَ في دائرة المعارفِ العثمانية.

حصل على إجازةٍ من شيخِ كليةِ الحديثِ في الجامعة العثمانية -بحيدر آباد الدكن بالهند- الشيخِ عبدالقدير محمَّد الصِّدِّيقيِّ القادريِّ(١).

وفاتـه: تُوفِّيَ صبيحةَ يومِ الخميس السادس من صَفَر الخير سنة ستٍّ وثمانين وثلاثمائة وألف ١٣٧٦، بمكتبةِ الحرمِ المكيِّ الشريفِ حيثُ كان يسكن، رحمه الله وأثابه رضاه.

ملاحظاتٌ حول طلب المُعَلِّميِّ للعلم، وعلاقته بالسيِّد الإدريسيِّ:

١- إنَّ إلقاءَ الضَّوءِ على تدرُّجِ الطَّالب في الطلبِ يكونُ مفيدًا في تحديد اتِّجاهاتِه العلميَّةِ فيما بعد.

---

(١) والشَّيخ عبدالقدير الصديقِّيُّ كان شيخًا مُسنِدًا، وهو صدر شعبةِ الدِّيانات، وشيخُ كلية الحديثِ في الجامعة العثمانية بحيدر آباد الدكن.انظر: "الشَّيخ عبدالرحمن المُعَلِّميُّ" للسماريِّ (ص:٢٣).

والشيخُ المُعَلِّمِيُّ يمانيٌّ شافعيُّ المذهبِ، والطلبةُ في هذه البلاد يبدأون بعد ختْمِ القرآن الكريمِ بقراءةِ علومِ الآلة، والفقهِ الشَّافعيِّ، والحديثِ، والتفسيرِ، والأصول؛ فيتدرَّجون من المستوىٰ الأول أو الابتدائيِّ، ثمَّ المتوسط، ثم العالي، ومَن تجاوز هذه المراحلَ علىٰ الشيوخِ يأذنُ له مشايخه بالتدريسِ.

٢- من خلال ترجمةِ الشيخ المُعَلِّمِيِّ نلحظُ الآتي:

أ- أنَّ الشيخَ لم يدرُسْ دراسةً نظاميةً ضمنَ مدرسةٍ شرعيةٍ أو بملازمةِ الشيوخ في القراءة عليهم تدرُّجًا إلىٰ التخرُّج.

ب- لم يذكرِ الشيخُ في ترجمته أو الذين ترجموا له أنَّه شرعَ في كتابٍ من بدايته فقرأه علىٰ شيخٍ إلىٰ نهايتِه، نعم قرأ في بعضِ الكتبِ، ولكنْ لا يوجدُ في ترجمتِه أنَّه استكملَها.

ج- أنَّ الشَّيخَ لم يقرأْ شيئًا في الصَّـرفِ، أو البلاغةِ، أو المنطقِ، أو الأصول، أو قواعدِ الفقه، أو الحديثِ وعلومِه علىٰ الشيوخ.

د- أنَّ الشيخَ كانتْ له عنايةٌ بالمذاكرةِ معَ الأقرانِ، فذاكر، وقرأ بنفسِه.

هـ- أمَّا عن علاقتِه مع الشريفِ الإدريسـيِّ، فإنَّ الشيخَ بقيَ متقلِّبًا في المناصبِ عنده، ومدحه كما تقدَّم.

فالذي نستفيدُه أنَّ المُعَلِّمِيَّ إنْ كان قد أظهرَ بعضَ عداءٍ للصوفيَّة، وميلًا للوهابيِّين، فبعد تَرْكِهِ للشريفِ الإدريسيِّ أو بسببِ صِلَتِهِ بالنَّجديِّين وهو بالهندِ، أو أنه أظهرَه بسببِ رغبتِه في حَطِّهِ الرِّحالَ أخيرًا بمكةَ المكرمةِ، والله أعلم بالصَّواب.

المبحث الثاني

مصنَّفاتُ الشيخ عبدالرحمنِ المُعَلِّميِّ الحديثيَّةُ

أعمالُ الشيخِ المُعَلِّميِّ الحديثيَّةُ على قسْمين: مصنَّفاتٌ، وتحقيقاتٌ، وسأقصُرُ الكلامَ هنا على المصنَّفاتِ وبعضِ التعليقاتِ الحديثيَّةِ الموسَّعة، وأمَّا التحقِّيقاتُ فسيأتي الكلامُ عليها في البابِ الأخير من هذا البحثِ إن شاء الله تعالى، وهذه أسماءُ مصنَّفاتِ المُعَلِّميِّ الحديثيَّةِ المطبوعةِ:

١ - "طليعةُ التَّنكيل بما في تأنيبِ الكوثريِّ من الأباطيل".

٢ - "التَّنكيلُ بما في تأنيبِ الكوثريِّ من الأباطيل"، في مجلدين.

٣- "الأنوار الكاشفةُ بما في كتاب أضواء على السُّنَّة؛ من الزَّلل والتضليل والمجازفة".

٤ - "الاستبصار في نقْدِ الأخبار"، لم يتمَّ.

٥ - "أهمية عِلْمِ الرِّجال"، محاضرةٌ كان ألقاها في المؤتمر السَّنويِّ الذي أقامته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند سنة ١٣٥٧.

٦- الأحاديثُ التي ذكرَها مسلمٌ في مقدمة "صحيحه" مستشهدًا بها في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء.

٧- التعليقُ على كتابِ "الفوائد المجموعةِ في الأحاديثِ الموضوعة" للشَّوكانيِّ.

٨- تخريجُ أحاديثِ كتاب "الردِّ على الإخنائيِّ، واستحبابُ زيارة خير البريَّةِ الزِّيارةَ الشَّرعية"[(١)]، لابن تيمية.

---

(١) وهو في حقيقته عزوٌ للحديثِ إلى الكتبِ المشهورةِ كـ"الصَّحيحين" و"السُّنن

وإنْ شاءَ الله سأقصرُ الكلامَ هنا على أهمِّ كتبِه على الإطلاق، وهو كتابُ "التَّنكيل بما في تأنيبِ الكوثريِّ من الأباطيل"، وبالأخصِّ على القسْمِ الأول الخاص بالكلامِ على القواعد والرِّجال، ثم أتناولُ تعليقات الشيخِ عبدالرحمن المُعَلِّمِيِّ على "الفوائد المجموعةِ في الأحاديثِ الموضوعةِ" للشَّوكانيِّ.

ولي عملٌ خاصٌّ حولَ الشيخِ المُعَلِّمِيِّ ومناقشتِه في بعضِ آرائِه وقواعدِه، كنتُ شرعتُ فيه، ثمَّ توقَّفتُ.

الأربعة"، ولم يتكلمِ المُعَلِّمِيُّ على حديثٍ إلا حديثًا واحدًا هو حديثُ: «**مَنْ حجَّ ولم يزرْني فقد جَفاني، ومنْ زارني بعدَ موتي فكأنَّما زارني في حَياتي**» (ح١٩).

وقال في تخريجه: «نسبَه في "المقاصد الحسنة" إلى "كامل ابنِ عديٍّ"، و"ضعفاء ابن حِبَّان"، و"العلل" للدَّارَقُطنيِّ، و"غرائب مالك" له، والحديثُ لم يصحَّ» هذا آخرُ كلامِه، وعددُ الأحاديثِ بدون المكرر مائة وسبعة وعشرون. والظنُّ أنَّه لم يستوعبْ أحاديثَ الكتابِ، ولم يخرجِ الآثار، وهو مطبوعٌ بالرِّياض في ملحقٍ بنهايةِ كتاب "الرد على الأخنائيِّ" لابن تيميَّة في تسعِ صفحاتٍ.

المطلبُ الأولُ

أولا: كتاب «التَّنكيل بما في تأنيب الكوثريِّ من الأباطيل»

سببُ تصنيفِ الكتابِ وموضوعُه:

١-كانَ بعضُ المخالفينَ للمذهبِ الحنفيِّ قد نسخَ ترجمةَ الإمامِ أبي حنيفة من "تاريخ بغداد" من نسخةِ دار الكتبِ المصريةِ، وبعثَ بها إلى الهند، فطُبعتْ هناك مع ترجمتِها إلى الأرْديَّة، وتألَّمَ الحنفيُّون بالهندِ من هذا العملِ، وفي نفس الوقتِ كان "التاريخ" يُطبَعُ كاملًا بالقاهرة.

وكان القائمُ بالإشرافِ عليه قد زار الأستاذَ الشيخَ محمَّد زاهدًا الكوثريَّ بمنزله عندما قاربَ طبْع المجلدِ الثالثِ عشرَ الذي فيه ترجمةُ الإمامِ أبي حنيفة، فاتَّفق الناشر مع الكوثريِّ على أنْ يكتبَ الأخيرُ تعليقاتٍ تُنْصِفُ الإمامَ أبا حنيفةَ.

ثم طُبِعَ المجلدُ الثالثُ عشرَ مع تصرُّفٍ مُجْحِفٍ في تعليقاتِ الكوثريِّ، فصادرته الحكومةُ المصريةُ بتوجيهِ الأزهرِ الشريفِ بسببِ الجرحِ في أبي حنيفة، ثم أُعِيدَ الطبعُ مع زيادةٍ في التعليقات، فرأى الكوثريُّ أنها مختزَلَةٌ، فقرَّر استيفاء الرَّدِّ على الخطيب في كتاب مُفْرَدٍ[1].

٢-وكان للخطيبِ الحافظِ موقفٌ تجاه المثالب المرويَّة في أبي حنيفة، فإنَّه بعد أنْ ذكر بعض مناقبه عن عددٍ من الكبار قال: «وقد سلفنا عن أيوب السِّختيانيِّ، وسفيانَ الثَّوريِّ، وسفيانَ بن عُيينة، وأبي بكر بن عيَّاش وغيرِهم من الأئمَّة؛ أخبارًا كثيرةً، تتضمَّن تقريظَ أبي حنيفة، والمدحَ له، والثناءَ عليه،

---

(١) "التَّرحيب بنقد التَّأنيب" (ص: ٣٧١-٣٧٦).

والمحفوظُ عند نَقَلَةِ الحديثِ عن الأئمَّة المتقدِّمين، وهؤلاء المذكورون منهم - في أبي حنيفة- خلافُ ذلك، وكلامُهم فيه كثيرٌ لأمورٍ شنيعةٍ حُفظتْ عليه، متعلِّقٍ بعضُها بأصول الدِّيانات، وبعضُها بالفروعِ، نحن ذاكِرُوها بمشيئة الله، ومعتذرون إلىٰ مَن وقف عليها وكره سماعَها بأنَّ أبا حنيفة عندنا -مع جلالة قدره- أسوةُ غيرِه من العلماء الذين دوَّنَّا ذِكْرَهُم في هذا الكتاب وأوردنا أخبارهم، وحكينا أقوال الناس فيهم علىٰ تبايُنها، والله الموفِّق للصَّواب»[1].

قلتُ: فإذا كان المحفوظُ -عند الخطيب الحافظِ - الذَّمَّ والقدحَ، فالمدحُ يكون شاذًّا أو منكرًا مردودًا، وكلُّ هذا أدَّىٰ بالكوثريِّ إلىٰ تصنيفِ كتابه "التَّأنيب".

٣-وكَتَبَ الشيخُ المُعَلِّمِيُّ جزءًا سماه "طليعة التَّنكيل" يُعْتَبَرُ نقدًا إجماليًّا لكتاب "التَّأنيب" مع التمثيل لبعضِ الانتقاداتِ علىٰ الكوثريِّ.

وقد عاجل الكوثريُّ "الطليعةَ" بجزءٍ آخرَ اسمُه "التَّرحيب بنقد التَّأنيب" يَنْتقدُ فيه علىٰ المُعَلِّمِيِّ "طليعتَه".

٤-ويمكنُ أنْ يقال: إنَّ اختلافَ الاتجاهاتِ العلميَّة كانَ له أثرُه في هذا النزاع، فالشيخُ محمَّد زاهد الكوثريُّ ماتريديٌّ حنفيُّ المذهبِ، ويخالف الاتجاه التَّيميَّ، ويكتبُ كتاباتٍ متعدِّدةً في معارضته.

بينما الشيخ عبدالرحمن المُعَلِّمِيُّ يميل للتَّيميِّين، وقد عمل أخيرًا أمينًا لمكتبةِ الحرمِ المكيِّ، وكان علىٰ صلةٍ وثيقةٍ بأعيانِ الحركةِ الوهَّابية[2]، وكان يمكنُ

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٢) "التَّرحيب بنقد التَّأنيب"، مطبوع مع "التَّأنيب" (ص: ٣٧١-٣٧٢).

للعلَّامة الكوثريِّ أنْ يردَّ على المنتقدينَ على الإمام أبي حنيفة ردًّا إجماليًّا، ويتعرَّضُ لبعضِ الأمثلة، ويذكر شيئًا من مناقبِ الإمامِ أبي حنيفة، ويذكرُ أسباب المثالبِ، كما فعل ابنُ عبدالبَرِّ الأندلسيُّ في كتابَيْهِ: "الانتقاء"، و"جامع بيان العلم وفضْله"[1].

ولكنَّ خطةَالأستاذ الكوثريِّ كانتْ ملاحَقَةَ كلِّ نصٍّ، وتعليلَه إسنادًا أولًا، ثم النظرَ في متنِه إعلالًا ونقضًا.

فانتصرَ لأبي حنيفة، وانتقدَ خصومَه، و لكنْ طال نقدُه عدَدًا من الأئمَّة، وجاوز الحدَّ، وتعرَّض للنَّقد الصَّحيح وغيرِه، وتكلَّمَ في بعض المسائل الكلاميةِ والفقهيةِ التي انتُقِدَتْ على الإمامِ أبي حنيفةِ، وقد تعرَّضَ المُعَلِّمِيُّ للكوثريِّ، وكتب المُعَلِّمِيُّ كتابه "التَّنكيل" يردُّ على الكوثريِّ[2]، وقد نظرتُ في الكتابين، وفيهما صوابٌ وخطأٌ بحسب نظري القاصر.

٤ - و "التَّنكيل" أهم كتب المُعَلِّمِيِّ على الإطلاق، وبه عُرِفَ واشتهر.

قال في مقدمته: «أمَّا بعدُ: فهذا كتابُ "التَّنكيل بما في تأنيبِ الكوثريِّ من الأباطيل" تعقَّبْتُ فيه ما انتقدتُه من كتابِ "تأنيب الخطيبِ" للأستاذ العلَّامة

---

(١) "الانتقاء في فضائل الأئمَّة الثلاثة الفقهاء" (ص:١٨٤-٣٢٥)، و"جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٤٨-١٥٠).

(٢) "مقدمة تأنيب الخطيب" لمحمد أمين بن إبراهيم (ص:أ.ب)، و"التَّرحيب بنقد التَّأنيب" للكوثريِّ (ص:٣٧٧-٣٧٩)، و"مقدمة تحقيق التَّنكيل" للألبانيِّ (١/ ٣-٧)، و"الحافظ الخطيب البغداديُّ وأثرُه في علوم الحديث" للأستاذ الدكتور محمود الطحان (ص:٣٠٣-٣٤٤)، و"مقدمة فوائد وقواعد في الجرح والتَّعديل" لأبي أسامة محمود النجار، و"مقدمة النُّكت الجياد" لإبراهيم الصبيحيِّ.

محمَّد زاهد الكوثريِّ، ممَّا يتعلَّقُ بالكلام في أئمةِ السُّنَّةِ ورُواتِها، غيرَ عامدٍ إلىٰ ذبٍّ عن الإمامِ أبي حنيفةَ ولا خلافِهِ، ورتَّبْتُهُ علىٰ أربعة أقسام:

الأول: في تحريرِ قواعدَ خلَطَ فيها الأستاذُ.

الثاني: في تراجمِ الأئمَّةِ والرُّواةِ الذينَ تكلَّمَ فيهم الأستاذُ، وأفرادٍ حاول الدِّفاع عنهم.

الثالث: في النظر في مسائلَ فقهيَّةٍ تعرَّض لها.

الرابع: في تثبيتِ عقيدةِ السَّلفِ التي طعنَ الأستاذُ فيها -وهذا في نظرِ المُعَلِّمِي- وفي المعتصمين بها، ومسائلَ اعتقاديةٍ تعرَّض لها»[1].

كلمةٌ عن الأقسامِ الأربعةِ للتنكيل:

القسم الأول الخاصُّ بالقواعدِ فيه تسعةِ مباحثَ، ولا تخرجُ عن طلب اليقظةِ مِن الناقِد، وملاحظةِ منهجِ كلِّ ناقدٍ من الحفَّاظِ الكبار، والنقدِ علىٰ الكوْثريِّ، في بعض تطبيقاتِ هذه التِّسع في نظرِ المعلِّميِّ، وكلامُ المعلِّميِّ تعرضَ لنقدٍ في بعض المواطنِ فانظرْ تعقيباتي عليه في مقدمةِ "التعريف بأوهامِ من قسَّم السُّننَ إلىٰ صحيحٍ وضعيف"(١/ ٤٠١-٤٠٩) وما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والقسم الثاني: سيأتي إنْ شاء الله كلامٌ متوسطٌ حوله.

والقسم الثالث: بحثٌ في سبعَ عشرةَ قضيةً فقهيةً، وكنت أودُّ أن يضعَها المعلِّميُّ في سياقها الفقهيِّ، ولا بأسَ بضمِّ مسائلَ أخرىٰ معها ذكرَها ابنُ أبي شيبةَ أو البخاريُّ فتكونُ في صعيدٍ واحدٍ وتُناقشُ مناقشةً علميةً هادئةً بعيدًا عن التنكيل والأباطيل، والصَّخَبِ الإعلاميِّ في جنباتِ الكتبِ والدروس.

---

(١) "التَّنكيل بما في تأنيب الكوثريِّ من الأباطيل" (١/ ٣).

والقسم الرابع: وهو الخاصُّ بالعقائدِ، ولاحظتُ علىٰ المعلِّميِّ ملاحظاتٍ قيدتُها في طرةِ نُسختي من المجلَّد الثاني من التنكيل منه:

كان يجبُ تقديمُه لمكانِ العقائدِ، والمعلِّميُّ تيميُّ الاتجاهِ، ويقفُ معه سلبًا وإيجابًا.

٣- أظنُّ أنَّ المعلميَّ استفادَ في بحثِه من كتابِ الشَّيخِ خليلِ الخالديِّ، انظرْ كتابَ الدكتور رجب البيومي (٥/ ١٢١)، والمعلِّميُّ ينقلُ كلامًا ولا يعزُوه لقائلِه، فقد نقلَ بحثَ التأويلِ عن ابنِ تيميةَ ولم يصرِّحْ باسمِه (ص٣٣٨-٣٤٠).

٤-عند الكلامِ علىٰ الأدلَّةِ الكليَّةِ في العقائدِ اعتبر الصوفيَّةَ يعتمدون الكشفَ في العقائدِ (٢/ ٢٣٨) وهذا غيرُ صوابٍ لأنَّ الصوفيةَ صرَّحوا في كتبهم مراتٍ ومراتٍ بأنَّ مبنىٰ عقيدتِهم الكتابُ والسُّنةُ، والكشفُ للخواصِّ فلا يعتمدُ عليه في التأسيسِ للعقائدِ.

٥- انتقدَ المعلِّميُّ الكوثريَّ لأنَّه كانَ ينتقدُ المحدِّثينَ، وكان علىٰ المعلِّميِّ أن يُحرِّرَ النِّزاعَ، ويُبيِّنَ أنَّ من أسبابِ انتقادِ الكوثريِّ علىٰ المحدِّثين الأخذَ بالضعيفِ، والرِّوايةَ بالمعنىٰ في العقائدِ، وإدخالَ زياداتٍ علىٰ النَّصِّ في العقائد، وهو ماوقع فيه المعلِّميُّ نفسُه إذ أثبتَ الكيفيةَ للصِّفاتِ، وهو خطأ جسيمٌ، وزيادةٌ في الدِّين انظر (ص ٣٤٠، ٣٦٢)وكذلك فالمعلِّميُّ نفسُه استدلَّ بالحديثِ الضعيفِ في العقائد (٢ / ٣٤٧)

٦-نقل المعلِّميُّ (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩) كلامًا في كتاب "السُّنة" المنسوبِ لعبدالله بنِ أحمدَ و"النقد" لعثمانَ بنِ سعيدٍ الدارميِّ و"التوحيد" لابن خُزَيمةَ وتكلَّم كلامًا وعظيًّا في نُصرةِ هذه الكتبِ، مع وجودِ أوجهٍ عديدةٍ لنقدها

أصابَ الكوثريُّ في كثيرٍ منها، فكانَ علىٰ المعلِّميِّ أن يأتيَ بنصوصِ الكوثريِّ في نقدِها ومناقشتِها ولكنَّه اكتفىٰ بالثَّناءِ علىٰ الكتُبِ المذكورةِ.

٧- ويُكثر المعلميُّ من الفخرِ بالسَّلفيِّين، وما بَحَثَه وذَكَرَ الاختلافَ فيه بين السلفيِّين وغيرِهم قد تقدَّم جُلُّه عنِ الصَّحابة والتابعينَ، ويستدركُ عليه أنه لم يبحثْ عمَّا صحَّ في التأويل عن الصحابةِ والتابعين مما هو مسطورٌ في "تفسير الطبري" وغيره، وهذا بابٌ كبيرٌ أعرضَ المعلميُّ عنه، ولذا قال(٢/ ٣٤٥): «وإنِّي والله ما آسىٰ علىٰ ابن فورك، وإنَّما آسىٰ علىٰ مسحوره البيهقيِّ الذي امتلأ من تهويلات ابنِ فورك وغيره» بيد أنَّه لم يُبيِّنْ ماذا يعني بالسَّلفيين، وهذا بابٌ لو كان خاضَ فيه لاتَّسعَ معه الخَرْقُ علىٰ الرَّاقِعِ.

٨- والمعلِّميُّ لم يبحثْ في المسائلِ الكلاميةِ المشهورةِ لاسيَّما في الإلهيَّاتِ، واكتفىٰ بما جاء في التأنيب، فعنوان بحثه لا يطابق ما بداخله.

ويَبِين لي أنَّ المعلميَّ لم يُنَقِّحْ هذا القسْمَ؛ ففيه عدمُ تناسقٍ وإقحامٌ لبعضِ الكلامِ والجملِ، وعباراتٌ تحتاجُ لتهذيبٍ، وأسَّسهُ علىٰ إضعافِ المخالفِ أو الاستهزاءِ به، وأنَّ الحقَّ قَسِيمُه والصَّوابَ حليفُه، ومخالفُوه إنَّما كتبُوا للدفاعِ عن الإسلامِ فكانَ الجمعُ أولىٰ من التفريقِ.

وعمومًا فالكوثريُّ أمكنُ في هذه المباحثِ التي لم يجوِّدْها المعلميُّ حتىٰ تحرير عباراتِها، والله المستعان.

والذي يعنينا هنا هو القسمُ الأولُ والثاني، وقد جعلهُما عبدُالرحمن المُعَلِّمِيُّ في المجلَّد الأول من مجلَّدين هما حَجْمُ الكتاب.

وكان الغرضُ من ذكرِ الشيخ المُعَلِّمِيِّ لبعضِ القواعدِ أنها تمثِّل انطلاقاتِه في مناقشةِ الشَّيخِ الكوثريِّ فيما بعدُ، فهي بمثابة الأصول التي بنَىٰ عليها.

ثمَّ شرعَ في المقصودِ بالذات من المجلَّد الأول -وقد استكمَلَ به المجلَّد الأول من الكتابِ- وهو يتناولُ تراجمَ الرُّواة الذين تكلَّم فيهم الكوثريُّ جرحًا وتعديلًا في كتابه "تأنيب الخطيب"، وعددُ المترجَمِين مائتان وثلاثٌ وسبعون ترجمةً.

خطَّةُ الشيخ المُعَلِّمِيِّ في مباحثة الشيخ الكوثريِّ في التَّراجم:

كانت خطةُ المُعَلِّمِيِّ في مباحثة الكوثريِّ كالآتي:

١-يذكرُ المُعَلِّمِيُّ اسم الرَّاوي، ومكان روايتِه محل النقد من "تاريخ بغداد".

٢-يذكرُ كلامَ الكوثريِّ حول الرَّاوي من "التَّأنيب".

٣-لا يذكرُ المتنَ...!!

٤-ثمَّ بعد ذلك يناقشُ المُعَلِّمِيُّ الكوثريَّ.

٥-رتَّبَ الشيخُ المُعَلِّمِيُّ التَّراجمَ على حروفِ المعجم.

ملاحظاتٌ على عمل الشيخِ عبدالرَّحمن المُعَلِّمِيِّ في التَّراجم:

وكتاب "التَّنكيل" ولا سيَّما الجزء الأول منه فيه فوائدُ حديثيةٌ، وتطبيقاتٌ في التَّراجمِ، وتفسيرٌ لنصوصٍ في الجرح والتَّعديل، ودَفْعُ جرحٍ وتثبيتُ تعديلٍ أو العكسُ، وقد تعرَّضَ لسيلٍ من المدحِ منْ أنصارِ الاتِّجاه المسمَّى بالسَّلفيِّ[1]

(١) وقد جمع بعض المحبين للمعلِّميِّ فوائد من مناقشاته للكوثريِّ، وكلامُه في بعضِ القواعدِ والجرحِ والتَّعديل في كتبٍ خاصةٍ، مثل: كتاب "النُّكت الجياد المنتخَبة من كلام شيخ النُّقاد" لإبراهيم بن سعيد الصبيحيِّ، وكتاب "فوائد وقواعد في الجرح والتَّعديل" لأبي أسامة محمود النجار، والكتابان مطبوعان في مكتبة أضواء السَّلف بالرِّياض، الأول سنة (١٤٢٠)، والثاني سنة (١٤١٨).

المعارضين للكوثريِّ، وهناكَ بعضُ ملاحظاتٍ على قسْم التَّراجم:

أولًا: محلُّ البحثِ هو الأخبارُ التي أوردَها الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ في "تاريخه" في مثالبِ الإمامِ أبي حنيفة رحمه الله تعالى[1]، وقد تطلَّبَ العلامةُ الكوثريُّ في "تأنيب الخطيب" عِلَلًا لهذه الأخبارِ في الإسنادِ أو المتنِ أو فيهما؛ ليردَّ الطَّعنَ في أبي حنيفة.

ثانيًا: لم يتعرَّضِ المُعَلِّمِيُّ لمنشأ الكلامِ في الإمامِ أبي حنيفةَ، ولم يدفعْ عنه؛ بل سعى لتثبيتِ الطَّعنِ في الإمامِ أبي حنيفةَ، بخلافِ أهلِ الإنصافِ، فإنَّهم يدفعونَ عن أبي حنيفةَ، فإنَّ ذِكْرَ سببِ الطَّعنِ والنَّظرَ فيه يكونُ من بابِ الرَّدِّ الإجماليِّ.

فهذا الحافظُ أبو عمر بن عبدالبَرِّ يتعرَّضُ لمسألةِ الطَّعنِ في أبي حنيفةَ، فيذكرُ منشأ الطَّعنِ ويذكرُ الأسبابَ، فيقول في "الانتقاء": «كثيرٌ من أهلِ الحديثِ استجازوا الطَّعنَ على أبي حنيفة؛ لردِّهِ كثيرًا من أخبارِ الآحادِ العُدول؛ لأنَّه كان يَذهَبُ في ذلك إلى عَرْضِها على ما اجتَمَعَ عليه منَ الأحاديثِ ومَعانِي

وللشَّيخِ الكوثريِّ تلاميذُ ومحبُّون من الحنفيةِ وغيرِهم في الجزيرةِ، والشَّامِ، ومصرَ، والهند الكبير؛ يدَّعون النِّسبة إليه، وها هو كتابُ "التَّنكيل" للمعلِّميِّ يتعقَّبُ الكوثريَّ في العقائدِ والقواعدِ والفروعِ والرِّجالِ، والمتباكونَ على الأستاذِ الكوثريِّ ساكتون، وتفسيرُ هذا السكوتِ هو:

أ- إمَّا لعيشهِم في ديار التَّيميِّين.

ب- أو لفقدانِ الآلةِ، وهم تقريبًا أنزَلُ في المعرفةِ الحديثيَّة من المُعَلِّمِيِّ.

جـ- أو بسببِهما.

د- أو التسليم، واعتبار أنَّ المعلميَّ كانَ على صوابٍ في مباحثةِ الكوثريَّ.

(١) ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في "تاريخ بغداد" مطوَّلةٌ جدًّا (١٣/ ٣٢٣-٤٥٤).

القرآنِ، فما شَذَّ عن ذلكَ رَدَّه وسمَّاه شاذًّا، وكان مع ذلكَ أيضًا يقولُ: الطاعاتُ من الصَّلاةِ وغيرِها لا تُسمَّىٰ إيمانًا؛ وكلُّ من قال منْ أهلِ السُّنَّة: الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ يُنكرون قوله، ويُبَدِّعُونَهُ بذلك، وكانَ معَ ذلك محسُودًا لفَهْمِه وفِطْنَتِه»[1].

فهذا الكلامُ الإجماليُّ علىٰ ما فيه كانَ كافيًا معَ الاقتصارِ علىٰ ذِكْرِ بعض الأمثلة.

ثالثًا: أنَّ الشيخَ المُعَلِّمِيَّ عَمدَ إلىٰ متونِ الأخبارِ الشَّنيعةِ في الإمام أبي حنيفة فحذفَها، واشتغَلَ بالدِّفاعِ عن الرُّواة، وقد تكونُ نكارةُ المتنِ كافيةً للحكمِ عليه بالردِّ، فلابدَّ أنْ تُساقَ الرِّوايةُ كاملةً متْنًا وإسنادًا؛ حتىٰ يكونَ الحكمُ أقربَ للصَّوابِ.

تعقيبُ الكوثريِّ على المُعَلِّمِيِّ بذكْرِ نماذجَ منَ المتونِ المنكَرة:

نحنُ أمامَ سيلٍ جارفٍ مِن متونِ الطَّعنِ في الإمامِ أبي حنيفة، وهذه المتونُ في بعضٍ منها نكارةٌ شديدةٌ، وهي تضرُّ بأصحابِها قبل أنْ تضرَّ بأبي حنيفةَ، وقد تعجَّبْتُ جدًّا منْ نُصُوصِ متونِ المثالبِ التي أوْرَدَها الخطيبُ في ترجمةِ أبي حنيفةَ، وهذه المتونُ لم يتوقَّفْ عندها المُعَلِّمِيُّ أو حاولَ دَفْعَهَا، فمنْ هذه المتونِ:

١ - عندما جاء نَعْيُ أبي حنيفة، قال القائلُ: «الحمدُ لله الذي أراحَ المسْلمينَ منه، لقد كان ينقضُ عُرَىٰ الإسلامِ عُرْوَةً عروةً، ما وُلد في الإسلامِ مولودٌ أشأمُ علىٰ أهلِ الإسلامِ منه!»[2].

---

(١) "الانتقاءُ في فضائلِ الأئمةِ الثلاثةِ الفُقهاء" (ص:٢٧٦-٢٧٧)، وهذا المعنىٰ ذكره الطوفيُّ الحنبليُّ في "شَرْح مختصَر الروضة" (٣/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٢) "التَّأنيب" (ص: ٢١٦).

٢- وقولُ آخرَ: «ما أعلمُ في الإسْلام فتنةً بعدَ الدَّجَّال أعظمَ مِن رَأْيِ أبي حنيفةَ»[١].

٣- وقولُ أحدِهم لأصحابِه: «ما تقولونَ في مسألةٍ اتَّفقَ عليها مالكٌ وأصحابُه، والأوزاعيُّ وأصحابُه، والحسنُ بن صالحٍ وأصحابُه، وسفيانُ الثَّوريُّ وأصحابُه، وأحمدُ بن حنبل وأصحابُه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكونُ مسألةٌ أصحَّ من هذه! فقال: هؤلاءِ كلُّهم اتَّفقوا على تضليلِ أبي حنيفةَ»[٢].

٤- وقول آخر: «أَبلغْ عنِّي أبا حنيفة المشركَ أنِّي بريءٌ منه حتى يرجعَ عن قوله في القرآنِ»[٣].

٥- وقولُ آخرَ: «ما قولُ أبي حنيفة والبَعرُ عندي إلا سواء»[٤].

٦- وقولٌ يُنسَبُ لأحدِهم: «أبو حنيفة ضالٌّ مُضِلٌّ»[٥].

فهذه المتونُ وأمثالُها ساقطةٌ بنفسِها، فهي إمَّا منكَرةٌ أو شاذَّة.

وقد انتقدَ الشَّيخُ الكوثريُّ تصرُّفَ الشيخِ المُعَلِّميِّ في تَرْكِ الكلامِ على المتونِ، فقال في "الترحيب بنقد التَّأنيب": «ثم إنَّ محاولةَ الاختفاءِ وراءَ الرِّجال في معامعِ الجدَل ليستْ منْ شَأنِ الأبطال»[٦].

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٢١٠).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ١٣٥).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ١٢٠).

(٤) "التَّنكيل" (١/ ١٦٨).

(٥) "التَّأنيب" (ص: ٦٦).

(٦) "التَّرحيب بنقد التَّأنيب" (ص: ٣٨٦).

ويعلِّقُ الكوثريُّ علىٰ قول بعضِهم «ما وُلد في الإسلام أشأمُ منْ أبي حنيفة»، فيقول الكوثريُّ: «فيا سبحان الله! كبيرُ فقهاءِ الإسلام[1] يكونُ أشأمَ مَن وُلد في الإسلامِ، وأصحابُه الذين ملأوا العالَمَ عِلْمًا أشْبَه النَّاس بالنَّصارىٰ، وهذا الإمامُ ضالٌّ مُضلٌّ، وصاحبُه الأكبرُ فاسقٌ من الفاسقينَ، واستُتِيب إمامُ الأئمَّةِ منَ الكفرِ مرَّتينِ، ومن الزَّندقةِ مرَّتينِ، وأتاهُ آتٍ منْ خُراسانَ بمائةِ ألفِ مسألةٍ ليسألَه عنها، فقالَ: هاتِها!!»[2].

ويقولُ العلامةُ الكوثريُّ أيضًا: «ولو كانَ النَّاقدُ -يعني المُعَلِّمِيَّ- ذكر في صُلْبِ نقدِه متنَ الخبرِ المتَحَدَّثِ عنه؛ كان القارئ يحكمُ بكذِبِ الخبرِ بمجرَّدِ سماعِه، لكنَّ عادةَ الناقدِ إهمالُ ذِكْرِ المتنِ؛ إخفاءً لحالِه عن السَّامعِ، كما يُهملُ ذكرَ الطعونِ المميتةِ للخبرِ مِن غيرِ موضعِ مشاغَبَتِه؛ إخفاءً لها أيضًا، فما الفائدةُ المرجوَّةُ من المشاغبةِ في رجلٍ أو رجليْنِ في السَّندِ بعد استحالةِ المتنِ في العادة؟!»[3].

وهكذا نرىٰ أنَّ دراسةَ حال راوٍ في الإسنادِ ليس كافيًا للحكمِ علىٰ المتنِ بالصِّحَّة أو الضعفِ.

وجْهَةُ نظرِ الشيخِ عبدالرحمن المُعَلِّمِيِّ في حذفِ متونِ المثالبِ:

رابعًا: أمَّا الشَّيخُ المُعَلِّمِيُّ فقد أعلنَ مرارًا أنَّ عامةَ مناقشتِه للكَوْثريِّ هي

---

(١) وقول الكوثريِّ: «كبير فقهاء الإسلام» وكذا قوله: «فقيه الملة»، هذا في نظرِ مقلِّديه، وهو عند آخرين تزيُّدٌ من الكوثريِّ ومبالغةٌ غير مقبولةٍ، وأبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ من كبار فقهاءِ الإسلامِ وليس كبيرَهم أو أكبرَهم.

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٣٨٨).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٣٩٣-٣٩٤).

في الرِّجال فقطْ، ولذلكَ تحاشَىٰ ذِكْرَ متونِ مثالبِ الإمامِ أبي حنيفة، وقال: «أهملتُ ذِكْرَ المتونِ لأنَّها خارجةٌ عن مقصودي، ومعَ ذلكَ ففِي ذِكْرِهَا مفاسِدُ:

الأولىٰ: ما أشارَ إليه في الجملةِ، وهو أنْ يطَّلعَ عليها حنفيٌّ متحمِّسٌ، فيحمله ذِكْرُ المتنِ علىٰ أنْ يُعْرِضَ عن كلامي الْبَتَّة، ولا يستفيدُ إلا بُغْضَ مَن نُسِبَ إليه المتنُ من الأئمَّةَ.

الثانية: أنْ يطَّلعَ عليها رجلٌ مِن خُصومِ الحنفيَّةِ فيجتزيَ بذاك المتنِ ويذهبُ يعيبُ أبا حنيفة غيرَ مبالٍ أصحَّ ذاك المتنُ أمْ لم يصحَّ.

الثالثة: أنْ يطَّلع عليها عامِيٌّ لا يُميِّزُ، فيقعُ في نفسِه أنَّ أئمَّةَ السَّلف كانَ بعضُهم يطعنُ في بعضٍ، ويكبرُ ذلك عليه ويسيءُ الظَّنَّ بِهم جميعًا.

بإهمال ذِكْرِ المتن تُمنعُ هذه المفاسدُ كلُّها ولا يبقىٰ أمامَ النَّاظرِ إلا ما يتعلَّقُ بتلك القضايا الخاصَّة التي ناقشتُ فيها الأستاذ»[1].

قلتُ: وإذا كانَ الشَّيخِ المُعَلِّمِيُّ يرىٰ أنَّ في ذِكْرِ المتونِ مفاسدَ، فهذا في نظرِه، وهو خطأٌ؛ لأمرَين:

أولًا: المحدِّثونَ ينظرونَ للإسنادِ والمتنِ شذوذًا ونكارةً، والحكمُ يكونُ شاملًا، فكمْ من إسنادٍ صحيحٍ كان شاذَّ المتن! وعزْلُ الإسنادِ عن المتنِ ليس بجيدٍ ومجانبةٌ لطريقةِ المحدِّثين، فاستكمال البحثِ يكونُ بالجمعِ بينهما، بَيْدَ أنَّ هذه المتونِ في "تاريخ بغداد" فهي في المتناوَل، فالحججُ التي ذكرها المُعَلِّمِيُّ لحذفِ المتونِ ليست بجيِّدةٍ، وإثباتُها مع الإسنادِ والحكمُ عليهما معًا هو سبيلُ المحدِّثين والفقهاءِ، أمَّا قصْرُ النَّظرِ علىٰ الرِّجال فقط فإنَّه يغيِّرُ المقصودَ من البحثِ، وهو النظرُ في مثالبِ أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ.

---

(١) "التَّنكيل" (١/ ٧-٨).

ثانيًا: بعضُ هذه المتونِ ثابتةٌ لأصحابِها، وهمْ أهلُ تصدُّر وتقدُّم، وهذا يستدعي مناقشةَ صاحبِ المتنِ، فلعلَّ الشيخَ المُعَلِّمِيَّ آثرَ السلامةَ.

ولا ريبَ أنَّ إثبات المتن وذكْرَه مع الإسناد كان سيضعِّفُ حُجة الشيخ المُعَلِّمِيِّ.

مع الشيخ عبدالرحمن المُعَلِّمِيِّ في قسْمِ التراجم:

قسْمُ التراجم في كتاب "التَّنكيل" -بغضِّ النظرِ عن عدم ذِكْر المتونِ- فيه فوائدُ كثيرةٌ تتعلَّق بالجرحِ والتَّعديل، وتاريخِ الرُّواةِ، وكلُّها مباحثاتٌ مع الشيخِ الكوثريِّ وغيره، وقد دفعَ كثيرًا منَ الاعتراضاتِ التي أوردَهُ الكوثريُّ في أسانيدِ متونِ مثالبِ أبي حنيفة.

بَيْدَ أنَّ عملَه غيرُ معصومٍ، فله وعليه، وهذه بعضُ ملاحظاتٍ على الشيخِ المُعَلِّمِيِّ من خلال النظر في بعض التراجم:

١- أحمد بن محمد بن الحجَّاج أبو بكر المَرُّوذِيُّ:

نقل المُعَلِّمِيُّ في ترجمةِ أحمدَ بن محمَّد بن الحجَّاج أبي بكر المَرُّوذِيِّ، عن الكوثريِّ أنَّه قال: «... المَرُّوذِيُّ هو صاحبُ الدعوة إلى المقام المحمودِ، وهو إقعادُ النَّبي ﷺ على العرشِ في جنبِه تعالى، تعالى الله عمَّا يقول المجسِّمةُ علوًّا كبيرًا!!»[1].

فماذا قال المُعَلِّمِيُّ في الدِّفاعِ عن المَرُّوذِيِّ، قال: «والمقامُ المحمودُ قد اختلفَ السَّلفُ في تفسيره، وروى ابن جرير في "تفسيره" (١٥/ ٩٢): «عن مجاهدٍ قال:

(١) "التَّنكيل" (١٦٢-١٦٣)، و"التَّأنيب" (ص: ٢٧٥)، وترجمة المَرُّوذِيِّ في: "تاريخ بغداد" (٤/ ٤٢٣)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٥٦)، و"تذكرة الحُفَّاظ" (٢/ ٦٣١)، و"سير أعلام النُّبلاء" (١٣/ ١٧٣).

يُجلسُه معه على عرشِه»، ثم قال: «ما قاله مجاهدٌ من أنَّ الله يُقعدُ محمدًا ﷺ على عرشه؛ قولٌ غيرُ مدفوعٍ صِحَّتُه، لا من جِهةِ خبرٍ ولا نظرٍ...، وأطال في ذلك وأطابَ، وقد أعطى الله رسوله في الإسراءِ ما أعطى، وقال له: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾[الضحى: ٤]».

وهذا الدِّفاعُ من المُعَلِّمِيِّ فيه نظرٌ؛ فالمقامُ المحمودُ هو ما جاء في الحديثِ الصَّحيحِ أنه الشَّفاعةُ، فروى البخاريُّ عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أنَّ النَّاس يصيرون يومَ القيامةِ جُثًا، كلُّ أُمَّة تَتْبَعُ نبيَّها، يقولون: يا فلانُ، اشفعْ، حتَّى تنتهيَ الشَّفاعةُ إلى النَّبيِّ ﷺ، فذلك يومَ يَبعثه الله المقامَ المحمودَ[1].

وجاء عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[الإسراء: ٧٩]، قال: «**الشَّفاعةُ**». أخرجَه التِّرمذيُّ وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ»[2].

والرِّوايةُ عن مجاهدٍ لا تصحُّ؛ فقد ذكرَ الذَّهبيُّ في كتابِه "العلوُّ للعليِّ الغفَّار" أنَّ قضيةَ قعودِ النَّبيِّ ﷺ على العرشِ لم يثبتْ فيها نَصٌّ[3].

وفي البابِ أحاديثُ أخرى ذكرها الحافظُ في "الفتح"، وهيَ تبيِّن أنَّ المقامَ المحمودَ هوَ الشَّفاعةُ العُظمى[4].

---

(١) "صحيح البخاريِّ"، كتاب التَّفسير، باب: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (رقم ٤٧١٨).

(٢) "جامع التِّرمذيِّ" (حديث رقم ٣١٣٧).

(٣) "العلو للعليِّ الغفار" (ص: ١٢٤).

(٤) "فتح الباري" (٨/ ٣٩٩-٤٠٠).

٢- إبراهيمُ بنُ يعقوبَ بن إسحاقَ الجوزجانيُّ:

قال الكوثريُّ: «كان ناصبيًّا خبيثًا حريزيَّ المذهبِ، أخرجتْ جاريةٌ له فرُّوجَةً لتذبَحها، فلم تجدْ من يذبُحها، فقال: سبحان الله! فَرُّوجَةٌ لا يوجدُ من يذبَحُها، وعليٌّ يذبحُ في ضحوةٍ نيفًا وعشرينَ ألفَ مسلمٍ!»[1].

أما المُعَلِّمِيُّ -سامحه الله- فقال: «تلكَ الكلمةُ ليست بالصريحةِ في البُغضِ، فقد يقولها من يرىٰ أنَّ فِعلَ عليٍّ عليه السلام كان خلافَ الأَوْلَىٰ أو أنَّه اجتهدَ فأخطأ، وفي "تهذيب التَّهذيب" (١٠/ ٣٩١): عن ميمونِ بن مِهرانَ قال: «كنتُ أفضِّل عليًّا علىٰ عثمانَ، فقال عمرُ بن عبدالعزيز: أيُّها أَحَبُّ إليكَ: رجلٌ أسرعَ في المال، أو رجلٌ أسرعَ في كذا؟- يعني: الدِّماءِ- قال: فرجَعْتُ وقلتُ: لا أعودُ».

وهذا بَيِّنٌ في أنَّ عمرَ بن عبدالعزيزِ وميمونَ بن مِهران كانا يريان فِعل عليٍّ خلاف الأَوْلَىٰ، أو خطأ في الاجتهادِ، ولا يعدُّ مثلُ هذا نَصْبًا؛ إذ لا يستلزمُ البغضَ، بل لا ينافي الحبَّ، وقد كرهَ كثيرٌ من أهلِ العلم معاملةَ أبي بكر الصِّدِّيق لمانعِي الزَّكاةِ معاملةَ المرتدِّين، ورأوا أنه أخطأ، وهم مع ذلك يحبُّونه ويفضِّلونه»[2].

وكلامُ المُعَلِّمِيِّ ساقطٌ ولا بُدَّ؛ للآتي:

أ- انحرافُ الجوزجانيِّ ونصْبُه، من الأمورِ المشهورةِ المعروفةِ لدىٰ علماءِ الجرحِ والتَّعديل.

---

(١) "التَّأنيب" (ص: ١١٥).

(٢) "التَّنكيل" (ص: ١٠٠).

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان حَرِيزيَّ المذهبِ»[1].

وقال الدَّارَقُطْنيُّ: «فيه انحرافٌ عن عليٍّ»[2].

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "لسان الميزان": «إنَّ الحاذقَ إذا تأمَّل ثَلْبَ أبي إسحاقَ الجوزجانيِّ لأهلِ الكوفةَ رأىٰ العجبَ؛ وذلك لشدَّةِ انحرافِه في النصْبِ، وشُهرةِ أهلِها بالتَّشيُّع»[3].

ب- كلامُ عمرَ بنِ عبدالعزيز الأمويِّ -إنْ صحَّ عنه- فهو غيرُ ما ذهب إليه الجوزجانيِّ، مع ذلك فالخطأ لا يجابُ عنه بالخطأ، وعليٌّ عليه السلام إصابتُه في حروبِه قطعيَّةٌ وكانَ مأمورًا بها.

ج- ويمكنُ أنْ يقال: إنَّ المُعَلِّمِيَّ في معْرضِ الرَّدِّ علىٰ الكوثريِّ ينتصـرُ للنَّواصبِ ولو بالتَّطلُّعِ لمقام أميرِ المؤمنين عليه السلام ومخالفةِ صريحِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، والبحثُ مع المُعَلِّمِيِّ والجُوزجانيِّ النَّاصبيِّ يحتملُ أكثرَ من هذا، وأدَعُه لفرصةٍ أخرىٰ -إنْ شاء الله تعالىٰ- والكوثريُّ مُصيبٌ بلا مثنويَّة.

٣- أحمد بن خالد الكرمانيُّ:

في "تاريخ بغداد" (٢/ ١٧٨): «محمَّدُ بن إسماعيل التَّمار الرَّقِّيُّ قال: حدَّثني أحمد بن خالد الكرمانيُّ، قال: سمعتُ المُقَدَّميَّ بالبصرةِ يقول: قال الشَّافعيُّ...

قال الكوثريُّ: «الكرمانيُّ مجهولٌ».

---

(١) "تهذيب الكمال" (٢/ ٢٤٤)، و"الكاشف" (١/ ت٩٨٦). وحريزيٌّ؛ نسبة لحَرِيز بن عثمان، ومذهبُه في النَّصب معروفٌ.

(٢) المصدر السَّابق (٢/ ٢٤٤).

(٣) "لسان الميزان" (١/ ٢١٢).

أقول -القائل المُعَلِّمِيُّ-: وأنا أيضًا لم أظفرْ له بترجمةٍ ولا خبرٍ إلا في هذه الرِّواية، أو ذكره في شيوخِ التَّمارِ، لكنْ مثلُ هذا لا يسوِّغُ لأمثالِنا أن يقول: «مجهولٌ»[1].

فقد وافق المُعَلِّمِيُّ الكوثريَّ، واختلفَ معه هنا فقطْ في أنَّه لا يسوِّغُ إطلاقَ الجهالةِ على الرُّواة إلا منَ المتقدِّمينَ.

وسيأتي في المبحثِ الثاني منْ هذا الفصلِ إطلاقُ المُعَلِّمِي الجهالةَ ليسَ على المسكوتِ عنهم فقط -كالكرمانيِّ- ولكنْ على منْ لم يوثِّقْه إلَّا ابنُ حِبَّان والعِجْلِيُّ.

٤ - بَقِيَّةُ بن الوليد:

في "تاريخ بغداد" (٢/ ١٧٩): «من طريق بَقِيَّةَ، يقول: قيلَ لإسماعيلَ بنِ عيَّاش...

قال الكوثريُّ: «حالُه إذا لم يقلْ: سمعتُ؛ رَدُّ روايتِه عند الجميع».

قال المُعَلِّمِيُّ: «بَقِيَّةُ يدلِّسُ عن الضُّعفاءِ، فإذا لم يصرِّحْ بالسَّماعِ وجبَ التَّوقُّف؛ لاحتمالِ أنَّه إنما سَمِعَ من ضعيفٍ»[2].

فماذا يريدُ المُعَلِّمِيُّ من الكوثريِّ بعد موافقتِه هنا؟!

وعليه فلا تنكيلَ ولا أباطيلَ.

٥ -عبدالله بن محمَّد العَتكيُّ:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٢٥): من طريقِ الأبَّارِ: حدَّثنا عبدالله بن محمَّدٍ العَتكيُّ البصريُّ: حدَّثنا محمَّدُ بن أيوبَ الذَّارع، قال: سمعتُ يزيدَ بن زريعٍ...

---

(١) "التَّنكيل" (١/ ١٠٨).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٢١٣).

قال الكوثريُّ: «العَتَكيُّ والذَّارعُ مجهولان».

أقول -القائل المُعَلِّمِيُّ-: «لم أعرفْهما بعدُ».

فيكونَ الكوثريُّ قد أصابَ باعترافِ المُعَلِّمِيِّ[1].

٦- عبدالرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٨١): «منْ طريقِ عليِّ بن ياسر: حدَّثني عبدُالرحمن بنُ الحكمِ بن شتر -بشير- بن سلمانَ عن أبيه أو غيره -وأكبر ظنِّي أنه عن غيرِ أبيه- قال: كانتْ عند حمَّادِ بنِ أبي سُليمان...»

قال الكوثريُّ (ص: ٦١): «ولم أرَ من وثَّقه»

أقول -القائلُ الشيخُ المُعَلِّمِيُّ-: «ذَكَرَ ابنُ أبي حاتم في جملةِ مَنْ رَوىٰ عن عبدالرحمن هذا أبا زُرعةَ، ومن عادة أبي زُرعةَ أنْ لا يرويَ إلا عَنْ ثقةٍ، كما في "لسان الميزان" (٢ / ٤١٦)، وذكَر ابن أبي حاتم عن إبراهيم بن موسىٰ قال: «ما رأيتُ أحدًا أفهَمَ لمشيخةِ أبي إسحاقَ الهَمْدانيِّ من عبدالرحمن بن الحكم»، قال ابن أبي حاتم: «سمعتُ محمَّد بن مسلم (بن وارة) يقول: كان عبدالرحمن ابنُ الحكمِ أعلَمَ النَّاسِ بشيوخِ الكوفيين»، ورأيتُ ابن أبي حاتم ينقلُ أشياءَ من كلامِه جرحًا وتعديلًا، وهذا يقتضي أنَّه عنده ممن يُقبل منه ذلك»[2].

قلتُ: بالنظرِ لكلامِ المُعَلِّمِيِّ نجدُ أنَّه أوردَ توثيقًا ضِمنيًّا وليسَ نصًّا، فكَوْنُ فلانٍ لا يروي إلا عن ثقةٍ؛ هذا من بابِ التَّوثيقِ الضِّمنيِّ الإجماليِّ، ولا يَرْقَىٰ لمستوىٰ النصِّ علىٰ التَّوثيق، وهو الذي عناه الكوثريُّ، وكذلك كَوْنُ فلانٍ مِن أعلَمِ النَّاسِ بشيوخِ بلدِه؛ لا يلزمُ منه أنْ يكونَ ثقةً.

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٣١٥).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٣١٦-٣١٧).

وعلى ذلك فاعتراضُ المُعَلِّمِيِّ على الكوثريِّ فيه نظرٌ.

٧- محمَّدُ بنُ عوفٍ:

تقدَّمتْ الإشارةُ إلى حكايتِه في ترجمةِ إسماعيل بنِ عيَّاشٍ، قال الكوثريُّ: «مجهولٌ؛ لأنَّه ليس أبا جعفر الطائيَّ الحمصيَّ الحافظَ؛ لتأخُّرِ ميلادِه عن وفاةِ إسماعيل بنِ عيَّاش».

أقول -القائلُ المُعَلِّمِيُّ-: لم يتَّضحْ لي أمْرُه[1].

قلتُ: إذًا ما على الكوثريِّ مِن سَبيلٍ.

٨ - محمَّدُ بنُ فُلَيحِ بنِ سُلَيمانَ:

قال الكوثريُّ: «يقول عنه ابنُ معين: إنه ليس بثقةٍ»[2].

أقول -القائل المُعَلِّمِيُّ-: روى أبو حاتم عن معاويةَ بنِ صالحٍ، عن ابن معينٍ: «فُلَيحُ بنُ سُليمانَ ليسَ بثقةٍ، ولا ابنُه».

فهذا اعترافٌ من المُعَلِّمِيِّ بصوابِ الكوثريِّ.

ثم نقل المُعَلِّمِيُّ أقوالًا أخرى عن يحيى بن معينٍ، كلُّها تفيدُ ضعفَ محمَّدِ بنِ فُلَيح، يريدُ منها أنْ يخفِّفَ وطأةَ قول ابنِ معين: «ليس بثقةٍ».

والعبرةُ في نقل الكوثريِّ عن ابنِ معينٍ، فقد أصابَ فيه باعترافِ المُعَلِّمِيِّ، أمَّا عنْ حال الرَّجلِ فهذا أمرٌ آخرُ.

٩ - أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ عُمَرَ المنكدريُّ:

قال الكوثريُّ: «أمَّا المنكدريُّ فكثيرُ الانفرادِ والإغرابِ، قال الإدريسيُّ: في حديثِه المناكيرُ؛ وأنكرَ عليه أيضًا أبو جعفر الأرزنانيُّ، وقال الحاكمُ: كان له إفراداتٌ

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٤٤٦).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٤٦٦).

وعجائبُ؛ وقال السَّمعانيُّ: يقع في حديثه المناكيرُ والعَجائبُ والإفراداتُ».

أمَّا المُعَلِّمِيُّ فقد طوَّلَ الكلام، ثم انتهىٰ إلىٰ ما انتهىٰ إليه الكوثريُّ، فقال: «الظاهرُ أنه ليس بعمدةٍ، فلا يُحتجُّ بما انفردَ به»[(١)].

وإذا كانت النتيجةُ واحدةً فلماذا التعقيبُ والتَّنكيلُ والتَّشغيبُ؟!

١٠ - إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنينيُّ:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٩٦): «من طريقِ الحسنِ بنِ الصباحِ: حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنينيُّ، قال: قال مالكٌ..»

قال الكوثريُّ: «ذكره ابنُ الجوزيِّ في "الضُّعفاء"، وقال الذَّهبيُّ: صاحبُ أوابدَ؛ وقال البخاريُّ: في حديثِه نظرٌ؛ وهو من أشدِّ كلماتِ الجرْح عنده، وقال الحاكمُ أبو أحمد: في حديثِه بعضُ المناكيرِ؛ وقال البزّار: كُفَّ بصرُه فاضطرب حديثُه؛ وقال أبو حاتم: لم يَرْضَه أحمدُ بنُ صالح؛ وقال النَّسائيُّ: ليس بثقةٍ»[(٢)].

أمَّا المُعَلِّمِيُّ فقد زاد بذكرِ عباراتٍ أخرىٰ للنُّقادِ تقتضي ضعفَ الحنينيِّ، ثم قال الخلاصةَ عنده، وهي قولُه: «والمقصودُ هنا أنَّ الحنينيَّ كان صالحًا في نفسِه، وقد سُقْنا شواهدَ ذلك، فأمَّا حديثُه فكلمةُ البُخاريِّ تقتضي أنه مُطَّرَحٌ لا يصلحُ حتىٰ للاعتبار، وكذلك كلمةُ النَّسائيِّ، وصنيعُ ابنِ حِبَّان يقتضي أنه يُعتبَرُ به، وكذا كلمةُ الحاكمِ أبي أحمد، ويوافقُهما قولُ ابنِ عديٍّ: ضعيفٌ ومع ضعفِه يُكتبُ حديثُه؛ وكلمةُ البزَّار تقتضي أنَّ حديثَه كان قبلَ عَماهُ مستقيمًا، فيُنظر متىٰ عَمِيَ؟ ومتىٰ سَمِعَ منه الحسنُ بنُ الصَّبَّاحِ؟ وهل روايتُه التي ساقَها

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ١٩٩-٢٠٠).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٢٠٤).

الخطيبُ من مظانِّ الغلطِ؟»[1].

ومن الذي تقدَّم نرىٰ اتِّفاقَ الكوثريِّ والمُعَلِّمِيِّ علىٰ أنَّ كلمةَ البخاريِّ في الحنينيِّ من أشدِّ درجاتِ الجرح، وكذلك كلمة النَّسائيِّ، وغيرهم من النُّقاد حديثُه عندهم ضعيفٌ سواء اعتُبِر به أم لا، وكلمةُ البزَّارِ يعارضُها التَّضعيفُ المطلقُ من البخاريِّ والنَّسائيِّ وغيرِهما، وعلىٰ كلٍّ إنْ أخذْنا بها، ولم نستطعْ تمييزَ حديثِ الحنينيِّ فيُتوقَّفُ فيه كما هيَ القاعدة.

لكنْ هذا كلُّه لا طائلَ مِن ورائِه؛ لأنَّ المتنَ منكَرٌ جدًّا، فالحنينيُّ المتكلَّم فيه يروي عن مالكٍ -هنا- أنَّه قال: ما وُلد في الإسلام مَولودٌ أضرُّ علىٰ أهلِ الإسلامِ مِنْ أبي حنيفة[2].

فلا أدري لماذا يسكتُ المُعَلِّمِيُّ عن إيرادِ هذا المتنِ السَّاقطِ! فَدِفاعُ المُعَلِّمِيِّ باهتٌ يضرُّ بأهلِ الحديثِ ويجعلُهم رواةً فقطْ لا يفقهُون المتونَ، والصَّوابَ مع الكوثريِّ.

١١- عثمان بن سعيد الدَّارميُّ:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٢٤) من طريقه: «سمعتُ محبوبَ بنَ موسىٰ يقول: سمعتُ ابنَ أسباط يقول: وُلِدَ أبو حنيفةَ وأبوه نصرانيٌّ».

قال الكوثريُّ: «صاحبُ النقضِ مجسِّمٌ مكشوفُ الأمرِ، يُعادي أئمَّة التنزيهِ، ويصرِّحُ بإثباتِ القيامِ والقعودِ، والحركةِ والثِّقَلِ، والاستقرارِ المكانيِّ، والحدِّ ونحوِ ذلك لله تعالىٰ! ومِثْلُه يكونُ جاهلًا بالله -سبحانَه- بعيدًا عن أنْ

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٢٠٥).

(٢) "التَّأنيب" (ص: ٢٠٧).

تُقبل روايتُه»[1].

قال المُعَلِّمي: «كان الدَّارميُّ مِن أئمَّة السُّنَّةِ الذين يصدِّقُون الله تعالىٰ في كلِّ ما أخبرَ به عن نفسِه، ويصدِّقونَ رسولَه في كلِّ ما أخبرَ به عنْ ربِّه بدونِ تكييفٍ، ومع إثباتِ أنَّه سبحانه ليس كمثلِه شيءٌ، وذلك هو الإيمانُ وإنْ سمَّاه المكذِّبون جهلًا وتجسيمًا»[2].

قلتُ: هذا ميلٌ منَ الكوثريِّ لردِّ روايةِ المخالِفِ في الاعتقادِ، فلو كان المُعَلِّميُّ باحَثَهُ هنا أو أشارَ إلىٰ رأْيِه في حكمِ روايةِ المخالفِ، لكانَ أحسنَ للمُعَلِّميِّ من الدِّفاع عن الدَّارميِّ في قضيةٍ خاسِرةٍ ادَّعىٰ فيها أنَّ التَّجسيم سُنَّةٌ.

ونصوصُ الدَّارميِّ الشَّنيعةُ متوافرةٌ، والاعتراضُ عليه مشهورٌ، واعترض عليه مَن شايعَه في بعضِ آرائه، وأحِبُّ أنْ أذكر كلامَ ثلاثةٍ في "نقْض الدَّارميِّ" ممن يقبلُ المُعَلِّميُّ كلامَهم ويحتفي بآرائهم.

أولهم: الحافظُ الذَّهبيُّ؛ الذي قال: «وفي كتابِه بحوثٌ عجيبةٌ مع المريسيِّ يبالغُ فيها في الإثباتِ، السُّكوتُ عنها أشْبَهُ بمنهجِ السَّلفِ في القديمِ والحديثِ»[3].

ثانيهم: محمَّد حامد الفِقي، وهو الذي طَبَعَ "النَّقْض"، وقال: في تَقْدِمَتِهِ لـ"نقضِ الدَّارميِّ": «أتىٰ فيه ببعضِ ألفاظٍ دعاهُ إليها عُنْفُ الرَّدِّ، وشدَّةُ الحرصِ علىٰ إثباتِ صفاتِ الله وأسمائِه التي كانَ يبالغُ بِشْرٌ المريسيُّ الضَّالُّ المارقُ وشِيعتُه في نفْيِها، غير أنَّه كان الأولىٰ والأحسنَ أنْ لا يأتيَ -أي:

(١) المصدر السَّابق (١/ ٣٤٨).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٣٤٩).

(٣) «مختصر العلوِّ» (ص: ٢١٤).

الدَّارميُّ- بها، وأنْ يقتصرَ على الثابتِ منَ الكتابِ والسُّنَّة الصَّحِيحةِ؛ كمثل «الجسم، والمكانِ، والحيِّز»، فإنِّي لا أوافقُه عليها ولا أستجيزُ إطلاقَها؛ لأنَّها لم تأتِ في كتابِ الله ولا في سُنَّةٍ صحيحةٍ».

وقال حامد الفقي أيضًا في التعليقِ على كتاب الدَّارميِّ: «لفظةُ المسيسِ، والمسِّ؛ لا نعرفُها وردتْ في القرآنِ ولا في الحديثِ»[1].

وثالثهم: محمَّد ناصر الدين الألبانيُّ، حيثُ قال في تعليقِه على "التَّنكيل": «لا شكَّ في حفظِ الدَّارميِّ وإمامتِه في السُّنَّة، ولكنْ يبدو منْ كتابِه "الرَّد على المريسيِّ" أنَّه مُغالٍ في الإثباتِ؛ فقد ذكرَ فيه ما عزاه الكوثريُّ إليه من القعودِ، والحركةِ، والثِّقَلِ ونحوِه؛ وذلك مما لم يَرِدْ به حديثٌ صحيحٌ، وصفاته تعالى توقيفيَّةٌ فلا تثبتُ له صفةٌ بطريق اللُّزوم»[2].

فهؤلاءِ الثَّلاثةُ: الذَّهبيُّ والفقي والألبانيُّ وافقُوا الكوثريَّ، وخالفوا المُعَلِّميَّ، والصَّوابُ لم يكنْ حليفَ المُعَلِّمِيِّ، أمَّا المتنُ فمنكَرٌ، وراجعْ تقريرَ الأستاذِ الكوثريِّ في "التَّأنيب".

١٢ - عُمرُ بنُ قيسٍ المكيُّ:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٠٧): «من طريق مُؤَمَّل بنِ إسماعيلَ، قال: قال عمرُ بنُ قيسٍ: من أرادَ الحقَّ فليأتِ الكوفةَ، فلينظُرْ ما قال أبو حنيفة وأصحابُه فليخالِفْهُم».

قال الكوثريُّ: «منكَرُ الحديث ساقطٌ؛ على ما ذكره غيرُ واحدٍ من النُّقاد».

---

(١) "التَّعليق على الرَّد على المريسيِّ" (ص: ٢٥).

(٢) "التَّعليق على التَّنكيل" (١/ ٣٤٩).

أقول -القائل المُعَلِّمِيُّ-: «صدق الأستاذُ، ولم يحسِنِ الخطيبُ بذكرِ هذه الحكاية»[1].

قلتُ: كان يجبُ إفرادُ هذا النوعِ، وكفى اعترافُ المُعَلِّمِيِّ، فلا تنكيلَ ولا أباطيلَ.

١٣- عُمرُ بنُ محمَّدِ بنِ عِيسَى السَّذَابِيُّ الجوهَرِيُّ:

في ترجمةِ أبي حنيفة من "تاريخ بغداد" حكاياتٌ من طريقِهِ عنِ الأثرمِ، منها (ص: ٣٨٠، ٣٩٤، ٤٠٥، ٤١٧).

قال الكوثريُّ (ص: ٥٨): «قال الذَّهبيُّ: في حديثِه بعضُ النكرةِ، تفرَّدَ بروايةِ ذاكَ الحديثِ الموضوعِ: القرآنُ كلامي ومنِّي خرجَ...».

أقول -القائل المُعَلِّمِيُّ-: روى السَّذَابِيُّ هذا الحديثَ عن الحسنِ بنِ عرفةَ؛ فقد يكونُ رواه منْ حِفْظِه فوهمَ، أو أدخلَه عليه بعضُ الجُهَّال.

فأمَّا روايتُه عن الأثرمِ فالظاهرُ أنَّها مِن كتابٍ مؤلَّفٍ، والاعْتِمادُ في ذلك على صِحَّةِ النسخةِ»[2].

قلتُ: حاصلُ كلامِ المُعَلِّمِيِّ إثباتُ الوهْمِ أو التَّلقينِ للرَّاوي محلِّ النظر، وهو عمرُ السَّذَابِيُّ الجوهريُّ، فيكونُ قد أصابَ الذَّهبيُّ ثمَّ الكوثريُّ[3].

أمَّا الأمرُ الثاني، وهو أنَّ السَّذَابِيَّ غايتُه أنَّه راوِي نسخةٍ عنِ الأثرمِ، فروايتُه صحيحةٌ؛ فهذا كلامٌ لا بأسَ به، والأحسنُ منه كلام الكوثريِّ الذي لم يُبرزْه المُعَلِّمِيُّ، فإنَّ الإسنادَ لم يصحَّ في الأثرِ محلِّ البحثِ، وعِلَّتُه التي لا خلافَ

---

(١) "التَّنكيل" (١/ ٣٧٢).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٣٧٢-٣٧٣).

(٣)«الميزان» (٣/ ت٦٢٠٠)، و«التَّأنيب» (ص: ١١٦).

عليها هي الراوي المبهَمُ، ففيه أنَّ حمادُ بنُ أبي سليمان بعثَ إلىٰ أبي حنيفة: إنِّي بريءٌ مما تقولُ إلَّا أنْ تتوبَ! قال: وكان عنده ابنُ أبي غَنِيَّة فقال: أخبرني جارٌ لي أنَّ أبا حنيفةَ دعاه إلىٰ ما استُتِيبَ منه بعدَما استُتِيب».

وقد قال الكوثريُّ في نهايةِ كلامِه علىٰ الإسنادِ: «ولا ندْرِي ولا الخطيبُ يدري من هو ذلك الجارُ الذي قال له: إنَّ أبا حنيفة دعاه إلىٰ ما استُتِيب منه بعدما استُتِيب». هذا منْ جهةِ الإسنادِ، ثمَّ اشتغَلَ الكوثريُّ بنقدِ المتنِ[1].

١٤- إسماعيلُ بنُ عيسى بنِ عليٍّ الهاشميُّ:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٨٧): «من طريقِ عبدالسَّلام بنِ عبدالرحمن: حدَّثني إسماعيل بن عيسىٰ بن عليٍّ الهاشميُّ، قال: حدَّثني أبو إسحاق الفَزَارِيُّ...». قال الكوثريُّ: «إسماعيل بن عيسىٰ منَ المجاهيلِ».

أقول -القائل المُعَلِّمِيُّ-: «الصوابُ أنْ يقولَ: «لم أعرفْه»؛ فإنَّ عَدَمَ معرفةِ مثلِ الأستاذِ بالرَّجل لا يَستلزمُ أنْ يكونَ مجهولًا»[2].

وما ذكره المُعَلِّمِيُّ صوابٌ، ولكنَّ النتيجةَ واحدةٌ، فلا أباطيلَ ولا تنكيلَ، ويا ليت المُعَلِّمِيَّ ثبت علىٰ طريقةٍ واحدةٍ، ولم يحكمْ بالجهالةِ علىٰ منْ لم يعرفْه، فقد ثبتَ عنه الحكْمُ بالجهالةِ علىٰ جملةٍ من الرُّواةِ انفردَ بتوثيقِهم العِجْلِيُّ وابن حِبَّان.

١٥ -عبدالله بن محمَّد العَتَكيُّ:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٢٥): «من طريقِ الأبَّارِ: حدَّثنا عبدالله بن محمَّد العَتَكيُّ البصريُّ: حدَّثنا محمَّدُ بنُ أيوبَ الذَّارعُ، قال: سمعتُ يزيدَ بنَ زُرَيعٍ...».

قال الكوثريُّ: «العَتَكيُّ والذَّارعُ مجهولانِ».

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ١١٦).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٢٠٩).

أقولُ -القائلُ المُعَلِّمِيُّ-: «لم أعرفْها بعدُ...»[1].

قلتُ: فأينَ التَّعقيبُ والتَّنكيل والأباطيل؟!

١٦ - مُحَمَّدُ بنُ رَوْح:

في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤١٢): «من طريقِ زكريا بن يحيى السَّاجيِّ: حدَّثني محمَّدُ بن روح، قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ...».

قال الكوثريُّ (ص: ١٤٣): «مجهولٌ».

أقول -القائلُ المُعَلِّمِيُّ-: «في "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٧٧): محمَّدُ بنُ روح العكبريُّ...» ثم روىٰ من طريق عثمانَ بنِ إسماعيل بن بكرٍ السُّكريِّ: ثنا محمَّدُ بنُ روحٍ العُكْبَرِيُّ بعُكْبَرا، وكان صديقًا لأحمدَ بن حنبل، وكان أحمدُ بن حنبل إذا خرج إلىٰ عُكْبَرا ينزلُ عليه، ولم يكنْ أحمد ليصادقَ رجلًا وينزلَ عليه إلا وهو خيِّرٌ فاضلٌ»[2].

أقول: أصابَ الكوثريُّ، ولو قال: «لا أعرفُه» لكانَ أحسنَ، وقول المُعَلِّمِيِّ: «ولم يكنْ أحمدُ ليصادقَ رجلًا وينزلَ عليه إلا وهوُ خيِّرٌ فاضلٌ»؛ هذا الكلامُ لا يصلحُ لرفعِ الجهالةِ عن الرجلِ وإدخالِه في عِدادِ الثِّقاتِ، وتقدَّمَ بيانُ فسادِه، وهذا هو الغلوُّ، والادِّعاءُ الفاسدُ، وهل أحمدُ بنُ حنبل نبيٌّ آخرُ في الأُمَّة؟! أمْ هذا نوعٌ آخرُ من الصَّحابةِ، أثبتَ لهم المُعَلِّمِيُّ الفضلَ والعدالة والقبولَ لحديثهم؟! وكأنَّ أصحابَ أحمدَ عُدولٌ بنصوصِ الشَّريعةِ! نعوذُ بالله من هذا الغلُوِّ!.

وتذكَّرْ أنَّ مِن أصحابِ أحمدَ المتوكِّلَ النَّاصِبيَّ وراجعْ ترجمتَه في "سيرِ أعلامِ النُّبلاءِ".

---

(١) "التَّنكيل" (١/ ٣١٥).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٤٤٢).

١٧ - **مُحَمَّدُ بنُ ميمونٍ السُّكَّريُّ:**

قال المُعَلِّمِيُّ: «في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٩٤): من طريقِ إسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ: حدَّثني أحمدُ بن النَّضرِ، قال: سَمِعتُ أبا حمزة السُّكَّريَّ يقول: سمعتُ أبا حنيفةَ...».

قال الأستاذُ (ص: ٩٧): «مختلطٌ، وإنَّما روىٰ عنه مَن روىٰ مِن أصحاب الصِّحاحِ قبلَ الاختلاطِ».

أقول -القائلُ هو المُعَلِّمِيُّ-: «لم يختلطْ؛ وإنَّما قال النَّسائيُّ: «ذهبَ بصرُه في آخرِ عمرِه، فمنْ كتبَ عنه قبلَ ذاك فحديثُه جيدٌ، وإنَّما يُخشىٰ منه بعدَ عَماه أنْ يحدِّثَ مِن حفظِه بالأحاديثِ التي تطولُ أسانيدُها وتشتبهُ فيخطئ»، وليس ما هنا كذلك، فأمَّا ذِكْرُ ابنِ القطَّان الفاسيِّ له فيمَنِ اختلطَ؛ فلم يُعرفْ له مُستنَدٌ غيرُ كلامِ النَّسائيِّ، وقد علمتَ أنَّ ذلك ليس بالاختلاطِ الاصطلاحيِّ»[1].

أقول: بل هذا اختلاطٌ، وابنُ القطَّان مصيبٌ، وَهَبْ أنَّ ابنَ القطَّان لم يعتمِدْ إلا علىٰ النَّسائيِّ فقط، فكانَ ماذا؟!!

وبالتالي العلامةُ الكوثريُّ مصيبٌ كذلك، فحقيقةُ الاختلاطِ هو حُدوثُ عارضٍ مِن سرقةِ كُتبٍ، أو احتراقِها، أو عَمَىٰ البَصرِ، أو مرضٍ يؤدِّي إلىٰ عدم انتظام الرِّواية، فيفَرَّقُ عند ذلك بينَ ما قبلَ وبعدَ العارضِ[2].

فإنْ لم يَقْنَعِ المُعَلِّمِيُّ بابن القطَّان، فهذا الحافظُ ابنُ حجرٍ يقول في مقدمة "الفتح": «والمعتمَدُ فيه ما قال النَّسائيُّ»[3]، وهو رسمُ المختلطِ وحكْمُه.

---

(١) "التَّنكيل" (١/ ٤٧٣)، و"بيان الوهم والإيهام" (٥٩/ ١٦٠، رقم ١٦١٠).

(٢) "فتح المُغيث" (٣/ ٣٣١)، و"تدريب الرَّاوي" (٢/ ٣٧٢).

(٣) "مقدمة فتح الباري" (ص: ٤٤٢).

ثمَّ عدمُ ذِكْرِ محمَّد بن ميمون السُّكَّريِّ في كتبِ المختلطين لا يضرُّ، فلم يستوعبْ أحدٌ أسماءَ المختلطين، وهذا كتابُ "الكواكب النَّيِّرات" لابن الكيَّال عليه عدَّةُ استدراكاتٍ.

وهناك تراجمُ أخرىٰ قريبةٌ من السَّابقةِ، وليس من غرضي هنا استيعابُ تراجمِ الرِّجال من كتابِ " التنكيل " والنَّقدُ عليها فهذا يحتاجُ لمصنَّفٍ خاصٍّ، لكنني إتمامًا للفائدةِ أذكرُ إن شاء الله تعالىٰ، مايمكنُ إلحاقُه بالتراجِمِ السابقة والتي لا يوجَّه التنكيل فيها للكوثريِّ، وليس تصرُّفُه فيها من الأباطيل، بل يوجَّه اللومُ فيها للمعارضِ الذي كانَ عليه التفرقةُ لتتميزِ الأنواعِ، ولا يسوقُ التراجمَ في صعيدٍ واحدٍ فيظنُّ منْ لا يعرفُ أنَّ الكوثريَّ أخطأ في كلِّ هذه التراجمِ، وهذه هي التراجمُ التي من بابِ ما ذكرتُه تركتُ المناقشةَ فيها حتَّىٰ لا يطولَ البحثُ:

١٨ - أصبَغُ بنُ خليل القرطبيُّ (التنكيل رقم ٥٥) وهو القائلُ: لأنْ يكونَ في تابوتي رأسُ خنزيرٍ أحبُّ إليَّ من أنْ يكونَ فيه "مصنَّفُ ابنُ أبي شيبةَ"، فماذا يريدُ المعلِّميُّ من الكوثريِّ؟

١٩ - طريفُ بنُ عبيد الله (التنكيل رقم ١١٣).

٢٠ - عامرُ بنُ إسماعيل أبو معاذ البغداديُّ (التنكيل ١١٥رقم).

٢١ - عبدالله بنُ أبي القاضي (التنكيل رقم ١١٧).

٢٢ - عبدالله بن سعيد (التنكيل رقم ١٢٢)

٢٣ - عبدالله بنُ صالحٍ كاتبُ الليثِ (التنكيل رقم ١٢٤).

٢٤ - عبدالله بن محمَّدِ بن جعفرٍ المعروفُ بصاحبِ الخان بأرمنيَّة ("التنكيل" رقم ١٣١).

٢٥ - عبدالرحمن بنُ الحكمِ بن بشير بن سلمان (التنكيل رقم ١٣٨).

٢٦ -عبدالله بنُ حبيب القرطبيُّ أحدُ مشاهيرِ المالكيةِ (التنكيل رقم ١٤٥)، وكلامُ المعلِّميِّ يوافقُ الكوثريَّ.

٢٧ - عبيدُ الله بنُ بطةَ (التنكيل رقم ١٥٢)، والمعلِّميُّ كلامُه هنا ليس جيِّدًا، وقارنْه بالألبانيِّ في "الضعيفة"(٣/ ٣٩٢) فهوَ موافقٌ للكوثريِّ.

٢٨- عليُّ بن زيدٍ الفرائضيُّ (التنكيل رقم ١٥٩)، اختار الكوثريُّ الجرحَ، والمسألةُ فيها مذاهبُ، ومسوِّغُ الكوثريِّ معروفٌ.

٢٩- عليُّ بن محمَّدِ بنِ سعيدِ الموصليُّ (التنكيل رقم ١٦٥).

٣٠ - عمرُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ بنِ الفياضِ (التنكيل رقم ١٧١).

٣١- عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ عيسىٰ الجوهريُّ (التنكيل رقم ١٧٢).

٣٢- مالكُ بنُ أنسٍ الإمامُ صاحبُ المذهبِ (التنكيل رقم ١٨٢)، وتكلَّم الكوثريُّ عن الرأي عند مالكٍ في الفقه، وأصابَ الكوثريُّ، وليس المعلميُّ هنا منْ فرسانِ هذا الميدانِ، فكانَ عليه التأني أو يسألَ غيرَه.

٣٣- محبوبُ بنُ موسىٰ أبو صالح الفرَّاءُ (التنكيل رقم ١٨٣).

٣٤ - محمَّدُ بنُ أبي الأزهرِ (التنكيل رقم ١٨٩) والرجل كذَّابٌ، وحاول المعلِّميُّ تقويةَ روايتِه.

فهذه المواضعُ وأمثالها كلامُ الكوثريِّ فيها ليسَ من الأباطيلِ فلا كانتْ تحتاجُ لتنكيلٍ، وكان الصَّوابُ إفرادُها كما تقدَّم.

الكوثريُّ في "التَّأنيب" أحيانًا يُعِلُّ الإسنادَ بأكثرَ منْ علَّةٍ:

وعلَّةٌ واحدةٌ قد تكونُ غيرَ قادحةٍ، ولكنْ ضَمُّ هذه العِلل لبعضها يلزمُ منه التَّوقُّفُ في الإسنادِ ثُمَّ المتنِ، مثال ذلك رجاءُ بنُ السِّنديِّ، قال الكوثريُّ:

«طويلُ اللِّسانِ، وقد أعرضَ عنه أصحابُ الأصولِ السِّتَّة»[1]، وقد أجابَ المُعَلِّميُّ في "التَّنكيل"[2].

ولكن النَّاظرَ في "التَّأنيب" يجدُ أنَّ الكوثريَّ قد أعلَّ الإسنادَ بثلاثةٍ آخرين[3]، فكانَ الأولَى بالمُعَلِّمِيِّ أنْ يجمعَ عِلل الإسنادِ في مكانٍ واحدٍ ويتكلَّم على الإسنادِ، فإذا انتهى منه صَعِدَ للمتنِ ونظرَ فيه، فهذه هي طريقةُ أهلِ الحديثِ، وهي أَبْيَنُ للحقائقِ، والمُعَلِّمِيُّ قصدَ -والله أعلم- اصطيادَ الكوثريِّ وبيانَ أوهامٍ له مجرَّدةٍ عن الإسنادِ والمتنِ، والدِّفاعَ عن الشَّخصِ، بِغَضِّ النظرِ عن عِلَلٍ أخرى في الإسنادِ، وكذلك المتنُ، فتنبَّهْ.

بَيْدَ أنِّي لا أبرِّئُ الكوثريَّ منَ الطَّعنِ في عددٍ من أساطينِ العلمِ في الفقهِ والحديثِ؛ لأنَّ هدفَه منَ "التَّأنيب" كانَ ردَّ المطاعنِ في أبي حنيفةَ.

وخلاصةُ ما تقدَّمَ أن كتابَ "التَّنكيل بما في تأنيبِ الكوثريِّ منَ الأباطيل" للأستاذ عبدالرحمن بن يحيى المُعَلِّمِيِّ، كتابٌ لا يخلو من فوائدَ وقواعدَ ومحاولةِ تحريرٍ لتراجِمِ عددٍ من المحدِّثين، ولكنَّه حوى ما لا يدخلُ في «الأباطيل» فلا يستحق «التَّنكيل»، ولم ينظرْ إلى عِلَلِ متونِ المثالبِ التي جاءتْ في الإمامِ أبي حنيفةَ رحمه الله.

وقد عابَ قومٌ على بعضِ المحدِّثين الاقتصارَ على النَّظرِ في الأسانيدِ فقطْ، وتَرْكَ النظرِ في المتونِ، وهذا ما مشى عليه الشَّيخُ المُعَلِّمِيُّ في "التَّنكيل"،

---

(١) "التَّأنيب" (ص: ١٨٣).

(٢) "التَّنكيل" (١/ ٢٥٣-٢٥٤).

(٣) "التَّأنيب" (ص: ١٨٣).

واكتفىٰ بتقريرِ قواعدَ، ثمَّ النظرِ في كلِّ ترجمةٍ علىٰ حِدَةٍ، وكانَ ينبغِي عليهِ ملاحظةُ أمورٍ:

١ -النَّظرُ في الإسنادِ كاملًا؛ لأنَّ من عادةِ الشيخِ الكوثريِّ تعليلَ الإسناد بأكثرَ من علَّةٍ.

٢ -ثمَّ النَّظرُّ في المتونِ ومعرفةُ المحفوظِ والمعروفِ وتمييزُه عنِ المنكرِ والشَّاذِّ.

٣ -ذِكْرُ أسبابِ الطَّعنِ في الإمامِ أبي حنيفةَ ومناقَشتُها كما تقدَّم عن أبي عمرَ بن عبدالبر في كتابه "الانتقاءِ في مناقبِ الأئمةِ الثلاثةِ الفقَهاء".

المطلبُ الثاني

ثانيًا: تعليقات الشيخ المعلمي على كتاب "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"

كتابُ "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للعلَّامةِ المجتهد القاضي محمَّدِ بنِ عليٍّ الشَّوكانيِّ اليمانيِّ، اختَصَره من كُتبِ الحافظِ السُّيوطيِّ في الموضوعاتِ، وخاصَّةً "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"[1]، وقدْ رتَّبهُ على طريقةِ الجوامعِ، وفي "الفوائد المجموعة" الموضوعُ وغيرُه من الصحيحِ والحسنِ والضعيفِ، مما تعقَّب فيه الحافظُ السُّيوطيُّ موضوعاتِ ابنِ الجوزيِّ.

خطةُّ المُعَلِّمِيِّ في التعليقِ على "الفوائدِ المجموعةِ":

بدأ المُعَلِّمِيُّ كلامه بالانتقاد علىَ الشَّوكانيِّ والسُّيوطيِّ معًا؛ لأنَّ الأخيرَ يتعقَّبُ ابنَ الجوزيِّ في "اللآلئ المصنوعة" بِسَوْقِ الأسانيد، مع تَرْكِ الكلامِ عليها، وسَوْقُ الأسانيدِ ليسَ بكافٍ وحدَه للتعقيبِ على ابنِ الجوزيِّ، فلا بدَّ أنْ يكونَ الإسنادُ صالحًا للتعقيبِ.

---

(١) كتبَ الحافظُ السُّيوطيُّ على "موضوعات ابن الجوزيِّ": "اللآلئ المصنوعة"، و"ذيل اللآلئ"، و"التعقبات على الموضوعات".

ومن صنَّف في "الموضوعات" بعد السُّيوطيِّ فإنَّما هو مقلِّدٌ مردِّدٌ، أو مختصرٌ أو مرتِّبٌ، وأحسنُهم ترتيبًا ابن عراق في "تنزيه الشريعة"، واستثني "المغير"، و"الموضوعات" لأحمد بن الصديق، ولم أجدْ عملًا نقديًّا على "موضوعات ابن الجوزيِّ" بعد السُّيوطيِّ إلا كتاب "الجواهر الغوالي في الاستدراك على اللآلي" لسيدي عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغُماريِّ رحمه الله تعالى.

ثم قال المُعَلِّمِيُّ: «وقد تتبَّعْتُ كثيرًا من تلكَ الطرقِ، وفتَّشْتُ عن تلك الأسانيدِ، فوجدتُ كثيرًا منها أو أكثرَها يكونُ ما ذكرَه السُّيوطيُّ من الطرقِ ساقطًا، لا يفيدُ الخبرَ شيئًا من القوَّةِ، ومنها ما غايته أنْ يقتضي التَّوقُّفَ عن الجزمِ بالوضعِ، فأمَّا ما يفيدُ الحُسنَ أو الصِّحة فقليلٌ»[1].

ثم قال المُعَلِّمِيُّ: «ومنها أنَّه يوجدُ في الأسانيدِ رواةٌ لا توجدُ تراجمُهُم فيما بين يديَّ من الكتبِ، كما يوجدُ عدَّةٌ منْ أسماءِ الرُّواةِ محرَّفةٌ أو مختصَرةٌ أو مدلَّسةٌ، ومنها أنني عندما أقرنُ نظري بنظرِ المتأخِّرين؛ أجدُني أرىٰ كثيرًا منهم متساهلين، وقد يدلُّ ذلك علىٰ أنَّ عندي تشدُّدًا، قدْ لا أُوافَقُ عليه»[2].

ونلاحظُ مِنْ كلماتِ المُعَلِّمِيِّ الآتي:

١-أنَّه يحاول أنْ يبيِّن حال طُرقِ الأحاديثِ معتمدًا علىٰ ما في "اللآلىء المصنوعة" فقط، ولذلكَ لم نجدْه في تعليقاتِه علىٰ "الفوائد المجموعة" يستدرك طريقًا واحدًا زيادةً علىٰ ما ذكرَه الحافظُ السُّيوطيُّ في "اللآلىء"، وهذا مُهمٌّ جدًّا لبيانِ مدىٰ اطِّلاع المُعَلِّمِيِّ علىٰ كُتبِ السُّنَّة المُشرَّفة.

٢-لا يجمعُ بين الطُّرق فيحكم بحكمٍ كلِّيٍّ كما هي طريقة المحدِّثين؛ بل يعمد إلىٰ الأسانيد، فيضعِّف مفرداتها معتمدًا علىٰ ما في "اللآلىء"فقط ويسكت.

٣-أنَّه تتبَّع كثيرًا من الطرق فوجدها ساقطةً لا تفيد الخبر قوةً، وهذا لا يُستدرَك علىٰ السُّيوطيِّ؛ بل يُحمد له، فيكفيه الاستدراك علىٰ ابن الجوزيِّ طرقًا، ثم كَوْنُ هذه الطرق تفيد أو لا تفيد؛ هنا تختلف الأنظار.

---

(١) مقدمة المُعَلِّمِيِّ لتعليقه علىٰ "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" (ص: ٣، ٤).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٤).

٤-يوافق الشيخ المُعَلِّمِيُّ الحافظَ السُّيوطيَّ أنَّ بعضَ هذه الاستدراكاتِ لها فوائدُ، هي:

أ-التَّوقُّفُ عن الجزمِ بالوضعِ.

ب-أنَّ بعضَ الأحاديثِ قد يرتقي إلىٰ الحسنِ أو الصَّحيحِ، وهو قليلٌ.

وهذا يُحسَبُ للسُّيوطيِّ.

٥-أنَّ المُعَلِّمِيَّ شهدَ علىٰ نفسِه بالتَّشدُّدِ، وهذا سيأتي بيانُه -إن شاء الله تعالىٰ- في الأمثلةِ التطبيقيةِ علىٰ كلٍّ من: النُّقادِ، والرِّجال، والحكم علىٰ الأحاديث.

المطلبُ الثالثُ

نماذجُ مِن آراءِ المُعَلِّمِيِّ في الحفاظ النُّقَّادِ

في التَّعليقِ على "الفوائد المجموعة"

كان الشيخُ عبدالرَّحمنِ المُعَلِّمِيُّ أثناءَ مناقشتِه للشَّوكانيِّ وغيرِه عند التَّعليقِ على "الفوائد المجموعة" يتعرَّضُ لآراءِ النُّقَّادِ في الرَّجلِ، فيأخذُ ويدعُ، ويبدي حُجَجًا، ولأنَّه كان مُتشدِّدًا في هذه التَّعليقاتِ فكان قلمُه كثيرًا ما يتعرَّض لبعض أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديل بالنَّقدِ، من ذلك:

١ - رَأْيُ الشيخِ المُعَلِّمِيِّ في انفرادِ «يحيى بنِ معين» بالتَّوثيق:

قال الشيخُ المُعَلِّمِيُّ في حاشية "الفوائد المجموعة": «وعادةُ ابنِ معينٍ في الرُّواة الذين أدرَكَهم أنَّه إذا أعجبتْه هيئةُ الشيخِ يسمعُ منه جملةً من أحاديثه، فإذا رأى أحاديثَ مستقيمةً ظَنَّ أنَّ ذلك شأنُه فوثَّقه، وقد كانوا يتَّقونه ويخافونه، فقد يكونُ أحدُهم ممَّنْ يُخَلِّطُ عَمدًا (ولكنَّه استقبَلَ ابنَ معينٍ بأحاديثَ مستقيمةٍ، ولما بَعُدَ عنه خلَّط)، فإذا وجدْنا ممن أدركَه ابنُ معينٍ من الرُّواة مَن وثَّقه ابنُ معين وكَذَّبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا، فالظاهرُ أنَّه من هذا الضربِ، فإنَّما يزيده توثيقُ ابنِ معينٍ وهنًا لدلالته على أنَّه كان يتعمَّد»[1].

هذا هو رَأْيُ المُعَلِّمِيِّ فيما انفرد ابنُ معينٍ بتوثيقه مِن معاصريه.

وقال أيضًا في التعليق على "الفوائد" عند الكلام عن أبي الصَّلت الهَرَويِّ: «واستطاع أنْ يتجمَّل لابنِ معينٍ حتى أحسَنَ الظنَّ به»[2]، ونفسُ الرأيِ في

---

(١) "تعليق المُعَلِّمِيِّ على الفوائد المجموعة" (ص: ٣٠).

(٢) "تعليق المُعَلِّمِيِّ على الفوائد المجموعة" (ص: ٢٩٣).

توثيق يحيىٰ بن معينٍ إذا انفرد بتوثيق راوٍ مُضعَّفٍ في مواضعَ أخرىٰ[1].

٢- رَأْيُ المُعَلِّمِيِّ في توثيق العِجْلِيِّ:

قال المُعَلِّمِيُّ: «والعِجْلِيُّ متسامحٌ جدًّا، وكأنه مع ذلك لم يخبرْ حديثه»[2].

وقال: «قد استقرأتُ كثيرًا من توثيق العِجْلِيِّ فبان لي أنَّه نحوٌ من ابن حِبَّان»[3]، وله نحو هذا المعنىٰ في مواضعَ أخرىٰ[4].

٣- رَأْيُ المُعَلِّمِيِّ في توثيق ابن حِبَّان:

لم يختلف رَأْيُ الشيخِ المُعَلِّمِيِّ في توثيقِ ابنِ حِبَّان عن رأيِهِ في توثيق العِجْلِيِّ، فكانَ يرىٰ أنَّه متساهلٌ في التَّوثيق[5].

٤- رَأْيُ المُعَلِّمِيِّ في توثيق دُحَيْم:

قال الشيخُ المُعَلِّمِيُّ: «توثيقُ دُحَيْمٍ لا يعارِضُ توهينَ غيره من أئمَّة النَّقد، فإنَّ دُحَيْمًا ينظرُ إلىٰ سيرةِ الرَّجل ولا يُمْعِنُ النَّظَرَ في حديثِه»[6].

وهذا من المُعَلِّمِيِّ غريبٌ؛ فإنَّ دُحَيْمًا: هو عبدالرحمنِ بنُ إبراهيمَ بن عمرو بن ميمون الدِّمَشقيُّ، كان ثقةً حافظًا من شيوخِ البخاريِّ، قال الذَّهبيُّ: «عُنِيَ بهذا

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٣٥٠، ٣٥٥، ٤٠٠).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٢٢٠).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٢٢).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ٢٨٢، ٤٦٦).

(٥) المصدر السَّابق (ص: ٢٢، ٣٤٧).

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤٦٥)، ودُحَيْمٌ ترجَمَتُه في: "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٦٥)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٢٠٤)، و"تهذيب التَّهذيب" (٦/ ١٣١)، و"تذكرة الحُفَّاظ" (٢/ ٤٨٠)، و"سير أعلام النُّبلاء" (١١/ ٥١٥-٥١٧).

الشأنِ، وفاقَ الأقرانَ، وجمعَ وصنَّف، وجَرَّحَ وعدَّلَ، وصحَّحَ وعلَّل»، وَلِيَ القضاء زمانًا، وثَّقه جماعةٌ، وكان أحمدُ يُثني عليهِ.

قال عبدانُ: «سمعتُ الحسنَ بنَ عليٍّ بنِ بحرٍ يقولُ: قَدِمَ دُحَيْمٌ بغداد سنة اثنتي عشرةَ ومائتين، فرأيتُ أبي، وأحمدَ بن حنبل، ويحيىٰ بنَ معينٍ، وخلفَ بن سالمٍ بين يديه كالصِّبيانِ قُعُودًا».

فالرجل إمامٌ في فنِّه، وما ذكره المُعَلِّمِيُّ لم أجده في ترجمته.

٥- رَأْيُ المُعَلِّمِيِّ في توثيق البزَّار:

قال الشيخُ المُعَلِّمِيُّ: «والبزَّارُ نفسُه فيه كلامٌ»(١).

والبزَّارُ هو أبو بكر أحمد بنُ عمرو بنِ عبدالخالق، صاحبُ المسنَد الكبير المعلَّل، كان حافظًا ثقةً، وهو مصـريٌّ، رحل إلىٰ مصـر، وحَدَّث بـ"المُسنَد" فأخطأ في بعضِ أحاديثَ؛ لأنَّ أصوله لم تكنْ معه، وليس البحثُ هنا في ذلك، ولكن البحثَ في صلاحيته للكلامِ في الرِّجال، وهو صَالحٌ لذلك، أمَّا الخطأ ولا سيَّما في الغربةِ والسَّفرِ؛ فهذا أمرٌ آخرُ، فما ذكره المُعَلِّمِيُّ ليس محلَّ البحث.

ويمكنُ أنْ يُقال: إنَّ المُعَلِّمِيَّ كان مُتشدِّدًا في تعليقاته علىٰ "الفوائد المجموعة"، وقد طال نقدُه عددًا من علماءِ الجرحِ والتَّعديلِ وكيفيةِ توثيقِهم الرُّواةَ، وكان نقدُه مجانبًا للصَّوابِ.

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٢٢)، والبزَّار ترجَمَتُه في: "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣٤-٣٣٥)، و"تذكرة الحُفَّاظ" (٢/ ٦٥٣)، و"لسان الميزان" (١/ ٢٣٧).

المطلبُ الرابعُ
نماذجُ من أحكام المُعَلِّمِيِّ على الأحاديثِ
أخذًا مِن تعليقاته على "الفوائد المجموعة"

١ - من كلامِه على حديثِ: «اتَّقُوا فِراسَةَ المُؤمِنِ»:

هذا الحديثُ له طرقٌ مرفوعةٌ عن أبي أُمامة الباهليِّ، وأبي سعيد الخُدريِّ، وعبدالله بن عمر، وثَوبانَ، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

وقال الحافظُ السُّيوطيُّ في "اللآلئ": «إنَّ حديثَ أبي أُمامة بمفردِه على شرطِ الحسنِ»[1]، وقال الهيثميُّ في "المجمع" عن حديثِ أبي أُمامة: «رواه الطَّبرانيُّ وإسناده حسنٌ»[2]، قال المُعَلِّميُّ في تعليقاتِه على "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للشَّوكانيِّ ما نصُّه:

«تفرَّد به أبو بشر بكر بنُ الحكم المُزَلِّق عن ثابتٍ، عن أنسٍ رَفَعَهُ: «**إنَّ لله عَزَّ وجَلَّ عِبَادًا يَعْرِفُونَ النَّاسَ بالتَّوسُّم**». والمُزَلِّق قال فيه جماعةٌ من الذين أخذوا عنه وليسُوا من أهلِ الجرح والتَّعديل: «كان ثِقة»، يريدُون أنَّه كان صالحًا خَيِّرًا فاضلًا؛ أمَّا الأئمَّةُ فقال أبو زُرعة: «ليس بالقويِّ»، أقول: وهو مُقِلٌّ جدًّا من الحديثِ، فإذا كانَ مع إقلالِه ليس بالقويِّ، ومعَ ذلك تفرَّد بهذا

---

(١) "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٢/ ٣٣٠).

(٢) "مجمع الزَّوائد" (١/ ٢٦٨).

وطرقُ الحديثِ مبسوطةٌ في: "فتح الوهَّاب بتخريجِ أحاديثِ مسنَد الشهاب" للسَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ (١/ ٤٧٦)، وفي "بشارةِ المؤمنِ بتصحيحِ حديثِ: اتقوا فِراسةَ المؤمنِ" لكاتب هذه السطور محمود سعيد ممدوح.

عن ثابتٍ، عن أنس [فلا ينبغي][1] وهنُه.

وذكر الهيثميُّ في "مجمع الزَّوائد" أنه حسنٌ، وهذا بالنظر إلى حال المُزَلِّق في نفسِه، فأمَّا إذا نظرنا إلى تفرُّدِه مع إقلاله ومع قول أبي زُرعة «ليس بالقويِّ» فلا أراه يستقيمُ الحكْمُ بحسنِه»[2].

قلتُ: كلامُ الشيخ المُعَلِّمِيِّ عن بكر بن الحكم أبي بشر المُزَلِّق[3] فيه نظرٌ؛ فإن الذين وثَّقوه أربعةٌ: منهم اثنان مِن أئمَّةِ الجرح والتَّعديل، هما: ابنُ حِبَّان، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل التَّبوذكيُّ وهو إمامٌ حافظٌ فوقَ الثِّقة.

والثَّالثُ: أبو عبيدة الحدَّاد السَّدوسيُّ وهو حافظٌ ثقةٌ، ومن شيوخ أحمد وابنِ معينٍ، ومترجَمٌ في "تذكرة الحُفَّاظ"[4].

والرَّابع: هو سعيدُ بنُ محمَّدٍ الجرميُّ، كان ثقةً، وهو من شيوخ البخاريِّ ومسلمٍ.

فهؤلاء أربعةٌ منهم اثنان من أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديل، والثالثُ حافظٌ يحقُّ له الكلام في الرِّجال، والرَّابع كلامُه مقبولٌ، كيف لا وقد وافقَ توثيقُه ثلاثةً من رجال الجرح والتَّعديل، ونقل كلامَه ابنُ أبي حاتم في كتابه "الجرح والتَّعديل"؟![5].

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب: فينبغي.

(٢) "التَّعليق على الفوائد المجموعة" (ص: ٢٤٥).

(٣) ترجَمَتُه في: "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٠٤)، و"الميزان" (١/ ٣٤٤)، و"تهذيب التَّهذيب" (١/ ٤٨٠).

(٤) "تذكرة الحُفَّاظ" (١/ ٣١٣).

(٥) "الجرح والتَّعديل" (٢/ ٣٨٣).

ثُمَّ إنَّ توثيقَ هؤلاءِ الثلاثةِ مُقَدَّمٌ علىٰ كلامِ غيرِهم؛ لأنَّهم معاصرُون للرجل، فتتابُعُ ثلاثةٍ من معاصِريه علىٰ توثيقِه أَدْعَىٰ لقَبول حديثِه وتَرْكِ أيِّ جَرحٍ آخرَ، ولا سيَّما إذا كانَ غيرَ مُفَسَّرٍ، ثم قد وثَّقهُ مُتَأَخِّرٌ عنِ الجميعِ وهو ابنُ حِبَّانَ، فإذا قلتَ بعدَ هذا: «إنَّ الرَّجلَ ثقةٌ» تكونُ قد أصبتَ، والله أعلم.

ثم أغربَ المُعَلِّمِيُّ جدًّا ففسَّر قولَهم: «كان ثقةً» بقولِه: «يريدُون أنَّه كان صالحًا خَيِّرًا فاضلًا».

وأغربُ منْ ذلك قولُه: «وذكرَ الهيثميُّ في "مجمَعِ الزَّوائد" أنه حسنٌ، وهذا بالنَّظرِ إلىٰ حال المُزَلِّق في نفسِه».

وهذه كسابقتِها، ولكنَّ الهيثميَّ قال: «وإسنادُه حسنٌ»[1] ولم يقلْ: «حسنٌ»، ولو اقتصرَ علىٰ الأخيرةِ لحُمِل علىٰ الإسنادِ أيضًا، وبه يكونُ المُعَلِّمِيُّ قد أخطأ علىٰ الهيثميِّ خطأين:

الأول: قوله «حسنٌ»؛ والصَّوابُ: «إسناده حسنٌ».

والثاني: توجيهُ التَّحسينِ لحال عدالةِ وصلاحِ أبي بشر المُزَلِّق؛ والصَّوابُ أنَّ التَّحسين خاصٌّ بالإسنادِ كلِّه لا غير؛ كما قال الهيثميُّ الحافظ.

وقول المُعَلِّمِيِّ في نهاية كلامِه: «أمَّا إذا نظرنا إلىٰ تفرُّده -أبي بشر المُزَلِّق- مع إقلالِه ومع قول أبي زُرعة «ليس بقويٍّ»، فلا أراه يستقيمُ الحكْمُ بحسُنِه».

ويُجابُ عنه بأنَّ: تفرُّدَ الرَّاوي لا يضرُّ إلا مع المخالفةِ للرُّواة الأوثقِ، أو للأصول، أو مع ركاكة اللَّفظِ؛ وهذا لم يقعْ مع أبي بِشْـرٍ المُزَلِّق، فللحديثِ طرقٌ، وهذا الطريقُ بمفردِه حسَّنه الهيثميُّ والسُّيوطيُّ.

---

(١) "مجمع الزَّوائد" (١٠/ ٣٦٨).

والحاصل أنَّه يؤخذُ من تعليقِ المُعَلِّميِّ هنا علاماتٌ لمنهجِه، منها:

أ- أنَّه يخالفُ القواعدَ ويردُّ التوثيقَ بدونِ موجِبٍ، وهذا لا يجوزُ.

ب- أنَّه تسرَّع بإعلانِ إيهامِ أو غلطِ الحافظِ الهيثميِّ هنا بناءً على فهْمِه، كما تقدَّم في تصرُّفه مع جماعةٍ مِن أئمَّة الجرحِ والتَّعديل في المطلبِ السَّابقِ، وكما سيأتي -إنْ شاء الله تعالىٰ- في باقي الفصل.

٢- رد تضعيف المعلمي لحديثِ: «أنا مَدِينَةُ العِلْمِ وعَلِيٌّ بَابُهَا»:

هذا الحديثُ صحَّحه الحُفَّاظُ: يحيى بنُ معينٍ، وأبو جعفر محمد بن جرير الطَّبريُّ، والحاكم؛ وحسَّنه: العلائيُّ، وابنُ حجرٍ، والسَّخاويُّ، والسُّيوطيُّ وقال في "الجامع الكبير": «كنتُ أجيبُ دهرًا عن هذا الحديثِ بأنه حسنٌ، إلىٰ أنْ وقفتُ علىٰ تصحيحِ ابنِ جرير لحديثِ عليٍّ في "تهذيب الآثار"، معَ تصحيحِ الحاكمِ لحديثِ ابن عبَّاسٍ، فاستخرتُ الله تعالىٰ وجزمتُ بارتقاءِ الحديثِ من مرتبة الحَسَنِ إلىٰ مرتبةِ الصَّحيح»[1].

لهذا الحديثِ طرقٌ، منها ما أخرجه الحاكمُ، والخطيبُ، وخيثمةُ الأطرابلسيُّ، والسهميُّ في "تاريخ جرجان"[2] من حديثِ أبي معاويةَ عن الأعمشِ، عن مجاهدٍ، عن ابن عبَّاسٍ به مرفوعًا.

وقد رواه شَريكٌ عن الأعمشِ.

---

(١) راجع "فتْح الملكِ العليِّ بتصحيحِ حديثِ بابِ مدينةِ العلمِ عليّ" للسَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ، وتعليقي علىٰ "النقد الصَّحيح لما اعتُرِضَ عليه من أحاديثِ المصابيح" للحافظ العلائيِّ (ص: ٨٨).

(٢) "المستدرك علىٰ الصَّحيحين" (٣/ ١٢٦)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٣٤٨، ٧/ ١٧٣)، و"الفضائل" للأطرابلسيِّ (ص: ٢٠٠)، و"تاريخ جرجان" (ص: ٣٠).

وقد حسَّن هذا الطريق بمفرده الحافظُ السَّخاويُّ في "المقاصدِ الحسنة"[1].

وضعَّف المُعَلِّمِيُّ هذا الإسنادَ في تعليقه على "الفوائد المجموعة" بقوله: «وأبو معاويةَ، والأعمشُ، وشَريكٌ كلُّهم مدلِّسُون متشيِّعون»[2].

وعلى ذلك فالبحثُ مع المُعَلِّمِيِّ سيكونُ حول تدليسِ المذكورين ثمَّ عن تشيُّعهم.

أ- أمَّا عن تدليسِهم: فأبو معاويةَ ثقةٌ[3]وهو مِن أثبَتِ أصحابِ الأعمش[4]فيه، فحديثُه عن الأعمشِ مقبولٌ؛ قولًا واحدًا، لا يردُّه إلا مكابرٌ، صرَّحَ بالسَّماعِ أو لم يصرِّحْ.

وأمَّا روايةُ الأعمشِ عن مجاهدٍ، فغايةُ ما فيها قولُ يعقوبَ بنِ شيبةَ في "مسنَده": «ليس يصحُّ للأعمشِ عن مجاهدٍ إلا أحاديثُ يَسيرةٌ، قلتُ لعليِّ بن المدينيِّ: كم سمعَ الأعمشُ عن مجاهدٍ؟ قال: لا يثبتُ منها إلا مَّا قال: سمعتُ؛ هي نحوٌ مِن عشرةِ أحاديثَ، وإنما أحاديثُ مجاهدٍ عنده عن أبي يحيى القتَّات.

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه في أحاديثِ الأعمشِ عن مجاهدٍ: قال أبو بكر بن عياش عنه: حدَّثنيه ليثٌ عن مجاهدٍ»[5].

وقد استدلَّ المُعَلِّمِيُّ بهذا الكلامِ على ردِّ عنعنة الأعمشِ عن مجاهدٍ، لكنْ يعارِضُه قول الترمذيِّ: «قلتُ لمحمد -يعني البخاريَّ-: يقولون: لم يسمع

---

(١) "المقاصد الحسنة" (ص: ٩٨).

(٢) "التَّعليق على الفوائد المجموعة" (ص: ٣٥١).

(٣) هو محمد بن خازم الضَّرير، ترجَمَتُه في: "تهذيب الكمال وحاشيته" (٢٥/ ١٢٣).

(٤) سليمان بن مِهران الأعمش، ترجَمَتُه في: "تهذيب الكمال وحاشيته" (١٢/ ٧٦).

(٥) "تهذيب التَّهذيب" (٤/ ٢٢٥).

الأعمشُ من مجاهدٍ إلا أربعةَ أحاديثَ! فقال: ريحٌ، ليس بشيءٍ، لقد عددتُ له أحاديثَ كثيرةً نحوًا من ثلاثينَ أو أقلَّ أو أكثرَ، يقول فيها: حدَّثنا مجاهدٌ»[1].

وقول البخاريِّ مقدَّمٌ؛ لأنه مُثْبِتٌ ومعه زيادةٌ، والله أعلم.

وهذا النصُّ لم يقف عليه المُعَلِّمِيُّ -تحسينًا للظنِّ به- لأنه يسدُّ البابَ أمامَ دعواه.

وهناك أمرٌ آخرُ يؤيِّدُ قبولَ عنعنة الأعمشِ عن مجاهدٍ وغيرِه، وهو أنَّ الأعمشَ معدودٌ في المرتبةِ الثانيةِ من المدلِّسينَ، وهم كما قال الحافظُ ابن حجرٍ: «مَنِ احتملَ الأئمَّةُ تدليسُه وأخرجُوا له في "الصحيح" وإنْ لم يصرِّحْ بالسَّماع؛ لإمامتِه وقلَّةِ تدليسِه في جنبِ ما روىٰ»[2].

ثمَّ حاول المُعَلِّمِيُّ أنْ يقصُرَ قبول عنعنة أهلِ المرتبة الثانيةِ منَ المدلِّسين علىٰ حديثِهم المخرَّج في "الصحيح" فقط، فقال: «ليس معنىٰ هذا أنَّ المذكورين في الطبقة الثانية تُقْبَلُ عنعنتُهم مطلقًا، كمن ليس بمدلِّسٍ البتَّة؛ إنَّما المعنىٰ أنَّ الشَّيخَيْن انتقيا في المتابعات ونحوِها من مُعنعَناتِهم ما غلبَ علىٰ ظنِّهما أنَّه سماعٌ»[3].

وما قاله المُعَلِّمِيُّ غريبٌ، يلزَمُ منه رَدُّ عنعنةِ أهل الطبقةِ الثانية خارج "الصَّحيح"، وفيهم بعضُ الأعيانِ كإبراهيم النَّخَعيِّ، وسفيانَ الثَّوريِّ، وأبي داود الطَّيالسيِّ، ويحيىٰ بن أبي كثير وغيرهم.

وإصلاحُ كلام المُعَلِّمِيِّ أنْ يقال: إنَّ الشيخينِ يخرِّجان حديثَ المدلِّس غير مصرِّحٍ بالسماعِ في أي طبقة كانتْ، ويكونُ ذلك محمولًا علىٰ السَّماع عندهم،

---

(١) "جامع التَّحصيل" (ص: ٢٣٠).

(٢) "طبقات المدلِّسين" (ص: ٣٣).

(٣) "التَّعليق علىٰ الفوائد المجموعة" (ص: ٣٥١).

كما صرَّح بذلك ابنُ الصَّلاح، والنَّوويُّ، والعراقيُّ وغيرُهم[1].

وعليه تثبُتُ روايةُ أبي معاويةَ عن الأعمشِ، عن مجاهدٍ.

وشَريكٌ مِثْلُ الأعمشِ، ذكره في المرتبةِ الثانية من المدلِّسين[2].

ب- بقي الكلامُ علىٰ تَّشيُّع المذكورين، فأقولُ: التَّشيُّع في أصلِه محمودٌ، وهو علامةٌ من علامات الإيمان؛ لقوله ﷺ: «**لا يُحِبُّك إلَّا مُؤمنٌ**»، فاعتبار مطلَقِ التَّشيُّعِ خطأً قبيحٌ، ومع ذلك أقولُ: للعلماءِ هنا مذاهبُ معروفةٌ، واضطرابٌ معروفٌ، والعبرة بصِدْقِ الرَّاوي لا بمذهبِه، ويكفي أنَّ "الصَّحيحين" المتَّفَق علىٰ صحَّتهما فيهما الكثيرُ من أحاديثِ المبتدعةِ، كما يُعلَم من "مقدمة الفتح"[3].

وردُّ حديثِ ثقاتِ الشِّيعةِ، كالأعمشِ، وسلمةَ بنِ كُهَيل، وعبيد الله بن موسىٰ، وأبي نعيم، ومحمد بن خازم الضَّرير وأمثالهم في فضائل عليٍّ عليه السلام بدعوَىٰ تشيُّعِهم مَفْسَدَةٌ بيِّنةٌ، وسخافةٌ باردةٌ، ونصْبٌ سافرٌ، وقدحٌ في ثقات الرُّواة بدون موجِبٍ.

والمُعَلِّمِيُّ له ميلٌ نحوَ قبول روايةِ المبتدعِ الصدوقِ، وهو ما بحثَه في كتابه "التَّنكيل" تحت عنوان "رواية المبتدع"[4].

والحاصل أنَّ المُعَلِّمِيَّ ما أصابَ في ردِّ هذا الإسناد القويِّ.

---

(١) "نكت الحافظ ابن حجر علىٰ مقدمة ابن الصَّلاح" (٢/ ٦٣٤-٦٣٦).

(٢) "طبقات المدلِّسين" (ص: ٣٣).

(٣) في كتاب "توضيح الأفكار" للعلَّامة السَّيِّد الأمير الصَّنعانيِّ (٢/١٩٨-٢٢٠) بحثٌ وتحقيقٌ حول قبول أئمَّة آل البيت عليهم السلام لرواية المبتدع الصدوق، وانظر "فتح الملكِ العليِّ بصحةِ حديثِ: بابُ مدينةِ العلمِ عليٌّ" للسَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق (ص: ٥٢-٦٩).

(٤) "التَّنكيل" (١/ ٤٢-٥٢).

٣- من كلامِه على حديثِ: «حُبُّكَ للشَّيء يُعْمِي ويُصِمُّ».

هذا الحديث ذكره الصَّغانيُّ في رسالته في الموضوعات المعروفة باسم "الدُّر الملتقَط في بيان الغلط"(١).

وقد ردَّ عليه الحافظُ العراقيُّ في جزءٍ مفرَدٍ، وقال عن حديثِ: «حُبُّكَ للشَّيء يُعمِي ويُصِمُّ»: «هذا حديثٌ جيدُ الإسنادِ»، ثم قال الحافظُ العراقيُّ بعد أنْ تكلَّمَ على رجالِه: «فليسَ بموضوعٍ، بل ولا شديدِ الضَّعفِ؛ فهو حسنٌ»(٢).

وقد نقلَ هذا التَّحسينَ الشَّوكانيُّ في "الفوائد المجموعة"(٣)، فتعقَّبه المُعَلِّميُّ قائلًا: «يريد الحُسنَ اللغويَّ لا الاصْطلاحيَّ، تفرَّدَ به بَقِيَّةُ عنْ أبي بكر ابنِ أبي مريمَ».

ملاحظاتٌ حولَ كلام المُعَلِّمِيِّ:

أولًا: لا أتوقَّفُ في أنَّ المُعَلِّمِيَّ تسرَّعَ، وأكادُ أَجْزِمُ بأنَّ المُعَلِّمِيَّ لم يقفْ على كلامِ الحافظِ العراقيِّ، ثمَّ هم يعنُونَ هنا بالحسنِ: الاصطلاحيَّ، وليس اللُّغويَّ.

ثانيًا: لما رأى المُعَلِّمِيُّ ضعفَ الإسنادِ -في ظنِّه- استبعدَ تحسينَه، فادَّعى حسنه لغويًّا، وسبب ذلك أنَّه يقصُرُ الكلام على إسنادٍ واحدٍ ولا يبحثُ عن الطرقِ، فأبو بكر بن أبي مريم لم يتفرَّدْ به؛ فقد أخرجه أبو الشَّيخِ الأصبهانيُّ في "الأمثال" من طريقِ محمَّد بن مصفَّى: ثنا بَقِيَّة: ثنا صفوانُ بنُ عمرو، عنْ

---

(١) انظر "رسالة الحافظ العراقيِّ في الرَّد على الصَّغانيِّ" (رقم ٧)، وهي مطبوعةٌ وملحَقَةٌ بـ"مسنَد الشِّهاب" للقضاعيِّ (٢/ ٣٦٣).

(٢) "رسالة الحافظ العراقيِّ في الرَّد على الصَّغانيِّ" (رقم: ٧).

(٣) "الفوائد المجموعة"، والتعليق عليها (ص: ٢٥٥).

عبدالرحمن بن جُبير بن نُفير، فذكره[1].

فمحمَّدُ بن مُصَفَّىٰ تابع ابنَ أبي مريمَ، ومحمَّدُ بنُ مُصَفَّىٰ كانَ حافظًا، وقال النَّسائيُّ في "أسماء شيوخه": «صدوقٌ»، وكذا قال أبو حاتم الرَّازيُّ[2].

والحاصلُ مما سبق بحثُه حولَ تعليقاتِ الشَّيخ المُعَلِّمِيِّ علىٰ كتابِ "الفوائد المجموعة" للشَّوكانيِّ الآتي:

١-أنَّ المُعَلِّمِيَّ كان مُتشدِّدًا في الكلامِ علىٰ النُّقادِ، والرُّواةِ، والحكمِ علىٰ الأحاديثِ، وهو نفسُه قد صرَّحَ بتشدُّدِهِ كما تقدَّمَ.

٢-واقتصرَ علىٰ كتاب "اللآلئ المصنوعة" للحافظ السُّيوطيِّ، ولم يستوعبِ الكلامَ علىٰ الأسانيدِ التي في "اللآلئ"، ولم يبحثْ عن طرقٍ أخرىٰ للحديثِ، فاطِّلاعُه علىٰ كتبِ الحديثِ المختلفةِ ليس بذاك، ولم يكنْ يجمعُ بين المتابَعاتِ والشَّواهدِ، ومع ذلك يتصدَّرُ للحكمِ علىٰ الأحاديثِ، وهذا مما لا يجوز، والنتيجةُ أنَّ المُعَلِّمِيَّ في تعليقاتِه لم يكنْ علىٰ طريقةِ نُقَّادِ الحديثِ.

❀ ❀ ❀

---

(١) "الأمثال" لأبي الشَّيخ الأصبهانيِّ (ص: ٧٠).

(٢) "التَّاريخ الكبير" (١/ت٧٨٢)، و"الثِّقات" لابن حِبَّان (٩/ ١٠)، و"تهذيب الكمال" (٢٦/ ٤٦٥)، و"الميزان" (٤/ت [٨١٨١])، و"تهذيب التَّهذيب" (٩/ ٤٦١).

المبحثُ الثالثُ
بعضُ الآراءِ الحديثيَّةِ التي تبنَّاها المُعَلِّمِيُّ

كان الشيخُ عبدُالرحمن المُعَلِّمِيُّ طويلَ النَّفَسِ في مناقشةِ مخالفيه كما في "التَّنكيل"، وكان مُتشدِّدًا في الحكمِ على الأحاديثِ بالوضعِ، وكانتْ له عباراتٌ شديدةٌ في الأسانيدِ والرواةِ والنُّقَّاد كما تقدَّم، كذلك كانت له آراءُ وقواعدُ دافعَ عنها، ولكثرةِ استعماله لها اشتهرتْ بين المتخصِّصين، ومنهم من قلَّدها وتبنَّاها ودافعَ عنها.

وقد بحثتُ في مقدمة كتابي "التَّعريف بأوهام من قَسَّم السُّنن إلى صحيحٍ وضعيفٍ" مع الشيخِ المُعَلِّمِيِّ المَطالبَ الثلاثةَ وبقي الرَّابع كالآتي:

المطلب الأول: ردُّه توثيقَ مَن لم يروِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، واتهامُ أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديل بالتَّساهُل (١/ ٢٥١-٢٧١).

المطلب الثاني: درجاتُ توثيقِ ابنِ حِبَّان في نظر المُعَلِّمِيِّ (١/ ٤٠١-٤٠٩).

المطلب الثالث: رَأْيُ المُعَلِّمِيِّ في توثيق العِجْليِّ (١/ ٣٥٧-٣٨٣).

المطلب الرابع: مخالفةُ المعلِّميِّ لمذهبِ أهلِ السُّنة والجماعةِ في عدالة الصحابة.

وقد تبيَّن لي أنَّ الشيخَ عبدالرحمن المُعَلِّمِيَّ لم يكنْ مُصيبًا في مباحثه الثَّلاثة والتي تستوعبُ قدرًا كبير جدًّا من الرواةِ، فانظرها في مقدمة "التَّعريف بأوهام من قسَّم السُّنن" فهناك بسطُها بما أغنى عن إعادتِها هنا، وانظرْ ماتقدَّم كذلك عند بحثِ منهجِ الأستاذِ الشيخِ أحمد بن محمد شاكر رحمه الله تعالى، أما المطلبُ الأخيرُ فها هو:

المطلب الرابع

مخالفة المعلمي لمذهب أهل السنة والجماعة في عدالة الصحابة

للشيخِ عبدالرَّحمن المعلِّميِّ رسالةٌ باسْمِ "الاستبصار في نقد الأخبار" أبان فيها عن اختيارِه في عدالةِ الصحابةِ، وسأنقل نصَّ كلامِه ثم أبيِّنُ ما فيه إن شاء الله تعالىٰ:

قال المعلِّميُّ (ص١٩): «اسمُ الصحابيِّ يعمُّ عند الجمهور كلَّ من رأىٰ النبيَّ ﷺ مسلمًا وماتَ علىٰ ذلك. والمرادُ رؤيتُه إياه بعدَ البعثةِ وقبل الوفاةِ والاسمُ يشملُ مَن ارتدَّ بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ ممن كانَ قد رآه مُسلمًا إذا عادَ إلىٰ الإسلامِ وماتَ عليه كطليحةَ بن خويلد، وعيينةَ بن حصن، وأضرابِهما، لكن قضيته ما نُقل عن الشافعيِّ وغيره -من أنَّ الرِّدةَ تحبطُ العملَ الصالحَ قبلها ولو عقبتْها توبةٌ- وأنَّ هؤلاءِ لاحظَّ لهم في فضلِ الصُّحبةِ».

٢-قال (ص ٢٤): «وأمَّا الأنصارُ فحالهم قريبٌ من حال المهاجرين إلا أنه لم يعمَّ الإيمان جميعَ الأوسِ والخزرجِ بل كان منهم أفرادٌ منافقون.

وقد ذكر الله عزَّ وجلَّ ذلك في كتابه، لكنَّ أولئك الأفرادَ كانوا قليلاً كما يظهر من الآياتِ والأحاديثِ، وكما يعلمُ ذلك بدلالةِ المعقول؛ فإنَّهم لو كانوا هم الأكثرَ أو كثيراً لكانوا أظهرُوا كفرَهم، ولم يحتاجُوا إلىٰ النِّفاق، ومع ذلك فقد كانوا معروفينَ عند النبيِّ ﷺ، إنْ لم يكنْ علمَ اليقينِ فالظنَّ، قال الله عزَّوجلَّ: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَـٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴾ [محمد: ٢٩ - ٣٠].

٣- وقال (ص ٢٥): «وأمَّا الأعرابُ فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤] الظاهرُ أنَّ أهلَ هذه الآيةِ آمنوا بعد ذلكَ أو غالبُهم كما تقتضِيه كلمةُ «لمَّا» وقد ذكر الله عزَّ وجلَّ فِرَقَهُم في (سورة التوبة): فذكر أنَّ منهُم منافقين، ومنهُم مؤمنون مخلِصون، ومنهم مخلطُون يُرجَىٰ لهم الخيرُ، وقال في آخرِ ذلك: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقال(ص ٢٧): «ولو اقتصرَ المخالفُ في المسألةِ علىٰ القول بأنَّ مَنْ تأخَّرَ إسلامُه وقلَّتْ صُحبتُه يحتاجُ إلىٰ البحْثِ عنهُم لكانَ لقولِه وجهٌ في الجملةِ، وأوجهُ من ذلك مَنْ كانَ مِنَ الأعرابِ، ويحتملُ أنَّه ممن ارتدَّ عقبَ وفاةِ النبيِّ ﷺ».

ويتحصَّل لنا من كلامِ المعلِّميِّ في الصحابةِ بحسبِ نظرِه في القرآنِ الكريمِ وفهم أنَّ الصحابةَ ليسوا عدولًا كلُّهم بل منهم غيرُ ذلك وهم أنواعٌ:

الأول: مَن ارتدَّ وعادَ للإسلامِ بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ لا حظَّ له في فضلِ الصُّحبةِ.

الثاني: الأوسُ والخزرجُ من الأنصارِ كانَ فيهم منافقُون.

الثالث: أنَّ الأعرابَ مِنَ الصحابةِ كانوا ثلاثةَ أقسامٍ:

أ- مؤمنون مخلِصون.

ب- أنَّ منهُم منافقين.

ج- منهُم مخلطُون يرجىٰ لهم الخير.

الرابع: منْ تأخَّر إسلامُه وقلَّتْ صحبتُه يحتاجُ لبحثٍ عنه، وكذلك منْ كان من الأعرابِ.

ونلحظُ في كلامِ المعلِّميِّ أنَّه اعتمدَ على القرآنِ في المقامِ الأوَّل ولم يَبْنِ بحثَه على استصحابِ أقوالِ علماءِ أهلِ السُّنة في عدالةِ الصحابةِ والبناءِ عليها فجاءَ كلامُه مُغايرًا لمذهبِ أهلِ السُّنة ولم يصرِّحْ بعدالةِ كلِّ الصحابةِ كما هو مذهبُ أهلِ السَّنة والجماعةِ بل صرَّح بأنَّ منهم من يحتاجُ للبحثِ عن حالِه وهم أقسامٌ، أمَّا أهلُ السُّنة فإنَّهم نصُّوا على عدالةِ كلِّ مَنْ رأى النبيَّ ﷺ، فقال الحافظُ ابنُ حجر في شرحِ النُّخبةِ: «وهو مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسْلامِ، ولو تَخَلَّلتْ رِدَّةٌ في الأصحِّ».

وقالوا: «الصحابةُ كلُّهم عدولٌ من لابسَ الفتنَ وغيرُهم بإجماعِ مَن يُعتدُّ به». انظر "تدريب الراوي"(٢/ ٢١٤)، ولم يبحثوا بحثَ الشيخِ عبدالرحمن المعلِّميِّ. والمقصودُ هو إثباتُ رأي المعَلِّميِّ، وليس مناقشتُه.

والحاصلُ من البحثِ معَ الشيخِ عبدالرَّحمن المُعَلِّمِيِّ ومصنَّفاتِه وآرائِه النقديَّة الآتي:

١-أنَّ الشيخَ عبدالرحمن المُعَلِّمِيَّ يُعَدُّ من الذين اشتغلُوا بالحديثِ الشَّريفِ، ووجَّه اهتمامَه غالبًا إلى الرِّجال وما يتَّصلُ بهم من قواعدَ، وترك مصنَّفاتٍ أهمُّها من الوجهةِ الحديثيَّة كتابُ "التَّنكيل بما في تأنيب الكوثريِّ من الأباطيل"، وقد تمَّ مراجعةُ بعضِ تراجمِ الكتابِ في الدِّراسة المتقدِّمةِ فوُجِد أنَّ الصَّوابَ لم يكنْ حليفَ المُعَلِّمِيِّ في بعضِها، والبعضُ الآخرُ هوَ محلُّ اجتهادٍ، فلا يَرقى إلى مستوى عنوانِ الكتابِ «تنكيل... أباطيل... »

٢-المُعَلِّمِيُّ كان مُتشدِّدًا في أحكامِه على الرُّواةِ في التعليقِ على "الفوائد المجموعة"، ومُتساهلًا في "التَّنكيل"؛ لأنَّه في "التَّنكيل" يدافعُ عن الرُّواة.

٣-اتَّهم المُعَلِّمِيُّ بعضَ الأئمَّةِ الحُفَّاظ بالتَّساهُلِ في التَّوثيقِ، وردَّ توثيقَ بعضِهم، ولم يكنْ معهُ المستنَدُ العلميُّ الذي يتَّكئُ عليه في آرائِه، فلم تكنْ صائبةً، وقد تعقَّبْتُه في عدَّةِ مواضعَ.

٤-الشيخُ المُعَلِّمِيُّ كانتْ له اهتماماتٌ حديثيةٌ تتناولَ الإسنادَ من حيثُ الجزءُ، وهو الرِّجالُ، وبعضُ قواعدِ الجرحِ والتَّعديلِ.

٥-وأمَّا عملُه في التَّطبيقِ والتَّخريجِ، والبحثِ عن المتابعاتِ والشَّواهدِ والطُّرقِ، والاستدراكِ، والاستخراجِ، وعملِ الأجزاءِ الحديثيَّةِ، والمستخرجاتِ، والمسلسلاتِ، والنَّظرِ في السُّننِ والمسانيدِ والمعاجمِ والأجزاءِ، والتَّصحيحِ والتَّحسينِ والتَّضعيفِ؛ كلُّ هذا لم يكنْ ضِمْنَ دائرةِ اهتمامِ الشيخِ المُعَلِّمِيِّ، ولم يعطِه حقَّه في البحثِ الحديثيِّ وهذا يُنقصُ منْ مكانتِه الحديثيَّة، وتوجُّهه المذهبيِّ كان له تأثيرًا على طريقةِ عملِه، وما ينفردُ به منَ الآراءِ في القواعدِ والرِّجال ينبغي التوقُّفُ فيه.

٦- لم يرَ المعلِّميُّ عدالةَ كلِّ الصَّحابةِ، وأنَّه يُمكنُ البحثُ عن عدالةِ بعضِهم، وهي مخالفةٌ صريحةٌ لمذهبِ أهلِ السُّنة والجماعةِ، والله أعلم بالصَّوابِ.

الفصلُ الرابعُ

السيِّد عبدُالعزيزِ بنُ الصِّدِّيقِ الغُمَاريُّ

المبحثُ الأولُ

التعريفُ بالسيِّد عبدالعزيز بنِ محمدِ بنِ الصِّدِّيقِ الغُمَاريِّ[1]

هو العلَّامةُ المحدِّثُ المفيدُ الصُّوفيُّ السيِّد عبدالعزيز بنُ محمَّدِ بنِ الصِّدِّيق بنِ أحمد بنِ عبدالمؤمن الغُمَاريُّ الإدريسيُّ الحسنيُّ.

مولدُه وبدايةُ طلبِه للعِلْم:

وُلد في طنجةَ بالمغربِ الأقصىٰ في شهرِ جُمادىٰ الأولىٰ سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائةٍ وألفٍ، وتعاهدَهُ والدُه من صغرِه، فبعدَ قراءةِ القرآنِ الكريمِ وحِفْظِهِ علىٰ الفقيهِ سيدي محمَّدٍ المصوريِّ، اشتغلَ بالطلبِ عليه، وكانَ والدُه مهتمًّا به غاية الاهتمامِ، وذلك بالرعايةِ والنُّصحِ والإرشاداتِ التي قرَّبتْ إليه الأقصىٰ

---

(١) ترجَمَ لنفسِه في "تعريف المؤتسي بترجمة نفسِي"، وترجمه الأستاذ عبداللطيف جسوس في "نجم من السَّلف في الخلف"، ومحمد بن الفاطميِّ السلميُّ في "إسعاف الإخوان بتراجمِ ثُلَّة من علماء المغرب المعاصرين" (ص: ٤٢٨-٤٣٠)، ومحمود سعيد ممدوح في "فتْح العزيز بأسانيد السَّيِّد عبدالعزيز"، والدكتور يوسف المرعشليُّ في "معجم المعاجم والمشيخات"، والأستاذ المختار التمسمانيُّ في "صديقون ريحانة طنجة"(ص: ١٥٤-١٧٨)، كما تُرجِمَ له في عددٍ من الأطروحاتِ العلميَّة بالمغربِ التي أفردته بالبحثِ، أو الأسرة الصديقية، أو الزاوية الصِّدِّيقية، وانظر الكتاب الممتع " الرفيق في رحلتي مع سيدي وشيخي عبدالعزيز بن الصِّدِّيق" للأديب المعتني سيدي المختار محمد التمسماني حفظه الله تعالىٰ وهي رحلةٌ استغرقتْ شهرًا فيها فوائدُ وكتاباتٌ ومناقشاتٌ ونِكاتٌ وأشعارٌ.

في كثيرٍ من المسائل؛ لِمَا كانَ عليه منْ سَعةِ الاطِّلاعِ وحسنِ البيانِ والتعليمِ والتبليغِ، وكانَ والدُه يُوصِيه وقتَ الطَّلبِ بألَّا يراجِعَ شيئًا من الحواشي والتقريراتِ وقتَ الطلبِ، ويقول له: «إذا حَصَلتِ الملَكةُ بالكتابِ الصَّغيرِ في أيِّ فنٍّ من الفنونِ صار الفنُّ كلُّه بكتبِه المطوَّلة وحواشيها في متناوَلِ اليدِ يَسْهُلُ فَهْمُها»، وأخذ عنه الطريقةِ الشاذليَّة الدرقاويَّة، وأذِن له في تلقينِ وِرْدِها المعروفِ.

سفرُه إلى مصرَ ودراستُه بالأزهرِ:

وبعد وفاةِ والدِه رحمه الله تعالى سافرَ إلى القاهرة سنةَ ١٣٥٥، والتحقَ بالأزهر الشَّريفِ، وأخذَ عنْ عددٍ منْ علماءِ الأزهرِ، كالشيخِ عبدالمعطي الشرشيميِّ -من كبارِ علماءِ الهيئة- والشيخِ محمود إمام المنصوريِّ، والشيخِ عبدالسَّلام غنيم الدمياطيِّ الشَّافعيِّ -وانتفع به كثيرًا- والشيخِ محمد عزت، وآخرين من كبار شيوخِ الأزهر، قرأ عليهم علومَ الأزهر المتداوَلة، والفقهَ على مذهبِ الإمامِ الشَّافعيِّ، وحضـرَ "ألفية الحديث" بشرحِ العراقيِّ؛ علَى شقيقِه السيِّد عبدالله، وحضـرَ عليه "شَرْح جَمْعِ الجوامع" كاملًا في الأصول، ولازم شقيقَه السيِّدَ أحمد في علمِ الحديثِ، وتدرَّبَ ببعضِ كُتبِه.

اشتغالُه بالحديث:

ذكر السيِّدُ عبدُالعزيز في ترجمتِه لنفسِه، كيف ابتدأ في طلبِ الحديث وتدرُّجَه فيه، وسأنقلُ مقاصدَ كلامِه لأنَّه مفيدٌ.

فذكر أنَّه بعد أنْ قرأ الاصطلاحَ اتَّجه للتطبيقِ؛ لأنَّه المقصودُ من علمِ الحديثِ، فاشتغلَ بكتابِ "اللآلئ المصنوعة" للحافظ السُّيوطيِّ، وخرجَ منه بفوائدَ كثيرةٍ،

وكتبَ جزءًا مستقلًّا في الاستدراكِ عليه اسمُه "الجواهر الغوالي"[1].

وذكر أنَّه تعلَّم من "اللآلئ" نَقْدَ الرِّجال، وسَبْرَ الطرقِ، وتمييزَ الصَّحيحِ من الضَّعيفِ من الموضوعِ؛ ثمَّ أقبل علىٰ الاشتغال بـكتبِ التخريجِ فقرأ أعمال شقيقِه السيِّد أحمد علىَ "مسنَد الشهاب".

---

(١) وقد قيَّد شيخُنا السَّيِّد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق تعليقاتِه علىٰ حاشية "اللآلئ المصنوعة" بخطٍّ دقيقٍ، وسمَّاها "الجواهر الغوالي"، ثم جرَّدها في جزءٍ مستقلٍّ قال في مقدمته:

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ لله علىٰ ما ألهمَ وعلَّم، وصلىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ وعلىٰ آله وصحبِه وسلَّم، أمَّا بعدُ: فهذه تعليقاتٌ شريفةٌ، وذيولٌ لطيفةٌ علىٰ كتابِ "اللآلئ المصنوعةِ في الأحاديثِ الموضوعة" للحافظِ جلال الدِّين السُّيوطيِّ، فتحَ الله بها عليَّ أثناءَ مطالعتي لهذا الكتابِ المفيدِ الذي لم ترَ العينُ مثلَه في الإفادةِ معَ الإجادةِ، وقدكانَ والدي يُوصيني بقراءتِه والعكوفِ علىٰ مطالعتِه وأخبرني -قُدِّس سِرُّه- بأنَّ هذا الكتابَ كان سببًا في معرفةِ الحديثِ وإتقانِه لكثيرٍ من الناسِ، وقد صدقَ -والله- فيما قال؛ فقد جرَّبتُ هذا بنفسي ولمستُه بحواسِّي، فعليك به يا طالبَ الحديثِ، واحرصْ علىٰ قراءته ودراسته.

وقد سمَّيْتُ هذه التعليقات بـ"الجواهر الغوالي في تعليقات اللآلي"، واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بها منْ قرَأها، ويتقبَّلها منِّي خالصةً لوجهِه الكريمِ، وهوَ سميعٌ مجيبٌ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وانتهىٰ شيخنا من "الجواهر الغوالي" في القاهرة المعزِّيَّة سنة ١٣٦٣، وعمل شيخُنا ترتيبًا لأحاديث "اللآلئ" اسمُه "الجواهرُ المرصوعةُ في ترتيبِ أحاديثِ اللآلئ المصنوعة" وانتهىٰ منه في شهرِ ذي الحجَّة الحرامِ سنة ١٣٦٦، و"الجواهر الغوالي" و"المرصوعة" مصوران عندي، ولله الحمد.

ثم قرأ تخريجاتِ الحُفَّاظِ: العراقيِّ [1]، والزَّيلعيِّ، وابنِ حجرٍ، والسُّيوطيِّ [2]، والتي أمكنَه الوقُوفُ عليها، وكان يكاتبُ شقيقَه السيِّد أحمدَ ويستفيدُ منه وقرأ كتبَه الحديثيَّة، وكان له أُنسٌ خاصٌّ بكتاب "فتّح المَلِك العليِّ".

ثم ذكر أنَّه بعد أنْ آنس من نفسِه الخبرةَ بالفنِّ كتب "بلوغ الأماني من موضوعات الصَّغانيِّ"، ولما اطَّلعَ عليه شقيقُه السيِّد أحمدُ قال له: «كان ينبغي أن تسمِّيَه "هزيج الأغاني"؛ لإطرابِه بفوائدِه لقارئه».

عودتُه إلى طنجة:

رجع إلى طنجةَ في شهْرِ ربيعٍ النبويِّ سنة ستٍّ وستين، وكانتْ مدةُ إقامته في مصرَ نحوَ اثني عشر عامًا.

واشتغلَ في طنجةَ بالتدريسِ، والخطابةِ، والتَّصنيفِ، وملازمةِ الزَّاويةِ الصِّدِّيقيَّة، مع الاشتغال بالذِّكر والأورادِ، وحجَّ واعتمرَ أكثرَ منْ مَرَّةٍ.

وفاتُــه:

بقيَ على حاله منَ الإقبال على الله، وإفادة النَّاسِ، ولا سيَّما أهل العلمِ، وبعد وفاة شقيقَيْهِ السيِّد عبدالله والسيِّد عبدالحيِّ ازداد إقبالًا على الله تعالى، مع

---

(١) وذكر السَّيِّد عبدالعزيز فوائدَ حول تخريجاتِهم وأهميتِها وبعض ميزاتها في "تعريف المؤتسي" (ل٤٣-٤٧).

(٢) قال المحدِّث السَّيِّد عبدالعزيز في "تعريف المؤتسي": «إنَّ معرفتي بعلمِ الحديث كانت بواسطةِ كتابين أخذتُ من كلِّ واحدٍ منهما ما لم آخذْه من الآخر: الأول "اللآلىء المصنوعة"...، والثاني "فتّح الملكِ العليِّ" لشقيقي أبي الفيض...»، ثمَّ ذكر مزايا كلِّ كتابٍ، وكيفيةَ الاستفادةِ منه. راجعْ "تعريف المؤتسـي" (ل٥٤، ٥٥).

القيامِ بأعباءِ الزَّاويةِ الصِّدِّيقيَّةِ، وملازمةِ الذكرِ، ثم قُبَيْلَ وفاته بسنةٍ تقريبًا مَرِضَ، ولزمَ بيتَه إلى أنْ انتقلَ إلى رحمة الملكِ العلَّامِ في يوم الجمعةِ السَّادسِ من رجب سنة ١٤١٧، ودُفنَ بجوارِ والدِه في الزَّاويةِ الصِّدِّيقيَّة بطَنْجةَ[١].

---

(١) وقد استفدتُ منه كثيرًا، وكان كثيرَ الإقبال والتوجُّه إليَّ.

قرأتُ عليه "الموطَّأ" كاملًا برواية يحيى بن يحيى، وجزءًا صالحًا من روايةِ محمَّدِ بنِ الحسنِ الشَّيبانيِّ، ونحو الربع من "سُنن ابن ماجه"، و"الأوائل السُّنبلية"، وجزء "مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّق" للحافظ الذَّهبيِّ، وقال لي: «هذا فصلٌ، واحرِصْ على إكماله»، ومقدِّمَتَي "الميزان" و"اللسان"، والنصف من "شَرْح عِلل التِّرمذيِّ"، و"شَرْح النُّخبة" عدة مرات، و"الرَّفع والتَّكميل"، وطلب منِّي اختصاره، وربع "تدريب الرَّاوي"، و"التَّهاني بالتعقيب على موضوعات الصَّغانيِّ"، وحضرتُ مجلسَ إملائِه بمدرسةِ دارِ العلومِ الدينية في ختْم "الموطَّأ"، و"وصْل البلاغات الأربعة" التي أفردها ابن الصَّلاح، وهو مجلس أبهرَ الحاضرين وكانَ منهم شيخُنا الفادانيُّ، والسَّيِّد محمَّدُ بن علويٍّ، والشَّيخ محمد عبدالرشيد النعمانيُّ وغيرهم، وسمعتُ منه المسلسل بالأولية الحقيقية، وقرأتُ عليه مصنَّفه فيه، و"الباحث عن علل الطعن في الحارث"، ودرَّبني في الرِّجال بقراءة كثيرٍ من تراجم "التَّهذيب"، وأرسل لي مصنَّفه "تصحيح البنْيَة بأحاديث تخليل اللِّحية"، وطلبَ منِّي إكماله لأتدرَّب على النظر في الرِّجال والأسانيد، وكان يحثُّني على التَّحرير والتَّخريج، ويقول لي: «تعلَّم الغايةَ من الاشتغال بالحديثِ وهي التطبيقُ، وأمسِكْ قَلَمَ التَّخريجِ، واكسِرْ قلمَ النَّسْخِ». وطلب منِّي مراجعةَ "الميزان"، و"لسان الميزان"، وإتقانَ باب الرِّجال المختلَفِ فيهم، والأحاديثِ المعلَّلةِ من مقدمة "الفتْح"، وكتبَ لي كثيرًا من فوائدِه التي لو طبعتُها لجاءتْ في مجلدٍ، وأجازَ لي بالطَّريقة الصِّدِّيقية الدرقاوية الشاذلية، وألبسني الخرقةَ، وكان يُوصيني بملازمةِ الذكرِ، وترْكِ الطلبِ يومًا في الأسبوعِ وجعْلِه

المبحثُ الثاني
مصنَّفاتُه الحديثيَّةُ

للسَّيِّد عبدالعزيز بن الصِّدِّيقِ مصنَّفاتٌ في التَّفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، والتَّصوُّفِ، والذي سنذكره هنا هو أعماله الحديثيَّة فقط، وهي:

١ -"إتحافُ ذَوِي الفضائل المشتهرةِ بما وقعَ منَ الزِّياداتِ في نظْم المتناثر على الأزهارِ المتناثرة"[١].*

٢ -"التَّهاني في التعقيبِ على موضُوعاتِ الصَّغانيِّ".*

٣ -"التَّأنيسُ في شَرْحِ منظومةِ الذَّهبيِّ في أهلِ التَّدليس".*

٤ -"بلوغُ الأمانيِّ منْ موضوعاتِ الصَّغانيِّ".

٥ -"تسهيلُ المَدْرَج إلى المُدْرَج".*

٦ -"رفْع العلَم بتخريجِ أحاديثِ إيقاظِ الهِمَم بشَرْحِ الحكَم".

٧ -"التَّعطُّفُ في تخريجِ أحاديثِ التَّعرُّف للكلاباذيِّ".*

٨ -"الإفادةُ بطرقِ حديثِ: النَّظر إلى عليّ عبادة".*

٩ -"الباحثُ عن عِلل الطَّعنِ في الحارث".*

١٠ -"بيان نكْثِ الناكث المتعدِّي بتضعيف الحارث".*

١١ -"المستخرَج على الرسالة القشيريَّة".

١٢ -"إظهارُ ما كانَ خفيًّا من كلامِ الذَّهبيِّ في حديثِ: مَنْ عادىٰ لي وليًّا".

١٣ -"إثبات المِزْيَة"، مختصَر الذي قبله.*

للعبادةِ؛ ومجالسُه كلُّها كانتْ فوائدَ وأنوارًا، ولي عنه وصايا وتأكيداتٌ، رضي الله عنه ونوَّر مرقدَه، ونفعَنا برضاه.

(١) كلُّ مصنفٍ مطبوعٍ وضعتُ أمامه علامة (*).

١٤ -"الجواهرُ الغوالي في تعليقاتِ اللآلي".

١٥ -"ضَوْءُ الشَّمعةِ في الكلامِ على حَديثِ وقفةِ الجُمُعة".*

١٦ - "البغْيَةُ في ترتيبِ أحاديثِ الحِلْية".*

١٧ -"مفاتيحُ الذّهبان لترتيبِ أحاديثِ تاريخِ أصْبَهان".*

١٨ -"المقتطَفُ من حديثِ المخصوصِ بكاملِ العزِّ والشَّرَف".

١٩ -"المنتقَى من الكُنَى للبخاريِّ".

٢٠ -"إيقاظُ الوسْنان بالتعقيبِ على موضوعاتِ عليِّ بنِ سلطان"، وهي الموضوعات الكبرى المعروفةُ بالأسرار المرفوعة.

٢١ -"أربعون حديثًا في ذمِّ البخلِ والبُخلاء".

٢٢ -"إتحاف الطلابِ بتخريجِ أحاديثِ الشِّهاب"، التقطه من "مُنْيَة الطلاب" لشقيقه الأكبر أبي الفيض، وزادَ عليه زياداتٍ.

٢٣ -"الفتحُ الوهبيُّ في الكلامِ على محمَّدِ بن السَّائبِ الكلبيِّ"[(١)].

٢٤ -"تنزيهُ الرَّسول عنِ افتراءِ الغبيِّ المجهول".*

٢٥ -"الإنارةُ بما وردَ في تحريكِ المصلِّي أصبعَه عندَ الإشارة".*

٢٦ -"ترتيبُ أحاديثِ جزءِ ابنِ فيل".

٢٧ -"ترتيبُ أحاديثِ مكارمِ الأخلاقِ لابن أبي الدُّنيا".

٢٨ -"ترتيبُ أحاديثِ أدبِ الإملاءِ والاستملاءِ للسَّمعانيِّ".

٢٩ - "تذكرةُ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والواهيةِ والموضوعةِ وما لا أصل له".

٣٠ -"تصحيحُ البنْيَة بما ورد في تخليل اللِّحية".

٣١ -"القولُ الأسَدُّ في بيانِ حال حديثِ: رأيتُ ربي في صُورة شابٍّ أمْرَد".*

---

(١) أخبرني به -قُدِّس سرُّه- وقال لي: «فيه فوائدُ وعجائبُ».

٣٢-"كشْفُ الدَّسيسةِ عنْ أحاديثِ فضلِ الهريسَة".

٣٣-"جزءٌ في بيانِ حال حَديثِ: أحبِبْ حبيبَك هوْنًا ما".

٣٤-"المستخرَج على أحاديث التَّرغيب لابن شاهين".

٣٥-"إفادةُ الأتقياءِ بما وردَ في اطِّلاع الميتِ على عمل الأحياء".

٣٦-"التِّبيانُ لحال حديثِ: أنا ابنُ الذَّبيحَين".

٣٧-"الجواهرُ المرصُوعةُ في ترتيب أحاديثِ اللآلئ المصنوعة".

٣٨-"قَطْعُ الوتين ممَّن يحبُّ السِّمَن ويَغْبِطُ السَّمِين".

٣٩-"جلاءُ الدَّامِس عنْ حديثِ: لا تردُّ يَدَ لامسٍ".

٤٠- "المجلةُ النَّبوية في حوادثِ الوقت".

٤١- "المجموعةُ العزيزية في الأحاديثِ المسنَدة".

٤٢-"تعريفُ المؤتَسِي بترجمةِ نفسِي" *.

٤٣-"الجامعُ المصنَّف مما في الميزانِ منْ حديثِ الرَّاوي المضعَّف"* طبع الأول فقط.

٤٤-"المشيرُ إلى ما فاتَ المغيرِ من الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامعِ الصَّغير".

٤٥-"التَّعقيبُ اللطيفُ على المنار المنيف لابنِ القيِّم".

٤٦-"التَّبصرةُ في نقد التَّذكرة"-"تذكرة الموضوعات"- لابن القيسرانيِّ.

٤٧-"التُّحفةُ العزيزية في الحديثِ المسلسل بالأوَّلية"*

٤٨-"الأربعون العزيزيَّة بما أخبرَ عنه خيرُ البريَّة"*

٤٩-"هدايةُ المكتفِي بتخريجِ أحاديثِ تفسير النَّسفيِّ".

٥٠-"معجمُ الشُّيوخ".

وكانَ رحمهَ الله تَعالىٰ في بُحوثِه الفقهيَّة علىٰ طريقةِ المحدِّثين يصحِّحُ ويضعِّف، ويتكلَّمُ علىٰ العِلل والرِّجال، وله مُشاركاتٌ واجتهاداتٌ واختياراتٌ، كما في "محاضرة النَّشْوان في الإجابةِ عنْ سُؤال عالمِ تَطْوان"، و"الجواب المطربُ عن الرَّكعتينِ قبلَ المغرب"، وهما مَطْبُوعان، و"نتائج الأفكارِ الوهبيَّة في شَرْحِ الدُّرر البهيَّة"، و"دفع الإشكال عن مسألة الإكسال"، و"السوانح" و"السَّفينة" وهي لم تُطبعْ بعد.

المبحثُ الثالثُ

نظراتٌ في بعضِ أعمالِ السيِّد عبدِالعزيزِ بنِ الصِّدِّيقِ الحديثيَّة

١ - "الباحثُ عن عِلَلِ الطَّعنِ في الحارثِ":

جزء "الباحث عن علل الطَّعنِ في الحارث" يتناولُ مسألةَ جرحِ المخالفِ في الأصول والفُروعِ، فقد ذكر العلماءُ أنَّه ليس كلُّ جرحٍ مقبولًا، ومن الجرح ما يكونُ مردودًا بسببِ الاختلافِ بين الجارحِ والمجروحِ في المذهب، أو بسببِ المعاصرةِ والمنافسةِ ونحو ذلك[1].

قال العلَّامةُ تاجُ الدِّين السُّبْكيُّ: «ومما ينبغي أنْ يُتَفَقَّدَ عند الجرحِ: حالُ العقائدِ واختلافُها بالنسبةِ إلى الجارحِ والمجروحِ، فربَّما خالفَ الجارحُ المجرُوحَ في العقيدة، فجَرَحه لذلك، وإليه أشارَ الرَّافعيُّ بقوله: وينبغي أنْ يكونَ المُزَكُّون بُرَآء من الشَّحناءِ والعصبيةِ في المذهبِ؛ خوفًا من أنْ يحملَهم ذلك على جرحِ عدلٍ، أو تزكيةِ فاسقٍ، وقد وقعَ هذا لكثيرٍ من الأئمَّةِ، جَرَحُوا بناءً على معتقَدِهم، وهم المخطؤون، والمجروحُ مصيبٌ»[2].

ومن الرُّواة الذين رأى السَّيِّدُ عبدُالعزيز بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ أنَّهم ظُلموا، وجُرِّحوا جرحًا مردودًا وكان أكثره بسببِ المذهب، هو التَّابعيُّ الفقيه الحارثُ بنُ عبدالله الأعورُ الهَمْدانيُّ[3] أحدُ أصحابِ الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام.

---

(١) في "التَّرفع والتَّكميل وحاشيته" فوائد حول الجرحِ المردود، ولزوم التَّرَوِّي والنَّظر في قبول جرح الراوي (ص: ٢٦٤-٣٣١).

(٢) "قاعدة في الجرح والتَّعديل" (ص: ٢٩-٣٠).

(٣) هو الحارثُ بنُ عبدالله الأعور الهَمْدَانيُّ أبو زُهير الكوفيُّ، كان فقيهًا فَرَضِيًّا أخباريًّا

سببُ تصنيفِ "الباحث":

ذكر السيِّدُ عبدُالعزيز سببَ تصنيفِ "الباحث"، وقد ذكرتُ السببَ؛ لأنَّ في ذِكْرِهِ درسًا للكيفيَّة الصحيحةِ للبحثِ في الأسانيد، وما هو الذي يصلُح لأنْ يكون علّةً، وما هو الذي لا يصلحُ، قال صاحب "الباحث":

«وكان السببُ في جمعِ هذهِ الورقاتِ اليسيرةِ في الدِّفاعِ عنِ الحارثِ هوَ ما وقفتُ عليه في "الموضوعات" لابنِ الجوزيِّ أثناءَ جمْعِي لكتابِ "التَّبصرة في نقدِ التَّذكرة" في حديثِ: «اتخذُوا الحَمَامَ المقاصِيصَ فإنَّها تُلْهِي الجنَّ عن صبْيانِكم»، فإنَّ ابنَ الجوزيِّ أوردَه منْ طريقِ يحيىٰ بنِ ميمون، عن ميمونِ بنِ عطاءٍ، عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عن الحارثِ، عن عليٍّ به مرفوعًا، وأعلَّه بيحيىٰ بنِ ميمونِ والحارثِ، فتعجبتُ مِن صَنيعِ ابنِ الجوزيِّ هذا أول الأمر جدًّا واستغربتُه؛ لأمرين:

أولهما: أنَّ الحديثَ ألصقُوه بيحيىٰ بنِ ميمون لأنَّه كانَ كذَّابًا متروكًا، فإدخالُ الحارثِ معه منْ زياداتِ ابنِ الجوزيِّ التي فيها ما فيها.

ثانيهما: أنَّه كانَ ينبغي -حيثُ لم يكفِ وُجودُ يحيىٰ بن ميمون الكذَّاب- أنْ يُشْرَكَ معه ميمونُ بنُ عطاء المجهول الذي لا يُعرفُ، لا الحارثُ الثقةُ الذي

من أوعية العلمِ، ومنْ شيعةِ أميرِ المؤمنين الإمامِ عليٍّ عليه السلام، وكان الحسنُ والحسينُ عليهما السلام يسألانِه عنْ حديثِ عليٍّ عليه السلام.

ترجَمَتُه في: "طبقات ابن سعد" (٦/ ١٦٨)، و"التَّاريخ الكبير" للبخاريِّ (٢/ ت٢٤٣٧)، و"المجروحين" لابن حِبَّان (١/ ٢٢٢)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٤٣٥)، و"تهذيب الكمال" (٥/ ٢٢٤)، و"تهذيب التَّهذيب" (٢/ ١٤٥)، و"تنقيح المقال" (١٧/ ١٧٢).

رویٰ عنه الأئمَّة، والذي لا يحتملُ مثل هذا»[1].

وصْفُ جزء "الباحث":

يتكوَّن "الباحث" من مقدمةٍ وفوائدَ هي عبارةٌ عن مباحثَ في فصولٍ.

أمَّا المقدمةُ فتتناولُ أهميَّةَ علمِ الجرحِ والتَّعديل، ووجوبَ الحذرِ والاحتياط عند أَخْذِ عبارات النُّقَّاد[2]، ثمَّ كانتِ الفصول كالآتي:

١-فصلٌ في ذكرِ من أثنیٰ علیٰ الحارثِ[3].

٢-ذِكْر من تكلَّم في الحارثِ الأعورِ بدون دليلٍ أو برهانٍ[4].

٣-أول مَن فتحَ الكلامَ في الحارثِ هو الشعبيُّ، ومناقشتُه وردُّ جَرْحِه، وبيان أنَّ الشعبيَّ كَذَّبَ الحارثَ لمذهبِه في التَّفضيل.

والفصلُ التَّالي له أيضًا في ردِّ الجرح ومناقشتِه[1].

---

(١) "الموضوعات" لابن الجوزيِّ (٣/ ١٤٦) كتاب الأطعمة، باب اتخاذ الحمام في البيت للاستئناس. وأخرجه ابن الجوزيِّ من طريق ابن عديٍّ في "الكامل" (٦/ ٢٤١٠)، ويحيیٰ بن ميمون كذَّبه الفلاسُ، وضعَّفه جدًّا: مسلمٌ، وأحمدُ، والدَّارَقُطْنيُّ، والنَّسائيُّ.

ترجَمَتُه في: "التاريخ الكبير" للبخاريِّ (٨/ ت٣٠٩٣)، و"المجروحين" (٣/ ١٢١)، و"الميزان" (٤/ ت٩٦٤٠)، و"تهذيب التَّهذيب" (١١/ ٢٩٠).

وميمون بن عطاء تالفٌ، وترجَمَتُه في "الضعفاء" للعقيليِّ (٤/ ١٨٧)، و"الضعفاء" لابنِ الجوزيِّ (٣/ ١٥٣)، "المغني" (٢/ ٦٩٠).

(٢) "الباحث عن علل الطعن في الحارث" (ص: ٢-٨).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٨-١٠).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ١٠-١٢).

٤ - ثمَّ ختمَ البحثَ بذكرِ بعضِ مَنْ رُمِيَ بالكذبِ ونحوِه، ومعَ ذلكَ صحَّح له بعضُ الأئمَّةِ، وهذا من بابِ الإلزامِ بقَبول حديثِ الحارثِ الأعور(٢).

تأثيرُ "الباحث" في أبحاثٍ أو أقوالِ بعضِ أهلِ العلمِ:

جزء "الباحث" قد قرَّظَهُ السيِّدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ، وأثنىٰ علىٰ الجزءِ ومؤلِّفِه، والتقريظُ مطبوعٌ بنهايةِ الجزء(٣)، واستشهدَ بـ"الباحث"الشيخ عبدالفتَّاح أبو غُدَّة في تعليقاته علىٰ "قواعد في علوم الحديث"(٤).

أمَّا الشيخُ محمَّد ناصر الألبانيُّ فقد اعتبرَ أنَّ توثيقَ السيِّدِ عبدِالعزيز للحارثِ الأعورِ من علاماتِ التَّشيُّعِ(٥).

وقد أجابه السيِّدُ عبدُالعزيز بجزءٍ آخرَ اسمُه "بيان نكْثِ الناكثِ المتعدِّي بتضعيفِ الحارثِ"، وبيَّن السيِّدُ عبدالعزيز في "بيان نَكْثِ الناكث" أنَّ الحارثَ مقبولٌ وتعقَّب علىٰ الألبانيِّ، فقال: «قال الحافظُ الكبيرُ أبو حفص ابنُ شاهين بعد أنْ ذكر قول الشَّعبيِّ: الحارثُ الأعورُ أحدُ الكذَّابين؛ ما نصُّه: وفي هذا الكلامِ منَ الشَّعبيِّ في الحارث نظرٌ؛ لأنَّه قد روىٰ هو أنَّه رأىٰ الحسنَ والحسينَ يسألانِ الحارثَ عن حديث عليٍّ، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الحارثَ صحيحٌ في الروايةِ عن عليٍّ، ولو لا ذلك لما كانَ الحسنُ والحسينُ مع علمِهِما وفضلِهِما يسألانِ

---

(١) "الباحث عن علل الطعن في الحارث" (ص: ١٢-٣٢).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٣٤-٤٤).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٤٥-٤٦).

(٤) "التَّعليق علىٰ قواعد في علوم الحديث" (ص: ١٧٩).

(٥) في تعليقات الألبانيِّ علىٰ جزء "بداية السول في تفضيل الرسول صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم" للعز بن عبدالسَّلام السلميِّ(ص: ٢٨)، طبعة المكتب الإسلاميِّ سنة (١٤٠٣).

الحارثِ؛ لأنَّه كان في وقتِ الحارثِ مَنْ هُوَ أرفعُ منَ الحارثِ؛ من أصحابِ عليٍّ، فدلَّ سؤالُهما للحارثِ علىٰ صحَّة روايته.

ومع ذلكَ فقد قال يحيىٰ بن معين: «ما زالَ المحدِّثون يقبلون حديثَه»، وهذا القول من يحيىٰ بن معينٍ الإمامِ في هذا الشَّأن، زيادةٌ لقبول حديثِ الحارث وثِقته.

وقد وثَّقه أحمدُ بن صالح المصريُّ إمامُ أهلِ مصرَ في الحديث، فقيل لأحمد: قول الشَّعبيِّ: حدَّثنا الحارثُ وكان كذَّابًا!! قال أحمدُ بن صالح: لم يكنْ بكذَّابٍ، وإنَّما كان كَذِبُه في رأيه. انتهىٰ كلامُ ابنِ شاهين»[1].

فدلَّ هذا الكلامُ على أمُورٍ:

الأول: أنَّ الحارثَ الأعورَ كان ثقةً عندَ الحسنِ والحسَينِ عليهما السلام.

الثاني: أنَّ تكذيبَ الشَّعبيِّ للحارثِ إنَّما هوَ تكذيبٌ لرأيِه -في نظر الشَّعبيِّ- لأنَّه كانَ يفضِّل عليًّا عليه السلام علىٰ الصَّحابة رضي الله عنهم.

الثالث: أنَّ توثيقَ الشِّيعيِّ ليسَ علامةً علىٰ التَّشيُّع، كما أنَّ توثيقَ النَّاصبيِّ ليس علامةً علىٰ النَّصْبِ.

نَقْدُ طريقةِ الألبانيِّ في التَّعليل:

بَيْدَ أنَّ السيِّدَ عبدَالعزيز لم يُخْلِ المقامَ مِن ضَرْبِ مثالٍ لخطأ الألبانيِّ علىٰ الحارثِ الأعور في التعليل، فانتقدَ الألبانيَّ لتعليلِه حديثَ: «**الأنبياءُ قادةٌ، والفقهاءُ سادةٌ، ومجالسُهم زيادةٌ**» بالحارثِ الأعور.

فإنَّ الألبانيَّ ذكرَه في "الضعيفة" وقال: «موضوعٌ. أخرجه الدَّارَقُطْنيُّ،

---

(١) جزء "الرُّواة المختلَف فيهم" لابنِ شاهين، المطبوع بنهاية "تاريخ جرجان" (ص: ٥٥٩).

والقضاعيُّ في "مُسنَد الشِّهاب" من طريق أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ مرفوعًا»، ثم قال الألبانيُّ: «وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ الحارثُ: هو ابنُ عبدالله الهَمْدانيُّ الأعورُ، قد ضعَّفه الجمهورُ، وقال ابنُ المدينيِّ: كذَّابٌ، وقال شُعبةُ: لم يسمعْ أبو إسحاق منه إلا أربعةَ أحاديثَ... »إلخ كلامِه[1].

فذكر السيِّد عبدالعزيز أنَّ الحارثَ الأعور لا ناقةَ له ولا جمل في هذا الإسنادِ، وأنَّ الألبانيَّ إنَّما مشىٰ في هذا التعليل معَ العظيم آباديّ صاحبِ "التَّعليق المغني علىٰ سُنن الدَّارَقُطْنيِّ" الذي أعلَّ الحديثَ بالحارثِ الأعورِ، وهذا خطأٌ؛ وذلكَ أنَّ الحديثَ رواه الدَّارَقُطْنيُّ، في آخرِ كتابِ البيوعِ، من "سُننه" (٣/ ٨٠)، والخطيب في "الفقيه والمتفقِّه" (١/ ٣٣) من طريق الهيثم بنِ موسىٰ المروَزيِّ عن عبدالعزيز بن الحصين بن التَّرجمان، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاق، عن الحارثِ، عن عليٍّ عليه السلام به مرفوعًا.

ثمَّ قال: «إنَّ الحديثَ ينبغي أنْ يُعلَّ أولًا بالهيثم بنِ موسىٰ المروَزيِّ؛ فإنَّه لم يجدْه في كتبِ الرِّجال إلا في أثناءِ تَرجمةِ إسْحاقَ بنِ البهلول بـ"تاريخ بغداد" (٦/ ٣٦٧).

ثم هناك عِلَّةٌ أكبرُ، وهي عِلَّةُ العِللِ، هي عبدُالعزيز بنُ الحصين بن التَّرْجُمان؛ فإنَّه ضعيفٌ جدًّا عند مسلمٍ، وأبي داود، وابنِ المدينيِّ، والنَّسائيِّ؛ ولكن ما زال في الطريقِ علةٌ أخرىٰ هي تدليسُ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ». انتهىٰ كلامُ السيِّدِ عبدِالعزيز مختصَرًا[2].

---

(١) "بيان نكْث النَّاكث" (ص: ٢٧)، و"السَّلسلة الضَّعيفة" (١/ ٥٤).

(٢) "بيان نكْث النَّاكث" (ص: ٢٨-٣٠)، وحاصلُ الكلامِ أنَّه لم يصحَّ الإسنادُ للحارثِ الأعور حتىٰ يعلَّ به، حتىٰ وإنْ صحَّ الإسنادُ إليه فينبغي نقْلُ الخلافِ فيه.

وكلامُه يصرِّحُ بوجوبِ التدرُّجِ في التعليل، فالإسنادُ لم يصحَّ إلى الحارث حتى يُعَلَّ به، وينبغي النظرُ في الإسنادِ من ابتدائِه من جهة المصنِّف.

وختم السيِّد عبدالعزيز "بيان نَكْثِ النَّاكث" ببيانِ أنَّ الشِّيعيَّ كغيره من الرُّواة، فقال: «الرَّاوي الشِّيعيُّ كغيره من الرُّواة، إنْ كان ثقةً ضابطًا، فحديثُه صحيحٌ مقبولٌ، يجبُ الأخذُ به، ويَحْرُمُ ردُّه، وعلى هذا عملُ أهلِ الحديثِ قاطبةً، وفي مقدِّمتهم الإمامان البخاريُّ ومسلمٌ، فلا يُحْصَى كم عددِ رُواتِهما من الشِّيعةِ، بل ممَّن وُصفوا بالغلوِّ في التَّشيُّعِ، فإخراجُ أحاديثِهم في صحِيحَيْهما أعظم دليلٍ على أنَّ الشِّيعيَّ كغيرِه من الرُّواةِ في صحَّة حديثِه إذا ثبتَ عدالتُه وضبطُه»[1].

والحاصل: أنَّ جزئَي "الباحث" و"بيان نكث النَّاكث" قد أبانا عن الفقاهةِ الحديثيَّة للسَّيِّد عبدالعزيز ومعرفتِه بالطريقة الصَّحيحة للتَّعليل، وأبانا أيضًا أنَّ المُتْقنَ الماهرَ لا يُعِلُّ الحديثَ إلَّا بما يُعَدُّ علةً له.

٢-«إظهارُ ما كان خفيًّا منْ كلامِ الذَّهبيِّ في حديثِ: مَن عادَى لي وليًّا»:

هذا الجزءُ أفردَه السيِّد عبدالعزيز للتعقيبِ على الحافظِ الذَّهبيِّ الذي ذكر في ترجمة خالد بن مَخْلد القَطَوَانيِّ من الميزان حديث: «**مَنْ عَادَى لي وَليًّا...**» فضعَّفه، وضعَّف خالد بن مخلد القَطَوَانيَّ[2]، فبعد أنْ ذكر الذَّهبيُّ الحديث قال: «هذا حديثٌ غريبٌ جدًّا، لولا هيبةُ "الجامع الصَّحيح" لعدُّوه في منكَراتِ خالدِ بن مَخْلد؛ وذلك لغرابةِ لفظه؛ ولأنه مما ينفردُ به شَريكٌ وليس بالحافظِ، ولم يُرْوَ هذا المتنُ إلا بهذا الإسنادِ، ولا خرَّجه مَنْ عدا البُخاريَّ، ولا

(١) "بيان نكْث النَّاكث" (ص: ٣٢).

(٢) "ميزان الاعتدال" (١/ ٦٤٠-٦٤١).

أظنه في "مُسنَد أحمد"...»[1].

وكانَ تعقيبُ السيِّد عبدالعزيز علىٰ الحافظ الذَّهبيِّ يدورُ حول الدِّرايةِ والرِّوايةِ.

أولًا: الدرايةُ، وهيَ النَّظر في المتنِ:

فكان يرىٰ أنَّ: «الحديثَ لا غرابةَ فيه، خلافًا لما زعمَه الذَّهبيُّ، وإنَّما استغربه لأنه دليلٌ صحيحٌ صريحٌ في مذهبِ الصُّوفيَّة -رضي الله تعالىٰ عنهم- في كونِ العبدِ إذا تخلَّىٰ وتحلَّىٰ ولازمَ الرِّياضةَ واتخذَ الذِّكرَ شِعارَه وهجيرَاه يصلُ إلىٰ مقامٍ يَفنىٰ فيه عن وجودُه بوجودِ ربِّه، ولا يبقىٰ يرىٰ لوجودِه الوهميِّ بقيةً، ولمَّا كان كثيرٌ من علماءِ الظاهرِ كالذَّهبيِّ وغيرِه لم يتذوَّقوا هذا المقامَ لأنهم لم يسلكوا علىٰ يدِ من يُوصلُهم إليه؛ رفعوا رايةَ الإنكارِ والاعتراضِ علىٰ من ظهر به»[2].

ثانيًا: وأمَّا من حيثُ الروايةُ فكان تعقيبُ السيِّد عبدالعزيز يدور حول:

١-ردُّ محاولة تضعيفِ الذَّهبيِّ للإسنادِ بشَريكِ بن أبي نَمِر، وإشباعِ ترجمة شَريكٍ بما يُثبت ثقتَه وأنَّه ممن جاوزوا القنطرة[3].

٢- أنَّ شَريكًا لم ينفردْ بالحديثِ؛ فللحديثِ طرقٌ تدلُّ علىٰ أنَّه سالمٌ من الغرابة، فقد وردَ منْ حديثِ عليِّ بن أبي طالب ﵇، وعائشةَ، وميمونةَ، وأنسٍ، وابن عبَّاسٍ، وأبي أُمامةَ، ومعاذِ بنَ جبل، وحذيفةَ ﵃، ووردَ عن

---

(١) "ميزان الاعتدال" (١/ ٦٤١-٦٤٢).

(٢) "إثبات المزيَّة" (ص: ٢)، و"إظهار ما كان خفيًّا" (ل١٦).

(٣) "إظهار ما كان خفيًّا" (ل١٦، ١٩)، وشَريك بن أبي نَمِر القرشيُّ المدنيُّ حديثُه في "الصحيحين"، وترجَمَتُه في: "التاريخ الكبير" للبخاريِّ (٤/ ٢٦٤٥)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ت٣٦٩٦)، و"تهذيب التَّهذيب" (٤/ ٣٣٧).

وهبِ بن مُنبِّه مقطوعًا. ثمَّ ذكرَ هذه الطرقَ، وفصَّل الكلامَ عليها[1].

٣-الدفاعِ عن خالد بن مَخْلد القَطَوَانيِّ الذي تورَّك عليه الذَّهبيُّ في هذا الحديث[2].

٤ -التَّنقيدِ علىٰ الذَّهبيِّ لقوله: «لم يُرْوَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد»، وبيان أنَّه ليس من شرط الصَّحيح ألا يكونَ فردًا[3].

٥ -الإجابةِ علىٰ قول الذَّهبيِّ: «ولا خرَّجه مَن عدا البخاريَّ، ولا أظنُّه في "مُسنَد أحمد"»، وإثبات أنَّ الحديثَ أخرجه أحمد في "المُسند"[4].

و"إظهار ما كان خفيًّا" للسَّيِّد عبدالعزيز لا يزالُ مخطوطًا، وقد اختصره السيِّد عبدالعزيز في جزءٍ مطبوعٍ اسمُه "إثبات المزية بإبطال كلام الذَّهبيِّ في حديث: مَن عادَىٰ لي وليًّا".

٣-"رفع العَلَمِ بتخريج أحاديث إيقاظ الهِمم في شَرْح الحكَم":

كان للسَّيِّد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالىٰ عنايةٌ بتخريج أحاديث كتبِ التَّصوفِ، فعملَ "التَّعطُّف في تخريجِ أحاديثِ التَّعرُّفِ للكلاباذيِّ[5]"،

---

(١) "إظهار ما كان خفيًّا" (ل ٢٠-٣٢).

(٢) المصدر السَّابق (ل٣٢-٣٩).

(٣) المصدر السَّابق (ل٣٩-٤١).

(٤) المصدر السَّابق (ل٤٩-٤١)، والحديث في "المسنَد"(٦/ ٢٥٦) من حديث السَّيِّدة عائشة رضي الله عنها.

(٥) وهذا التخريج سلَّمه شيخُنا السَّيِّد عبدالعزيز لشيخِنا الشَّيخ عبدالفتاح أبي غُدَّة ليسعىٰ في طَبْعِه. فسلَّمه الشَّيخُ عبدالفتاح لزهير الشاويش، ليطبَعه في المكتب الإسلاميِّ، ولكن الشاويش لم يفعلْ، وسألتُ شيخَنا أبا غُدَّة عنه -لطلب سيدي

وخرَّج أحاديث "شَرْح الحكَم" لجدِّه العارف الكبيرِ صاحبِ المصنفاتِ سيدي أحمد بن عجيبة الحسنيِّ.

موضوعُ الكتاب ومنهجُ التَّخريج:

هو تخريجُ أحاديثِ "شَرْح حَكَم ابنِ عطاءِ الله السَّكَنْدريِّ" للعارف بالله سيدي أحمد بن عجيبة الحسنيِّ رحمه الله تعالىٰ، أمَّا عن منهجِ التخريجِ فقد ذكر السيِّد عبدالعزيز في مقدمة تخريجه أمورًا تُصرِّحُ بمنهجِه، كالآتي:

١-أنَّ هذا تخريجٌ مختصَرٌ[1] اقتصرَ فيه علىٰ ثلاثةِ أمورٍ، هي: ذِكْرُ المَخْرَج، والصَّحابيِّ، والنَّصِّ علىٰ درجةِ كلِّ حديثٍ.

٢- وإذا كان للحديثِ الضَّعيفِ شواهدُ صحيحةٌ أو ضعيفةٌ؛ أشارَ إليها مع ذِكْرِ حالها من غير أنْ يذكرَ لفظَها لكي لا يطولَ الكتابُ.

٣-أنَّ الغرضَ الأكبرَ من هذا التخريجِ المختصَرِ هو إفادةُ أهلِ الطريقِ الملازِمين لقراءةِ "شَرْح الحكَم" عنْ حال الأحَاديثِ التي يقفُون عليها، وهم

عبدالعزيز- فقال لي: «امتنع زهيرٌ عن طبعه؛ لأنه كتابُ تصوُّفٍ»، ولم يَرُدَّ زهيرٌ الشاويش الأصل للشَّيخ عبدالفتاح تسننًا...!!!

وقد تحايلتُ علىٰ زهيرٍ الشاويش بواسطة أحدِ الفضلاءِ البيروتيِّين، وحصل علىٰ صورة من «التعطُّف» وسلَّمني إيَّاها، وسلمتُ صورةً منها لشيخِنا، وبقي الأصل حبيسَ مكتبةِ زهيرِ الشاويش.

(١) للسَّيِّد عبدالعزيز تخريجاتٌ مبسوطةٌ كما في "ضوء الشموع " أو في الأجزاءِ المفردةِ كـ"الإفادة بطرقِ حديثِ: النظرُ إلىٰ عليٍّ عبادةٌ"، و"القول الأسدّ في بيان حال حديث: رأيتُ ربِّي في صُورة شَابٍّ أمْرَد"، أو في "التعقيب" و"الاستدراك" كما في "بلوغ الأماني في التعقيب علىٰ موضوعات الصغانيِّ"، و"التبصرة بنقد التذكرة".

في الغالبِ ليسوا من أهلِ الرِّواية، فلا ينبغي أنْ يشغلوا بها لا شأنَ لهم به.

٤-أنَّ هذا التخريجَ مختصَرٌ امتحنَ به صاحبُه نفسَه، فاكتفىٰ في كثيرٍ من مواضعِه بما حفظه[١].

٥-وإذا كانَ ما تقدَّم هو المنهجُ الذي التزمَهُ السيِّد عبدالعزيز في "رفع العَلَم في تخريج أحاديثِ إيقاظِ الهِمَم" إلا أنَّه بسطَ عبارتَه في تخريجات أخرىٰ في مواضعَ كثيرةٍ، ويمكن لك أن تقارن بين "رفع العلم" و"التعطف في تخريج أحاديث التعرف" فطريقة شيخنا فيهما تكاد أن تكون واحدة لمناسبة حال المستفيد، و"التعطف" قد فرغَ منه سنة أربع وستين وثلاثمائةٍ وألفٍ في ضحىٰ يوم الخميس السادس من محرَّمٍ الحرام، فيكونُ قد كتبه وهو في القاهرة، قبل رجوعِه للمغربِ بسنتين، والكتابُ طُبعَ حديثًا بحاشيةِ التَّعرُّف للكلاباذيِّ بعنايةِ الشيخِ محمَّد الطيب وفقه الله تعالىٰ.

وبعد ما تقدَّم يمكنُ أنْ نقولَ:

١-وُلد السيِّد عبدالعزيز بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ في بيئةٍ علميَّةٍ بطنجةَ، ثم رحل إلىٰ مصرَ والتحقَ بالأزهرِ ودرسَ به علىٰ عددٍ من كبارِ العلماءِ واشتغل بالتصنيفِ وهو بالقاهرةِ، ثمَّ رجَع إلىٰ طنجةَ بعدَ أنْ بقيَ بالقاهرة اثنَيْ عشرَ عامًا.

٢- اشتغل بالحديثِ الشَّريفِ بعنايةِ شقيقِه الأكبرِ السيِّد أحمد، وشرع في التَّصنيف وهو في القاهرةِ، ثمَّ استأنفَ التصنيفَ بعد عودتِه لطنجةَ، وتركَ أكثر من خمسين مصنَّفًا في الحديثِ الشَّريفِ وعلومِه والفقهِ المقارنِ والتصوُّفِ، ما بينَ التخريجِ، والاستخراجِ، والجزء، والمشيخة، وله مصنَّفاتٌ في فنونٍ أخرىٰ.

---

(١) "رفْع العَلَم بتخريج أحاديث إيقاظ الهِمَم في شَرْح الحكَم" (ل١، ٢).

٣- كان السيِّد عبدالعزيز بنُ الصِّدِّيقِ مُحَدِّثًا مفيدًا ناقدًا، فكانَ في بحوثه الحديثيَّة ينهج منهجَ الاستقلال، والنظر بنفسه في الأسانيدِ والرِّجال بعيدًا عن التقليد، وكان له نظرٌ وتحريرٌ جيِّدٌ في القواعدِ الحديثيَّة، وكيفيَّة تطبيقِها، وفي الكلامِ على الرِّجال جرحًا وتعديلًا.

الفصلُ الخامسُ
الشيخ عبدالفتَّاح أبو غُدَّةَ

المبحثُ الأولُ: التعريفُ بالشيخ عبدالفتَّاح أبي غُدَّةَ[1]

١- اسمُه ومولدُه وبدايةُ طلبِه:

العلَّامةُ المعتني البحَّاثةُ الشيخُ أبو زاهدٍ عبدالفتَّاح بن محمد بن حسن أبو غُدَّة الحلبيُّ الحنفيُّ الأزهريُّ، وُلد الشيخُ رحمه الله تعالى في مدينةِ حلب سنة ١٣٣٧، وتنقَّل بين مدارس بلده إلى أنْ دخلَ المدرسة الخسرويَّةَ وهو في التاسعةِ عشرةَ من عمره، وتخرَّج منها سنة ١٣٦٢، ودرس على بعضِ شيوخِ بلده خارج المدرستين.

٢- دراستُه بالأزهر:

ذهب إلى القاهرةِ، فالتحقَ بكليةِ الشَّريعةِ بجامعةِ الأزهرِ عام ١٣٦٤، وتخرَّج منها عام ١٣٦٨ثمَّ درس في تخصُّص التدريسِ في كليةِ اللغةِ العربيةِ، وحاز على درجة التخصُّص «الماجستير» سنة ١٣٧٠.

٣- عودةُ الشيخِ لبلدِه ثمَّ استقرارُه بالرِّياض:

وبعدَ استكمال الشيخِ لدراستِه بالقاهرة عادَ إلى بلدِه حلب، فاشتغل

---

(١) ترجَمَتُه في: مقدِّمة تحقيق "لسان الميزان"، طبْع دار البشائر الإسلامية ببيروت، بقلم ابنِه الأستاذِ سلمان عبدالفتاح، و"الأخبار الزكية في السِّيرة الزكية" للسَّيِّد زكي مجاهد (ص: ١١٧، ١١٨)، ومقال الدكتور عبدالوهاب أبي سليمان في جريدة «عكاظ»- السنة الثامنة والثلاثين- العدد (١١٥٠)، وكلمة العلَّامةِ الشَّيخ مصطفى الزرقا في كتاب "الإثنينيَّة" الجزء (١١) ص(٦٠٧-٦١١)، وكتاب "الشَّيخ عبدالفتَّاح أبو غُدَّة كما عرفتُه" بقلم الدكتور محمَّد عليٍّ الهاشميِّ، و"الشَّذا الفوَّاح من أخبار سيدي الشَّيخ عبدالفتاح" لمحمود سعيد ممدوح.

بالتدريس في معاهدِها الشرعيَّة، ثُمَّ انتُدِب للتدريس في جامعةِ دمشقَ من سنة ١٣٨٣ إلى سنة ١٣٨٥.

وفي سنة ١٣٨٥ انتقلَ للعملِ في جامعاتِ الرِّياض، واشتغلَ بتدريس الحديث الشَّريف وعلومِه لطلبةِ السَّنواتِ الدِّراسيَّة، ولطلبة الدِّراسات العليا، واستمر يدرِّس في جامعات الرِّياض إلى سنة ١٤١١، وكان الشيخ رحمه الله تعالى ذا سَمْتٍ صالحٍ، جميلَ الصورةِ، حسنَ الأخلاق جدًّا، سريعَ البكاء.

ثُمَّ عكف الشيخُ رحمه الله تعالى في منزله بالرِّياض بعد تقاعُدِه؛ على كُتبه، وتخلَّل ذلك سفرةٌ له إلى بلدِه حلب، ثمَّ عاد بعد شهورٍ للرِّياض، واستمرَّ مع تقدُّم العُمرِ وتزايُد الأمراض والأسقامِ؛ في استكمال التَّحقيقِ والكتابةِ.

وكانت له علاقةٌ قويةٌ بجماعة الإخوانِ المسلمين بمصرَ ثمَّ بالشام، بل كان أحدَ أعمدتِها القويَّة بالشَّامِ، وأصبحَ المراقبَ العامَّ للإخوان المسلمين في سورية من سنة ١٩٨٦ إلى سنة ١٩٩١ وكانتْ في ظروفٍ عصيبةٍ على الدعوة الإسلامية بعد أحداثِ حلب وحماة الأليمة، وفي آخرِ حياتِه تعرَّضَ لمضايقاتٍ شديدةٍ من بعضِ أتباع الدعوة النَّجديَّة، وكُتبتْ كتاباتٌ تعرَّضتْ له بالسُّوء، وقد طلب منِّي أنْ أنتصرَ له، فكتبتُ "إحكام القَيْدِ في التَّعقيب على بكر أبي زيد"، ثمَّ جمعتُ مقاصدَه مع فوائدَ أخرى في كتابي "الشَّذا الفوَّاح"، كما كان بينه وبين الشيخِ ناصرِ الدِّين الألبانيِّ مساجلاتٌ مكتوبةٌ.

٤ - وفاتُه:

تُوفِّيَ حامدًا ومهلِّلًا سَحَرَ ليلةِ الأحد التَّاسع من شوَّال سنة ١٤١٧، ثم نُقل بطائرةٍ خاصةٍ للمدينة المنوَّرة، وصُلِّيَ عليه بالمسجدِ النَّبويِّ الشَّريف، ثم دُفن بالبقيعِ، رحمه الله وأثابه رضاه.

المبحثُ الثاني

أعمالُ الشيخِ عبدالفتاح الحديثيَّةُ

تمهيدٌ:

النَّاظرُ في الأعمالِ العلميَّة للشَّيخِ عبدالفتَّاح يجدُ أنَّ الجزءَ الأكبرَ من اهتماماتِ الشَّيخِ كان متوجِّهًا للعنايةِ بعلومِ الحديثِ الشَّريفِ، وهذا التوجُّه كان أغلبُه لخدمةِ المذهبِ الحنفيِّ، وهو مِنْ آثارِ حبِّ الشيخِ لمذهبِه الفقهيِّ، ومن تلمَذَةِ الشيخِ علىٰ شيخِه الكوثريِّ، وهذه طريقةُ علماءِ ديوبندَ وسهارنفورَ بالهند، فإنَّهم يشتغلونَ بالحديثِ لخدمةِ الفقه الحنفيِّ.

ملحظٌ آخرُ، وهو أنَّ الشيخَ اعتنىٰ بنشرِ وتحقيقِ الكتبِ الحديثيَّة، معَ التَّعليقِ عليها بتعليقاتٍ متفاوتةٍ، وبعضُ هذه التَّعليقات هي مباحثُ يمكن أنْ تُفْرَدَ في جزءٍ مستقلٍّ، وكان من منهجِ الشَّيخِ استكمالُ بعضِ أعمالِ السَّابقين فاستكمالُ الأعمالِ أفضلُ من استئنافِها من جديد.

وهذه قائمةٌ بأعمالِ الشَّيخِ الحديثيَّة، وهي تشملُ التَّعليقَ على:

١ -"الرَّفع والتَّكميل في الجرحِ والتَّعديل" لأبي الحسنات عبدالحيِّ اللَّكْنَويِّ.

٢ -"الأجوبة الفاضلة عن الأسئلةِ العشرة الكاملة" لِلَّكْنويِّ أيضًا.

٣ - "قواعد في علومِ الحديثِ" للشَّيخِ ظفر التَّهانويِّ.

٤ - "المُوقِظة في علمِ مصطلحِ الحديث" للحافظ الذَّهبيِّ.

٥ -"ظفر الأماني بشرح مختصَر السيِّد الشريف الجرجانيِّ" للَّكْنَويِّ.

٦ -"توجيه النَّظر إلىٰ أصول الأثر" للشَّيخ طاهر الجزائريِّ الدِّمشقيِّ.

٧ -"قفْو الأثر في صَفو علومِ الأثر" لابنِ الحنبليِّ الحنفيِّ الحلبيِّ.

٨ -"بلْغَة الأريبِ في مصطلحِ آثار الحبيب" للسَّيِّد مرتضىٰ الزَّبيديِّ الحنفيِّ.

٩ -"قاعدة في الجرح والتَّعديل"، و"قاعدة في المؤرِّخين" كلاهما للمجتهد تاج الدِّين ابنِ السُّبكيِّ.

١٠ - "ذِكْر من يُعْتَمَدُ قولُه في الجرح والتَّعديل" للحافظ الذَّهبيِّ.

١١ -"المتكلِّمون في الرِّجال" للسَّخاويِّ، وهو مختصَرٌ للذي قبله.

١٢ - "جواب الحافظ المُنْذِريِّ عن أسئلةٍ في الجرح والتَّعديل".

١٣ -"شروط الأئمة السِّتَّة" لابن طاهر المقدسيِّ.

١٤ -"شروط الأئمَّةِ الخمسةِ" للحازميِّ.

١٥ -"رسالة الإمامِ أبي داود السِّجستانيِّ لأهلِ مكة"، وفيها مقدمةٌ جيدةٌ تحدَّث فيها الشيخُ عن عبثٍ بعضِ المعاصرين، وقد أبقَى الشيخُ علَى تعليقاتِ شيخِه الكوثريِّ، وزاد ما فتح الله به عليه.

١٦ -"لمحات من تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث".

١٧ -"تحقيق اسمَي الصَّحيحَينِ، واسم جامع الترمذي".

١٨ -"السُّنَّة النبويَّة وبيان مدلولها الشَّرعيِّ".

١٩ -"الإسناد من الدِّين".

٢٠ -"صفحة مشرقة من تاريخِ سماعِ الحديثِ عند المحدِّثين"، وهؤلاء الخمسة بقلمِ الشَّيخِ.

٢١ -"رسالة الحافظ ابنِ الصَّلاح في وصْلِ البلاغات الأربعة التي في الموطَّأ"، بتحقيقِ شيخنا المحقِّقِ الجامع السيِّد عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريِّ- طيَّب الله ثراه- وقد أبقَى الشيخُ علَى تعليقاتِ شيخِه، وزادها فوائدَ، ثم ألحقها بآخر كتاب العلَّامة الجزائريِّ "توجيه النَّظر"، ثمَّ أعاد نَشْرَها مرةً ثانيةً ضمْنَ مجموعٍ فيه خمسُ رسائلَ في علومِ الحديثِ، وطُبعتْ بعد وفاته رحمه الله تعالَى.

٢٢-"مكانة الإمامِ أبي حنيفة في الحديثِ" للشَّيخ الأستاذ محمَّد عبدالرَّشيد النُّعمانيِّ.

٢٣-"التَّحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز"، وهو ثَبَتُ الشيخِ الكوثريِّ.

٢٤- "فقه أهل العراق وحديثهم" وهي مقدمةُ الشيخِ زاهد الكوثريِّ لـ"نصب الرَّاية لأحاديث الهداية".

٢٥-"المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف" لابن قيِّم الجوزيَّة.

٢٦-"المصنوع في معرفةِ الحديثِ الموضوعِ" لملا عليٍّ القاريِّ الهَرَويِّ.

٢٧- مقدِّمة "فتح الملهِم شرح صحيحِ مسلم" للشيخِ العلامة شبير أحمد العثمانيِّ، وقد سماها الشيخ "مباديء علمِ الحديثِ وأصوله".

٢٨-"فهارس سُنن النَّسائيِّ"، من عمل الشَّيخِ، وهي في مجلَّدٍ مستقلٍّ.

٢٩-تحقيق كتاب "لسان الميزان" للحافظِ ابنِ حجرٍ، وقد صدر في عشـرة مجلداتٍ مع الفهارس، بعد وفاةِ الشَّيخِ، واستكمل ابنُه الشَّيخُ سلمان بن عبدالفتَّاح بعضَ مباحثِ التَّحقيقِ والتَّقديمِ.

وجُلُّ هذه الأعمال طُبعتْ أكثرَ من مرةٍ، واستفادَ الكثيرونَ منها، مع ملاحظةِ أنَّها تخاطبُ فئةً قليلةً من الدَّارسين المتخصِّصين.

المبحثُ الثالثُ

نظراتٌ في أعمالِ الشيخ عبدالفتاح الحديثيَّة

عُرِفَ عنِ الشيخِ رحمه الله تعالىٰ حُبُّه لمذهبِه الحنفيِّ، وكانتْ له صِلَاتٌ قويةٌ بعلماءِ ديوبندَ، فخدمَ بعضَ كُتبهم، وعَرَّف بِهم، وفي طليعةِ الكتبِ التي اعتنىٰ بها الشيخُ وعرَّف بأصحابها وبالحياة العلميَّة في مراكز الحنفية بالهند؛ كُتُبُ لِلَّكْنويِّ، والتَّهانويِّ، والكشميريِّ، والنُّعمانيِّ، وعن طريقه عَرفَ كثيرٌ من طلبةِ العلمِ بالبلاد العربية المشايخَ المذكورين وشيوخَهم وكُتبهم[1].

واعتناءُ الشَّيخِ بقواعدِ الاصطلاحِ، ولا سيَّما بعضَ مسائلِ الجرح والتَّعديل كان متجهًا للتقعيدِ بعيدًا عن التطبيقِ، فمنْ قائمةِ مُصنَّفات الشيخِ عبدالفتَّاح الحديثيَّة نجد أنَّه لم يتوجَّه لتصنيفِ كتابٍ خاصٍّ به في مسائلَ من علوم الحديث، أو في تخريجِ أحاديثِ كتابٍ، أو الاستدراك، أو كتابة جزءٍ حديثيٍّ في طرق حديثٍ كما فعل المحدِّثون في أجزائِهم الحديثيَّة، ولم يكتب الشيخ في التعقيبِ الحديثيِّ علىٰ بعضِ المعاصرين كتابًا مفردًا في مسائل حديثيَّة رغم اختلافِه المشهور مع بعضِ المعاصرين، بل ربَّما تعيَّن عليه في بعض الأوقات كتابةُ مثلِ هذا النَّوع من المصنَّفات فلمْ يفعلْ، أو اكتفىٰ بغيرِه ولو كانوا من غير المحدِّثين.

---

(١) تعرَّض الشَّيخ في خاتمة تحقيقِه لرسالةِ الشَّيخِ محمد زاهد الكوثريِّ "فقه أهل العراق وحديثهم" إلىٰ ذكر كبار علماءِ الحنفيَّة المشتغلين بالحديثِ المعاصرين له وقتَ تحقيقه للرسالة المذكورة، فبلغوا أحدَ عشـرَ عالمًا. راجع "فقه أهل العراق وحديثهم" (ص: ٩٨-١٠٠).

وهذا المبحثُ يتكوَّنُ من المطالبِ التالية:

المطلبُ الأوَّلُ: عنايةُ الشيخِ بكُتبِ مصطلحِ الحديثِ الشَّريفِ.

المطلبُ الثاني: حاشيةُ الشيخِ على كتابِ الرفعِ والتكميلِ للَّكْنَويِّ.

المطلبُ الثالثُ: تناولَ بحثينِ للشيخِ عبدالفتاحِ رحمه الله تعالى.

المطلبُ الأولُ

عنايةُ الشيخ بكُتب مصطلحِ الحديثِ الشَّريفِ

عِلْمُ مصطلحِ الحديثِ الشَّريفِ ضروريٌّ لطالبِ العلمِ الشَّرْعيِّ؛ لأنَّه المسبارُ الصَّادقُ، والميزانُ العدل لمعرفةِ قَبول الحديثِ أو رَدِّه، ونظرًا لأهميته وافتقارِ طلبةِ العلمِ إليه؛ تعدَّدتْ فيه المؤلَّفاتُ، وتنوَّعتْ فيه المطوَّلاتُ والمتوسِّطاتُ والمختصَراتُ(١).

وكان للشَّيخ عبدالفتَّاح أبي غُدَّة عنايةٌ زائدةٌ بإخراج كُتبِ الاصطلاحِ في طبعاتٍ قشيبةٍ مشرقةٍ، ومقدِّمةٍ كاشفةٍ، وتعليقاتٍ تستكمِلُ وتستدرِكُ وتوضِّحُ، وفهارسَ مبيِّنةٍ لمباحثَ وأعلامٍ وكُتب جاءتْ في الكتاب محلَّ التحقيق والعناية، وقد تقدَّم ذكرُها.

ومن تعليقاتِ الشيخ رحمه الله تعالى المُطَوَّلَة على "ظفر الأماني":

أ- استدلال بعضِ المحدِّثين ولا سيَّما الحنابلة بالأحاديثِ الضعيفةِ في الصفاتِ(٢)، وهو مبحثٌ جليلٌ غايةٌ في الأهميَّة والنفعِ، وحقيقٌ بأن يُفْرَدَ في بحثٍ خاصٍّ.

---

(١) مقدمة تحقيق "قفو الأثر" (ص: ٥).

(٢) "التَّعليق على ظفر الأماني" (ص: ٢٠١-٢٠٣).

ب- وقوعِ الموضوعاتِ في بعضِ تصانيفِ البيهقيِّ[1].

ج- نقْد جزءِ "ما لا يسعُ المحدِّث جهله" لأبي حفص الميانجيِّ[2].

د- معارضة ابن تيمية في نَفْيِهِ لتقسيم الحديثِ إلى صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ قبل الترمذي[3].

هـ- الخلاف في أيِّها يُقَدَّمُ: الحديثُ الضَّعيف أو الرَّأي؟[4].

و- لطيفةٌ في نباهةِ ويقظةِ المحدِّثين[5].

ز- تعليقُه على الحديثِ المسلسل بالمصافحة[6].

ح- استدراكٌ مُطَوَّلٌ حول اتِّهام نوحِ بن أبي مريم بوضعِ حديثِ فضائل السُّور (ص: ٥٧٣-٥٨٠).

ط- تعليق (ص: ٥٨٢) حول قول وليِّ الله الدَّهْلَويِّ: «إنَّ عدالة الصَّحابة التي يتعلَّق غرض المحدِّثين بها هي العدالةُ في الرِّواية».

قلتُ: هذا القول لم ينفردْ به وليُّ الله الدَّهْلَويُّ؛ ففي "فتح المغيث" (٤/ ١٠١): «وليس المراد بعدالتِهم ثبوتُ العصمةِ لهم...؛ وإنَّما المرادُ قَبُولُ

(١) المصدر السَّابق (ص: ٤٧٨-٤٨٢).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٤٥-٤٨)، والميانجيُّ مات سنة ٥٨١، ووُصِف بأنه محدِّثٌ فقيهٌ، ولا تُعرف سنة ولادتِه، وأصلُه من قريةٍ صغيرةٍ من قرى المهدية قربَ تونس. ترجَمَتُه في: "العبر" (٣/ ٨٣)، و"تذكرة الحُفَّاظ" (٤/ ١٣٣٧).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ١٤٥-١٤٦).

(٤) المصدر السابق (ص: ٢٠٥-٢٠٧).

(٥) المصدر السَّابق (ص: ٢٣٤-٢٣٥).

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٢٧٢-٢٧٧).

رواياتِهم من غيرِ تكلُّفٍ ببحثٍ عن أسبابِ العدالةِ وطلبِ التَّزكيةِ».

وانظرْه في "منيف الرُّتبة لمن ثبتَ له شرفُ الصُّحبة" للعلائيِّ.

ثم قال الشيخُ عبدالفتَّاح رحمه الله تعالىٰ (ص: ٥٨٢): «وأمَّا دخول بعضِهم في قتال أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام، فكانَ عن اجتهادٍ أو تأويلٍ أخطأوا فيه، وليس ذلك مُخِلًّا بالعدالة».

قلتُ: هذا منَ التقليدِ للمشهور المخالف لقوله ﷺ: «**تَقْتلُ عَمَّارًا الفِئةُ الباغيةُ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ ويدعُونَه إلى النَّارِ**»، فالبغاةُ الدُّعاةُ إلىٰ النَّار ليسوا مجتهدين، فكيفَ إذا انضافَ إلىٰ ذلك السَّبُّ واللَّعنُ والمُلكُ العَضُوضُ؟! والموضوع يطولُ، وهو أوضَحُ من الشَّمسِ في رابعة النَّهار.

بالإضافةِ إلىٰ تعليقاتٍ أخرىٰ، ثم استدراكاتٍ تضافُ للتعليقاتِ.

تنبيهٌ وتكميلٌ في عدمِ توجُّه الشيخِ للبحثِ التطبيقي الحديثيِّ:

ولم يتعرَّض شيخُنا لتخريجِ الأحاديثِ في تعليقِه علىٰ "ظفر الأماني"، خاصةً في المبحثِ الذي تعرَّض فيه العلامةُ عبدالحيِّ اللّكْنَويُّ للأحاديثِ المختلَفِ فيها (من ص٤٢١ إلىٰ ص ٤٢٥)، وكان علىٰ الشيخِ أنْ يُبيِّن ولكنه سكت.

فرأيتُ الكلامَ عليها في الحاشيةِ باختصارٍ استجابةً لرغبةِ العلامةِ اللّكْنَويِّ رحم الله الجميعَ.

وقد ذكر فيه اللكنويُّ أمثلةً للأحاديثِ المشهورةِ المختلَف فيها وها هي كما ذكرها: (حديثُ صلاةِ التسبيح[1]، حديثُ التوسعةِ علىٰ العيال يومَ

(١) حديثٌ صحيحٌ له طرقٌ، انظر "التَّرجيح لحديث صلاةِ التَّسبيح" للحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيِّ.

عاشوراء[1]، حديثُ: «**طَلَبِ العِلْمِ فَرِيَضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»[2]، حديثُ: «**مَن زارَ قَبْرِي وَجَبَتْ له شَفَاعَتِي**»[3].

أحاديثُ صلواتِ ليالي السَّنةِ وأيامِها كأحاديثِ تطوُّعاتِ ليلتي العيد[4]، ويومِ العيدين[5].

---

(١) حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرطِ مسلمٍ في أوله انظر "هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة علىٰ العيال يوم عاشوراء" للحافظ السيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ.

(٢) حديثٌ صحيحٌ كذلك، واختُلف فيه مابين الوضْع علىٰ بعض طرقِه إلىٰ التواتر انظر: "المسهم بطرق حديثِ طلب العلمِ فريضةٌ علىٰ كلِّ مسلم" للحافظ السيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ.

(٣) حديثٌ حسنٌ أو صحيحٌ انظر: "رفع المنارة لتخريجِ أحاديثِ التوسل والزِّيارة".

(٤) ورد في صلاةٍ ليلة الفطرِ حديثُ عن ابنِ مسعودٍ أخرجه ابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" (٢/ ١٣٠، ١٣١)، وأقرَّه علىٰ وضعه السيوطيُّ في "اللآلىء المصنوعة" (٢/ ٦٠).

وورد في صلاةٍ ليلةِ النَّحر حديثُ عن أبي أمامة الباهليِّ أخرجه ابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" (٢/ ١٣٣، ١٣٤)، وأقرَّه علىٰ وضعِه السيوطيُّ في "اللآلىء المصنوعة" (٢/ ٦٣)، وورد في إحياءِ ليلتَي العيدِ حديثُ أبي أمامة عند ابنِ ماجه (رقم ١٧٨٢) بلفظ: «**مَن قَامَ ليلَتَي العِيدَين مُحْتَسِبًا لله لم يمتْ قَلْبُه يومَ تموتُ القُلُوبُ**». وهو حديثٌ ضعيفٌ كما قال الحافظان العراقيُّ والبوصيريُّ وغيرهُما، وانظر "التعريف بأوهامِ من قسَّم السُّنن" (٥/ ٥٧٢).

(٥) ورد في صلاةٍ يومِ الفطر حديثُ سلمان الفارسي أخرجه ابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" (٢/ ١٣١، ١٣٢) وقال بعده: «هذاحديثٌ موضوعٌ وفيه مجاهيلُ». وانظر "اللآليء المصنوعة" (٢/ ٦١)، و"تنزيه الشريعة المرفوعة" لابن عراق (٢/ ٩٤، ٩٥)، وحديث الصلاةِ في يومِ عرفة أخرجه ابنُ الجوزي (٢/ ٦١) من حديث أبي هريرة وهو موضوعٌ.

وليلة النِّصف من شعبان[1]. وأحاديث تطوعاتِ أيامِ الأسبوعِ مما هو مذكورٌ في "إحياء العلوم"، و"قوت القلوب"، و"غنية الطالبين" وغيرِها من كتبِ الصوفية، وأحاديث صلاة الرَّغائب[2]، وأحاديث صيامِ أيامٍ مخصوصةٍ من رجب[3]، وأحاديث تقديرِ المهرِ بعشرةِ دراهمِ[4]، وأحاديث إحياء والدي

---

(١) حديثُ صلاةِ ليلة النِّصف من شعبان كذبٌ، انظر "اللآلِيء المصنوعة" (٢/ ٥٩).

(٢) حديثُ صلاةِ الرغائب موضوعٌ، انظر تفصيلَ الكلامِ عليه في: "اتحاف السادةالمتقين" (٣/ ٤٢٥)، والآثار المرفوعة للكنويِّ (ص ٦٦ - ٦٨)

(٣) انظر "تبيين العَجَب بِمَّا ورد في فضل رجب" للحافظ ابنِ حجر العسقلاني، و"الآثارالمرفوعة في الأخبار الموضوعة" (ص٥٨-٦٠) للعلامة اللكنويِّ.

(٤) أخرج الطبرانيُّ في "الأوسط" (رقم ٣)، والدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ٣٥٨) واللفظ له، والبيهقيُّ (٧/ ٢١٥) ثلاثتهم من طريق مبشربن عبيد، حدثني الحجاج بن أرطأة، عن عطاء وعمروبن دينار، عن جابربن عبدالله به مرفوعًا بلفظ: «...**ولا مهر دونَ عشرةِ دراهِمَ**». وقال الدارقطنيُّ: «مبشر بن عبيد متروكُ الحديثِ أحاديثُه لايتابع عليها». وقال البيهقي: «هذاحديثٌ ضعيفٌ بمرة». وأخرج الدارقطنيُّ (٤/ ٣٥٩) واللفظ له، والبيهقيُّ (٧/ ٣٩٣) كلاهُما من طريقِ داودَ الأوديِّ، عن الشَّعبيِّ، قال: قال عليٌّ عليه السلام:«لا يكونُ مهرًا أقلَّ من عشرةِ دراهمَ». ثم ذكرالبيهقيُّ أنَّ الشافعيَّ رحمه الله قال:رووا عن عليٍّ عليه السلام فيه شيئًا لا يثبتُ مثله لو لمْ يخالفْه غيرُه أنه: «لايكونُ مهرٌ أقلَّ من عشرةِ دراهم»، وأن الثوريَّ سُئل عن حديثِ داودَ الأوديِّ عن الشَّعبيِّ عن عليٍّ قال:لامهرَ أقلَّ من عشرةِ دراهمَ. فقال: داود ما زال هذا يُنكَر عليه. وأخرجه من وجه آخر البيهقيُّ (٨/ ٤٥٤) من طريقِ جعفرِ بنِ محمَّد بن مروان: ثنا أبي: ثنا عاصم أظنه ابن عمر: ثنا إسماعيل بن اليسع، عن جُويبر، عن الضَّحَّاك، عن النزال، عن علي عليه السلام قال: «...ولايكونُ المهرُ أقلَّ منْ عشرةِ دراهمَ» وقال: «هذاإسنادٌ يجمعُ مجهولين وضُعفاءَ».

المصطفىٰ ﷺ(١)، وأحاديثُ قصَّةِ الملكينِ المسجونَيْنِ ببابلَ هاروتَ وماروتَ(٢)، وأحاديثُ قراءةِ الإمامِ قراءةٌ له التي استندتْ بها الحنفيةُ في إسقاطِ القراءةِ عن المؤتمِّ(٣)، وأحاديثُ القراءةِ خلفَ الإمامِ المرويَّة من طريق

وانظر "التحقيق في أحاديث الخلاف" لأبي الفرج ابنِ الجوزيِّ(٢/ ٢٨٢)، و"نصب الراية" للزيلعي (٣/ ١٩٩)، و"الدراية في تخريج أحاديث الهداية" للحافظ ابن حجرٍ (٢/ ٦٣).

(١) انظر "مسالك الحنفا في إسلامِ والدي المصطفىٰ"، و"التعظيم والمنة في أنَّ أبوي النبيِّ ﷺ في الجنة"، و"نشر العلمين المنيفَين في إحياء الأَبوينِ الشَّريفين"، "سبيل النجاة". للحافظ السيوطيِّ. "سبل الهدىٰ والرَّشاد في سيرة خير العباد" (٢/ ١٢٢- ١٢٨) لمحمد بن يوسف الصالحي، "شرح الزرقاني علىٰ المواهبِ اللَّدنيّة"(١/ ٣١٣- ٣٤٢). "الانتصار لوالدي النبي المختار ﷺ" للسيد مرتضىٰ الزَّبيدي، والحديث ضعيفٌ أو ضعيفٌ جدًّا، وأبوي الرسول ﷺ في الجنة.

(٢) قال ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٢٤٥): «وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين، كمجاهد والسُّديِّ والحسنِ البصريِّ وقتادةَ وأبي العالية والزهريِّ والربيع بن أنسٍ ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلقٌ من المفسِّرين من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وحاصلها راجعٌ في تفصيلها إلىٰ أخبارِ بني إسرائيل، إذ ليسَ فيها حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ متصلُ الإسنادِ إلىٰ الصادقِ المصدوقِ المعصومِ الذي لاينطقُ عن الهوىٰ، وظاهرُ سياقِ القرآنِ إجمالُ القصةِ منْ غيرِ بسطٍ ولا إطنابٍ فيها، فنَحنُ نؤمن بما ورد في القرآنِ علىٰ ماأراده الله تعالىٰ، والله أعلمُ بحقيقة الحال». وقال في "البداية والنهاية" (١/ ٣٧- ٣٨): «إذاأحسنَّا الظنَّ قلنا: هذا من أخبار بني إسرائيل كما تقدَّم من رواية ابن عمر عن كعب الأحبار، ويكون من خرافاتِهم التي لايُعوَّلُ عليها». وقال أبو حاتم في العلل (٤/ ٦٤١): «هذا حديثٌ منكرٌ».

(٣) انظر "سنن الدارقطنيِّ (٢/ ١٠٧)، و"التحقيقُ في مسائل الخلاف" (١/ ٣٦٣)،

محمَّد بنِ إسحاق صاحبِ المغازي[1]، وأحاديثُ القُلَّتَين[2]، وأحاديثُ ردِّ الشمس، واختلافهم في حديث ردِّ الشَّمسِ للنبيِّ ﷺ بعد غروبها[3]. فهذه ستةَ عشرَ نوعًا من الأحاديث، وفي البسطِ تزيد على الأربعين، سكتَ الشيخُ عليها، ولم يُبْدِ نظره فيها ولم ينشطْ لتحقيقِ أسانيده..!!

واستغربتُ منْ سُكوتِ شيخِنا على هذه الأحاديثِ مع أهمِّيتها وتطلب بيان حالها من بابِ النصيحة للمسلمين، وهي أولى من تعليقاتٍ أخرى مطوَّلة للشيخِ رحمه الله تعالى.

التعليق على كتاب "قواعد في علوم الحديث" للشَّيخ ظفر أحمد التَّهانويِّ:

هذا الكتابُ من أهمِّ الكتبِ التي اعتنى بها الشيخُ عبدالفتَّاح تَقْدمةً وتقويمًا للنصِّ والتعليق عليه، ومن تعليقاتِ الشيخِ عبدالفتَّاح المطوَّلة والتي

والحافظُ في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٢) وانظر "نصب الراية" (٢/ ٦-١٤)، والقراءة لاتسقط على المؤتمّ انظر: "نفث الرُّوع ببيان أنَّ الركعة لا تدرَكُ بالركوع" للسيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ.

(١) أخرج حديثه أبوداود (٨٢٣) واللفظ له، والترمذيُّ (٣١١)، والبخاريُّ في "القراءة خلف الإمام" (٦٤) و(٢٥٧) و(٢٥٨)، وابن الجارود (٣٢١)، وابن خزيمة (١٥٨١)، وابنُ حِبَّان (١٧٨٥)، والحاكمُ (١/ ٢٣٨)، والبيهقيُّ في "القراءة خلف الإمام" (ص ٥٦، ٥٧) وقال الترمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ». وقال البيهقيُّ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ ذُكر فيه سماعُ محمَّد بن إسحاق من مكحول». وانظر بحثًا مطولًا في تصحيحه في كتابي "التعريف بأوهام من قسَّم السنن" (٣/ ٣٧٥ – ٣٨٣).

(٢) حديثٌ ثابتٌ صحَّحه عددٌ من الحفَّاظ، وانظر جزءَ الحافظ العلائيِّ المطبوع.

(٣) حديثُ ردِّ الشمسِ ثابتٌ انظر: جزءَ: "كشف اللَّبس عن حديث ردِّ الشمس" للحافظ السيوطي، وجزء "مزيل اللبس عن حديثِ ردِّ الشمس" لمحمَّد ابن يوسف الصَّالحي.

يمكنُ أن تُفْرَدَ في رسائلَ خاصةٍ:

أ- المبحثُ الخاصُّ بمسألةاللَّفظ، وقد طبعه الشيخ فيما بعدُ[١].

ب-بيان أنَّ الحَسَنَ عند الترمذيِّ ليس هو الضَّعيف عند أحمد، ردَّ فيه على من قال: إنَّ الحديثَ الحسنَ كان معروفًا عند المتقدِّمين[٢].

ج-المبحثُ الخاصُّ بالحديثِ المرسَل[٣].

د- بحْثُ ما سكتَ عنه أبو داود[٤].

و- بحْثٌ في من كانَ لا يروي إلا عنْ ثقةٍ[٥].

بَيْدَ أنَّ الشيخَ عبدَالفتَّاحِ سكتَ على بعض ما يُنْتَقَدُ على التَّهانويِّ كما سيأتي -إنْ شاء الله- في البحث مع التَّهانويِّ.

التعليقُ على كتابِ "توجيه النَّظر إلى أصول الأثر"، للعلَّامة الشيخ طاهر الجزائريِّ الدمشقيِّ.

وخرج الكتابُ في مجلَّدين، والأولى والله أعلمُ كان تهذيب الكتاب باختصاره ليخرجَ في مجلَّدةٍ متوسِّطةٍ. وقد أَلْحَقَ الشيخُ في آخر الكتاب رسالة ابنِ الصَّلاح في "وصْل البلاغاتِ الأربعةِ التي أوردَها الإمام مالك في الموطَّأ"، كما سبق ذكره، وسيأتي في القطبِ الأخيرِ كلامٌ حول كتابِ الجزائريِّ ومنهجه.

---

(١) "التَّعليق على قواعد في علوم الحديث" (ص: ٣٦١-٣٨٠).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ١٠٠-١٠٨)، وانظر بحثًا مُطوَّلًا للعبدالضَّعيف في مقدِّمة "التَّعريف بأوهام من قسَّم السُّنن".

(٣) "التَّعليق على قواعد في علوم الحديث" (ص: ١٤١-١٤٦).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ٨٣-٩٢).

(٥) المصدر السَّابق (ص: ٢١٦-٢٢٧).

وختمَ شيخُنا أعمالَه على كتبِ الاصطلاح بإفرادِ مقدمة "فتح الملهم شرح صحيح مسلم" للشيخ شبِّير أحمد العثمانيِّ المتوفى سنة ١٣٦٩رحمه الله تعالى وطبعها شيخُنا مفردةً باسم "مباديء علم الحديث وأصوله"، ومع مدح الشيخِ الكوثريِّ لمقدِّمة "فتح الملهم" فقال في مقالِه عن "فتح الملهم" (المقالات ص٧٥): «فهذه المقدمةُ البديعةُ تكفي المطالعَ مؤنةَ البحثِ في مصادرَ لا نهاية لها».

فقد قال شيخُنا عبدالفتاح أبوغدَّة رحمه الله تعالى في مقدِّمة عمله (ص٢١): «قد أكثر المؤلفُ رحمه الله تعالى النقلَ في هذا الكتابِ من توجيه النظر للإمامِ العلامةِ الضَّليع الشيخِ طاهرِ الجزائريِّ، المتوفَّى سنة ١٣٣٨ رحمه الله تعالى، وقد اتخذَهُ المؤلِّفُ خدينًا ومُعينًا، فتارةً يعزُو إليه، وتارةً يغفلُ العزْوَ إليه، وفي بعضِ الأحيانِ ينقلُ منه بحثًا كاملًا، وموضوعًا برأسِه دونَ عزْوٍ إليه، اعتمادًا على ظهورِ ذلك عنده أنه منْ كلام الجزائريِّ، وكانَ الأولى أن يشير في أول كلامِه الذي نقله أو في ختامِه إلى أنَّه من كتابِ الجزائريِّ عليهما الرحمةُ والرضوانُ، وقد أشرتُ في التعليق إلى ما أغفل عزْوَه إليه، والله وليُّ التيسير»، وانظر كلامًا قريبًا منه في مقدِّمة تحقيق "توجيه النظر"(١/ ٦).

قلتُ: إذا كانَ كذلك فكانَ الأولى الاكتفاءَ بالأصلِ وهو "توجيه النظر"، وقد كانَ شيخُنا عليه الرحمةُ والرضوانُ مُعظِّمًا لعلماءِ ديوبندَ ساعيًا لنشرِ مآثرِهم، وهذا مما يُشكرُ عليه ويُحمد، وعندي أنَّ شيخَنا في فنِّه لا يقلُّ معرفة وتحقيقًا عنهم بل فاقَ كثيرًا منهم، وأنفقَ نفيسَ وقتِه في خدمَةِ كتبِهم والتعليقِ عليها بما يتمِّمُ فوائدَها، ولم يستقلَّ بنفسِه، وهذا ما ارتآه رحمه الله وأثابه رضاه.

❀ ❀ ❀

المطلبُ الثاني

حاشيةُ الشيخِ عبدالفتاحِ علَى كتابِ

"الرَّفع والتَّكميل في الجرحِ والتَّعديلِ"للعلَّامة عبدالحيِّ اللَّكْنَويِّ

"الرَّفعُ والتَّكميلُ في الجرحِ والتَّعديلِ"جزءٌ صغيرُ الحجمِ، كبيرُ النَّفعِ، للعلَّامة عبدالحيِّ اللَّكْنَويِّ الهنديِّ الحنفيِّ، وقد طُبع في حياتِه بالهندِ سنةَ (١٣٠١)، ثم بعد وفاته سنة (١٣٠٩)، وهو كتابٌ مُصنَّفٌ للدِّفاع عن المذهب الحنفيِّ وإمامِه وبعضِ رجالِه، ومعارَضَةِ بعضِ مُنتقديه.

التعليقُ علَى الكتابِ:

وحاشيةُ الشيخِ عبدالفتَّاح رحمه الله تعالىٰ علىٰ "الرَّفع والتَّكميل" من أَهَمِّ -أو أَهَمُّ- ما كتبه الشيخُ، وفيها تعليقاتٌ هي أَشْبهُ بمباحثَ مفردةٍ، وقد ذكرتُ جُلَّ هذه المباحثِ في كتابي "الشَّذا الفوَّاح في أخبارِ سيِّدي الشيخ عبدالفتَّاح"بما يُغني عن إعادتِه هنا.

وقد استفادَ من هذه التَّعليقات كثيرون[1].

---

(١) منهم: الشَّيخ محمد عبدالرَّشيد النُّعمانيُّ رحمه الله تعالىٰ في كتابه "مكانة أبي حنيفة في الحديث" في بحثِ إلحاقِ ترجمةِ الإمام أبي حنيفة بكتاب "الميزان" للذهبيِّ (ص: ٥٥)، ولا ينقضي عجبي من هذه الهمَّةِ والتتبع من الشَّيخ عبدالفتَّاح لنُسَخِ "ميزان الاعتدال"، من أجل إثبات إلحاق ترجمة الإمام أبي حنيفة في بعض نُسَخِ "الميزان" بعد وفاة الحافظ الذهبيِّ.

ولي هنا ملاحظتان: **الأولى**: هل الإمامُ أبو حنيفة مِن شرطِ "الميزان" أم لا؟

الثانية: ليس الشَّيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة منفردًا بهذا النفي؛ بل معه آخرون منهم: اللَّكْنويُّ، والنيمويُّ، والتَّهانويُّ، والنُّعمانيُّ.

وإذا كان الشيخُ تميَّز في عمله علىٰ "الرَّفع والتَّكميل" بميزاتٍ ذكرتُ بعضها، إلا أنَّه مما يؤخذُ عليه:

١- نسبةُ الحافظِ أبي بكر الخطيبِ البغداديِّ إلىٰ قلَّةِ الدِّين[1].

٢- نسبةُ الحافظَيْنِ: أميرِ المؤمنين في الحديثِ الدَّارَقُطْنيِّ، وأبي نُعيم صاحب "حلية الأولياء" للتَّعصُّبِ[2].

٣-ودعوَىٰ تعصُّب أبي عبد الله البخاريِّ علىٰ أبي حنيفة و الحنفية في صحيحه[3].

٤-نسبةُ التَّنطُّع للحافظِ أبي جعفر العُقَيليِّ[4].

ثم قارن بين التعليق علىٰ ترجمة الإمام الصَّادق عليه السلام من كتاب "الكاشف" (رقم: ٧٩٨)، وترجمة أبي حنيفة (رقم: ٥٨٤٥) منه؛ والنُّعمانيُّ المذكورُ له تعليقاتٌ لا تليقُ بآل البيتِ عليهم السلام، قيَّدها في "التعليقِ علىٰ كتاب ذبِّ ذباباتِ الدراساتِ عنِ المذاهبِ الأربعة المتناسباتِ"، وتشبَّع فيها منْ "منهاج ابن تيمية".

ثم اترك هؤلاء في سبيلهم، وانظر "المداوي" (١/ ٢٥٠، ٢٧١، ٣٩٢) للحافظ الشَّريف أحمد بن الصِّدِّيق رحمه الله وانظر نقْده للذَّهبيِّ؛ لأنَّه أورد عددًا مِن أئمَّة آل البيت عليهم السَّلام في "الميزان"، وقارِن وترحَّم وترضَّى.

والذَّهبيَّ أورد في "ميزانه" عددًا كبيرًا مِن أئمَّة آل البيت عليهم السلام ظلمًا، والنَّاس مشتغلون بأبي فلان، وآلُ محمَّد عليهم السلام لا بواكيَ لهم إلا أهلُ الصِّدق، وهم أندَرُ من الكبريتِ الأحمرِ!

(١) "التعليق علىٰ الرَّفع والتَّكميل" (ص: ٧٨).

(٢) مقدمة "تحقيق الرَّفع والتَّكميل" (ص: ٧٠، ٨٧).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٣٩٨-٣٩٩).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ٤٠٥-٤٠٩).

٥-نسبةُ الحافظِ ابنِ عديٍّ صاحبِ "الكامل" إلى الجهْلِ والتَّعصُّبِ وسوءِ المُعتقَدِ(١).

٦- نسبةُ ابنِ حِبَّان للتَّساهلِ (ص: ٣٣٧) معَ أنَّ الشيخَ موافقٌ له في بحثِ الرُّواة المسكوتِ عنهم.

٧- احتفاءُ الشيخِ بتعليقاتِ الكوثريِّ ولو كانتْ مخالفةً لما حقَّقه، من ذلك أنَّ الشيخ عبدالفتَّاح حقَّقَ (ص: ٣١١-٣١٩) أنَّ الذي يَدِينُ اللهَ به أنَّ الذَّهبيَّ من المحبِّين للصُّوفيةِّ، ثمَّ أوردَ عباراتٍ لليافعيِّ في الردِّ على الذَّهبيِّ، وانتصر شيخُنا للذَّهبيِّ، وردَّ على ابنِ السُّبْكيِّ أيضًا كلامَه في الذَّهبيِّ (ص: ٣١٨).

ثم ختمَ البحثَ بقولِه (ص: ٣١٩): «ولشيخِنا الكوثريِّ رحمه الله تعالى كلمةٌ جامعةٌ في حال الذَّهبيِّ، فقِفْ عليهَا في تعليقِه على ردِّ السُّبْكيِّ على نونيةِ ابنِ القيِّمِ... (ص: ١٧٦)».

قلتُ: كلامُ الكوثريِّ معارِضٌ ومخالِفٌ لكلِّ ما حقَّقه الشيخُ عبد الفتاح هنا!!

❀ ❀ ❀

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٣٠٦، ٣٣٩-٣٥١).

المطلبُ الثالثُ

بعضَ المباحثِ التي اعتنى بها الشيخُ في تعليقاتِه

سأتناولُ في هذا المطلبِ -إنْ شاءَ الله تعالىٰ- بعضَ المباحثِ التي اعتَنىٰ بها الشيخُ في تعليقاتِه، وسأقصرُ الكلامَ علىٰ:

أ- سكوتِ المتكلِّمين في الجرحِ والتَّعديل.

ب- مبحثٍ في أنَّ المُنْكَرَ قد يرادفُ الموضوعَ.

أ - مسألةِ سكوتِ المتكلِّمين في الجرحِ والتَّعديل عَنِ الرَّاوي:

١- هذه المسألةُأفردَها الشيخُ عبدالفتَّاح ببَحثٍ مستقلٍّ ألحقَه بحاشيةِ "الرَّفع والتَّكميل"[1] بعنوانِ: «سكوت المتكلِّمين في الرِّجال عنِ الرَّاوي الذي لم يُجرح ولم يأتِ بمَتْنٍ منكَرٍ يُعدُّ توثيقًا له»، ولو قال الشَّيخُ: «بمنكَرٍ» بدون التقييد بالمتنِ لكانَ أحسنَ؛ لأنَّ النَّكارةَ تكونُ في المتنِ أو الإسنادِ أو فيهما.

وهي قائمةٌ علىٰ أنَّ السكوتَ عن الجرحِ مع استقامةِ الرِّوايةِ سبيلٌ للوقوفِ علىٰ رُكنَي الوثاقة -أعني الضَّبط- فإنْ كان الأصلُ في المسلمِ هو العدالةُ فهذا أحدُ ركنَيِ الوثاقةِ، والرُّكنُ الآخرُ وهو الضَّبطِ فيُعرفُ باستقامةِ الرِّوايةِ، وقد ذكرتُ هذه المسألةَ في مقدمة كتابي "التَّعريف بأوهام من قسَّمَ السُّنن" (١/ ٢٣٥-٢٤٧).

تعقيب على بحث الرُّواة المسكوت عنهم:

كان لبحثِ "الرُّواة المسكوت عنهم" تأثيرٌ علىٰ المشتغلين بالحديثِ، فقد وافقَه باحثون وخالفَه آخرون منهُم شيخُنا المحدِّث عبدالعزيز بن الصِّدِّيق

---

(١) "حاشية الرَّفع والتَّكميل" (ص: ٢٣٠-٢٤٩).

الغُماريُّ رحمه الله تعالىٰ، وصديقُنا المحدِّثُ الدكتور عداب محمود الحمش.

أمَّا شيخُنا السَّيدُ عبدالعزيز فقال في "ضَوْءِ الشُّموع" (ص ٢٣١-٢٣٢):

«والذي يرىٰ أنَّ سكوتَ أهلَ الجرحِ عمَّن لم يُجرحْ توثيقٌ له...، فقد سلكَ غيرَ سبيل الجادَّةِ وأتىٰ بما يخالفُ القواعدَ المقرَّرَةَ في ذلك، وقدْ أبانَ ابنُ أبي حاتمٍ نفسُه عن فسادِ هذا الرأي فقال في كتابِ "الجرح والتعديل"(٢/ ٣٨): علىٰ أنَّا قد ذكرنا أسامي مهملةً من الجرحِ والتعديل، كتبناها ليشتملَ الكتابُ علىٰ كلِّ من رُوي عنه العلمُ، رجاءَ وجودِ الجرحِ والتعديل فيهِم...إلخ كلامِه.

فبيَّن بكلامِه هذا أنَّه ذكرَ أسامي مُهملةً من الجرحِ والتعديل معًا، ليكونَ كتابه شاملًا جامعًا لكلِّ من رُوي عنه العلمُ، ولرجاءِ أنْ يُوجدَ الجرحُ والتعديل فيهم.

فلو كان إهمالُه من التعديل تعديلًا له لما قال: مهملًا من الجرحِ والتعديل، ولما بيَّن العلةَ في ذكرِه، وهي أن يكونَ الكتابُ شاملًا جامعًا لجميع أهلِ العلمِ، فليس بعدَ تصريحِه هذا تصريحٌ في بيانِ أنَّ المسكوتَ عنه بجرحٍ أو تعديلٍ يُعدُّ مجهولًا، وهو الذي تقتضِيه القواعدُ المقرَّرَةُ في المصطلحِ، وتحكمُ به علىٰ كلِّ قول ورأي مخالفٍ ذلك.

ثمَّ قال شيخُنا السيِّدُ عبدالعزيز الغُماريُّ: «و قدْ كتبَ صديقُنا العلَّامةُ الباحثُ الشيخُ عبدالفتاح أبو غدَّة رسالةً يظهرُ منها أنه يرىٰ أنَّ سكوتَ أهل الجرح والتعديل يعدُّ تعديلًا واحتجَّ لرأيه هذا بما وقعَ في كلامِ بعضِ أهل الحديثِ من اعتبارِ ذلك، معَ أنه لو تدبَّر في مدلول لفظِ المجهول لاسْتَغنىٰ به عن مخالفةِ القواعدِ المقرَّرة لكلامِ وقعَ لا ندري ما الحامل لأصحابِه عليه».

والذي أراه والله أعلمُ أنَّ مطلقَ السكوتِ لا يعدُّ توثيقًا البتةَ، ولكنَّ روايةَ هذا الصِّنفِ خاصةً منَ المتقدِّمين إذا خلتْ مرويَّاته منَ النكارةِ فهوَ يدخلُ في دائرةِ القَبول عند ذلك بعد السَّبْرِ والتَّتبُّعِ منَ النَّاقدِ العارفِ، وأينَ هُو؟! لا أجدُه إلا في كتابٍ أو تحتَ ترابٍ.

وأمَّا صاحبُنا الأخُ المحدِّثُ الدكتور عداب محمود الحمش الحمويُّ الحسينيُّ صاحبُ كتاب "رواة الحديثِ الذين سكتَ عنهم أئمَّةُ الجرح والتَّعديل بين التَّوثيق والتَّعديل"، فقد خلص إلى النتائج التالية:

١ - أنَّ الرُّواةَ المسكوتَ عليهم لا يجوزُ أنْ يُطلقَ عليهم حكمٌ كليٌّ، فلا نقول: هم ثقاتٌ، ولا: هم مجاهيلُ، ولا: هم مستورُون؛ وإنَّما نطبِّقُ قواعدَ النَّقدِ الحديثيِّ، فمن انطبقتْ عليه شرائطُ الثِّقةِ فهو ثقةٌ.

٢ - أنَّ تعميمَ الحكمِ على الرُّواةِ المسكوتِ عليهم يؤدِّي إلى نتائجَ سيئةٍ، ويوقعُ الباحثَ أو القارئَ في حيرةٍ مُذْهلةٍ مع نتائجِ ما أوصلتْه إليهِ دراساتُه.

فواحدٌ يقول: الرُّواةُ المسكوتُ عنهم مجاهيلُ، وآخرُ يقول: بل مجاهيلُ حالٍ، وثالثٌ يقول: بل همْ مستُورون، وباحثُنا الفاضلُ يقولُ: بل هُم ثقاتٌ!! فيقول: أيَّهم نأخذُ؟!

وقد وجدنا فيهم الثِّقةَ، والصَّدوقَ، والمستورَ، والمجهول الحال، ومجهول العينِ، والغارقَ في الجهالة، والضَّعيفَ الواهيَ!!

وأرى - والله أعلم- أنَّه لا تَنَافِيَ بين بحثَي الشيخَيْنِ عبدالفتَّاح وعدابٍ؛ للآتي:

١ -أنَّ عنوانَ بحثِ الشيخِ عبدالفتَّاح هو «سكوتُ المتكلمين...» فغرض الشيخ هو السكوت الكليُّ لا الجزئيُّ، فمن سكت عنه البخاريُّ، وتكلَّم عنه

غيرُه جرحًا أو تعديلًا فليس بمسكوتٍ عنه.

٢-والشيخُ عداب لما رأىٰ الشيخَ عبدالفتَّاح يحكي سكوتَ البخاريِّ أو ابن أبي حاتمٍ؛ نظرَ في بعضِ التراجمِ فوجدَ أصحابَها موثَّقينَ أو مجروحين في مكانٍ آخرَ، فانتقدَ علىٰ الشيخِ؛ وسببُ انتقادِه هوَ أنَّ بعضَ الأمثلة التي أوردها الشيخ غير مطابقةٍ للدعوَىٰ، بمعنىٰ أنَّه مسْكوتٌ عليها في كتابٍ، وتُكُلِّمَ عليها في مكانٍ آخرَ، فهي لا تدخلُ في البحثِ.

٣- أنَّ توثيقَ المتَّفَقِ علىٰ السُّكوتِ عنه قائمٌ علىٰ بحثَي العدالةِ والضبطِ، فإنْ كانَ الأصلِ في المسلمِ العدالةُ كما هو مذهبُ الكثيرينَ، وتمَّ سَبْرُ مرويَّاته من النقادِ العارفينَ ووُجدتْ مستقيمةً؛ فحديثُه يَدْخلُ في دائِرةِ القبول، والله أعلمُ.

ب- هل المُنْكَر قد يرادف الموضوع؟

من المباحثِ التي ذكرهَا الشيخُ في مقدِّمةِ تحقيقه لكتابِ الشيخِ ملَّا عليٍّ القاريِّ "المصنوع في معرفة الموضوع"؛ مبحثٌ حول إطلاقِ بعضِ المحدِّثين لفظ «منكَر» علىٰ «الموضوع».

فقال الشيخُ: «ولفظ «منكَر» كثيرًا ما يطلقونه علىٰ «الموضوع»، يشيرون بذلك إلىٰ نكارةِ معناه مع ضعفِ إسنادِه وبطلانِ ثبوته، كما تراهُ شائعًا منتشرًا في كتبِ "الموضوعات" وكتبِ الرِّجال المجروحين، مثل كتابِ "ميزان الاعتدال في نقدِ الرِّجال" للحافظِ الذَّهبيِّ، وكتابِ "تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة"، لابن عَرَّاق، وغيرِ هذينِ الكتابين»[١].

ثم أحال الشيخُ علىٰ مواضعَ من "ميزان الاعتدال"، و "تنزيه الشَّريعة"،

---

(١) مقدمة "المصنوع" (ص: ٢٠).

ثم ختـمَ البحـثَ بقولـه: «وهذا البحثُ مما يُستفادُ، ولم أرَ من كتبَ فيه من قبلُ، فالحمد لله على فضل الله»[1].

وما ذكره الشيخُ من كَوْنِه لم يُسبَق إليه، فيه نظرٌ؛ فقد سبقَه إليه غيرُه، وقد وجدتُ الشيخَ عبدالفتَّاح أحال إلى سبعةِ مواضعَ هي تعليقاتٌ للسَّيِّد العلامةِ عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريِّ على كتابِ "تنزيه الشَّريعة"، وهذه المواضعُ السبعةُ تصرِّح بأنَّ الشيخَ الغُماريَّ كان سابقًا لتلميذِه، وهذه هي المواضعُ:

قال المحدِّثُ السيِّد عبدالله بنُ الصِّدِّيق الغُماريُّ:

١-فالحديثُ على الاحتمالينِ منكَرٌ مَوضوعٌ[2].

٢-وقال: «لا معنى للتَّوقُّف في الوضعِ؛ فإنَّ نكارتَه تُوجِب ذلك، وقد نصَّ الحُفَّاظُ، منهم الحافظُ نفسُه أنَّ الحديثَ إذا كانَ منكَرًا في المعنى كانَ موضوعًا»[3].

٣-وقال: «نعم، زالتْ تهمةُ الحكْمِ، ولكنَّ الحديثَ لا يزالُ منكرًا، تقتضي نكارتُه الحكمَ بوضعِه جزمًا»[4].

٤-وقال: «والحديثُ رغمَ هذا منكَرٌ موضوعٌ»[5].

٥- وقال: «لكنَّ هذا الحديثَ منكَرٌ موضوعٌ، والتعقيبُ لا معنى له»[1].

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٢٠).

(٢) "التعليق على تنزيه الشريعة" (١/ ١٧٠).

(٣) المصدر السَّابق (١/ ١٩٣).

(٤) المصدر السَّابق (١/ ١٩٣).

(٥) المصدر السَّابق (٢/ ٢٦).

٦-وقال: «والحديثُ منكرٌ موضوعٌ»[٢].

٧-وقال: «الحديثانِ منكَران موضوعانِ»[٣].

وخذْ هاتين الزِّيادتين:

١-نقل السيِّد عبدالله بنُ الصِّدِّيق عن شقيقِه السيِّد أحمدَ قوله: «هو موضوعٌ جزمًا، وقد صرَّحَ بذلك الحافظُ أبو الوليد بنُ الفرضيِّ في ترجمةٍ لمحمَّدِ بن ميسور من "تاريخ الأندلس"، حيثُ أسندَه من طريقِه، وقال: منكَرٌ لا أصل له. أحمدُ بنُ الصِّدِّيق»[٤].

٢- وقال السيِّد عبدالله بنُ الصِّدِّيق: «والحديثُ منكَرٌ جدًّا، يَجزمُ بوضعِه من له إلمامٌ بالصِّناعة»[٥].

فعُلم مما سبقَ أنَّ الشيخَ عبدالفتَّاح مسبوقٌ ببيانِ أنَّ المنكَرَ قد يرادفُ الموضوعَ؛ من مشايخِه الغُماريِّين، فضلًا عن بعضِ الحُفَّاظ.

(تنبيه): اشتغال شيخِنا الشيخ عبدالفتَّاح رحمه الله تعالى بكتابِ "المصنوع في معرفة الموضوع" للشَّيخِ ملَّا عليِّ بنِ سلطان القاريِّ الحنفيِّ رحمه الله تعالى سببُه -والله أعلم- التوافقُ المذهبيُّ، وقال شيخُنا في تَقْدمتِه: (ص: ٩): «وإنَّ مِن أحسنِ ما أُلِّف في هذا البابِ كتابُ"المصنوع في معرفة الحديث الموضوع"

---

(١) المصدر السَّابق (٢/ ٢٠٥).

(٢) المصدر السَّابق (٢/ ٢٠٨).

(٣) المصدر السَّابق (٢/ ٢٩٢).

(٤) "التعليق على تنزيه الشَّريعة" (٢/ ٣٠٩).

(٥) المصدر السَّابق (٣/ ٣٢٠).

للإمامِ العلَّامةِ الفقيهِ المحدِّثِ[1] المتفنِّنِ الشيخ عليٍّ القاريِّ رحمه الله تعالىٰ، إذِ اقتصرَ فيه علىٰ ذِكْرِ الحديثِ الموضوعِ دونَ غيرِه منَ الحديثِ الضعيفِ والصحيحِ، كما فعل غيرُه من العلماءِ».

قلت: كتابُ "المصنوع" معلَّقُ الأسانيدِ، التقطَه القاريُّ من كتابَيِ السَّخاويِّ والسُّيوطيِّ، وفيه ما ليس بموضوعٍ جزمًا، كما ذكره شيخُنا نفسُه في (ص: ٤٣).

منهجُ الشيخِ في التعليقِ الحديثيِّ على الأحاديثِ:

توضِّحُ تعليقاتُ الشيخِ علىٰ كتاب "المصنوع في معرفة الموضوع" لملا عليٍّ القاريِّ، وعلىٰ كتاب "المنار المنيف" لابنِ القيِّم؛ المنهجَ الذي ارتضاه الشيخُ لنفسِه في الكلامِ علىٰ الأحاديثِ من حيثُ الصِّناعة الحديثيَّة.

ويكاد أنْ يكونَ منهجُ الشيخِ في التعليقِ أو الانتقادِ هو الاحتجاجُ والاستشهادُ بأقوال الحُفَّاظ والمحدِّثين، فيأتي بالنقول وذِكْرِ الأجزاء الحديثيَّة

---

(١) العلامةُ الشَّيخ عليٌّ القاريُّ رحمه الله تعالىٰ عالِمٌ منْ فقهاءِ السادةِ الحنفيةِ، وله مشاركاتٌ في عدةِ فنونٍ، لكن ليس من المحَدِّثين، وكتابته فيه كتابة الفضوليِّ كما هو معروفٌ.

وقد بسطَ حال الملا عليٍّ القاريِّ ومنزلته في الحديث شيخُنا المحَدِّث الناقد السَّيِّد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغماريُّ في مقدمة كتابه "إيقاظ الوسنان بالتَّعقيب علىٰ موضوعات ابن سلطان"، وعندي صورةٌ منه.

وعندما كنتُ مجاورًا بمكةَ المكرمةِ جاءني أحدُ الطلبةِ الأتراك واسمُه خليل قوتلاي، وأراد أنْ أساعدَه في بحثِ الماجستير، وكانَ بحثُه حول مُلَّا عليٍّ القاريِّ وأثره في الحديثِ، وأهداني مجلدًا فيه مصوَّراتٌ لأعمالٍ حديثيةٍ للقاريِّ، فنظرتُ فيها، فتبيَّن لي أنها لا تفيدُ المشتغلَ بالصناعةِ الحديثيَّة في شيءٍ.

المصنَّفة في الحديث، وغيرِ ذلك من الفوائدِ، دونَ النظرِ في الأسانيد استقلالًا، مع أنَّ المصادر الأصلية المسنَدة، وكتب الرِّجال، والتخريج بين يديه، وهو منهجٌ ارتضاه رحمه الله تعالى لنفسِه، وقديمًا قال المحدِّثون: «اكسرْ قلمَ النَّسخ وامسكْ قلمَ التَّخريجِ»، ولعلَّه اكتفى بأعمال مَنْ تقدَّمَ عنه.

(تنبيه): الشيخُ عبدالفتاح منْ أكثرِ المعاصرينَ انتقادًا على أهلِ العلمِ:

باعتبار أنَّ الشيخَ عبدالفتاح كانَ محقِّقًا لكثيرٍ من الكتبِ ويعتني بالتَّحشية عليها، فإنَّ هذا جعله من أكثرِ المعاصرينَ انتقادًا لأصحابِ هذه الكتبِ وغيرها، ونقدُه يمتدُّ لكثيرٍ من معاصريه، فما منْ كتابٍ تعرَّضَ لحاشيتِه إلا وناقشَ صاحبَه واعترضَ عليه وإنْ كانَ من شيوخِه، فانظرْ حاشيتَه على "الأجوبة الفاضلة"، و"قواعد في علوم الحديثِ للتهانوي" وتعليقاتِه واستدراكاتِه على "ظفر الأماني من مختصر الجرجاني"، ومقدمةَ "جواب الحافظِ المنذريِّ عن أسئلةٍ في الجرح والتعديل"، و"كلمات في كشف أباطيل وافتراءات"، والجزءَ المفرد في التعقيبِ على معاصرِه الدكتور تقيِّ الدين الندويِّ.

وقد كان توجُّهه في النقدِ عِلميًّا، عفَّ اللسان، يتخيَّرُ ألفاظًا غيرَ مؤلمةٍ فرحمه الله تعالى.

والذي يتحصَّلُ ممَّا تقدَّمَ ومنَ النَّظرِ في مصنَّفاتِ الشيخِ عبدالفتَّاح أبي غُدَّة؛ الآتي:

١ -تدرَّجَ الشيخُ عبدالفتَّاح في طلبِ العلومِ الشَّرعيةِ وقرأ في دراساتٍ نظاميةٍ في بلدِه حلبَ ثمَّ في الأزهرِ الشَّريفِ، حتى نال الإجازةَ العاليةَ من الأزهر.

٢ -اعتنى الشيخُ بتحقيقِ بعضِ الكتبِ الحديثيَّة، واهتمامُه الأكبر توجَّه لنشرِ وتحقيقِ كتبِ مصطلحِ الحديثِ.

٣-كان للشَّيخِ عنايةٌ خاصةٌ بقواعدِ الجرحِ والتَّعديلِ، من الجانبِ النَّظريِّ، وبالتَّعريفِ بالحُفَّاظ النُّقَّاد، ومن أهمِّ أعماله في هذا المجال حاشيتاه على كلٍّ من: "الرَّفع والتَّكميل" لِلَّكْنويِّ، و"ذِكْرِ مَن يُعتمَد قولُه في الجرحِ والتَّعديل" للذَّهبيِّ.

٤-كان الشيخُ متأثرًا بعلماءِ مدرسةِ دارِ العلومِ بديوبندَ ومظاهرِ العلومِ بسهارنفورَ بالهندِ، وبشيخِه العلَّامةِ الكوثريِّ، ومن آثارِ ذلك كثرةُ النقولِ عنه، وميلُه الظاهرُ نحوَ العناية بالأصول الحديثيَّة للمذهبِ الحنفيِّ، ونشرِ كتبِ علماءِ ديوبندَ الأحنافِ، والاحتفاءِ الكبيرِ بهم.

٥-معَ طول اشتغالِ الشيخِ بقواعدِ الحديثِ، وتحقيقِه لكتبِه، والمشاركةِ في أبحاثه، إلا أنَّ النَّاحيةَ التطبيقيَّة عند الشيخِ، وهي التخريجُ بفنونِه؛ المتضمِّنُ للكلامِ التطبيقيِّ في الرِّجال ومعرفة طرقِ الحديثِ، والعِلَلِ، وحال الأسانيد، والتَّصحيح والتَّضعيف؛ كلُّ ذلك لم تتوجَّه عنايةُ الشيخِ إليه!!

٦- أفادتْ تحقيقاتُ الشيخِ في القواعدِ أكثرَ الباحثينَ المعاصرين في الحديث الشَّريفِ، فمن اشتغل بالجانب النظريِّ فبين يديه مائدةٌ شهيَّةٌ، ومَن عُنِيَ بالتطبيقِ فلا بدَّ له من تحصيل القواعدِ أوَّلًا.

الفصلُ السادسُ

الشيخ محمد ناصر الدِّين الألبانيُّ

المبحثُ الأولُ

التعريفُ بالشيخ محمد ناصر الدِّين الألبانيِّ[1]

هو المحدِّثُ المُعَمَّرُ أبو عبدالرحمن محمَّد ناصرُ الدِّين بنُ نوح نجاتي بنِ آدمَ الألبانيُّ.

وُلدَ عام ١٣٣٢ تقريبًا في مدينة أشقودرةَ بألبانيا، ونشأ في أسرةٍ متديِّنةٍ، وكان والدُه الشيخُ نوح نجاتي الألبانيُّ الحنفيُّ[2] من علماءِ ألبانيا، وله درايةٌ جيدةٌ بالمذهبِ الحنفيِّ، فقد تخرَّجَ من معاهدِ الفاتحِ بإستنبول، ثم رجع لألبانيا واشتغلَ بالتدريسِ والإفتاءِ.

ولما تولَّى الحكمَ بألبانيا الملكُ أحمدُ زوغو، وتدهورتْ أحوال ألبانيا؛ وضُيِّقَ على أهل الدِّين هاجرَ والدُه بأسرتِه إلى دِمَشقَ، وكانَ عُمُر المترجَمِ له قدْ أشرفَ على التاسعة.

---

(١) مصادر ترجَمَتِه: "محمد ناصر الدين الألبانيُّ" لإبراهيم محمد العليِّ، و"شذرات من ترجمة العلَّامة الألبانيِّ" للدكتور عاصم القريوتيِّ، و"ترجمة موجزةٌ لفضيلة الشَّيخ الألبانيِّ" للشَّيخ محمد عيد العباسيِّ، و"ثَبَتُ مؤلَّفات الألبانيِّ" لعبدالله بن محمد الشمرانيِّ، و"مقالات الألبانيِّ" جمعها وصحَّحها نور الدين طالب، و"حياة الألبانيِّ وآثاره" لمحمد إبراهيم الشَّيبانيِّ، مع تَقْدمة الألبانيِّ له، و"علماء ومفكرون عرفتُهم" لمحمد المجذوب (١/ ٢٨٧-٣٢٥).

(٢) تُوفِّيَ سنة (١٣٧٢)، ترجَمَتُه في: "تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر" (٢/ ٦٥٣).

طلبُه العلمَ بدمشق:

أتمَّ دراستَه الابتدائيةَ بجمعيةِ الإسعافِ الخيريَّةِ، ثم حوَّله والده إلىٰ الدراسةِ الشَّرعيةِ، فقرأ علىٰ والده القرآنَ كاملًا، ودرسَ مبادئ النحو، والصرفِ، والفقهِ الحنفيِّ، وحضر علىٰ صديقِ والدِه الشيخِ محمَّد سعيد البرهانيِّ[1] في "مراقي الفلاح"، و"شذور الذَّهب".

وكانَ في هذه الأثناءِ يختلفُ إلىٰ الشيخِ محمَّد بهجت البيطار[2]المعروف باتِّجاهه الوهَّابيِّ، فتأثَّر الشيخُ به، وبكتاباتِ السيِّدِ محمَّد رشيد رضا، وبسببِ هذا الاتِّجاه حصلتْ جفوةٌ كبيرةٌ بين ناصرِ الألبانيِّ الوهابيِّ وبين والدِه الشيخِ محمَّد نوح نجاتي الحنفيِّ الصوفيِّ.

بدايةُ اتِّجاهِهِ للحديثِ الشَّريفِ:

علىٰ إِثْرِ حدوثِ هذه الجفْوةِ توجَّه الشيخُ محمَّد ناصر الدين الألبانيُّ لطلب الحديث معتمدًا علىٰ نفسِه، وعرفَ الألبانيُّ طريقَ المكتبةِ الظاهريةِ بدمشقَ، فكانَ يجلسُ فيها السَّاعاتِ الطِّوال، وتأثَّرَ في عملِه الحديثيِّ باتِّجاه السيِّدِ محمَّد

---

(١) من علماء دمشق، التحق بالجيش العثمانيِّ، ثم طلب العلم علىٰ علماء دمشق، وبعدما تخرَّج عليهم، دَرَّس الفقه الحنفيَّ والتفسير والتصوف، تُوفِّيَ سنة (١٣٨٦).
ترجَمَتُه في: "تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر" (٢/ ٧٩٤-٨٠٢)، و"أربعون عامًا في محراب التوبة" للأستاذ رياض المالح.

(٢) من أسرة علميَّة معروفة بدمشق، تعلَّم بدمشق، وتولَّىٰ مناصبَ علميَّة بدمشق ثم مع الحكومة السعودية، له بعض أبحاثٍ وتحقيقاتٍ ورسائل مطبوعة، تُوفِّيَ سنة ١٣٩٦.
ترجَمَتُه في: "محمد بهجت البيطار.. حياته وآثاره" للدكتور عدنان الخطيب، و"تشنيف الأسماع"، (٢/ ٢٢٠) الطبعة الثانية.

رشيد رضا، وفي هذا يقولُ الألبانيُّ: «فإذا كانَ منَ الحق أنَّ يعترفَ أهل الفضل بالفضل لذوي الفضلِ، فإنَّني -بفضلِ الله عزَّ وجلَّ- بما أنا فيه من الاتِّجاه للسَّلفيةِ أولًا، وإلى تمييزِ الأحاديثِ الضعيفةِ ثانيًا، يعودُ الفضلُ في ذلك إلى السيِّد محمَّد رشيد رضا ﷺ عن طريقِ أعدادِ «المنار» التي وقفتُ عليها أولَ اشتغالي بطلبِ الحديثِ»(١).

وفي بدايةِ طلبِ الألبانيِّ للحديثِ قام بنسْخِ وترتيبِ كتابِ "تخريج أحاديثِ الإحياء" للحافظِ أبي الفضلِ العراقيِّ، كما حصلَ على إجازةٍ بروايةِ الحديثِ من علَّامةِ حلبَ ومؤرِّخِها الشيخِ محمَّد راغب الطَّباخ(٢).

وكان معروفًا بالصبرِ والجلَد في سبيلِ الوصول إلى مرادِه منَ التَّصنيفِ وغيرِه، فكانَ يجلسُ الساعاتِ المتتالية يوميًّا بين الكتبِ يحقِّقُ وينظرُ وينقلُ، ولم يفترُ عن الجلوسِ في مكتبتِه للتَّأليفِ والتَّخريجِ وهو في شيخوخَتِه لَمَّا وَهَنَ بدنُه، ونحل جسمُه، وضعفتْ قوَّته.

وظائفُه العلميَّة:

اشتغَلَ الألبانيُّ بالتدريسِ في الجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ المنوَّرة من عامِ

---

(١) "حياة الألبانيِّ" لمحمد إبراهيم الشَّيبانيِّ (١/ ٤٠١).

(٢) مؤرِّخ حلب ومسنِدها الشَّيخ محمد راغب بن محمود بن هاشم الطَّبَّاخ، له مصنَّفاتٌ، منها: "تاريخ حلب"، و"المصباح على مقدمة ابن الصَّلاح"، وُلد سنة ١٢٩٣، وتُوفِّيَ سنة ١٣٧٠.

ترجَمَتُه في: "الأنوار الجليَّة في مختصَر الأثبات الحلبيَّة" (ص: ٣٤٧)، و"الأعلام" (٦/ ١٢٣)، و"البحر العميق" (١/ ٢٣٢)، و"معجم المؤلِّفين" (٩/ ٣٠٥)، و"تشنيف الأسماع" -الطبعة الثانية (٢/ ٢٢٠).

١٣٨١ إلىٰ عام ١٣٨٣، ثم أُخْرِجَ منها لأنَّه كان يدعُو لعزل القبرِ الشَّريفِ عن المسجدِ النبويِّ علىٰ طريقةِ الوهَّابيةِ، وصرَّحَ به في بعضِ كتبِه.

بَيْدَ أنَّه وبسببِ علاقتِه القويَّة مع الوهَّابية كانَ يتردَّدُ علىٰ الجامعةِ، واختير عضوًا في المجلسِ الأعلىٰ للجامعةِ الإسلاميَّة من عام ١٣٩٥ إلىٰ عام ١٣٩٨، وقد حصل الألبانيُّ علىٰ دعمٍ هائلٍ من الحركة الوهَّابية ومؤسَّساتها.

هجرةُ الألبانيِّ من دمشقَ ووفاتُه:

ترك دمشقَ، وتنقَّلَ في بعضِ البلادِ العربيَّة، ثم استقرّ بعمَّان بالأردن، وبقي بها إلىٰ أن تُوفِّيَ في يوم السبت ٢٢ جمادىٰ الآخرة سنة ١٤٢٠ رحمه الله تعالىٰ.

المبحثُ الثاني
مصنَّفاتُ الألبانيِّ الحديثيَّةُ

توجَّه الشَّيخُ محمَّد ناصر الدين الألبانيُّ في بداياتِ شبابِه للاشتغال بالحديثِ، وكان صبورًا جلدًا محافظًا على أوقاتِه فأنتجَ مُصنَّفاتٍ في الحديث، أكثرُها مطبوعٌ مراتٍ وبكميَّاتٍ كبيرةٍ بسببِ الدَّعم الكبيرِ الذي كانَ يلقاه من الاتِّجاه الوهابيِّ، وهي حديثيَّةٌ في المقامِ الأوَّل، وهذا سَرْدٌ بمصنَّفاته المطبوعة(١):

١ -"إرواءُ الغليل في تخريجِ أحاديثِ منار السَّبيل"، في ثمانيةِ مجلَّدات.

٢ -"سلسلةُ الأحاديثِ الصَّحيحة وشيءٌ من فقهِها وفوائدها"، طُبع منها سبعةِ مجلَّداتٍ، وبه تمَّتِ السِّلسلةُ.

٣ -"سلسلةُ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ وأثرُها السَّيِّئُ في الأُمَّة"، طُبع منها ثلاثةَ عَشَرَ مجلدًا.

٤ -تخريجُ أحاديثِ"فضائل الشَّام ودمشقَ للرَّبعيِّ"، في جزءٍ صغيرٍ.

٥ -تخريجُ أحاديثِ"مشكلة الفقر" للشَّيخِ يوسف القرضاويِّ.

٦ -"غايةُ المرامِ في تخريجِ أحاديثِ الحلال والحرام" للقرضاويِّ.

٧- تخريجُ "شَرْح العقيدة الطحاوية".

٨-"تصحيحُ حديثِ إفطار الصَّائم قبل سفره".

---

(١) وجدتُ جزءًا مطبوعًا باسم "ثَبَت مؤلَّفات الألبانيِّ"، هو دراسةٌ خاصةٌ حول أسماء مؤلَّفات الألبانيِّ، وبيانِ المطبوع، والمخطوط، والمنحول، والتحقيق، والمشروع الذي لم يُكمَل، والرُّدود عليه، وهذه الدراسة جمعها وأعدَّها عبدالله بن محمد الشمرانيُّ، وطُبعت لحساب دار ابنِ الجوزيِّ بالدَّمَّام سنة (١٤٢٢)، وقد اعتمدتُ على الجزء المذكور في ذِكْرِ مصنَّفاتِ الألبانيِّ، بالإضافةِ لمصادرِ ترجمتِه المتقدمة.

٩ -"مختصَرُ صحيحِ البخاريِّ"، طُبِعَ منه جزآن.

١٠ -"مختصَرُ الشَّمائل المُحمَّديَّة".

١١ -تخريجُ أحاديثِ "فقه السَّيرة" للشَّيخ محمَّد الغزاليِّ.

١٢ -"الذَّبُّ الأحمدُ عن مُسنَد الإمام أحمد".

١٣ -"نَصْبُ المجانيقِ لقصَّة الغرانيق".

١٤ -"الحديثُ الآحاد حُجَّةٌ بنفسِه في العقائدِ والأحكام".

١٥ -"ظِلالُ الجنَّة في تخريجِ أحاديثِ السُّنَّة لابن أبي عاصم".

١٦ -"النَّصيحةُ بالتحذيرِ من تخريبِ (ابن عبدالمنان) لكتبِ الأئمَّة الرجيحة".

١٧ -التَّعليقُ على "الرَّوضة النَّدية" المسمَّى بـ"التَّعليقات الرَّضيَّة".

١٨ -"تمامُ المنَّة بالتَّعليقِ على فقه السُّنَّة"، في مجلد.

١٩ - نقدُ "نصوصٍ حديثيَّة في الثَّقافة العامَّة" جمع وتصنيف محمَّد المنتصر الكتاني.

٢٠ - الرَّد على كتاب "فقه السَّيرة" للدكتور محمد سعيد رمضان البوطيِّ.

٢١ -"ضعيفُ سُنن أبي داود".

٢٢ -"صحيحُ سُنن أبي داود"، ثلاثةُ مجلداتٍ.

٢٣ -"ضعيفُ سُنَنِ النَّسائيِّ".

٢٤ -"صحيح سُنن النَّسائيِّ"، ثلاثة مجلدات.

٢٥ -"ضعيفُ جامعِ التِّرمذيِّ".

٢٦ -"صحيحُ جامعِ التِّرمذيِّ"، ثلاثة مجلداتٍ.

٢٧ -"ضعيفُ سُننِ ابنِ ماجه".

٢٨-"صحيحُ سُننِ ابنِ ماجه"، مجلدان.

٢٩-"صحيحُ الأدبِ المفرد".

٣٠-"ضعيفُ الأدبِ المفرد".

٣١-"صحيحُ الجامعِ الصَّغيرِ وزيادتُه"، في ثلاثةِ مجلداتٍ.

٣٢-"ضعيفُ الجامعِ الصَّغيرِ وزيادتُه"، في ثلاثةِ مجلداتٍ.

٣٣-"صحيحُ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ".

٣٤-"صحيحُ الكلمِ الطَّيب".

٣٥-"صحيحُ مواردِ الظمآن إلى زوائد ابنِ حِبَّان"، مجلدان.

٣٦-"ضعيفُ مواردِ الظمآنِ إلى زوائدِ ابنِ حِبَّان"، في مجلدٍ واحدٍ.

٣٧-"التَّعليقاتُ الحِسانُ على صحيحِ ابن حِبَّان"، ثلاثةَ عَشَرَ مجلدًا.

٣٨-التَّعليقُ على "صحيحِ ابنِ خُزيمة"، بالاشتراكِ مع الدكتور مصطفى الأعظميِّ.

المبحثُ الثالثُ

نظراتٌ في بعضِ أعمالِ الألبانيِّ الحديثيَّة

تمهيدٌ:

إنَّ الناظرَ في قائمةِ أعمالِ الألبانيِّ الحديثيَّةِ المتقدِّمِ ذِكْرُها يمكنُ لهُ أنْ يُقسِّمَها إلى ثلاثةَ أقسامٍ:

القسم الأول: وهوَ **عُمْدَتُهُ**، ويضمُّ: "إرواء الغليل"، "السِّلسلة الصَّحيحة"، "السِّلسلة الضعيفة"، "غاية المرامِ في تخريجِ أحاديثِ الحلال والحرام"، تخريج أحاديث "مشكلة الفقر".

القسم الثاني: **وهو متوسِّطاتٌ**، ويضمُّ: تخريجَ أحاديثِ "مشكاة المصابيح"، "ظِلال الجنَّةِ في تخريجِ أحاديثِ السُّنَّة"، تخريج أحاديث "شَرْح الطحاوية" لابنِ أبي العزِّ، التَّعليق على المطبوع من "صحيح ابنِ خُزَيمةَ"، وبعض أجزاءٍ كالرُّدودِ على الشيخِ محمَّد المنتصر الكتانيِّ، والدكتور محمَّد سعيد رمضان البوطيِّ، والشيخِ عبدالفتاح أبو غُدَّة وغيرها.

القسم الثالث: وهو القائمةُ الأخيرةُ، زادتْ على الأربعينَ مجلدًا، وهي مجموعةُ تقسيمِ كتبِ السُّنَّةِ إلى صحيحٍ وضَعيفٍ، ويُضافُ إليها كتابُ "التَّعليقات الحِسان على الإحسانِ في ترتيب صحيحِ ابنِ حِبَّان" الذي طُبع أخيرًا.

فكُتب **القسم الأول** بَسَطَ فيها الألبانيُّ التَّخريجَ، وكان قد كتبَها في نشاطه وصحَّته، وأضحتْ عُمْدَتَهُ في أعمالِ القسْمين الثاني والثَّالث.

وكُتب **القسمِ الثاني** هي تخريجاتٌ من رأسِ القلمِ حسب الحاجةِ فقط، وهذه طريقةُ الألبانيِّ في الكتب التي يحقِّقها.

أمَّا القسم الثالثُ، الذي بلغَ المطبوعُ منه أكثرَ من أربعين مجلدًا، وهو الخاصُّ بتقسيم السُّنن الأربعةِ وغيرِها إلىٰ صحيحٍ وضعيفٍ؛ فإنه في هذا القسمِ يحكم علىٰ الحديثِ بكلمةٍ واحدةٍ، فيقول: «صحيحٌ»، «حسنٌ»، «حسنٌ بطرقه»، «ضعيفٌ» ونحو ذلك[1]، وإضافةً إلىٰ ذلك يقومُ بالعزْوِ لكتبِه إن كان الحديثُ قد حكمَ عليه في كتبِه.

وقد يكونُ الحديثُ في "الصَّحيحين" أو في أحدِهما ومعَ ذلك يقتصرُ الألبانيُّ علىٰ عزْوِ الحديثِ لكتبِه، وهذا عَرَّضَه لنقدِ بعضِ الباحثين[2].

وقد أثبتُّ الكلامَ علىٰ طريقتِه في تقسيمِ كتبِ السُّنَّة إلىٰ صحيحٍ وضعيفٍ؛ في مقدمة كتابي "التَّعريف" وفي القسمِ الأول منه، والألبانيُّ انتقدَ الإجمالَ في البيانِ والاقتصارَ علىٰ كلمةٍ واحدةٍ في كتابه "النَّصيحة من تخريب ابن عبدالمنَّان لكتبِ الأئمةِ الرَّجِيحة" (ص: ١١، ١٢).

فيقولُ الألبانيُّ في (ص: ١١) من كتابِه "النَّصيحة": «فهو يُجْمِلُ الكلامَ ولا يفصِّلُ ولا يبيِّن سببَ ذلك، بل يقولُ: «صحيحٌ» أو: «حسنٌ»، ثمَّ يمشي وعلَىٰ القُرَّاءِ أن يسلِّمُوا له تَسْليمًا».

قلتُ: ما أبلغَ ردَّ الألبانيِّ علىٰ نفسِه!!

(**تنبيهٌ**): وبعد سَرْدِ الأعمال من حيثُ البسطُ والاختصارُ والاقتصارُ، فلا أُخْلِي المجالَ من بيانِ أنَّ بعضَ هذه الأعمال غلبَ عليها التكبيرُ أو النفخُ الطباعيُّ؛ لأغراضٍ يعلمُها الله تعالىٰ.

---

(١) نعم، في "ضعيف مواردِ الظمآنِ إلىٰ زوائدِ ابنِ حِبَّان" تعليقات للألبانيِّ تعقَّب فيها من سبقَه إلىٰ تحقيقِ "ابن حِبَّان".

(٢) انظر رسالة "إتمام الحاجةِ إلىٰ صحيح سُنَنِ ابنِ ماجه".

١- منْ ذلك تعليقاتُ الألبانيِّ علىٰ "الرَّوضة النَّديَّة" التي سُمِّيَتْ بـ"التَّعليقات الرَّضيَّة"، فهي تعليقاتٌ قليلةٌ وكان يمكنُ أنْ تخرجَ في جزءٍ واحدٍ، وقد قلَّبْتُ صفحاتٍ عديدةً فوجدتُها بدونِ تعليقةٍ واحدةٍ للألبانيِّ، مثال ذلك من (١/ ٢٩٥) إلىٰ (١/ ٣٤٠)، وكذلك من (١/ ٣٥٢-٤٩٣)، ومما يَلْفِتُ الانتباهَ أنَّ المحقِّقَ وضعَ في مقدمةِ الكتابِ "متن الدُّرر البهية" (١/ ٣٥-٧٦) كاملًا، وهذا المتنُ مُدْرَجٌ بكاملِه في الكتاب مرةً أخرىٰ فيما بعدُ..! وإذا لم تستحِي فاصنعْ ما شئتَ!!

ومن هذا البابِ كتابُ "التَّعليقات الحِسان علىٰ صحيحِ ابنِ حِبَّان" الذي طُبع أخيرًا في ثلاثةَ عَشَرَ مجلدًا، فليس فيه تعليقةٌ واحدةٌ للألبانيِّ، إنَّما هي إحالةٌ واحدةٌ لكلِّ حديثٍ علىٰ كتب الألبانيِّ.

وبعدُ.. فسأتناولُ إنْ شاء الله تعالىٰ في هذا المطلبِ بحثَ كتابينِ في مطلبين، كالآتي:

المطلبُ الأولُ: "إرواءُ الغليل في تخريجِ أحاديثِ منارِ السَّبيل".

المطلبُ الثاني: "تحذيرُ السَّاجد منِ اتخاذِ القبورِ مساجدَ".

المطلبُ الأولُ

«إرواءُ الغليلِ في تخريجِ أحاديثِ منارِ السَّبيلِ»

موضوعُ الكتابِ: هو تخريجُ أحاديثِ كتابِ "منار السَّبيل في معرفة الدليل"في الفقهِ الحنبليِّ للشَّيخِ إبراهيمَ بنِ ضويان الحنبليِّ النَّجديِّ المُتوفَّى سنة ١٣٥٣، الذي شرحَ فيه متن "دليل الطالب لنيل المطالب" للشَّيخِ مرعي بنِ يوسفَ الكرميِّ المقدسيِّ المصريِّ الحنبليِّ.

لماذا اختار الألبانيُّ تخريجَ أحاديثِ "منار السَّبيل"؟

من المعروفِ أنَّ الألبانيَّ كان لا يتقيَّدُ بمذهبٍ من المذاهبِ الفقهيةِ، فكان الأولى به أنْ يتعرَّضَ لتخريجِ أحاديثِ كتابٍ لا يتقيدُ بمذهبٍ من المذاهبِ المتبوعةِ كـ"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابنِ رشدٍ الأندلسيِّ، أو "منتقى الأخبار" لمجدِ الدينِ ابنِ تيميةَ، ولكنْ أعرضَ واختارَ كتابًا مذهبيًّا، وقد ذكر الألبانيُّ في مقدمةِ تخريجِه أسبابَ اختيارِه لتخريجِ أحاديثِ "منار السَّبيل" وأرجَعَهَا إلى أمورٍ:

١-أنَّ كتابَ"منار السَّبيل"...من أمَّهاتِ كتبِ الفقهِ الحنبليِّ -في نظر الألبانيِّ- وفيه أكثرُ من ثلاثةِ آلافِ حديثٍ وأثرٍ(١).

٢-أنَّه لايوجدُ بين أيدي طلابِ العلمِ كتابٌ مطبوعٌ في تخريجِ أحاديثِ الفقه الحنبليِّ، بخلاف المذهبَيْنِ الحنفيِّ والشَّافعيِّ.

٣-أرادَ -الألبانيُّ- أنْ يكونَ الكتابُ عونًا لطلابِ العلمِ والفقهِ عامةً، والحنبليِّ بالأخصِّ.

---

(١) بلغ عددُ أحاديثِ وآثارِ الكتابِ التي خرَّجها الألبانيُّ (٢٧٠٧)، والكتابُ قطعًا ليس من أمَّهاتِ كتبِ الفقه الحنبليِّ.

٤-أنَّ هذا العمَل يدخلُ ضمنَ مشـروعِ الألبانيِّ الذي اصطلحَ علىٰ تسميتِه بالتَّصفيةِ[١].

ولكنَّ الذي لم يذكرْه هو مجاملةُ النَّجديين، وضمانُ الطبعِ بكميَّاتٍ كبيرةٍ، ثم الانتشارُ والتوزيعُ بسببِ توافرِ (البترو دولار)، والذي كانَ له أثرٌ كبيرٌ في الطبعِ والتوزيعِ ونشرِ الأفكار.

طريقةُ الألبانيِّ في العمل في "إرواء الغليل":

١-اعتادَ الألبانيُّ في هذا التَّخريج أنْ يذكرَ نصَّ الحديثِ نقلًا من "منار السَّبيل" ثمَّ يُعقبُه بذكرِ الجزءِ والصفحةِ من "منار السَّبيل".

٢-ثمَّ يبدأ التَّخريجَ بذكرِ درجةِ الحديثِ عندَه.

٣-ثمَّ يذكرُ من أخرجَ الحديثَ، مقدِّمًا العزْوَ للأقدَم كـ"المسند" ثمَّ"الصَّحيحين" فـ"السُّنن"، بطريقةِ الرجوعِ لَمخْرَجِ الحديثِ، فيقول: «رواه...، و... كلُّهم من طريقِ... »

٤-قد يكونُ صاحبُ "منار السَّبيل" اختصرَ متنَ الحديثِ أو ذكرَ بعضَه بالمعنىٰ، فيذكرُ الألبانيُّ نصَّ الحديثِ كاملًا.

٥-ثمَّ يتكلَّمُ علىٰ الصناعةِ الحديثيَّةِ بما يوصلُه إلىٰ حكمِه علىٰ الحديثِ الذي يبحثُه، وأثناءَ عملِه يبرزُ منهجَه في الحكمِ علىٰ الأسانيدِ والأحاديثِ[٢].

معالمُ منْ منهجيَّة الألبانيِّ في "إرواء الغليل":

هذه بعضُ نُقول من "إرواء الغليل" تتناولُ بعضَ جوانبِ عمل الألبانيِّ في "إرواء الغليل"، ورأيتُ الاقتصارَ علىٰ بعضِ مسائلِ اختلفَ فيها الألبانيُّ

---

(١) "مقدمة الألبانيِّ لإرواء الغليل" بتصرُّفٍ واختصارٍ (١/ ٨-١٠).

(٢) "مقدمة إرواء الغليل" (١/ ١١).

مع عددٍ من الحُفَّاظ، كتوثيقِ العِجْلِيِّ وابن حِبَّان، وتصحيح الترمذيِّ وغيرِه من الحُفَّاظ للرَّاوي الذي لم يأتِ نصٌّ بتوثيقِه، ورواية المستورِ منَ التَّابعين، وكيفية الحكمِ على الرَّواة بالجهالة.

وهي نصوصٌ تدلُّ على نظائرِها؛ لأنَّ استيعابَ النُّصوصِ التي تتعلَّقُ بالمسائل المذكورة تحتاجُ لعملٍ مفرَدٍ، ولكنَّ ما لا يُدرَكُ كلُّه لا يُترَك جُلُّه، وأرجو أنْ تكونَ هذه النُّصوصُ -على قلَّتها- كاشفةً لبعضِ الجوانبِ المهمَّة من تصرفاتِ الألبانيِّ في الرِّجال، مع ملاحظةِ أنَّ مجالَ التعقيبِ على كلِّ تصرفٍ للألبانيِّ هنا واسعٌ، ولكن ليس هذا محلَّه، ويمكنُ للمطَّلعِ على كتابي "التَّعريف بأوهام من قسَّم السُّنن" معرفةُ مواضعِ النقدِ والتناقضِ.

١ -تحسينُ حديثِ من سكتَ عنه ابنُ أبي حاتمٍ وذكرَه ابنُ حِبَّان في الثِّقاتِ وروى عنه اثنان:

قال في "الإرواء": «...وإسنادُه محتملٌ للتحسينِ، فإنَّ محمَّدَ بنَ قيسٍ هذا أوردَه ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتَّعديل" (٤/ ١/ ٦٤) وقال: روى عنه حميد الطَّويل وحمادُ بن سلمةَ؛ ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد ذكره ابنُ حِبَّان في "الثِّقات"»(١).

٢ - ردُّ توثيقِ ابنِ حِبَّان و العِجْلِيِّ:

قال الألبانيُّ: «وأمَّا قولُ الحافظُ في "تخريج الهداية" بعد أنْ عزَاه للشَّافعيِّ: ورجاله ثقاتٌ.

فإنما عُمْدَتُه في ذلك توثيقُ ابن حِبَّان وكذا العِجْلِيِّ لسعيدِ بن حيَّان، وهما من

(١) "إرواء الغليل" (٢/ ٢١٦).

المعروفين بالتساهلِ في التوثيقِ، فلا يطمئنُّ القلبُ لتفرُّدهما بالتوثيقِ»[1].

٣- تضعيفُ الإمامِ أبي حنيفة:

قال الألبانيُّ: «لم يتفردْ الدَّارَقُطْنيُّ بتضعيفِه؛ بل هوَ مسبوقٌ إليه منْ كبارِ الأئمَّةِ الذين لا مجالَ لمتعصِّبٍ للطعنِ في تجريحِهم؛ لجلالتِهم وإمامتِهم»[2].

٤- ردُّ تحسينِ الترمذيِّ وتوثيقِ ابنِ حِبَّان:

وقال التِّرمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ».

قال الألبانيُّ: «ورجاله ثقاتٌ غيرَ عمرو بنِ راشدٍ، وهو مجهولُ العدالةِ، أورده ابنُ أبي حاتم (٣/ ١/ ٢٣٢) ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تَعديلًا، وأمَّا ابنُ حِبَّان فذكره في "الثِّقات" على قاعدتِه المعروفة»[3].

٥- تضعيفُ أحدِ أسانيدِ البخاريِّ:

قال: «إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ السكسكيُّ...، والسكسكيُّ هذا فيه ضعفٌ وإن أخرجَ له البخاريُّ»[4].

٦- مخالفتُه للتِّرمذيِّ واتهامُه والشيخَ أحمد شاكر بالتساهل:

قال: «ومن ذلكَ تعلمُ ما في تحسينِ الترمذيِّ للحديثِ مِن تساهلٍ، وإنْ تبعه عليه العلَّامةُ أحمد شاكر رحمه الله تعالى فإنَّه عندي منَ المتساهلين في التَّوثيق والتَّصحيحِ»[5].

---

(١) المصدر السَّابق (٢/ ٢٥٤).

(٢) المصدر السَّابق (٢/ ٢٧٨).

(٣) المصدر السَّابق (٢/ ٣٢٢).

(٤) المصدر السَّابق (٢/ ٣٤٦).

(٥) المصدر السَّابق (٣/ ٢١٢-٢١٣).

٧- قبولُ توثيقِ ابنِ حِبَّان بروايةِ جماعةٍ:

قال: «وإسنادُه صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ رجالُ الشَّيخين غيرَ ابنِ خليدةَ هذا، وقد روىٰ عنه جماعةٌ من الثِّقاتِ كما في "الجرح والتَّعديل"(٣/ ٢/ ٢٥٦)، وقد ذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات" (١/ ٢٠٦/ ٢) »[1].

٨- ردُّ تصحيحِ التِّرمذيِّ وابنِ خزيمةَ وابنِ حِبَّان والحاكمِ والذَّهبيِّ وتوثيق ابنِ حِبَّان:

وقال التِّرمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وقال الحاكمُ: «صحيحٌ علىٰ شرط البخاريِّ؛ ووافقه الذَّهبيُّ».

قلتُ-القائل الألبانيُّ-: «وليس كذلك، فإنَّ الرَّبابَ هذه إنما أخرجَ لها البخاريُّ تعليقًا، ثمَّ هيَ لا تُعرفُ إلا بروايةِ حفصةَ بنتِ سيرينَ عنْها كما قال الذَّهبيُّ نفسُه في "الميزان"؛ وقد وثَّقَها ابنُ حِبَّانَ كما تقدَّم في «الزَّكاة» وصحَّح حديثَها هذا كما رأيتَ، وهو في ذلك تابعٌ لشيخِه ابنِ خُزَيمةَ، فقد صحَّح الحديثَ أيضًا كما في "بلوغ المرام"، وكذا صحَّحه أبو حاتم الرَّازيُّ كما في "التَّلخيص" (١٩٢).

أقول: ولا أدري ما وجْهُ هذا التَّصحيحِ!! ولا سيَّما مِن مثلِ أبي حاتمٍ، فإنَّه معروفٌ بتشدُّده في التَّصحيحِ، والقواعدُ الحديثيَّةُ تأبىٰ مثلَ هذا التَّصحيح، لتفرُّد حفصةَ عنِ الرَّبابِ كما تقدَّمَ، ومعنىٰ ذلكَ أنَّها مجهولةٌ، فكيفَ يصحِّحُ حديثَها؟!»[2].

---

(١) المصدر السَّابق (٣/ ١٨).

(٢) المصدر السابق(٤/ ٥٠).

٩- مَن لم يوثَّقْ فهو مجهُولٌ:

قال: «وما علمتُ أحدًا وثَّقه، وهذا هو صفةُ المجهول»[١].

١٠- من أسبابِ أوهامِ ابنِ تيمية:

قال عنِ ابنِ تيميةَ: «وهذا منْ أوهامِه ﷺ فإنَّه كانَ يكتبُ منْ حِفظِه، قلَّما يراجِعُ كتابًا عندما يكتبُ»[٢].

١١- قبولُ توثيقِ ابنِ حِبَّان والحاكمِ بروايةِ جماعةٍ:

قال: «وطلحةُ بنُ عبدالله لم يوثِّقه غيرُ ابنِ حِبَّان، لكنْ روىٰ عنهُ جماعةٌ، فهو حَسَنُ الحديثِ -إن شاء الله- وكان قد سبق تصحيحُ الحاكمِ له»[٣].

١٢- صحَّحَ له الحاكمُ وابنُ الجارودِ، وروى عنه إمامٌ حافظٌ ثقةٌ وهو مجهولُ العينِ عند الألبانيِّ:

نقل تصحيحَ الحاكمِ وابنِ الجارودِ لحديثِ عمر بنِ خلدةَ، وقال: «هو مجهولُ العينِ؛ لأنَّه لم يروِ عنه غيرُ ابنِ أبي ذئبٍ»[٤].

١٣- تحسينُ أحدِ أسانيدِ مسلمٍ:

قال: «والسَّند حسنٌ، لا يبلغُ درجةَ الصَّحيح؛ لأنَّ عكرمةَ مع احتجاجِ مسلمٍ به في حفظِه كلامٌ، وقال الحافظُ في "التَّقريب": صدوقٌ يخطئ»[٥].

---

(١) المصدر السَّابق (٤/ ٩٤).

(٢) المصدر السَّابق (٤/ ٤٠٩).

(٣) المصدر السَّابق (٥/ ٢١).

(٤) "إرواء الغليل" (٥/ ٢٧٢).

(٥) المصدر السَّابق (٥/ ٣٣٢).

١٤ - جهالةُ تابعيٍّ من أصحابِ عليٍّ عليه السلام وثَّقه ابنُ حِبَّان وروى عنه جماعةٌ:

قال: «إسنادٌ ضعيفٌ، فيه ثلاث عِلل: أولًا: جهالةُ حال ميسرةَ وهو ابنُ يعقوبَ الطهويُّ صاحبُ رايةِ عليٍّ، لم يوثِّقه غيرُ ابنِ حِبَّان، وروىٰ عنه جماعةٌ»(١).

١٥ - ردُّ توثيقِ وتصحيحِ بعضِ الأئمَّةِ لتابعيٍّ، والحُكْمُ بجهالتِه:

نقل عن ابن التركمانيِّ قوله: «هانئٌ معروفٌ؛ قال النَّسائيُّ: ليس به بأسٌ؛ وأخرج له الحاكمُ في "المستدرك"، وابنُ حِبَّان في "صحيحه" وذكره في "الثِّقات" من التَّابعين، وأخرج التِّرمذيُّ من روايتِه قولَه عليه السلام في عمَّار: **«مرحبًا بالطيِّبِ»** ثمَّ قال: حسنٌ صحيحٌ».

قال الألبانيُّ: «هانئٌ هذا؛ قال ابنُ المدينيِّ: مجهولٌ؛ ولم يروِ عنه غيرُ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، فلا تطمئنُّ النفسُ لتوثيقِ منْ وثَّقه، ولا سيَّما وجُلُّهم متساهلون في التَّوثيقِ والتَّصحيحِ، ولذلكَ قال الحافظُ في "التَّقريب": مستورٌ»(٢).

١٦ - ردُّ تصحيحِ الترمذيِّ وابنِ حِبَّان والحاكمِ لتابعيٍّ:

ضَعَّفَ إسنادًا فيه نبهانُ مولىٰ أمِّ سلمةَ، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ؛ وقال الحاكمُ: صحيحُ الإسنادِ؛ ووافقه الذَّهبيُّ! كذا قالا، ونبهانُ هذا أوردَه الذَّهبيُّ في "ذيل الضعفاء" وقال: قال ابنُ حزمٍ: مجهولٌ»(٣).

---

(١) المصدر السَّابق (٦/ ٣٢٩)، انظر إلىٰ علم وفهم الألبانيِّ الذي أدَّاه لتضعيف صاحب راية الإمام عليٍّ عليه السلام، وقارِنْه بتوثيقهم لأصحابِ أحمد، واعجبْ وتأمَّلْ واسترجِعْ!

(٢) "إرواء الغليل" (٦/ ٣٢٤).

(٣) المصدر السَّابق (٦/ ١٨٣).

١٧ - قبولُ توثيقِ ابنِ حِبَّان لرجلٍ من تابعي التَّابعين قال عنه ابنُ معينٍ: لا أعرفُه:

قال عن عبيد الله بن حُميد الحِمْيريِّ: «سُئل يحيىٰ بنُ معين عنه، فقالَ: لا أعرفُه -يعني: لا أعرفُ تحقيقَ أمرِه- وذكرَه ابنُ حِبَّان في "الثِّقات" (٢/ ١٨٨).

قلتُ -القائل الألبانيُّ-: وأنا أعلمُ أنَّ ابنَ حِبَّانَ متساهلٌ في التَّوثيق، ولكنَّ روايةَ أولئك الجماعةِ الثِّقات عنه، دون أنْ يظهر منه ما يُنكَر عليه لَمَا يجعل القلبَ يطمئنُّ لحديثِه»[١].

١٨ - تضعيفُ إسنادِ حديثٍ متَّفَقٍ عليه:

قال: «أخرجه البخاريُّ... ومسلمٌ...، وإسنادُها ضعيفٌ»[٢].؟؟؟

١٩ - تضعيفُ حديثٍ في "الموطَّأ"، وردُّ تصحيحِ الترمذيِّ واتهامُه بالتَّساهل:

قال: «قال التِّرمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

قلتُ -القائل الألبانيُّ-: ورجاله ثقاتٌ غيرَ زينبَ هذه، فهيَ مجهولةُ الحال، لم يروِ عنها سوىٰ اثنينِ، ونقلَ الذَّهبيُّ عن ابنِ حزمٍ أنَّه قال فيها: مجهولة؛ وأقرَّه، ومن قبلِه الحافظُ عبدالحقِّ الإشبيليُّ كما في "التَّلخيص" (٣/ ٢٤٠)، فإنَّه قال: وأعلَّه عبدالحقِّ تبعًا لابنِ حزمٍ بجهالةِ حال زينبَ؛ قال الحافظُ: وتعقَّبه ابنُ القطَّانِ بأنَّه وثَّقَها التِّرمذيُّ!

قلتُ -القائل الألبانيُّ-: وكأنَّه أخذَ توثيقَه إيَّاها من تصحيحِه لحديثِها هذا، ولا يخفىٰ ما فيه، مع ما عُرف عنِ الترمذيِّ من التَّساهِل في التَّصحيحِ»[٣].

---

(١) المصدر السَّابق (٦/ ١٧).

(٢) المصدر السابق (٧/ ١٢٨).

(٣) المصدر السَّابق (٧/ ٢٠٧).

٢٠- ردُّ توثيقِ العِجْلِيِّ والنَّسائيِّ:

قال: ورجاله ثقاتٌ غيرَ أبي كثير الزُّبيديِّ؛ قال الذَّهبيُّ: «ما حدَّث عنه سوىٰ عبدِالله بنِ الحارثِ الزُّبيديِّ، وثَّقه العِجْلِيُّ والنَّسائيُّ»[١].

٢١- قبولُ توثيقِ ابنِ حِبَّان:

قال: «هذا إسنادٌ حسنٌ -إنْ شاء الله تعالىٰ-، رجالُه ثقاتٌ رجال مسلمٍ غيرَ عقيل بنِ طلحةَ السلميِّ، وهو ثقةٌ كما في "التَّقريب"، ومسلمُ بنُ هيضمٍ لم يوثِّقه غيرُ ابنِ حِبَّان، لكنْ روىٰ عنه ثلاثةٌ منَ الثِّقاتِ، ثمَّ هوَ تابعيٌّ، فهو حسنُ الحديثِ، إنْ شاءَ الله تعالىٰ.

وقال البُوصِيريُّ في "الزَّوائد" (١/ ١٦٢): «هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ»[٢].

٢٢- تضعيفُ بعضِ أحاديثِ أو أسانيدِ "الصَّحيحين":

هذا بيانٌ ببعضِ الأحاديثِ أو الأسانيدِ التي ضعَّفها الألبانيُّ في "إرواء الغليل"، وهي في "الصَّحيحين" أو أحدهما: (٢/ ٢١، ٣/ ١٠٤، ١٢٩، ١٤٠٣، ٢٠٩، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٠٨، ٧/ ٧٤، ٤٧، ١٢٨، ١٣١، ٣٥٣).

والذي يمكنُ أنْ نستخلصَه من النَّماذجِ المتقدِّمة أنَّ الألبانيَّ لم يكنْ يستقرُّ في منهجِه علىٰ حالةٍ واحدةٍ، ولذلك كثرَ الاضطرابُ في حكمِه علىٰ الأحاديثِ، ولم يستقمّ علىٰ حالةٍ واحدةٍ، والأمثلةُ كثيرةٌ جدًّا، وهذا ما ذكرتُه في "التَّعريف" ومقدِّمتِه، وقد اقتصَرتُ علىٰ انتقاءاتٍ من "إرواء الغليل".

---

(١) المصدر السَّابق (٧/ ٢١٠).

(٢) "إرواء الغليل" (٨/ ٣٦).

أعمالٌ علَى "إرواء الغليل":

لم أجدْ من تناولَ منهجَ الألبانيِّ في "إرواء الغليل" من حيثُ التَّصحيحُ والتَّضعيفُ ومباحثُ الجرحِ والتَّعديل، لكنَّني وجدتُ أعمالًا تكميليةً عليه أو ما يشبهُ الاختصارَ، كالآتي:

١ - "إتحاف النَّبيل في فوائدِ إرواءِ الغليل"(١):

لنصَّار خالد العجميِّ، وقد رتَّبه علىٰ أبوابِ الفقْه وعقدَ بابًا خاصًّا للفوائد الحديثيَّة -في نظره- وهو يأتي بالفائدةِ ويذيِّل عليها مِن كتب الألبانيِّ الأخرىٰ، وقد يضمُّ معه غيرَه ولا سيَّما الشيخ أحمد شاكر.

والكتابُ مطبوعٌ في دارِ الإمامِ أحمد بن حنبل سنة (١٤٢٤)، وعدد صفحاته (٤٧٩) صفحةً بالفهارسِ.

٢-"التَّحجيل في تخريجِ ما لم يُخَرَّجْ من الأحاديثِ والآثار في إرواء الغليل":

لعبدالعزيز الطريفيِّ، وقد التزمَ فيه أنْ يخرِّجَ ما لم يخرِّجْ في "الإرواء" ويكون في أصلِه "منار السَّبيل" سواء كانَ مرفوعًا أو موقوفًا(٢).

والكتابُ مطبوعٌ في مكتبةِ الرشدِ في الرِّياضِ سنة ١٤٢٢ في (٦٠٠) صفحةً بالفهارس.

٣-"التَّكميل لما فاتَ تخريجُه من إرْواءِ الغليل":

لصالحِ بنِ عبدِالعزيز آل الشيخ، وقد شرط فيه أنْ يخرِّجَ ما لم يخرِّجْه الألبانيُّ في تخريجِه، بأنْ يقولَ الألبانيُّ: «لم أقفْ عليه» أو: «لم أجدْه»، وكذا ما

---

(١) مقدمة "التَّحجيل" (ص: ٧).

(٢) مقدمة "التَّحجيل" (ص: ٧).

عزاه ابنُ ضويان في "منار السَّبيل" ولم يخرِّجه الألبانيُّ[1].

والكتابُ مطبوعٌ في دار العاصمة بالرِّياض سنة (١٤١٧) في (٢١٦) صفحةً بالفهارس.

٤-تخريج بحاشية "منار السَّبيل" لابنِ ضويان:

لأبي عائش عبدالمنعم إبراهيم، وأظنُّه من مصرَ، ذكرَ في مقدمتِه أنَّه اطَّلع على "إرواء الغليل" للألبانيِّ فوجدَه قد أطالَ التخريجَ في مواضعَ كثيرةٍ، ورأى تخريجَها باختصارٍ غير مخلٍّ، يناسبُ وضْعَ التخريج في حاشيةِ الكتابِ، ثم ذكرَ أنَّه وجد (١٠٢) حديثًا وأثرًا لم يخرجْهُا الألبانيُّ، فاجتهدَ هوَ في تخريجِ أغلبِها[2].

وهذا العملُ مطبوعٌ مع "منار السَّبيل" في مجلَّدين في المكتبةِ التجاريَّة بمكةَ المكرمةِ سنة (١٤١٦)، وهذه الكتبُ الأربعةُ لم تتناولْ منهجَ الألبانيِّ في كتابِه "إرواء الغليل"؛ بل هي -كما تقدَّمَ- تكميليَّةٌ أو منتزعةٌ من الأصل.

٥-"مستدركُ التعليل على أرواءِ الغليل":

ثم وقفتُ -فيما بعدُ- على كتابٍ باسمِ "مستدرك التعليلِ على إرْواءِ الغليل" للدكتور أحمدَ بنِ محمَّد الخليل، طُبعَ بدار ابنِ الجوزيِّ في محرمٍ سنةَ (١٤٢٩)، وهو يناقشُ الألبانيَّ في بعضِ الأحاديثِ التي صحَّحَها أو حسَّنَها في "إرواء الغليل"وضعَّفَها عددٌ من النُّقاد المتقدمين، فجاءَ عددُ الأحاديث التي خالف الألبانيَّ في الحكمِ عليها (١٠٧) مائة وسبعة أحاديث.

٦-"ردُّ الجميل في الذَّبِّ عن أرواء الغليل":

للشيخِ عبدالله العبيلان، وهو تعقيباتٌ على الكتابِ السَّابقِ المذكور في رقم (٥).

---

(١) مقدمة "التَّنكيل" (ص: ٧).

(٢) مقدمة تحقيق "منار السَّبيل" (١/ ٣-٤).

المطلبُ الثاني

تحذيرُ السَّاجدِ منَ اتَّخاذِ القبورِ مساجدَ

هذا الكتابُ يتناولُ بعضَ مسائلَ تتعلقُ بالقبورِ، ومسائلُ القبورِ من مسائلِ الفروعِ، فالخلافُ فيها لا يؤدِّي إلى تضليلِ المخالفِ، والألبانيُّ باعتبارِه وهَّابيًّا كان يتشدَّدُ فيها، ويرمِي المخالفَ فيها بالابتداعِ، ويعتبرُ الخلافَ في بعضِها شركًا، كما هو الشَّأن في طريقةِ الوهَّابيَّة، والكتابُ طُبع ثمَّ صُوِّر مراتٍ، وقد أردتُ منْ خلال دراسةِ هذا الكتابِ بيانَ كيفَ كانَ يتصرَّفُ الألبانيُّ مع كلٍّ من:

أولًا: الأحاديثُ التي تُعارضُ رأيَه الذي يدعُو إليه.

ثانيًا: كيف كان يتعاملُ الألبانيُّ مع مخالفِيه.

ولذلكَ فالذي يَعنِينا أولًا هو الدِّراساتُ الحديثيَّة التي في كتاب "تحذير السَّاجد"، وسأتناولُ مبحثين للألبانيِّ، هما:

١ - قبورُ الأنبياءِ عليهم السلام في مسجدِ الخيفِ:

أخرج البزَّارُ في "مسنَده"[١]، والطَّبرانيُّ في "المعجم الكبير"[٢] من حديثِ إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ عنْ منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**في مسْجدِ الخيفِ قَبْرُ سبعينَ نبيًّا**».

قال البزَّارُ: «لا نعلمُه عن ابنِ عُمرَ بأحسنَ منْ هذا، تفرَّدَ به إبراهيمُ عن منصور».

---

(١) "كشف الأستار عن زوائد معجم البزَّار" (رقم: ١١٧٧).

(٢) "المعجم الكبير" للطَّبرانيِّ (١٢/ ٣١٦، رقم: ١٣٥٢٥).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مختصر زوائد البزَّار"[1]: «هو إسنادٌ صحيحٌ»، وقال الحافظُ الهيثميُّ في "المجمع": «رواه البزَّارُ، ورجاله ثقاتٌ»[2].

هذا الحديثُ يخالفُ مذهبَ التيميِّين القائلين بتحريمِ وجودِ القبرِ في المساجدِ للأنبياءِ وغيرِهم، سواءٌ كانَ المسجد قبلَ القبرِ أم بعدَه، والألبانيُّ منهم؛ ولذلكَ سعىٰ في تضعيفِ الحديثِ المذكورِ، فقال الألبانيُّ في كتابِه "تحذير السَّاجد": «إنَّنا لا نسلِّمُ بصحةِ الحديثِ المشارِ إليه؛ لأنَّه لم يروِه أحدٌ ممن عُني بتدوينِ الحديثِ الصحيحِ، ولا صحَّحه أحدٌ ممن يُوثَقُ بتصحيحِه من الأئمَّةِ المتقدِّمين، ولا النقدُ الحديثيُّ يساعدُ علىٰ تصحيحِه، فإنَّ في إسنادِه من يروي الغرائبَ، وذلك مما يجعلُ القلبَ لا يطمئنُّ لصحةِ ما تفرَّدَ به، قال الطَّبرانيُّ في "معجمه الكبير" (٣/ ٢٠٤/ ٢): حدَّثنا عبدانُ بنُ أحمد: نا عيسىٰ بن شاذان: نا أبو همامٍ الدَّلالُ: نا إبراهيمُ بن طَهْمانَ عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ مرفوعًا بلفظ: «**في مسْجدِ الخيفِ قَبْرُ سبعينَ نبيًّا**».

وأورده الهيثميُّ في "المجمع" (٣/ ٢٩٨) بلفظ: «**... قُبِرَ سبعونَ نبيًّا**» وقال: رواه البزَّارُ ورجاله ثقاتٌ...

قلتُ -القائل الألبانيُّ-: ورجالُ الطَّبرانيِّ ثقاتٌ أيضًا غير عبدانَ بن أحمد وهو الأهوازيُّ كما ذكر الطَّبرانيُّ في "المعجم الصَّغير" (ص: ١٣٦)، ولم أجدْ له ترجمةً، وهو غير عبدانَ بن محمد المروَزيِّ وهو من شيوخ الطَّبرانيِّ أيضًا في "الصَّغير"(ص: ١٣٦) وغيرِه، وهو ثقةٌ حافظٌ، له ترجمةٌ في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٣٥) و"تذكرة الحُفَّاظ" (٢/ ٢٣٠) وغيرهما.

---

(١) "مختصَر زوائد البزَّار" (رقم ٨١٣).

(٢) "مجمع الزَّوائد" (٣/ ٢٩٧).

لكنْ في رجالِ هذا الإسنادِ من يروي الغرائبَ مثلُ عيسىٰ بنِ شاذانَ، قال فيه ابن حِبَّان في الثِّقات: «يُغْرِبُ».

وإبراهيمُ بن طَهْمانَ، قال فيه ابنُ عمار المَوْصليُّ: «ضعيفُ الحديثِ، مضطربُ الحديثِ»، وهذا علىٰ إطلاقِهِ وإنْ كانَ مردودًا علىٰ ابنِ عمَّار، فهوَ يدلُّ علىٰ أنَّ في حديثِ ابنِ طَهْمان شيئًا» انتهىٰ كلامُ الألبانيِّ بحروفِهِ[1].

وسأتتبَّع ما فيه مستعينًا بالله تعالىٰ:

١ - فقوله: «لا نسلِّمُ بصحةِ الحديثِ» المشارِ إليه.

فيه نظرٌ، وهذا الإسنادُ المذكورُ إسنادٌ يُفْرَحُ به؛ فرجاله أئمَّةٌ حُفَّاظٌ ثقاتٌ.

ثمَّ اتكأ علىٰ ثلاثيةٍ مردودةٍ لردِّ الحديثِ الصَّحيح، فقال: «لأنه لم يروِه أحدٌ ممن عُني بتدوينِ الحديثِ الصَّحيح».

قلتُ: هذه خرافةٌ، ولا يشترطُ لصحَّةِ الحديثِ أنْ يكونَ في مصنَّفٍ خاصٍّ بالصَّحيح، والألبانيُّ نفسُه قد صحَّحَ وحسَّنَ أحاديثَ كثيرةً ليس لها إلا مخرجٌ واحدٌ، ولم تُرْوَ في الصِّحاحِ، أو في كتبٍ مشهورةٍ.

٢ - ثمَّ قال: «ولا صحَّحه أحد ممن يُوثَق بتصحيحه مِن الأئمَّة المتقدِّمين».

قلتُ: وهذه خرافةٌ ثانيةٌ؛ وقد صحَّحه الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ رحمه الله تعالىٰ كما تقدَّم، ولا يُشترط لصحَّةِ الحديثِ أنْ يصحِّحَه أحدٌ من الحُفَّاظ.

٣ - ثمَّ قال: «ولا النقدُ الحديثيُّ يساعدُ علىٰ تصحيحِه، فإنَّ في إسنادِه من يروي الغرائبَ».

قلتُ: بل الصَّوابُ أنَّ رجالَه حُفَّاظٌ ثقاتٌ، والحافظُ الثِّقة يُغرِبُ علىٰ غيره لكثرةِ محفوظاتِه، وهذا جليٌّ وواضِحٌ.

---

(١) "تحذير السَّاجد" (ص: ١٠-١٢).

٤-قوله: «ورجال الطَّبرانيِّ ثقاتٌ أيضًا غيرَ عبدانَ بنِ أحمد وهو الأهوازيُّ كما ذكر الطَّبرانيُّ في "المعجم الصَّغير" (ص: ١٣٦) ولم أجدْ له ترجمةً».

قلتُ: بل له ترجمةٌ، فشيخُ الطَّبرانيِّ هو الحافظُ الرُّحلةُ الثِّقةُ عبدالله بنِ أحمد بن موسى الأهوازيُّ الجواليقيُّ، المعروف بـ «عَبْدان»، كان من أئمَّةِ هذا الشَّأن، يحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ.

ترجمه الذَّهبيُّ ترجمةً طنانةً في "سير أعلام النُّبلاء" (١٤/ ١٦٨-١٧٣)، وكذا في "تذكرة الحُفَّاظ" (٢/ ٦٨٨-٦٨٩).

٥-قوله: «لكنَّ في رجال هذا الإسنادِ من يروي الغرائبَ مثل عيسى بن شاذانَ قال فيه ابنُ حِبَّان في الثِّقات: يُغْرِب».

قلتُ: عيسى بن شاذان البصريُّ نزيلُ مصر: ثقةٌ حافظٌ؛ كما قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "التَّقريب" (رقم: ٥٢٩٧).

وقال أبو داود: «ما رأيتُ أحمد مدحَ إنسانًا قطُّ إلا عيسى بنَ شاذان، وسمعتُ أحمد يقول: «عيسى بن شاذان كيِّسٌ؛ ووثَّقه آخرون».

أما ابن حِبَّان فقال في "الثِّقات" (٨/ ٤٩٤): «وكان من الحُفَّاظ ممن يُغْرِب».

ولا شيءَ من ناحيةِ عيسى بن شاذانَ الثِّقةِ الحافظِ، فالرجلُ قد تُوبعَ، واعترفَ الألبانيُّ بذلك فقال في حاشية "تحذير السَّاجد"(ص: ٧١): «ثم رأيتُه قد تُوبع... » إلخ.

٦-قوله: «وإبراهيمُ بنُ طَهْمانَ قال فيه ابنُ عمارٍ المَوْصليُّ: «ضعيفُ الحديثِ، مضطربُ الحديثِ»، وهذا وإنَّ كان مردودًا على ابنِ عمارٍ فهو يدلُّ على أنَّ في حديثِ ابن طَهْمان شيئًا...» إلخ.

قلتُ: كفى اعترافُ الألبانيِّ بأنَّ كلامَ ابنِ عمار في ابنِ طَهْمانَ مردودٌ، وابنُ طَهْمانَ ثقةٌ حافظٌ من رجال البخاريِّ. راجع "التَّهذيب" (١/ ١٣٠).

٢-بِناءُ الصَّحابيِّ أبي جندل مسجدًا على قبرِ الصَّحابيِّ أبي بصير رضي الله عنهما:

وهذا أثرٌ ثابتٌ، وفيه أنَّ أبا جندل لما ماتَ صاحبُه أبو بصير دفنَه أبو جندل، وصلَّى عليه، وبنى على قبرِه مسجدًا، وهذا الأثرُ الثابتُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في كتابه "تحذير السَّاجد"، وقد ناقشتُه في كتابي "كشف السُّتور عمَّا أشكلَ منْ أحكامِ القبور"، وقد بيَّنتُ أنَّ الألبانيَّ كان يتشدَّدُ مع منْ يخالفُ مذهبَه، ويرميه بالابتداعِ.

فالحديثان المذكوران تبيَّن مجانبةُ الألبانيِّ للصَّوابِ فيهما، ومع ذلكَ فخطؤه مُتَعَدٍّ؛ للآتي:

١ - أنَّه بنى أحكامًا على خطئِه، وهذه الأحكامُ يلزمُ منها تبديعُ وتضليلُ المخالفِ لهُ.

٢- أنَّه لم يستوعبْ أحاديثَ أو آثارَ البابِ. انظر "كشف السُّتور عمَّا أشكلَ من أحكامِ القبور".

المبحثُ الرابعُ

منهجُ الألبانيِّ في الحكمِ علَى الأحاديثِ

من خلال النَّظر في كتب الألبانيِّ التي فيها بَسطٌ في الصناعةِ الحديثيَّة، وهي: "إرواء الغليل"، "السِّلسلة الصَّحيحة"، "السِّلسلة الضَّعيفة"، يمكنُ أنْ يُقال: إنَّه كانتْ له طريقةٌ في عرضِ الحديثِ من حيثُ: الحكمُ عليه، وذِكرُ المتن والإسنادُ، ثم الصناعةُ الحديثيَّة، وعن هذا المنهجِ أقول:

١-يبدأ الألبانيُّ بذكرِ متنِ الحديثِ محلِّ البحثِ.

٢-في "إرواء الغليل" يذكرُ درجةَ الحديثِ (بلفظٍ واحدٍ)، وفي "السِّلسلة الضَّعيفة" يذكرُ درجةَ الضَّعيفِ (بلفظٍ واحدٍ) كذلك ككونِه منكَرًا أو شاذًّا أو ضعيفًا أو موضوعًا.

وفي "الصَّحيحة" لا يذكرُ درجةَ الحديثِ مكتفيًا بكونه في "الصَّحيحة".

٣-ثمَّ يبدأُ بذكرِ من أخرجَ الحديثَ، مع العزْوِ بينَ معكوفتين للصفحةِ والجزء.

٤- ثمَّ يتكلَّمُ علىٰ الصِّناعةِ الحديثيَّةِ، وما خلصَ إليه من صحَّةٍ أو ضعفٍ.

وكان له منهجٌ -يتغيَّرُ أحيانًا- يتبعُه في الحكمِ علىٰ الأحاديثِ، وهذا المنهجُ يستند إلىٰ قواعدَ، وبعضُ هذه القواعدِ لم يخالِفْ فيها علماءَ الحديثِ، وبعضُها الآخرُ خالفَ فيها، فكانتْ سببًا في مخالفةِ حكمِه علىٰ الأحاديثِ لحكمِ كثيرٍ من الحُفَّاظ والمحدِّثين، فكثرَ النَّقدُ علىٰ الألبانيِّ، وصَنَّفَ كثيرون من معاصرِيه في الانتقادِ عليه[1].

---

(١) ذكر الأستاذ عبدُالله بنُ محمَّد الشمرانيُّ في كتابه "ثَبَت مؤلفات الألبانيِّ" سبعةً

وقد انتقدتُ عليه أمورًا، هي:
١ - موقفُه من أحاديثِ "الصَّحيحين".
٢ -موقفُه من أحاديثِ الأحكامِ في السُّنن الأربعة.
٣ - موقفُه من العملِ المتوارَث في الأُمَّة.
٤ - موقفُه من توثيقِ ابن حِبَّان، وتَناقُضُه فيه.
٥ - موقفُه من توثيق العِجْليِّ، وتقليدُه للمُعَلِّميِّ اليمانيِّ، ثم تَناقُضُه فيه.
٦ -موقفُه من الرَّاوي المستور، وتَناقُضُه فيه بين الردِّ ثمَّ القبول بشروط.
٧- موقفُه من تصحيحِ بعضِ الأئمَّةِ لحديثِ الرَّاوي الذي لم يأت نصٌّ على توثيقِه.
٨- اعتمادُه على المختصراتِ في الجرحِ والتَّعديل.
ثمَّ هو لا يثبتُ على رأيٍ واحدٍ، فكثرتْ منه المخالفةُ حتى لنفسِه(١).
والمباحثُ السبعةُ الأخيرةُ، قد تناولتُها ببَسْطٍ في مقدِّمة كتابي "التَّعريف"، ولذا سأقصرُ الكلامَ هنا على موقفِ الألبانيِّ من أحاديثِ "الصَّحيحين".

موقفُ الألبانيِّ من أحاديثِ "الصَّحيحين":

للألبانيِّ موقفان متغايران منْ أحاديثِ "الصَّحيحين"، فهو يمشي في الموقفِ الأول مع ما قرَّره أئمَّةُ الحديثِ والفقهِ والأصول منْ صحَّة أو أَصَحيَّةِ أحاديثِ "الصَّحيحين"، وأنَّ علماءَ الحديثِ والفقهِ والأصول مِنْ أهل السُّنَّة تلقَّوُا "الصَّحيحين" بالقبول، سوى الأحرفِ اليسيرةِ.

وخمسين مُصَنَّفًا في التعقيبِ على الألبانيِّ، وهم أصحابُ اتجاهاتٍ مُتعدِّدةٍ.
(١) راجع كتاب "تناقضات الألبانيِّ" للسَّيِّد حسن بن عليٍّ السَّقاف، وهو في ثلاثةِ أجزاء.

والموقفُ الثاني هو أنَّ أحاديثَ "الصَّحيحين" قابلةٌ للتَّصحيحِ والتَّضعيفِ، والموقف الثاني هو الأخيرُ منه.

الموقفُ الأولُ للألبانيِّ من أحاديثِ "الصَّحيحَينِ":

١-جاء في "تحقيقِ شَرْحِ نخبة الفِكَر" المسمَّىٰ بـ"النُّكت" لعليٍّ الحلبيِّ ما نصُّه: «قال شيخُنا الألبانيُّ -حفظه الله- في حواشيه علىٰ "النُّزهة"-ومن خطه أنقل-: «وقد غفلَ عنْ هذا التلقِّي وأهميتِه كثيرٌ من النَّاس في العصـرِ الحاضرِ، الذين كلَّما أُشكل عليهِم حديثٌ صحيحُ الإسنادِ؛ لجأوا إلىٰ ردِّه بحجةِ أنَّه لا يفيد القطعَ واليقينَ، فهم لا يقيمُون وزنًا لأقوال الأئمَّةِ المتخصِّصين الذينَ قيَّدوا قولَهم بأنَّ حديثَ الآحادِ يفيدُ الظنَّ بقيودٍ؛ منها: إذا كان مختلَفًا في قبوله.

أمّا إذا كان متلقًّىٰ مِن الأمَّةِ بالقَبُول، ولا سيَّما إذا كان في "الصَّحيحين" -علىٰ ما بيَّنه المؤلِّف رحمه الله- فهو يفيدُ العلمَ واليقينَ عندهم؛ ذلك لأنَّ الأُمَّةَ معْصُومةٌ عنِ الخطأ؛ لقوله ﷺ: «**لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلى ضَلالَةٍ**»، فما ظنَّتْ صحَّتَه، ووجبَ عليها العملُ به؛ فلا بدَّ أنْ يكونَ صحيحًا في نفسِ الأمرِ؛ كما قال العلَّامةُ أبو عمرو بنُ الصَّلاحِ في "مقدِّمته" (ص: ٢٩) وتبعه الحافظُ ابنُ كثير وغيره...»[١].

٢-وقال الألبانيُّ في رسالته "حديث الآحادِ حُجَّةٌ بنفسِه في العقيدة":

«خبرُ الآحادِ يفيدُ العِلْمَ واليقينَ في كثيرٍ منَ الأحيانِ، منْ ذلكَ الأحاديثِ التي تلقَّتْها الأمَّةُ بالقبول، ومنها ما أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيْهما مما لم يُنتقَدْ عليهما فإنَّه مقطوعٌ بصحَّته، والعلمُ اليقينيُّ النَّظريُّ حاصلٌ به، كما

---

(١) "شَرْح نخبة الفِكَر" (ص: ٧٤)، طبْع دار ابن الجوزيِّ.

جزمَ به الإمامُ ابنُ الصَّلاح في كتابِه "علوم الحديث"(ص: ٢٨-٢٩)، ونصرَه الحافظُ ابنُ كثيرٍ في "مختصَره"»[١].

٣-وقال الألبانيُّ أيضًا في مقدِّمةِ تحقيقِ "مختصَر صحيح مسلمٍ" للحافظ المُنذريِّ: «من أجل ذلك كنتُ وضعتُ لنفسي منذُ نحوِ عشرين سنةً مشروعًا سمَّيْتُه: "تقريب السُّنَّة بين يدَيِ الأمَّة"؛ الغايةُ منه تحقيقُ ما يمكِنُ من كتب السُّنَّة، وحذْف أسانيدها، بعد تحقيقِ الكلامِ عليها لمعرفةِ ما يثبتُ من متونِها ممَّا لا يثبت، وذلك من غير "الصَّحيحين"؛ لتلقِّي العلماءِ لهما بالقبول، وسلامتِهما من الأحاديثِ الضَّعيفةِ والمنكَرةِ»[٢].

والعبرةُ في قوله: «من غير "الصَّحيحين"... »إلخ.

الموقفُ الثاني للألبانيِّ منَ الصَّحيحَيْن:

ولكنَّه تراجعَ وخالفَ، فصحَّحَ وضعَّفَ ونظرَ وتكلَّمَ في أسانيد ومتونِ الصَّحيحين، وصرَّحَ بذلك في عدةِ أماكنَ من كتبِه، منها: مقدمةُ "آداب الزفاف" (ص: ٥٣)، ومقدمةُ "مختصَر صحيح مسلم" للمُنذريِّ، الطبعةالأخيرة (ص: ١٣-٢٢)، ومقدمةُ الجزءِ الثاني من "مختصَر صحيح البُخاريِّ"[٣].

---

(١) "رسالة الحديث الآحادِ حُجَّة بنفسه في العقائد" للألبانيِّ (ص: ٣).

(٢) مقدِّمة الألبانيِّ لـ"مختصَر صحيح مسلم" للمُنذريِّ (ص: ٢٣).

(٣) وقد تعقَّبْتُ موقفَ الألبانيِّ من "صحيح البخاريِّ"، والأحاديث التي ضعَّفها في "صحيح البخاريِّ"، وذكرها في ردِّه عليَّ في مقدمةِ الجزء الثاني من "مختصَره لصحيح البخاريِّ"، وهذا التعقيبُ كنتُ ألحقتُه في بحثٍ مفرَدٍ بمقدمةِ كتابي

المبحثُ الخامسُ

أثرُ أعمالِ الألبانيِّ علَى المعاصرين

كانَ لأعمالِ الألبانيِّ الحديثيَّة تأثيرٌ علىٰ بعضِ المشتغلين بالعلمِ وبالأخصِّ الحديثيَّة منها، وهذا التأثيرُ كانتْ له اتجاهاتُه:

الأولُ: الاتِّجاهُ المؤيِّدُ.

فإنَّ أعمالَ الألبانيِّ -باعتبارِه منْ مقدِّمي الدَّعوة التَّيميةِ- اعتنىٰ بها التَّيميون، وطبعُوا منها عشراتِ الآلافِ بأموال البترودولار، واحتفَوْا بتخريجاتِه وتحقيقاتِه، وحصل عليها إقبالٌ كبيرٌ، حتَّىٰ أحكام الألبانيِّ علىٰ الأحاديث، والتي نصَّ عليها بدونِ إبداء علَّةٍ أو سببٍ كالتي في صحِيح وضعيفِ كل من: "السُّنن الأربعة"، و"الأدب المفرد"، و"زوائد ابن حِبَّان"، و"الجامع الصَّغير" وزيادته، فهذه احتفىٰ بها التَّيميون ونقلُوا أحكامَه، فانتشرتْ أعمالُه وأحكامُه.

"التَّعريف"، ولكنْ لما كان "التَّعريف" خاصًّا بـ"السُّنن الأربعة" رأتْ دارُ البحوث بدُبيّ، الاعتذارَ عن نشر هذا التعقيبِ مع مقدمةِ "التَّعريف". واستطرادًا أقول: بقي لي بحثان لم يُنشرَا بالدارِ المذكورة:

الأول: «الإمامُ مالكٍ أميرُ المؤمنين في الحديث، وبعضُ آرائِه الحديثيَّةِ بين النَّظرية والتَّطبيق».

الثاني:"طبقات المالكية"، وهو مشروعٌ كبيرٌ كنتُ قد جمعتُ فيه بين "ترتيب المدارك"، و"زوائد الديباج" لابن فرحون عليه، ثمَّ ما في "نيل الابتهاج وكفاية المحتاج" لأحمد بابا التنبكتيِّ، واستدركتُ علىٰ "الترتيب"، ثم ذيَّلْتُ عليهم، وهو كتابٌ حافلٌ ولم يتمَّ، ثم تركتُ استكمال العملِ فيه؛ لاختلافٍ معَ الإدارة حول العمل..!!

ووُصف بأنَّه محدِّثُ الشَّامِ، وأنَّه يستدرِكُ على الحُفَّاظِ، وقوله هو الفصْلُ، فانهالَ الكثيرون على كتبِه ينقلونَ ويحتفون[1]، بل ولم تتخلفْ بعضُ

---

(١) من هؤلاء: الدكتور محمد مصطفى الأعظميُّ في "التعليق على صحيح ابن خُزيمة".
وبشَّار عواد معروف في "التَّعليق على جامع التِّرمِذيِّ"، وحمدي السَّلفيُّ في "التَّعليق على المعجم الكبير للطَّبرانيِّ" وغيره.
وكنت أسمعُ بالدكتور الأعظميِّ والتقيتُ به في مكةَ المكرمةِ صحبةَ أستاذِنا الدكتور أحمد نور سيف أطال الله عمرَه في خيرٍ سنة ١٤٠٣، ثم عندما كنتُ أعمل بدار البحوثِ بدبيّ ازدادتْ صلتي به؛ لأنَّه كان وثيقَ الصلةِ بالدكتور أحمد نور سيف، وكنتُ أظنُّه من علماءِ الحديثِ، فباحثتُه في مسائلَ في قواعدِ الجرحِ والتَّعديل والرِّجال، فوجدتُه ليس من أهلِ هذه المسالكِ، فتعجَّبتُ منه؛ لأنَّه حقَّق "صحيح ابنَ خزيمة"، ثمَّ كلَّمتُه حولَ استعانتِه بالألبانيِّ في التَّعليقِ على "صحيح ابن خزيمة"، وأوقفتُه على بعضِ أوهامِ الألبانيِّ المنهجيةِ والفرعيةِ في تحقيقِ "ابن خزيمة"، فأبدى أسفَه العامَّ، وقال: «كنتُ مغرُورًا به»، وأكَّد لي الدكتور سيف هذا المعنى، فقلتُ للأعظميِّ: ولكنْ لا يكفي الكلامُ الشفهيُّ هذا، ولا بدَّ من الكتابة!! ولكنَّه لم يفعلْ إلى الآن...!
والدكتور الأعظميُّ له اهتمامٌ بمخطوطاتِ الحديثِ القديمةِ الموثَّقةِ، واستعمال الحاسوب في السُّنَّةِ، ومشاركةٌ جيدةٌ في الردِّ على أعمال المستشرقين، أمَّا الصناعة الحديثيَّة والرِّجال وقواعدُ الجرح والتَّعديل والعلل، فليس له في ذلك ما يلفتُ النظرَ، وإذا كنتَ من أهل المعرفةِ والذوقِ فانظرْ إلى عمله على "سنن ابن ماجه" ثم "صحيح ابن خزيمة" تعرفْ صوابَ كلامي، وعملُه على "سنن ابن ماجه" ضعيفٌ جدًّا، وقد خبرتُه وقتَ اشتغالي بكتابِ "التَّعريف".
أمَّا الدكتور بشَّار عواد معروف فالكلامُ عليه في مقدمة "التَّعريف" وأمَّا الشَّيخ

الأطروحاتِ[١] في بعضِ الجامعاتِ عن اللحاقِ بركبِ تقليدِ الألبانيِّ ونقل أحكامِه علىٰ كلِّ حديثٍ، وكان لارتباطِ هذه الجامعاتِ بالبترودولار الأثرُ الأكبرُ في انتشارِ أعمال الألبانيِّ.

الثاني: الاتِّجاهُ النَّاقدُ.

النَّاقدون للألبانيِّ كثيرون منْ أهلِ التَّخصُّصِ وغيرِهم، ولبَعضِهم مصنَّفاتٌ معروفةٌ[٢]، ومنهُم منْ سكتَ وتركَ السَّاحةَ للألبانيِّ ورأىٰ في السُّكوتِ السَّلامة منْ أذىٰ التَّيميِّين.

تنبيه: وكانت للألبانيِّ عبارات قاسية جدًا، مع من يرد عليه، بل كان يرمي بعضهم بالشنائع بدون موجب، وانظر مثلًا: مقدمة المجلد الثالث من ضعيفته، وقد جمع صديقنا العلامة السيد حسن السقاف بعض ألفاظه الشنيعة في جزئين مطبوعين.

والحاصلُ مما تقدَّم:

١- أنَّ الشيخَ محمَّد ناصر الألبانيَّ كانَ من أكثرِ المشتغلينَ بالحديثِ في القرنِ الفائتِ إنتاجًا، وأعمالُه الحديثيَّة تدورُ حول الصِّناعة الحديثيَّة.

حمدي السَّلفيُّ فتعليقاتُه علىٰ "المعجم الكبير" للطَّبرانيِّ لا تغادرُ نقْلَ كلام الألبانيِّ، رحمَ الله الجميع.

(١) راجع "تحقيق تحفة المحتاج لابنِ المُلقِّن"؛ رسالة ماجستيربإشرافِ فضيلةِ الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار الأزهري، من جامعة أم القرىٰ من إعداد الدكتور عبدالله ابنِ سعاف اللحيانيِّ.

(٢) "ثبت مؤلَّفات الألبانيِّ" لعبدالله الشمرانيِّ (ص: ١٦١، ١٧٨).

٢- وقد تهيَّأ له دعمٌ ماديٌّ ومعنويٌّ هائلٌ من الحركةِ الوهَّابيةِ، وكان ذلك من أسبابِ انتشارِ أعماله.

٣- لم يطلبِ الحديثَ على المشايخِ، ولم يقرأ الأصولَ أو الكتبَ المسنَدةَ على أحدٍ، فاشتغل بنفسِه، وبالتالي كانتْ له قواعدُ يمشي عليها، ولكنْ لم يكنْ ثابتًا عليها، فكانَ يتركُها ويخالفُها، لذلك كثُرتِ التناقضاتُ في أحكامِه على الأحاديثِ، وقد تعرَّضَ كثيرون لنقدِ الألبانيِّ في القواعدِ والتطبيقِ.

٤- أهمُّ أعمالِه هي: "إرواء الغليل"، السِّلسلتان: "الصَّحيحة" و"الضَّعيفة"، وباقي أعمالِه تقعُ في عشراتِ المجلداتِ، وهيَ مبنيَّةٌ على الأعمالِ الثلاثةِ المذكورةِ، وبعضُها لا يزيدُ عنِ العزْوِ لأعمالِه الثلاثةِ المذكورةِ كما في مجموعةِ تقسيم كتبِ السُّنَّة إلى صحيحٍ وضعيفٍ، التي زادتْ على أربعين مجلدًا.

٥- كان للشيخِ محمد ناصر الدين الألبانيِّ معارضُون ولهم مصنفاتٌ، وكذلك له مؤيِّدون يحتفونَ بأحكامه على الأحاديثِ في بحوثِهم ورسائلِهم، وكان لهذا أثرٌ كبيرٌ في انتشارِ كتبِ الحديثِ، وعنايةِ كثيرٍ من الباحثين بالتخريج، وتمحيصِ بعضِ الأحكامِ.

الفصل السابع

السيد محمَّد بن الحسن العجري المؤيدي الحسني

وأعماله في خدمة حديث ورجال كتب آل البيت عليهم السلام

وهو يتكونُ من أربعةِ مباحثَ:

المبحث الأول

التعريف بالسيد محمَّد بن الحسن العجري المؤيدي الحسني

ترجمة السَّيد العجري بقلم الدكتور المرتضى بن زيد المحطوري الحسني[1]:

نسبُه: هو السَّيدُ العلَّامةُ المجتهدُ الورعُ الزَّاهدُ محمَّد بنُ الحسنِ بنِ محمَّد بنِ يحيي بنِ أحمدَ بنِ الحسينِ بنِ محمَّدٍ -الملقب بالعِجْريِّ- ابنِ يحيىٰ بنِ أحمدَ بن يحيىٰ -الشَّهيدِ- ابنِ محمَّدِ بنِ صلاح بنِ عليِّ بنِ الحسين ابن أمير المؤمنين عزِّ الدين بن الحسن ابن أميرِ المؤمنين الهادي إلىٰ الحقِّ عليِّ بنِ المؤيد، وينتهي نسبه إلىٰ الإمام الهادي يحيىٰ بن الحسين رضوان الله عليهم أجمعين.

ولد بهجرة ضحيانَ سنةَ ١٣٥٢ في مدينةٍ مليئةٍ بالعلماءِ ومنْ أسرةٍ مشهورةٍ بلعلم والفضل؛ فبدأ القراءةَ صغيرًا علىٰ والدِه في القرآن الكريمِ، ثمَّ قرأ في المكتب علىٰ يدِ سيِّدنا[2] حموديٍّ الحاشديِّ وسيدنا عبدالعزيز الغالبيِّ، وغيرهما، ثمَّ تنقل في حلقاتِ العلمِ ونهلَ من كثيرٍ من المشايخِ.

---

(١) هذه الترجمة أرسلها إليَّ السَّيدُ العلَّامةُ الشَّهيدُ الدكتور المرتضىٰ بن زيد المحطوري (ت: ١٤٣٦)، وأبقيتها بدونِ أيِّ تدخلٍ منِّي تيمنًا بصاحبِها وكاتبِها عليهما الرَّحمة والرضوانُ.

(٢) مصطلحُ سيدِنا: يطلقُ في اليمنِ علىٰ المشايخِ أو العلماءِ من غيرِ الهاشميين لتعظيمِهم أو بالفقيهِ، أو بالقاضي أما كلمةُ «ياسيدي» فيطلقُ علىٰ من كانَ من أهل البيتِ من ذريَّة فاطمةَ الزَّهراءِ عليها السلام.

مشائخُه:

١ - والدُه: قرأ عليه "متن الأزهار"، و"الآجرُّومية"، و"القطر"، وغيرَها، وكان والدُه من كبارِ العلماءِ واشتهرَ والدُه بخطِّه الجميلِ؛ فنسخ كثيرًا من الكتب.

٢ - القاضي أحمدُ بن عليٍّ جَرَّانُ: قرأ عليه "كنز الرشاد" في الزّهد للإمامِ عزِّ الدينِ بنِ الحسنِ.

٣- العلَّامةُ أحمدُ بن محمَّدٍ شمس الدين: قرأ عليه "الكاشف لذوي العقول بنيل السُّؤل" في علمِ أصولِ الفقهِ: للعلَّامةِ أحمدَ بن محمَّدِ بنِ لقمان و"شفاء غليلِ السائلِ عمَّا تحملَهُ الكافل" لعليِّ بنِ صلاح بنِ عليِّ بن محمَّدالطبريِّ، و"الأنوار في شرحِ الكافل" في أصول الفقهِ للقاضي أحمد بن يحيى حابس.

٤- عبدُالعظيم بنُ الحسن الحوثيُّ علَّامةٌ محقِّقٌ في كلِّ فنٍّ اشتهر بالتدريس، وأخذ عنه الكثير من الطلابِ: قرأ عليه "شرح الغاية" في أصول الفقه للإمامِ الحسينِ بنِ القاسم "والبحرالزَّخَّار" و"أمالي أحمد بن عيسى" "والجامع الكافي" و"بيان ابنِ مظفر" و"شرح الثلاثين مسألةً في أصول الدين" و"شرح الأزهار" و"جوهرة الفرائض" و"المهذَّب في الفقه" للإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، ورسائل الإمامِ زيدٍ، و"المناهل الصَّافية في شرح الشافية" في الصَّرف للعلَّامة لطفِ الله الغياثِ وغيرها.

٥ - العلَّامةُ يحيى بن محمَّد جعفر: قرأ عليه في "شرح الأزهار" والفرائض.

٦- العلَّامةُ أحمدُ بن الحسن الحوثيُّ: قرأ عليه "شرح المفصَّل في النحو" لابن يعيشَ.

٧- العلَّامةُ أميرُ الدين بن الحسين الحوثيُّ: قرأ عليه "شرح التجريد".

٨- العلَّامةُ الحسنُ بن الحسين الحوثيُّ: قرأ عليه "شرح ابن أبي الحديد"، و"شرح كافيةِ ابنِ الحاجب" للخبيصيِّ "الموشح" و"بيان ابن مظفر"، "ولوامع الأنوار" للسيد مجد الدِّين المؤيّدي.

٩- عمُّه العلَّامةُ المجتهدُ عليُّ بنُ محمَّد العِجْرِيُّ: قرأ عليه في كثيرٍ من الكتبِ، ومنها جميعُ مؤلفاتِه وأهمُّها "مفتاحُ السعادة" ستةُ مجلداتٍ (طبع) ولازمه فترةً طويلةً وله منه إجازةٌ في جميعِ مؤلَّفاتِه ورسائِله ومروياتِه.

١٠- السَّيد العلَّامةُ عبدُالله بنُ عبدالله بنِ عبدالله العنثريُّ: قرأ عليه في "الفاكهي" و"البحرق" وغيرهما.

١١- يحيىٰ بن الحسين بن محمَّد الحوثيُّ: قرأ عليه "مصابيح" أبي العباس الحسنيِّ و"أنوار اليقين".

١٢- السَّيدُ العلَّامةُ مجدُ الدين بنُ محمَّد بنِ منصور المؤيديُّ: قرأ عليه وأملىٰ الكثيرَ منَ الكتبِ، وله منه إجازةٌ عامةٌ في جميعِ مؤلفاتِه ومروياتِه وبعضُها بالمناولةِ.

وله إجازةٌ من السيدِ العلَّامةِ الحسنِ بنِ عبدالله بنِ الإمامِ الهادي في جميع مؤلَّفاتِه، ومؤلَّفاتِ والدِه ومؤلَّفاتِ جدِّه الإمامِ الهادي الحسنِ القاسميِّ وله إجازةٌ من السيدِ العلَّامةِ مفتي الشَّام إسماعيل بن أحمد المختفي، وله إجازةٌ من السَّيد العابد الحسن بن محمَّد الفيشي حفظه الله.

نشاطُه العلميُّ:

لازمَ التدريسَ في كتب أهلِ البيتِ في الحديثِ والتأليفِ، ولازمَ المطالعةَ والقراءةَ في جميعِ الفنون.

ونسخَ بخطِّه الجميلِ الكثيرَ من الكتبِ وفهرَسَ مواضيعَ كثيرٍ من الكتبِ حالَ مطالعتِه.

وفاته:

مرضَ أيامَ الحربِ الظالمة على صعدةَ ولم يستطِعْ أهلُه نقلَه إلى أي مستشفى حتى غلبَ عليه مرضُه، فتوفِّي في غرَّةِ محرمٍ سنةَ ١٤٣١ودُفن في مكانٍ يُسمَّى أحمى الطلح.

مؤلفاتُه:

١ - "إرشادُ الأنامِ إلى أدلَّة الأحكامِ".

٢ - "أسْنى الذكرِ في أحاديثَ منتخبةٍ من كتابِ الذكر".

٣- "البروجُ المضيئةُ في الأربعينِ الحديث النبوية".

٤ -"جامعُ الأخبارِ النبويةِ والأثارِ العلويَّة".

٥ -"الجوابُ الزَّيدي في رفعِ الأيدي".

٦ -"الجواهرُ الحسانُ المنتزعُ من عقودِ العِقيانِ في الناسخِ المنسوخ" اختصر كتاب الإمامِ محمَّدِ بنِ المطهر.

٧-"الجواهرُ المضيئةُ في الكشفِ عن أسانيدِ الزيدية".

٨-"الخلافاتُ الواردةُ فيمنْ طلَّق ثلاثًا في كلمةٍ واحدة".

٩ -"دلائلُ الإمامةِ في كتابِ المحيطِ بالإمامة".

١٠ -"الصراطُ المستقيمُ في مذهبِ القاسمِ بن إبراهيم".

١١ -"القنوتُ قبلَ الركوعِ وبعده".

١٢ -"تكميلُ تفسيرِ الإمامِ الهادي".

١٣ -"الشامل الوافي لأخبارِ الجامعِ الكافي". انتزعَه من الجامعِ الكافي، وفرغ منه ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٦.

١٤ -"الكاشفُ المفيدُ عن رجال وأخبارِ شرحِ التجريد" مجلدٌ كبيرٌ يحتوي على تراجمِ الرجال المذكورين في "شرح التجريد" وتخريجِ الأحاديثِ المرسَلةِ منه وبعضِ الشواهدِ في المعنى.

١٥ -"لوامعُ الأنوار في الناسخِ والمنسوخِ من الآثار".

١٦ -"مسندُ أهلِ البيتِ عليهم السلام".

١٧ -"وابلُ الغمامِ من كلامِ أميرِ المؤمنين عليه السلام".

١٨ -"الدُّرَرُ المصونة في الأسرارِ المخزونة".

١٩ -"الصحيحُ المختار منْ علومِ العِترَةِ الأطْهار" أربعةُ مجلداتٍ جمعَ فيه جميعَ الرواياتِ عند أئمةِ الزيديَّة، وترجَمَ لرجال الأسانيدِ فيها، وقد اختصرَه محمَّد بن يحيى بن حسين الحوثيُّ في مجلدٍ كبيرٍ باسم: "المختار من صحيح الأحاديث والآثار" (طبع).

٢٠ -"إعلامُ الأعلامِ بأدلَّةِ الأحكامِ" انتزعَ الأحاديثَ منْ كتابِ "شرح الأحكام" لعليِّ بنِ بلال الآمليِّ ولما كان الموجودُ من كتاب "شرح الأحكام إلى الجنائز" وبقيَّة الكتابِ مفقودٌ أضافَ ما وجده في "تتمةِ الاعتصامِ" السَّيدُ العلَّامةُ يوسف زبارة في "تتمَّةِ الاعتصام" (طبع).

٢١ -"أحكامُ القرآن المنتزعةُ من تفسيرِ التهذيبِ للحاكمِ الجشميِّ" ثلاثة مجلداتٍ فرغ منه ١٤ ربيع الآخر سنة ١٤١٤ وصل فيه إلى (سورةِ الممتَحنةِ).

٢٢ - "معجمُ رجال الزيديَّة" اقتصرَ فيه على الاسمِ ومعلوماتٍ قليلةٍ عنه، وصل فيه إلى حرفِ السينِ ولم نتعرفْ هل أتمَّه أو لا؟

٢٢- "فهارسُ الأخبارِ النبوية والآثارِ العلويَّة في بعض كتب الزَّيديَّة" يحتوي على فهارسَ "مجموع الإمامِ زيد بنِ عليٍّ" و"أمالي" أحمد بن عيسى و"الأمالي الخميسية" للإمام المرشد بالله، و"الأحكامِ" للإمامِ الهادي و"أمالي" أبي طالبٍ و"صحيفة عليِّ بن موسى الرِّضَا" و"المنتخب" و"الفنون" للإمامِ الهادي وغيرها.

٢٣- "النورُ المبينُ في فقه أميرِ المؤمنين"في (٢٣٢) صفحة يتضمَّن الكثير مما ورد عن أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام في الفقه.

مصادر الترجمة: مصادرُ التراثِ في المكتبات الخاصَّة في اليمن (١/ ٢٩٠- ٢٩٤)، ومقدمةُ "إعلام الأعلامِ بأدلة الأحكام" و"أعلام المؤلِّفين الزَّيديَّة" (٨٨٤) ومقدمة "المختار من صحيح الأحاديث والآثار"، و"تقاريظه" و"المعرفة الشَّخصية".

قلت: انظرْ إلى هذا السيِّدِ العلامةِ ومصنفاتِه في خدمةِ آل البيت عليهم السلام وعلومِهم، وهو يعيشُ في جبال صعدةَ في هدوءٍ وسترٍ، ولا يتمكَّنُ أهلُه من إرساله للعلاجِ بسببِ ضرباتِ الظالمين على الهاشميِّين وشيعتِهم، وهي مُصنَّفاتٌ تستدعي مُحبِّي العترةِ الشريفَة إلى العنايةِ بها وإخراجِها بالوضْعِ اللائقِ بها، وهذهِ المُصنَّفاتُ لم أرَ منها إلا المجلَّد الأول من "الصحيح المختار من علومِ العترة الأطهار" وقد حصلتُ على المجلَّد الأول بشقِّ الأنفس، و"إعلام الأنام بأدلَّة الأحكام" وهو مطبوعٌ، والثالث "بغيةُ الطالبِ في تراجم رجال أمالي أبي طالب" وهو مطبوعٌ مع "الأمالي"، وهذا الأخيرُ لم يذكرْ في الترجمة.

وبالجملةِ فصاحبُ الترجمةِ ممن يقصرُ القلمُ عن التعريفِ به، وقد أسدى خدماتٍ جليلةٍ لآل البيتِ، ولو كانَ هذا السيِّدُ العلامةُ في أماكنَ أخرى وعلى

مذهبٍ آخرَ لدُعي للمحاضراتِ والمؤتمراتِ، وتكالبَ الإعلاميُّون عليه، ولكنَّ هؤلاءِ قومٌ غلبَ عليهم الخمولُ ودُفنتْ محاسنُهم، وضُربَ عليهم النسيانُ والإهمالُ حتىٰ من جيرانِهم.

الشَّوكاني وفضل السَّادة الزيدية:

وللقاضي العلامةِ محمَّدِ بن عليٍّ الشوكانيِّ (ت ١٢٥٠) رحمه الله تعالىٰ كلمةٌ أنقلُها لأهلِ الإنصافِ من كتابه "البدر الطالع" (٢/ ٨٣) قال فيها: «ولا ريبَ أنَّ علماءَ الطوائفِ لا يكثرون العنايةَ بأهلِ هذهِ الدِّيارِ لاعتقادِهم في الزَّيديَّة مالا مقتضىٰ له إلا مجرَّدُ التقليدِ لمن لم يطَّلعْ علىٰ الأحوال، فإنَّ في ديارِ الزيديةِ من أئمَّةِ الكتابِ والسُّنة ما يجاوزُ الوصفَ، يتقيدون بالعملِ بنصوصِ الأدلَّة، ويعتمدُون علىٰ ما صحَّ في الأمهاتِ الحديثيَّة، وما يلتحقُ بها منْ دواوينِ الإسلامِ المشتملةِ علىٰ سُنَّة سيدِ الأنامِ، ولا يرفعُون إلىٰ التقليدِ رأسًا ولا يشوبُون دينَهم بشيءٍ من البدعِ، التي لا يخلو أهلُ مذهبٍ من المذاهبِ من شيءٍ منها، بل همْ علىٰ نمطِ السَّلف الصالحِ، في العملِ بما يدلُّ عليه كتابُ الله وما صحَّ من سُنَّةِ رسول الله ﷺ معَ كثرةِ اشتغالهم بالعلومِ التي هي آلاتُ علم الكتابِ والسُّنةِ من نحوٍ وصرفٍ وبيانٍ وأصول ولغةٍ وعدم إخلالهم بما عدا ذلك منَ العلومِ العقليَّة ولو لم يكنْ لهم من المزيَّة إلا التقيدُ بنصوصِ الكتاب والسُّنةِ وطرحُ التقليدِ فإنَّ هذه خصيصةٌ خصَّ الله بها أهلَ هذه الديارِ في هذه الأزمنةِ الأخيرةِ ولا توجدُ في غيرِهم إلا نادرًا». انتهىٰ

قلت: وقد بقيَ الاجتهادُ في الزيديَّة إلىٰ عصرِنا، ولم ينقطعْ فيهِم، لأنهم يوجبُون علىٰ العالم تركَ التقليدِ، ومن شروطِ الإمامةِ الاجتهادُ.

وقد رأيتُ أنْ أتكلَّم على الكتبِ الثلاثة التي اطلعتُ عليها للسيِّدِ العلامةِ محمد بن الحسن العِجريِّ الحسنيِّ، وهي: "الصحيحُ المختارُ من علومِ العترةِ الأطهار"، و"بغيةُ الطالبِ في تراجمِ رجال أبي طالب"، و"إعلامُ الأعلامِ بأدلةِ الأحكام". كلٌّ كتابٍ في مبحثٍ خاصٍّ.

المبحث الثاني

كتاب "الصحيح المختار من علوم العترة الأطهار"

هذا الكتابُ صنَّفه السيِّدُ العلَّامةُ محمَّد بن الحسن العِجْريُّ المؤيديُّ رضوانُ الله عليه، وهو من أهمِّ الأعمال الحديثيَّة المصنَّفةِ في القرنِ الرابعِ عشرَ من حيثُ تفرُّدُه بجمعِ كثيرِمن الأحاديثِ النبويَّة والآثارِ العلويَّةِ من كتبِ السادةِ آل البيتِ الزيديَّة، وهو أولُ عملٍ حديثيٍّ جمعَ بعضَ المصنَّفات الحديثية للسَّادة الزيديَّةِ في صعيدٍ واحدٍ، مع الكلامِ على أسانيدِها، فهو إضافةٌ حقيقيةٌ، ويجيبُ عن أسئلةٍ كثيرةٍ، طلبَ كثيرون من المعتَنين بتراثِ آل البيتِ الإجابة عليها.

وصفُ الكتابِ:

ابتدأ المصنِّفُ رحمه الله تعالى كتابِه بعد خطبَةِ الكتابِ، فذكر مقدِّمةً احتوتْ على فوائدَ كالآتي:

١- ذكر المصنِّفُ نسبَه إلى أميرِ المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍ عليه السلام، وأعقبَ ذلك قوله (١/ ل: ٣، ٢): «هذا مختصرٌ جامعٌ لوابلٍ منَ الأحاديثِ النبويَّة والآثارِ العلويَّة بالأسانيدِ المرضيَّة عند كثيرٍ من الزيديَّة والسلالةِ العلويَّة».

فكلامُه يصرِّحُ بأنَّ كتابَه مختصرٌ ليس حاويًا أو مستوعبًا، وفيه آثارٌ مرفوعةٌ وموقوفةٌ رواها العترةُ، وأنَّ أسانيدَها مرضيَّةٌ عند الزيديَّةِ اعترافًا منه ومفهومُه أنَّ بعضَها غيرُ مرضيٍّ عند آخرينَ، وكان أكثرَ بيانًا فقال في موضعٍ آخرَ من المقدِّمة (١/ ل١٥): «والطريقةُ لكتابنا هذا في الأحاديثِ النبويَّة والآثارِ العلويَّةِ، أنَّا لا ننقلُ من الأخبارِ النبويَّةِ والآثارِ العلويَّةِ إلَّا ما هو صحيحُ الإسنادِ، أو مرسَلٌ أرسله إمامٌ من الأئمةِ المتقدِّمينَ أو جزمَ بصحَّتِه كالباقرِ

والصادقِ وزيدِ بنِ عليٍّ وطبقتِهم، وكالقاسمِ والهادي وطبقتِهما صلواتُ الله عليهم أجمعين».

٢- هذا الكتابُ أعني "الصحيح المختصر" ليس فيه إلا حديثُ العترةِ عليهم السلامُ، وما كان من حديثِ غيرِهم من الصحابةِ مرفوعًا أو موقوفًا لم يذكرْه، ففي الأصول التي اعتمدَ عليها أحاديثُ لعددٍ من الصحابةِ كابن مسعودٍ، وثوبانَ، وجابرٍ، وعبدالله بنِ عمرو، وابنِ عمر، وأنسِ بنِ مالك وغيرِهم من الصحابةِ، وحديثُ هؤلاءِ لم يذكرْه السَّيدُ العِجريُّ في مصنَّفِه باعتبار أنَّ حديثَ هؤلاءِ معروفٌ ومشهورٌ ومتداولٌ في أماكنَ أخرىٰ، فيمكنُ أنْ يقال: إنَّ السيِّدَ العجريَّ قد جرَّدَ حديثَ العترةِ من مصادرِ الكتابِ.

٣- وفي (١/ ل٣) ذكرِ مصادرِه في المتونِ والرِّجال، وصرَّحَ بأنه لم يستوعبُ حديثَ العترة، وطلبَ من إخوانِه الاستدراكَ عليه.

٤- من فوائدِ المقدِّمةِ (١/ ل٤-٧) ذكرُ أسبابِ الاختلافِ في بعضِ مسائلِ في الفروع بين مجتهدِي آل محمَّدٍ ﷺ.

٥- أقامَ الدلائل علىٰ حجِّية قول عليٍّ عليه السلام باعتبارِه مبلِّغًا عنْ رسول الله ﷺ (١/ ل٧-١٤).

٦- وصرَّح في ختمِ المقدِّمةِ بأنَّه تركَ ذكرَ أسانيدِه للأصول الحديثيَّة لكتابه خشيةَ الإطالةِ، وأحال إلىٰ "لوامع الأنوار" للسَّيدِ العلامةِ مجدِ الدين المؤيديِّ (ت ١٤٢٨) والذي حوىٰ "الجامعة المهمَّة في أسانيدِ الأئمَّة ".

أمَّا الكتابُ فقد رتَّبه علىٰ أبوابِ الفقه، وطريقتُه أنَّه يذكرُ الحديثَ ويترجمُ لرجاله، وفي حاشيةِ الكتابِ تخريجاتٌ جيدةٌ ومفيدةٌ للمصنِّفِ العلَّامة السَّيد محمَّد بن الحسن العجريِّ من كتب الأحاديثِ عند أهل السُّنَّة، وعزْوٌ نادر

لأصول الإماميَّة، واستدراكاتٌ من كتبِ الزيديَّة، والكتابُ يتكوَّن من أربعةِ مجلدات، الأول في (٣٧٦) لوحة وكتبَ في نهايةِ المجلَّد الأول ما نصُّه: «يقول مؤلفُه غفر الله له ذنوبَه وأناله شفاعةَ جدِّه محمَّدٍ ﷺ انتهى الفراغُ من الجزءِ الأول من "الصَّحيحِ المختارِ من علومِ العترةِ الأطهار" ونقلَه منَ المسوَّدة التي فرغنا منها في يومِ السَّبتِ لعله ٢٦ أو ٢٧ شهر رجب سنةَ ١٣٧٤ هجرية فليعلم سلخ (٣٠) شهر ذي القعدة سنة ١٣٩٥ وذلك بمحروس هجرة ضحيان حرسَها الله بالصالحين وكتبَه محمَّد بنُ الحسن العجريُّ».

والثاني في (٤١٠) لوحة، والثالث في (٣٨٢) لوحةً، والرابع في (١٥٩) لوحة، والجميعُ بخطِّ المصنِّف رحمه الله تعالىٰ وهو نسخيٌّ ممتازٌ، والأصل المخطوط بمكتبة المصنِّف الخاصَّة بصعدةَ حرسها الله تعالىٰ وبلادَ المسلمين.

موارد الكتاب:

قال العلَّامةُ السَّيدُ محمَّد العجريُّ الحسنيُّ في مقدِّمةِ كتابِه (١/ ل٣): «ومعتمدُ نقلي إنْ شاءَ الله تعالىٰ من "أمالي الإمام أحمد بن عيسىٰ"، و"مجموع الإمام الأعظم زيد بن عليٍّ"، و"أمالي أبي طالب"، و"صحيفة عليِّ بن موسىٰ الرضا"، و"أحكام الإمام الهادي إلىٰ الحق"، و"المنتخب" له و"شرح التجريد" للمؤيد بالله، و"أمالي المرشد بالله"، و"مصابيح أبي العباس الحسني"، و"شرح الأحكام" لعلي بن بلال، و"الجامع الكافي" لأبي عبدالله العلوي، وكتابِ "الذكر" لمحمَّد بن منصور المرادي، وكتابِ "النهي" لمحمَّد بن يحيىٰ بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم، و"البساط" للإمام الناصر الحسن بن عليٍّ وغيرِهم من كتبِ الآل عليهم السلام، وشيعتِهم الكرام رضي الله عنهم» انتهىٰ.

فهذه أربعةَ عشرَ أصلًا مسندًا من كتبِ آل البيت وشيعتِهم كالآتي:

١ - أمَّا "أمالي الإمام أحمد بن عيسىٰ" فهو لحافظِ العترةِ محمَّد بنِ منصور المراديِّ، وفيها الكثيرُ عن الإمامِ أحمد بن عيسىٰ بن زيد بن عليٍّ بن الحسين عليهم السلام (ت: ٢٤٧)، وتُعرَفُ هذه "الأمالي" بـ"علوم آل محمَّد" أو "رأب الصَّدْع"، وهي مطبوعةٌ عدةَ مراتٍ والأخيرةُ في ثلاثةِ مجلداتٍ معَ تعليقاتِ السيِّدِ العلامةِ عليِّ بن إسماعيل المؤيد (ت ١٣٩٠)، انظر: "أعلام المؤلِّفين الزيديَّة" للبحَّاثة السيِّدِ عبدِالسَّلام الوجيه الحسنيِّ (ص: ١٥٢).

٢ - وأمَّا مجموعُ الإمامِ الأعظمِ زيدِ بن عليٍّ بن الحسين عليهم السلام (ت: ١٢٢) فهو "مسنده"، وهو أقدمُ كتابٍ في الحديثِ يُعرفُ بالمجموعِ الفقهيِّ أو الحديثيِّ، وعليه تحقيقاتٌ وشروحٌ، من آخرِها تخريجه والتعليق عليه للدكتور العلَّامةِ السيد المرتضىٰ بن زيد المحطوريِّ الحسني (ت: ١٤٣٦) رحمه الله تعالىٰ.

٣ - وأما "أمالي أبي طالب" فهي للإمامِ أبي طالب يحيىٰ بن الحسين بن هارون الحسنيِّ (ت: ٤٢٤)، وقد رتَّبها علىٰ الأبوابِ القاضي جعفرُ بنُ أحمد بنِ عبدالسَّلام، وهي مطبوعةٌ بمؤسسةِ الإمامِ زيدِ بنِ عليٍّ بتحقيقِ الأستاذ عبدالله بن حمود العزبي سنة ١٤٢٢، في مجلدٍ، ومعها "بغيةُ الطالبِ في تراجم رجال أمالي أبي طالب" للعلَّامة السيِّدِ محمَّد بن الحسن العجريِّ (ت: ١٤٣١).

٤ - وأمَّا "صحيفةُ عليِّ بنِ موسىٰ الرِّضا عليه السلام" (ت: ٢٠٣) فانظر "أعيان الشيعة"(٢/ ١٢-٣٢)، و"معجم المؤلِّفين الزيدية" (ص: ٧٢٣).

٦ - وأمَّا "أحكامُ الإمامِ الهادي إلىٰ الحقِّ"، و"المنتخب" له، فهو الإمامُ الهادي إلىٰ الحقِّ يحيىٰ بن الحسينِ بن القاسم بن إبراهيم الرسيِّ الحسنيِّ (ت: ٢٩٨) الذي تنسبُ إليه المدرسةُ الهادويةِ إحدىٰ مدارسِ المذهبِ الزَّيديِّ، وكتابه "جامعُ الأحكامِ في الحلال والحرام" في مجلَّدين، وعليه تقييداتٌ وأكثرُ

من شرحٍ، وطُبعَ مراتٍ، وأخيرًا طبعَ بتحقيقِ العلَّامةِ الشهيدِ السيِّد المرتضىٰ بن زيد المحطوريِّ الحسنيِّ (ت: ١٤٣٦) وانظرْ عن كتاب "المنتخب" للإمامِ الهادي إلىٰ الحق كتاب "معجم المؤلفين الزيدية" (ص: ١١٠٩)، وقد جَمع حديثَ الإمامِ يحيىٰ بنِ الحسين العلَّامةُ عبدُالله بن محمَّد بن حمزةَ بنِ أبي النَّجم (ت: ٦٤٧) في كتابه "درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية"، وهو مطبوعٌ.

٧- وأمَّا "شرحُ التجريد" للمؤيد بالله فهوَ للإمامِ المؤيدِ بالله أحمد بن الحسين الهارونيِّ الحسنيِّ (ت: ٤١١)، وكان قد جرَّدَ فتاوىٰ إمامَيِّ آل البيت القاسم الرسيِّ (ت: ٢٤٦) وحفيدِه يحيىٰ بن الحسين (ت: ٢٩٨) عليهما السلام ثمَّ شرحه، والشرحُ مطبوعٌ في ستةِ مجلَّداتٍ بمركزِ التراثِ والبُحوثِ اليمنيِّ سنة ١٤٢٧ ومن عادةِ الإمامِ الشَّارحِ أنَّه يسندُ أحاديثَ شرحِه.

٨- وأمَّا "أمالي المرشد بالله" فهي للإمامِ المرشدِ بالله يحيىٰ بن الحسين بن إسماعيل الجرجانيِّ الحسنيِّ الشهير بالشجريِّ (ت: ٤٧٩أو ٤٩٩) وله أمالٍ "إثنينية"؛ سُمِّيتْ بذلك لأنَّه كانَ يمليها يومَ الاثنين، و أخرىٰ "الخميسية"؛ لأنَّه كان يمليها يومَ الخميس، والأخيرةُ رأيتُ لها طبعتينِ، انظر: "معجم المؤلِّفين الزيدية" (١١٠٠).

٩- وأمَّا "مصابيحُ أبي العباس الحسنيِّ" فهو المصابيحُ في سيرةِ الرسول ﷺ وآل البيت، وصلَ فيه إلىٰ الإمامِ يحيىٰ بن زيد، وأبو العباس الحسنيُّ هو أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم محمَّد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب عليه السلام (ت: ٣٥٣) من أئمَّةِ الجيلِ والدَّيلَمِ، انظر: "أعلام المؤلِّفين الزيَّدية" (ص: ٧٨).

١٠- وأمَّا "شرحُ الأحكام" لعليٍّ بن بلال فهو لأبي الحسن عليِّ بن بلال الآمليِّ من كبار علماء الزيديَّة بالجيلِ والدَّيلمِ، ومن الآخذينَ عن الإمامين المؤيد بالله (ت: ٤١١) وأخيه أبي طالب (ت: ٤٢٤) و"شرح الأحكام"، هو شرحٌ لكتابِ "الأحكام" للإمامِ الهادي، وهذا الشرحُ أحاديثُه مسندةٌ انظر "أعلام المؤلِّفين الزيديَّة" (ص: ٦٦٢).

١١- وأمَّا "الجامعُ الكافي" لأبي عبدالله العلويِّ فهو منْ أجلِّ كتبِ الفقهِ الإسلاميِّ وبالأخصِّ الزَّيديِّ وهو معتمدُ زيديَّةِ الكوفةِ، ويعتمدُ على القاسم بن إبراهيمَ، وأحمد بن عيسى بن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيدٍ، جمعه الحافظُ العلويُّ من نيف وثلاثين كتابًا من كتبِ حافظِ العترةِ محمَّدِ بنِ منصور المراديِّ بحقِّ رواياته عن الأئمَّة، وختمه بكتاب "عقائد آل محمَّد"، وأبو عبدالله العلويُّ، هو الحافظُ محمَّد بن عليِّ بن الحسينِ العلويُّ الحسنيُّ (ت: ٤٤٥).

١٢- وأمَّا كتابُ "الذكر" لمحمَّد بن منصور المراديِّ، فهو للحافظِ الكوفيِّ العلَمِ من أشهرِ علماءِ الزيديَّة (ت: ٢٩٠) وكتابُه "الذكر" طُبع بتحقيقِ محمَّد بن يحيى عزان.

١٣-وأمَّا كتابُ "النَّهي" لمحمَّدِ بن يحيى بنِ الحسينِ بن القاسم بن إبراهيم فهو كتاب "النهي" أو "المناهي" للإمامِ محمَّد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين الحسنيِّ (ت: ٣١٠) انظر "معجم المؤلفين الزيدية" (ص: ١٠١٣).

١٤-وأما "البساط" للإمامِ النَّاصر الحسن بن عليٍّ، فهو للإمامِ الناصر للحقِّ الحسن بن عليِّ بن الحسن بن عليِّ بن عمر الأشرفِ بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب الملقبِ بالأطروش عليه السلام الحسينيِّ، من أعاظمِ أئمَّة آل البيت عليهم السلام، أسلمَ على يديه أهل الجيل و الدَّيلمِ وكانوا مجوسًا (ت: ٣٠٤)، وكتاب

"البساط" طُبِعَ بتحقيقِ العلَّامةِ الشَّهيد عبدالكريم جدبان.

وكأنَّ سائلًا يسألُ وهل ما ذكرتَه هو كلُّ مصنَّفاتِ الأئمَّةِ عليهم السلام وأصحابِهم عليهم الرِّضوانُ؟

فأجابه المصنِّفُ رحمه الله تعالى (١/ ل٣) قائلًا: «اعْلَمْ أنَّ كثيرًا من مؤلَّفاتِ الأئمَّةِ صلواتُ الله عليهم غيرُ موجودةٍ بأيدينا حالَ التأليفِ لهذا الكتابِ، وإنَّما الأمهاتُ المذكورةُ نبذةٌ يسيرةٌ وإلَّا فلأئمةِ آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤلَّفاتُ الواسعةُ في جميعِ الفنونِ»، ثمَّ ذكرَ أمثلةً لبعضِ مصنَّفاتِ أئمةِ الآل عليهم السلام.

قلت: هنا أمران:

الأول: أنَّ ما ذكرَه المصنِّفُ العلَّامةُ السَّيدُ محمَّدُ بن الحسن العجريُّ من أصول اعتمدَ عليها ليستْ هي كلُّ مصادرِه، فلهُ مصادرُ أخرى لم يذكرْها منها:

١- ما رواه الإمامُ القاسمُ بنُ إبراهيم الرَّسيُّ الحسنيُّ (ت: ٢٤٦).

٢- و"المناقب" للحافظِ محمَّد بن سليمان الكوفيِّ، وكان قاضيًا للإمام يحيى بن الحسين الهادي الحسنيِّ، وهو مطبوعٌ في ثلاثةِ مجلداتٍ.

٣-و"شرح التحرير" للإمامِ أبي طالب يحيى بن الحسين الهارونيِّ (ت: ٤٢٤) وغيرهم.

الثاني: مصنفاتُ أئمَّةِ الآل المسندةُ كثيرةٌ وقد ذكرَ السيدُ البحَّاثةُ عبدالسَّلام الوجيه طائفةً كبيرةً منها، ووثَّق أماكنَ بعضِها وذكر بعضَ ما فقد منها، والبحثُ حولها يطولُ جدًّا.

ثمَّ قال السَّيد العِجْرِيُّ: (١/ل٤، ٣) «والمرجوُّ من إخواني الزيدية استدراكُ ما فاتني من الأحاديثِ النبويَّة والآثارِ العلويَّة بالأسانيدِ المرضيَّة ليحصلَ الغرضُ الذي رُمْناه، والمعنى الذي أردْناه».

وبعدَ أنْ بيَّنَ أنَّه عند اختلافِ أئمَّةِ الآل، فليرجعْ إلى إجماعِهم ثُمَّ إلى ما وافق الكتاب والسُّنَّة المعروفة (١/ ل٤، ٥)، ثمَّ ذكر بعضَ الأحاديثِ الدَّالة على حجيَّة قول عليٍّ عليه السلام وأنَّه منَ الحقِّ (١/ ل١٤، ٦)

قلت: الدرُّ من معدنِه لا يُستغربُ، فانظرْ فإنه لم يقلْ: يرجَّح قولُ الإمامِ بقرينة كذا، أو قولُ الإمامِ في المدوَّنة يرجَّح على قولِه في "الموطأ"، أو ما اتَّفق عليه الاثنان على رأي أبي يوسف، أو روايةُ عبدالله على رواية أبي داود، أو طريقُ العراقيين على الخرسانيين، أو يخرجُ على قول الإمام، أو قولُ زيدٍ أرجحُ من قول الهادي، أو عبارةُ التحفة على النِّهاية، إلى غيرِ ذلك، فإنَّما هو اتباعُ الكتابِ والسُّنة، والله الموفِّق.

شرطه في الكتاب:

قال المصنِّفُ رحمه الله تعالى (١/ ل١٥): «والطَّريقةُ لكتابِنا هذا في الأحاديثِ النبويَّة والآثار العلويَّة أنَّا لا ننقلُ من الأخبارِ النبويَّة والآثارِ العلويَّة إلَّا ما هوَ صحيحُ الإسنادِ، أو مرسلٌ أرسله إمامٌ من الأئمَّةِ المتقدِّمين أو جزمَ بصحَّتِه كالباقرِ والصَّادقِ وزيد بن عليٍّ وطبقتِهم وكالقاسم والهادي وطبقتِهما صلواتُ الله عليهم أجمعين».

ثمَّ ذكر(١/ ل١٥): أنَّه اعتمدَ على كتب الزيديَّة في الرِّجال، وعيَّن كتابين ثم قال: «وغيرهما مما سنصرِّحُ باسمِه ومؤلِّفه».

ولم يذكرْ أسانيدَه لكلِّ الكتبِ التي اعتمدَ عليها خوفًا من التطويلِ، واكتفى بالإحالة إلى كتابِ "لوامع الأنوار" للسَّيدِ مجدِ الدين المؤيدي؛ لأنَّه حوى في أسانيد العترةِ فلينظرْه مريدُه، وانظرِ الكلامَ عليه في هذا الكتابِ الذي بينَ يديك (ص ٢/ ٥٥).

مصادرُه ومنهجُه في الرجال:

أمَّا عن مصادرِ السَّيد محمَّد بن الحسن العجريِّ رحمه الله تعالىٰ الرجاليَّةِ في "الصحيح المختار" فإنَّه قال في مقدِّمته (١/ ل١٥): «وما سأنقلُه إنْ شاء الله في تراجم فما ذكرت: «قال في "الجداول"» فهي للسيِّدِ العلَّامةِ علامةِ العصر ومعدنِ التُّقىٰ والفخرِ عبدالله بنِ الإمامِ الهادي لدينِ الله الحسن بن يحيىٰ القاسميِّ أيَّده الله، اختصرَها من "طبقات الزيدية" للسيِّدِ العلَّامةِ صارمِ الدِّين إبراهيمَ بنِ القاسم ابن المؤيد بالله محمَّد القاسم محمَّد ﷺ، وما نقلتُ من غيرِها فسأصرِّح إنْ شاء الله تعالىٰ بالأصْل الذي نقلتُ منهُ كـ"مطلع البدور ومجمع البُحور" للقاضي العلَّامةِ أحمد بنِ صالح بن أبي الرجال ﷺ، ومجموع الوالدِ العلَّامةِ جمال الدين والإسلامِ وتاجِ العلماءِ الأعلامِ الوليِّ بن الوليِّ عليِّ بن محمَّدِ بن يحيىٰ بن أحمدَ بنِ الحسين العجريِّ المؤيديِّ اليحيويِّ فسَّح الله في أجله، الذي جمعه في ثقاتِ محدِّثي الشِّيعة اختصرَه من "الطبقات" وغيرِها مما سنصرِّحُ باسمِه ومؤلِّفه».

قلت: العلَّامةُ المجتهدُ السَّيد عبدالله بن الحسن بن يحيىٰ القاسميُّ توفي سنة ١٣٧٥، وكتابُه "الجداول" اختصرَ فيه طبقاتِ الزيديَّة الكبرىٰ، و"الجداول" عمدةُ المصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ انظر: "معجم المؤلفين الزيديَّة" (ص: ٥٧٤).

وكتاب "طبقات الزيدية الكبرىٰ" للعلَّامةِ الحجَّةِ السَّيدِ القاسمِ بن محمَّد بن القاسم الحسنيِّ (ت: ١١٥٢) لم يؤلَّفْ مثلُه في بابِه كما قال الشَّوكانيُّ في "البدر الطالع" (١/ ٢٢).

وقال: «جعلَه علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ: القسمُ الأولُ، في مَن روىٰ عن أئمَّةِ الآل من الصحابةِ، القسْمُ الثاني: فيمَن بعدهم إلىٰ رأسِ خمسائةٍ، والقسمُ الثالث: في

أهل الخمسائةِ إلىٰ أيامِه».

وانظرْ مزيدًا من الكلامِ عليه في تقدمةِ تحقيقِ ما طُبع منه وهو القسمُ الثالثُ (ص: ١٣-٢١) فإنَّه اعتنىٰ جدًّا برجال كتبِ الزيديَّة المسندةِ وأضاف إليهم رجالَ السُّننِ، بحيثُ أصبحَ فرْدًا في بابه.

وأمَّا "مطلعُ البدورِ ومجمعُ البحورِ في تراجمِ علماء الزيديَّة" للعلَّامةِ أحمدَ بنِ صالحِ بن أبي الرِّجال (ت: ١٠٩٢) فمطبوعٌ في أربعةِ مجلداتٍ، وأمَّا "ثقات محدثي الشِّيعة" للعلَّامةِ المجتهدِ السَّيد عليِّ بن محمَّد بن يحيىٰ العِجريِّ المؤيدي (ت: ١٤٠٧) فقد وصلَ فيه إلىٰ حرفِ العين، انظرْ: "معجم المؤلفين الزيدية" (ص: ٧٢٠)- وللمصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ- مصادرُ أخرىٰ كثيرةٌ يعينها عندَ الاستعانةِ بها.

منهجُه في الرِّجال:

الأسانيدُ التي يُوردُها المصنِّفُ في كتابِه، هيَ منْ كتبِ آل البيتِ عليهم السَّلام، وأكثرُ رواتُها من الشِّيعةِ، وهنا تأتي المعْضِلةُ الكبرىٰ، وهيَ التعنُّتُ مع الشِّيعةِ وتضعيفُهُم، والتي قال عنها الحافظُ ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٨/ ٤٥٨): «وقد كنتُ أستشكلُ توثيقَهم الناصبيَّ غالبًا وتوهينَهم الشِّيعة مطلقًا، ولا سيَّما أنَّ عليًّا وردَ في حقِّه: لا يحبُّه إلَّا مؤمنٌ ولا يُبْغِضُه إلَّا منافقٌ».

فهذه حكايةُ واقعٍ، وإعلانٌ بالظُّلمِ البيِّنِ علىٰ شيعةِ آل البيتِ عليهم السلام.

وبذلك مشىٰ كثيرون أو الأكثرون علىٰ توهينِ حديثِ الشِّيعيِّ ورميِه بالعظائمِ ومنها الكذبُ والاتهامُ به، وروايةُ المنكراتِ، وشتمُ السَّلفِ.

وقد كان حلُّ هذه المعضلةِ عند المصنِّف رحمه الله تعالىٰ، وعند مَن اعتمدَه أصلًا في الكلامِ علىٰ الرِّجال، هو كتابُ "الجداول" للعلَّامةِ السَّيد عبدالله بن

الحسنِ بن يحيىٰ المختصر من "طبقات الزيديَّة الكبرىٰ" للعلَّامةِ السَّيِّد القاسم بنِ محمد القاسم الحسنيِّ، هو الإعراضُ عن جرحِ المخالفِ للشِّيعةِ، وعدمُ العملِ بجرحِ المخالفِ أصلٌ مقرَّرٌ عند أهل السُّنَّة في مباحثِ الجرحِ والتعديل، وقد مشىٰ السيِّدُ العجريُّ في كتابه علىٰ هذا الأصلِ، ولم ينظرْ لجرحِ المخالفِ

فانظرْ إلىٰ التراجمَ الآتيةَ وهي منتقاةٌ من الربعِ الأول من المجلَّد الأول:

١ - أبو الجارودِ زيادُ بنُ المنذرِ (ل ٢٦).

٢ - عبادُ بنُ يعقوبَ (ل ٣١).

٣ - عبدُالله بنُ محمدِ بنِ عقيل (ل ٣١ - ٣٢).

٤، ٥، ٦ - أبو طاهرٍ العلويُّ وأبوه وجدُّه (ل ٣٤).

٧ - الحسينُ بنُ عبدالله بنُ ضميرة (ل ٤٦).

٨ - يحيىٰ بن عقبةَ بنِ أبي العيزار (ل ٥٢، ٥٣).

٩ - موسىٰ بن إسماعيل الفزاريُّ (ل ٦٥).

١٠ - الحارثُ بنُ عبدالله الأعور الهمدانيُّ (ل ٦٦).

١١ - يحيىٰ بنُ عبدالحميد الحمانيُّ (ل ٦٦ - ٦٧).

١٢ - محمَّدُ بنُ عبيدِ بنِ واقدٍ (ل ٧٠).

١٣ - عليُّ بنُ هاشمِ بنِ البريد (ل ٧٠).

١٤ - عليُّ بنُ محمدِ الرويانيُّ (ل ٧٦).

١٥ - الحسينُ بنُ أحمدَ البصريُّ (ل ٧٦).

١٦ - إسماعيلُ بنُ أبانَ (ل ٧٧).

١٧ - غياثُ بنُ إبراهيمَ (ل ٧٧).

١٨ - عليُّ بنُ محمدِ بنِ مَهْرَوَيه (ل ٨١).

١٩ - محمدُ بنُ جميل (ل ٩٤).

٢٠ - مصبحُ بنُ الهلّْام (ل ٩٤).

٢١ - إبراهيمُ بنُ أبي يحيىٰ شيخُ الشَّافعي (ل ٩٧).

٢٢ - حسنُ بنُ حسينِ العرنيُّ الكوفيُّ (ل ٩٧).

فالسيِّدُ العِجْرِيُّ يردُّ الجرحَ في المذكورين وأمثالهم، ويرجعُه للجرحِ المذهبيِّ، ويقول عبارتَهُ المشهورةَ -في كلِّ راوٍ- نقلًا عن صاحبِ "الجداول": «تعدادُه في ثقاتِ الشِّيعة».

وثَمَّ قرينةٌ أخرىٰ ترجِّحُ قَبول حديثِ الرَّاوي المضعَّفِ منَ المخالفِ، هو اتفاقُ أئمَّةِ الآل علىٰ العملِ بحديثِه والرِّوايةِ عنه.

بَيْدَ أنَّ السيِّدَ العجريَّ أظهرَ علاماتٍ أو قرائنَ أخرىٰ للتوثيقِ، منْ ذلك قوله:

أ- منْ وقعَ بينَ إمامين مِن أئمَّةِ الآل يكونُ ثقةً (ل ٢٧).

ب- روايةُ الأئمَّةِ عن الرَّاوي تنفي ادِّعاءَ تجريحِه أو كذبِه (ل ٤٦).

ج- من روىٰ له الأئمَّةُ ليس بكذَّاب (ل ٢٦).

د- من أكثرَ عنه شيخٌ من شيوخِ الشِّيعة ليسَ مجهولًا (ل ٦٤).

ومفهوم الموافقةِ يصرِّحُ بأنَّ من أكثرَ عنه إمامٌ من أئمَّةِ الآل ليس مجهولًا.

هـ - الوجهُ في قبولِ حديثِ بعضِ المخالِفين (ل ٧٩).

و- اختلفَ في قَبولِ حديثِ الإماميَّةِ (ل ١٧).

من مزايا كتاب "الصَّحيح المختار":

١ - ظنَّ كثيرٌ من النَّاسِ، ومنهم كثيرون منْ أهلِ العلمِ، أنَّه لا وجودَ لحديثِ وفقهِ العترةِ المطهَّرةِ، وأنَّ هذا أمرٌ تاريخيٌّ وانتهىٰ، و"الصحيحُ

المختار" اقتصرَ علىٰ حديثِ وفقهِ العترةِ فقط، فكانَ فردًا في بابِه، ومنارةَ علمٍ تردُّ علىٰ الدَّعوىٰ المذكورةِ.

٢- أنَّ الكتابَ جُلُّ أحاديثِه وآثارِه مسندةٌ، والكلامُ علىٰ رجالها بيِّنٌ، ومذهبُ المصنِّفِ في الرِّجال أظهرَه بدونِ مواربةٍ، وزادَ في الرِّجال علىٰ الأحاديثِ والآثارِ أنَّه أوردَ نصوصًا فقهيَّةً من أهمِّ كتبِ فقهِ الآل وهُما: "الأحكام" للإمامِ الهادي يحيىٰ بنِ الحسينِ، والآخرُ كتابُ "الجامع الكافي" وكان معتمدَ زيديَّة الكوفةِ، وفيه مذهبا أحمدَ بن عيسىٰ بنِ زيد بن عليٍّ، والحسنِ بن يحيىٰ بن الحسين وبعضِ أئمَّةِ الآل عليهم السلام، بالإضافةِ إلىٰ "شرح التجريد"، وتقدَّمَ الكلامُ عليه في المصادرِ.

٣- الكتابُ مرتَّبٌ ترتيبًا حسنًا وفقَ كتبِ الفروعِ، وليس فيه تداخُلٌ فإنَّ مصنِّفَه رحمه الله تعالىٰ أجادَ في ترتيبِه، فيبدأ بذكرِ المسألةِ، فالحديثِ مرفوعًا أو موقوفًا، ويعقبُه الكلامُ علىٰ الرِّجال واختياراتُ المصنِّفِ وأصحاب الطبقات الكبرىٰ في الرِّجال.

٤- احتوىٰ الكتابُ علىٰ النَّصِّ علىٰ اجماعاتِ آل البيتِ عليهم السلام، وهيَ حجَّةٌ شرعيَّة عندهم وعندأتباعهم، وكثيرٍ من أهل السُّنَّة.

٥- منْ خلال الكتابِ يمكنُ التعرُّفُ علىٰ بعضِ أئمَّةِ الآل عليهم السلام وآرائِهم الفقهيَّة، ومصادرِ الحديثِ والرِّجال عند السَّادةِ الزيديَّةِ، فللَّه درُّ مصنِّفه أحسنَ الله إليه، وكم تركَ الأولُ للآخرِ.

والعنايةُ بهذا الكتابِ وإخراجِه وطبعه دَيْنٌ ليس علىٰ السَّادة الزَّيديَّة فقط، بل علىٰ كلِّ من ادَّعىٰ محبَّة الآل وموالاتِهم منْ أهل العلمِ والسَّعة، ومختصره مفيدٌ لا يُغْني عنه.

مختصرُ الكتابِ واسمُه: "المختصرُ من صحيحِ الأحاديثِ والآثارِ من كتبِ الأئمةِ الأطهارِ ومحبِّيهم الأبرار" رضي الله عنهم أجمعين:

هذا الكتابُ اختصرَه العلَّامةُ السَّيدُ محمدُ بنُ يحيىٰ بنِ الحسينِ الحوثيُّ الحسنيُّ من علماء الزيديَّة بضحيان وصعدةَ، ولد سنة ١٣٥٢ وأخذَ علومَه عن والدِه وعمَّيه، فوالدُه هو العلامةُ يحيىٰ بن الحسينِ الحوثيُّ، وأخويه هما العلَّامة الحسنُ بن الحسين (ت: ١٣٨٨)، وأميرُ الدين بن الحسين (ت: ١٣٩٤)، وأخذ أيضًا عن العلَّامةِ مجدِ الدِّين بن محمد بن منصور المؤيديِّ (ت: ١٤٢٨)، وقد تصدَّر السيِّدُ المصنِّفُ محمَّدُ بن يحيي بن الحسين للتدريسِ والدعوة، وله تلاميذُ كثيرون.

وانظر ترجمتَه في مقدِّمة "المختصرمن صحيحِ الأحاديثِ والآثار" بقلم السَّيد العلَّامةِ عبدالله بن صلاح العِجريِّ (ص: ١١-١٨)

سببُ اختصارِ الكتابِ ومنهجُ "المختصر":

ذكر المصنفُ المختصرُ في مقدِّمةِ كتابه" أسباب اختصارِ الأصل" فقال: «جاءَ الأصلُ بحمدِ الله كتابًا جامعًا، ولما رأيتُ الهِمَمَ قد تقاصرتْ عن النقلِ، وكنتُ أحبُّ نقلَه»، ثمَّ ذكرَ منهجَه في الاختصار (ص: ٢٠)، وانظر: (ص ٨٣٨) وأنه قائمٌ على:

أ-حذفِ مباحثِ الرجال.

ب-تركِ ما تعرضَ له صاحبُ الأصل منْ ذكرِبعضِ مناقبِ الآل فمحلُّ ذلك كتبُ المناقبِ، وهذا كتابٌ خاصٌّ بالمسائلِ الفرعيَّة.

ج-حذفِ المكرَّراتِ، واستدركَ عليه روايات.

د- أعرضَ عن ذكرِ الحاشيةِ التي فيها تخريجُ أحاديثِ "الصحيح المختار" من كتبِ أهلِ السُّنة، وبعضِ الإماميَّة.

وأرىٰ -والله أعلم- أنَّ الأصلَ متعدِّدُ الفوائدِ، وفيه نقدٌ جيدٌ خلا منه "المختصر"، وهو ما كادَ أنْ يصرِّحَ به صاحبُ الأصل العلَّامةُ السيدُ محمد بن الحسن العِجريُّ الحسنيُّ رحمه الله تعالىٰ الذي قال في تقريظِ "المختصر" (ص: ٨٤١): «والباعثُ الأكبرُ لاختصارِه كِبرُ كتابِنا، وتكريرُ الرِّواياتِ، والاستطرادُ لذكر رجال كلِّ سندٍ، وتوثيقِهم، وهذا وإنْ كان الغرضُ الأكبرُ، والذَّخيرةُ العُظمىٰ إلَّا أنَّ الزَّمانَ أحواله قد تقلَّبتْ».

قلت: "المختصر" فاتَه كثيرٌ من فوائدِ الأصلِ كما ذكرَ السيِّد العجريُّ، ولضيقِ ذاتِ اليدِ وسياساتِ الإقصاءِ والحصرِ والإبعادِ أثرٌ كبيرٌ علىٰ عدمِ انتشارِ الأصلِ وطبعِه، ولقد عاش مصنِّفُه كغيرِه من أهلِ العلمِ في صعدةَ لا يشغلُه ما يشغلُ غيرُه من شئونِ الدنيا، ولا يصرفُه شيءٌ عن القراءةِ والدرسِ والتصنيفِ فانعدمتْ مؤنةُ الطَّبعِ، والحمدُ لله علىٰ كلِّ حال. والله المستعان.

والكتابُ "المختصرُ"طُبعَ بعنايةِ مركزِ أهلِ البيت للدراساتِ الإسلامية بصعدةَ سنة ١٤٢٣ في مجلدٍ تجاوزَ الثمانمائة صفحةٍ.

والحاصلُ مما تقدَّم هو:

١-كان العلَّامةُ السَّيدُ محمَّدُ بنُ الحسنِ العجريُّ المؤيديُّ الحسنيُّ رحمه الله تعالىٰ من كبارِ علماءِ السادةِ الزيديَّةِ المصنِّفين في القرن الرابعِ عشرَ.

٢-اعتنىٰ بجمعِ كتابه "الصحيح المختار من علوم العترةِ الأطهار" وهو من أهمِّ المصنَّفاتِ الحديثيَّةِ في القرنِ الفائتِ، باعتبارِ جمعِه لعددٍ منْ حديثٍ وآثارٍ وفقهِ العترةِ المطهَّرة عليهم السلام، في صعيدٍ واحدٍ، وعليه حاشيةٌ فيها تخريجٌ للأحاديثِ من كتبِ أهلِ السُّنة، والكتابُ مخطوطٌ في أربعةِ مجلَّداتٍ.

٣-الكتابُ مرتَّبٌ علىٰ أبوابِ الفقهِ واعتنىٰ مصنِّفُه علىٰ ترجمةِ رجال كلِّ إسنادٍ فللّٰهِ درُّه.

٤- للكتابِ مختصرٌ مطبوعٌ، جيدٌ ومفيدٌ، لكنَّه لا يُغني عنِ الأصلِ، والله أعلم.

المبحث الثالث

بغية الطالب في رجال أبي طالب

التعريفُ بالإمامِ أبي طالبٍ الجرجانيِّ وأماليه:

هو الإمامُ أبو طالب يحيىٰ بنُ الحسينِ بنِ هارونَ بنِ الحسينِ بنِ محمَّدِ بنِ هارونَ بنِ القاسمِ بنِ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليهم السلام، ولد في منطقةِ الجيل والدَّيلم (طبرستان جنوب بحر قَزوين) سنة ٣٤٠، وأخذَ عنْ والدِه، وأخيه يحيىٰ بن الحسين الهارونيِّ، والحافظِ ابنِ عديٍّ الجرجانيِّ صاحبِ كتاب "الكامل في الضُّعفاء"(ت ٣٦٥)، وأبي عبدالله البصريِّ (ت٣٧٧)، وأبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسنيِّ (ت ٣٥٣) شارح الأحكامِ للإمامِ الهادي.

كان إماما مجتهدًا جمعَ شروطَ الإمامةِ، قال الإمامُ عبدُالله بنُ حمزة في الشافي (١/ ٣٣٤): «لم يبقَ فنٌّ من فنونِ العلمِ، إلا طارَ في أرجائِه، وسبَحَ في أفنائِه»، تُوفي سنة ٤٢٤ رحمه الله تعالىٰ.

له مصنفاتٌ منها: "الأمالي في الحديث"، كتابُ "التحرير" في الفقهِ، كتابُ"الإفادة في تاريخِ الأئمَّةِ السَّادة"، "شرح البالغ المدرك"، "المجزي" في أصول الفقه، وهذه الخمسةُ مطبوعةٌ، وله مصنفاتٌ أخرىٰ لم تطبعْ بعدُ، تُوفي سنةَ ٤٢٤ رحمه الله تعالىٰ.

ترجمتُه في: "الشافي في الإمامة" (١/ ٣٣٤)، "عمدة الطالبِ في أنسابِ أبي طالب" (ص٩٣)، "الحدائق الورديَّة في مناقبِ أئمة الزيديَّة" (٢/ ١٦٥)، "التحف شرح الزلف" (١٣٨)، و"أعلام المؤلفين الزيديَّة" (ص ١١٢)، و"الأعلام"(٨/ ١٤).

لما كان أصلُ الأمالي غيرَ مرتَّبٍ على الأبوابِ فقد رتَّبها على الأبوابِ القاضي العلامةُ جعفرُ بنُ أحمدَ بنِ عبدالسلام اليمانيُّ البهلوليُّ المتوفَّى سنة ٥٧٣ رحمه الله تعالى، انظر: "التحف شرح الزلف" (ص ١٥٩)، "أعلام المؤلِّفين الزيديَّة" (ص ٥٥٢) رحمه الله تعالى.

منهجُ السيِّدِ محمَّدِ بنِ الحسنِ العجريِّ في "بغية الطالب في رجال أبي طالب":

هذه علاماتٌ تُبيِّنُ بعضًا منْ منهجِ السيِّدِ محمَّدِ بنِ الحسن العجريِّ في الرجال:

١ - ذكر السيِّدُ العِجريُّ في مفتتحِ معجمِه أنَّ هذا تعليقٌ لطيفٌ على بعضِ رجال أبي طالبِ الهارونيِّ، حاولَ فيه الاختصارَ بكلِّ جهدٍ ومنْ أرادَ المزيدَ فليرجعْ إلى الكتبِ المبسوطةِ، ومعَ اختصارِه فالتراجمُ جاءتْ أوسعَ ممَّا في الكاشفِ، أو الخلاصةِ للخزرجيِّ.

٢ - ذكرَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى أنَّه اعتمدَ على كتابينِ هما: "الجداول" للسيِّدِ عبدالله بن الهادي بن الحسن القاسميِّ، و"طبقاتُ الزيديَّة الكبرى" للعلامةِ السيِّد إبراهيمَ بن القاسم بنِ المؤيد بالله محمَّد بن القاسم، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما.

لكنْ للمصنِّفِ مصادرُ أخرى منها: "الميزان" و"الكاشف" و"تهذيب التهذيب"، انظر: (رقم ٣٤٨، ٩٩٦، ٧٠٨، ٩٨٠) وغيرها منْ كتبِ أهل السُّنَّةِ، ورأيتُه نقلَ منْ كتبِ الرِّجال الإماميةِ كـ"تنقيح المقال" للمامقاني، و"الأنوار" للأردبيليِّ (رقم ٤٠)، وأرى -والله أعلمُ- أنَّ المصنفَ رجعَ لجلِّ التراجمِ المختلفِ فيها إلى كتبِ أهلِ السُّنةِ لأنَّه يختارُ، ويوافقُ ويخالفُ.

٣- وكتبُ الرِّجال في الغالبِ تميلُ إلى المذهبيَّة، فمنِ انتصرَ للسُّنة أو كانَ من أصحابِ أكابرِ علماءِ السُّنة كأحمدَ، أو يردُّ على المخالفِ فهذا يؤثرُ كثيرًا في

توثيقِهِ ومثله غالبًا ما يكونُ ثقةً، ويميلُ النُّقادُ إلىٰ قَبول حديثِه، ومنْ خالفَ فيقفُون منه موقفًا، وإذا جاءَ في حديثِه غرائبُ بالنِّسبة إلىٰ المذهبِ فيقولون: منكَرُ الحديثِ ونحو ذلك، وكذلك الأمرُ عند الإماميةِ فجمهورُهم لا يقبلون حديثَ المخالفِ ولو كان من الزيديَّة أو الفطحيَّة فضلًا عن السُّنَّة.

٤- بيد أنَّني وجدْتُ السَّيدَ العِجْريَّ له منهجٌ آخرُ يتناسبُ معَ التعاون الزيديِّ مع المذاهبِ الأخرىٰ كالآتي:

أ- يقبلُ حديثَ أهلِ السُّنة كسعيدِ بنِ المسيِّب، والسُّفيانَين، والحمَّادين، ومالكِ بنِ أنسٍ، والليثِ بنِ سعدٍ وغيرِهم، بل يدافعُ عن الرُّواةِ من غير الشيعةِ كما في ترجمة مسلمةِ بنِ عليٍّ الخشنيِّ (رقم ٩١٤) فإنَّه قال: «لم يبيِّنوا حُجَّةً علىٰ تركِ حديثِه».

ب- ولم أجدْه توقَّفَ في حديثِ أحدٍ من الصحابةِ، ولو كان منَ المخالفين لعليٍّ عليه السلام، نعم قد يذكرُ موقفَه، ولا يردُّ حديثَه.

ج- المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ عنده ميلٌ إلىٰ ردِّ الجرحِ الذي جاءَ في أصحابِ عليٍّ عليه السلام، وكلّ جرحٍ جاء بسببِ التشيعِ، وحُجَّتُه أنَّ أئمَّةَ آلِ البيتِ قبلوا هذا الراوي وعمِلوا بمقتضىٰ حديثِه، وأنَّ الجرحَ إذا كانَ بسببِ المذهبِ وجاءَ من المخالفِ فيتوقفُ فيه، لكنَّ كلامَه جاءَ مختصرًا مقتصرًا، وأهلُ السُّنَّة علىٰ هذا المذهبِ، ولذلك لا يعتدُّ العلامةُ العجريُّ بجرحِ أمثالِ الذهبيِّ في شيعةِ الآل وكانتْ له مواقفُ مع الذهبيِّ (رقم: ١٤١، ٣٦٠، ٤٠٨، ٨٨١) وغيرها، وهذا مذهبٌ لم ينفردْ به فعليه الكثيرون من أهلِ السُّنة كما هو مقيدٌ في كلامِ ابنِ عبدالبرِّ وابن السُّبكيِّ، ودنْدَنَ اللكنويُّ حوله في رسالته "الرفع والتكميل".

د- حديثُ الناصبيِّ يميلُ فيه إلىٰ التوقُّفِ، وقال: (رقم ١٩٢): "دأب

المحدِّثين الثناءُ على المائلين عنِ العترةِ".

وقال (رقم ٥٥٥): في ترجمةِ عبدالملك بن عمير: «الناصبيُّ الكبيرُ، قال الباقر: كان شرطيًّا على رأسِ الحجَّاجِ، عاملًا لبني أمية، ورَوى المرشدُ بالله أنه أجهزَ على عبدالله بنِ يقطرَ رضيعِ الحسينِ عليه السلام فاجتزَّ رأسَه، وكان يُجهزُ على أصحابِ عليٍّ عليه السلام وهم جَرْحى فيقتلُهم، وقال أبو طالب: كان من أعوانِ بني أمية، وعلى الجملةِ فهو مقدوحٌ فيه عند آل الرسول، وحديثُه غيرُ مقبول».

وهذا ليس محلًّا للمناقشةِ وإنَّما هو إثباتُ مذهبِ السَّيدِ محمَّدِ بنِ الحسن العجريِّ رحمه الله تعالى.

ومن أراد تحقيق مذاهب آل البيت فمن المظان الجيدة "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" (٢/ ١٩٨-٢١٨) للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، وانفصل فيه عن قبول حديث فساق التأويل وهو مذهب أئمة آل البيت مع خلاف يسير بينهم.

٥- عملُ السَّيدِ العجريِّ قائمٌ أساسًا على النظرِ في عدالةِ الرَّاوي بمعنى ثقتِه باعتبارِ المذهبِ ونصوص من سبقه أمَّا مسألةُ الضبطِ القائمةُ على سَبْرِ المروياتِ، فلم تتوجَّه عنايةُ السَّيد محمَّد بنِ الحسنِ العجريِّ إليها.

عددُ تراجم هذا المعجمِ قريبُ الألفِ (٩٩٦) ترجمةً.

٦- وإذا قارنتَ هذا العملَ النقديَّ للسيد العجريِّ بأعمال أُخَريظن بعض الناس أنَّ أصحابَها يحلِّقون في السَّماء وليسَ عندَهم إلا النقلُ المجرَّدُ من "التقريب" كالأعمال الثلاثةِ على رجال الطحاويِّ تعرفُ قيمةَ عملِ السَّيدِ العِجريِّ وافقتَه أم خالفتَه، والله يحبُّ الإنصافَ.

❁ ❁ ❁

المبحث الرابع

"إعلام الأعلام بأدلة الأحكام"

مِنْ مُصنَّفاتِ العلَّامةِ السَّيدِ محمَّد بن الحسن العجريِّ الحسنيِّ اليمانيِّ، كتاب " إعلام الأعلامِ بأدلَّة الأحكام ".

١- كتابُ "الأحكام" هو للإمام يحيىٰ بنِ الحسينِ الهادي الحسنيِّ (ت ٢٩٨)، وهذا الكتابُ عليه شرحٌ للإمامِ أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن الحسن الحسنيِّ (ت ٣٥٣) من علماءِ السادةِ الزيديَّة بالجيل والدَّيلم، وتتلمذَ علىٰ إمامِ الزيديَّة المجتهدِ الناصرِ الحسنِ بنِ عليٍّ الأطروش (ت٣٠٤)، وهذا الشرحُ في مجلدين، ومما يزيدُ الاهتمام به أنَّ أحاديثَه مسندةٌ.

(تنبيه): وقد أحببتُ أنْ أوجِّه الأنظارَ إلىٰ الإمامِ أبي العباس الحسنيِّ بنقل بعضِ ما قيل فيه من كتابِ "تراجم رجال الزيديَّة" لابنِ أبي الرِّجال الذي قال (١/ ٢٣٩ -٢٤٠): «بلغَ أبو العباس في فقهِ الزيديَّة مبلغًا عظيمًا، وشرح كتب الهادي كـ"الأحكام"و"المنتخب"، وله كتابٌ في النُّصوصِ وغير ذلك». ثم قال: «شرحُه للأحكام موجودٌ وأما شرحُه للمنتخبِ فغيرُ موجودٌ...، رأيت له كتابًا في غايةِ الحسنِ مُبوَّبًا علىٰ أبواب الفقهِ يذكرُ فيه الخلافَ بين القاسم والهادي وبينَ أبي حنيفة والشافعيِّ ويوردُ الحجَّة، وإذا روىٰ الحديثَ ساقَه بإسنادِه، ويعبرُ عن أبي حنيفة بالكوفيِّ».

وهو يعتني بألفاظِ التحديثِ، ومنْ شُيوخِه في الرِّواية الطحاويُّ وابنُ أبي حاتمٍ ويُكثرُ من الروايةِ عنهما.

قلت: انظرْ للتوسُّعِ العلميِّ والمعرفةِ بالمذاهبِ المختلفةِ وحججِها، والاعترافِ بالمخالفِ، وإنزال الناس منازلَهم، هذا شأنُ العِترةِ عليهم السلام فلله

درُّهُم، والدرُّ مِن معدنِه لا يُستغربُ، فهم بيتُ النبوَّةِ ومعدنُ الرِّسالة والثِّـقَل الثاني وسُفُنُ النَّجاة.

١- علىٰ "الأحكام" للإمامِ الهادي شرحٌ آخرُ للمحدِّثِ عليِّ بنِ بلال الآمليِّ، اعتمدَ فيه علىٰ شرحِ شيخِه أبي العباس الحسنيِّ وأبقىٰ الأحاديثَ المسندةَ عن شيخِه المذكورِ في الشَّرحِ، فجاء شرحًا حافلًا.

٢- أمَّا "إعلامُ الأعلامِ بأدلَّة الأحكامِ" للسَّيدِ العلامةِ محمَّدِ بنِ الحسنِ العجريِّ الحسنيِّ فإنَّه جرَّدَ الأحاديثَ التي في شرحِ المحدثِ عليِّ بن بلال، وأضاف إليها ما وجدَه في كتابِ "تتمة الاعتصام من شرحِ الأحكام" المسمَّىٰ بـ"أنوار التَّمام".

٣- وأمَّا "الإعتصام" فهوَ للإمامِ المجدِّدِ القاسمِ بنِ محمَّدٍ الحسنيِّ (ت١٠٢٩)، وهو مطبوعٌ مع تتمَّته للعلامةِ السيِّد أحمد بنِ يوسفَ زبارة الحسنيِّ (ت ١٢٥٢).

وهذه الكتبُ من أهمِّ مُصنَّفاتِ السَّادةِ الزيديَّة في الأحكامِ المشتملةِ علىٰ الأدلةِ الحديثيةِ، والأقوال العلويَّة، وبعضُ الآثارِ الأخرىٰ وكلُّها مسندةٌ.

وانظر حولَ هذه الكتبِ تعريفًا بها وبمصنِّفِيها في كتابِ "معجمِ المؤلفين الزيدية" وهذه صفحاتُها علىٰ ترتيبِ ذكرِها هنا: (ص ٢١٦، ٧٧٧، ٦٦٢، ٧٨، ١١٠٣).

وصف الكتاب ومنهج المصنِّف:

١- الكتابُ مطبوعٌ في مجلدٍ وهو يتكوَّن منْ قسمين:

القسم الأول: يتكونُ منْ مقدِّمة وآثارٍ مرفوعةٍ وموقوفةٍ عن عليٍّ عليه السلام في التفسيرِ والفضائلِ، والعقائدِ والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المُنكَرِ ثُمَّ شَرَعَ في

أبوابِ: الطهارةِ، والحجِّ، والنِّكاحِ، والطلاقِ والجنائزِ.

أمَّا القسمُ الثاني: فقال مصنِّفه رحمه الله تعالىٰ (ص٣٤٣): «أمَّا بقيةُ الأجزاءِ من شرحِ الأحكامِ فلم نعثرْ عليها، ووجدْنا السيِّدَ العلامةَ الحافظَ أحمد بن يوسف زبارة ﷺ في تتمَّة "الاعتصام" المسمَّىٰ بـ"أنوار التمام" ينقلُ من الأجْزاءِ الأُخرىٰ إلىٰ آخرِ الكتابِ وهو الوحيدُ في نقلِه منها فالظاهرُ أنه كان لديه نسخةٌ كاملةٌ فترجَّحَ نقلُ ما ذكرَه في التتمَّة».

والعلامةُ المجتهدُ السيدُ أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ الحسينِ بنِ زبارةَ الحسنيُّ (ت١٢٥٢) انظر الكلامَ عليه ومصادرَ ترجمتِه، وعلىٰ كتابِه أنوار التمام المطبوع، في كتاب " أعلام المؤلفين الزيدية " للبحَّاثة السيِّدِ عبدالسَّلام الوجيهِ الحسنيِّ (ص ٢١٦)، وهذا القسْمُ الثاني يبتدأ بالبُيوعِ وينتهي بالسِّير.

٢- جلُّ أحاديثِ الكتابِ عنْ عليٍّ والعترةِ عليهم السلام، وفيه أحاديثُ وآثـارٌ عـن غـيرِهم كـابن عبَّـاسٍ، وأبي هريـرة، وأبي رافـعٍ، وأنـس بـن مالـكٍ، وعائشـةَ وغيرِهم رضي الله عنهم، وكلُّها بأسانيدِ الإمامِ أبي العباس الحسنيِّ المتنوعةِ.

٣- ليس للسيِّدِ العلامةِ محمَّد بن الحسن العجريِّ رحمه الله تعالىٰ إلا أنَّه جرَّد الأحاديثَ المسندةَ من حديثِ المحدِّثِ عليِّ بن بلال الآمليِّ عن شيخِه الإمامِ أبي العباس الحسنيِّ.

٤- عدد أحاديثِ وآثار الكتاب في القسمين (١١٤٩) وهذا الكمُّ متعلقٌ في مجمله بأحاديثِ الأحكام، والعددُ ينبِّهُك إلىٰ أهميةِ الكتابِ، وطلبِ توجيه العناية إليه، وأنَّ مذاهبَ آل البيتِ تُعنىٰ بالأثر، وأئمتُهم كان لديهم حصيلةٌ جيدةٌ من الحديثِ النبويِّ الشريف لأنَّ مذهبَهم قائمٌ علىٰ الاجتهادِ ومن آلاته الحديثُ النبويُّ الشريفُ، وكم من رجلٍ عُدَّ من الحفَّاظِ ولم يكنْ له من

الأحاديث عُشْرُ ما جاءَ هنا عن عليٍّ بن بلال عن أبي العباس الحسنيِّ، فافهَمْ، وترضَّى، وسلِّمْ على العترةِ وأتباعِهم.

٥- ترجعُ أهميةُ هذا الكتابِ إلى جمعِه أحاديثَ مسندةً عن إمامٍ مِن أئمَّةِ آل البيتِ بطُرُقٍ متنوِّعةٍ هو أبو العباس الحسنيُّ عليه السلام، وكان رُحلةً دخل عدَّةَ بلادٍ وأخذَ عن شيوخٍ كثيرين من مذاهبَ مختلفةٍ، ويظلُّ أهلُ المذهبِ يحتفظون بأسانيدِه ما بين جبال الجيل والدَّيلم إلى جبال صعدةَ وهجرة ضحيان فللهِ درُّهُم، ولمصنِّفِ الكتابِ جزيل الشُّكر والثناءِ والدعاءِ رحمه الله رحمةَ الأبرارِ.

٦- ولإتمامِ هذا العملِ الجليلِ ينبغي البحثُ عن أصلِه وهو "شرح الأحكام "للإمام أبي العباس الحسنيِّ -وقد ذكرَ البحَّاثة السيِّد عبدالسَّلام الوجيه في كتابه "معجم المؤلفين الزيدية" (ص٧٨): أنَّ هذا الشرحَ وقفَ عليه ابنُ أبي الرِّجال (ت١٠٩٢) في مجلدين- وخدمته خدمةً لائقةً فهو أصلٌ من أصول السُّنةِ النبويةِ الشريفةِ بعنايةِ عددٍ من أئمَّةِ الدَّوحةِ النبويةِ الشريفةِ، والعمل به.

والخلاصةُ من بحثِ العلامةِ السَّيدِ محمَّدِ بنِ الحسنِ العجريِّ الحسنيِّ رحمه الله تعالى: أنَّه بأعمالِه الحديثيَّة، وجَّه الأنظارَ إلى أمورٍ:

أولا: أنَّ أئمَّةَ آل البيتِ عليهم السلام لهم كتبٌ مسندةٌ في الحديثِ والفقه، وهذه الكتبُ معروفةٌ، ونسبتُها صحيحةٌ لأصحابِها وهيَ متداولةٌ عند شيعتِهم، لكن أهل السُّنَّة لا يذكرونَها سلبًا أو إيجابًا، ولا يعرفُون من كتبِ الحديثِ الزيديَّة إلا "مسند الإمام زيد بن عليٍّ عليه السلام".

ثانيا: السؤالُ الذي ينبغي طرحُه هو: لماذا الإهمالُ لهذه الأحاديثِ وهذا

التراثِ الإسلاميِّ العظيم الذي يرتبطُ بآل بيتِ سيِّدنا ومولانا رسولِ الله ﷺ ؟!

ثالثا: يعتبرُ العلامةُ السيِّدُ محمَّدُ بنُ الحسنِ العجريِّ رحمه الله تعالى وطيَّب ثراه مجدِّدًا في بابِه ولابدَّ أن تذكرَه الدراساتُ الحديثيةُ ولاسيما البعيدة عن قواعدِ التعصُّب والمحْوِ والإهمال، والواجبُ كشفُ النقابِ عن تراثِه وإخراجِه لأهلِ العلمِ، فإنَّ كثيرين يسألون، أينَ حديثُ وتراثُ آل البيتِ عليهم السلام ؟!

الفصلُ الثامنُ

من أهمِّ أعمال الرِّجال عندَ الإماميةِ في القرنِ الرابعِ عشرَ

وهو يتكوَّنُ من ثلاثةِ مباحثَ هي:

المبحثُ الأولُ: "تنقيحُ المقال" للمرجعِ عبدالله المامقانيِّ (ت١٣٥١).

المبحثُ الثاني: "قاموس الرجال" للعلامة تقيِّ الدين التستريِّ (ت ١٤١٥).

المبحثُ الثالثُ: "معجمُ رجال الحديث" للسيِّدِ المرجع أبي القاسِم الخُوئيِّ (١٤١٣).

ولم أرتِّبْهُم حسبَ الوفيَاتِ لارتباطِ كتابِ الثاني بكتابِ الأول.

المبحث الأول

"تنقيح المقال" للمرجع الإمامي الشيخ

عبدالله بن محمد حسن المامقاني

التعريفُ بالشيخِ عبدالله بنِ محمَّد حسنِ المامقاني[1]

هو العلَّامةُ البحَّاثةُ المرجعُ عبدُالله بنُ محمَّد حسن بن عبدالله بن محمَّد باقر بنِ علي أكبر رضا المامقانيُّ الإماميُّ.

ومعنى كونِه مرجعًا أي مجتهدًا عند الإمامية.

أسرةُ المامقانيِّ أسرةٌ علميَّةٌ أصلُها منْ آذربيجانَ، وصاحبُ الترجمةِ وُلد بالنَّجف الأشرف بالعراق سنة (١٢٩٠).

ولما أتمَّ حفظَ القرآنِ الكريمِ اشتغَل ببعضِ الكتبِ الفارسيَّة، ومقدِّمات العربيةِ من نحوٍ وصرفٍ، ثمَّ شرعَ في الطلبِ على والدِه وبعضِ شيوخِ النَّجفِ في الحوزةِ، وبعد تخرُّجِه كان يصلُ الليلَ بالنهارِ في المطالعةِ، وكاد أنْ يحصُل له مَلَلٌ.

ثمَّ أرشدَه أحدُ شيوخِه وهو الشيخُ حسينُ الميرزا إلى الشروعِ في التصنيفِ والتحريرِ، فولِعَ المترجمُ بالتأليفِ منذُ شبابِه، وسبَحَ قلمُه في معْظَمِ الفنونِ،

---

(١) ترجمته في: "معجم المؤلفين العراقيين" (٢/ ٣٣٣)، "الذريعة للطهراني" (١١/ ٥٥، ١٦/ ٢٢، ٢٠/ ٣٤٦، ٢٣/ ١٣ وغيرها)، "أحسن الوديعة" (١/ ١٣٧)، "معجم رجال الفكر والأدب بالنَّجَف خلال ألفِ عامٍ" (٣/ ١١٤٥)، "معجم المؤلفين" (٦/ ١١٦)، "الأعلام" (٤/ ٧٩)، وترجم لنفسه في كتابه "مخزن المعاني في ترجمة المحقق المامقاني"، وهي ترجمةُ والدِه (ص:١٥٤)، وفي "تنقيح المقال" (٢/ ٢٠٨) من الطبعة الحجرية.

وقائمةُ مصنَّفاتِه تدلُّ على جامعيَّتِه وبراعتِه، ومشاركتِه وتبحُّرِه وسعةِ اطلاعِه وقوَّة شكيمتِه في مذهبِه الإماميِّ، وكانَ ذا همَّةٍ عاليةٍ لا يصرفُ وقتَه إلَّا في التصنيفِ أو التدريسِ، وذكر أنَّه لما حجَّ سنة ١٣٣٨ أخذ معه بعضَ المصادر لاستكمال التَّصنيفِ، وأصبحَ مرجعًا ورجعَ إليه في التقليدِ كثيرٌ من آذربيجان، وبعضُ أهالي العراقِ، وكانتْ له حوزةٌ علميَّةٌ يُدرِّس فيها.

وفاته: تُوفِّي في النَّجفِ الأشرفِ ليلةَ السادسِ عشرَ من شوَّال سنة ١٣٥١، وارتجَّ البلدُ لموتِه، وكان مشهدُه حافلًا بالعلماءِ والوجُوه.

مصنَّفاته:

١ - "مطارحُ الأفْهام في مَباني الأحْكام" في الأصول.

٢ - "منتهى مقاصدِ الأنام في شرحِ شرائعِ الإسلام" في الفقهِ الشِّيعي الإماميِّ في ثلاثةٍ وستينَ مجلدًا.

٣ - "نهايةُ المقال في تكملةِ غايةِ الآمال" في الفقهِ في ثلاثةِ مجلَّدات.

٤ - "مناهجُ المتقين في فقهِ أئمَّةِ الحقِّ والدين" وهو نظمٌ في ثلاثةِ مجلدات يبلغُ ستةً وعشرين وثمانمائة، وثلاثًا وثلاثينَ ألف بيتٍ.

٥ - "مقباسُ الهدايةِ في علمِ الرِّواية".

طُبع في آخرِ المجلدِ الثالث من "تنقيح المقال"، ثمَّ حُقِّق واستُدرِكَ عليه وخرج في ثلاثةِ مجلدات، وهو من أجمعِ الكتبِ في علومِ الحديثِ -على طريقة الإماميَّة- واصطلاحاته ودرايته، واختصرَه بعضُهم.

٦ - "مرآةُ الكمال لمنْ رامَ دَرْكَ مصالحِ الأعمال" في الآدابِ والسُّننِ في مجلدين.

٧ - "مخزن المعاني في ترجمةِ المحقِّق المامقاني" وهي ترجمةُ والدِه وجدِّه وضمَّنها ترجمته.

٨- رسالةُ "الجمع بين فاطميَّتين في النكاح".

٩- رسالةُ "إزاحة الوسوسةِ عن تقبيلِ العتباتِ المقدَّسة".

١٠- "تنقيح المقال في علمِ الرِّجال"، وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالىٰ، وله رسائلُ ومصنَّفاتٌ أخرىٰ تُطلبُ من ترجمتِه في "مخزن المعاني" وحواشيه (ص: ١٥٨ - ١٩٢).

"تنقيح المقال في أحوال الرجال"

هو كتابٌ مُسْهِبٌ في الرِّجال صنَّفه الشيخُ عبدُالله بن محمَّد حسن المامقانيُّ.

وصفُ الكتابِ:

الكتابُ يتكوَّن مِن مقدِّمةٍ تشتملُ علىٰ فصلٍ جامعٍ وكتابينِ، والفصلُ الجامعُ يحتوي علىٰ:

أ- ترجمةٍ مختصَرةٍ للمصنِّفِ.

ب- أصولِ الكتابِ: وهي عبارةٌ عن الأصول الرِّجالية الخمسَة: "رجال البرقيِّ"، و"رجال الكِشِّيِّ"، و"رجال الطُّوسيِّ"، و"فهرست الطُّوسيِّ"، و"رجال النجاشي".

أضافَ إليها الأصول الأخرىٰ المجمعة كـ"مجمَعِ الرِّجال" للقهبائيِّ، و"منتهىٰ المقال" للحائريِّ، و"جامع الرُّواة" للأردبيليِّ، و"منهج المقال" للبهبائيِّ[1].

---

(١) مقدِّمة "تنقيح المقال" (١/ ٢)، وانظر بحثًا مطولًا عن الأصول الرِّجالية عند الإماميَّة في كتاب "دراية الحديث" للسَّيد محمَّد حسين الحسينيِّ الجلاليِّ (ص:٣٩٨-٤٥٩).

ج- فصول المقدِّمةِ وهي ثلاثون فصلًا، وهذه الفصولُ غايةٌ في الأهميَّة في التعريفِ وتقريبِ المنهجِ الإماميِّ في الرِّجال واختياراتِ المامقانيِّ، وقد شرح هذه الفصولَ في مقدِّمةِ "تنقيح المقال"، ومنْ أهمِّ مباحثِ هذه الفصول:

١- تعريفُ العدالةِ بتنصيصِ اثنينِ أو الاستفاضَةِ (ص: ١٧٦ - ١٧٧).

٢- الفقهاءُ يكثرونَ من تضعيفِ الرِّجال احتياطًا في الدِّين (ص: ١٩٣).

٣- حكمُ الرِّوايةِ عن الفطحيَّةِ والناووسيَّةِ، وذهب المامقانيُّ إلى قبولها من العلماءِ بشروطٍ (ص: ١٩٣).

٤- حكمُ إعادةِ الرَّاوي في أكثرَ منْ طبقة (ص: ١٩٤).

٥- اختلافُ الحكمِ على الرَّاوي كأنْ يُضعَّفَ في مكانٍ ويُوثَّقَ في آخرَ (ص: ١٩٥).

٦- مشتبهُ النِّسبةِ والجمع والتفريق (ص: ١٩٥).

٧- النقَّادُ المعتمَدون في الجرحِ والتعديل (ص: ١٩٥).

٨- تفسيرُ بعضِ ألفاظٍ جامعةٍ في الجرحِ والتعديل (ص: ١٩٥)، كالأركانِ، وثقاتِ أميرِ المؤمنين، والحواريين، والفقهاءِ، والتابعين، والسُّفراء الأربعةِ، والمدَّعين للسفارةِ كذبًا (ص: ٢٠٠ - ٢٠١).

٩- عدمُ جوازِ اعتمادِ المجتهدِ في الخبرِ على تصحيحِ الغيرِ مع إمكانِ مباشرتِه للتَّصحيح (ص: ٢٠١).

١٠- الردُّ على من زعمَ أنَّ تقسيمَ الحديثِ إلى صحيحٍ وضعيفٍ وحسنٍ وموضوعٍ اجتهادٌ وبدعةٌ (ص: ٢٠١ - ٢٠٢).

١١- كيفيةُ التفريقِ بينِ المتفقِ والمفترقِ والمؤتلفِ والمختلفِ (ص: ٢٠٢ - ٢٠٣).

١٢- هل يجوزُ أخذُ الجرحِ والتعديل منَ المخالف؟ (ص: ٢٠٣).

١٣- حكمُ العارفِ بالرِّجال بصحَّةِ حديثٍ أو كونه موثوقًا به بمنزلةِ ما لو نصَّ كلُّ واحدٍ من رجالِه بما وصفَ به السَّند (ص: ٢٠٤).

١٤- مصطلحاتٌ خاصةٌ بالنَّجاشيِّ في كتابه في الرِّجال (ص: ٢٠٥ - ٢٠٦).

١٥- القدماءُ لاسيَّما القُمِّيِّين منهم يجرَحون الرَّجلَ بأدنىٰ شيءٍ نُسِبَ إليه (ص: ٢٠٨).

١٦- إذا روي الإسنادُ مرةً بوجودِ راوٍ بينَ اثنينِ، ومرةً بدونه (ص: ٢٠٧).

١٧- حكمُ السَّهوِ وسقوط الواسطةِ والإرسال، ونقل خلاف بينَ علماء الإماميَّة في ذلك (ص: ٢١٠).

١٨- كيفيَّةُ استفادةِ وثاقةِ الرَّجل الذي لم ينصُّوا علىٰ وثاقتِه (ص: ٢١٠ - ٢١١).

١٩- منْ ثبتتْ عدالتُه وحسُنَ حالُه وتوثيقُه من أهلِ الكوفةِ ولم يخرجْ(١) لمناصرةِ الإمامِ الحسينِ عليه السلام بقيَ علىٰ حالِه؛ لأنَّ عدمَ الحضورِ فعلٌ مجملٌ لا يحملُ علىٰ الفسادِ إلَّا إذا تبيَّن فيه الفسادُ (ص: ٢١٢).

٢٠- حكمُ خروجِ الأئمَّةِ من آل البيت كزيدٍ ويحيىٰ والنَّفسِ الزكيَّة وغيرِهم عليهم السلام (ص: ٢١٢).

٢١- رأيُ الإماميَّة في عدالةِ الصَّحابةِ وفيه مناقشاتٌ مطوَّلةٌ (ص: ٢١٣ - ٢١٦).

٢٢- إذا أفادتِ الأخبارُ عدالةَ الرَّجلِ وحسُنَ حالُه، ونصَّ علماءُ الرجال

---

(١) وهذا بحث جيد يحتاج لمتابعة الباحثين المهتمين بتاريخ الكوفة والكوفيين.

علىٰ الجرحِ فيه فما حكمُه؟ وبيانُ الاختلافِ في حال هذا النَّوع، والذي يقتضيه النظرُ الأخذَ بأقواهُما (ص: ٢١٦ - ٢١٧).

أمَّا عن الكتابينِ: فالكتابُ الأول هو "نتائجُ التنقيحِ في تمييزِ الصحيحِ من السَّقيم":

وهو فهرسٌ مختصرٌ اقتصرَ فيه علىٰ اسمِ الرَّاوي ودرجتِه فقط من حيثُ الحكمُ علىٰ أنه ثقةٌ أو مهملٌ أو إماميٌّ مجهولٌ أو حسنٌ أو شيخٌ لا بأسَ به.

وقد رتَّبه علىٰ حروفِ "المعجم"، وأحال إلىٰ رقمِ كلِّ ترجمةٍ في الكتابِ وقد بلغَ عددُ تراجمِ نتائجِ التنقيحِ (١٦٣٠٧) ترجمةٍ، وهو خلاصةٌ مختصرةٌ، ويمكنُ لك أنْ تشبِّه "التَّنقيح" بـ"تهذيب التهذيب"، و"نتائج التنقيح" بـ"تقريب التهذيب"، وهذه المقدِّماتُ توجدُ في الطبعةِ الحجريَّة فقط، والمصوَّرةِ عنها، أمَّا المحقَّقةُ فليس فيها هذه المقدِّماتِ.

الكتابُ الثاني: "تنقيحُ المقال في أحوال الرِّجال":

والكلامُ علىٰ "تنقيح المقال" يبدأ منْ عَرْضِ منهجِ المامقانيِّ، ومنهجُه يظهرُ منْ عَرْضِ بعضِ النَّماذجِ.

النموذج الأول: أبان بن عبدالملك الخثعمي

الضَّبطُ: الخَثْعَميُّ: بالخاءِ من فوقِ المفتوحةِ، والثاء المثلثةِ السَّاكنة، والعين المهملةِ، ثم الميمِ، نسبةً إلىٰ خَثْعَم، كجعفر أبي قلبية اسمُه خثعمُ بنُ أنمار من اليمن، ويقال: هم من معدٍّ، وصاروا باليمنِ، كذا في "الصحاح".

وفي "التاج" مازجًا بـ"القاموس": خثعمٌ كجعفر، اسمُ جبلٍ، وأهلُه النازلون به خثعميُّون، وخثعمُ بنُ أنمار بن أراش بنِ عمرو بنِ الغَوثِ من اليمن، واسمُه أفتلُ، أبو قبيلةٍ، وخثعمٌ لقبُه، قاله الجوهريُّ.

ويقال: هم من معدٍّ بن عدنان وصاروا منَ اليمنِ.

وقيل: خثعمٌ: جملٌ نحرُوه فسمِّي بِهِ أبو القبيلة. انتهىٰ.

الترجمةُ: قد وصفَه في النَّقدِ: بالكوفيِّ، وقال: أسندَ عنه.

وفي المنهجِ آخذًا من رجال الشيخِ ﵀ أنَّه: منْ أصحابِ الصَّادق ﵇، ثمَّ احتمل كونُه والثقفيُّ واحدًا. ولم أفهمْ منشأَ احتمالِه.

ويبعده أنَّه ظاهر النَّجاشي أنَّ الثقفيَّ لم يروِ إلا كتابَ الحجِّ، وهذا قد رُوي في "الكافي" عنْ محمَّد بن سنانٍ عنه، في بابِ «فَضْلِ فقراءِ المسلمين»، وعن إبراهيمَ بن محمَّد الأشعريِّ، عنه في باب «الشَّماتة»، وعن أحمدَ بنِ أبي عبدالله، عنه في بابِ «الخلّ»، من أبوابِ الأطعمةِ وكيفَ كان فحاله مجهولٌ. انتهىٰ المنقول من "تنقيح المقال".

قلتُ: هذه الترجمةُ (رقم: ٢٦) منْ "تنقيح المقال"[١] ونلاحظُ الآتي:

جعل المصنِّفُ الترجمةَ علىٰ قُطْبين أولهما: الضَّبطُ، و الثاني: الترجمةُ.

وفي القطبِ الأوَّل يعتني بالضَّبطِ أخذًا من كتبِ اللُّغة والأنسابِ والتاريخ، وفي القطبِ الثاني: يذكرُ مواضعَ الكلامِ علىٰ الرَّجل ومروياتِه اعْتمادًا علىٰ كتبِ الإماميَّةِ فقط، ثمَّ يذكرُ ما ترجَّحَ له من حالِه وتلحظُ هنا:

أنَّ صاحبَ الترجمةِ كان من أصحابِ الإمامِ الصَّادق ﵇، ولكنْ لم يجدْ فيه ما يفيدُ توثيقَه فحكمَ عليه بالجهالةِ، فأصحابُ الأئمَّةِ ﵈ ليسُوا جميعًا من الثقاتِ، وهمْ متفاوتُون.

---

(١) "تنقيح المقال" الطبعة المحققة (٣/ ١٢٠).

النموذج الثاني: أبان بن عبده الصيرفي الكوفي

الضَّبطُ: الصَّيْرَفِيُّ: بالصَّاد المهملة المفتوحةِ، ثمَّ الياءِ المثناةِ من تحت الساكنة، ثمَّ الرَّاءِ المهملةِ المفتوحةِ ثمَّ الفاءِ، والياء نسبة صرف الدَّراهم بالذهب، بمعنى بيعِها به، فإنَّ اسمَ الفاعل منه: صيرفيٌّ، والمبالغةُ منه: صرَّافٌ.

وعَبْدَه: بالعينِ المهملةِ المفتوحةِ، والباءِ الموحدةِ الساكنةِ، والدَّال المهملةِ المفتوحةِ، والضميرِ. قيل: بفتحِ الثلاثةِ، والصحيحُ ما قلناه.

الترجمةُ: عدَّه الشيخُ ﷺ في "رجاله" من أصحابِ الصَّادقِ ﷺ وظاهرُه كونُه إماميًّا، إلَّا أنَّ حالَه مجهولٌ. انتهى المنقولُ من "تنقيح المقال".

هذه الترجمةُ (رقم: ٢٧) من "تنقيح المقال"[(١)] ونلحظُ الآتي:

قوله " والضمير " جاء في الحاشية ما نصُّه: «الصَّحيح في المقامِ التعبيرُ بالهاءِ أو التاءِ، إذ هو عبدةُ كما في توضيح المشتبهِ، ولسانِ العربِ، والصِّحاحِ وغيرِها».

أنَّ قُطْبي التَّرجمةِ وهما الضَّبطُ والتَّرجمةُ ثابتان، وأنَّ الذي عدَّه منْ أصحابِ الإمامِ الصَّادقِ ﷺ هو الطُّوسيُّ في "فهرسته" (رقم: ١٨٦)، ويلزمُ من ذلك أنْ يكونَ إماميًّا عندَه، أمَّا عن حالِه فحكمَ عليه بالجهالةِ، بسببِ خلوِّهِ من طريقٍ من طرقِ التوثيقِ عند الإماميَّة.

وتأمَّلْ في هذه الترجمةِ وسابقتِها من حيثُ التوقُّفُ في حال الرَّاوي مع كونِه من أصحابِ الإمامِ الصَّادقِ ﷺ، ترى أنَّه منهجٌ غيرُ متساهلٍ كما يُظنُّ.

---

(١) "تنقيح المقال" الطبعة المحقَّقة (٣/ ١٢٣).

النموذج الثالث: إسحاق بن بشر أو بشير
أبو حذيفة الكاهلي الخرساني

الضَّبطُ: بِشْر: بالياءِ الموحدةِ المكسورةِ، والشِّينِ المعجمةِ السَّاكنةِ، والرَّاءِ المهملةِ.

وحُذَيْفَةُ: بِضمِّ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ الذَّال المعجمةِ، وسكونِ الياءِ المثناةِ من تحتُ، وفتحِ الفاءِ بعدَها هاءٌ، وقد مرَّ ضبطُ الكاهليِّ في: أحمدَ بن مزيدٍ.

الترجمة: عدَّه الشيخُ رحمه الله في "رجاله" من أصحابِ الصَّادقِ عليه السلام، وقال: أسندَ عنه، وقال النَّجاشيُّ: إسحاقُ بنُ بشيرٍ أبو حُذَيفةُ الكاهليُّ الخرسانيُّ، ثقةٌ روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام من العامَّةِ، ذكرُوه في رجال أبي عبدالله عليه السلام.

له كتابٌ، أخبرنا محمَّدُ بن عليٍّ الكاتبُ، قال: حدَّثنا محمَّدُ بن وهبانَ، قال: حدَّثنا أبو الحسن بنُ أبي غسَّانَ الدَّقَّاق، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ يحيىٰ بن يزيدَ الكلينيُّ، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيد، قال: حدَّثنا إسحاقُ انتهىٰ.

وقال في الخلاصةِ في القسمِ الثاني: إسحاقُ بنُ بِشْرٍ أبو حُذيفةَ الكاهليُّ الخرسانيُّ، روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام وهو منَ العامَّةِ، وكانَ ثقةً، وقريبٌ منه ما في البابِ الثاني منْ رِجال ابنِ داودَ.

وعدَّه في "الحاوي" في قسْمِ الموثَّقين، ونقلَ كلامَ النَّجاشيِّ، والشيخ، والعلَّامة وفي "الوجيزة والبلغة" أنه موثَّقٌ.

التمييزُ: قد سمعتُ منَ النَّجاشيِّ روايةَ أحمدَ بنِ سعيدٍ عن الرَّجلِ، ومنه ومن غيرِه روايته عن الصَّادقِ عليه السلام. انتهىٰ المنقول من "تنقيح المقال".

هذه الترجمةُ (رقم: ٦٩٣) منْ "تنقيح المقال"[١].

---

(١) "تنقيح المقال" النسخة المحققة (٩/ ٦٦).

ونلحظُ مما سبقَ الآتي:

أنَّ المامقانيَّ أضافَ قطبًا ثالثًا للترجمة هو «التمييزُ»، وأنَّ ما وقعَ في القطبِ الأول وهو الضبطُ إذا كانَ قد تقدَّم تحريرُه فلا يعيدُه.

أنَّ المترجَمَ له من أصحابِ الإمامِ الصَّادقِ عليه السلام وقد روىٰ عنه، وهو ثقةٌ؛ ليس لأنَّه روىٰ عن الإمامِ الصَّادقِ عليه السلام، ولكنْ للنَّصِّ علىٰ توثيقِه من معتبرين عند الإماميَّة، مع أنَّه من العامَّة من أهل السُّنَّة، وصاحبُ الترجمة تالفٌ عند أهل السُّنَّة، راجعْ ترجمتَه في "تاريخ بغداد" (٦/ ٣٢٦)، و"اللسان" (١/ ٣٥٤ رقم: ١٠٩٦).

النموذج الرابع: الحسين بن علي الصوفي

الضَّبطُ: الصوفيُّ: أي المتصوِّفُ، وقد يرادُ به: بيَّاعُ الصُّوفِ علىٰ خلافِ القياس في النِّسبةِ؛ لأنَّ الصَّحيحَ علىٰ ذلك الصَّوَّافُ لا الصُّوفيُّ. وقد مرَّ نظيره في اللحميِّ: لبياعِ اللحمِ، والخمري: لبياعِ الخمر.

الترجمةُ: وقد روىٰ عنِ الحسينِ الصَّدوقِ رحمَه الله تعالىٰ مترضيًا، وفيه دلالةٌ علىٰ جلالتِه بل وثاقتِه.

هذه الترجمةُ (رقم: ٩٩٩) من "تنقيح المقال"[1] ونلحظُ هنا أنَّ المامقانيَّ حافظَ علىٰ القُطبينِ، وعدَّ الرجلَ ثقةً جليلًا بروايةِ الشيخِ الصَّدوقِ عنه.

---

(١) "تنقيح المقال" النسخة المحققة (٢٢/ ٣٣٢).

النموذج الخامس

الحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس بن عبدالمطلب

الترجمةُ: عدَّه الشيخُ رحمه الله تعالىٰ تارةً: منْ أصحابِ البَّاقرِ عليه السلام مضيفًا إلىٰ ما في العُنوان قولَه: تابعيٌّ، وروىٰ عن قيسِ بنِ الربيع.

وأخرىٰ: من أصحابِ الصَّادقِ عليه السلام، مضيفًا إلىٰ ما في العنوان قولَه: مدنيٌّ تابعيٌّ، سمعَ ربيعةَ بنَ عبادٍ الديلميَّ. انتهىٰ.

وظاهرُه كونُه إماميًّا إلَّا أنَّ حاله مجهولٌ.

التمييزُ: ونقل في "جامع الرواة" روايةَ أحمدَ بنِ النضيرِ عنه عن أبيه، عن جدِّه عن أميرِ المؤمنين عليه السلام، وروايةَ عبدالله بن محمَّد –أخي حمَّاد– وعبدالله بن يحيىٰ، والحسين بن المختارِ عنه عن أبي عبدالله عليه السلام. انتهىٰ المنقول من "تنقيح المقال".

هذه الترجمةُ (رقم: ٩٤٩) من "تنقيح المقال"[١].

ونلحظُ هنا: أنَّ المامقانيَّ ذكر قُطبينِ للترجمةِ فقط، وذلك حسبَ الحاجةِ.

وأبان أنَّ المترجَم تابعيٌّ من أصحابِ الإمامِ البَّاقرِ عليه السلام، وذكرَ روايةَ خمسةٍ عنه.

وعدَّه إماميًّا باعتبارِ أنَّه من أصحابِ الإمامِ البَّاقر عليه السلام، ولم يوثِّقه مع كونِه هاشميًّا ورَوىٰ عنه خمسةٌ، وهذا ينبِّهُك إلىٰ تشدُّدِ الإماميَّة.

والكتابُ مذهبيٌّ يقتصرُ في الجرحِ والتعديل ومسائلِ الرِّوايةِ علىٰ الكتب المعتمدةِ عند الإماميَّة، بل إنَّ عملَه الأساسيَّ في الترجمةِ يدورُ حول البحثِ في مذهبِ المترجمِ له، وعلاقتهُ بالإماميةِ سلبًا وإيجابًا.

---

(١) "تنقيح المقال" النسخة المحققة (٢٢/ ٢٠٢).

و"تنقيح المقال في أحوال الرِّجال" فيه قواعدُ الجرحِ والتعديلِ المعتمدةِ عند الإماميَّة في نظرِ المامقانيِّ من حيثُ العملُ، فجمعُ ما في الكتابِ من قواعدَ، ومقابلتُها بالفصول الثلاثين التي ذكرها المامقاني في مقدمة "التنقيح" مع كتابه الكبير "مقباس الهدايةِ في علمِ الروايةِ" منَ الأعمالِ التي ينبغِي أنْ يتصدَّىٰ له الباحثُون لتحريرِ وتقريبِ قواعدِ الجرحِ والتعديلِ عند الإماميَّةِ، وتقرير المذهبِ بدونِ تجريحٍ أو تشهيرٍ أو تَشَهٍّ[1].

ومن فوائدِ "تنقيحِ المقال" أنَّ فيه عددًا كبيرًا من الرُّواة من الشِّيعةِ وغيرِهم لم يعرفُوا في كتبِ الرِّجال المشهورةِ عند أهلِ السُّنَّةِ وأكملَ الكلامَ عليهم المعلِّقُ علىٰ الكتابِ.

و"تنقيحُ المقال في أحوال الرِّجال" مطبوعٌ طبعةً حجريةً في ستةِ مجلَّداتٍ ضِخامٍ، ثمَّ يعادُ الآنَ طبعُه، وربَّما خرجَ في أكثرَ من خمسينَ مجلدًا، فبينَ يديَّ من الطبعةِ الجديدةِ المجلدُ الثَّالثُ والعشرون وصلَ فيه إلىٰ حرفِ الحاءِ، وبلغني أنه تجاوزَ ثلاثين مجلدًا.

وعلىٰ الكتابِ حاشيةٌ واستدراكاتٌ موسَّعةٌ وعزوٌ ومناقشاتٌ، ونكتٌ

---

(١) رأيتُ الكثيرَ من الدراساتِ التي تناولتْ الرِّوايةِ عند الإماميَّة، وهي دراساتٌ مذهبيَّة تميلُ نحوَ إعلاءِ قومٍ وخفضِ آخرين، وقائمةٌ علىٰ التربُّص والاستعلاءِ، منها كتاباتُ الدكتور عليّ السالوس وهي غيرُ جيدةٌ، وكتابُ "السنة النبوية وعلومها بين أهل السُّنة والشِّيعة الإمامية، مدخل ومقارنات" للدكتور عدنان محمد زرزور، وكتابُ الدكتور عمر محمد الفرماوي "أصول الرِّواية عند الشِّيعة"، و"توثيقُ السُّنَّة بين الشِّيعة الإماميَّة وأهل السُّنَّة" لأحمد حارس سحيمي، ونحن نفتقرُ إلىٰ دراسةٍ علميَّةٍ مجرَّدةٍ معمَّقةٍ، تحاول أن تفهم المذهب الإمامي جيدا ثم تكتب عنه بدون تربص .

مفيدةٌ لابنِ المصنِّف الشيخِ محيي الدِّين بنِ عبدالله بنِ حسن المامقانيِّ[1].

ومعَ اشتغال المامقانيِّ ومُحشِّيه بالرِّجال لكنْ لم يكونا منَ العارفين بالصناعةِ الحديثيَّة، وليس لهما ما يدلُّ على هذه المعرفةِ ومناقشتُهم في الكتابِ وحاشيتِه بعيدةٌ عن المروياتِ وسَبْرِها وعللِها والتنبيهِ على الصَّحيحِ والمنكرِ والموضوعاتِ والحكمِ على الزياداتِ بأنواعها.

المامقانيُّ بين التَّشيُّعِ والنَّصبِ من خلالِ موقفِه منْ أكثرِ أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام:

العلامةُ عبدُالله المامقانيُّ كانَ مرجِعًا إماميًّا، ومذَهبُهم في الأئمَّةِ الإثنا عشريةِ، والإمامةِ ووجوبِ الإيمانِ بِهم وعدمِ التنازعِ فيهِم مشهورٌ، قال المرجعُ الإماميُّ الكبيرُ الشَّيخُ الصدوقُ في كتابِه "كمال الإيمان" (٧٠): «القولُ بغيبةِ صاحبِ الزَّمانِ مبنيٌّ على القول بإمامةِ آبائِه عليهم السلام، والقولُ بإمامةِ آبائِه مبنيٌّ على القولِ بتصديقِ محمَّدٍ صلَّى الله عليهِ وآله وإمامتِه».

وأيُّ مخالفٍ أو منازعٍ لما تقدَّم فهوَ على خطرٍ كبيرٍ، بل يصرِّحُ بتكفيرِه، ولذلك تعرضَ أكثرُ أئمَّةُ آل البيتِ من غيرِ الإماميَّةِ للذَّمِّ والقدحِ والتَّفسيقِ وغيرِ ذلك.

---

(١) هو الشَّيخُ البحَّاثةُ محيي الدين بن عبدالله بن محمد بن حسن بن عبدالله المامقانيُّ، وُلد في النَّجف الأشرف سنة ١٣٤٠، وبعد تخرُّجه من الحوزةِ عمل بالتدريسِ، وهاجر لقُم سنة ١٣٩١، وبدأَ بإلقاءِ محاضراتٍ في الفقه والأصول، ثم انصرفَ إلى التعليق على كتابِ والدِه "تنقيح المقال في أحوال الرجال"، وصفَه الأمينيُّ في كتاب "معجم رجال الفكر والأدب" (٣/ ١١٤٦) بالعالِمِ الجليلِ المجتهدِ المحقِّق.
قلت: وهو أشدُّ نَصْبًا وتعصُّبًا وتهجُّمًا على آل البيتِ الزيديةِ عليهم السلام منْ أبيه، ترجمتُه في "مخزن المعاني" (ص:٤٢٧)، "معجم المؤلفين العراقيين" (٣/ ٢٨٧)، "معجم رجال الفكر" (٣/ ١١٤٦).

وقد قرَّرَ عبدالله المامقانيُّ في كتابِه "تنقيح المقال" (٢٢/ ٢٨٥، ٢٨٦) هذا المعنىٰ في ترجمةِ الإمامِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ الحسنِ الفخيِّ عليه السلام فقال ما نصُّه: «وفي تراجمِ سائرِ الخارجين منْ أهلِ هذا البيتِ عليهم السلام...، نقولُ: إنَّ منْ كان مقصدُه من الخروجِ الملكَ والدنيا كمحمَّد بن عبدالله بن الحسنِ، وعيسىٰ بن زيدٍ، كان يمنعُه إمامُ الوقتِ أشدَّ المنع، وكانَ يدعُو الإمامَ إلىٰ البيعَة فيمتنِعُ، وكان خروجُه لذلك بغيرِ رضا الإمامِ عليه السلام موجبًا لفسقِه، وعدمِ أجرِه علىٰ عملِه، ومن كانَ منهم مقصدُه الثاني (وهو)[1] تجديدُ المطالبةِ بحقوقِ الأئمَّةِ عليهم السلام كزيدِ بنِ عليٍّ عليه السلام... ». انتهىٰ بحروفِه باختِصارٍ.

فعُلم مما سبقَ أنَّ من خرجَ من آل البيتِ عليهم السلام داعيًا لنفسِه فهو يفسَّق وبعضُهم يقول في حقِّ هؤلاءِ الأئمَّة عباراتٌ مستشنعةٌ، وتأمَّل قولَ المامقانيِّ: «موجبًا لفسقِه وعدمِ أجرِه». وما قيدتُه ليس رأيًا للمامقانيِّ فقط بل هذه عقيدتُهم ومشَوْا عليها في تصنيفاتِهم الرِّجالية، وكلامُهم واضطرابُهم في الإمام زيدِ بن عليِّ بنِ الحسينِ عليه السلام لا يُسْمنُ ولا يُغني من جوعٍ وقد قامَ داعيًا لنفسِه، وإنَّما تهيَّبَه بعضُ الإماميَّةِ.

هذا حاصلُ ما عندَ الاماميَّة في هذا البابِ، وقدحُهم في أكثرِ أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام معروفٌ و يمكنُ أن تخرجَ جزءًا في أسْماءِ المذمُومين منْ أئمَّةِ آل البيتِ عند الإماميَّة يكونُ منهم الأئمَّةُ: زيدُ بنُ عليٍّ، ويحيىٰ بن زيدٍ، وعيسىٰ بن زيدٍ، وعبدالله الكامل وأبناؤه وإخوانُه، والحسينُ بن عليِّ بنِ الحسن الفخيُّ، ومحمَّدُ بنُ جعفرٍ الصادقُ، ومحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بن إسماعيلَ بن الحسنِ المثنىٰ، والقاسمُ بنُ

---

(١) مابين المعقُوفتين زيادةٌ منِّي.

إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ الحسنِ المثنى، والناصرُ الأطروش الحسن بن عليٍّ، وغيرُهم مِن أئمَّةِ وخيرةِ آلِ البيتِ النبويِّ الشريفِ.

وما احتجَّ به الإماميَّة إنَّما هي آثارٌ لا تثبتُ، فهيَ موضوعةٌ باطلةٌ، والإماميةُ لا يعرفونَ الحديثَ، وكانَ عليهم إتقانُه قبلَ الاستدلال بهِ في المسائل الاعتقاديةِ وتكفيرِ أو تفسيقِ المخالفِ، والتعدِّي على أئمَّةِ أهل البيتِ.

وها هو المرجعُ الإماميُّ آيةُ الله محمَّد آصف محسني في كتابه "مشرعة بحارِ الأنوار" يضعِّفُ كلَّ ما جاءَ في الغيبةِ كما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى.

وغلبَ على المامقانيِّ والمحشِّي عليه ابنِه محي الدِّين المامقانيِّ الانعزالُ العقديِّ داخلَ مذهبِهم، فلمْ يُوردوا نصًّا لمخالفيهم من الزَّيديَّة ولهمْ مقالاتٌ ومصنَّفاتٌ، وروايات عن الباقرِ وابنِه الصادقِ في القولِ بقولِ الزَّيديةِ، لذلك صرَّحَ الزَّيديةِ في كتبِهم بإجماعِ آلِ البيتِ عليهم السلام على صحَّةِ مذهبِهم، وقد أشبعَ الردَّ على الإماميةِ وأبانَ عن صحيحِ مذهبِ أهلِ البيتِ عليهم السلام الإمامُ المجتهدُ أميرُ المؤمنين المنصورُ بالله عبدالله بنُ حمزةَ الحسنيُّ المتوفى سنة ٦١٤ عليه السلام في رسالته "العِقْد الثمين في أحكامِ الأئمَّةِ الهادين" وهو مطبوعٌ.

والإمامية يميلون إلى الاجتهاد والتجديد دائمًا، وأرى أنهم سيصلون -إن شاء الله تعالى- إلى هذه الحقائق مع البحث والاطلاع وتركهم التقليد.

وحاصلُ ماتقدَّم الآتي:

١- العلَّامةُ الشيخُ عبدالله المامقانيُّ كانَ من كبارِ عُلماءِ الإماميَّةِ، بل كان مرجعًا لكثيرٍ منهُم في حياتِه.

٢-صنَّفَ كتبًا في أصول الحديثِ أهمُّها كتابُ "مقباسِ الهدايةِ".

٣- يعتبرُ كتابُ "تنقيح المقال" للمامقانيِّ عملًا مفيدًا في تراجمِ الرُّواة،

ويمكنُ للباحثينَ في مختلفِ المذاهبِ الإسلاميةِ الاستفادةُ منه، لا سيَّما بعد تحشيتِه من ابنِه محي الدين المامقانيِّ، وهي حاشيةٌ مفيدةٌ جدًّا، فيها استدراكاتٌ ومناقشاتٌ مفيدةٌ، و"تنقيحُ المقال" اختصرَه مصنِّفه.

تتبَّعَ أوهامَ وأخطاءَ المامقانيِّ الشيخُ محمد تقي التُّستريُّ في كتابِه "قاموس الرجال" وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالىٰ.

غلبَ علىٰ "تنقيح المقال" تحريرُ مذهبِ الرُّواةِ منَ حيثُ علاقَتِهم بالإماميةِ، وتعرضَ بالذَّمِّ لعددٍ كبيرٍ مِن أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام فكانَ جامعًا بين التشيُّعِ المذهبيِّ والنصبِ.

المبحث الثاني

"قاموس الرجال" أو "تصحيح تنقيح المقال"

للشيخ تقي الدين التستري

هذا الكتابُ صنَّفه العلَّامةُ الإمَامِيُّ المُحقِّقُ محمَّد تَقِي الدين التُّسْتريُّ في مناقشة العلَّامةِ المَرْجعِ الإماميِّ عبدالله المامَقانيِّ في كتابه "تنقيح المقال" وسُمِّي أيضًا "بشرح تنقيح المقال" كما في (١/ ٧).

قال التُّستريُّ في مقدِّمةِ كتابِه (١/ ٧): «وحيثُ إنَّ الأصلَ مترجمٌ بـ"تنقيح المقال في الرجال" فهذهِ ينبغي أنْ يُسمَّىٰ بـ "تصحيح تنقيحِ المقال" لكنْ سمَّاه بعضُ الفُضلاء لنا "قاموس الرجال" وحيثُ إنَّه أخصرُ هو أحسنُ فخيرُ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ».

والكلامُ علىٰ "قاموس الرجال" يَستَدعي التعريفَ بمُصنِّفِه الشيخِ محمَّد تقيِّ الدين التُّستريُّ ثمَّ الكلامَ علىٰ الكتابِ.

أولًا: التعريفُ بالشيخِ محمَّد تقي الدين التُّستريُّ(١).

هو العلَّامةُ الشيخُ محمَّد تقيُّ ابنُ الشيخِ محمَّد كاظم ابنِ الشيخ محمَّد علي بنِ الشيخِ جعفرِ التُّستريُّ.

وُلِد في النَّجفِ الأشرفِ سنة ١٣٢٠ وانتقلَ معَ والدِه إلىٰ تُسترَ وهو صغيرٌ، وبعد أنْ شبَّ قرأ علىٰ والده المقدِّمات، وعندما سعىٰ رضا شاه بهلويُّ لرفعِ الحجابِ عن النِّساءِ وإخراجِهنَّ مُتبرِّجاتٍ هاجرَ مع أسرتِه من تُسْتَر إلىٰ كربلاءَ ولما عُزل الشَّاه بعدَ سبع سنين عاد إلىٰ تُسترَ.

---

(١) ترجمته في مُقدِّمَتَي كتابيَه "قاموس الرجال" و"الأخبار الدخيلة"، وكذا "طبقات أعيان الشيعة" لآغا بزرك الطهرانيِّ (١/ ٢٤٥).

ومن شيوخِه: أبوه، الشيخُ محمّد كاظم التُّستريُّ، والسيد حسين النُّوريُّ، والسيّد علي أصغر الحكيم، والسيّد محمّد علي الإمام، والسيد مهديّ آل الطيب، وغيرُهم.

مصنَّفاته:

١ -"تحقيقُ المسائل" شرحٌ على "الروضَة البهية شرح اللمعة الدِّمشقية".

٢ -"رسالةُ سهوِ النبيِّ ﷺ".

٣ -"الدُّرُّ النَّضيرُ في المكنيينَ بأبي بصير".

٤ -"قاموس الرِّجال"، أو "تصحيحُ تنقيحِ المقال"، أو "شرح تنقيح المقال" طبع في اثنى عشر مجلدًا.

٥ -"قضاءُ أميرِ المؤمنين عليِّ بن أبي طالب عليه السلام".

٦ -"جوامعُ أحوال الأئمَّةِ عليهم السلام".

٧ -"بهجُ الصِّباغةِ في شرحِ نهجِ البلاغة" طُبع في أربعةَ عشرَ مجلدًا.

٨ -كتاب أسماه بـ "الأوائل".

٩ -كتاب سماه "كشكول".

١٠ -كتابُ في المناماتِ في فُصول وأبواب.

١١ -تلخيصُ الأربعينيَّات الثلاث.

١٢ -"الأخبارُ الدخيلة" طُبع في أربعةِ مجلداتٍ الأصلِ مع المستدركاتِ.

و(٢، ٣، ٦)، ثلاث رسائل طُبعتْ بملاحقِ المجلَّدِ الثاني عشرَ منْ قاموس الرِّجال، والرسالةُ رقم (٢) بخطِّ التُّستريِّ مصوَّرةٌ عنه بدون صفٍّ.

وفاته: توفِّي سنة ١٤١٥، وقد كانَ عالمًا محقِّقًا انقطعَ للعلمِ، وكانَ من آياتِ وقتِه، ولا يعرفُ قدرَه إلَّا منِ اشتغلَ بكتابِه "قاموس الرجال". رحمه الله تعالى.

ثانيًا: "قاموس الرِّجال" أو "تصحيح تنقيح المقال":

هو كتابٌ عمدَ فيه العلامةُ الشيخُ محمَّد تقي التُّستريُّ إلى كتاب "تنقيح المقال" للمامقانيِّ فصحَّحه وناقشَه واستدركَ عليه، وقد رتَّبَ التُّستريُّ الكتابَ ألفبائيًّا، وجعل النِّساءَ بعدَ الرِّجال، وقال في (١/ ٢١): «موضوعُ رجالنا الشِّيعةُ ومَنْ روىٰ لهم أو رووا عنه منْ أهلِ السُّنة».

وآخرُ ترجمةٍ هي لـ«هند الناعطية» ثمَّ ختمَ الكتابَ بخاتمةٍ فيها فوائدُ، والطبعةُ التي بين يديَّ في اثنيْ عشرَ مجلدًا.

انتقاداتٌ على المامقانيِّ:

وقد وجَّه التُّستريُّ انتقاداتٍ للمامقانيِّ في مقدِّمةِ كتابِه (١/ ٩-١٢) كالآتي:

١- ذكر المامقانيُّ في كتابِه توثيقاتِ المتأخِّرين، ولا أهميةَ لها -في نظرِ التُّستَريِّ- عند ذكر توثيق المتقدِّمين، ويكتفىٰ بهم، ويستغنىٰ عن المتأخرين.

٢- فيه تحصيلُ حاصلِ كضبطِ إبراهيمَ وإسماعيلَ.

٣- وجودُ اشتباهاتٍ في الكتابِ فقد يذكرُ الرَّاويَ مرويًّا عنه، والمرويُّ عنه راويًا.

٤- قد يسوِّي بينَ منْ أهملوا حالَه، فلم يذكرُوه بالجرحِ أو بالتعديلِ، وبينَ من جرَّحوه بالجهالةِ، فكأنَّه فرَّقَ بينَ المسكوتِ عليه وبينَ المجهولِ واعتبرَ عدم معرفةِ العدالةِ جرحًا في الرَّجل.

٥- وقوعُ أخطاءٍ كثيرةٍ له في النِّسبة.

٦- شرطَ للعملِ بمرويَّاتِ الثِّقاتِ المخالفينَ للإماميَّة من السُّنَّة، والناووسيَّة، والواقفيَّة، والفطحيَّة أمريْن:

أحدهما: عدمُ وجودِ المعارضِ لخبرِهِم.

الثاني: عدمُ إعراضِ الإماميَّةِ عنْ معنىٰ ما رواهُ المخالفُ.

وقد عقدَ الشيخُ محمَّد تقي التُّستريُّ لكتابه "قاموس الرجال"مقدِّمةً في ثمانيةٍ وعشرينَ فصلًا، ذكرَ فيها منهجَه في العملِ وآراءَه في بعضِ الكتبِ الرجاليَّةِ الإماميَّةِ، وتوثيقِ بعضِها.

٧- من أهمِّ فُصول المقدمةِ الفصلُ السَّادسِ عشرَ لأنَّه احتوَىٰ علىٰ التعريفِ بكتبِ الرِّجال الإماميَّةِ الأصليَّةِ ثمَّ الكتبِ الأقلِّ أهميَّةً، وتكلَّم -تقريبًا- علىٰ خصائصِ كلِّ كتابٍ، وفيه وقفاتٌ في بيانِ حال بعضِ الكتبِ والرِّجالِ ولاسيِّما من بعضِ الصَّحابةِ، ورأي الإماميَّة فيهِم، فلا يعتبرُ التُّستريُّ -تبعًا لمذهبِه- شهودَ الغزواتِ منجيًا إلَّا لمنْ حسُنَ أمرُه علىٰ طريقةِ الإماميَّةِ، فيقولُ محمَّدُ تقي التُّستريُّ (١/ ٣٢): «وكيفَ يُجْدِي مجرَّدُ شهودِ الغزواتِ مع أنَّ القاعدةَ في الصَّحابةِ عندنا [يعني الإماميَّة] الارتدادُ المعنويُّ في غيرِ الأربعةِ، أو السبعةِ الذين شهدُوا الصَّلاة علىٰ فاطمةَ عليها السلام، إلَّا فيمنْ ثبتَ رجوعُه فيمنْ رجعَ إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام، وقد ذكرَ جمعًا منهُم الكِشِّيِّ بعنوانِ السَّابقينَ الذينَ رجعُوا إلىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام[1] نعمْ الصَّحابةُ المقتولُون في غزواتِه صلى الله عليه وسلم والمتوفَّوْنَ في عهدِه صلى الله عليه وسلم قبلَ زمانِ الافتتانِ يمكنُ القولُ بحسنِ حالِهم في منْ لمْ يُعرفْ منه

---

(١) جاء في "رجال الكشي" (ص: ١٠٧، ١٠٨) ما نصُّه: «إنَّ من السَّابقين الذين رجعُوا إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام أبا الهيثم بن التَّيهان، وأبا أيوبَ، وخُزَيمةَ بن ثابت، وجابرَ بن عبدالله، وزيدَ بن أرقم، وأبا سعيدٍ الخدري، وسهلَ بنَ حُنيف، والبراءَ بن مالك، وعثمانَ بن حُنيف، وعبادةَ بن الصامت، ثمَّ ممن دونهم قيسُ بنُ سعدِ بن عُبادة، وعديُّ بن حاتم، وعمرو بن الحمق، وعمرانُ بنُ الحصين، وبُريدةُ الأسلميُّ، وبَشَرٌ كثيرٌ».

زيغٌ، فزارَ النَّبيُّ ﷺ في مرضِ موته قبورَ البقيعِ، وقال لهم: «**طُوبَى لكُمْ سَبَقْتُم الفتنَ وسلِمْتُمْ منَ المِحَنِ**». أمَّاالباقونَ بعدَهم فلا، ولو كانُوا شهدُوا جميعَ الغزواتِ، ولو كانوا شهدُوا بيعةَ الشَّجرةِ، فالمغيرةُ بنُ شعبةَ أيضًا كانَ شهدِها، كما صرَّحَ به ابنُ قتيبةَ، ولم يقلْ تعالى: إنَّه رضيَ عن كلِّ المبايِعين بل عنِ المؤمنين المبايعين، معَ أنّه قال بعد: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

كما أنَّ مجردَ شهودِ مشاهدِ أميرِ المؤمنين عليه السلام غيرُ مُجْدٍ، فالخوارجُ شهدُوا الجمَلَ، وصِفِّين معه عليه السلام، وشمرُ بنُ ذي الجَوْشَنِ، وسنانُ بنُ أنسٍ أيضًا شهدا معه عليه السلام صِفِّين كما ذكر نَصْرُ بنُ مُزاحمٍ وغيرُه[1].

---

(١) هنا مباحث ومعضلات، فمن نكث فإنما ينكث عن نفسه، والأمر ليس سهلا وهنا يقف الرجال ويبحثون ما بين القواعد والنصوص، وتقديمُ القواعدِ الموهومَة ومعارضةُ النُّصوصِ الصحيحةِ هو الذي أوقعَ الغلاةَ في هذه الشَّنائعِ.

وأنبِّه على الموقف السيء الذي كان عليه التستري مع كثيرين مِن أئمَّة آل البيت عليهم السلام، ومعَ أنَّ محمَّد تقي التُّستريَّ كان محقِّقًا مُطلعًا في الرجال بحسب مذهبِ الإمامية إلَّا أنه كانَ يعيشُ بين جدُرِ الانغلاقِ والإقصاءِ، وله تراجمُ سيئةٌ، وأخبارٌ شنيعةٌ في كتابِه لاسيما مع بعض المعروفين بالتقدم من آل البيت عليهم السلام.

وقد كتب التستريُّ رسالةً في "تواريخ النبيِّ والآل صلواتُ الله عليهم" وهي ملحقةٌ بالمجلَّد الثاني عشرَ من الكتابِ، وعقدَ فصلًا عنوانُه «فيمنْ وردَ فيهم القدحُ من ولدِهم عليهم السلام» (١٢/ ٦٣٣) وقد صرَّح التستريُّ في هذا الفصلِ بالقدحِ في الأئمَّةِ منهم: عبدالله الكامل بن الحسن المثنَّى بن الحسن السِّبط، وابنه محمَّد الملقب بالنفس

٨- في الفصلِ السَّابعِ عشرَ (١/ ٣٤-٥٤) ذكرَ فروقًا بينَ الكتبِ الرِّجاليَّة عند الإماميَّة القديمةِ والمتوسِّطةِ، وبعضًا من مناهجِ أصحابِها في الجرحِ والتعديلِ، ويؤخذُ منه طرفٌ منْ ألفاظِهم واختلافِها من كتابٍ لآخرَ مع ذكرِ برهانِ التستريِّ وتوجيهاتِه، وفي الفصلين التاليين توثيقاتٌ حولَ كتبِ الإماميَّة الرجالية.

٩- وفي الفصلِ العشرينَ التنبيهُ على أوهامٍ وقعتْ منِ ابنِ النديمِ في فهرستِه، وأرجعَ سببَ الأوهامِ إلى أنَّه كانَ ورَّاقًا ينقلُ من الكتبِ، والكتبُ يقعُ فيها التصحيفُ كثيرًا، وذكرَ التستريُّ أمثلةً لهذه الأوهامِ، وأنَّ هذه الأوهامَ دخلتْ بعضَ كتبِ الإماميَّةِ الرِّجاليَّة ونبَّهَ التستريُّ على بعضِها في الفصل المذكور (١/ ٥١-٥٦).

١٠- وفي الفصِّلِ الواحدِ والعشرين تنبيهاتٌ على تحريفاتٍ وقعتْ في كتبِ الرجال الإماميَّة، وذكر التُّستريُّ بعضَ الأمثلةِ، وقد انتقدَ في هذا الفصل كتابَ الكِشِّيِّ في الرجال وكانَ جريئًا فطالَ نقدُه شيخَ الطائفةِ أبا جعفرٍ الطُّوسيِّ، وهنا بعضُ مناقشاتٍ للبحَّاثةِ التستريِّ في كتابِ "عبدالله بنِ سبأ بينَ تاريخ الطبريِّ ورجال الكشِّيِّ" للسيِّد هاشمٍ الهاشميِّ يحسنُ الرجوعُ إليها.

١١- في الفصل الخامس والعشرين (١/ ٦٨/ ٧٨) ذكر التُّستريُّ أنَّ مِن

الزكيَّة، وعيسى بن زيد بن عليٍّ، والحسن بن عليٍّ بن الحسين، وعبدالله بن جعفر بن محمَّد بن عليٍّ، وأخيه محمَّد بن جعفر، وغيرهم.

ثمَّ يعلنُ التستريُّ معاداتِه لجمهورِ آل البيتِ فيقول (١٢/ ٦٤٠): «أكثرُ الموسويَّةِ منْ غيرِ ولدِ الرِّضا عليه السلام كانوا قائلينَ بالوقوفِ حيثُ خرجَ عنهُم الأمرُ، كما أنَّ أكثرَ بني الحسنِ عليه السلام حينَ خرج الأمرُ كانوا عاميَّةً أو زيديَّةً وكذلك باقي أولادِ المعصُومين من غيرِ المعصومِ...» وهكذا جمعَ التستريُّ ومَن مشى على هذا المذهبِ بينَ التشيُّع والنصبِ.

ألفاظِ التعديل قولَهم: «فلانٌ صاحبُ الإمامِ الفلانيِّ» مدحٌ ظاهريٌّ، وهو فوق الوثاقةِ لأنَّ المرءَ علىٰ دينِ خليلِه، ويشهدُ له أنَّ غالبَ من وُصفَ بذلك من الأجِلَّةِ عند الإماميَّةِ، وكذلك قولُهم: «فلانٌ خاصِّي».

أمَّا قولُهم: «يروي عن فلانٍ»، أو «ابنُ أختِ فلانٍ»، أو«ابنُ أخي فلانٍ» فلا يفيد جرحًا أو تعديلًا.

أمَّا قولُهم: «لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ» فنوعُ ذمٍّ غالبًا، ثُمَّ تكلَّمَ عن درجاتِ توثيقِ أصحابِ الأئمَّةِ كالصَّادقِ، والكاظمِ، والرِّضا.

ثُمَّ البحثُ عن قول بعضِهم: «مشايخُ الصدوقِ ثقاتٌ لا يحتاجون لتوثيق». وبيَّن أنَّه بعيدٌ عن التحقيقِ ففي مشايخِ الصَّدوقِ بعضُ مَن ضعَّفَهُم ابنُ الغضائريِّ، وهذا الفصلُ خاصٌّ بالتوثيقاتِ العامَّةِ عندَ الإماميَّةِ فيحسنُ الرجوعُ إليه لمنْ أرادَ معرفةَ أصول الحكمِ علىٰ الرِّجال عند الإماميَّة، وسيذكرُ التُّستريُّ في الفصل الثامن والعشرين (١/ ٨١-٨٣) في بعضِ الألفاظ المختلفِ فيها في الجرحِ والتعديل، وهو آخرُ فصول المقدِّمةِ ثمَّ شرعَ في المقصود وهو المناقشاتُ والاستدركاتُ علىٰ المامقانيِّ في كتابِه "تنقيح المقال".

١٢- التُّستريُّ لم يعتنِ بكتبِ الرِّجال السُّنيَّةِ، وبالتالي الحفَّاظ منْ نُقَّاد السُّنَّة، مع أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ في "اللسان" يعتني ببعضِ كتبِ الشِّيعةِ الرجاليَّةِ من ناحيةٍ معينةٍ أوضحتُها في مكانٍ آخرَ وهي تحتاجُ لمصنَّفٍ خاصٍّ، ولكنْ بقيَ التُّستريُّ علىٰ طريقةِ أهلِ مذهبِه.

مناقشاتُ التُّستريُّ في "قاموس الرجال":

تُوفِّي الشيخُ عبدالله المامقانيُّ صاحبُ "تنقيح المقال" سنة ١٣٥١، أمَّا محمَّد تقيُّ التُّستريُّ صاحبُ «قاموس الرجال»فتوفِّي سنة ١٤١٥، فكانَ النقدُ من

التُّستريِّ المتأخِّرِ للمامقانيِّ الذي تقدمت وفاته، بَيْدأنَّ كتابَ "تنقيح المقال"طبع أخيرًا بمؤسسةِ آل البيتِ عليهم السلام لإحياءِ التراثِ وقد صَحَّحهُ وحشَّىٰ عليهِ حاشيةً كبيرةً الأستاذُ الشيخُ محيي الدِّين المامقانيُّ، وناقشَ التُّستريُّ في مواطنَ كثيرةً وعارضَه، وقد يسكتُ ويتركُ الحكمَ للنَّاظرِ، فكانتْ حاشيةُ "تنقيح المقال"حاويةً لفوائدَ كثيرةٍ، وكانَ علىٰ النَّاظرِ في "تنقيح المقال"وحاشيته أن يصحبَ معه "قاموس الرجال".

توجُّهُ التُّستَريِّ لنقدِ شيخِ الطائفةِ أبي جعفرٍ الطُّوسيِّ:

وكتابُ "قاموس الرجال" ليس نقدًا لتنقيحِ المقال فقط بل إنَّه تناولَ كتبًا إماميَّة أخرىٰ وناقشَها مناقشاتٍ نقديَّةً مُطوَّلةً، فمن النَّظر في "قاموس الرجال" من حيثُ المقدمةُ فالكتابُ فالملاحِقُ التي في نهايةِ المجلَّد الثاني عشرَ لاحظتُ أنَّ الشَّيخَ التُّستريَّ يجتهدُ ويتبنَّىٰ بعضَ الآراءِ ويدافعُ عنها، ويعارضُ المخالفَ وينتقدُه بقوةٍ، غير ناظرٍ إلىٰ مكانتِه العلميَّةِ عند الإماميَّةِ، فكانتْ له انتقاداتٌ لاذعةٌ لشيخِ الطائفة أبي جعفرٍ الطُّوسيِّ لأنه مذهب قائم علىٰ الاجتهاد وحرية البحث، فيقولُ عنه في رسالته "الدُّر النضير في المكنيين بأبي بصير" (١٢/ ٤٠٤): «ومنْ كلماتِه التي كانتْ سببًا لضياعِ أشياءَ مهمَّةٍ قولُه في آخرِ "استبصاره": إنَّ كتبَه الثلاثة: "تهذيبه"، و"استبصاره"، و"نهايته" مغنيةٌ عن جميعِ الأصول والمصنَّفات، فاغترَّ به المتأخِّرون عنه، فاقتصروا عليها وتركوا مصنَّفاتِ القدماءِ وأصولهم معَ خلو"تهذيبه" و"استبصاره" عن كثير من أخبار الأحكام...».

ومنه قولُه (١٢/ ٤٠٥): «وأمَّا رجالُه فأكثر إفسادًا فإنه وإنْ قال فيه: إنِّي لم أجدْ لأصحابِنا كتابًا جامعًا في المعنىٰ إلَّا مختصراتٍ...»، وانظر (١٢/ ٣٩٥) فما بعدها.

النقدُ على التُّستَريِّ:

النقدُ الذي وجَّهه التُّستريُّ للمامقانيِّ في "تنقيح المقال" أو للطُّوسيِّ في كتبه الرجاليَّة وغيرِها توجَّه للبحثِ حول أمرين:

١- النَّظر في عينِ الكتابِ من حيثُ إثباتُ نسبتِه لصاحبِه، وتوثيقُ النُّسخةِ المتداولةِ أو التي اعتمدَ من قبل عليها، والنقد الذي وجه إليها، وبالتالي مدىٰ الوثوقِ بها.

٢- النَّظر في الرُّواةِ وغالبًا يدورُ حول توثيقِ الرَّاوي، والنظرُ في مذهبِه يأخذُ قسطًا وافرًا من البحثِ.

أمَّا النَّظرُ في المروياتِ عن طريقِ سَبْرِ المروياتِ ومعرفةِ الشَّاذِّ والمعللِ والزياداتِ والاختلافاتِ التابعةِ لذلكَ، فقد كانَ الشَّيخُ محمَّد تقيُّ التُّستريُّ بعيدًا عن التطبيقِ الحديثيِّ ولا يعرفُه، فكشف عن نفسِه وعن حدودِه، وبالتالي لا يتمكَّنُ مِن الحُكْمِ إلَّا علىٰ الأسانيدِ فقط بحسبِ الظاهر، لا الأحاديث فهذا شأنٌ آخر لم يشاركْ فيه إلَّا إذا كانَ الحديثُ فردًا مطلقًا.

وقد أبانَ التُّستَريُّ عن نفسِه في رسالتِه في "تواريخ النبيِّ والآل عليهم السلام" والمطبوعةِ في آخرِ المجلدِ الثاني عشرَ من "قاموس الرجال" (١٢/) فهي نقلٌ مجرَّدٌ من السَّابقين، وخلتْ منْ أيِّ نظراتٍ حديثيةٍ فكانتْ عنايةُ التُّستريِّ بالرجال لا تجدُ أيَّ أثرٍ في التطبيقِ، وأصبحَ عملُه بلا نتيجةٍ، بِسَببِ تركِه النظر في الأسانيدِ لأنَّه لم يتعلَّمْ طريقةَ سبْرَ المرويَّاتِ ومعرفة المتابعاتِ والشواهدِ وكيفية النظرِ في الإسنادِ ومعرفةِ عِلَلِه، وإنَّما هيَ أقوالٌ مجرَّدةٌ معلَّقةُ الأسانيدِ يحكيها عن هذا وذاكَ، فكانَ عملُه رحمه الله تعالىٰ معَ انقطاعِه له، وشدَّةُ تحقيقِه ونقدِه ومجهودِه الكبيرِ في الرِّجال بدونِ صَدىٰ التطبيقِ بسبر المرويات، والحكم

على الأسانيد وبالتالي على الحديث.

والحاصلُ مما تقدَّم:

١ - كان الشيخُ محمَّد تقيٌّ التستريُّ من علماءِ الإماميَّةِ المحقِّقين في معرفةِ الرجال والتاريخ.

٢- كانتْ له نظراتٌ واختياراتٌ نقديَّةٌ واستدراكاتٌ في كتبِ الإماميَّة ورجالِهم وقواعدِهم.

٣- كتابُ "قاموس الرجال" هو "تصحيحُ تنقيحِ المقال" للمامقانيِّ، وقد أجادَ فيه، وعلى التُّستَريِّ مناقشات معَ محيي الدِّين المامقانيِّ في حاشيته المطوَّلة على "تنقيح المقال".

٤ -لم يعتنِ التستريُّ بالاستفادةِ من طريقةِ ومصنَّفاتِ أهلِ السُّنَّةِ في الرجال.

٥ -لم تتعدَّ المعرفةُ الحديثيَّة للتستريِّ التحقيقَ في الكتبِ والرِّجال، ولم تكنْ له أيَّةُ مشاركةٍ في تطبيقِ القواعدِ واختياراتِ الرِّجال في الأسانيدِ.

٦ - الشيخُ محمَّد تقيٌّ التُّستريُّ كان جامعًا بين التشيُّعِ والنَّصبِ لعددٍ كبيرٍ مِن أئمَّة أهل البيت عليهم السلام، ومنشأ ذلك المذهب، والله أعلم.

المبحث الثالث

"معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرُّواة"

للمرجع السيد أبي القاسم الخوئي

هذا الكتابُ خاصٌّ برجال الأصول الحديثيَّة الأربعةِ عند الإماميَّة وهي:

١ - كتابُ "الكافي" لمحمَّد بن يعقوبِ الكُلَيْنيِّ المتوفَّىٰ سنة ٣٢٨.

٢ - كتابُ "منْ لا يحضرُه الفقيهِ" لابنِ بابويْه القُمِّيِّ المعروف بالصَّدوقِ المتوفَّىٰ سنة ٣٨٠.

٣- كتابُ "تهذيب الأحكام" لشيخِ الطائفةِ أبي جعفر الطُّوسيِّ المتوفَّىٰ سنة ٤٦٠.

٤ - "الاستبصارُ" لشيخِ الطائفةِ الطُّوسيِّ. وقد يضيفُ رجالًا آخرينَ من المتأخِّرين.

والبحثُ سيتناولُ إنْ شاءَ الله تعالىٰ التعريفَ بالمصنِّفِ، ووصفَ الكتابِ، ومنهجَ السَّيد الخوئيِّ، بالإضافةِ إلىٰ أمورٍ أخرىٰ.

التعريفُ بالسَّيدِ الخُوئيِّ:

ترجمَ السَّيدُ الخُوئيُّ لنفسِه -علىٰ ما اعتادَه المحدِّثون- في كتابه "معجم رجال الحديث" (٢٣/ ٢٠- ٢٥ رقم: ١٤٧٢٧) وهذه مقاصدُ الترجمةِ بلسانِ محرِّرها المرجعِ السيِّدِ الخوئيِّ نفسِه مع تغييراتٍ طفيفةٍ:

هوَ المرجعُ الكبيرُ زعيمُ الحوزةِ العلَّامةُ السَّيدُ أبوالقاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسويُّ الخُوئيُّ الحسينيُّ مُصنِّف هذا المعجم، قال:

جريًا علىٰ عادةِ الرِّجاليين في تحريرِ تراجمِهم عندما يصل دورُ أسمائِهم: حرَّرتُ هذه الترجمةَ الموجزةَ عند وصول طبعِ "المعجم" إلىٰ هذا الموضعِ:

ولدتُ في بلدةِ «خوي» من بلاد آذر بيجان، في الليلة ١٥، من شهر رجب سنة ١٣١٧، وبها نشأتُ مع والديَّ وأخوتي، وأتقنتُ القراءةَ والكتابة وبعضَ المبادئ، حتّىٰ حدثَ الاختلافُ الشَّديد بينَ الأُمَّة، فهاجرَ والدي إلىٰ النَّجفِ الأشرفِ سنة ١٣٢٨، والتحقتُ به في سنة ١٣٣٠ برفقةِ أخي الأكبر المرحوم السَّيد عبدالله الخوئيِّ وبقيَّة أفرادِ عائلتنا.

مشايخي: وحينَ وصلتُ النَّجفَ الأشرفَ، الجامعةَ الدِّينيةَ للشيعةِ الإماميَّة، ابتدأتُ بقراءةِ العلومِ الأدبيَّةِ والمنطقِ، ثمَّ قرأتُ الكتبَ الدراسيَّة الأصوليَّة والفقهيَّةِ، لدىٰ كثيرٍ من أعلامِها، منهم سيدي المرحومُ العلَّامةُ الحُجَّةُ الوالدُ - قُدِّستْ نفسُه- ثمَّ حضرتُ الدُّروس العُليا «بحث الخارج» علىٰ أكابر المدرسين في سنة ١٣٣٨، أخُصَّ منهم بالذِّكر أساتذتي الخمسةَ وهم:

١ - آيةُ الله الشيخُ فتحُ الله، المعروفُ بشيخِ الشَّريعةِ الأصفهانيّ.

٢ - آيةُ الله الشيخُ مهديٌّ المازندرانيُّ.

٣- آيةُ الله الشيخُ ضياءُ الدِّين العراقيُّ.

٤ - آيةُ الله الشيخُ محمَّد حسين الأصفهانيُّ.

٥ - آيةُ الله الشيخُ محمَّد حسين النائينيُّ.

وإنَّ الأخِيرين من أكثرِ منْ تتلمذتُ عليه فقهًا وأصولًا، فقد حضرتُ علىٰ كلٍّ منهما دورةً كاملةً في الأصول، وعدةَ كتبٍ في الفقهِ حفنةٌ من السِّنين، وكنتُ أقرِّر بحثَ كلٍّ منهما علىٰ جمعٍ من الحاضرين في البحثِ، وفيهِم غير واحدٍ من الأفاضل، وكانَ المرحومُ النائينيُّ آخرَ أستاذٍ لازمتُه.

ولي في الرِّوايةِ مشايخُ أجازوني أنْ أروي عنهُم كتبَ أصحابِنا الإماميَّة، وغيرهم.

تدريسه: وقد أكثرتُ من التدريسِ، وألقيتُ محاضراتٍ كثيرةٍ في الفقهِ والأصول والتفسيرِ، وربَّيتُ جمًّا غفيرًا من أفاضلِ الطُّلَّابِ في حوزةِ النَّجفِ الأشرفِ، فألقيتُ محاضراتي في الفقهِ -بحث الخارج- دورتينِ كاملتينِ لمكاسبِ الشيخِ الأعظمِ الأنصاريِّ.

كما درَّستُ جملةً من الكتبِ الأخرىٰ، ودورتينِ كاملتينِ لكتابِ الصَّلاةِ، وشرعتُ في ٢٧ ربيعِ الأولِ سنة ١٣٧٧ في تدريسِ فروعِ "العروة الوثقىٰ" لفقيه الطَّائفة السَّيد محمَّد كاظم الطباطبائيِّ اليزديِّ، مبتدئًا بكتابِ «الطَّهارة»، حيثُ قد درَّستُ "الاجتهاد والتقليد" سابقًا، وقطعتُ شوطًا بَعيدًا فيها -والحمد لله- حيثُ وصلتُ إلىٰ كتاب «الإجارة»، شرعتُ فيه في يومِ ٢٦ ربيع الأول سنة ١٤٠٠، وقد أشرفتُ علىٰ إنجازِه الآنَ في شهرِ صفر سنة ١٤٠١، وألقيتُ محاضراتي في الأصول -بحث الخارج- ست دوراتٍ كاملاتٍ، أمَّا السَّابعةُ فقد حال تراكمُ أشغال المرجعيَّةِ دونَ إتمامِها، فتخلَّيتُ عنها في مبحثِ الضِّدِّ.

وفي غُضُونِ السنين السَّابقةِ شرعتُ في تدريسِ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ برهةً من الزَّمنِ، إلىٰ أنْ حالتْ ظروفٌ قاسيةٌ دونَ ما كنتُ أرغبُ فيه من إتمامِه، وكمْ كنتُ أودُّ انتشارَ هذا الدرسِ وتطويرِه، وإنِّي أحمدُ الله تعالىٰ علىٰ ما أنعمَ به عليَّ من مواصلةِ التدريسِ طيلةَ هذه السنين الطوال، وما توقَّفتُ إلَّا في الضروراتِ كالمرضِ والسَّفرِ، حيثُ تشرَّفتُ بحجِّ بيتِ الله الحرامِ عامَ ١٣٥٣، وتشرَّفتُ بزيارةِ الإمامِ الرِّضا عليه السلام عام ١٣٥٠، وعام ١٣٦٨، وقد قرَّر مجموعةٌ كبيرةٌ من أفاضل تلامذتي ما ألقيتُه عليهم من دروسٍ في الفقهِ والأصول والتفسير، وقد طُبع جملةٌ منه، وإليك هذه القائمةَ بالمطبوعِ فحسب.

مصنَّفاته:

١ - "تنقيحُ العروةِ الوثقىٰ" في ستةِ مجلَّداتٍ.

٢ - "دروسٌ في فقهِ الشِّيعةِ" في أربعةِ مجلداتٍ.

٣- "مستندُ العروة" في مجلَّدين.

٤ - "فقهُ العترةِ".

٥ - "تحريرُ العروةِ".

٦ - "مصباحُ الفقاهةِ" في ثلاثةِ مجلداتٍ.

٧- "محاضراتٌ في الفقه الجعفري" في مجلَّدين.

٨ - "الدُّررُ الغوالي في فروعِ العلم الإجمالي".

٩ - "محاضراتٌ في أصول الفقّه".

١٠ - "معجمُ رجال الحديثِ". وهو هذا الكتابُ، وقد فرغَ من تأليفه في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٨٩.

وغيرُ ذلك، وله تآليفُ خاصَّةٌ كثيرةٌ طُبع بعضُها.

ومن تلاميذهِ السَّيدُ عليٌّ السيستانيُّ، والسَّيد محمَّد باقر الصَّدر، والشيخ محمَّد آصف محسني وغيرُهم.

وكان محلَّ تقديرٍ واحتفاءٍ من علماءِ الحوزةِ وغيرهم، ولُقِّب بزعيمِ الحوْزَةِ العِلميَّةِ.

توفِّي يومَ السبتِ الثامنِ منْ صفر الخير سنة ١٤١٣، ودُفنَ في إحدىٰ حجراتِ المقامِ العلويِّ الشَّريفِ، ولما تُوفِّي فرضتْ السُّلطاتُ البعثيَّةُ الأحكامَ العرفيَّة، وشُيِّعتْ جنازتُه ليلًا خوفًا من حدوثِ بدايةِ ثورةٍ ضدَّ البعثيِّين.

وصف الكتاب:

١ - يتكوَّنُ الكتابُ من ستِّ مقدِّماتٍ للسَّيد الخوئيِّ، وسيأتي الكلامُ عليها إنْ شاءَ الله تعالىٰ.

٢ - ثمَّ بعدَ المقدِّماتِ شرعَ في المقصودِ بالذَّاتِ، وهوَ الكلامُ علىٰ الرُّواةِ كالآتي:

أ- رتَّبَ الرُّواةَ علىٰ الأسماءِ ألفبائيًّا، وراعىٰ في ذلك الاسمَ الأوَّل والأبَ والجدَّ، ويعرفُ قيمةَ هذا الترتيبِ من كابدَ العملَ في ترتيبِ المتونِ أو الرجال.

ب- أفرد الكُنىٰ، ومن عُرف بابن فلان، ثمَّ ختم بالنساء.

٣- الأسماء في كلِّ مجلَّدٍ جعلها علىٰ قسمين، فالأول: للتوثيقِ والجرح والتعديل وبعض المناقبِ أو غيرها، وتعيين الطبقة، والقسمُ الثاني: «تفصيل طبقات الرُّواة» وعادتُه في هذا القسمِ أنْ يوثِّقَ مروياتِ الرَّاوي في الكتبِ الأربعةِ، فيذكرُ كلَّ راوٍ روىٰ عنه أو روىٰ هو عنه، وأماكنَ مروياتِه في الكتبِ الأربعة.

ثمَّ وجدتُه زاد زياداتٍ في الرُّواة جاءَ بها من عدَّةِ كتب منها:

-كتاب "أمل الآمل في علماءِ جبل عامل" للحرِّ العامليِّ (ت ١١٠٤)، وقد يُسميه "تذكرة المتبحِّرين في العلماءِ المتأخِّرين".

- والثَّاني من الزياداتِ: من كتابِ "الفهرست" لمنتجب الدِّين عليِّ بن موفَّق الدِّين (ت ٥٤٨).

- والثالث: من كتاب "معالم العلماء" لرشيد الدِّين محمَّد بن عليِّ بن شهر آشوب (ت ٥٥٨).

٤- وأصل الكتابِ كان في ثلاثةٍ وعشرين مجلَّدًا، ثمَّ طُبع طبعةً أخيرةً في أربعةٍ وعشرين مجلَّدًا، وسببُ الزِّيادة حدوثُ بعضِ استدراكاتٍ وزياداتٍ

ضُمتْ للأصل، ذكر ذلك محمَّد الجواهريُّ في مقدِّمة كتابه "المفيد من معجم رجال الحديث"، وهو كتابٌ مطبوعٌ.

٥- عددُ تراجمِ الكتابِ ستٌّ وسبعمائةٍ وخمسَ عشرةَ ترجمةً، وهو نفسُ العددِ الذي في المختصر "المفيد من معجم رجال الحديث".

منهج السَّيدِ الخوئيِّ في تحريرِ تراجمِ الكتابِ:

ذكر السَّيد الخوئيُّ في مقدِّمة "معجمه" (١/ ١٢ - ١٥) مزايا اهتمَّ بها عندما كان يُسطِّر الترجمةَ، منها:

١- ذَكَرَ في ترجمةِ كلِّ راوٍ الرواةَ عنه، وما رُوي عنه في الكتبِ الأربعةِ، وقد يذكرُ ما في غيرها وبالأخصِّ رجال الكِشِّيِّ.

٢- اعتمدَ على المصادرِ الأربعةِ الأصليَّة، ولم يعتمدْ الواسطة، بَيْدَ أنَّه اعتمدَ على الواسطةِ عند النقل من كتاب "الرجال" لأحمد بن الحسين بن عبيدالله الواسطي البغداديِّ -المعروف بابن الغضائريِّ-وسيأتي كلامٌ حول ابن الغضائريِّ إنْ شاء الله تعالى فانظرْه.

٣- عندما يذكرُ الرواةَ عن الراوي محلَّ البحث يقدِّم أئمَّةَ آل البيتِ عليهم السلام.

٤- يبحثُ عن حال الرَّاوي من حيثُ الجرح والتعديل، ويذكرُ السيِّد الخوئي رأيه حسب قواعده التي اختارها هو، والنصوص التي بين يديه.

٥- لا يذكر الجرحَ أو التعديل من المتأخِّرين إذا وجدَ للمتقدِّمينَ كلامًا في الرَّاوي، فإذا خلا من كلامٍ للمتقدِّمين فيذكرُ ما وقفَ عليه من كلامِ المتأخِّرين.

٦- ثمَّ إنَّه لا يسلمُ الأصولَ والنسخَ التي بين يديه، فيقارنُ بينَ النُّسخِ ويصحِّحُ أو يضعفُ إسنادَ الأقوال لأصحابِها فأعطى لكتابِه مزايا.

ومِن أهمِّ فوائدِ الكتابِ التي تدلُّ على تحقيقِ صاحبِه والجهدِ الكبيرِ الذي

بذلَهُ فيه هو النَّظرُ في الطُّرقِ الموصِّلةِ إلىٰ الصَّدوقِ والطُّوسيِّ وغيرِهما، وقد شرح السَّيد الخوئيُّ عمله فقال (١/ ١٤): «مثال ذلك أنَّ الصَّدوقَ روىٰ عن محمَّدِ بنِ مسلمٍ وبريد بنِ معاويةَ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام» قال: «إذا وقعَ الكسوفُ أو بعضُ هذه الآياتِ فَصَلِّها ما لم تتخوَّف أنْ يذهبَ وقتُ الفريضةِ...»، وقد عبَّر عنها صاحبُ "الحدائق" رحمه الله ومنْ تأخَّرَ عنه بصحيحةِ محمَّد بن مسلم وبريد بن معاوية اغترارًا بجلالتِهما وغفلةً عنْ أنَّ طريق الصَّدوقِ إلىٰ بريدٍ مجهولٌ، وإلىٰ محمَّدِ بن مسلمٍ ضعيفٌ، والرِّوايةُ ضعيفةٌ».

ومن محاسنه أنَّه إذا تعدَّدتِ الرِّواياتُ بين يديه فإنَّه ينظرُ إلىٰ النُّسخِ التي نقل عنها ويرجِّحُ من حيثُ الإسنادُ ودرجةُ الثبوتِ، وحالةُ المطبوعِ أو المخطوطِ، ولذلك قد يضعِّفُ الأسانيدَ الموصلةَ للكتبِ والنُّسخِ. انظر (٧/ ٤٤، ٤٥)، (٥/ ١٩٢، ٣٣٢).

وهذا الكتاب به كمٌّ كبيرٌ جدًّا من النَّقدِ للمرويَّاتِ والأصول والنُّسخ والرُّواةِ والمقارنةِ والتنظير والترجيح، وهذا كلُّه وفقَ القواعد التي اختارها ومشىٰ عليها، وكم من راوٍ له مرويَّاتٌ كثيرةٌ في كتبِ الإماميَّة يضعِّفه السَّيد الخوئيُّ غير ناظرٍ إلىٰ ما وراء ذلك.

فظهر تفوقُ السَّيدِ الخوئيِّ جِدًّا علىٰ الكثيرِ من الإماميَّة بنظرِه في الأسانيد وأصبحَ لكتابِه قيمةٌ علميةٌ كبيرةٌ، أما منْ تعوَّدَ علىٰ الإبعادِ والإقصاءِ فيحتاجُ لمعالجة أمراضِه.

موقفُه مِن عدد من أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام:

مع أنَّ السَّيدَ الخوئيَّ بدا مجتهدًا ومرجِّحًا في القواعدِ والتطبيقاتِ عليها، إلَّا أنَّه حافظَ علىٰ عقيدتِه الإماميَّة الظَّاهرة في تراجمِ كتابِه، فإنَّه -لا سيَّما في

المشاهير – يُوردُ في الترجمة ما يشبهُ المناقبَ وأضدادَها بما يعبِّر عن مذهبِه.

ولأنَّه إماميٌّ وموقفهم من الزيديَّة معروف، فكانتْ كلماتُ السيِّد الخوئيِّ في تراجمِ آل البيتِ الزيديَّة توافقُ موقفَ الإماميَّة المشنِّعَ على الزيديَّة وعلى أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام من غيرِ الامامية فانظرْ تراجمَ السَّادة الأئمَّة: زيد بن عليٍّ (٨/ ٣٦٦)، وإبراهيم بن عبدالله الكامل (١/ ٢٢٦)، والحسين بن عليٍّ بن الحسن الفخيّ (٧/ ٤٤)، وعبدالله الكامل ابن الحسن المثنَّى (١١/ ١٧٠)، والحسن بن زيد (٥/ ٣٢٥)، و زيد بن موسى الكاظم بن جعفر الزَّيدي (٨/ ٣٧٣)، و النَّاصر الأطروش وابنه (٥/ ٢٦٢، ٦/ ٣١)، ويحيى بن زيد بن عليٍّ (٢١/ ٥٤)، ويحيى بن عبدالله بن الحسن بنِ الحسن (٢١/ ٦٧)، ومحمَّد بن القاسم بن الحسين بن زيد بن الحسن بن عليٍّ (١٨/ ١٦٥) وغيرهم من أصحابِ الكمالاتِ عليهم السلام، بل إنَّ الخوئيَّ يتردَّد أو يتوقَّفُ في توثيقِ بعضِ أعيانِ آل البيتِ عليهم السلام (١١/ ٣٧٦، ٣٧٧) وكلُّ هذا اتِّباعٌ لمذهبه.

وكذا الشَّأنُ في الصَّحابةِ، فحكمُه عليهم ونظرُه لهم لم يغادرْ مذهبَه ولا اجتهد فيما ذهبوا إليه. فانظرْ تراجمَ: عبدالله بن مسعودٍ (١١/ ٢٤٦)، وعبدالله بن العبَّاس (١١/ ٢٤٥).

٨- ومع النَّقدِ وقوتِه وتعدُّدِه فإنَّ السيِّدَ الخوئي أعرضَ عن كتبِ أهل السُّنَّة بالكليَّة، ولم يستفدْ منها بأيِّ وجهٍ، ولم يذكرْ سببًا أو قاعدةً في مقدِّمته، مع أنَّه يصرِّح كما سيأتي في القواعد: بقَبول روايةِ المخالفِ في الاعتقادِ إنْ كان ثقةً، يعني إنْ كانَ ضابطًا.

نعم رأيتُه نقل عن الحافِظَين الذَّهبيِّ (٨/ ٣١)، وابنِ حجرٍ (١١/ ٣٥٢، ٣٤٦)، (٢٤/ ٥٤)، ونقلَ أخبارَ التوابين من كتابِ "الكامل" لابنِ الأثير

(١٩/ ١٨٠)، ورأيتُ عزوًا عنده لأبي داود الطَّيالسيِّ (١٩/ ٢١٥) وآخر للحاكمِ في "المستدرك" (١٩/ ٢١٨)، وثَمَّ مواطنُ أخرىٰ لم أردِ استقصاءَها.

ولم تكنْ من منهجيَّتِه أو خطَّته النظرُ في كتبِ أهلِ السُّنَّةِ أو مناقشتِهم، وكنتُ أحب أن يستفيد من كتب أهل السنة، لاسيَّما أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ في "لسان الميزان" ذكر طائفةً كبيرةً من رجال الكِشيِّ، ورجال النَّجاشيِّ، و"فهرست" الطُّوسيِّ و"رجال الشِّيعة" لابنِ البطريقِ، و"الحاوي في رجال الشِّيعة الإماميَّة" لابن أبي طي الحلبيِّ وهو يحيىٰ بن حميد (ت ٦٣٠).

٩- لا تخلُو تراجمُ المشهورينَ من فوائدَ استطراديَّة، فانظرْ ترجمةَ المختارِ بنِ أبي عبيد الثقفيِّ (١٩/ ١٢) ومروانَ بنِ الحكم (١٩/ ١٣٠) ومعاويةَ (١٩/ ٢١٢).

من أهمِّ القواعدِ التي مشَى عليهَا السَّيدُ الخوئيُّ في كتابِه:

حرَّرالمرجعُ السَّيد الخوئيُّ في مقدِّمةِ كتابه قواعدَ مشىٰ عليها، وقد وضعتُه هذه القواعدُ في مرتبة المتشدِّدين الإماميَّةِ من هذه القواعدِ:

(أ)- رواياتُ الكتبِ الأربعةِ ليستْ قطعيَّةَ الصُّدورِ:

قال السَّيدُ الخوئيُّ في مقدِّمته (١/ ٢٢): «ذهبَ جماعةٌ من المحدِّثين إلىٰ أنَّ رواياتِ الكتبِ الأربعةِ قطعيَّةُ الصُّدورِ، وهذا القولُ باطلٌ من أصلِه، إذ كيفَ يمكنُ دعوىٰ القطعِ بصدورِ روايةٍ رواها واحدٌ عن واحدٍ، ولا سيَّما أنَّ في رواةِ الكتبِ الأربعة من هو معروفٌ بالكذبِ والوضعِ».

وفي الكتابُ ولا سيَّما في نفسِ الموضعِ، مناقشاتٌ يحسنُ الرجوعُ إليها عند من أرادها.

(ب)- ما تثبتُ به الوثاقةُ أو الحسنُ، وقد ذكر أمورًا تثبتُ بها الوثاقةُ في اجتهاده هي:

١- نصُّ أحدِ المعصومين (الأئمَّة الإثنىٰ عشر) (١/ ٣٩).

٢- نصُّ أحدِ أعلامِ الإماميَّةِ المتقدَّمين. قال (١/ ٤١): «ومما تثبتُ به الوثاقةُ أو الحسنُ أنْ ينصَّ علىٰ ذلك أحدُ الأعلام». يعني الأعلامُ المتصدِّرين للتصنيف في الرِّجال، وذكر وضربَ أمثلةً بالبرقيِّ، والكشيِّ، وابنِ قولويه، والصدوقِ، والمفيدِ، والنجاشيِّ، والشيخِ وأضرابهم.

٣- نصُّ أحدِ الأعلامِ المتأخِّرين: واشترطَ لذلك أنْ يكونَ الموثِّقُ معاصرًا أو قريبًا من عصرِ الموثَّق.

وقد مثَّل لهم بالشيخِ منتجبِ الدِّين (ت ٥٤٨) وابنِ شهر آشوب (ت ٥٨٨)، واستبعد توثيقاتِ ابنِ طاووس (ت ٦٦٤)، والحِلِّيِّ (ت ٧٢٦)، وابنِ داود (ت ٧٠٧)، ومن تأخَّر عنهم كالمجلسيِّ (ت ١١١١).

وعلَّل ذلك بأنَّها مبنيَّةٌ علىٰ الحدْسِ والاجتهادِ انظر (١/ ٤٢)؛ لأنَّه لايوجدُ عند الإماميةِ سبرٌ للمرويَّاتِ، وهي الطريقةِ التي يتعرَّف بها غالبًا علىٰ حال الراوي عند الحفَّاظِ النُّقاد.

٤- دعوىٰ الإجماعِ من المتقدِّمين.

وحقيقتُه أنْ يدَّعي أحدُ الأقدمين الأخيارِ الإجماعَ علىٰ وثاقةِ أحدٍ، ويرىٰ الخوئي (١/ ٤٥) أنَّ ذلك الإجماع وإنْ كان منقولًا إلَّا أنَّه لا يقصر علىٰ توثيق مدَّعي الإجماع، ونصَّ علىٰ أنَّ دعوىٰ الإجماعِ علىٰ الوثاقةِ يعتمدُ عليها، حتىٰ إذا كانتِ الدعوىٰ مِن المتأخِّرين، كأنْ ينقلَ ابنُ طاووس (ت ٦٦٤) الإجماع علىٰ وثاقةِ بعضِ القدماء.

(ج)- قَبول التوثيقِ الضِّمنيِّ:

مسألةُ التوثيقِ الضِّمني كقولهم: شيوخُ فلانٍ ثقاتٌ أو فلانٌ قد ذكرها بعضُ من صنَّف في قواعدِ الجرح والتعديل من أوسعِهم الشيخُ ظفرُ التهانويُّ رحمه الله تعالى في كتابه "قواعد في علومِ الحديث" (من ص: ٢١٦ إلى ص: ٢٢٧) بتعليقاتِ شيخنا عبدالفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى.

وقد قرَّر السَّيدُ الخوئيُّ قبول التوثيقِ الضِّمنيِّ بقوله (١/ ٤٩): «الوثاقةُ تثبتُ بإخبارِ ثقةٍ، فلا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يشهدَ الثِّقةُ بوثاقةِ شخصٍ معيَّنٍ بخصوصِه، وأنْ يشهد بوثاقتِه في ضمنِ جماعةٍ، فإنَّ العبرةَ بالشَّهادةِ بالوثاقةِ، سواءٌ كانتْ الدَّلالةُ مطابقيَّة أو تضمُّنيَّة»، وهذا كلامٌ جيدٌ.

ثمَّ ذكر أمثلةً لما ذهب إليه، ولم يفته التنبيه على أمرين:

الأول: من أطلقَ التوثيقَ الضِّمني يجبُ أنْ يكونَ معروفًا ولا يكونُ من المتأخِّرين، فإنَّه لا عبرةَ بتوثيقاتٍ من لا يقرُبُ عصرُه من عصرِ الرُّواة (١/ ٥١، ٥٢).

الثاني: بعضُ الإماميَّة ذهبَ إلى توثيقِ رجال ومرويَّاتِ بعضِ الكتبِ، عملًا بالتوثيقِ الضِّمنيِّ، فبيَّنَ السيدُ الخوئيُّ أنَّ التوثيقَ خاصٌّ بالشُّيوخِ فقط فقال (١/ ٥٢): «إنَّ الصَّدوقَ قال في أوَّل كتابِه "المقنع": «وحذفتُ الإسناد منه لئلَّا يثقلَ حملُه، ولا يصعبَ حفظُه، ولا يملَّه قاريه، إذ كانَ ما أبيِّنه فيه في الكتبِ الأصوليَّة موجودًا مبينًا على المشايخِ العلماءِ الفقهاءِ الثِّقات رحمهم الله».

قال الخوئيُّ: «وهذا الكلامُ قد يُوهمُ أنَّه شهادةٌ إجماليَّةٌ من الشيخ الصَّدوق بوثاقةِ رواة ما ذكرَه في كتابه، فلابدَّ وأنْ يعاملَ معه معاملةَ الخبرِ الصَّحيحِ، ولكن ذلك خلافُ الواقعِ، فإنَّ الشيخَ الصَّدوقَ لا يريدُ بذلك أنَّ رواةَ ما ذكره في كتابه ثقاتٌ إلى أنْ يتصلَ بالمعصوم عليه السلام، وإنَّما يريدُ بذلك أنَّ

مشايخَه الثِّقات قد روَوْا هذه الرِّوايات، وهو يحكمُ بصحَّة ما رواه الثِّقاتُ الفقهاءُ وأثبتُوه في كتبهم، علىٰ ما ستعرفُه.

والذي يدلُّ علىٰ ما ذكرناه أنَّ الشيخَ الصَّدوقَ وصفَ المشايخَ بالعلماء الفقهاءِ، وقلَّ ما يوجدُ ذلك في الرِّواياتِ في تمامِ سلسلةِ السَّند، فكيفَ يمكن ادِّعاءُ ذلك في جميعِ ما ذكرَه في كتابه.

وبذلك يظهرُ الحالُ فيما ذكرَه الطَّبريُّ في ديباجةِ كتابه "بشارة المصطفىٰ" قال: «ولا أذكرُ فيه إلَّا المسندَ من الأخبارِ عن المشايخِ الكبارِ والثِّقاتِ الأخيار، علىٰ أنَّه قد مرَّ أنَّه لا عبرةَ بتوثيقاتِ المتأخِّرين لغيرِ من يقربُ عصرُه من عصرِهم». انتهىٰ كلامُ الخوئيِّ.

وهذا خلافٌ قويٌّ من السَّيدِ الخوئيِّ لجلِّ علماء الإماميَّة من المشتغلين بالفقه أو الحديثِ، وتعليق الأسانيدِ كما فعل الصدوقُ وغيره ليس بجيِّد، وهو إحالةٌ علىٰ جهالةٍ، ويوقعُ في مشاكلَ كثيرةٍ، ويُضعِفُ الثقةَ بالكتابِ.

مناقشةُ بعضِ التوثيقاتِ العامةِ:

عند الشَّيعةِ الإماميَّة توثيقاتٌ عامَّةٌ، خالفَ المحققُ الخوئيُّ فيها جلَّ من سبقه فتوقَّفَ فيها أو رَدَّها، مُبيِّنًا حُجَّته فيما ذهبَ إليه من ذلك:

١ - لا ينبغي توثيقُ كلِّ أصحابِ الإمامِ الصَّادقِ كما عند الطوسيِّ، فصرَّح السَّيدُ الخوئيُّ (١/ ٥٥): بأنَّه لا مبرِّرَ لتوثيقِ جميعِ أصحابِ الإمامِ جعفر الصَّادق عند الطوسيِّ؛ لأنَّ الطوسيَّ نفسه ضعَّف بعضَهم، وناقشَ عددًا من كبارِ الإماميَّة المتقدِّمين.

٢ -التوقفُ في توثيقِ رجال أصحابِ الإجماع.

وهذا من أغربِ ما وقعَ فيه بعضُ الإماميَّة، وصورتُه أنَّه إذا جاء إسنادٌ عن

أصحابِ الإجماعِ، وهم ثمانيةَ عشرَ رجلًا، فذهبَ جماعةٌ إلى الحكمِ بصحَّة كلِّ حديثٍ رواه أحد هؤلاء إذا صحَّ الإسناد إليه، حتى إذا كان في الإسنادِ مجروحًا أو مجهولًا، وقد ردَّ الخوئيُّ هذا الشَّططِ وناقشَه (١/ ٥٧ - ٦٠)

٣- ردُّ رواياتِ بعضٍ من قيل لا يَروي إلَّا عن ثقةٍ.

وهذه فروعٌ عن السَّابقة، فردّ قول بعضهم: إنَّ روايةَ صفوانَ أو ابن أبي عُمير وابن أبي نصر وأضرابِهم عن شخصٍ يعتبرُ توثيقًا لهم، فقد قيل: «إنَّهم لا يروون إلَّا عن ثقةٍ، وقد صرَّح الخوئيُّ بأنَّ هذه الدعْوىٰ باطلةٌ (١/ ٦١ -٦٢).

ثمَّ ناقشَ الكلامَ في جماعةٍ قيل: إنَّهم لا يروُون إلَّا عن ثقةٍ. فانظرْهم (١/ ٦٦ - ٧٠).

وناقشَ مسائل أخرىٰ تدخُل في بابِ التوثيقِ الضِّمنيِّ، تسرَّبتْ إلى الفقهِ والحديثِ الإماميِّ وردَّها تنقيدًا لا تقليدًا. فانظرْها (١/ ٧٠ - ٧٨).

(د)- ثمَّ انتقلَ إلى ثلاثةِ فصول تناولَ فيها القولَ بصحَّةِ رواياتِ الأصول الأربعةِ.

وقد أبطلَ الأدلَّة التي قامتْ عليها هذه الدعوىٰ، ولزومُ النَّظرِ في كلِّ إسنادٍ، وهو الذي انفصلَ عنه. فانظرْ بحثَه (١/ ٨١ - ٩١).

(هـ)- أصول كتبِ الرجال عند الإماميَّة :

ذكر الخوئيُّ أنَّ أصول كتبِ الرِّجال عند الإماميَّة خمسةٌ هي:

١- "رجال البرقيِّ" لأحمد بن محمَّد بن خالد البرقيِّ (ت ٢٦٤) وقيل: (٢٧٤).

٢- "رجال الكشيِّ" لمحمَّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشيِّ، والمترجمون له لم يذكروا تاريخيّ مولدِه ووفاتِه.

٣- "رجال الشيخ "لأبي جعفر الطوسيِّ الملقَّبِ بشيخِ الطَّائفة (ت ٤٦٠).

٤- "الفهرست" لأبي جعفر الطوسيِّ أيضا.

٥- "رجال النَّجاشيِّ" لأحمد بن عليِّ بن العبَّاس (ت ٤٥٠).

أمَّا كتابُ أحمد بن الحسين بن الغضائريِّ من رجال القرنِ الخامسِ، فذهب الخوئيُّ إلىٰ أنَّه لم تثبتْ نسبتُه له، وقال (١/ ٩٦): «بل جزمَ بعضُهم بأنَّه موضوعٌ، وضعَه بعضُ المخالفينَ، ونسبَه إلىٰ ابنِ الغضائريِّ».

وقال في (٨/ ٧٠): «إنَّ تضعيفَ الغضائريِّ لم يثبتْ،...، علىٰ أنَّا قد ذكرنا أنَّه لم يثبتْ إسنادُ الكتابِ إلىٰ ابنِ الغضائريِّ» وانظر (٨/ ١٢٩، ١٠/ ٢٢، ١٨/ ١٦٢).

(إيقاظ): تسامح الخوئي مع المخالف

ومع أنَّ السَّيدَ الخوئيَّ يظهرُ مخالفًا لعددٍ كبيرٍ من الإماميَّة في بعض القواعد، بل قد يكونُ مخالفًا لجمهورهِم في قواعدَ أخرىٰ، إلَّا أنَّه كان متسامحًا مع المخالفِ وهذا يظهرُ من الأمرينِ الآتيينِ:

١- رأي السَّيدِ الخوئيِّ في الأخذِ بقول المخالفِ في الجرحِ والتعديل.

٢- رأي السَّيد الخوئيِّ في الأخذِ بروايةِ المخالفِ في الجرحِ والتعديل.

أولًا: أمَّا عن الأخذِ بقول المخالفِ في الجرحِ والتعديل، فقد رأيتُ الخوئيُّ يعتمد توثيقَ ابنِ عقدةَ وهو شيعيٌّ زيديٌّ، وهذا كثيرٌ علىٰ صفحاتِ كتابه. انظر (١/ ٤١، ٤٥)، (٥/ ٣٧٦)، (٨/ ٩٥).

وفي كتبِ الإماميَّة تجدُهم ينقلونَ أقوالًا في الجرحِ والتعديلِ عن الحافظِ الثِّقة محمَّد بن عبدالله الهَمْدانيِّ الكوفيِّ، وهو معدودٌ من أهل السُّنَّة ونقَّادِهم في الحديثِ، وله ترجمةٌ في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٥٦٦)، وفي "الحاشية" إحالاتٌ

لمراجعَ أخرىٰ لترجمتِه. إلَّا أنَّ الخوئيُّ لا يعتبرُه من المرجِّحاتِ. انظر "معجم رجال الحديث" (٧/ ٢٢٠)، (٨/ ٣٢).

ثانيًا: أمَّا عن رأيِ الخوئيِّ في الأخذِ بروايةِ المخالفِ، فأقول: عند التطبيق العمليِّ لمسألة العدالةِ، نجدُ الثِّقةَ عند أهل السُّنَّة هوَ العدلُ الضَّابطُ، أمَّا ما في كتبِ الرِّجال عندَ الإماميَّة فهمْ يميِّزون بين العدل والثِّقةِ، والثِّقةُ هنا: بمعنىٰ الضَّابط ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ، وكان من منهجِ الخوئيِّ: أنَّ الرَّاوي إنْ لم يكنْ عدلًا -يعني إماميًّا- فيجوزُ الأخذُ بروايتِه إذا كان ثقةً يعني ضابطًا، فلا اعتبارَ للعدالةِ إذا حصلتِ الثِّقةُ بالرِّوايةِ، وهذه شواهدُ من كلامِ السَّيد الخوئيِّ تدلُّ علىٰ مذهبِه:

١ - قال في ترجمة أبي جعفر أحمد بن هلال (٣/ ١٥٢): «لا ينبغي الإشكالُ في فسادِ الرَّجل من جهةِ عقيدتُه،...، إذ لا أثرَ لفسادِ العقيدةِ أو العملِ في سقوطِ الرِّوايةِ عن الحجيَّةِ بعد وثاقةِ الرَّاوي».

ثمَّ قال (٣/ ١٥٣): «فالمتحصِّلُ الظَّاهرُ أنَّ أحمد بن هلال ثقةٌ، غايةُ الأمرِ أنَّه كان فاسدَ العقيدةِ، وفسادُ العقيدةِ لا يضرُّ بصحَّة رواياته علىٰ ما نراه من حجيَّة خبر الثِّقة مطلقًا».

٢- وقال في ترجمةِ عبدالله بن بكير (١١/ ١٣١): «لا ينبغي الإشكالُ في وثاقتِه وإنْ كانَ فطحيًّا».

والفطحيَّة قومٌ من المبتدعةِ عند الإماميَّة؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ الإمامَ بعد الصَّادقِ هو ابنُه عبدالله الأفطح عليه السلام.

٣- وقال في ترجمة الحسينِ بنِ المختار (١/ ٩٤): «الوقفُ لا يمنعُ العملَ بالرِّواية بعد كونِ راويها ثقةً».

والواقفيَّة قومٌ اعتقدوا أنَّ موسىٰ الكاظمَ لم يمتْ وامتنعُوا عن مبايعةِ علي الرِّضا أو الاعترافِ بإمامتِه.

٤- وقال في ترجمةِ إسماعيل السكونيِّ (٤/ ٢٢): «إنَّا لا نعتبرُ العدالةَ في الرَّاوي، فلا يلزمُ أن يكونَ إماميًّا بل تكفي مجرَّدِ الوثاقةِ وإنْ كانَ عاميًّا».

فهنا يقعُ من السَّيد الخوئيِّ التصريحُ بقبول حديثِ الرَّجل من أهلِ السُّنَّة بشرطِ أنْ يكونَ ثقةً «ضابطًا».

٥- ونحوه قوله في ترجمةِ عبادِ بنِ صهيبٍ (١٠/ ٢٣٣): «لا إشكال في وثاقةِ عبادِ بن صهيبٍ،...، وكذا لا إشكال في كونِه عاميًّا».

وهذا التحقيقُ من المرجعِ السَّيد الخوئيِّ ينبغي أن توجَّه له الأنظارُ من الباحثينَ لاسيما وأنه جمعَ بين النصِّ والعملِ.

ملاحظات على "معجم رجال الحديث" للخوئي

الناظرُ في " معجم رجال الحديثِ " وتعدُّد الاهتماماتِ داخلُه يعرفُ أن السَّيد الخوئيَّ بذلَ جهدًا كبيرًا في كتابه من حيثِ النَّظر في الرُّواة والحكمِ عليهم، مع أنه كتبه في سنٍّ متقدمةٍ، وذكر عددَ مروياتِ كلِّ راوٍ، وأماكنَها من الكتبِ الأربعةِ وغير ذلك، وقد بدتْ لي بعضُ ملاحظاتٍ قيدتُها في هذه العُجالة كالآتي:

١- من حيثُ ترتيبِ الرُّواة:

قسَّم السَّيدُ الخوئيُّ كلَّ مجلد من "معجم رجال الحديث" إلىٰ قسمينِ:

الأول: تراجمِ الرجال، **والثاني**: سمَّاه «تفصيل طبقاتِ الرُّواة» وذكر فيه شيوخ الرَّاوي والرُّواةِ عنه وعين مواضعَ ذلك في الكتبِ الأربعةِ، واستغرقَ ذلك أكثرَ من ثلثِ الكتابِ -تقريبًا- في كلِّ مجلَّدٍ، بالإضافةِ إلىٰ فصلِ الترجمةِ

الفرعِ عن الأمِ، وكان يمكنُ له أنْ يستفيدَ من طريقة الحافظِ المزِّي في "تهذيب الكمال" فإنَّه عيَّنَ موضعَ الرِّواية في الكتبِ السِّتة ومصنفاتِ أصحابِها عن طريقِ الحرف المفرد (خ، م، د، ...).

وكانَ يمكنُ للسَّيدَ الخوئيَّ أنْ يذكرَ رقم الحديثِ في كلِّ كتابٍ فتكون الترجمةُ في مكانٍ واحدٍ.

٢- قصد السَّيدُ الخوئيُّ في "معجمه" الترجمةَ لرجال الأصول الحديثيَّة الإماميةِ الأربعةِ، وزادَ عليهم زياداتٍ من الأصول الرِّجاليَّة، ولما كانَ جمعٌ كبيرٌ من هؤلاءِ الرِّجال في كتبِ أهل السُّنةِ، بل ذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ في زياداتِه على "الميزان" في كتابِه "لسان الميزان" طائفةً كبيرةً منهم، ولكنَّ السَّيدَ الخوئيَّ أهمل كلامَ نقَّادِ وحفَّاظِ أهلِ السُّنَّةِ، ولم يذكرْ سببًا لذلك في مقدمةِ كتابه، وعددٌ من النُقَّادِ الحُفَّاظِ من أهلِ السُّنَّةِ طريقتُهم في الكلام على الرُّواة قائمةٌ على سَبْرِ المرويَّاتِ، وبعضُهم يجرحُ بسببِ المخالفةِ في المذهبِ، فكان الأولى بل الصَّوابُ، أنْ يستفيدَ من النَّوعِ الأوَّل ويدعُ الثاني، فإنَّ الإقصاءَ والإبعادَ، وما يتبعُه من حَصرٍ وقَصرٍ خطأ ينبغي التَّجافي عنه لا سيَّما في كتابٍ كبيرٍ جامعٍ، لكن أقعدتْه المذهبيَّةُ عن استكمال حبَّاتِ العِقْد.

٣- وإذا كانَ السَّيد الخوئيُّ قد أهمل نُقَّادَ أهل السُّنَّة، فإنَّه كما تقدَّم لم يهملْ الأقوال النقديَّة لابن عقدةَ الزيديِّ، بل احتفى بها وبابنِ عقدةَ، بَيْدَ أنَّ الإماميَّة يُدخلون أقوالَ محمَّد بن عبدالله بن نمير الكوفيِّ الثِّقةِ الحافظِ، وهو من أهل السُّنَّة في كتبِهم، ويعتبرها بعضُهم كأقوال الحلِّيِّ من المرجِّحاتِ كما في "خلاصة الأقوال" (ت ١٥٠٠)، لكنَّ الخوئيَّ يستبعدُ ابنَ نُميرٍ ولا يأخذُ بأقواله في التأصيل أوالترجيحِ، فانظر "معجم رجال الحديث" (٥/ ١٣٥)، (٨/ ٣٢)،

بل يصرِّحُ باستبعادِ نقدِ ابنِ نُمير بالسببِ فيقول (٧/ ٢٢٠): «ابنُ نُميرٍ لم تثبتْ وثاقتُه، وغيرُ بعيدٍ أنَّ الرجلَ من العامَّة».

وكان السبيلُ -والله أعلم- أنْ تُذكرَ أقوالُه وأقوالُ غيرِه وتُناقشُ، فإهمال أقوال النقَّادِ السُّنةِ القائمةُ على السَّبرِ والمتابعةِ والتجرُّد، نقصٌ كبيرٌ كما وأنَّ إهمال نقد الشِّيعة ليس بجيدٍ.

٤- ولا يعني ردُّ أو إهمال السَّيدِ الخوئيِّ لآراء نقَّاد أهل السُّنَّة أنَّه كان يردُّ رواياتِهم، فإنَّ القاعدةَ التي مشىٰ عليها السَّيدُ الخوئيُّ وخالف فيها كثيرًا من الإماميَّة: «التفرقةُ بينَ الاعتقادِ والرِّوايةِ» ولذلك ذهبَ للأخذِ ببعضِ مرويَّات رجال أهلِ السُّنَّةِ، انظر "معجم رجال الحديث" (٤/ ٢٢، ٤٢٧) (١٠/ ٢٣٣).

٥- خلا الكتابُ من عملِ المحدِّثين النقَّادِ والجهابذةِ الحفَّاظِ من حيثُ جمعُ الطُّرقِ والوجوهِ، والتمييزِ بين المتابعةِ التامَّة والنَّاقصةِ، والشَّاهدِ، ومعرفةِ الزِّياداتِ، والتصرُّفِ عند الاختلافِ وغير ذلك من مباحثِ العلل، لذا يصعبُ أنْ يكونَ عند الإماميَّة محدِّثٌ على سَننِ أهل السُّنَّة، وهذا لا يتمُّ إلَّا بدمْجِ الطريقين والعملِ بدون إبعادٍ أو إقصاءٍ، ولم توفقْ مجامعُ التوفيقِ والتقريبِ بين المذاهبِ للعملِ بطريقة علميَّةٍ، والله المستعان.

أعمالٌ على "معجمِ رجال الحديثِ" للسَّيدِ الخوئيِّ:

ولمعجمِ رجال الحديثِ للسَّيدِ الخوئيِّ مختصران مطبوعان هما: "المفيدُ من معجم رجال الحديث" لمحمَّدٍ الجواهريِّ يُبيِّن فيه درجةَ كلِّ راوٍ اعتمادًا على بحثِ الأصل، والثاني "زبدةُ المقال من معجمِ الرِّجال" لبسَّام مرتضىٰ وهو في مجلَّدين.

وثَمَّ "ثبت" بترتيبِ أسماءِ المترجمين في "معجم رجال الحديث" ألفبائيًّا مع اختصارِ المقدِّماتِ السِّت للسَّيد الخوئي مطبوعٌ في مجلَّدين من عملِ محمَّد

عيسى الطريحيِّ، ومختصر الجواهريِّ قرَّب الأقصى، والنفسُ تميلُ للمبسوطاتِ التي تعينُ الباحثَ للوصول إلى مطلوبِه.

والذي أراه والله أعلمُ أنَّ الكتابَ قويٌّ في بابِه، مُتعدِّدُ الفوائدِ يحتاجُ لدراساتٍ علميةٍ مُتعدِّدةِ الجوانبِ، تناقشُ قواعدَه لا سيما منْ حيثُ التطبيقُ، وانتقادِه لبعضِ الأصول والنسخِ المعتمدةِ عند جلِّ الإماميةِ، وعمل مقارناتٍ بعد إدخال أقوال أهلِ السُّنةِ، نعم أهلُ السُّنَّةِ أهملوا كلامَ النُّـقَّادَ من غيرِهم سلبًا وإيجابًا لكن لا ينبغي أنْ يُقابلَ الإهمال بالإهمال، والاشتغالُ بهذا النوعِ من الأعمال كان ينبغي للمجْمَعِ العالمي للتقريبِ بينَ المذاهبِ الإسلاميةِ السعيُ له والتطلعُ للقيامِ به من خلال المتخصِّصين، والله أعلم.

والحاصلُ مما تقدَّم:

١- السَّيد أبو القاسم الخوئي الحسيني –رحمه الله تعالى–، كان من كبار مراجع الحوزة العلميَّة بالنجف الأشرف، بل لُقِّب بزعيم الحوزة.

٢- كان للسَّيدِ أبي القاسم الخوئيِّ عدَّةُ مصنَّفاتٍ من أشهرِها كتابُه "معجم رجال الحديث" في أربعةٍ وعشرين مجلدًا.

٣- كان السَّيدُ الخوئيُّ مجتهدًا في اختيارِ وترجيحِ القواعدِ عندَ الإماميَّة في الرجال، وما اختارَه من قواعدَ مشى عليها في كتابِه، ولم تكنْ عنده مشاركةٌ فيسبرُ المروياتِ وما يتبعُ ذلك من نظرٍ وأحكامٍ.

٤- نظرًا لأهميَّةِ الكتابِ فقد اختُصرَ مرتين وعُملَ له فهرسٌ، لكنِ انعدمَ النقدُ العلميُّ للكتابِ سلبًا وإيجابًا بحسبِ اطِّلاعي.

٥- كان السَّيدُ الخوئيُّ إماميًّا في تصرُّفاتِه وأحكامِه وكان مجتهدًا في بعض الفروع الرجالية، وظهرَ هذا جليًّا في كتابه "معجم رجال الحديث".

الفصلُ التاسعُ

من أعمالِ الإماميَّة في كشفِ الموضوعاتِ في القرنِ الرابعِ عشرَ ومشروعُ مؤسسة اقرأ في الجمعِ بينَ السُّنة والإماميَّة

وهذا الفصلُ يتكوَّنُ من ثلاثةِ مباحثَ:

المبحث الأول: "الأخبارُ الدخيلةُ" للشيخ محمد تقيٍّ التُّستريِّ (ت١٤١٥).

المبحث الثاني: "الموضوعاتُ في الآثارِ والأخبار" عرضٌ ودراسةٌ للسَّيد هاشم معروفٍ الحسنيِّ (١٤٠٣).

المبحث الثالثُ: أعمالٌ أخرىٰ للإماميَّة في النَّقدِ الحديثيِّ.

تمهيد

إنَّ الراصدَ للمسارِ الإسلاميِّ في التصنيف في الأحاديثِ الموضوعةِ وتحذير الأُمَّة منها يجد أنَّ لأهل السُّنَّة السَّبْقَ والعنايةَ والتحذيرَ من هذا النوع من الأحاديثِ.

فكُتب الرِّجال أصل هذه المادَّة والتحذير منها، والتنقيدُ علىٰ الوضَّاعين، ودونك "المجروحين" لابن حِبَّان، و"الكامل" لابن عديٍّ، و"الضعفاء" للعقيلي ترىٰ العجبَ والمعرفةَ.

أما جمعُها في كتابٍ واحدٍ؛ فكتبَ الحافظ أبو سعيد محمد بن عليٍّ الأصبهانيُّ (ت ٤١٤) كتابه "الموضوعات"، ثُمَّ الحسينُ بن إبراهيم الجوزقانيُّ (ت٥٤٣) في كتابه "الأباطيل"، ثُمَّ الحافظُ أبو الفرج عبدالرحمن بن عليِّ بن محمدٍ البغداديُّ المعروف بابنِ الجوزيِّ (ت ٥٩٧) كتبَ كتابَه "الموضوعات" الذي رتَّبه واختصرَه الحافظُ الذهبيُّ (ت ٧٤٨).

وبعد ابنِ الجوزيِّ نجد الصَّغَانيَّ (ت ٦٥٠) يكتبُ "الدر الملتقط" الذي تعقَّبه شيخُنا المحدِّث السيِّدُ عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغُماريُّ في كتابين، المطبوعُ منهما هو الصغير واسمُه "التهاني بالتعقيبِ على موضوعاتِ الصغاني"، والكبير هو "بلوغ الأماني من موضوعات الصغاني" في مجلد.

ثُمَّ تأتي مصنَّفات الحافظ السيوطيِّ (ت٩١١) التي كان لها القدح المعلَّى في الباب، ومن كتب بعده في الموضوعات فإمَّا مُختصِرٍ لكلامه أو مرتِّبٍ له، ثم ظهرت بعضُ الأعمال المستقلةِ للغماريين، في النِّصف الثاني من القرنِ الرابعِ عشرَ.

ولذلك يُبدي الباحثُ السيِّدُ هاشمُ معروفٍ الحسنيُّ في كتابه "الموضوعات في الآثار والأخبار" (ص٨٩، ٨٨) أسفَه على عدمِ اهتمامِ الإماميَّة بالأحاديثِ الموضوعةِ مع تقدُّم أهلِ السُّنَّة عليهم فقال: «والذي لا يجوزُ التنكُّرُ له أنَّ محدِّثي السُّنَّة من أواسطِ القرنِ الخامس كانوا أكثرَ وعيًا وإدراكًا للأخطارِ التي أحاطتْ بالحديثِ الشريفِ مِن محدِّثي الشِّيعةِ، فألَّفوا بالإضافةِ إلى كتبِ الرِّواية وأحوالِ الرِّجالِ عشراتِ الكتبِ خلال قرنين من الزَّمانِ حول الموضوعاتِ».

ثُمَّ قال: «أمَّا الشِّيعةُ فقد تجاهلُوا هذا الموضوعَ وكأنه لا يعنيهم من أمرِه شيءٌ، في حينِ أنَّ الموضوعاتِ مِن مرويَّاتِهم لا تقلُّ في عددِها وأخطارِها عن الموضوعاتِ السُّنيَّةِ، وكلُّ ما في الأمر لقدْ عالجوا مشاكلَ الحديثِ عن طريقِ مؤلَّفاتِهم في علمي الرِّجال والدِّرايةِ اللذين يبحثانِ عن أحوال الراوي والروايةِ، ويضعانِ الخطوطَ العامَّة لما يصحُّ الاعتمادُ عليه وما لايصحُّ، ولكنَّهم لم يحاولوا خلالَ هذه القرون الطوال أنْ يضعُوا ولو كتابًا واحدًا».

والإماميَّةُ قد كتبوا في الرجال، وقيَّدوا مسائلَ في الرِّواية ووقفُوا، ومع ذلك فلا ترىٰ لهم كتابًا واحدًا في التخريجِ، وقد ظهرتْ بعضُ أعمال لهمْ في آخرِ القرن الرابعِ عشرَ تناولتِ الموضوعاتِ عرفتُ منها كتابين:

الكتاب الأول: "الأخبارُ الدَّخيلة" للشيخ محمد تقيٍّ التستريِّ.

الكتاب الثاني: "الموضوعاتُ في الآثارِ والأخبار" عرضٌ ودراسةٌ للسَّيدِ هاشم معروف الحسنيِّ.

ثمَّ استكمالًا للعملِ سأذكرُ في (تكميل) أعمالًا أخرىٰ للإماميةِ في النقد الحديثيِّ إن شاء الله تعالىٰ، فهذه ثلاثةُ مباحثَ.

المبحث الأول

"الأخبار الدخيلة" للشيخ محمد تقي التستري

تقدَّم التعريفُ بالعلامةِ تقيِّ الدِّينِ التُّستَرِيِّ (ص ٤٠٧).

هذا الكتابُ جعله مُصنِّفه على ثلاثةِ أبوابٍ وكلُّ بابٍ اشتملَ على فصول.

فالبابُ الأولُ: في الأخبارِ المحرَّفة وفيه اثنا عشرَ فصلًا.

والبابُ الثاني: في الأخبارِ الموضوعةِ وفيه أربعةُ فصولٍ.

والبابُ الثالثُ: في الأدعيةِ المحرَّفةِ والمجعولة، وفيه فصّلان هذا هو تمامُ المجلَّدِ الأول.

أمَّا المجلداتُ الثلاثةُ الأخرى فهي استدراكٌ على المجلَّد الأول وهذا غريبٌ؛ فإنَّ الإستدراكَ عادةً ما يكونُ القسمَ الأقلَّ وليس الأكبرَ من الكتابِ.

وبالتالي فإنَّ عمل الشيخِ التستريِّ في الاستدراكِ استغرقَ وقتًا أكثرَ من العملِ في الأصل، فقد انتهى الشيخُ التستريُّ من العملِ في الأصل سنة ١٣٦٩، ومن سنة ١٣٩٠ إلى سنة ١٣٩٦ تَمَّ الانتهاءُ من المجلَّدِ الثاني، ومن سنة ١٣٩٦ إلى سنة ١٤٠١ تَمَّ الانتهاءُ من المجلَّدِ الثالثِ، وعمل فيما بعد بالمجلَّدِ الرابعِ، والناظرُ في كتابِ الشيخِ التستريِّ يجدُه عادَ فاستدركَ على المستدرك وسمَّاه "الملحق" أو "الملحقات" فانظر المجلَّدين الثالثَ والرابعَ.

منهجُ التستريِّ في كتابِه "الأخبار الدخيلة":

لم يكتبِ التستريُّ مقدِّمةً يبيِّن منهجَه في الحكمِ على الأحاديثِ والكتبِ التي نظر فيها، وإنَّما وصفَها (١/١) بأنَّها فوائدُ وتحقيقاتٌ، فعُلم أنَّها ملاحظاتٌ وحواشٍ وتقريراتٌ سجَّلها أثناءَ مطالعاتِه الواسعةِ في كتب الإماميَّة، فأظنُّها ملاحظاتٌ عرضتْ له أثناءَ أبحاثِه واشتغالِه بكتبِ الحديثِ

فكانَ يقفُ علىٰ عدمِ الانسجامِ والتناقضِ بين بعضِ النُّصوص في كتبِ الشِّيعة الإماميَّة، فخلصَ إلىٰ أنَّ هذه الكتبَ تحتاجُ إلىٰ مزيدِ عنايةٍ فكتب كتابه "الأخبار الدخيلة".

والكتابُ لا يُعنىٰ بالأحاديثِ الموضوعةِ فقط، بل بأنواعٍ من الأحاديثِ التي ظاهرُها التعارضُ و التنبيه علىٰ بعضِ ألفاظٍ مدرجةٍ -في نظره- ونحو ذلك، فإنَّ التستريَّ أفردَ للموضوعاتِ بابًا واحدًا هو البابُ الثاني فقط، ومنه يُعلم أنَّ الدخيلَ أعمُّ من الموضوع عند التُّستريِّ، ويؤيِّدُه أنه جعل الفصلَ السابعَ من البابِ الأول (١/ ٤٣) خاصًّا بالأخبارِ التي وقعَ التحريفُ في أسانيدها.

بيدَ أنَّكَ إذا نظرتَ في البابين الأول والثاني ستجدُ فيهما ما حكمَ عليه التستريُّ بالوضعِ أو بالبطلانِ، مما يدلُّ علىٰ أنه لم ينقِّحْ كتابَه ولم يهذِّبْه ولذلك تعرضَ للنقد بين الإماميَّة أنفسِهم وإنْ كان النقدُ ليس في مستوىٰ الكتاب.

ومع ذلك أقول: إنَّ الكتابَ لم ينتشرْ إلَّا في الأوساطِ الإماميَّة، بل كادَ أنْ يندرسَ بعد حياةِ مُصنِّفه، فإنَّ النسخةَ التي اقتنيتُها من الكتابِ حصلتُ عليها بعد بحثٍ وإلحاحٍ وتطلبٍ مِن عدَّة أماكنَ، وهذا بعضُ ما انتُقد علىٰ الكتاب من الإماميَّة:

أ- رأي السيِّد هاشم معروف الحسنيِّ في كتاب "الأخبار الدخيلة":

وجدتُ من السيِّدِ هاشم معروف الحسنيِّ الثناءَ علىٰ كتاب "الأخبار الدخيلة" ومُصنِّفه الأستاذُ التستريِّ فقال الحسنيُّ (ص٢٨٢): «قد ألَّف [يعني التستريَّ] كتابًا بعنوان "الأخبار الدخيلة "... يدلُّ علىٰ علمٍ بالرُّواة والرِّوايات، وعلىٰ عُمقٍ في التفكير وذوقٍ سليمٍ، بيد أنَّ للشيخَ محمَّد تقيٍّ التستريَّ كتابًا اسمُه "قضاء أمير المؤمنين عليٍّ"أورد فيه آثارَ وأحاديثَ

موضوعةً من جنسِ ما انتقدَه هو في "الأخبار الدخيلة"».

وقد انتقد السيِّد هاشم الحسنيُّ هذا الكتابَ فقال (ص٢٨٢): «وقد روىٰ التستريُّ في كتابِه الذي يحملُ اسمَ "القضاء" ألوانًا من القصصِ والنوادرِ، بعضُها بعنوانِ ألغاز، وبعضُها بعنوانِ النجوم والفلك، وبعضُها بعنوان الكيمياء والنحوِ والصرفِ... إلىٰ غير ذلك من المواضيعِ التي طرقَها في الكتابِ المذكورِ، وأكثرُ مرويَّاته من نوعِ المراسيل التي لا يصحُّ الاعتمادُ عليها ولا الأخذُ بها، هذا بالإضافة إلىٰ بعضِ القصصِ والحكاياتِ التي لا يصحُّ نسبتُها إلىٰ الإمامِ عليه السلام ولا إلىٰ أحدٍ منَ العلماءِ».

وتجدُ في كتابِ هاشم الحسنيِّ نقدًا متتابعًا للتستريِّ في كتابه "قضاء عليٍّ": (ص ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١) وسببُ ذلك أنه لم يلتزمِ المنهجَ النقديَّ الذي التزمَه في كتابِه "الأخبار الدخيلة" في كتابِه الآخر في "قضاء عليٍّ عليه السلام" وأظنُّ والله أعلم أنَّ التستريَّ مَرَّ بمراحلَ في حياتِه العلميَّةِ، وكان كتابُه "الأخبار الدخيلة" والاستدراكاتُ عليه من آخرِ أعمالِه، وكلامُ السيدِ هاشم معروف الحسنيِّ مشعرٌ بكثرةِ الموضوعاتِ عند الإماميةِ وهذا يستلزمُ جهدًا وتعاونًا.

ب- "النقد اللطيف" للشيخ لطف الله الصافي:

الشيخُ لطفُ الله الصافي بن ملا محمَّد جواد الكلبايكانيُّ وُلد سنة ١٩١٩ وتخرجَ من الحوزةِ العلميَّة بقُم، ولازمَ آيةَ الله البروجرديَّ خمسةَ عشرَ عامًا، وله مُصنَّفاتٌ كثيرةٌ منها "النقودُ اللطيفةُ علىٰ الكتابِ المسمَّىٰ بالأخبار الدخيلة".

توجَّه نقدُ الشيخِ لطفِ الله الصافي للتستريِّ في كتابه "الأخبار الدخيلة" لأمور:

الأول: أنَّ التستريَّ قد عدَّ من الموضوعاتِ طائفةً من الأخبارِ من كتابي

الشيخ الصَّدوقِ في كتابه "كمال الدين" والطُّوسي في "إثبات الغيبة" ولم يأتِ الشيخُ لطفُ الله بدليلِ المنعِ من النقدِ، فبقيَ نقدُه على أساسِ التهويلِ والتقليد وهو سبيلٌ غيرُ علميٍّ، لا سيَّما وأنَّ هذين الكتابَين فيهما الموضوعُ المحقَّق عند كثيرٍ من الإماميَّة كما في الكتاباتِ التي جاءتْ بعد التُّستَريِّ.

الثاني: وأخطأ الشيخُ لطفُ الله فقال: «إنَّ هذه الأحاديثَ التي ذكرت في كتابِه لو كانَ فيها بعضُ العللِ على اصطلاحاتِ بعضِ الرِّجاليين فإنه بما يجبرُ مثله أيضًا».

قلت: هذا دفعٌ يضرُّ بصاحبِه ويكشفُ حاله، ويبيِّن أمرين: إمَّا أنه لا يعرفُ الاصطلاحَ، أو لم يُمعِنِ النظرَ في كتابِ التُّستريِّ.

فمسألةُ جبرِ الأسانيدِ ليستْ على إطلاقِها، فحديثُ الكذَّابِ أو المُختلِقِ الذي لا وجودَ له لا يتقوَّى بغيرِه، والرِّواياتُ التي تخالفُ صريحَ المعقول أو تصادمُ القطعيَّ من العقائد تُرَدُّ، وكذلك التي تخالفُ نصَّ وظاهرَ القرآنِ الكريمِ، وكان على الشيخِ لطف الله أنْ يضربَ أمثلةً تقوِّي ما ادَّعاهُ، لكنه خاوي الوفاضِ لا يعرفُ السَّبْرَ والمتابعاتِ والشواهدَ والحكمَ للهيئةِ المجموعةِ بعد تمييزِ الصالحِ للاعتبارِ من النازل الذي لا يمكنُ تقويتُه.

الثالث: ثُمَّ عادَ الشيخُ لطف الله وسلَّم بوجودِ أحاديثَ موضوعةٍ ومحرَّفةٍ.

الرابع: ثُمَّ انتقلَ الشيخُ لطفُ الله إلى شيءٍ من النَّقدِ التفصيليِّ فأوردَ أربعةَ آثارٍ هذه هي معَ الكلامِ عليها:

الأثر الأول:

قال التستريُّ في البابِ الثاني الخاصِّ بالموضوعاتِ الفصل الأوَّل قال في أوله (١/ ٨٨): «منها ما رواهُ الإكمال عن محمَّد بن عليٍّ بن حاتمٍ النوفليِّ، عن

أحمد بن عيسىٰ الوشَّاء، عن أحمد بن طاهر القُميِّ، عن محمد بن بحر بن سهلٍ الشيبانيِّ، عن أحمد بن مسرورٍ، عن سعد بن عبدالله القُميِّ قال: كنتُ امرءًا لهِجًا بجمعِ الكتبِ المشتملةِ علىٰ غوامضِ العلومِ ودقائقِها، كَلِفًا باستظهارِ ما يصحُّ من حقائقِها، مُغرمًا بحفظِ مشتبهِها ومستغْلِقِها، شحيحًا علىٰ ما أظفر به من معاضلِها [معضلاتها خ ل](١) ومشكلاتِها مُتعصِّبًا لمذهبِ الإماميَّة، راغبًا عن الأمنِ والسلامةِ في انتظارِ التنازعِ والتخاصمِ والتعدِّي إلىٰ التباغُضِ والتشاتُمِ، معيبًا للفرقِ ذوي الخلافِ، كاشفًا عن مثالبِ أئمَّتِهم، هتَّاكًا لحجبِ قادتِهم، إلىٰ أن بليتُ بأشدِّ النواصبِ منازعةً، وأطولهم مخاصمةً، وأكثرِهم جدلًا وأشنعِهم سؤلًا، وأثبتِهم علىٰ الباطلِ قدمًا... الأثر».

وهو أثرٌ طويلٌ جدًّا استغرقَ من (١/ ٨٨) إلىٰ (١/ ٩٦) اتَّهم التستري به سعد بن عبدالله القميَّ (١/ ٩٦) مع بيانه لبعض منكرات في المتنِ.

أمَّا السَّيدُ الخوئيُّ فقال في "معجم الحديث" (٩/ ٨٢): «وهذه الرِّوايةُ ضعيفةُ السندِ جدًّا؛ فإنَّ محمد بن بحر بن سهلٍ الشيبانيَّ لم يوثَّقْ، وهو مُتَّهمٌ بالغلوِّ، وغيرُه من رجال سندِ الرِّواية مجاهيلُ». ثُمَّ تكلَّمَ علىٰ نكارةِ المتن باختصار، وبذلكَ توافقَ اثنان من كبارِ الإماميَّة في الحكمِ علىٰ الأثر.

أمَّا الشيخُ لطفُ الله فقد أوردَ احتمالاتٍ لاينبغي ذكرُها بحضرةِ أهل العلمِ، أراد منها توثيقَ كلِّ رجال الصدوقِ، ولا يوافَقُ علىٰ هذا، وهو دفعٌ مردودٌ، ولم يناقشْ لطف الله التستريَّ، ولم يذكرْ شيئًا عن الخوئيِّ، وسكت علىٰ مابه من شنائعَ ونكاراتٍ، فهذا الأثرُ موضوعٌ جزمًا.

---

(١) كذا في الأصل.

الأثر الثاني:

قال التستريُّ في عين البابِ والفصلِ (١/ ١٢١): «ومنها أحاديثُ محمد بن زيد بن مروان أحدِ مشايخِ الزيدية علىٰ ما نقل الشيخُ في غيبتِه في توقيعاتِه عليه السلام، عن أبي غالبٍ، عنه وهي ثلاثةٌ:

الأول: عنْ أبي عيسىٰ محمد بن عليٍّ الجعفريِّ، وأبي الحسين محمد بن الرَّقام عن أبي سورة [أحدُ مشايخِ الزيدية]...

الثاني: عنه قال: حدَّثَ بحديثِه المتقدِّم أبا الحسين محمد بنَ عبيدالله العلويَّ...

الثالث: عنه قال: حدَّث أبا بكر بنَ أبي درامٍ اليماميَّ [أحد مشايخ الحشَوِيَّة] بحديثِه المتقدِّمين فقال: هذا حقٌّ جاءني منذُ سنيات ابن أخت أبي بكربن البجالي العطار، وهو صوفيٌّ يصحبُ الصوفيةَ...»

قلتُ: وقد ذكر أثرًا فيه حكايةٌ في كلِّ نوعٍ من الثلاثة.

قال التستريُّ (١/ ١٢٣): «يشهدُ لوضعِها مضافًا إلىٰ كونِ رواتِها من الحشويَّة والزيديَّة أنه عليه السلام لا يحضرُ عند خواصِّ شيعتِه معرفًا بنفسِه، فكيفَ يقيمُ مدَّةً عند مخالفِيه مع التعريفِ؟! وكيف يُصلِّي خلفَ أئمَّةِ العامَّةِ مَن يُصلِّي خلفَه عيسىٰ ابنُ مريم عليه السلام؟! ولم يك عليه السلام في تقيَّةٍ كجدِّه أميرِ المؤمنين عليه السلام في صلاتِه خلفَ الثلاثةِ أو الحسنين عليهما السلام في صلاتِهما خلفَ مروانَ أو باقي الأئمَّة عليهم السلام خلفَ أمراءِ عصرِهم».

قلت: هذه ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ، والآثارُ الثلاثةُ قصصٌ لا يثبتُ بها تشريعٌ فضلًا عن عقيدةٍ، وتصرُّف التستريِّ في الإسنادِ غيرُ علميٍّ، ولم يتكلَّم علىٰ رجال الإسناد، أمَّا لطفُ الله معارضُ التستريِّ، فليستْ عنده أهليَّةٌ النظر

في الأسانيد فادَّعىٰ عدمَ الوضعِ دفعًا بالصدرِ، بدونِ النظرِ في الطريقِ الموصل إلىٰ المتنِ، وهو الإسنادُ، مما يدلُّ علىٰ خطأ منهجيٍّ عند المعارضِ لطف الله بيد أنه عارضَ التستريَّ في حكمه علىٰ الأقصوصات الثلاثةِ بالوضعِ من حيثُ أنَّ روايةَ المخالف فيما هو مخالفٌ فيه يقوِّي المذهبَ، وهذا أيضًا فيه نظرٌ فإنَّ روايةَ المخالفِ منْ حيث كونه مخالفًا لا ينبغي الاعتدادُ بها علىٰ أصول الإماميَّة (عدا الخوئيِّ كما تقدَّم)؛ لأنَّ المخالفَ غيرُ عدلٍ، فلا يحتجُّ به لاسيِّما في الأصول.

الأثر الثالث:

قال التُّستَريُّ في كتابه (١/ ١٢٧): «ومنها ما نقلَه النوريُّ في كتابِه "كشف الأستار" بعد عدِّه عِدَّة من العامة قائلين بالمهديِّ عليه السلام كالخاصَّة.

فقال: «السابعُ الشيخُ حسنُ العراقيُّ، قال الشيخُ عبدالوهابِ الشعرانيُّ في "الطبقات الكبرىٰ" المسمَّاة بـ" لواقحِ الأنوارِ في طبقاتِ الأخيار"في الجزء الثاني من النسخة المطبوعةِ بمصرَ في سنة ألف وثلاثمائة وخمسين: ومنهم الشيخُ العارف بالله سيدي حسنُ العراقيُّ المدفونُ بالكومِ خارج بابِ الشعرية بالقربِ من بركة الرَّطلي وجامعِ البشري.

قال: كان قد عُمِّرَ نحوَ مائة سنة وثلاثين سنة قال: تردَّدتُ إليه مع سيِّدي أبي العباس الحريثيِّ، وقال: أريدُ أنْ أحكيَ لك حكايتي من مبتدإ أمري إلىٰ وقتي هذا كأنَّك كنتَ رفيقي من الصِّغر، فقلتُ: نعم...»إلخ.

وكان تعليقُ التستريِّ عليه هو قولُه (١/ ١٢٨): «وآثارُ الوضعِ عليه لائحةٌ» ثُمَّ قال: «وإنِّي لأستَحيي من النَّظر في مثلِه».

قلتُ: وأنا أستحيي من ذكرِها، وكان يجبُ توجيهُ اللومِ أولًا للشيخ الشعرانيِّ الذي كان يسلِّمُ بكلِّ ما ينقلُ عن الصوفيَّة، ثمَّ للشيخِ حسين النوريِّ الطَّبرسيِّ (ت

١٣٢٠) الذي نقَل هذه القصَّة الموضوعةَ من كتابِ الشعرانيِّ، و ينبغي التسليمُ للتستريِّ وتوجيهُ اللومِ الشديدِ للطف الله والبحثُ معه في الحوزةِ العلميَّةِ.

الأثر الرابع:

قال التستريُّ في كتابِه (١/ ١٢٨): «ومنها خبرُ قصَّةِ الجزيرةِ الخضراءِ وخبرُ مدائنِ أبناءِ المهديِّ نقل الأول المجلسيُّ (ره) بدونِ إسنادٍ متَّصلٍ بل قال: وجدتُ رسالةً مشتهرةً بقصة الجزيرةِ الخضراءِ في البحرِ الأبيضِ. ولم يذكرْ صاحبُ الرِّسالةِ وقد أقرَّ بعدم كونِه في كتابٍ معتبرٍ فقال: وإنما أفردتُ لها بابًا لأنِّي لم أظفرْ به في الأصول المعتبرةِ. وقال: وجدتُ في خزانَة أميرِ المؤمنين عليه السلام بخطِّ الشيخِ الفاضلِ الفضلِ بن يحيي بن علي الطيبيِّ ما هذا صورتُه: «الحمدُ لله ربِّ العالمين وصلَّىٰ الله علىٰ محمدٍ وآله وسلَّم وبعد: فيقولُ الفقيرُ إلىٰ عفو الله تعالىٰ الفضلُ بن يحيىٰ بن علي الطيبيُّ الإماميُّ الكوفيُّ: قد كنتُ سمعتُ من الشيخينِ الفاضليْنِ العالميْنِ الشيخِ شمس الدين بن نجيح الحلِّيِّ، والشيخ جلال الدين عبدالله بن الخوام الحليِّ قدَّس الله روحيْهما في مشهدِ سيِّدِ الشهداءِ عليه السلام في النصف من شعبان سنة(٦٩٩ع) حكايةَ ما سمعاهُ من الشيخِ الصالح التقيِّ زين الدين عليِّ بن فاضل المازندرانيِّ المجاور بالغري حيثُ اجتمعا به في مشهد الإمامينِ بسُرَّ مَنْ رأىٰ...»إلخ.

وذكر أثرًا طويلًا من (ص١٢٨) إلىٰ (ص١٤٦) وقد جمعَ بيْنَ الألفاظ والأفكارِ الكفريَّة، وركاكةِ اللفظِ، والصنعةِ المذهبيةِ، والتكلُّفِ القصصيِّ الساقطِ، مع زندقةٍ ظاهرةٍ وادعاءاتٍ باطلةٍ حول القرآنِ الكريمِ ولا يليقُ بعاقلٍ أن يدخلَه كتابَه، ومن دافعَ عنه فعلامةٌ علىٰ أنه زنديقٌ أو مجنونٌ أو جاهلٌ ساقطٌ يضرُّ بمذهبِه، وأنزِّه قلمي عن نقل عباراتٍ مستشنعةٍ من هذا الأثرِ

الباطل، ومن أرادها فليسعَ إليها، ورأيتُ أن أكتفيَ بهذا النصِّ حتىٰ لا أصادرَ علىٰ غيري ففي كتابِ "الأخبار الدخيلة" (١/ ١٣٧): «فنادىٰ ابنُ أبي قحافةَ بالمسلمين وقال لهم: كلُّ من عنده قرآنٌ من آيةٍ أو سورةٍ فليأتِ بها فجاء أبو عبيدةَ بنُ الجراحِ وعثمانُ وسعدُ بن أبي وقاص ومعاويةُ بن أبي سفيان وعبدُالرحمن بن عوف وطلحةُ بن عبيدالله وأبوسعيد الخدريُّ وحسانُ بن ثابت وجماعاتُ المسلمين وجمعوا هذا القرآنَ وأسقطوا ما كانَ فيه من المثالب التي صدرتْ عنهم بعد وفاةِ سيد المرسلين فلهذا ترىٰ الآياتِ غيرَ مرتبطةٍ والقرآنُ الذي جمعه أميرُ المؤمنين عليه السلام بخطِّه محفوظٌ عند صاحب الأمرِ عليه السلام فيه كلُّ شيء حتىٰ أرْشُ الخدْشِ وأمَّا هذا القرآنُ فلا شكَّ ولا شبهةَ في صحَّتِه وإنَّما كلام الله سبحانه هكذا صدرَ عن صاحبِ الأمر عليه السلام».

وقد أصابَ محمد تقي التستريُّ في الحكمِ علىٰ هذا بالكذبِ، وهذه الزندقةِ بالوضعِ، أما كلامُ لطف الله الصافي فساقطٌ وباطلٌ معارضٌ للقطعياتِ لا يساوي سماعه.

والحاصل: أنَّ الصوابَ مع الشيخِ محمد تقي التستريِّ وكان ينبغي التصدِّي لهذه الموضوعاتِ منذ ظهورها والتحذيرُ منها ومن أمثالها، وقد ذكر القليلَ من الكثير ويجبُ التصدي لهذه الأخبار الشنيعةِ وكشفُها، وأساءَ المعارضُ له إلىٰ نفسه، وكشفَ عن جهلِه.

الكتاب الثاني: "الموضوعاتُ في الآثارِ والأخبارِ عرضٌ ونقدٌ" لهاشم معروف الحسنيِّ العامليِّ.

السَّيدُ هاشم معروف الحسنيُّ العامليُّ من علماء الشيعةِ الإماميةِ، وترجمته ستأتي إن شاء الله تعالىٰ في الكلامِ علىٰ دراساتٍ في السيرة النبوية الشريفة.

وللسيد هاشم معروف كتاب مطبوعٌ اسمه "دراساتٌ في الحديثِ والمحدِّثين" جعله في المقارنة بين "صحيح البخاريِّ" و"الكافي" للكلينيِّ، وهو في كتابِه المذكور انتقد "الكافي" و بعضَ كتب الإمامية.

منْ ذلك قوله:

١ - في (ص١٩٢) قال عن رجال "الكافي": «لم يستطعِ المغالُون في تقديس مروياتِ "الكافي" من المتقدِّمين والمتأخِّرين على حماسِهم له أن يدفَعوا الطُّعون القاسيةَ التي ألصقَها علماءُ الرجال والحديثِ بكثيرٍ من مروياتِه».

ثُمَّ قال: «قد روىٰ عن الغلاةِ وبعضِ المنحرفين عن الطريقِ القويمِ كما يبدو للمتتبِّع في كتبِ التراجم وأحوال الرُّواة...، وهو مع ذلكَ لم يوفَّق لدراسةِ متونِ بعضِ الأحاديث دراسةً علميةً، بقصد التمحيصِ ومقارنة مضمونِها مع منطقِ أهل البيتِ».

ثُمَّ ذكر السيدُ هاشم معروف جملةً من الرُّواة المنتقدين أشدَّ انتقادًا من الشيعة الإماميةِ أنفسِهم (من ص١٩٣ إلىٰ ص٢٠١).

٢- وقال في (ص٢٩٤): «ويجدُ الباحثُ في مروياتِ "الكافي" التي من هذا النوعِ مجالًا واسعًا لرفضِها وعدمِ الاعتدادِ بها، لامن حيثُ اشتمالها علىٰ ما يخالفُ ظاهرَ الكتابِ فحسبُ، بل من حيثُ أنَّ رواةَ هذا النوع منَ الأحاديث لم يثبتُوا في وجهِ الطعونِ والانحرافاتِ التي وجَّهها إليهم الذين أحصَوا تاريخ الرجال وأحوالهم».

٣- وقال في (ص٣١٧) بعد أنْ أورد جملةً من أحاديثِ "الكافي": «وبعد التتبعِ والدراسةِ الواعيةِ يطمئنُّ الباحثُ إلىٰ أن أكثرَ تلك الأحاديثِ لا ينسجمُ مع

واقعِ أهلِ البيتِ عليهم السلام، بالإضافةِ إلىٰ أنَّها غيرُ جامعةٍ لشروطِ الاعتمادِ علىٰ الرواية؛ لأنَّ رواةَ هذا النوعِ أكثرُهم من الغُلاة المعروفين بالكذب والانحراف».

٤-وقد صرَّح السَّيدُ هاشم معروف الحسنيُّ العامليُّ بهذه المعاني في كتابه في "الموضوعات" بكلامٍ أعمَّ فقال: (ص٢٥٣): «وبعدَ التتبعِ في الأحاديثِ المنتشرةِ في مجاميعِ الحديثِ كـ"الكافي" و"الوافي" وغيرِهما نجدُ أنَّ الغُلاةَ والحاقدين علىٰ الأئمَّة والهداةِ لم يتركوا بابًا من الأبوابِ إلَّا ودخلوا منه لإفسادِ أحاديثِ الأئمَّةِ والإساءةِ إلىٰ سمعتِهم، وبالتالي رجعوا إلىٰ القرآنِ الكريمِ لينفثُوا عن طريقِه سمومَهم ودسائسَهم؛ لأنه الكلامُ الوحيدُ الذي يتحمَّل ما لا يتحمَّله غيرُه، ففسَّروا مئاتِ الآياتِ بما يريدُون وألصقُوها بالأئمَّة الهداةِ زورًا وتضليلًا.

وألَّف عليُّ بن حسان وعمُّه عبدالرحمن بن كثيرٍ وعليُّ بن أبي حمزة البطائنيُّ كتبًا في التفسير كلُّها تخريفٌ وتحريفٌ وتضليلٌ لا تنسجمُ مع أسلوبِ القرآنِ وبلاغتِه وأهدافِه.

وليس بغريبٍ علىٰ من ينتحلُ البدعَ أن يكونَ في مستوىٰ المنحرفين والمهوشين، إنما الغريبُ أن يأتيَ شيخُ المحدِّثين بعد جهادٍ طويلٍ بلغَ عشرين عامًا في البحثِ والتنقيبِ عن الحديثِ الصحيحِ فيحشدَ في كتابِه تلكَ المروياتِ الكثيرة، في حين أنَّ عيوبَها متنًا وسندًا ليستْ خفيةً بنحو لا تخفىٰ علىٰ منْ هوَ أقلُّ منه علمًا وخبرة بأحوال الرُّواة، وجاء العلماءُ والمحدِّثون من بعده فاحتضَنوا "الكافي" ومروياتِه لأنَّه بنظر فريقٍ لم يتخطَّىٰ المروياتِ الصحيحة».

٥- وكتابُ السَّيدِ هاشم معروف "الموضوعات في الآثار والأخبار" خصَّه في الكلامِ علىٰ بعضِ مسائلَ تتعلَّقُ بالوضعِ وتاريخِه، ورأيِه في بعضِ

المصنَّفاتِ الحديثيَّةِ عند أهلِ السُّنَّة والشيعةِ الإماميَّة معًا، وعقد مقارناتٍ بين "البخاري" و"الكافي" ثُمَّ ذكر أمثلةً للأحاديثِ الموضوعةِ -في نظره- في المذهبين.

والذي يعنينا في بحثِنا هنا هو كلامُه على الأحاديثِ الموضوعةِ عند الشِّيعةِ الإماميَّة، وإذا كانتْ له كلماتٌ في وجودِ الموضوعاتِ والواهياتِ في "الكافي" فالكتبُ الإماميَّةُ الأخرى ستكونُ أكثرَ نقدًا، وقال في (ص٢٢٨): «أريدُ أنْ يفهمَ غيرُنا أنَّ جميعَ مؤلفاتِنا في الحديثِ تخضعُ للنقدِ والتجريحِ حتى الكتب الأربعة».

٦- وذكر طائفةً من موضوعاتِ "الكافي" (من ص٢٢٤ إلى ص ٢٤٦) ثُمَّ قال: «وجميعُ المروياتِ حول هذا الموضوعِ لا تكادُ تجدُ روايةً منه يخلو سندُها عن كذَّاب أومنحرفٍ عن التشيُّعِ الصحيحِ».

وهو عندما يذكرُ الموضوعاتِ يقرنُها بنقدِ الكتبِ التي أوردتْها، وإذا انتقدَ السَّيدُ هاشم معروف "الكافي" فكلُّ كتابٍ إماميٍّ يمكنُ أن يطولَه نقدُه فانظر كلامَه عن الشيخِ الصدوقِ (ص ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠)، وفي (ص٢٢١) بعد أنْ روى حديثًا موضوعًا قال: «وهذه الروايةُ من مروياتِ ابنِ شهرَآشوبَ وحاله معروفٌ في الاعتمادِ على الرِّواياتِ الضعيفةِ، وبخاصَّةٍ إذا كانتْ في المناقبِ، كما هو الحال في غيرِه من المحدِّثين الذينَ جمعُوا كلَّ ما سمعُوه مهما كان مصدرُه ومضمونُه»

وقال في (ص٢١٧): «وروى السَّيدُ هاشمٌ البحرانيُّ في كتابه "نزهة الأبصار" جملةً من الأساطيرِ حولَ مولدِ النبيِّ وعليٍّ والزهراءِ والأئمَّةِ الكرامِ عليهم أفضلُ الصلاةُ والسلامُ كلُّها من صنعِ الغلاةِ وأعداءِ الأئمَّةِ والإسلامِ،

[ثمَّ ذكرَ أنَّ هذه الموضوعاتِ] تلقَّفَها حشويةُ الشيعةِ كالبحرانيِّ والبرسيِّ وصاحب "جامع الأخبار" والشيخِ حسن بن سليمان الحِلِّيِّ الذي اختصرَ "بصائر الدرجات" لسعدِ بنِ عبدالله الأشعريِّ وغيرِهم ممَّن ألَّفَ في الحديثِ كلَّ ما سمعتْه أذناه ورأَتْه عيناه من غيرِ تحقيقٍ في متونِها وأسانيدِها ولا تفكيرٍ في مفاسدِها».

وأكثرَ السَّيدُ هاشم الحسنيُّ مِن الانتقاداتِ على رجبِ البرسيِّ (ت٨١٣) وقال عنه (ص٢٢٤، ٢٢٣): «المعروفُ بالغلوِّ والإفراطِ في الصفاتِ التي وَصفَ بها الأئمَّةَ كما يبدو ذلك من كتابه "مشارق أنوار اليقين" الذي روى فيه الغرائبَ وأعطى للأئمَّةِ جميعَ خصائصِ الخالقِ، وروى فيه قصَّةِ زواجِ عبدالله منْ آمنةَ وحملِها بالنبيِّ ﷺ، وكيفَ اضطربَ العالمُ وظهرتْ فيه الكراماتُ والمعجزاتُ من اللحظةِ التي اتَّصل فيها عبدُالله بآمنةَ حتى بقية مراحلِ حملِها لحظةً فلحظةً، وما رافقَ ذلك من الحوادثِ الكونيةِ، والمفاجآتِ التي لم يعرفِ البشرُ لها تفسيرًا، ولا سُمعَ بنظيرِها في أخبارِ الأممِ السَّالفةِ، ويمضي البرسيُّ في حديثه فيقصُّ على العالمِ حوادثَ الشهرَ الثالثَ من حملِه فيقول: ولما أتى على رسول الله في بطنِ أمِّه ثلاثةَ أشهرٍ كان أبو قحافة راجعًا من الشامِ فلمَّا بلغَ قريبًا من مكةَ وضعتْ ناقتُه جمجمتَها على الأرضِ ساجدةً فضربَها ضربًا موجعًا فلم تنهضْ به ولم ترفعْ رأسَها من السجودِ فبينما هو يحاولها وإذا بهاتفٍ يهتفُ ويقول: لا تضربْ يا أبا قُحافةَ من لا يطيعكَ، ألا ترى أن الجبالَ والبحارَ والأشجارَ والآدميين تسجدُ لله سبحانَه، فقال أبو قحافة: يا هاتفُ وما السببُ في ذلك؟ قال اعلمْ أنَّ النبيَّ الأميَّ قد أتى عليه الآن ثلاثةُ أشهرٍ في بطن أمِّه. قال أبوقحافةَ: ومتى يكون خروجُه؟ قال سترى ذلك فالويلُ كلُّ الويلِ لعبدةِ الأصنامِ من سيفِه وسيفِ أصحابِه، وكلما مرَّ

عليه شهر في بطنِ أمِّه تسجدُ الجبال وجميعُ الكائناتِ ويضطربُ الناسُ لهول ما يلاقونَ وما يشاهدون من الغرائبِ والعجائبِ التي لم يعرفُوها من قبل».

وقد انتقدَ العلامةُ الأمينيُّ (ت١٣٩٠) صاحب كتاب "الغدير" موقفَ معروف هاشم الحسنيِّ من رجب البرسيِّ، وانظر (ص٢٩٣) من كتابِ هاشم معروف الحسنيِّ، مع أنَّ الأمينيَّ معترفٌ بغُلُوِّ رجب البرسيِّ، حيثُ قال الأميني في " الغدير"(٧/ ٣٣): «الحافظُ الشيخُ رضي الدين رجب بن محمَّد بن رجب البرسيُّ الحليُّ، من عرفاءِ علماءِ الإماميةِ وفقهائِها المشاركين في العلومِ، على فضلِه الواضحِ في فنِّ الحديثِ، وتقدُّمه في الأدبِ وقرضِ الشِّعر وإجادتِه، وتضلُّعِه من علمِ الحروفِ وأسرارِها واستخراجِ فوائِدها، وبذلك كلِّه تجدُ كتبَه طافحةً بالتحقيقِ ودقةِ النظرِ، وله في العرفانِ والحروفِ مسالكُ خاصةٌ، كما أنَّ له في ولاءِ أئمةِ الدين عليهم السلام آراء ونظرياتٌ لا يرتضيها لفيفٌ منَ الناسِ، ولذلك رمَوه بالغلوِّ والابتداعِ، غير أنَّ الحقَّ أنَّ جميعَ ما يثبتُه المترجَمُ لهم عليهم السلام من الشؤون هي دونَ مرتبةِ الغلوِّ غير درجةِ النبوةِ».

قلت: الكلامُ هو على المروياتِ التي يُوردُها، ومع ذلكَ اعترفَ العلامة الأمينيُّ أنَّ لفيفًا من الناسِ رموه بالغلوِّ والابتداعِ، وهم إماميةٌ لأنَّ أهلَ السُّنة لا يعرفونه، فانظر نقدَ المجلسيِّ، والحرِّ العامليِّ، والسيد محسن الأمين له في (ص ٢٩٢، ٢٩٣) من كتابِ السيد هاشم معروف الحسنيِّ، والله أعلم.

من انتقادات هاشم معروف الحسني على التستري :

وكان من كتبِ الشيعةِ التي نالها النقدُ القويُّ من السيد هاشم معروف الحسنيِّ كتاب "قضاء علي" لمحمَّد تقيٍّ التُّستَريِّ صاحب "الأخبار الدخيلة" و"قاموس الرجال" وعمل التستريِّ في الكتابين الأخيرين كان بعد جمعه كتاب "قضاء عليٍّ

عليه السلام" وانظر ما تقدَّم من الكلامِ عليه (٤٠٨)، وثَمَّ كتبٌ أخرىٰ للشيعة الإماميةِ انتقدَها هاشم معروف الحسنيُّ تنظر في كتابه، ويجب أنْ تُضمَّ لها نظائرُ أخرىٰ في مشروعٍ علميٍّ كبيرٍ ينقِّحُ هذه الكتبَ من الموضوعاتِ والواهياتِ.

المبحث الثالث

أعمال أخرى للإمامية المعاصرين في النقد الحديثي

لم تقفْ محاولاتُ الإماميةِ لتنقيةِ كتبِ الأحاديثِ الخاصَّةِ بهم عند التستريِّ ومعروف الحسنيِّ بل ظهرتْ محاولاتٌ أخرىٰ لبعضِ علماءِ الإماميةِ الذينَ استشعرُوا بضخامةِ التراثِ الحديثيِّ الإماميِّ المحتاجِ للنظرِ والتجريدِ، وهي أعمالٌ لا يمكنُ إهمالها، بل ينبغي توجيهُ النظر إليها بطريقةٍ علميَّةٍ قويمةٍ.

أولا: محمَّد باقر البهبوديُّ وكتابه "صحيح الكافي":

١- أخرج الشيخُ محمَّد باقر البهبوديُّ (ت ١٤٣٥) -وهو من تلاميذ السيد الخوئيِّ والسَّيد محسن الحكيمِ والسَّيد حسين البروجرديِّ البهبودي- كتابه "صحيح الكافي" في ثلاثة مجلداتٍ فقط، واحتوىٰ علىٰ (٤٤٢٨) حديثًا فقط من أصل (١٦١٩٩) حديثًا أي حوالي ربعِ الكتابِ فقط.

وهو كتابٌ مطبوعٌ ومتداولٌ، وحصل حوله أخذٌ وردٌّ وعارضَه أكثرُ علماءُ الحوزةِ، ودفعه بعضُ من لا يعرفُ الحديثَ، وتغاضَى عن مشاكلِ الحديثِ في كتبِ الإماميَّةِ.

٢- وللشيخِ محمَّد باقر البهبوديِّ كتبٌ مساعدةٌ في بيانِ منهجِه، ويعتبرُ كتابه "معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشِّيعةِ الإمامية" -وهو مطبوعٌ في مجلدٍ بدار الهادي ببيروت سنة ١٤٢٧، والكتابُ متداولٌ- هو الأساس الذي بنىٰ الشيخ محمَّد باقر البهبوديُّ عليه عملَه في "صحيح الكافي" فإنه ذكر فيه في فصلٍ مستقلٍّ أسماءَ مائةٍ وخمسين رجلًا من الضُّعفاء، وأفرد فصلًا خاصًّا بالمصنَّفات الموضوعةِ عند الإماميَّةِ، فكانا قاعدةَ عملِه في "صحيح الكافي"، وهذا الكتابُ سيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالىٰ (ص ٤٥٨).

٣- كتاب الكافي للكُلَينيِّ للشيخ أبي يعقوبَ محمد بنِ يعقوبَ الكُلَيْنيِّ الرازيِّ المتوفى سنة ٣٢٨ يتكونُ من ثلاثةِ أقسامٍ هي: أصول الكافي، وفروع الكافي وروضةِ الكافي، فالكتابان الأوَّل والثاني في أحاديثِ أصولِ الدينِ، والثاني في أبوابِ الشرائعِ، ولما أكمل الكلينيُّ الكتابينِ بقيتْ عنده زياداتٌ في خطبِ آلِ البيتِ عليهم السلام ورسائلِهم وآدابِ الصالحين وطرائفِ الحكم وأبوابِ العلمِ ونحو ذلك، فعمل لها الكلينيُّ كتابَ روضةِ الكافي، والأوَّل في مجلدين، والثاني في ستة مجلداتٍ، والثالثُ وهو الروضَةُ في مجلدٍ واحدٍ.

٤-قال الشيخُ محمد باقر البهبوديُّ في مقدِّمة "صحيح الكافي" (١/ ص: يج): «ألفتُ أولًا تأليفًا واسعًا ومستندًا جامعًا في معرفةِ الرِّجال المجروحين، وصحائفِهم الموضوعةِ، وأصولهم المزوَّرةِ لتكونَ خطَّتي في ردِّ الحديثِ وقبولِه مصوَّرةً أمامي أسيرُ في ضوئِها على بصيرةٍ أنا ومَن اتَّبعني».

وهو يقصدُ كتابَ "معرفة الحديث، وتاريخَ تدوينه ونشره عند الشيعة الإمامية "، وهو الكتابُ الذي ستأتي دراسةٌ حوله في هذا الكتاب (٣/ ٣٥٧) إنْ شاءَ الله تعالى.

ثم قال: «والذي تحصَّلَ لي بعد السَّبرِ والتحقيقِ، وبعد تلكَ المباحثِ العميقةِ أنَّ الصحيحِ إنما يكونُ من حيثُ السندُ والمتنُ معًا، بأنْ يكونَ سندُ الحديثِ عاريًا عن الرِّجال المتروكين، ومتنُ الحديثِ خاليًا عن الوهمِ والاضطرابِ والتخليطِ».

ثُمَّ قال: «وها أنا الآنَ أقدِّمُ إليكم "صحيحَ الكافي"، سندًا ومتنًا على تلك الشريطةِ، ويتلوه عن قريبٍ "صحيحُ الفقيه" (فقيه مَنْ لا يحضرُه الفقيه) ومن بعده "صحيحُ التهذيبِ" و"الاستبصارِ"، والله المستعان».

و"صحيحُ الكافي" طُبع ببيروت بهذا الاسمِ، ثمَّ طُبع بطهران باسم "زبدة الكافي" وهو يحتوي على (٤٣٥٣) نصًّا ما بينَ مرفوعٍ وموقوفٍ ومقطوعٍ، من أصل (١٦١٩٩) هي عددُ نصوصِ الكافي تقريبًا، أي ما يزيدُ قليلًا عن ربعِ الكتابِ.

٥-خطةُ الشيخِ محمد باقر البهبوديِّ في "صحيح الكافي" ذكر النص إسنادًا ومتنًا عاريًا من أيِّ تعليقٍ أو بيانٍ، لسببِ التصحيحِ، واستيفاءِ شروطِ الصحَّةِ، هكذا مشى عاريًا عن أيِّ بيانٍ في كلِّ النصوص التي صحَّحها في كتابه، فحرَم الناظرين من إبداءِ نظرِه في الإسنادِ والمتنِ، وهذا يُقلِّلُ مِن أهميَّةِ الكتابِ، وكأنه يُلزمُ الباحثين بما يراه، فمن يُريدُ الاستفادةَ من "صحيح الكافي" ليس له إلَّا تقليدُ البهبوديِّ الذي لم يذكرْ سببَ التصحيحِ، وإن كنتُ أرى أنه حسب ماذكرَه البهبوديُّ في مقدِّمة "صحيح الكافي "وفي كتابِه الآخر"معرفة علوم الحديث" أنه استبعدَ كلَّ الرواياتِ التي فيها الرُّواةُ الضعفاءُ الذين ذكرهم في كتابِه معرفةِ علومِ الحديثِ، وكذا الكتب والنسخ الموضوعةَ حسب اجتهادِه، ويجابُ بأنَّ هذا خاصٌّ بالمستبعدِ أمَّا ما صحَّحه فكان الصوابُ البيانَ.

ثانيا: "مشرعةُ بحارِ الأنوارِ" للشيخ محمد آصف محسنيِّ:

وثَمَّ كتابٌ آخرُ جديرٌ بالاهتمامِ والبحثِ، هو كتابُ "مشرعة بحار الأنوار" للأستاذ العلامةِ محمَّد آصف محسني القندهاريِّ الأفغانيِّ المولود سنة ١٣٥٥ وهو من أكابرِ علماءِ الإمامية ببلادِ الأفغان واشتركَ في الحربِ ضدَّ الكفار السُّوفيت ولعلَّه مقيمٌ الآنَ في قُم.

وكتابه "مشرعة بحار الأنوار" مطبوعٌ في مجلدين، وهو مما ينبغي أن توجَّه الأنظارُ لدراستِه، وينعتُه صديقُنا البحَّاثةُ الدكتور حيدر حب الله في كتابه "نظرية السُّنة في الفكرِ الإماميِّ الشيعيِّ" (ص ٥٧٧) بأنه أوسعُ عمليةٍ لتعريةِ "بحار الأنوار".

والكتابُ مطبوعٌ، وله مقدمةٌ، من أهمِّ ما فيها:

أ- في (ص٨، رقم٣) أنه لم يحكمْ على أحاديثِ الكتابِ كلِّه، وتوقفَ في بعضِها لعدمِ معرفتِه برجالها.

ب- في حاشية (ص٨) ذكرِ أنَّ كتبَ الإماميَّة الرِّجالية لم تستوعبْ كلَّ الرجال، وجلُّ عنايتِها بالكتبِ الأربعةِ.

ج-(ص٩) أن في "بحار الأنوار" «جراثيمُ مُضِرَّةٌ لشاربِها وموادُّ غيرُ صحيحةٍ لابدَّ من الاجتنابِ عنها، وأشياءُ مشكوكةٌ ومشتبهةٌ وجبَ التوقفُ فيها...».

د-ذكر في (ص١٤) أنَّ الرواياتِ الغير معتبرةٍ على ثلاثةِ أنواعٍ فالأولُ غير معتبرةٍ مصدرًا أو سندًا، والثاني غيرُ معتبرةٍ من جهةِ الإسنادِ، والثالث غير معتبرةٍ مصدرًا من حيثُ إثباتُ نسبةِ الكتابِ لصاحبِه، وذكر (ص١٤) قائمةً بأهمِّ الكتبِ الحديثية عندَ الإماميَّة غيرِ المعتبرةِ مصدرًا عنده فكان منها:

"مسائلُ عليٍّ العريضي عن جعفرٍ عليه السلام"، "محاسن البرقي"، "بصائر الدرجاتِ للصغار"، بعض كتبِ الشيخِ الصَّدوق، "أمالي الشيخ المفيد"، "أمالي الشيخ الطوسيِّ"، ثمَّ له كلامٌ قريبٌ منه (ص٢٥).

ويقربُ مما سبقَ توقُّف العلامة محمد آصف محسني في كثيرٍ من توثيقاتِ بعضِ كبارِ أعيانِ الإماميَّة أو في بعضِ الكتبِ الخاصَّة، مما يظهرُ معه تشدُّدُ

محمد آصف محسني، ولعلَّ هذا التشدُّدَ جاء من ملازمةِ آصف محسني لشيخِهِ السيد الخوئيِّ ومِن حُرِّيَّةِ البحثِ عنده، بالإضافةِ لطولِ اشتغال محسني في الرجال وتصنيفه كتابه"بحوثٌ في علمِ الرِّجال"وهو مطبوعٌ، وهذه البحوثُ تعتبرُ مدخلًا وقاعدةً لكتابِ "مشرعة بحار الأنوار".

وطريقةُ العلامة آصف محسني في كلِّ بابٍ هو ذكرُ الرِّوايةِ المعتبرةِ فقط بعد ذكره عدد رواياتِ الباب، وينبِّه علىٰ بعضِ المتونِ الباطلةِ والموضوعةِ.

بقي أنْ أنبِّه إلىٰ أمورٍ:

الأول: قصرَ آصفُ محسني الرواياتِ علىٰ المعتبرةِ في كلِّ بابٍ، كادت في أحيانٍ كثيرةٍ أن تذهبَ بالبابِ من أصلِه، بيد أنَّه قد يضطرُّ عند ذلك إلىٰ الأخذِ بمشتركاتِ الرِّوايات غير المعتبرةِ وهذا قد يصحُّ إذا كانتْ المشتركاتُ من رواياتٍ ضعيفةٍ ضعفًا محتملًا، أمَّا إذا كانتْ باطلةً من رواياتِ الكذَّابين أو المتهمين فهي لا تفيدُ شيئًا ولذا كانَ عليه أن ينبِّه علىٰ مدىٰ ضعفِ الرِّوايات إذا اعتبرَ بالمشتركاتِ.

الثاني: لذا بدا محمَّدُ آصف محسني مهتزًّا جدًا في مسألةٍ من أمَّهاتِ المسائلِ الاعتقاديةِ عند الإماميةِ وهي ولادةُ المهديِّ محمَّد بن الحسنِ العسكريِّ، فقال محمَّد آصف محسني في "مشرعة بحارالأنوار" (٢/ ٢٠٨): «تاريخ وليِّ العهدِ عجَّلَ الله تعالىٰ فرَجَه- الباب (١) ولادتُه وأحوالُ أمِّه صلواتُ الله عليه (٥١/ ١)».

قال ما نصُّه: «فيه أكثرُ من أربعينَ روايةً والمعتبرةُ منها ما ذكرت برقم (٥) إن ثبتتْ كثرةُ ترحُّم الصدوقِ علىٰ ابنِ عصامٍ، كما قيل، وبرقم (٣٣) إنْ كان الخشابُ هو الحسنُ بن موسىٰ، لكنْ فيه تردُّدٌ لأنه من الطبقةِ السابعة، والحال أنَّ الخشابَ في هذه الروايةِ روىٰ عنه ابن أبي نجرانَ وهو من الطبقةِ السادسة فهو مجهولٌ.

وعليه فلابدَّ من الأخذِ بمشتركاتِ الرواياتِ، ومنها ولادةُ محمَّدِ بنِ الحسن العسكريِّ عجَّلَ الله تعالىٰ فرجَه وقد اعترفَ بها ابنُ حجرٍ المتعصِّبُ في "صواعقه"، وكذا ابنُ خِلِّكان في "تاريخه"». انتهىٰ

قلت: الشيخُ محمَّد آصف محسني علامةٌ معقوليٌّ، وله مصنَّفاتٌ في علم الكلامِ، وهو يعرفُ أن ما ذكرَه لا يُثبتُ عقيدةً، وخذِ الآتي:

١ - بعد استبعادِ محمَّد آصف محسني لكلِّ رواياتِ ولادةِ المهديِّ بقيَ عنده روايتانِ الأولىٰ يكادُ يصرِّحُ بضعفِها، والثانيةُ صرَّح بضعفِها.

٢- اعتماده علىٰ الفقيهِ ابنِ حجرٍ الهيتميِّ الشافعيِّ، والمؤرِّخِ ابنِ خِلِّكان وهما سُنِّيان في إثباتِ عقيدةِ الإماميةِ غايةٌ في السُّقوطِ والتردِّي، وأظن أن العلامةَ آصف محسني قصدَ شيئًا آخرَ.

٣-قولُ الشيخ محمَّد آصف محسني: «وعليه فلابدَّ منَ الأخذِ بمشتركاتِ الرواياتِ».

قلت: وهذا أيضًا لا تثبتُ به عقيدةٌ؛ لأن المشتركاتِ لم يذكرْ آصف محسني درجتَها، وحقيقتَها فقد سكتَ ولم يُبيِّنْ واضطرَّ للقول: «فلابدَّ» ولماذا قال: «ولابدَّ»؟!، ولماذا الاضطرارُ أمامَ الحقائقِ؟ والإصرارُ علىٰ ما لا تدلُّ عليه النصوصُ الصريحةُ المتواترةُ في هذا الأصل العظيمِ؟! وما أظنُّ -بعد النظر- أنَّ مثلَ محمد آصف محسني يعتقدُ بالمهديِّ علىٰ طريقةِ الإماميةِ.

الثالث: ذكر محمد آصف محسني خلاصةَ عملِه في كلِّ بابٍ آخِرَ المجلدِ الثاني، وقد وضعَه صديقُنا البحَّاثةُ الدكتور حيدر حب الله في جدول كاشفٍ في كتابه " نظرية السُّنة في الفكرِ الإماميِّ الشيعيِّ "(ص٥٨٥-٥٨٩).

وهذان العملانِ "صحيح الكافي" و "مشرعة بحار الأنوار" يفتقرانِ إلىٰ بعضٍ من البيانِ فإنَّهما أفردا المقبول في نظريهما وتكلَّما كلامًا إجماليًّا خاليًا من البيانِ، وكان ينبغي النصُّ علىٰ سببِ التصحيحِ أو القبول في كلِّ إسنادٍ وحديثٍ من "صحيح الكافي" أو "مشرعة بحار الأنوار" فإظهارُ الحجَّة أدعىٰ للقبول، وأبعدُ عن التقليدِ، لكنَّهما عملانِ يُشكرانِ وقد كشفا السِّتارَ عن مكنوناتٍ في صدور كثيرينَ من أهلِ العلمِ فشكر الله سعيَهما.

تنبيه مفيد: فإن قيل: كيفَ يستقيمُ عملُ الشيخ محمد آصف محسني وغيره مع العقيدة الإماميَّة ؟

فجوابه من داخل الإماميَّة أنفسِهم، وهو قولُ صديقي البحَّاثةِ الدكتور حيدر حب الله في أحدِ أجوبتِه تعقيبًا علىٰ تقسيمِ المرجعِ الشيعيِّ فتح الله الأصبهاني (ت ١٣٣٩) الملقبِ بشيخِ الشريعةِ للتشيُّع: «إنّ الشيعةَ تياراتٌ، سواء بالمعنىٰ العامِّ للتشيُّعِ أو بالمعنىٰ الخاصِّ الإماميِّ. وبينَ الإماميَّةِ اليومَ - ولنقولها بصراحةٍ- بين مَنْ هو شيعةٌ تفضيليَّةٌ فقط حتىٰ لو كانوا قلَّةً، وإن كان بعضُ خصومِهم الداخليّين قد يُخرجونَهم من التشيُّعِ نتيجةً ذلك، ولكنَّهم يرون أنفسَهم مواليَن لأهلِ البيتِ عليهم السلام، وبين الشيعةِ الإماميَّة اليومَ من هم تفضيليَّةٌ وتبرئيَّةٌ معًا، ولكنَّهم لا يصدرُ منهم أيُّ شيء في حقِّ الخلفاءِ وأمّهاتِ المؤمنين ورموزِ الصحابةِ غيرُ النقدِ العلميِّ الخالصِ، ويرون ذلك جوهرَ التشيُّعِ وحقيقتَه المتعاليةَ عن حقدِ التاريخ وأزماتِه، ولكلِّ شخصٍ مسيرته ومسلكه، فلا يصحُّ التعاملُ مع الشيعةِ بلغةٍ واحدةٍ وحكمٍ واحدٍ، والحال كذلك مع غيرِهم كما قلنا مراراً، فلا نطيلُ». انتهىٰ

ثالثًا: المشروعُ التجديديُّ في الحكمِ على المرفوعاتِ في أصولِ الإماميةِ الحديثيةِ الأربعةِ (مشروع اقرأ):

أ- كان منَ أغراضِ الأعمالِ العلميَّة لـ«مؤسسةِ إقرأ» النظرُ في المصنَّفاتِ الحديثيةِ والحكمُ على الأحاديثِ بدونِ إقصاءٍ أو إبعادٍ لأيِّ مذهبٍ إسلاميٍّ، فتمَّ وضعُ المعاييرِ العِلْمِيَّةِ للحُكْمِ على الأحاديثِ التي تناولتْ نقدَ الإسنادِ والمتنِ حتى لا يتركَ الحكمُ لوجهاتِ نظرٍ مختلفةٍ قد تتخلَّلها بعضُ الآراء الخاصَّةِ، على أنْ تُطبَّقَ هذه المعاييرُ على كتبِ أهلِ السُّنَّة وغيرِهم.

وتناول العملُ -بالإضافةِ للأصول الحديثيَّة لأهلِ السُّنة- "مسندَ الإمامِ زيدِ بنِ عليٍّ عليه السلام"، والكتبَ الحديثيةَ الأربعةَ عند الإماميَّة وهي: "الكافي" و"التهذيب" و" الاستبصار " و"من لا يحضرُه الفقيهُ"، ثم "مسند الربيع بن حبيب " الذي هو معتمدُ الإباضية، وتمَّ استبعادُ الأخيرِ بعد بحثٍ وأناةٍ ونظرٍ بسببِ التوقُّفِ في توثيقِ نسبةِ الكتابِ لصاحبِه.

ب- أمَّا "مسندُ الإمامِ زيد بن عليٍّ عليه السلام" فقد انتهى العلامةُ الشهيدُ الدكتور الشريف المرتضى بن زيد المحطوريُّ الحسنيُّ (١٣٧٣-١٤٣٦) رحمه الله تعالى منَ العملِ فيه منْ حيثُ توثيق الأصلِ، وتخريج أحاديثِه، مع ذكر بعضِ ما يناسبُ المتنَ وانتهى من العملِ في أربعةِ مجلداتٍ كبارٍ، وقد التزمَ العلامةُ شهيدُ المِنبرِ الدكتور مرتضى بنُ زيد المحطوريُّ الحسنيُّ رحمه الله تعالى بالمعاييرِ عند العمل في "المسند"، وكان واسع الصدر متفهِّمًا، وعمل مقدِّمة مُطوَّلة لعمله ولم يبقَ على طبعِه إلَّا التحكيمُ العلميُّ الخارجيُّ. !!

ج- أمَّا العملُ حولَ المرفوعاتِ في الكتبِ الأربعةِ عند الإماميةِ فاختار له الأخُ الفاضلُ الدكتور صلاح أحمد الإدلبيُّ وفَّقه الله في أثناءِ زيارةٍ له لمدينةِ قُم فضيلةَ

الدكتور الباحثَ حيدر حب الله العامليَّ، وهو إماميٌّ من جبلِ عاملٍ، وتخرَّج من الحوزةِ، وله أبحاثٌ علميةٌ مطبوعةٌ من أهمِّها بحثُه الكبير "نظريةُ السُّنَّة في الفكر الإماميِّ الشيعيِّ" وهي دراسةٌ تدلُّ علىٰ استيعابه وانفتاحِه.

وعمل معنا في مراحلَ من العملِ فضيلة الدكتور المحدِّثُ عداب محمود الحمش وفقه الله تعالىٰ، وهو المعروفُ بتشدُّدِه وقوةِ نَقْدِه، بالاضافة لفضيلة الدكتور صلاح الدين الادلبيِّ، وهو ناقدٌ، وقد استفادتِ الأعمالُ منهما.

وقد رأيت أنَّ الحكمَ علىٰ المرفوعات في الكتبِ الأربعةِ لابد أن يكونَ وفقًا للمعايير العلميَّةِ، فاصطدمتُ بوجهاتِ نظرٍ للدكتور حيدر حب الله، حيثُ كان يرىٰ عدمَ إهمال قواعدِ الإماميَّةِ، فتمَّ الاتفاقُ معه علىٰ أنَّ المنهجَ الذي يكونُ أقربَ إلىٰ الصوابِ لابدَّ أن يسيرَ علىٰ أسسٍ علميَّةٍ صحيحةٍ كالآتي:

١ - السَّيرُ علىٰ منهجِ المحدِّثين، وفقًا للمعايير العِلْمِيَّةِ مع عدمِ إهمال قواعدِ الإماميَّةِ.

وتطلَّب ذلك النظرَ في كتبِ المذهبين، وملاحظةَ العلل الظاهرةِ وغيرِها، ومتابعةَ الطرقِ والمتابعاتِ والشواهدِ، وأقوال نُقَّادِ الجرحِ والتعديلِ من الفريقين بشرطِ ألا تكونَ صادرةً عن اختلافٍ مذهبيٍّ.

٢ - التقديمُ للعمل بمقدَّمةٍ علميَّةٍ متنوعةٍ تتناولُ حال مصنِّفي الكتبِ الأربعةِ عندَ علماءِ المذهبينِ من حيث درجة التوثيق، وتوثيقَ نسبةِ الكتبِ الأربعةِ لأصحابِها، ونسخها وغير ذلك وقد عمل الدكتورُ حيدر حب الله هذه المقدِّمةَ في مجلدٍ.

وتطلَّبَ لتطبيقِ ذلك المنهجِ مقابلاتٍ ومناقشاتٍ، وتمَّ استدعاءُ سماحة الشيخ عباس الدهينيِّ رفيق الدكتور حيدر حب الله للنظرِ والتدربِ علىٰ كتبِ

أهل السُّنةِ، واتسعَ صدر البحَّاثة الدكتور حيدر حب الله لمراجعةِ عملِه، والنظرِ المتبادل فيه، وانتهى الدكتور حيدر من مقدِّمةِ عملِه، وتمَّ مراجعةُ مجلَّدين مِن العملِ، وفيه بيان لسببِ كلِّ حكمٍ، ورشحَ الدكتور حيدر حب الله العلامة محمَّد آصف محسني صاحبَ كتاب "مشرعة بحار الأنور" ليقومَ بالتحكيمِ العلميِّ للعملِ عنْ مذهبِ الإماميَّة.

٣- العمل الحديثي على الأحاديثِ المرفوعةِ بالكتبِ الأربعةِ بالصُّورةِ المذكورةِ -في نظري- من الأعمال التجديديَّة غيرِ المسبوقةِ والتي بُنيتْ على أساسٍ علميٍّ قويمٍ لأنَّها شهدتِ التآلفَ والتآزُرَ بدونِ أيِّ إقصاءٍ أو إبعادٍ، وبسعةِ صدرٍ استدعتْ مجانبةَ العصبيَّة المذهبيَّة، وهو مقدمٌ - في نظري وأقوى علميا -من عملي الشيخِ محمد باقر البهبوديِّ والشيخ محمد آصف محسني.

٤- ولكنْ لأسبابٍ غير معروفةٍ توقَّف هذا العملُ التجديديُّ، وأهمَلَ العملُ المنتهي على "مسند الإمام زيد بن عليٍّ عليهما السلام"،ودراسات علمية حول " صحيح البخاري "، وأُوقفتْ دراساتٌ حديثيةٌ كنتُ أُشرفُ عليها على "مجمع الزَّوائد"، وزوائد الأربعةِ و"الدَّارمي" على الصَّحيحين، وقضايا علميَّة أخرى، وهكذا يتصرف من لايعرف، بدون مسئولية علمية، ومن لم تكن عنده أهلية علمية لا يمكنه الحكم على أعمال الباحثين المتخصصين، وهكذا تحرم الأمة من أعمال رائدة بتسلط من لا يعرف .

والحاصلُ مما سبقَ:

١ - أنَّ الشيعةَ الإماميةَ لم يعتنوا بنقدِ تراثِهم الحديثيِّ وتنقيتِه من الأباطيل والموضوعات في مصنفات مفردة إلا في القرنِ الرابع عشر.

٢- ظهرتْ عدَّةُ مُصنَّفاتٍ للإماميَّة في كشفِ الموضوعاتِ الفاحشة في

النكارة، وتقدَّم الكلامُ علىٰ كتاب "الأخبارِ الدخيلة" للشيخِ محمَّد تقيّ التُّستريِّ، وكتاب "الموضوعات في الآثارِ والأخبار" للسَّيد هاشم معروف الحسنيِّ العامليِّ.

٣- ظهرتْ فيما بعد أعمالٌ أكثرَ استيعابًا، وأبينَ في المنهجِ، ولم تقتصرْ علىٰ بيان الموضوعِ، ولكن اقتصرتْ علىٰ إثباتِ الصحيحِ في نظرِ مؤلِّفيها، وذكرتُ منها: "صحيحَ الكافي" للشيخ محمَّد باقر البهبوديِّ في ثلاثةِ مجلداتٍ، ثم "مشرعة بحار الأنوار" للشيخِ محمَّد آصف محسني في مجلَّدينِ وهو أهمُّ الأعمال علىٰ الإطلاقِ، وقد طالَ نقدُه بعضَ العقائدِ والمسلَّماتِ عندَ الإماميَّة من أساسِها، وبعضَ تفصيلات عقائدَ أخرىٰ، ونلاحظُ أنَّ هذه الأعمال لم ترتقِ بعدُ إلىٰ مستوىٰ أعمال المحدِّثين، الذين يتكلَّمونَ علىٰ الإسنادِ والمتنِ بقواعدَ وطريقةٍ توثيقيةٍ تزيدُ الباحثَ اطمئنانًا للعمل.

٤- هذه الجهودُ كانتْ تفتقرُ إلىٰ بيانِ ما أجمَلَتْه، وحلِّ تعقيدِ مسألةِ المشتركاتِ وتركها دونَ البيانِ الكافي.

٥- من الأعمال التجديديَّة والتي لم تفتقر للبيان، وقتَ عملي مُنسِّقًا علميًّا بـ«مؤسَّسة اقرأ» تخريجُ المرفوعاتِ في كتبِ الإماميَّة الحديثيةِ الأربعةِ بالتوفيقِ بينَ القواعدِ الحديثيَّة لأهلِ السُّنَّةِ والإماميَّة والذي كانَ يقومُ به الدكتور حيدر حب الله بمساعدةِ الشيخِ عباسٍ الدهينيِّ، ولكنَّ المشروعَ توقَّف، وعسىٰ أن يُخرجه صاحبُنا الدكتور حيدر وفقه الله تعالىٰ.

الفصلُ العاشرُ

البحثُ مع عالمينِ من علماءِ الإباضية

وهذا الفصل يتكوَّن من مبحثين:

المبحث الأولُ: عبدالله السَّالميُّ وشرحه للمسندِ المنسوبِ للربيعِ بن حبيبٍ، وحقيقةُ هذا المسندِ.

المبحث الثاني: محمَّد بنُ يوسفَ أطفيش وكتاباه "جامع الشَّمل" و"فاء الضَّمانة بأداءِ الأمانة".

المبحث الأولُ
عبدالله السَّالمي وشرحُه للمسندِ
المنسوبِ للرَّبيع بنِ حبيبٍ البصريِّ، وحقيقة هذا المسند

البحثُ هنا يتطلَّبُ التعريفَ بـ"المسندِ"، فالشارحَ فشرحه.

تمهيدٌ: بعدَ البحثِ مع علماءِ الإباضيةِ حولَ أعمالهم الحديثيَّة في القرنِ الرابع عشرَ لم أجدْ ما يلفتُ النظرَ ويستدعي التوقُّفَ بها يمكنُ أن يكونَ محلَّ نظرِ الباحثينَ الجادِّين، ومع ذلك لا أهملُهم ولا أقصِيهم وأقولُ: من كبارِ علمائِهم في القرنِ الرابع عشر العلامةُ نورُ الدين السالميُّ (ت ١٣٣٢)، والعلامةُ محمَّدُ بنُ يوسفَ أطفيش الملقبُ بقُطبِ الأئمَّةِ (ت ١٣٣٢).

وقد استحسنتُ التقديمَ بالبحثِ حول المسندِ المنسوبِ للربيعِ بن حبيبٍ والذي لم يكنْ معروفًا في سلفِ الأمَّةِ لأكثرَ من اثني عشرَ قرنًا، ثمَّ ظهرَ في القرنِ الرابعِ عشرَ، فأصبحَ وجودُه يثيرُ تساؤلاتٍ كثيرةٍ، حول مُصنِّفِهِ وحقيقةِ وجودِه، وإسنادِه، ولماذا اختفىٰ هذه القرونَ الطويلةَ مع توفُّر الدَّواعي علىٰ ظهورِه.!!

أولا: دراسةٌ مختصرةٌ حول رجالِ "المسندِ" المنسوبِ للرَّبيعِ بنِ حبيبٍ:

جاء في نسخةِ "المسندِ" المطبوعةِ بتصحيحِ علامةِ الإباضيةِ عبدالله السَّالميِّ ما نصُّه: «الجزءُ الأول من ترتيبِ الشيخِ الأوحدِ الرئيسِ الأمجدِ أبي يعقوبَ يوسفَ بن ابراهيم بن مياد الأباضيِّ رحمه الله لمسندِ الإمامِ الكاملِ الربيعِ بنِ حبيبِ بن عمرو الفراهيديِّ الأزديِّ رحمه الله. قال أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو البصريِّ: حدَّثني أبو عبيدة مسلمُ بن أبي كريمةِ التميميُّ عن جابر بن زيد الأزدي».

وهذا المسندُ لم يعرفْه الباحثون وأهلُ العلمِ إلَّا في القرنِ الرابعِ عشرَ، بينما يرىٰ الإباضِيون أنَّه صُنِّف في القرنِ الثاني الهجريِّ، فكانَ هذا "المسندُ" محلَّ

استغرابٍ واستبعادٍ من أهلِ العلمِ من غيرِ الإباضيَّةِ.

والبحثُ هنا سيدور إنْ شاء الله تعالىٰ، حولَ رجال هذا "المسندِ" الذي يدُور عليهمْ وهم : الربيع بن حبيب، وهو يروي عن أبي عبيدة مسلمِ بن أبي كريمةَ، والثالثُ هو أبو يعقوبَ الوارجلانيُّ مرتِّبُ "المسندِ"، ثم أختصرُ الكلامَ وأضمُّ إليه أمورًا أخرىٰ، والله المستعان.

من هو مسلمُ بنُ أبي كريمةَ؟

وسأبدأُ الكلامَ بأبي عبيدة مسلمِ بن أبي كريمةَ فأقول: هناك ثلاثةٌ من الراوةِ يشتبهُ في كلِّ واحدٍ منهم أنَّه هو أبو عبيدة مسلمُ بنُ أبي كريمةَ :

الاحتمال الأوَّل:

في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧١): مسلمُ بنُ أبي كريمةَ يذكرُ عن عليٍّ.

وفي الجرحِ والتعديل (٨/ ١٩٣): مسلمُ بنُ أبي كريمةَ روىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه، وبيَّضَ لمن روىٰ عنه، وقال أبو حاتم الرازي: «هو مجهولٌ».

وتَرجَمَهُ ابنُ حِبَّان في "ثقاتِ التابعين" (٥/ ٤٠١) ضمنَ عددٍ اسمُهم مسلمٌ، فقال: «مسلمُ بنُ عقال، ومسلمُ بن عمّار، ومسلمُ بنُ أبي كريمة، ومسلمُ بنُ هرمزَ، ومسلمٌ مولىٰ عليٍّ، روىٰ هؤلاءِ عنْ عليِّ بن أبي طالبٍ، إلا أنِّي لستُ أعتمدُ عليهم، ولا يعجبُني الاحتجاجُ بِهم، لما كانوا فيهِ من المذهبِ الرَّدِيء». قال الحافظُ في اللسان (٨/ ٥٥): «يعني لأجلِ التشيُّع».

فهذا تابعيٌّ متقدمٌ ولم يكنِّه أحد بأبي عبيدة، فليسَ هو المتأخِّر.

الاحتمال الثاني:

قال عبدالله بنُ أحمدَ في كتاب "العلل" (٣/ ١١-١٢ رقم٣٩٢٢-٣٩٢٤): «قلتُ ليحيىٰ: شيخٌ حدَّثَ عنه معتمرٌ يُقال له: أبو عبيدة، عن ضِمامٍ،

عن جابرِ بن زيدٍ: كَره أنْ يأكلَ متكئًا. مَن أبو عبيدةَ هذا ؟ قال رجلٌ روَىٰ عنه معتمرٍ ليس به بأسٌ، يقال له: عبدالله بن القاسم. قلتُ: مَن حدَّث عنه غيرُ المعتمرِ ؟ قال: البصريون يُحدّثون بـه عنه، قلتُ ليحيىٰ: فضِمامٌ هذا الذي روىٰ عنه أبو عبيدةَ منْ هوَ؟ قال: شيخٌ روَىٰ عن جابرِ بن زَيدٍ، روىٰ عنه أبو عبيدةَ هذا وروىٰ عنه معمرُ يعني ضِمامًا.

سألتُ أبي عن أبي عُبيدةَ هذا، قال: اسمُه عبدالله بنُ قاسمٍ يقال له: كُورِين. هذا منْ أصحابِ جابرِ بنِ زيدٍ وقد حدَّثَ أبو عُبيدة عنْ صالحٍ الدهَّان سمعتُ يحيىٰ يقول: أبو عبيدة لم يسمعْ من جابرِ بن زيدٍ، عن رجل عنه

سألتُ يحيىٰ قلتُ: معتمرٌ عن أبي عبيدةَ عن عمارةَ بن حَيَّان عنْ جابرِ بن زيدٍ من هذا عمارةُ بن حيان ؟ قال: رجلٌ روىٰ عنه أبو عبيدة».

وجاء في كتابِ "التاريخ الكبير" للبخاريِّ ما نصُّه: (٥/ ١٧٣-١٧٤):

«عبدالله بن القاسم أبو عبيدة، عن صالحٍ الدَّهان، عن جابرِ بنِ زيدٍ قوله، روىٰ عنه معتمرٌ.

وقال محمَّدُ بن عقبةَ: حدَّثنا عبدالله بنُ حفصٍ الكنانيُّ، سمع عبدالله بن القاسم، سمعتُ ابنةَ أبي بكرةَ: أنَّ أبا بكرةَ نهىٰ عن الحجامةِ يوم الثلاثاءِ، ويقول: لا تهيجُوا الدَّمَ يومَ توبيغِه، ويروىٰ عن ضِمام، عن جابر ابن زيد، وعن عزرة بن حيان، عن جابر بن زيد قوله». اهـ

فالبخاريُّ يصرحُ بأنَّ أبا عبيدةَ الذي روىٰ عن صالحِ الدَّهان، وضِمام وعزرةَ وابنةِ أبي بكرة عن جابرِ بن زيد، هو عبدالله بنُ القاسم، وهو ما صرَّحَ به عبدالله بن حفصِ الكنـانيُّ له حـينَ ذكر أنه سمعَ عبدالله بن القاسـمِ، فهـو الراوي عن ابنةِ أبي بكرةَ عن أبيها.

فيؤخذُ مما سبقَ الإفاداتُ الآتيةُ:

١ - أبوعبيدةَ هنا اسمُه عبدالله بنُ القاسمِ ولقبُه كورين.

٢- روى أبو عبيدةَ عبدالله بنُ القاسم عن أربعةٍ هُم: ضِمامٌ، وعمارةُ بن حيان، وصالحُ الدهَّان، وابنةُ أبي بكرة عنْ جابرِ بنِ زيدٍ.

٣- روى عنه معتمرٌ، وعبدالله بنُ حفص الكنانيُّ، والبصريون.

٤ - أبو عبيدة عبدالله بن القاسمِ لم يسمعْ من جابرِ بن زيدٍ فبينهما رجلٌ.

فأبوعبيدة هو عبدالله بن القاسم، فليسَ هو أبوعبيدةَ مسلم بنُ أبي كريمةَ الذي يُدعى أنه من أئمَّةِ الإباضيَّة ويروي عن جابرِ بن زيدٍ

الاحتمال الثالثُ:

١ - جاء في "أنسابِ الأشرافِ" للبلاذريِّ في خبرِ عبدالله بنِ يحيى بن عمرو الكنديِّ الإباضيِّ الملقب بطالبِ الحقِّ (٩/ ٢٨٥): «كتب إلى أبي عبيدة مسلمٍ كورين مولى بني تميمٍ وإلى غيره من إباضيَّة البصرةِ يشاورُهم في الخروجِ فكتبُوا إليه إنِ استطعتَ ألا تقيمَ يومًا واحدًا فافعل...» وكان ذلك سنةَ تسعٍ وعشرينَ ومائةٍ.

٢- وفي كتابِ "الأغاني" في خبرِ عبدالله بنِ يحيى المذكورِ أعلاه وخروجِه ومقتِله (٢٣ / ١٩١): «وكتبَ إلى عبيدةَ مسلمِ بنِ أبي كريمةَ الذي يقالُ له كودين مولى بني تميمٍ وكانَ ينزلُ في الأزدِ وإلى غيرِه منَ الإباضيةِ بالبصرةِ يشاورُهم في الخروجِ باليمنِ، فكتبوا إليه إنِ استطعتَ ألا تقيمَ يومًا واحدًا فافعلْ».

٣- وجاءَ في "البيان والتبيين" للجاحظِ (١/ ٥٢٣): «ومنَ الخوارجِ وعلمائِهم ورواتِهم: مسلمُ بن كورين، وكنيتُه: أبو عبيدة، وكانَ إباضيًّا، ومن علماءِ الصفرية ».

وفيه أيضًا (٢/ ٩٠٧) قال: «ومنْ علمائِهم: مليلٌ، وأصغرُ بنُ عبدِالرَّحمن، وأبو عبيدة كورين، واسمُه مسلمٌ، وهو مولىٰ لعروةَ بن أُذينة».

وحول ولاءِ أبي عبيدة مسلمٍ بحثٌ فتقدَّم عنْ أنسابِ الأشرافِ والأغاني أنَّه مولىٰ لبني تميمٍ.

أمَّا الجاحظُ فقال: «وهو مولىٰ لعروةَ بنِ أذينة». وعروةُ بنُ أذينةَ ليثيٌّ راجع "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٩٦ رقم٢٢١٢)، وأينَ بني ليثٍ من بني تميمٍ؟!

ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ الجاحظَ صحَّفَ فيه «عروةَ بن أديّة» إلىٰ «عروةَ ابن أذينَةَ»؛ فقد جاء في إحدىٰ نسخِ "البيان والتبيين" كذلكَ راجع حاشيةَ الأستاذ عبدالسَّلام هارونَ علىٰ "البيانِ والتبيينِ" (٣/ ٢٦٥).

واختارَ الأستاذ سعيد القنوبي الإباضيُّ في كتابه "الإمام الرَّبيع بن حبيب مكانتُه ومسندُه" (ص ٢٦) أنَّه كانَ مولىٰ لعروةَ بن أُديَّة التميميِّ.

وجاء النصُّ صريحًا كما تقدَّم عن "الأنسابِ" و"الأغاني" أنَّه كانَ من موالي بني تميمٍ بدونِ تعيينٍ.

واختارالشيخُ سعيد القنُّوبي الإباضيُّ في بحثِه عن "مسندِ الربيع" (ص ٢٦) أن يكونَ مولدُه سنةَ خمسٍ وأربعين، أو بعدها بقليلٍ.

إذا علمتَ الكلامَ على الرُّواة الثلاثةِ فمنْ هو الذي يعنيه الإباضيُّون ؟

قلتُ: إذا كانَ قد وُلدَ سنة خمسٍ وأربعين فقطعًا لا يروي عن عليٍّ عليه السلام، وهو ما ذهبَ اليه الباحثُ الإباضيُّ سعيد القنوبي حيثُ قال في كتابِه "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" (ص ٣٢): «علىٰ أنَّ مسلمَ بن أبي كريمةَ الذي حكمَ بجهالتِه أبو حاتم غيرُ الإمامِ أبي عبيدة مسلمِ بنِ أبي كريمة قطعًا ؛ لأنَّ مسلمًا الذي ذكرَه أبو حاتم يروي عن الإمامِ عليٍّ، وأبو عبيدة الإمامُ راوي

"المسندِ" عن الإمامِ جابرٍ لم يروِ عنْ عليٍّ شيئًا، بل لم يكنْ أبو عبيدة مولودًا في حياةِ عليٍّ، والله أعلم».

والإباضِيُّون يقولون هو الثاني الذي قال عنه يحيىٰ بن معين لا بأسَ به، وهذا أيضًا بعيدٌ جدًّا؛ لأنَّ الثاني اسمُه عبدالله بن القاسمِ والشخصُ محلُّ البحثِ اسمُه مسلمُ بنُ أبي كريمةَ، ثم إنَّه يروي عن جابر بنِ زيد بواسطة وجابر بن زيد مات سنة ٩٣ فمن روىٰ عن جابرِ بن زيدٍ بواسطةٍ يكونُ وُلد غالبًا بعد وفاتِه، وكذلك لا يروي عن الصحابَةِ مباشرةً كما قال بعضُ منْ لا يعرفُ بل يروي عن بعضِهم بواسطةِ أو اثنتين، فروايتُه عنهم منقطعةٌ أو مُعضَلةٌ، ولم يبقَ إلَّا الثالثُ وهو من دعاةِ الخوارجِ لكنْ لا يلزمُ من وجودِه أنه هو المذكورُ في "المسندِ".

والإباضيون كما اضطربوا في تعيينِ شخصيَّة أبي عبيدةَ مسلمِ بنِ أبي كريمةَ، اضطربُوا أيضًا في تعيينِ تاريخَيْ ولادتِه ووفاتِه.

وأبو عبيدة مسلمُ بنُ أبي كريمة اشتركَ في تأسيسِ ثلاثِ حركاتٍ للخوارجِ، واعتقلَه الحجَّاجُ بنُ يوسفَ الثقفيُّ كما في "الطبقات" (٢/ ٢٤٧) للدرجينيِّ، والسير (١/ ٨١) للشماخيِّ، فمثله يكونُ معروفًا للخوارجِ وغيرِهم، لكنْ لا يمكنُ الجزمُ بمنْ هوَ، وكتبُ الإباضيين متأخِّرةٌ وغير مسندةٍ فلا تكفي لتعيينِ شخصيةِ مسلمِ بنِ أبي كريمةَ المذكورِ في "مسندِ الرَّبيع"، فيبقىٰ أبو عبيدة مسلمُ بنُ أبي كريمة غيرُ معروفٍ، ومن حاولَ أنْ يقولَ غيرَ ذلك فإنَّما هو متبعٌ لطريقةٍ ترقيعيةٍ واستنتاجيةٍ غيرِ علميةٍ.

تنبيه: إذا كانَ أبوعبيدة مسلمُ كورين التميميُّ مولاهُم من أنصارِ عبدالله ابن يحيىٰ الملقبِ بطالبِ الحقِّ، فهو غيرُ عدل، ولا يعتدُّ بحديثِه، فالداعي

لعبدالله بن يحيى بمكةَ هو أبو حمزة المختارُ بن عوفٍ قال في خطبتِه يهجُو أميرَ المؤمنين عليًّا عليه السلام: «ثُمَّ ولي عليٌّ بن أبي طالبٍ، فكانَ على سدادٍ، حتى حكمَ في كتابِ الله، وشكَّ في دينِه فلم يبلغْ من الحقِّ قصدًا، ولم يَرفعْ له منارًا». فإذا كانَ هو أبو عبيدة الذي يزعمُ الإباضيةُ أنَّه الرَّاوي للـ"مسنَدِ" عن جابر بن زيدٍ فهو غيرُ عدلٍ، لأنه كانَ داعيًا للإباضيةِ الخوارجِ النَّواصب.

منْ هُوَ الربيعُ بنُ حبيبٍ؟

اعلمْ أنَّ الربيعَ بنَ حبيبٍ الذي يقولُ عنه الإباضيةُ أنَّه مصنِّفُ "المسندِ" هو: الربيعُ بنُ حبيب بن عمرو الفراهيديُّ أبو عمر الأزديُّ البصريُّ.

وفي كتبِ الرِّجال وجدتُ أنَّ الربيعَ بنَ حبيبٍ تسمَّى به كلُّ من:

الرَّاوي الأوَّل:

الربيعُ بنُ حبيبٍ لا يُعرفُ قال عبدالله بنُ أحمدَ كما في "العللِ ومعرفةِ الرِّجال" رقم (١٥٣٨) «سمعتُه -يعني أحمدَ بنَ حنبل- يقول: كان يقدمُ علينا من البصرةِ رجلٌ يُقَال له الْهَيْثَمُ بنُ عبدالغفار الطَّائِي يحدِّثنا عَن همامٍ، عَن قَتَادَة رأيه. وعن رجلٍ يُقَال لَهُ الرّبيعُ بنُ حبيبٍ، عَن ضِمامٍ، عن جَابرِ بنِ زيدٍ، وَعَن رَجَاء بن أبي سَلمَة أَحَادِيث، وعن سعيد بن عبدالعزيز، وكنا معجبين بِهِ فحدَّثنا بشيءٍ أنكرتُه وارتبتُ بِهِ ثم لَقيتُه بعد فَقَالَ لي ذَاك الحَدِيث اتركُه أَو دَعْه، فَقدمتُ على عبدالرَّحْمَن بنِ مهْدي فعرضتُ عَلَيْهِ بعضَ حَدِيثه فَقَالَ: هَذَا رجل كَذَّاب، أَو قَالَ: غير ثِقَةٍ، قَالَ أبي: وَلَقِيتُ الأقرعَ بمكةَ فَذكرتُ له بعضَ هَذِه الْأَحَادِيثِ فقال هذا حَدِيثُ الْبري عَن قَتَادَة، يعني أَحَادِيث همام قَلبهَا قَالَ فخرقت حَدِيثه تركناه بعد».

وفي رقم (١٤٩٢) من "العللِ ومعرفةِ الرِّجال" أنَّ عبدالله بنَ أحمد روى

عن أبيه قولَه: «وعرضتُ علىٰ ابنِ مهديٍّ أحاديثَ الهيثمِ بنِ عبدالغفار الطائيِّ عن همامٍ وغيرِه، فقال: هذا يضعُ الحديثَ، وسألتُ الأقرعَ فذكرَ مثلَه أو نحوَه قال أبي: وكانَ الأقرعُ منْ أصحابِ الحديثِ».

فهذا الربيعُ بن حبيبٍ لا يعرفُ إلا منْ جهةِ الهيثمِ بنِ عبدالغفار الطائيِّ ولا يعتمدُ عليه في روايةٍ أو في رفعِ جهالةٍ.

الراوي الثاني:

الربيعُ بنُ حبيبِ بنِ الملَّاح العبسيُّ، مولاهُم، أبو هشامٍ الكوفيُّ الأحولُ، أخو عائذِ بنِ حبيبٍ، يروي عن نوفل بنِ عبدالملك ويحيىٰ بنِ قيسٍ الطائفيِّ، ويروي عنه عبيدالله بن موسىٰ ووكيع بنِ الجرَّاح

وهذا معروفٌ وفيه جرحٌ وتعديلٌ، ومنْ رجال "التَّهذيب"، انظر: "تهذيبَ الكمال" (٩/ ٦٧)، والرَّبيعُ بنُ حبيبٍ هذا ليس هوَ المنسوبُ إليه "المسند" حتىٰ عند الإباضية.

الراوي الثالث:

الربيعُ بنُ حبيبٍ الحنفيُّ، أبو سلمةَ البَصْرِيّ.

فهذا حنفيٌّ بصريٌّ كنيتُه أبو سلمةَ، والذي عزْوُ "المسندِ" إليهِ كنيتُه أبو عمرو تميميٌّ ولاءً فراهيديٌّ.

والحنفيُّ يروي عَن: الحَسَن البصريِّ ، وعبدالله بن عُبيد بن عُمَير، ومحمَّد بن سيرين، وأبي جعفر محمَّد بن عليِّ بن الحسين، وأبي سَعِيد الرقاشيِّ. ويروي عنه: بهز بن أسد، وحجَّاج بن المنهال، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وموسىٰ بن إسماعيل، ويحيىٰ بن سعيد القطَّان.

وهو ثقةٌ، وثَّقه أحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيىٰ بنُ مَعِينٍ، وعليُّ المدينيِّ، وغيرُ واحدٍ.

قال الحافظُ المزيُّ (٩/ ٧٠): «ذكرناه للتمييزِ بينَهما، وقد خلطَ بعضُهم إحدىٰ هاتينِ الترجمتين بالأخرىٰ، والصوابُ التفريقُ، والله أعلم».

قلتُ: هذا ليس الذي نُسبَ إليه "المسندُ"، فهذا حنفيٌّ كنيتُه أبوسلمةَ، والمنسوبُ إليه المسندُ أزديٌّ كنيتُه أبو عمرو.

وقال عليُّ بن المدينيِّ: «قال يحيىٰ القطان: الرَّبيعُ بنُ حبيبٍ وعائذُ بنُ حبيبٍ أخوان وهما ثقتانِ من أهلِ الكوفة يقال لهما ابنا الملَّاح، والرَّبيع بنُ حبيبٍ آخرُ بصريٌّ يحدِّثُ عن ابن سيرين والحسنِ»(١).

تدبَّر فسترىٰ أنَّ الذي يروي عن جابر بن زيدٍ أبي الشَّعثاء (ت٩٣)، وعن الحسن البصريِّ (ت ١١٠)، ومحمدِ بنِ سيرين (ت ١١٠) لا يروي عنْ بشر المريسيِّ (ت ٢١٨) وقد اقتربَ من الثمانين يعني وُلد سنة ١٤٠ تقريبًا، ورواية الربيعِ عن بشرٍ المريسيِّ رقم (٨٢٤، ٨٤٤)، ولا يروي عن سفيانَ بن عيينة (ت ١٩٨) عن إحدىٰ وتسعين عامًا فيكونُ وُلد سنةَ سبع ومائة، وروايةُ الرَّبيعِ عن سفيانَ بن عيينة رقم (٨٣٣)، فيكونُ الرَّبيعُ حبيب الأزديُّ البصريُّ المنسوبُ إليه المسندُ وفْقَ ما تقدَّم هنا مِن تأخُّر روايتِه، من أهلِ المائةِ الثالثةِ.

وكذلك في رقم (٧٢٩) الرَّبيع عن يحيىٰ بنِ كثيرٍ، عن عطاءِ بنِ السائبِ قال: كنَّا عند عبدالله بنِ الحارثِ فقال: أتدرون لمنْ قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ...**» الحديث.

ويحيىٰ بن كثير أبو النَّضر قال عنه الحافظُ في "التقريب" (رقم ٧٦٣١): «ضعيفٌ من كبارِ التاسعة».

---

(١) تسمية من روي عنه من أبناء العشرة (١ : ١٦٨).

يعني كأبي داود الطيالسيِّ وعبدالرزَّاق الصنعانيِّ، وهم من أدركوا صغارَ تابعي التَّابعين.

وتحت رقم (٨٢٥) قال الرَّبيعُ: وأخبرنا: أبو ربيعة زيدُ بنُ عوفٍ العامريُّ البصريُّ قال: أخبرنا حمَّاد بن سلمةَ، عن ثابتٍ البنانيِّ، عن أبي عثمان النَّهديِّ؛ أنَّ أبا موسىٰ الأشعريَّ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ فلمَّا دنوْنا من المدينةِ كبَّر الناسُ... الحديث.

وزيدُ بن عوفٍ العامريُّ ترجمه ابنُ حِبَّانَ وابن عديٍّ وقد كتبَ عنه أبو حاتم الرازيُّ في رحلته الأولىٰ، وهذا يعني أنه كان حيًّا بعد سنة ٢١٤.

وهذا يؤكِّد أنَّ الربيعَ بن حبيب المنسوبَ له "المسندُ" من أهل القرن الثالث، ولا يكونُ هو أحدُ الثلاثة المذكورين، بل رجلٌ لا يعرفُ، ومَن كان مُتصدِّرًا لروايةٍ وجمعِ "مسندٍ" فرقةٍ كبيرةٍ من المسلمين، لها رجالها ودولها، ويكونُ "مسنده" مطمُورا غيرَ معروفٍ لعامَّةِ المسلمين إلَّا في القرنِ الرابعِ عشرَ، يثبتُ ريبة كبيرةً تتعلَّقُ به، والله أعلم.

من هو أبو يعقوبَ الوارجلانيُّ الذي قالوا: إنَّه رتَّبَ "المسندَ":

ففي التنبيهاتِ التي في مقدِّمة "المسندِ" (ص ٤) للشيخِ عبدالله بن حميد السالميِّ الإباضيِّ ما نصُّه: «اعلم أنَّ مرتِّبَ الكتابِ وهو أبو يعقوبَ يوسفُ ابنُ إبراهيم بنِ مياد الوارجلانيُّ قد ضمَّ إلىٰ "المسندِ" آثارًا احتجَّ بها الرَّبيعُ علىٰ مخالِفيه في مسائلِ الاعتقادِ وغيرِها، وهي أحاديثُ صِحاحٌ يعترفُ الخصمُ بصحَّتها، وجعلها المرتِّبُ في الجزءِ الثالثِ من الكتاب»

قلت: الوارجلانيُّ شخصيةٌ يحيطُ حولها غيومٌ كثيرةٌ، ولا نعلمُ ترجمةً علميةً له، ولم يذكرْه أحدٌ من معاصريه.

وأكتفي هنا بقول الإباضيِّ الدكتور الباحثِ مصطفى بن صالح باجو في كتابه "أبو يعقوب الوارجلانيُّ أصوليًّا" قال (ص ١٠٣): «لم نعثرْ بعد طول البحثِ في مصادرِ التاريخِ المغربيِّ المتوفِّرةِ على ترجمةٍ لأبي يعقوبَ الوارجلانيُّ، ولا ذكرٍ له، إلَّا ما وردَ في المصادر الإباضيَّةِ وعنها نقلتْ بعضُ المراجعِ الحديثةِ، وأقدمُ مصدرٍ إباضيٍّ أوردَ ترجمةً للوارجلانيِّ هو أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجينيُّ (ت ٦٧٠) في كتابه "طبقات المشايخِ بالمغربِ"، وكلُّ المصادرِ والمراجعِ اللاحقةِ نقلتْ عنه مباشرةً أو بواسطةٍ دونَ استثناء».

قلت: وأبوالعباس أحمد الدرجينيُّ يترجمُ للوارجلانيِّ في "الطبقات" (٢/ ٤٩١) ضمنَ الطبقةِ الثانية عشرةَ وهي من تُوفُّوا ما بينَ (٥٥٠-٦٠٠)، ولم يُعيِّنِ الدرجينيُّ سنتَي مولدِه ووفاتِه، وقد اختُلفَ في تعيينِ شخصيةِ الوارجلانيِّ نفسِه هل هُوَ هوَ؟ أم هوَ شخصٌ آخرُ؟ انظرْ كتابَ الدكتور مصطفى باجو (ص١٠٥-١٠٧) ولما رأيتُ ترجمة الوارجلانيِّ في مقدمة كتاب "العدل والإنصاف" للمحقِّق سالم بن حمدِ بن سليمانَ الحارثيِّ الإباضيِّ وجدتُها نقلًا مجرَّدًا من مصادرَ متأخِّرةٍ جدًّا، لا تفيدُ علميًّا في الكشفِ عنْ حال الوارجلانيِّ!!

فالإشكالُ حولَ هذا "المسندِ" يزدادُ مع كلِّ راوٍ حتى مَن رتَّبه في قول بعضِهم قد اختُلف في تعيينِه، ولا تعرفُ ولادتُه ولاوفاتُه!!

وزيادةً في النكادةِ ليس بينَ أيدينا مقدِّمةٌ لترتيبِ "المسندِ" لأبي يعقوبَ الوارجلانيِّ، فالخرقُ يتَّسعُ، وحكايةُ ترتيبِ الوارجلانيِّ للـ"مسندِ" لم يذكرْها الدرجينيُّ في "طبقاتِ المشايخِ"، وهو أقربُ مصدرٍ لأبي يعقوبَ الوارجلانيِّ، إنَّما الذي ذكرَ مسألةَ الترتيبِ الشيخُ عبدالله السالميُّ في تنبيهاتِه (ص ٤) في مقدمة "المسندِ"، وهذا يزيدُنا توقُّفًا في هذا "المسندِ"، وارتيابًا فيه بقوةٍ.

والأدهى أنّنا لانعرفُ إسنادًا من أبي يعقوب الوارجلانيِّ للربيعِ بن حبيب و"مسنده" المزعوم.

تنبيه: وأبو يعقوبَ الوارجلانيُّ الذي يُعزى له ترتيبُ "المسندِ" المزعومِ، كان خارجيًّا إباضيًّا ناصبيًّا، ينسبُ له كتابٌ اسمه "الدليل والبرهان" قال فيه (٤٠) عن عثمانَ بن عفان رضي الله عنه: «عزلُه وخلْعه وقتلُه حقٌّ»، وله كلامٌ سيءٌ في الإمامِ عليٍّ عليه السلام، وخلص إلى أنَّه من أهلِ النارِ (ص٤١).

فهذا الخارجيُّ -إن كانَ شخصيةً حقيقيةً -غيرُ عدل ولا كرامةَ ولا نعمة عينٍ، ولا يعتمدُ عليه في نِسبةِ "المسندِ" ووجودِهِ وترتيبِه، فهذه ظلماتٌ بعضُها فوق بعضٍ.

كتاب " الجامع " لابن بركة الإباضي، وعدم ذكره لمسند الربيع بن حبيب:

من الكتب المعتمدة عند الإباضية كتاب "الجامع " وهو لرجل غير معروف الولادة والوفاة، وقد عاش كما يقولون في أواخر القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع الهجري، وقد أورد في "الجامع "نصوصًا كثيرةً، مرفوعة وموقوفة، بلغت حوالي ألف ومائة (١١٠٠)، ولم يذكر فيه "مسند الربيع بن حبيب" مرة واحدة، رغم أنَّ فيه أحاديث كثيرة تشبه في المعنى بعض أحاديث "مسند الربيع بن حبيب"!!

وإذا كان المسند المزعوم حقيقة، ووجوده معروفًا لذكره ابن بركة الإباضي، واحتفى به، لكن لاوجود له عند ابن بركة في جامعه، مما يزيد الأمر وضوحًا وإعلاما بأنَّ هذا المسند مصنوع، والله أعلم بالصواب.

ولقد رأيتُ دراسة مطبوعة بعنوان "مسند الإمام الربيع بن حبيب"، وكتاب "الجامع لابن بركة" للأستاذ إبراهيم بن علي بن عمر بولرواح، وهو

باحث معاصر إباضي، وبحثه في مجلد كبير، قائم على المقارنة بين نصوص المسند المزعوم، وجامع "ابن بركة"، ولم يستطع إثبات وجود هذا المسند بين يدي ابن بركة بطريقة علمية، فأكثر من ذكر الاحتمالات التي تسقط الاستدلال، ومع النصوص الكثيرة التي ذكرها فلم يستطع أن يورد تصريحًا بوجود هذا المسند بين يدي ابن بركة، ولما ذكر الباحث المذكور مصادر ابن بركة في جامعة، لم يتمكّن من إدخال المسند المزعوم في هذه المصادر، انظر (ص٥٩ - ٦١) من البحث المذكور.

تنبيه : حول التراث الإباضي :

من خلال النظر في البحث المتقدِّم حول جامع "ابن بركة"، ارتبت في حقيقة وجود "الجامع" ومصنفه، وقبله البحث حول أبي يعقوبَ الوارجلانيِّ، وقبله البحث الشاق حول المسند المنسوب للربيع بن حبيب، وغير ذلك، وتأكَّدت من عدم وجود مصادر تفيد بطريقة علمية بوجود هذه الشخصيات، وتلك المصنَّفات، ولذلك فإنَّ توثيق التراث الإباضي من حيث المصنَّفات والعلماء، يحتاج لمجهودات علمية مجرَّدة، تكشف النقاب عن حقيقة هذا التراث من حيث نسبته لأصحابه .

وقد وجدت الباحث الإباضي إبراهيم بن علي بن عمر بولرواح يقول في مقدمة بحثه المتقدم ذكره (ص ٤٩) : «رغم شهرة الإمام ابن بركة ومكانته فإنه كغيره من معظم أعلام الإباضية لا يعرف من تفاصيل حياته إلَّا النزر اليسير».

قلتُ: المصادر الكاشفة شبه غائبة، والأمر ليس هينا، والإشكال قد وجد، واعترف به الإباضيون أنفسهم، والله المستعان.

وأزيد فأقول:

والذي يتحصَّل من الكلامِ على المسندِ المنسوبِ للربيعِ بنِ حبيبٍ هو:

أولا: أنَّ رجالَ إسنادِه لا يعرفُون، ولم يتمكَّنِ الإباضيُّون أو غيرُهم من كشفِ النِّقابِ عنهم بطريقةٍ علميَّة إنَّما هي تركيباتٌ واحتمالاتٌ وترقيعاتٌ.

ثانيا: أنَّه لا يوجدُ إسنادٌ من مرتِّبِ "المسنَدِ" إلى "المسندِ"، ولا يوجدُ إسنادٌ من المتأخِّرين إليه.

ثالثا: المسندُ غيرُ معروفٍ للحفاظِ والمحدِّثين، فلمْ يظهرْ لأهلِ العلمِ إلا في القرنِ الرابعِ عشرَ مع توفُّر الدَّواعي على ظهورِه عبرَ القرونِ لوجودِ عدَّةِ دول للإباضيَّة، واستقرارِهم في مناطقَ طرفيةٍ متنوعةٍ، بل إنه لم يذكر في كتاب "الجامع لابن بركة" الذي قالوا: إنه كان في القرن الرابع الهجري.

هبْ أنه لا توجدُ دول لهم، فلايمنعُ عدمُ وجودِها إظهارَ أصلٍ من القرنِ الثاني الهجريِّ، ولا يجرؤ أحدٌ في الأمَّة على إخفائِه، فإنَّ علماءَ الحديثِ يسافرُون لمثلِه، فالدَّواعي متوفِّرةٌ لإظهارِه.

رابعًا: ادِّعاءُ عدمِ إبرازِ الكتابِ خوفًا من الحكَّام ومن أهلِ السُّنَّة لا يوجدُ ما يبرِّرُ اختفاءَه إلى القرنِ الرابعِ عشرَ، فقد روى أهلُ السُّنَّةِ عنِ الخوارجِ في كتبِهم بل روى البخاريُّ عن عمرانَ بنِ حطانَ الخارجيِّ الدَّاعي الظالم وعن غيرِه من الخوارجِ، والمحدِّثون يتطلَّعون لكتبِ الحديثِ، وكانَ أهلُ الحديثِ سيحتفُّون به وسيقولُون كلمَتهم فيه وفي رجال إسنادِه، كما تكلَّموا في كتبِ الشيعةِ من القرُون الأولى.

(تنبيه): بقيَ عليَّ أنَّ أنبِّه أنه سبقني عددٌ من الباحثينَ في الكتابةِ حولَ "المسندِ" المنسوبِ للربيعِ بن حبيبٍ منهم: الدكتور خليلُ إبراهيم ملا خاطر،

ولم أقف على بحثِه، والأخ الدكتور عداب محمود الحمش، وقد اطَّلعت على بحثِه، واستفدتُ منه شاكرًا داعيًا.

ثانيا: التعريفُ بالشارحِ وشرحِه:

شارحُ "المسندِ" المنسوبِ للرَّبيعِ بن حبيبٍ هو: نورُ الدين أبو محمَّد عبدالله بن حميد بن سلوم بن عبيد السالميُّ الإباضيُّ العمانيُّ وُلد في عمان ببلدةِ الحوقين من أعمال الرستاقِ سنة ١٢٨٦ونشأ بها وتعلَّم القرآنَ، وحفظه على والدِه، وتلقَّى العلم على عددٍ من الشيوخِ بعمانَ، وتنقَّل ما بين الرستاقِ، والباطنةِ والقابل طلبًا للعلمِ، واستقرَّ في القابل مُرشدًا ومعلِّمًا، وظهرَ، وعُرف واشتهرَ، وكان ينادي بعودةِ الإمامةِ العمانيةِ، والجهادِ ضدَّ كلِّ مستعمرٍ لبلادِ المسلمين لا سيَّما الإنجليزَ. تُوفِّي ليلةَ الخامسِ منْ شهرِ ربيعِ الأوَّل سنة ١٣٣٢. ومن مصنَّفاته في الحديثِ:

١- "شرحُ المسندِ" المنسوبِ للربيعِ بن حبيبٍ البصريِّ، وهو مطبوعٌ في ثلاثة مجلداتٍ.

٢- تصحيحُ مطبوعةِ المسندِ المذكورِ مع تنبيهاتٍ في مقدمتِه.

وهو منْ أكبرِ وأشهرِ علماءِ عمانَ، وقدْ أفردَ الإباضيَّةُ حولَه بحوثًا، وعقدوا حول فكرِه مؤتمراتٍ علميةٍ، و ترجمه ابنُه أبو البشير محمَّد في "نهضة الأعيان بحرِّية عمان" (ص١١٨)، وآخرون في مقدماتِ كتبِه المحقَّقة..

أمَّا عن الشرحِ فابتدأهُ الشارحُ بتعظيمِ الرِّجال الذينَ سبقَ ذكرُهم وهم (مسلمُ بن أبي كريمة، والرَّبيعُ بن حبيب الفراهيديُّ، وأبو يعقوب الوارجلانيُّ) بما أغنى عن إعادتِه هنا، واعتبر جابرُ بنُ زيد إمامًا للإباضيَّة، ولم يذكرِ اختلاف أهلِ العلمِ ومنعَ بعضُهم هذا الادَّعاءَ، ولا سيَّما مع وجودِ آثار تعارضُ ادعاءَ الإباضية، وقد قرأتُ أكثرَ من بحثٍ جيدٍ في منعِ إمامةِ جابرِ بن زيدٍ للإباضيَّة

منها "نشأةُ الحركةِ الإباضيَّة بالبصرةِ، ومناقشةُ دعوىٰ تأسيس جابر بن زيدٍ لها، وعلاقتُها بالخوارجِ" للأستاذ محمَّد عبدالفتاح عليان وهو من علماءِ الأزهرِ.

والشارحُ اعتمدَ كثيرًا علىٰ "فتحِ الباري"، ويشاركُه في بيانِ معاني الألفاظِ، وبعد أن علمتَ حال المسندِ المنسوبِ للربيعِ بنِ حبيبٍ بطريقةٍ علميةٍ سديدة إن شاء الله تعالىٰ، أرىٰ التوقُّفَ، والله المستعان.

المبحث الثاني

محمَّد بن يوسف أطفيش وكتابه:

"جامعُ الشَّمل في حديثِ خاتمِ الرُّسلِ"

هو العلامةُ الشيخُ محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح أطفيش الحفصيُّ الميزابيُّ الجزائريُّ الإباضيُّ، الملقب بـ«القطبِ» أو «قطبِ الأئمَّةِ» عند الإباضيةِ، وُلد بمدينة غردايةَ سنة ١٢٣٦، وبعد أنْ حصَّلَ العلومَ المتداولةَ وظهرَ تفوُّقُه وتقدُّمُه، اشتغلَ بالتدريسِ والتصنيفِ وأنشأ معهدًا علميًّا ببني يزجنَ بالجزائرِ، وقائمةُ مصنَّفاتِه تُظهرُ أنه كانَ علامةً متعدِّدَ المعارفِ فصنَّفَ في التفسيرِ، والتوحيدِ، والفقهِ و أصولِه، والنحوِ، والصرفِ، والبلاغةِ والمنطقِ وزادتْ مصنَّفاتُه على التِّسعين.

له تفسيرٌ للقرآنِ الكريمِ أسماه "هِمْيان الزَّاد ليومِ المعادِ" مطبوعٌ، ومن أشهر كتبِه كتابُ "شرحِ النيل وشفاء الغليل" طُبع في ثمانيةَ عشرَ مجلَّدا، و"متن النيل" للشيخِ عبدالعزيز بن إبراهيم المصموديِّ الثمينيِّ الإباضيِّ (ت ١٢٢٣) وهو أشهرُ عالمٍ إباضيٍّ في القرنِ الفائت ليس بالمغربِ فحسب بلْ وبالمشرقِ أيضًا لذلك تناولتْه دراساتٌ عديدةٌ وعُقدتْ حوله مؤتمراتٌ.

مصنَّفاتُه في الحديثِ:

١ - "جامعُ الشَّمل في حديثِ خيرِ الرُّسل".

٢ - "وفاءُ الضَّمانةِ بأداءِ الأمانة".

٣- "ترتيبُ الترتيبِ"، وهو ترتيبُ للمسندِ المنسوبِ للربيعِ بنِ حبيبٍ، الذي له ترتيبٌ نُسبَ لأبي يعقوبَ الوارجلانيِّ.

توفِّي بمسقط بمدينةِ بني يزجنَ، يوم السبت ٢٣ ربيع الآخر ١٣٣٢ رحمه الله تعالى. انظر ترجمتَه ومراجعَها المتعدِّدةَ في "معجمِ أعلامِ الإباضية" (٢/ ٣٩٩-٤٠٦).

الكتابُ الأول: "جامعُ الشَّمل في حديثِ خاتمِ الرُّسل ﷺ":

هو كتابٌ يتكونُ من قسمينِ الأوَّل: الأحاديثُ النبويَّة، والثاني رسالةٌ في مصطلحِ الحديثِ

أما القسمُ الأولُ: فالأحاديثُ مرتَّبةٌ على الأبوابِ كطريقةِ الجوامعِ ابتدأه بكتابِ التوحيدِ والإيمانِ، وانتهى بكتابِ الإرثِ، انتقاهُ مصنِّفُه من كتاب "الجامع الصغير" للحافظِ السيوطيِّ رحمه الله تعالى، إلا أنَّه بدَّل رموزَ الجامعِ الصغير بأسماءِ المصنَّفاتِ، لأنَّ أهل هذه البلادِ لا يعرفُون من كتبِ الحديث تقريبًا إلا "الجامع الصغير" وهو ما صرَّح به الباحثُ الإباضيُّ أحمد بن حمو كروم فقال: «"الجامعُ الصغيرُ" هو الكتابُ الوحيدُ الذي كانَ يعتمده الأصحابُ من ميزاب أكثر، ويولُون له الاهتمام». انظر مجلةَ الواحاتِ (١٤/ ١١ ٢٠).

وعددُ أحاديثِ "جامع الشَّمل" (٣٣١٣) ثلاثةُ آلافٍ وثلاثمائةٍ وثلاثةَ عشرَ حديثًا، وفي داخل الكتابِ بعضُ تعليقاتٍ انتقائية للمصنِّفِ على القليل من الأحاديثِ، انظرْ بعضَ الأمثلة في: (١/ ٣٣، ٤٢، ٦٩، ١٠٤، ١٥١، ١٩٢) وغيرِها.

وفي: (٢/ ٧، ٤٠، ٤١، ٥٤، ٥٧، ٦٦، ٨٤، ٨٩، ٩٧، ١٤٤، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٨، ١٨٩، ١٩٦) وغيرها.

وليس في الكتابِ مقدِّمةٌ بل سرد الأحاديثَ فقط بعدَ البسْملةِ.

ولكنَّه كتبَ في الخاتمةِ ما نصُّه: «تمَّ الصَّحيحُ من حديثِ رسول الله ﷺ مجموعًا من رواياتِ المخالفينَ، لتتمَّ به الفائدةُ، معَ ترتيبِ الشيخِ يوسفَ بنِ إبراهيمَ الإباضيِّ الوارجلانيِّ رحمه الله، وأحلْتُ الأحاديثَ التي لم تصحَّ عندنا، والتي تأوَّل على غيرِ هذا الكتابِ من كتبي بأنْ بيَّنتُ المرادَ ووجهَ عدمِ الصِّحة».

قلتُ: هنا ملاحظاتٌ على كلمةِ صاحبِ "جامع الشمل":

١- قوله: «تمَّ الصحيحُ» صريحٌ منه بأنَّ كتابَه اقتصرَ على الصحيحِ في نظره هو، وليس كذلك قطعًا ففيه الصحيحُ، والحسنُ، والتالفُ، والموضوعُ برموزِ السيوطيِّ واعترافِ المناويِّ، وكما سيأتي من "المغير على الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير " للسَّيد أحمدَ بنِ الصِّدِّيقِ الغُماريِّ في جدول خاصٍّ.

وقد أكَّدَ محمَّدُ بنُ يوسف أطفيش ادِّعاء صحةِ كتابه "جامع الشَّمل" في عدةِ مواضعَ، منها قولُه في كتابه "هميان الزَّاد إلى دار المعاد" (٧/ ٢٠٧): «ورويتُ بفضل الله ورحمتِه في صحيحِي الذي مَنَّ الله بِهِ عليَّ مع قلَّةِ علمي الذي جعلتُه تمامًا لترتيبِ مسندِ الرَّبيع بنِ حبيبٍ وما أُلحق به».

قلتُ: هذا يدلُّ على أنَّ الرَّجلَ لا يعرفُ الحديثَ وكلامُه فيه جرأةٌ مذمومةٌ، وسيأتي نصٌّ آخرُ في معنى هذه الدَّعوى.!

٢- قولُه «من رواياتِ المخالفين» صريحٌ في مذهبيَّتِه وموقفِه منْ أحاديثِ غيرِ الإباضيَّة.

٣- قولُه «لتتمَّ به الفائدةُ، مع ترتيبِ الشيخِ يوسف بنِ إبراهيمَ الإباضيِّ الوارجلانيِّ» يعني – والله أعلم – أنَّه رغبَ في الاستفادةِ منْ هذا الانتقاءِ من

"الجامعِ الصغير" مع ترتيبِ الوارجلانيِّ للمسندِ المنسوبِ للرَّبيع بن حبيبٍ، وسيذكرُ فيما بعد لصلاحِها على مذهبِ الإباضيَّة.

٤- قوله «وأحلتُ الأحاديثَ التي لم تصحَّ عندنا» كأنَّ كلامَه هو جواب لسؤال تقديرِه لماذا انتقيتَ هذه الأحاديثَ فقط؟ فكان جوابُه: لأنَّها لم تصحَّ عندنا بسببِ المذهبِ.

٥- وثَمَّ نصٌّ آخرُ للشيخِ محمَّد بن يوسف أطفيش يتعلَّق بـ"جامعِ الشَّمل"، ذكره في كتابِه "تيسير التفسير" في تفسير (سورةِ الأحزابِ)، قال فيه: «وكانتْ كتبُ الحديثِ غيرَ موجودةٍ في مضاب، ورأى مالكيٌّ عالمًا من أهل مكةَ ينسخُ "شرحَ النيل" في مكةَ، ولم يجدْ فيه الحديثَ كثيرًا، فأعطاني "البُخاريَّ" و"مسلما" و"الترمذيَّ" و"ابنَ ماجه" و"النَّسائيَّ" و"أبا داود" وغيرَ ذلك، وأنا حاضرٌ بمكة فانتفعتُ بتلك الكتبِ، كما انتفعتُ بـ"صحيحِ الرَّبيعِ بنِ حبيبٍ" فجمعتُ منها "وفاءَ الضمانةِ" و"جامعَ الشَّمل في حديثِ خير الرُّسل" وما خالفونا فيه أوَّلتُه وإنْ كان هوَ الحقَّ أبقيتُه وصحَّحتُه».

قلتُ: هذا الكلامُ يحتاجُ إلى تعليقاتٍ بيانيَّة كالآتي:

أ- قولُه: «وكانتْ كتبُ الحديثِ غيرَ موجودةٍ في مضاب» يؤخذُ منه أنَّ القومَّ لم تكنْ لهم عنايةٌ بكتبِ الحديثِ، وبالتالي لم يتملَّكوا حتَّى أصوله المشهورة، مما يؤكدُ بُعدَهم عنه.

ب- قولُه: «فانتفعتُ بتلكَ الكتبِ» إعلانٌ منه بأهميةِ هذهِ الكتبِ التي جافَاها قومُه، وأنَّه كتبَ "شرحَ النيل" بدونِ معرفتِه بكتبِ الحديثِ، ولم يكنْ قد اقتنى هذه الأصول..!!

ج- قولُه: «فانتفعتُ بتلك الكتبِ، كما انتفعتُ بصحيحِ الرَّبيع بنِ حبيبٍ

فجمعتُ منها "وفاءَ الضمانة" و"جامعَ الشَّمل في حديثِ خيرِ الرُّسل"».

قلتُ: كلَّا، ودعوىٰ أنَّه جمعَ كتابَه "جامعَ الشَّمل" من الكتبِ المذكورةِ تخالفُ الواقعُ، فجامعُ الشَّمل منتزعٌ من "الجامعِ الصغير"، ومصادرُ" الجامع الصغير" كثيرةٌ جدًّا ذكرَ الحافظُ السيوطيُّ بعضَها برموزِها في مفتتحِ الجامعِ الصغيرِ، والشَّيخ محمد بن يوسفَ أطفيش لم يقفْ علىٰ أصول "الجامعِ الصغيرِ" مع عزْوِه لها مما يؤكِّدُ أنَّ كتابَه منتزعٌ من "الجامعِ الصغيرِ"، لكنَّ وقوفَه علىٰ بعضِ كتبِ الحديثِ في حجَّته كما ذكرَ وجَّه نظرَه إلىٰ أنَّ كتابَ الرَّبيع بنِ حبيبٍ غيرُ كافٍ، وأنَّ الإباضية لا يعتنُون بالحديثِ فصنَّف لهم الكتابينِ المذكورينِ.

وسيأتي الكلامُ علىٰ "وفاءِ الضمانةِ" إنْ شاء الله تعالىٰ.

د- قولُه: «وما خالفونا فيه أوَّلته وإنْ كان هوَ الحقَّ أبقيتُه وصحَّحتُه».

قلتُ: يؤخذُ منه أنَّ معيارَ التصحيحِ والقبول هو مخالفةُ المذهبِ الإباضيِّ، وأنَ محمد بن يوسف أطفيش كانَ بعيدًا عن أيِّ معرفةٍ حديثيةٍ، وأنه كان ينظرُ للحديثِ من حيثُ كونُه متنًا فقط، وهذا غايةٌ في مجافاة علومِ الحديثِ الشريفِ الإسنادية.

وهنا يرد سؤال: هل هذه الأحاديثُ وهذا الانتقاءُ هو الصَّحيحُ فقط عند الإباضيَّة؟

أظنُّ والله أعلمُ أنَّ هذا خاصٌّ بـ"الجامعِ الصغيرِ"، ولو لم يصرِّح به المصنِّفُ؛ لأنَّ عملَه قائمٌ علىٰ الانتقاءِ بالاعتمادِ علىٰ "الجامعِ الصغيرِ" فقط، وليس علىٰ الاستقراءِ، فالمصنِّفُ لم يخرجْ من "الجامعِ الصغيرِ" لكتبٍ أخرىٰ شبيهةٍ كـ"كنزِ العمال" أو "الجامعِ الكبير".

وقد أحسَنَ محقِّقُ الكتابِ في طبعة دار الكتب العلميَّة سنة ١٤٠٧ بعزْوِ أحاديثِ الكتابِ كلِّه للـ"جامعِ الصغير" للحافظ السيوطيِّ رحمه الله تعالىٰ.

وهنا يردُ سؤالٌ آخرُ وهو: هل هذا التصحيحُ يَعتمدُ علىٰ النَّظرِ في الإسنادِ والطرقِ، والشواهدِ، والعللِ، ثمَّ النظرِ في المتنِ؟

قلتُ: هو بالنظرِ إلىٰ المتونِ بـ"الجامعِ الصغيرِ" فقط، فما وافقَ مذهبَه أبقاه، وما خالفَه استبعدَه، أمَّا النَّظر في الأسانيدِ والطرقِ، ومعرفةِ العللِ فلهُ رجال آخرون، واستعداداتٌ وآلاتٌ علميةٌ لم يُعرفِ المصنِّفُ بها.

من الأحاديث الموضوعة بكتاب "جامع الشمل":

لذلك تعدَّدتْ الموضوعاتُ والواهياتُ في كتابِه، وهذا جدول يبيِّنُ الأحاديثَ التي جاءتْ في كتابِ "جامعِ الشَّمل" وحكمَ عليها الحافظُ السَّيدُ أحمدُ بن الصَّديقِ بالوضعِ في كتابه "المغير علىٰ الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامعِ الصغير" علمًا بأن "المغير" لم يستوعبْ موضوعاتِ الجامعِ الصغيرِ، ولم يتعرَّضْ للمنكراتِ والواهياتِ، وهذه الأرقامُ اعتمادًا علىٰ طبعةِ دارِ الكتبِ العلميَّة، والله أعلمُ.

جدول يبيِّنُ الأحاديثَ التي جاءتْ في كتابِ "جامعِ الشَّمل" وحكمَ عليها الحافظُ السَّيدُ أحمدُ بن الصَّديقِ بالوضعِ في كتابه "المغير"

رقم مسلسل	رقم الحديث بكتاب "جامعِ الشَّمل"	رقم الصَّفحة بكتاب "المُغير"
١	٧٢١	٦
٢	٨٩٨	٦
٣	١٣٩١	٧
٤	٢١٢٥	٧
٥	٢٩٥١	٧
٦	٧٠٨	٨
٧	٥٣	٨
٨	٥٥	٨
٩	٧٢٤	٨
١٠	١٣٩٢	٩
١١	١٨٨٩	٩
١٢	١٨٩١	٩
١٣	٢٠٥٥	٩
١٤	٧٢٥	١٠
١٥	٧٢٦	١٠
١٦	٧٢٧	١٠
١٧	١١٢٢	١١
١٨	٧٧٨	١١
١٩	١٣٣٩	١١

٢٠	٧٥	١٢
٢١	٢٥٥٣	١٢
٢٢	٧٣٨	١٣
٢٣	٩٣٥	١٣
٢٤	٩٣٣	١٣
٢٥	٨١٦	١٤
٢٦	٢٩٥٢	١٤
٢٧	٣١٦٩	١٤
٢٨	٥١٤	١٥
٣٠	٣١٧٣	١٥
٣١	٣١٧٤	١٥
٣٢	١٦٦٤	١٦
٣٣	٢٨٣٣	١٦
٣٤	٣٧٤	١٧
٣٥	١٦٤٤	١٧
٣٦	٨٢	١٧
٣٧	٥٣٣	١٧
٣٨	٥٣٤	١٧
٣٩	٥٣٧	١٨
٤٠	٥٣٥	١٨
٤١	١٩٥٨	١٨
٤٢	٧٢٨	١٩
٤٣	٧٨٣	١٩
٤٤	١٨٠٣	٢٠

٤٥	٣٠٧٨	٢٠
٤٦	٣٧٦	٢١
٤٧	٢٣٩٧	٢١
٤٨	١٣٩٩	٢٢
٤٩	١٨٤٩	٢٢
٥٠	٣٧٩	٢٣
٥١	٢٧٦٩	٢٣
٥٢	١٤٠٢	٢٤
٥٣	٢٦٨٠	٢٥
٥٤	١٧٧٧	٢٦
٥٥	٢٤٠٤	٢٧
٥٦	٢٤٧٨	٢٨
٥٧	١٨١٦	٣٠
٥٨	١٢٦	٣٠
٥٩	٣٢٥، ٣٠٢٠	٣٠
٦٠	٣٢٦	٣١
٦١	٢١١٢	٣١
٦٢	٢٣٩٨	٣١
٦٣	١١٤٣	٣١
٦٤	٣١٩٨	٣١
٦٥	٨٥٠	٣٢
٦٦	١٤٣	٣٢
٦٧	٣٥٨	٣٢
٦٨	٣٣٧	٣٢

٦٩	٢١٥١	٣٣
٧٠	١٠٥٣	٣٣
٧١	١١٤٨	٣٣
٧٢	١٧٢٤	٣٤
٧٣	٢٣٠٣	٣٥
٧٤	٣٠٢٣	٣٥
٧٥	١٤٢٣	٣٦
٧٦	١٤٢٤	٣٦
٧٧	١٧٢٥	٣٦
٧٨	٣٢١٦	٣٦
٧٩	٢٩٥٩	٣٧
٨٠	١٤٠٥	٣٧
٨١	١٣٦٤	٣٩
٨٢	١٥٤٣	٤٠
٨٣	١٢٦٦	٤٠
٨٤	١٨٦٤	٤٠
٨٥	١٢٦٨	٤١
٨٦	١٢٦٧	٤١
٨٧	٢٨٨٣	٤١
٨٨	٢٣٨٤	٤١
٨٩	٤٣٨	٤١
٩٠	٤٣٥	٤١
٩١	٥٨٤، ١٦٥٣	٤٢
٩٢	٨٠٣	٤٢

٩٣	١٢٧٢	٤٢
٩٤	٣١١٢	٤٣
٩٥	٢١٦٩	٤٣
٩٦	١٥٣	٤٣
٩٧	٧٦٤	٤٤
٩٨	٣٢٢٤	٤٤
٩٩	١٢٨٦	٤٥
١٠٠	١٦٣	٤٥
١٠١	٥٣٨	٤٥
١٠٢	١٣٧٢	٤٥
١٠٣	٦٩٨	٤٦
١٠٤	٦٩٦	٤٦
١٠٥	٣٣٩	٤٧
١٠٦	٢٦٣٩	٤٧
١٠٧	١٠٥٦	٤٨
١٠٨	١٦١٢	٤٨
١٠٩	١٨٩٦	٤٩
١١٠	٣٢٦٨	٤٩
١١١	٨٥٨	٥٠
١١٢	٢١١٥	٥٠
١١٣	٣٦٦	٥١
١١٤	٧٦٥	٥١
١١٥	٧٦٦	٥٢
١١٦	١١١٠	٥٢

١١٧	٥٤١	٥٢
١١٨	٢٨٨٨	٥٣
١١٩	٣٢٢٩	٥٣
١٢٠	٣٢٢٨	٥٣
١٢١	٣٢٣٠	٥٤
١٢٢	١٠٥٩	٥٤
١٢٣	١٨٥٥	٥٤
١٢٤	٤٥٤	٥٤
١٢٥	١٨٨٩	٥٤
١٢٦	٢٣٧٣	٥٥
١٢٧	٧٦٩	٥٧
١٢٨	٧٧٠	٥٧
١٢٩	١٥٩٠	٥٧
١٣٠	١٣٧٥	٥٧
١٣١	٢٨٢٧	٥٧
١٣٢	٢٠٢٤	٥٧
١٣٣	٧٧٦	٥٨
١٣٤	٣٤٦	٥٨
١٣٥	١٣٧٩	٥٨
١٣٦	١٢٩١	٥٨
١٣٧	١٢٩٠	٥٨
١٣٨	٢٠٢٤	٥٧
١٣٩	٨٦٤	٥٩
١٤٠	١٣٢٠	٥٩

١٤٢	١٣١٩	٥٩
١٤٣	٢٦٧٥	٦٠
١٤٤	١٩٠٣	٦٠
١٤٥	١٩٠٤	٦٠
١٤٦	٢٦٩٥	٦١
١٤٧	٣١٤٠	٦١
١٤٨	١٩٠٢	٦١
١٤٩	١٢٥١	٦٢
١٥٠	٢١٠٠	٦٢
١٥١	١٠٧٢	٦٢
١٥٢	٣٠٢٩	٦٣
١٥٣	٧٧٢	٦٥
١٥٤	٢٩١٤	٦٥
١٥٥	١٩٢٢	٦٦
١٥٦	١٩٢٤	٦٦
١٥٧	١٨٣٣	٦٦
١٥٨	١٠٦٧	٦٧
١٥٩	٢٣٤٦	٦٨
١٦٠	١٢٩٥	٦٨
١٦١	٢٧٧٢	٦٩
١٦٢	٢٤٩٣	٦٩
١٦٣	١١٧٦	٧١
١٦٤	١١٧٩	٧٠
١٦٥	١٤٣٠	٧١

١٦٦	١٥٤٣	٧١
١٦٧	١٩٧٨	٧٢
١٦٨	١٩٧٩	٧٢
١٦٩	٧٨٧	٧٢
١٧٠	٧٨٨	٧٢
١٧١	٣٢٦٢	٧٣
١٧٢	٧٩٠	٧٤
١٧٣	١٤٣٣	٧٤
١٧٤	٢٩١٦	٧٤
١٧٥	١١٨٦	٧٤
١٧٦	١٩٤٦	٧٥
١٧٧	٢٧٨٢	٧٥
١٧٨	٤٧٥	٧٥
١٧٩	٨٩٣	٧٦
١٨٠	١١٩٤	٧٧
١٨١	٢٩٨٧	٧٧
١٨٢	٢٩٨٩	٧٧
١٨٣	١٦٢٨	٧٨
١٨٤	٤٨٣	٧٨
١٨٥	١٣٨٢	٧٩
١٨٦	١٣٨٣	٧٩
١٨٧	٤٨٧	٨٠
١٨٨	١٣٨٤	٨١
١٨٩	٧٨٤، ٧٩٦	٨١

١٩٠	٤٩١	٨٣
١٩١	١٥٣٩	٨٣
١٩٢	١١٩٨	٨٣
١٩٣	١١٩٧	٨٣
١٩٤	١١٦٩	٨٣
١٩٥	١٢٠٠	٨٣
١٩٦	١١٩٩	٨٣
١٩٧	٣٢٣٧	٨٦
١٩٨	١٩٦٢	٨٩
١٩٩	٢٩٩٧	٩٠
٢٠٠	١٢١٧	٩٣
٢٠١	٣١١٨	٩٣
٢٠٢	٢٨١٤	٩٤
٢٠٣	١٥٦٨	٩٥
٢٠٤	٢٧٣٧	٩٥
٢٠٥	١٨٣٦	٩٦
٢٠٦	٥٢٥	٩٧
٢٠٧	٢٢٩	٩٨
٢٠٨	١٣٤٤	٩٩
٢٠٩	٢٧٩٣	١٠١
٢١٠	٣٢٧٠	١٠٢
٢١١	٥٣٠	١٠٢

وأمَّا القسمُ الثاني منْ كتابِ " جامعِ الشَّمل ": فهو عبارةٌ عن رسالةٍ في مصطلحِ الحديثِ، كتبَها بطريقةِ الفقهاءِ، اعتمدَ فيها علىٰ "مقدمَةِ ابنِ الصَّلاحِ" أو أحدِ مختصراتِها، واعْتنىٰ فيها بذكرِ اختياراتِه التي توافقُ مذهبَه الإباضيَّ.

الكتابُ الثاني: "وفاءُ الضمانةِ بأداءِ الأمانةِ"

هذا كتابٌ جعلَه مصنِّفُه علىٰ فَصْلَينِ الأوَّلُ في مقدِّمةٍ في مصْطلحِ الحديثِ، ذكر فيها اختياراتِه وفْقَ المذهبِ الإباضيِّ، والثاني في إيرادِ الأحاديثِ وكان منهجُه كالآتي:

١ - قامَ بترتيبِ الأحاديثِ علىٰ الأبوابِ بطريقةِ الأربعينياتِ في كلِّ بابٍ.

٣- وهو يعلِّقُ علىٰ بعضِ الأحاديثِ تعليقاتٍ عَقَديَّة أو فقهيَّة ولا يتوسَّعُ فيها.

٤ - لم يذكرِ المصنِّفُ مصدرَه الحديثيَّ الذي نقلَ منه هذه الأحاديثَ وهذا غيرُ جيِّدٍ منه لا سيَّما وأنه جانبَ عزْوَ الأحاديثِ لأصولها كما تقدَّم.

٥ - الكتابُ حشاهُ مصنِّفه بالأحاديثِ الضَّعيفة بأنواعِها ومنها المنكراتُ والواهياتُ والموضوعاتُ، وما ذكرتُه من موضوعاتِ كتابِه الآخرِ "جامع الشَّمل" فيه كفايةٌ، والله أعلم.

وحاصلُ ما تقدَّم هو:

١ - منْ علماءِ الإباضيةِ في القرنِ الرابعِ عشرَ نورُ الدين السالميُّ، ومحمَّدُ بنُ يوسفَ أطفيش، ولهما مصنَّفاتٌ في عدَّةِ فنونٍ.

٢ - لم يكنْ للمذكورين مشاركةٌ في الحديثِ علىٰ طريقةِ المحدِّثينَ، واعتمَد أطفيش في كتابه " جامع الشَّمل " علىٰ "الجامعِ الصغير" للحافظِ السيوطيِ، ولم يصرِّحْ بذلك، وأخطأ بتسميتِه " الصَّحيح " ففيهِ موضوعاتٌ كثيرةٌ فضلًا عن المنكراتِ والواهياتِ.

٣- للشيخِ نورُ الدينِ السالميِّ شرحٌ على المسندِ المنسوبِ للربيعِ بنِ حبيبٍ البصريِّ الفراهيديِّ أبي عمرو، وبحسبِ الأصول العلميَّةِ لا يمكنُ الاعتمادُ عليه، ورجالُ إسناد هذا المسند لا يُعرفُون، وكذلكَ من عُزِي إليه ترتيبُه، وهو: أبو يعقوبَ الوارجلانيِّ لا يُعرَفُ.

تنبيه

الإباضيةُ خوارجٌ يتبرؤونَ من عليٍّ والحسنينِ وبعضِ الصَّحابة

أحبُّ ألا أتركَ الكلامَ عنِ الإباضيَّةِ إلا ببيانِ أنَّ الإباضية فرقةٌ من فرقِ الخوارجِ أقول ذلك ليسَ تقليدًا لعلماءِ المِلَلِ والنِّحلِ والعقائدِ، ولكنِ استنادًا لأقوالهم، وهو ما صرَّحتْ به نصوصُ مصنَّفاتِ الإباضيَّةِ التي وصلَتْنا، وقدْ تقدَّمت كلمتانِ، وأيُّ كتابٍ من كتبِ الإباضية سيكشفُ ما يحاولُ أن يخفيَه بعضُهم.

وخذِ الآتي:

١- في كتابِ "كشْف الغُمَّة الجامع لأخبار الأئمَّة" لسرحان بن سعيد الإزكوي من كبارِ علماءِ ومؤرِّخي الإباضيةِ قال في كتابِه المذكورِ كلامًا سيِّئًا عن عليٍّ عليه السلام (٢/ ١٧٦).

وقال في (٢/ ٢٣١) بعد كلامٍ مطوَّل في القدحِ في أميرِ المؤمنين عليه السلام ما نصُّه: «فإنْ قال: ما تقولُون في عليٍّ بنِ أبي طالب؟ قلنا له: إنَّ عليًّا معَ المسلمين في منزلةِ البراءَة».

ثم قال سرحان الإزكوي الإباضيُّ (٢/ ٢٣٢): فإنْ قال فما تقولُون في الحسنِ والحسينِ ابني عليٍّ بن أبي طالب؟ قلنا إنَّهما في البراءةِ، فإنْ قال مِنْ أينَ أوجبتُم عليهما البراءةَ، وهما ابنا فاطمةَ بنتِ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قلْنا: أوجبنا

البراءةَ لولايتِهما لأبيهما على ظلمِه وغشمِه وجوْرِه، وبقتلِهما عبدالرَّحمنِ بن ملجمٍ..».

وزيادةً في غيِّه قال الإزكوريُّ (٢/ ٢٣٥): «إنَّا وجدْنا أئمَّةَ المسلمين الذين هم الحُجَّةُ على المتعبِّدينِ قد اجتمعُوا على البراءةِ من هؤلاءِ الذين ذكرناهم، وإجماعُهم حُجَّةٌ لنا، وعلينا التسليمُ بهم، والاتباعُ فيما دانُوا به، إذْ كانُوا همُ الحُجَّةَ البالغةَ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: أمَّتي لا تجتمعُ على خطأ».

ومن جهلِه أنَّه جعل من الفرقِ الضَّالةِ الثلاثِ والسَّبعين كلًّا من: المالكيةِ، والحنفيةِ، والحنبليةِ، والشافعيةِ، انظر: "كشف الغمة" (٢/ ٢٨٦-٢٧٩) وهذا الكتابُ أعني كتابِ "كشْف الغُمَّة الجامع لأخبار الأئمَّة" لسرحان بن سعيد الإزكوي طُبِعَ في وزارةِ التراثِ العمانيةِ في ثلاثةِ مجلَّداتٍ، فهو معتمدٌ عندَهُم.

٢- ويعرِّفُ عبدالعزيز بنُ إبراهيم الثمينيُّ صاحبُ متنِ "النيل" في كتابِه العقائديِّ "معالم الدين" بتحقيقِ سالم بن حمد الحارثيِّ الجزء الثاني صفحة (١٢٥): البراءةَ فيقول: «هي: البغضُ بالجنانِ، والشَّتمُ باللِّسان، والميلُ بالقلبِ والجوارحِ عن عاصٍ لعصيانِه».

٣- ومحمَّد بن يوسف أطفيش المتقدِّمُ ذكره وصاحبُ المكانةِ العاليةِ عند الإباضيةِ يقول في كتابه "الذهب الخالص المنوِّه بالعلم القالص" (ص٤٥): «البراءةُ لغةً: البعدُ عن الشَّيءِ والتخلُّصُ منه وشرعًا: البغضُ والشَّتمُ واللعنُ للكافرِ لكفرِه». فهذه هيَ براءتهم منَ الذين أذهبَ الله عنهُم الرِّجسَ وطهَّرهم تطهيرًا، من سيدي شبابِ أهلِ الجنَّة، ومنْ أميرِ المؤمنين عليه السلام الذي لا يحبُّه إلا مؤمنٌ ولا يُبغضُه إلا منافقٌ، الذي يحبُّه اللهُ ورسولُه ويحبُّ اللهَ ورسولَه.

٤- وفي كتابِ "تحفةِ الأعيانِ بسيرةِ أهل عمان"(١/ ٣٧٠) لعبدالله السالميِّ العالم الإباضي المشهور، وشارح المسندِ المزعومِ، عندَ الكلامِ على رحلة ابنِ بطوطةَ ودخولِه عُمان، قال (يعني ابن بطوطة) في ذكرِ أهل عُمان: ويرضَوْنَ عن الشقيِّ اللعين ابن ملجمٍ، ويقولون فيه: العبدالصالحُ قامعُ الفتنةِ.

قلتُ (القائل هو السالميُّ الإباضيُّ): «أمَّا رضَاهم عن ابنِ ملجمٍ فالله أعلمُ به، وهو قاتلُ عليٍّ ومن صحَّ خبرُه واستحقَّ معَه الولايةَ».

ثم قال السالميُّ: «ويوجدُ في آثارِنا عن مشايخِنا أنَّه لم يقتلْه إلا بعدَ أنْ أقامَ عليه الحُجَّةَ وأظهرَ له خطأه في قتلِهم (يعني خوارجِ النَّهروان الحروريَّة) وطلبه الرجوع فلم يرجعْ».

ثم قال السالميُّ الإباضيُّ عن الإمامِ عليٍّ عليه السلام: «فلا شكَّ أنَّ جُرمَهُ أعظمُ من جُرمِ ابنِ ملجمٍ فعلامَ يلامُ الأقلُّ جُرْمًا ويُتركَ الأكثرُ جرمًا ليس هذا من بابِ الإنصافِ في شيءٍ». انتهى كلامُ السالميِّ الخارجيِّ المبتدعِ.

وللسالميِّ هذا أجوبةٌ فيها ذمٌّ لمولى المؤمنين الذي يحبُّه الله ورسولُه ويحبُّ اللهَ ورسولَه انظرْها في : (١/ ١٨٧، ٦/ ١٣٢، ٢١٠، ٢١٢) وغيرِها.

٥- ولمحمَّد بنِ يوسفَ أطفيش المتقدِّمِ كلامٌ صريحٌ في البراءةِ من عليٍّ عليه السلام، وأنَّ عثمانَ رضي الله عنه كَفَرَ كُفرَ نعمةٍ ذكرَه في تفسيرِه "هميان الزاد إلى دار المعاد" (١١/ ٣٤٢-٣٤٨) فانظرْه فهو سيءٌ جدًّا، والنُّصوصُ عند الإباضيةِ في هذا المعنى كثيرةٌ، وإنَّما قصدتُ التنبيهَ فقط، واللهُ المستعان.

القُطْبُ الثَّاني

اتِّجاهُ العِنايةِ بِالإسْنادِ مِنْ حَيْثُ الرِّوَاية

تمهيدٌ يحتوي علَى فوائدَ

الفائدةُ الأولى

الفرق بين رواة الحديث ورواة الكتب

وهذا القطبُ يَتضمَّنُ العِنايةَ بالإسنادِ منْ حيثُ الرِّوايةُ وبعضُ المهتمِّينَ به من أهلِ القرنِ الرَّابعِ عشرَ، وليس المقصودُ الاستيعابَ فأكتفي بذكرِ البعضِ.

وحقيقةُ المسْنِدِ أنَّه راويةٌ لكتبِ الحديثِ وغيرِها عن طريق الاتصال بالأثباتِ والفهارسِ، فهو راوٍ للفهارسِ والأثباتِ، وهذا المعنىٰ يزدادُ تأكيدًا وبيانًا معَ تأخُّرِ الوقتِ، قال الحافظُ العلَمُ أبو بكر بنُ نقطةَ الحنبليُّ في كتابِه "التقييد" (١/ ١): «سألني الشَّيخُ الصَّالحُ الحافظُ أبو الوليد عبدُالملك بنُ عبدالله القرطبيُّ ﷺ أنْ أجمعَ له جزءًا يشتملُ علىٰ معرفةِ رواةِ الكتبِ». فسمَّاهم رواةَ كتبٍ.

وقال ابنُ نقطةَ في الصَّفحةِ التَّاليةِ: «وقد جمعَ غيرُ واحدٍ من أئمَّةِ الحديثِ كتبًا في معرفةِ رجال السُّننِ». ففرَّقَ رحمه الله تعالىٰ بينَ رواةِ الكتبِ، و رجال السُّننِ.

وقال التقيُّ الفاسيُّ في "ذيل التقييد" (١/ ٣١): «هذا كتابٌ جمعتُه فيمن علمتُه روىٰ شيئًا من الكتبِ...» إلخ.

وكتبَ الحافظُ السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق الغُماريُّ لشقيقِه شيخِنا المحدِّثِ السَّيدِ عبدالعزيز بنِ الصِّدِّيقِ الغُماريِّ أشارَ عليه أنْ يكتبَ جزءًا يُسمِّيه: "التجريد في الضعفاء من رُواةِ السُّننِ والمسانيد" وقال له: «اعملْ له مُقدِّمةً في أنَّ الضُّعفاءَ كما وُجِدُوا في رواةِ الحديثِ وُجِدُوا في رواةِ الكتبِ ولم يفردْهُم أحدٌ بالتأليفِ...» إلخ.

فحقيقةُ عمل المسْنِد هي روايةُ الكتبِ بأنواعِها، وهذا الذي نراهُ في كتبِ الأثباتِ والفهارسِ.

ومنهُم مَنْ يتفنَّنُ في رواياتِ الفهارسِ والطُّرقِ إليها، ويعدِّدُها، ومنهم من ينزلُ فيذكرُ طرقَه المتعدِّدةَ إلى ثبتٍ واحدٍ متأخِّرٍ جدًّا كما فعل السَّيدُ عبدالحيِّ الكَتَّانيُّ في "فهرس الفهارس"، فإنَّه يجمعُ طرقًا له إلى أحدِ الأثباتِ المتأخِّرةِ كروايتِه ثَبتَ محمَّدِ بنِ محمَّدِ الأمير المالكيِّ (ت ١٢٣٢) من ثمانيةٍ وعشرين طريقًا ذكرَها في "فهرس الفهارس" (١/ ١٣٥ -١٣٩)، وكقولِه في "فِهْرس الفهارس" (١/ ٣٦٥): «أروي "حصر الشَّاردِ"- وهو للشيخِ محمَّد عابد السِّنديِّ (ت ١٢٥٨)- من طريقِ ٢٦ رجلًا من كبارِ تلاميذِه»، و"الاتِّصالُ بالشَّيخِ التاوديِّ بنِ سودة" شيخِ الجماعةِ بالمغربِ (ت ١٢٠٩) للسَّيدِ عبدالحيِّ وقد قال عنه في "فهرس الفهارس" (١/ ٢٦١): «وقد حصلَ لنا منَ التَّعبِ في جمعِه ما ليس بهيِّنٍ».

ولشيخِنا العلامةِ المتفنِّنِ محمَّد ياسين بن محمَّد عيسى الفادانيِّ الشافعيِّ المكيِّ عدَّةُ أجزاءٍ مطبوعةٍ في اتِّصالاتِه بعددٍ منَ الأثباتِ منها: "الدُّرُّ النثير في الاتِّصال بثبتِ الأمير"، و"إتحافُ الطالبِ السَّرِيِّ بأسانيدِي إلى الوجيهِ الكزبريِّ" ، وجزءُ الاتِّصال بالأوائل السنبليةِ، وغير ذلك.

الفائدةُ الثانيةُ

عملُ المسنِدِ خارج كتبِ الحديثِ المسنَدَةِ

وليسَ منْ عملِ المسندِينَ تحقيقُ ما بداخلِ الكتابِ إنَّما عملُهم الاتِّصالُ بالكتابِ وإنْ لم يرَوْا ذلكَ الكتابَ بأعينِهم ولا رأَوْا منْ رآه وهكذا، وروايةُ هذه الأسانيدِ للأثباتِ والكتُبِ تُذكَرُ للتبرُّكِ فقط، أمَّا تحقيقُها منْ حيثُ الاتِّصالُ والتَّمييزُ بينَ السَّماعِ والإجازةِ المجرَّدةِ، أو الجمع بينَهما فعَسِرٌ جدًّا، ولذلك يفرحُونَ بالعلوِّ لكتبِ الفهارسِ فهوَ منْ أجلِّ الغاياتِ، وبعضُهم تشتاقُ نفسُه لرواياتِ الجانِّ والمعمَّرينَ طلبًا للعُلوِّ، بل يُصنِّفُ فيها بعضهم ليثبتَ بُعدَه عنْ علْمِ الحديثِ.

والحمدُ لله الذي حفظَ لنا أصولَنا الحديثيةَ منْ خرافاتِ الجاهلينَ وعبَثِ المتعالمينَ، فلا تجدُ في كتبِ الحديثِ المعتمدةِ كالصِّحاحِ والمسانيدِ والسُّننِ هذه الرِّواياتِ.

الفائدةُ الثالثةُ

خصائصُ وميزاتُ العنايةِ بالإسنادِ

مِن أهمِّ خصائصِ الأمَّةِ المحمَّديةِ الإسنادُ وعلومُه، وهيَ طريقةٌ يُعرفُ بها نِسبةُ القول إلى قائلِه، وبالتالي نِسبةُ الآثارِ المرفوعةِ والموقوفةِ لأصْحابِها، وهيَ طريقةٌ متَّبَعةٌ في العلومِ الشَّرعيةِ، ولكنَّها في الحديثِ أبْيَنُ وأعرفُ وأشهرُ ولا زال العلماءُ رحمهم الله تعالى يُبيِّنونَ فضائلَ الإسنادِ، واختصاصَ الأمَّةِ الإسلاميَّة به، كما يُعرفُ منَ المظانِّ والمقصودُ به الإسنادُ منَ المصنِّفينَ مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا.

وقد توجَّهَتْ عنايةُ بعضِ المُشتغلينِ بالحديثِ الشَّريفِ في القرنِ الفائتِ إلى الاهتمامِ بالإسنادِ على طريقةِ كثيرينَ مِن المتأخِّرينَ التي هي عبارةٌ عن رفعِ الإسنادِ عنْ طريقِ الشيوخِ للأثباتِ والمعاجمِ والمشيخاتِ ومنها لكتبِ الحديثِ الشَّريفِ وغيرِها، وهؤلاءِ اعتنَوْا بالقراءةِ وتحصيلِ الإجازاتِ ومكاتبةِ المسندِين وتحصيلِ الأثباتِ والفهارسِ وتحمُّلِ المسلسلاتِ بأعمالها القوليةِ والفعليةِ، وكانَ هذا أحدَ الاتِّجاهاتِ الحديثيَّةِ في القرنِ الرَّابعِ عشرَ.

وأهمُّ مزايا هذا الاتِّجاهِ:

أ- المحافظةُ على خصوصيةِ الإسنادِ في الأمَّةِ المحمَّديةِ، ونقلُ العلومِ مسندةً وتتابعُ التحمُّلِ والأداءِ طبقةً بعد طبقةٍ.

ب- الاعتناءُ بالمسلسلاتِ الحديثيَّة التي تزيدُ من ارتباطِ الطالبِ بشيخِه.

ج- حفظتْ لنا الفهارسُ والأثباتُ كثيرًا من التراجِم وتاريخًا متعدِّدَ الجوانبِ، وفوائدَ ورحلاتٍ، ومباحثَ علميَّةٍ، وأوصافًا لبلدانٍ شتَّى، ونقلًا للحالاتِ العلميَّةِ ولأسماءِ المصنَّفاتِ بحيثُ أصبحتْ الفهارسُ والمعاجمُ لا سيَّما الكبيرةَ منها واحة متعدِّدةَ الأغراضِ(١).

د -معرفةُ الشُّيوخِ ومآثرِهم ومُصنَّفاتِهم مِن برِّ الطالبِ بشُيوخِه.

---

(١) ومن الدِّراساتِ العلميَّة الجيدةِ التي تناولت الفهارسَ وفوائدَها وتاريخَها، أطروحةُ الدكتور عبدالله الترغيُّ الطنجيُّ المغربيُّ (ت ١٤٣٦) رحمه الله تعالى باسمِ "فهارس علماء المغربِ منذ النَّشأةِ إلى نهايةِ القرنِ الثاني عشرَ للهجرةِ، منهجُها -تطورُها- قيمتها العلميَّة" وقد طُبعتْ هذه الأطروحةُ ضمنَ سلسلةِ أطروحاتِ كليَّةِ الآدابِ والعلومِ الإنسانيةِ بتطوان -جامعة الملك السَّعدي- وقد أهداني نسخةً من كتابِه المذكور في زيارةٍ لي للمغربِ سنة ٢٠٠٢.

«فشُيوخُ الإنسانِ في العلمِ آباءٌ في الدِّينِ، وَوصْلَةٌ بينَه وبينَ ربِّ العالمين، فيقبحُ به جهلُهم، وكيفَ لا يقبحُ جهلُ الأنسابِ وهمُ الوصْلةُ بينَه وبينَ ربِّه الكريمِ الوهَّابِ، مع أنه مأمورٌ بالدُّعاءِ لهم وببرِّهم، وذكرِ مآثرِهم والثناءِ عليهِم والشُّكرِ لهم»[1].

(تنبيه): ليس معنى «الإسنادُ منْ خصَائصِ الأمَّةِ» رفعُ الأسانيدِ للفهارسِ والأثباتِ، بل المقصودُ في المقامِ الأوَّل رفعُ الإسنادِ منْ أصحابِ المصنَّفاتِ الحديثيَّةِ المسندةِ منْ صِحاحٍ وسننٍ ومسانيدَ وكتبِ التاريخِ المسنَدةِ، والفوائدِ والأجزاءِ المجرَّدةِ وغيرِها إلى النبيِّ ﷺ وغيره ، وروايةُ أصحابِ هذه المصنَّفاتِ عمَّن فوقَهم مسندًا مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا، مع بيان حال الإسناد من حيث القبول والرد ، ومايلزم لذلك مِن علومٍ متنوِّعةٍ مجموعةٍ في كتب علوم الحديث ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ هو المقصودُ بالذاتِ وهو الذي تثبتُ به الشَّريعةُ الشريفةُ وهو عمل الحُفَّاظ والمُحدِّثين، أمَّا بعد ذلكَ كذكرِ رواةِ الكتبِ فأقلُّ أهميةً ويُذكرُ تبرُّكًا بعد حصولِ المقصودِ من الإسنادِ، والدَّرجة الدُّنيا هي رفعُ الأسانيدِ للفهارسِ والأثباتِ والمشيخاتِ فانتبهْ، وأَقبِلْ على العنايةِ بالحديثِ روايةً ودرايةً.

---

(١) "سلسلة العسجد" (ص: ٥٥).

الفائدة الرابعة

أهم المآخذ في الاقتصار على هذا الاتجاه

١- المسنِدُ المقتصِرُ على الإجازاتِ ورفعِ الأسانيدِ للفهارسِ والأثباتِ صاحبُ درجةٍ دُنيا في المعرفةِ الحديثيةِ فمعرفةُ الحديثِ الشَّريفِ تكونُ عنْ طريقِ البحثِ في الإسنادِ والمتنِ، ومَنْ جمعَ المعرفةَ فيهما فهو المحدِّثُ الفقيهُ، ومنْ عرفَ الرِّجالَ وتمكَّنَ منَ الصِّناعةِ الحديثيَّة فهو المحدِّثُ، ومِنْ أنزل الدرجاتِ درجةُ المُسْنِد الذي يعتني بالرِّوايةِ فقط، مع تركِ معرفةِ الأدواتِ الموصلةِ لإتقانِ التصحيحِ والتضعيفِ والعِلَلِ والقواعدِ.

وقد ذكرَ الحافظُ صلاحُ الدِّينِ العلائيُّ في "بغية الملتمس في سُباعياتِ حديثِ مالكِ بنِ أنس" أنَّ مراتبَ المشتغلينَ بالحديثِ ثلاثةٌ وقال عن المُسْنِدين: «لكنَّ هذا لا بأسَ به للبطَّالينَ لما فيه منْ بقاءِ سلسلةِ الإسنادِ التي اختصَّتْ بها هذه الأمَّةُ المرحُومةُ...» ثُمَّ ذكرَ أهلَ المرتبةِ الوسْطى وهمُ المحدِّثون ثُمَّ العُلْيا وهمُ الأطبَّاءُ الجامعُونَ»[1].

٢- قد يكونُ تحصيلُ الإجازاتِ وما يتبعُها سببًا للتشاغلِ بها، بلْ والتشبُّعِ منها والعلوِّ بها، مع أنَّ الفائدةَ منها مع كثرةِ تكرارِها تكادُ أنْ تنعدمَ.

---

(١) "بغية الملتمسِ في سباعيات حديثِ مالكِ بنِ أنس" (ص: ٢١٨). وقد ذكر الحافظُ السَّيدُ أحمد بنُ الصِّدِّيق في كتابه "العتب الإعلانيّ لمن وثَّق صالحًا الفلاني" (ص: ٣٧-٣٩) ضررَ الاقتصارِ على الرِّوايةِ فقط عند المتأخِّرين، وصرفِ النظر عن باقي المعارفِ الحديثيةِ من علومِ المتنِ والإسنادِ، وضرب مثلًا بشيخِه مسنِدِ مصر العلَّامة السَّيد أحمد رافع الطهطاويِّ المصريِّ الذي بقي أكثرَ من عشرِ سنواتٍ يحرِّر في ثبته "المسعى الحميد في بيانِ وتحريرِ الأسانيد"، ومع ذلكَ لم يكنْ يعرفُ الصِّناعةَ الحديثيَّة.

٣- تساهلَ كثيرون في الإجازةِ فتجدُ الطالبَ يدورُ على كلِّ من عندهُ إسنادٌ ويستجيزُه، ومنهم من يطلبُ منَ المجيزِ الوكالةَ عنه ليجيزَ منْ يعرفُه، فيحصلُ التوسُّعُ و التَّجاوزُ، ويتمكَّنُ المستجيزُ من تحصيلِ عشَراتِ الإجازاتِ في فترةٍ وجيزةٍ، فيستكينُ بها ويعلُو على غيرِه عُلُوًّا لا طائلَ مِنْ ورائِه، وتراهُ في كلامِه يقولُ: شيخُنا فلانٌ، وشيخُنا قال، وهو في الحقيقةِ لم يرَهُ بل استجازَه بالواسطةِ، أو جالسَه بضعَ دقائقَ فكانَ ولابدَّ مِن القيدِ للبيانِ.

٤- ومنهُم مَن يتفاخرُ بالرِّوايةِ عن بعضِ المشهورين، ويكونُ هذا التفاخرُ من أسبابِ انجماعِه على ما يفتخرُ به حقيقة، واقتصارِه عليه.

٥- جلُّ أو كلُّ من اعتنى وافتخر بالأسانيدِ والإجازاتِ كان ضعيفًا في الصِّناعة الحديثيةِ؛ لأنَّ العادةَ أنْ يفتخرَ العالِمُ بأحسن ما عنده من العلوم الشرعية وآلاتِها، فإذا رأيتَه يفتخرُ ويكثرُ من إعلانِ إجازاتِه واتِّصالاتِه فاعلمْ أنَّ هذا أجل ما يملكُه غالبًا.

خمسة من مسندي القرن الرابع عشر

حفَلَ القرنُ الرَّابع عشرَ بجماعةٍ منَ المسنِدينَ من الحرمَينِ الشَّريفينِ، واليمنِ، والعراقِ، والشَّامِ، ومصرَ، والمغربِ بأجنحتِه، والهندِ، والشرقِ الأقصى، وسَرْدُ أسمائِهم يطولُ، ومظانُّها معروفةٌ، وهي كتبُ الفهارسِ والمشيخاتِ، والمعاجمِ.

وتجدُ جُلَّهُم مترجَمين في كتابي "تشنيف الأسماعِ بشيوخِ الإجازةِ والسَّماع" الذي جمعتُ فيه تراجمَ أكثرِ مشايخِ شيخِنا العلامةِ المتفنِّنِ محمد ياسين بن محمد عيسى الفادانيِّ المكيِّ الشافعيِّ رحمه الله تعالى، وفي كتاب صديقنا الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي البيروتي " معجم المعاجم والمشيخات " .

وقد رأيتُ أنْ اقتصرَ هنا؛ فعملتُ هذه الدِّراسةَ المختصرةَ حول خمسةٍ منْ مُسندي القرنِ الرَّابعِ عشرَ وجعلتُ كلَّ مسندٍ في مبحثٍ خاصٍّ، وهم:

المبحثُ الأولُ: السَّيدُ عَيْدَرُوسُ بنُ عمرَ الحبشيُّ الحضرميُّ باعلوي (١٢٣٧-١٣١٤).

المبحثُ الثاني: السَّيدُ محمَّد عبدالحي بنُ عبد الكبير الكتَّانيُّ الحسنيُّ المغربيُّ (١٣٠٣-١٣٨٢).

المبحثُ الثالثُ: العلامة محمد بن علي الشرفي (١٣٢٠-١٤٠٠).

المبحث الرابع: الشَّيخُ مُسْنِدُ العَصْر محمَّد ياسين الفَادَانيُّ الشَّافعيُّ المكيُّ (١٣٣٥-١٤١٠).

المبحثُ الخامس: شَيْخُ العِتْرةِ السَّيدُ مَجْدُ الدِّين بنُ محمَّدِ بنِ مَنْصُور المؤيِّديُّ (١٣٣٢-١٤٢٨).

المبحث الأول

السَّيد عيدروس بن عمر الحَبَشي[1]

السَّيدُ العلَّامةُ المُسْنِدُ عيدروسُ بنُ عمرَ بنِ عيدروس بن عبدالرحمن بن عيسىٰ ابن محمَّد بن أحمد بن علوي بن أبي بكر الحَبْشيُّ الحسينيُّ الشافعيُّ الحضرميُّ.

يرتفعُ نسبُه إلىٰ الإمامِ المهاجرِ أحمدَ بنِ عيسىٰ بن محمَّد بن عليٍّ العُرَيْضيِّ بن جعفرٍ الصادق بن محمَّد الباقر بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالبٍ عليهم السلام[2]

وُلدَ صاحب الترجمة بمدينةِ الغُرْفة[3] بحضرموت في يومِ الجمُعة ٢٣ محرَّم

---

(١) مصادر ترجمته: "إدامُ القوتِ في ذكر بلدانِ حضرموت" (ص: ٦٢٢)، "فتح القويِّ" (ص: ١٢١)، "نيلُ الوطَر" (١/ ٤٩)، "فهرسُ الفهارس" (٢/ ٨٦٦)، "تاريخ الشعراء الحضرميين" (٤/ ٥٩)، "لوامع النور"، "نخبةٌ من أعلام حضرموت" للسيِّدِ أبي بكر المشهور (ص: ١٩١)، "الأعلام" للزِّركلي (٥/ ٢٨٣)، "مقدمة منحة الفاطر بذكر أسانيد السادة الأكابر" (ص: ١-٢٩)، "مقدمة عقود اللآل في أسانيد الرجال" (ص: ٣-٥)، "معجم المعاجم والمشيخات" للدكتور يوسف المرعشليِّ (٣/ ٣٠٥).

(٢) ترجمة المهاجر في: "رجال المجلسي" (رقم١١٣)، و"غرر البهاء الضوي" للسَّيد الخرد (ص: ٧٩)، و"المشرع الروي" (١/ ١٢٥)، و"الجوهر الشفاف في مناقب الأشراف" للخطيب (٣/ ١٦٣)، و"أعيان الشيعة" (٣/ ٥٨)، و"أدوار التاريخ الحضرمي" للسيد محمَّد بن أحمد الشاطري (ص: ١٥٦)، و"الشجرة الزكية" للسيد يوسف جمل الليل (ص: ٤٤١)، و"الاحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال" (٢/ ١٦٠).

(٣) مدينة الغُرْفة بضمِّ الغين المعجمة، وسكون الراء المهملة من المدن المشهورةِ بالعلم في حضرموت. ينظرُ في أخبارها كتابُ "إدام القوت في ذكرِ بلدانِ حضرموت" للسَّيد عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف (ص: ٦١٠-٦٤٢).

الحرام سنة ١٢٣٧ وتلقَّىٰ علومَه عن شيوخِه من آل باعلويٍّ ومنْ غيرِهم.

وظهرَ وبرَّزَ وتصدَّر، قال عنه تلميذُه المفتي عبدُالرحمن بنُ عبيدالله السقَّافُ: «مسنِدُ حضرموتَ بل مسنِدُ الدُّنيا كلِّها في عصرِه... أستاذُنا عيدروسُ بنُ عمرَ فإنَّه مجمعُ المفاخرِ، وبحرُ العلمِ الزَّاخِرِ، وزينةُ الزَّمنِ الآخِرِ». وصَنَّفَ المصنَّفاتِ الحسانَ في الأسانيدِ.

وله شيوخٌ كثيرون مذكورون في أثباتِه، وفي أسانيدِ أصحابِه، وقد ذكرَ المؤرِّخُ المسندُ شيخُ مشايخِنا عبدُالله بنُ محمَّد غازي المكيُّ أربعةَ عشرَ شيخًا له في ثبته "فتح القويِّ في ذكر أسانيد السَّيد حسين الحبشيِّ العلويِّ"[1]، ولكنَّ شيوخَه تجاوزُوا المائةَ كما في أثباتِه الأُخرىٰ.

تُوفِّي بمدينةِ الغُرْفة -مسقط رأسه- سنة ١٣١٤ رحمه الله تعالىٰ.

أثباتُ السَّيد عيدروس بن عمر الحَبْشي:

للسَّيد عيدروس بنِ عمر الحَبْشيِّ ثلاثةُ أثباتٍ مطبوعة هي:

١- "منحةُ الفتاحِ الفاطرِ بذكرِ أسانيدِ السَّادةِ الأكابر".

٢- "عقدُ اليواقيتِ الجوهريَّة وسمطُ العينِ الذَّهبيَّة"، وهما في أسَانيدِ السادةِ العلويِّين.

٣- "عقودُ اللآل في أسانيدِ الرِّجال".

والآخيرُ ثَبَتٌ متعدِّدُ الفوائدِ، غيرُ مُقتصِرٍ فهو يمانيٌّ، حجازيٌّ، مغربيٌّ مصريٌّ، شافعيٌّ، وحنفيٌّ، يذكرُ المعاجمَ والأثبات، ويعتني بتسلسلِ الأخذِ، وتراجمِ الأعيانِ، وفيه نصوصٌ لبعضِ الإجازاتِ، وسأقصرُ الكلامَ علىٰ الأول والثاني:

---

(١) "فتح القوي" (ص: ١٢٦-١٣٧).

١ - "منحةُ الفتاحِ الفاطر":

"منحةُ الفتاحِ الفاطر بذكرِ أسانيدِ السَّادة الأكابر" هو أولُ الأثباتِ التي كتبَها صاحبُ التَّرجمةِ، وهو عبارةٌ عن إجازةٍ مطوَّلةٍ لاثنينِ منَ السَّادةِ آل باعلويٍّ قال في أولها: «أمَّا بعدُ: لَمَّا كانَ الإسنادُ مِن الدِّين، وصِلةً بينَ العبدِ وسيِّدِ المرسلين، وكان للحقيرِ الاتصالُ بالسَّادةِ القادةِ الأكابرِ، ومَنَّ الله عليه بالإذنِ منهُم لروايةِ العِلْمَينِ الباطنِ والظاهرِ؛ دعا حُسنُ الظنِّ لأخذِ ما ذكر عنِّي فأمرَني بتحريرِ سندِي بعد الاستجازةِ منِّي سيدان هما حسنةُ الزَّمانِ، وبهجةُ الأوانِ أحدُهما: الغُصنُ النضيرُ من الشَّجرةِ العلويَّةِ والدَّوحةِ الشَّريفةِ النبويَّةِ الأخُ العلَّامةُ اللَّوْذَعيُّ الفهَّامةُ زينُ العابدين عليُّ بنُ شيخِنا الإمامِ محمَّد بنِ حسين ابنِ عبدالله بن شيخ الحبشيُّ[1].

وثانيهما: الأخُ المتحلِّي بحليةِ السَّكينةِ والوقارِ، والمتجلِّي في خلعةِ الفضلِ والفخارِ، العلَّامةُ الفهامةُ: عبدالرحمن بنُ محمَّد بنِ حسين المشهور[2]، ولَمَّا لَمْ

---

(١) وليُّ الله الصالحُ، العلَّامةُ العاملُ، وُلد سنةَ ١٢٥٩، قرأ العلومَ وحفِظَ القرآنَ في حضرموت، له مؤلَّفاتٌ ومكاتباتٌ، ومن أشهرِ مؤلَّفاتِه المولدُ المعروفُ بـ "سمط الدُّرر في أخبارِ مولدِ خيرِ البشر" وهو مشهورٌ يقرأ باليمنِ وحضـرموت والحجازِ وأندونيسيا، تُوفِّي بمدينةِ سيئونَ سنة ١٣٣٣.

ترجمته في: "الدليل المشير" للسَّيد أبي بكر الحبشي (ص: ٢٨٨).

(٢) عالِمٌ من كبارِ علماءِ السَّادةِ آل باعلويّ، وُلد بتريم بحضرموت سنة ١٢٥٠، وبها نشأ وتعلَّم وتوسَّع في العلوم، تولَّى الإفتاء، وله مُصَنَّفاتٌ منها "بغية المسترشدين" في الفقه الشافعيِّ، و"شمس الظهيرة في نسبِ أهلِ البيتِ من بني علويٍّ"، ومختصرات في الفقه، توفي سنة ١٣٢٠.

أجدْ بُدًّا عن إسعافِهما بل حملَني على إجابتِهما وصدَّني عنْ خلافِهما ما لَهما مِنْ حقِّ الأخوَّةِ والصُّحبةِ والصِّلةِ والقُربةِ»،و"منحةُ الفتاحِ الفاطر" رتَّبه مصنِّفُه على أبوابٍ:

الأولُ: طرقُ المصنِّفِ للحديثِ المسلسلِ بالأوليَةِ[1].

الثاني: ذكرُ مشايخِ السَّيد عيدروس الحبشيِّ صاحبِ الثَّبَتِ[2].

الثالثُ: في فضلِ السَّندِ، فأسانيد صاحبِ الثَبَتِ للكتبِ السِّتةِ والأثبات المشهورةِ وأسانيدُه في العلومِ الشَّرعيةِ من عقائدَ وتفسيرٍ وحديثٍ وفقهٍ.

الرابعُ: ختمُ الكتابِ بأسانيدِه في التَّصوُّف[3].

والكتابُ مطبوعٌ بدارِ الفقيهِ للنَّشرِ والتوزيعِ بتحقيقِ السَّيدِ عبدالله بن محمَّد الحَبْشيِّ سنة ١٤١٩، في (٢٦٢) صفحةً.

٢ - "عقدُ اليواقيتِ الجوهريَّة":

"عِقدُ اليواقيتِ الجوهريَّة وسمطُ العينِ الذَّهبيَّة، بذكرِ طريقِ السَّاداتِ العلويَّة[4]، وما لهم من الإسناداتِ القويَّة، وما أُثرَ عن بعضِهم منْ إجازةٍ

ترجمته في: "شمس الظهيرة في نسبِ أهل البيتِ من بني علويٍّ"، و"إدام القوت" (ص: ٩٠٤).

(١) "منحة الفتاح الفاطر" (ص: ٤٣).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٧٥-١١٧).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ١٤٣-١٤٥).

(٤) السادةُ العلويون من الأشرافِ الحسينيين ينتسبون للإمامِ أحمد بن عيسى بن محمَّد النقيب بن علي العُرَيْضي بن جعفرٍ الصَّادق بن محمَّد الباقر بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ ابن أبي طالب عليهم السلام، كما تقدَّم ولهم فروعٌ منها: آل السقَّافِ، وآل العيدروس، وآل

ووصيةٍ"، هكذا جاءَ اسمُ الكتابِ مُطوَّلًا في مقدِّمةِ "عِقد اليواقيتِ"[1].

والكتابُ يتكوَّنُ من مقدِّمةٍ وبابينِ، فالمقدِّمةُ تحتوي على تذكيرِ النَّفسِ بما كانَ عليهِ الأسلافُ العلويُّون وتحذِيرها من الميلِ عنْ طريقِهم.

والبابُ الأولُ: في ذكرِ طريقِ السَّادةِ العلويَّةِ وفضلِها وفضائلِ أعيانِها واستقامةِ الطريقةِ.

والبابُ الثاني: في إسنادِ الطَّريقةِ العلويَّةِ وذكرِ شيوخِها واتِّصالاتِهم والترجمةِ المستفيضةِ لهم، وما تلقَّاهُ المصنِّفُ عنهُم على وجهِ الحقيقةِ والمجازِ.

وهو في هذا البابِ يُفَصِّلُ أحوالَ شيوخِه وطرقَ أخذِهِم وأحوالهم، ويذكرُ نصوصَ إجازاتِهم له، وكيفيةَ أخذِه عنهُم ثمَّ اشتغَلَ في فصليْنِ برفعِ الأسانيدِ إلى الأئمَّةِ المتقدِّمين الكِبارِ ثمَّ رفعِ الإسنادِ إلى النَّبيِّ ﷺ[2].

وبالجملةِ فـ"عقدُ اليواقيتِ الجوهرية" ثبتٌ صوفيٌّ، وهو خاصٌّ بأسانيدِ سلسلةِ الطريقةِ العلويَّةِ، وهو ما صرَّح به مُصَنِّفُه السَّيدُ عيدروسُ بنُ عمر الحَبْشيُّ فقال في مقدِّمة كتابِه "عقود اللآل": «جمعتُ المجموعَ المسمَّى "عقد

العطَّاس، وآل الشَّيخِ أبي بكـر... وغيرهم، وثَمَّ كتبٌ في أنسابِهم وتراجِمهم منها: "شمس الظَّهيرة في نسبِ أهل البيتِ من بني علويّ" للسيد عبدالرحمن بن محمَّد بن حسين المشهور، مطبوعٌ في مجلدين في عالم المعرفةِ بجدة سنة (١٤٠٤)، و"تحفة المحبِّين بذكرِ نسبِ السَّادة العلويين" لأخي وسيدي حسنةِ الأيام العلامةِ الدكتور الحبيب علي بن محمَّد بن حسين العيدروس، وهو من أكابر العلويين في عصرِنا علمًا واستقامةً وهديًا.

(١) "مقدِّمة عقد اليواقيت" (ص: ٣).

(٢) "عقد اليواقيت" (١/ ٣، ٢/ ٥٥، ١٠٠، ١٢٩).

اليواقيتِ الجوهريَّة وسمط العين الذَّهبية"، وهو موضوعٌ لبيانِ سلسلةِ الطريقةِ العلويةِ، وإسناداتِها الصَّحيحةِ الحسنةِ القويةِ»[1].

والكتابُ مطبوعٌ في مجلَّدين من القطعِ الكبيرِ المجلَّد الأول في (١٤٩) صفحة والثاني في (١٤٤) صفحة من القطعِ الكبيرِ، وكتابتُه ضيقةٌ جدًّا، والاستفادةُ منه تكونُ بعد عناءٍ، وهو بحاجةٍ إلى إعادةِ صفٍّ حديثٍ مع تقويمِ النصِّ والتحقيقِ والعزْوِ، وأن تكونَ اليدُ القائمةُ عليه أمينةً على النصِّ.

ثمَّ أعيدَ طبعُه بعنايةِ أخِي الدكتور محمَّد بنِ أبي بكرٍ باذيب الحضرميِّ وخرجَ في مجلَّدينِ عن دارِ الفتحِ للدراساتِ والنَّشرِ سنة ١٤٣٠.

❀ ❀ ❀

(١) مقدِّمة "عقود اللآل" (ص: ٣).

المبحث الثاني

السَّيد عبدالحي بن عبدالكبير الكَتَّاني الفاسي[1]

العلَّامةُ مُسْنِدُ الدُّنيا، ذائعُ الصِّيتِ في المغربِ والمشرقِ، المطَّلعُ ذو التصانيفِ سيِّدي محمَّد عبدالحيِّ بنُ عبدالكبير بنِ محمَّد بنِ عبدالواحد بنِ أحمد بنِ عمر بنِ إدريس الكَتَّانيُّ الحسنيُّ الإدريسيُّ المغربيُّ الفاسيُّ أبو الإقبال وأبو الإسعاد.

وُلدَ بفاس في جُمادىٰ الثانية سنة ١٣٠٠، وقيل ١٣٠٢ وانظرْ في تحديدِ سنةِ مولدِه "المظاهر السامية" (١/ ٢٣٠)، وحضرَ علىٰ عددٍ من مشايخِ فاس بالقرويِّين.

فمن مشايخِه غيرِ والدِه شقيقُه سيدي محمَّدُ بنُ عبدالكبير الكتانيُّ، وخالُه الفقيهُ سيدي جعفر بن إدريس الكتانيُّ، وابنُ خالِه سيدي محمَّد بن جعفر الكتانيُّ، ومن غيرِ بيتِ الكتانيِّ حضر علىٰ شيخِ الجماعةِ أبي العباس أحمد ابن

---

(١) من مصادر ترجمته: مقدمةُ "فِهْرس الفَهارس" (١/ ٥)، "النبذةُ اليسيرةُ النافعةُ التي هي لأستارِ جملةٍ من أحوال الشُّعبةِ الكتانية رافعة" للسَّيد محمَّد بن جعفر الكتانيِّ (ص: ٢٢٢)، "خاتمةُ الأنوارِ الجليَّة في مختصرِ الأثباتِ الحلبيَّة" للشيخ محمَّد راغب الطباخ الحلبي (ص: ٤١٣)، "الدليل المشير" (ص: ١٤٨)، "شجرة النور الزكية" (ص: ٤٣٧)، "تشنيف الأسماع" (٢/ ٤٢٩)، "بلوغ الأماني" (ص: ١٩٩)، "الأعلام" (٦/ ١٨٧)، "المستدرك علىٰ معجم المؤلفين" (ص: ٣٣٩)، "دليل مؤرِّخي المغربِ الأقصىٰ" (ص: ٤٤)، "جامع كراماتِ الأولياء" (١/ ٢٧٧)، "إتحاف المطالع بوفياتِ القرنِ الثالثِ عشرَ والرابع" لعبدالسَّلام بن سودة (٢/ ٥٧٨)، "الثبت الكبير" للشيخ حسن المشاط (ص: ١٧١)، "تحفة الإخوان" للجرافي (ص: ٨٤)، "فهرست الشيوخ والأسانيد" للسيد محمَّد بن علويِّ المالكيِّ (ص: ٢٠٤)، "معجم المعاجم والمشيخات" للدكتور يوسف المرعشلي (٣/ ٥٢٢).

الخياط الزكاريِّ، والسَّيد محمَّد بن قاسم القادريِّ، وقاضي مكناسَ أحمد ابن الطالب بن سودةَ، والسَّيد محمَّد الفضيل بنِ الفاطميِّ الإدريسيِّ.

استجازَ المترجَمُ من مشايخِه المذكورين وكانَ همُّه وقتَ الطلبِ التردُّدَ على مسندِي المغربِ بقصدِ الرِّوايةِ عنهم، وكاتَبَ عددًا مِن المُسنِدِين بالأقطارِ الإسلاميةِ فأجازَه جماعةٌ منهم كتابةً.

وفي سنة ١٣٢٠ عُيِّن بظهير ملكي، لإقراءِ الحديثِ الشَّريفِ بالضَّريحِ الإدريسيِّ، وفي سنة ١٣٢٣ كانتْ حَجَّتُه الأولى فرحَلَ إلى الحجازِ وفي طريقِه دخل مصرَ وأدركَ عددًا من أعيانِ العلماءِ بالأزهرِ المعمورِ فروى عنهم منهم شيخُ الإسلامِ عبدالرحمن الشربينيُّ الشافعيُّ، وشيخُ الإسلامِ سليم البشريُّ المالكيُّ، والشهابُ أحمد الرفاعيُّ شيخُ المالكيةِ ... وغيرُهم.

وعندما دخل الحجازَ أخذَ عن عددٍ من أكابرِ المُسْنِدينَ والعلماءِ الصَّالحين، وألقى دروسًا في الحرمِ المدنيِّ الشَّريفِ وفي الرَّملةِ، وبيتِ المقدَّسِ، ودمشقَ وهو لم يتجاوزِ الخامسةَ والعشرينَ وذلك فضلُ الله يؤتيهِ منْ يشاءُ، ثمَّ رجعَ إلى المغربِ حاملًا رايةَ الرِّوايةِ عن المتأخِّرين من المشرقَ إلى المغربِ ونال شهرةً فائقةً.

وفي عامِ ١٣٣٩ رحلَ إلى الجزائرِ وتونسَ والقيروانِ رغبةً في الرِّوايةِ وإدراكِ المعمَّرينَ.

اعتنى عنايةً فائقةً مع همَّةٍ نادرةٍ وحرصٍ عجيبٍ على أخذِ الإجازاتِ وروايةِ الكتبِ وتحصيلِ الفهارسِ والأثباتِ وجمعَ في ذلك ما لم يجمعْه غيرُه في عصرِه.

وأظنُّه كانَ منْ أعلمِ أهلِ الأرضِ بروايات الأثباتِ والفهارسِ، بل ربَّما كانَ أعلمَهم، ومدحَه الكبارُ واشتهرَ اشتهارًا ليس في المغربِ فقط بل في المشرقِ أيضًا، وتسابقَ العلماءُ في الرِّوايةِ عنه، بل وكتابةِ ترجمتِه في مُصَنَّفاتِهم

رغمَ كونِهم أكبرَ منه سنًّا.

وفي سنةِ ١٣٥١ حجَّ حَجَّته الثانيةَ والأخيرةَ، وحصلَ عليه إقبالٌ وتسابقَ العلماءُ والطلابُ في الرِّوايةِ عنه وتحمُّلِ بعضِ المسلسلاتِ الحديثيَّةِ منه كالأولية والمصافحةِ والمشابكةِ وغيرِ ذلكَ.

اشتهرَ المترجَمُ له بمعرفةِ تراجمِ المتأخِّرينَ من أصحابِ الفهارسِ والأثباتِ والمعمَّرينَ وتسلسلِ أخذِهم ووفياتِهم طبقةً بعدَ طبقةٍ مع حفظٍ مشهودٍ للمعتنينَ بأسانيدِ المتأخِّرين، مع معرفةٍ بأنسابِ الفاسيينَ معرفةً تامَّةً، وكانتْ له تعقيباتٌ على بعضِ معاصريه، لا سيَّما من أقاربِهِ الذينَ تتلمذَ عليهِم فكتبَ مجلَّدَين في التعقيبِ على "سلوةِ الأنفاسِ"، ومجلَّدينِ آخرَينِ في التعقيبِ على شقيقِه وطريقتِه وأبنائِه، وقد جمعَ منْ بلادِ المغربِ ومنْ أسفارِه مكتبةً نادرةً مُتميِّزةً تعدُّ مِنْ أعظمِ المكاتبِ الخاصَّةِ بالعالمِ الإسلاميِّ وكُتبتْ بشأنِها كتاباتٌ.

وفاته: اضطرَّ عبدالحيِّ الكتانيُّ بسببِ ظروفٍ أَلَمَّتْ به إلى مغادرةَ المغربِ وعاش في فرنسا في مدينةِ نيس، وتُوفِّي فجرَ يومِ الجمعةِ ١٢ رجب الحرام سنة (١٣٨٢)، ودُفِنَ بمقبرةِ المسلمينَ رحمه الله تعالى.

مُصنَّفاتُه:

في ترجمةِ عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ التي جاءتْ في مقدِّمة "فهرس الفهارس" بلغتْ مُصَنَّفاتُه مائةً وثلاثين مُصنَّفًا جلُّها يتعلقُ بالإسنادِ والفهارسِ والأثباتِ، وهذه هي مُصنَّفاتُه التي تتعلَّقُ بالفهارسِ والأثباتِ والإجازاتِ[1]:

(١) وهذه هي المواضعُ التي تكلَّم السَّيدُ عبدالحيِّ فيها على مُصنَّفاتِه مستخرجةً من "فهرس الفهارس والأثبات": (١/ ٢٦، ٢٧، ٢٨، ١٨٠، ١١٢، ١١٠، ١٨٨، ١٩١، ٤٨٣، ٤٠٩، ٦٠٦، ٦٦٦، ٢٦٨٣، ٧٥٣، ٧٧٩، ٨٤٧، ٩٢١، ٩١٩، ١٠٤٣).

١ - "رفعُ الإصْرِ ودفعُ الضَّير عن إجماعِ الحافظ أبي بكر بنِ خير".

٢ - "تلخيصُ النفحِ المسكي في شيوخِ أحمد مكي".

٣- "غايةُ الاستنادِ، في أغلاطِ إمداد ذوي الاستعداد"، وهو فهرسُ الشَّيخِ عبدالقادر الكوهن.

٤ - "الإجازةُ الصُّغرىٰ"، وهي المطبوعةُ بمصرَ.

٥ - "مجالي الامتنانِ، فيما رُوِي لنا بالتسَلسُلِ من سُورِ القُرآن".

٦ - "الإسعافُ بالإسعادِ الرَّباني في إجازة الشَّيخ النبهاني".

٧- "ترجمة الشَّيخِ محمَّد صالح البخاريِّ الكبرىٰ" في مجلَّدٍ كبيرٍ.

٨- "عبيرُ الند في ترجمةِ سيدِنا الجد".

٩ - "الطوالعُ الفخريةُ، في السَّلاسلِ القادرية".

١٠ - "إتحافُ الحفيدِ بترجمةِ جَدِّه الصِّنديد".

١١ - "سلاسلُ البركاتِ الموصلةُ لدلائلِ الخيراتِ".

١٢ - "المعجمُ الأكبر".

١٣ - "المسلسلاتُ الكبرىٰ".

١٤ - "ذيلُ الأوائلِ العجلونيَّة".

١٥ - "أوائلُ في معارضةِ العجلونيَّة".

١٦ - "الأربعون المسلسلةُ بالأشراف".

١٧ - "فهرسةُ الشَّيخِ الشبيهيِّ".

١٨ - "منيةُ القاصد في بعضِ أسانيدِ الأستاذِ الوالد".

١٩ - "ارتقاءُ الهمَمِ العليَّة، إلىٰ ما علقَ بالبالِ من حديثِ الأولية".

٢٠ - "نقدُ فهرسِ الشَّيخِ فالح المدني".

٢١- "أسانيدُ حصرِ الشَّارد".

٢٢- "الطالعُ السَّعيدُ إلى المهمِّ من الأحاديثِ المسلسلةِ بيومِ العيد".

٢٣- "فهرسةُ باسمِ الشَّيخِ محمَّدٍ الصَّادق النيفر التونسي".

٢٤- "البحثُ المحبوب من ترجمةِ الشَّيخِ السنوسيِّ دفين جغبوب".

٢٥- "الرَّدعُ الوجيزُ لمنْ أبى أنْ يجيز".

٢٦- "كوكبُ المجدِ السَّاري في ترجمةِ أبي عبدالله محمَّدِ بنِ صالح الرِّضويِّ البخاريِّ"، ولعلَّها التي تقدَّمتْ (رقم٧).

٢٧- "اللآلئ الدُّريَّة في زبدةِ عِقْدِ اليواقيتِ الجوهريَّة".

٢٨- "منحُ القدير في أسانيدِ والدي الشَّيخِ عبدالكبير".

٢٩- "فتحُ الملكِ الناصر في إجازةِ ملكِ تونسَ محمَّدٍ الناصر".

٣٠- "تلخيصُ صلةِ الخلفِ للروداني".

٣١- "الفتحُ الوهبي في مناقبِ أبي حامدالعربي".

٣٢- "إجازاتٌ متفرِّقة".

٣٣- "فهرسُ الفهارسِ والأثباتِ ومعجمُ المعاجمِ والمشيخات".

٣٤- "مطيةُ المجازِ إلى منْ لنا بالحجازِ أجاز".

٣٥- "منحُ المنَّة في سلسلةِ بعضِ كتبِ السُّنة".

٣٦- "النجومُ السوابقُ الأهلَّة فيمن لقيتُه أو كتبَ لي منَ الأجلَّة"، وهو ثبتٌ كبيرٌ في نحوِ عشرِ كراريسَ، ذكر فيه مائةَ شيخٍ.

وذكر السَّيدُ عبدالحيِّ الكتانيُّ جلَّ هذه المصنفاتِ عند كلامِه على نفسِه في فهرسِ الفهارسِ[1].

---

(١) "فهرس الفهارس" (١/ ٤٨٢).

"فهرس الفهارس والأثبات"

سببُ تصنيفِ الكتابِ هو استدعاءُ وطلبُ الإجازةِ منَ الشَّيخِ محمَّد حبيبِ الله الشنقيطيِّ على أن تكونَ الإجازةُ مشتملةً على ما اتَّصلَ الكتانيُّ به من الفهارسِ والأثباتِ(١)، وقد أجابَه الشيخُ عبدالحيِّ الكتانيُّ بكتابِ "فهرس الفهارس".

١- مقدمة "فهرس الفهارس":

مقدمةُ "فهرس الفهارس" جاءتْ في ستٍّ وثلاثين صفحةً افتتحَها عبدالحيِّ الكتانيُّ بتسميةِ بعضِ من روىٰ عنهُم من المسنِدين في "فهرس الفهارس" وجاءَ عددُهم سبعةً وستينَ ومائةَ شيخٍ، ورتَّبهُم علىٰ حروفِ المعجم(٢)، ثمَّ ذكرَ أربعَ فوائدَ سمَّاها مقدِّماتٍ كالآتي:

١- المقدِّمةَ الأولىٰ في: التعريفِ بالمشيخةِ، والمعجمِ، والبرنامجِ، والثبتِ، والفهرسةِ، ضبطًا وتاريخًا(٣).

٢- المقدِّمةُ الثانيةُ في: حدِّ الحافظِ والمحدِّثِ والمسنِدِ، وذكرَ أنَّ أدنىٰ المراتبِ الثلاثةِ المسنِدِ، وأسهبَ في حدِّ الحافظِ وذكرِ الحفَّاظِ بعد الحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ(٤)، في نظرِه، ولي ملاحظاتٌ مطوَّلة عليها ذكرتُها في "تزيين الألفاظ".

---

(١) مقدمة "فهرس الفهارس" (١/ ٤٩).

(٢) مقدمة "فهرس الفهارس" (ص: ٥٨-٦٧)، وفي أطروحةِ الدكتور عبدالله المرابط الترغيِّ الطنجيِّ المغربيِّ رحمه الله تعالىٰ -التي تقدَّم ذكرُها- فصلٌ كاملٌ حول التعريف بالبرنامج، والفهرسة، والمعجم، والمشيخة (ص: ٣٠-٥٠).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٦٧-٧١).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ٧١-٧٩).

٣- المقدِّمةُ الثالثةُ في: شرفِ الإسنادِ، وتفرُّدِ الأمَّة المحمَّدية به(١).

٤- المقدِّمةُ الرَّابعةُ في: أهميَّةِ معرفةِ الوفيَاتِ، وتاريخ الرُّواة(٢).

والمباحثةُ مع هذه المقدماتِ يحتاجُ لوقتٍ، وما سجَّلتُه من آراء في كتبٍ وتقييداتٍ يكفي لمناقشةِ أكثرِ قضايا هذه المقدِّماتِ، وما فيها من صوابٍ، فكثيرٌ منه وُضعَ في غيرِ موضعِه، ومِن الجورِ نقلُ الكلامِ على أهميةِ الأسانيدِ والعنايةِ بها إلى أثبات المتأخِّرين، وذكر الاتصالات بـ"اليانع الجني"، و"حصر الشارد"، و"الدرر السنية".

والصواب أنَّ مَن تكلَّم على أهمية الأسانيد من علمائنا الأوائل فإنما قصد أسانيد المتقدِّمين الموصِّلة للمتن، وكانَ على صاحب هذه المقدِّمة أنْ يُبيِّنَ قيمةَ الاشْتغال بالأسانيدِ للفهارسِ والأثباتِ وأنَّها تُذكرُ للتبرُّكِ فقطْ، وأنَّ الاشتغالَ بالحديثِ الشَّريفِ شيءٌ آخرُ.

٢- عددُ الأثباتِ التي ذكرت في "فِهْرس الفَهارِس":

ورتَّبه ترتيبًا خاصًّا به وقال في مقدِّمته (١/ ٥١): «وها أنا عجَّلتُ في هذه العجالةِ بذكرِ أسانيدي واتِّصالاتي بنحوِ الاثني عشرَ مائةِ ثبتٍ من أثباتِ أهلِ المشرقِ والمغربِ، مرتبًا على حروفِ المعجم» ،وعبارةُ السيِّد عبدالحيِّ الكتانيِّ في عددِ أثباتِ كتابِه تقريبيةٌ، ولذلكَ أسبابٌ ثلاثةٌ:

أ- مشى صاحبُ "فهرس الفهارس" على كتابةِ ترجمةِ صاحبِ الفهرسِ في مكانٍ، وفهرسته أو ثبته في مكانٍ آخر فمثلًا "حصر الشارد" في (١/ ٣٦٢)، رقم (١٢٢)، وترجمةُ عابد السنديِّ في (٢/ ٧٢٠).

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٨٠-٨٢)

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٨٣-٨٤).

وكثيرًا ما تجدُ الكلامَ على الثبتِ مُكرَّرًا في الترجمةِ وعند إفرادِه، انظر: ترجمة البديري (١/ ٢١٦) وفيها ذكرُ ثبتِه "الجواهر الغوالي في الأسانيد العوالي" وكلامًا عليه، ثمَّ تكرَّر منه الكلامُ على نفسِ الثبتِ (١/ ٣١٦)، وفهرسته (١/ ٢٢٨)، والذَّيل عليها (١/ ٤٢١)، أحمد قاطن ترجمته في (٢/ ٩٣٨)، وفهرسته (١/ ١٨٨)، جعفر بن إدريس الكتاني ترجمته (١/ ٣٠٠)، وثبته (١/ ١٨٦)، وقد يتمُّ التَّكرار أكثرَ من مرتين فابنُ غازي ترجمتُه (٢/ ٨٩٠)، وفهرستُه (١/ ٢٢٨)، والذَّيلُ عليها (١/ ٤٢١). ويزيدُ عن ثلاثةِ أماكنَ لبعضِهم كالسَّيد محمَّد مرتضى الزبيديِّ، والسَّيدِ محمَّد بن عليٍّ السنوسيِّ.

ب- لكنَّه لم يثبتْ على ما مشى عليهِ، فقد يجمعُ بين الترجمةِ والثبتِ في مكانٍ واحدٍ، انظرْ مثلًا: إبراهيمَ بنَ أبي بكرٍ العلويَّ اليمانيَّ (١/ ١٢٧)، والمفتي العلامةَ السَّيدَ حسين الحبشيَّ (١/ ٣٢٠)، وهذا تخالفٌ بينَ طريقتَينِ في كتابٍ واحدٍ.

ج- وقد يكتفي بالثبتِ أو الفهرسةِ ولا يفردُ صاحبَها بالترجمةِ، انظر: "التقييد لمعرفة رُواة السُّنن والمسانيد" للحافظِ ابنِ نقطة (١/ ٢٩٣)، ولم يفرِدِ ابنَ نقطةَ بالترجمةِ.

د- أنَّه قد لا يستَوعبُ أعمالَ المترجَمِ الإسنادِيةِ، ويكتفِي بثبتٍ واحدٍ، فالشيخ المكيُّ بنُ عزوزٍ ذكر له عبدُالحيِّ الكتانيُّ له ثلاثةَ أثباتٍ (٢/ ٨٦٠) هي: "الصَّفحُ السَّعيدُ في اختصارِ الأسانيد"، و"الثبتُ الجامعُ لأسانيدِه في كلِّ فنٍّ"، و"عمدة الأثبات"، ولم يترجِم إلا للأخيرِ (٢/ ٨٧٧)، رقم (٤٧٧).

من أجلِ هذا لا نستطيعُ الجزمَ أو التقريبَ في أعدادِ الأثباتِ بالكتابِ.

٣- ترتيبُ الكتابِ: قوله: «مرتَّبًا على حروفِ المعجمِ».

مشى عبدالحيِّ الكتانيُّ في ترتيبِه لكتابِه على أسُسٍ ثلاثةٍ:

الأول: اتباعُ الترتيبِ الألفبائيِّ بطريقةٍ غيرِ معتادةٍ.

لكنْ لم يفِ الكتانيُّ بالترتيبِ فتجدُ اضطرابًا كبيرًا في الترتيبِ، وعدمَ استقامةٍ على أيِّ وجه فـ"النفس اليماني" (٢/ ٦٩٥)، قبل "نشر المعطار" (٢/ ٧٠٠) وبعدَه (٢/ ٧٠٠) "النفحات الغوالي"!! والصَّاحبان (٢/ ٧٠١)، قبلَ الصَّابوني (٢/ ٧٠١) !! والصِّنهاجيُّ (٢/ ٧١٠)، قبل الصَّفديِّ (٢/ ٧١١)، والصَّفاقسيُّ (٢/ ٧١٢) بعده !!. وهكذا فقلْ في هذا التَّرتيبِ ما شِئتَ منَ الاضْطرابِ والبدائيَّةِ!!

الثاني: مراعاة ما اشتهر بِهِ المترجَم فالحافظُ السُّيوطيُّ هو عبدالرحمن بنُ أبي بكرٍ، لكنْ وضعَه في حرفِ السِّين، والقاضي محمَّد بن عليٍّ الشوكانيُّ في حرفِ الشِّين وهكذا.

الثالثُ: قسَّمَ كلَّ حرفٍ إلى قسمينِ: القسمُ الأول يترجِمُ فيه للمترجَمين، والقسمُ الثاني يترجِمُ فيه للثبتِ أو الفهرسةِ أو المشيخةِ أو البرنامجِ.

وهذا أدَّى إلى اضطرابٍ كبيرٍ في ترتيبِ الكتابِ، وصعوبةِ البحثِ فيه، ولما طُبِعَ بدارِ الغربِ الإسلاميِّ وفهرسَه الدكتور إحسان عباس سهُلَ البحثُ في الكتابِ.

٤ - الاستدراكُ على "فهرس الفهارس":

لم يستوعبِ "فهرس الفهارس" الأثباتَ، ولم يدَّعِ ذلكَ فقال في خاتمةِ كتابِه (٢/ ١١٦٧): «وأمَّا الاستيعابُ فأمر لا يفي به طولُ الأعمارِ».

وقال الدكتور إحسان عباس في تقديمِه (٣/ ٥): «وكنتُ أثناءَ تحقيقِ الكتابِ قد جمعتُ عددًا كبيرًا من أسماءِ الفهارسِ والمعاجمِ والأثباتِ التي فاتَ المؤلفَ ذكرُها، لأجعلَها مُلحقًا للكتابِ، ثمَّ رأيتُ أنَّ هذا عملٌ لا يكادُ يصلُ إلى نهايةٍ، إذ لا يكادُ كلُّ عالمٍ مسلمٍ أن يكونَ قد كتبَ لنفسِه مُعجمًا أو مشيخةً

أو فِهرسًا أو ثبتًا». معناهُ أنَّه يمكنُ الاستدراكُ على الكتابِ بأضعافِه، وهو ما قامَ به الدكتور يوسفُ عبدالرحمن المرعشليُّ في كتابه "معجم المعاجم والمشيخات".

٥- منْ خصائصِ "فهرس الفهارس":

عبدالحيِّ الكَتَّانيُّ اقتنى عددًا كبيرًا من الفهارسِ والأثباتِ والبرامجِ والمشيخاتِ المخطوطةِ والمطبوعةِ، ووصفَها وَصْفَ العارفِ بها، ويظهرُ منْ كلامِه عليها أنَّه درسَها وولعَ ببعضِها، وذكرَ اتِّصالاتِه بها، فهوَ مُسنِدٌ وَلِعٌ جدًّا بآلتِه، ابتعدَ بعلمِ الحديثِ إلى أثباتِ المتأخِّرينَ بل متأخِّريهم، فيذكرُ اتصالاتِه بهم من طريقٍ أو طُرقٍ، وكلامُه فيهِ بعضُ توسُّعٍ، ككلامِه عن الأوليَّة (١/ ٨٥)، والأوائلِ (١/ ١١٠)، وإسناده للبخاريِّ (١/ ١٧٩)، (٢/ ٧٦١) وغيرِ ذلك.

ج- ووجَّه نقدًا شديدًا لبعضِ معاصِريه منْ أصحابِ الأثباتِ بالمغربِ فقال (١/ ٢٦٢): «الرِّوايةُ بالسَّماعِ الذي لا يقترنُ بالإجازَةِ الجابرةِ لما لم يسمعْ غرورٌ وتدليسٌ فوصلُ الإسنادِ بما ذُكرَ مجرَّدُ كذبٍ».

ثمَّ زادَ فقال: «فإنَّكَ إذا جئتَ إلى أكبرِ منْ تراهُ وسألتَه عن كيفيةِ روايتِه للصحيحِ مثلًا عن شيخِه فلانٍ يقول لكَ قرأتُه عليه فإذا سألتَه هل قرأتَ عليه جميعَه؟ قال: لا بل البعضَ وهكذا شيخُه مع شيخِه لا يضبطونَ سماعًا ولا يقابلونَ ولا يعارضُون فرعًا بأصلٍ».

وأعقبَه بقولِه: «وروايةُ جميعِ الكتابِ بمجرَّدِ حضورِ بعضِه أفحشُ كذبٍ وأنذلُ تدليسٍ بل رأينا من عَمدَ الآنَ إلى شيخٍ حضرَ على شيخِه في طرفٍ من المختصرِ فصار يروي عنه عن ذلكَ الشيخِ الكتبَ السِّتةَ و"الموطأ" وهو لم يُجزْ بها من شيخِه ولا حضرَ عليه فيها ولا سمعَ منه أو عليهِ ولو حَديثًا واحدًا منها وهذا ما يتنزَّه عنه أكذبُ الكذَّابين وأخبثُ الغاشِّين».

وصرَّحَ بضعفِ روايةِ كثيرٍ من أهلِ المغربِ فقال: «ولذلكَ نرىٰ أنَّ الرِّوايةَ التي يتعاطَاها كثيرٌ منْ أهلِ المغربِ ومنْ أخذَ عنهُم منْ غيرِهِم في الزَّمنِ الأخيرِ والأسانيدُ التي يوصِلُون لا يَفرحُ بها إلا منْ عَرِيَ عن العلمِ وضربَ بينه وبينَ أهلِ الرِّوايةِ بأسوارٍ».

وهذا إنَّما يدلُّ علىٰ نظرةٍ نقديةٍ لأثباتِ معاصِريه من المغربِ، وكانَ عليه التصريحُ والبيانُ نصيحةً لأهلِ الرِّوايةِ، وأنَّ هذا الفنَّ فيه تعبٌ، مع أنَّ المحصِّلةَ النهائيةَ منه ضعيفةٌ، والإكثارَ منه مضيعةٌ للوقتِ.

والحقُّ يقال إنَّ هذا النقدَ لا يَقتصرُ علىٰ معاصِريه بل ينسحبُ لطبقاتٍ أعلىٰ.

فلْيكتَفِ الطالبُ الشَّحيحُ بدينِه بعلمِ الحديثِ روايةً ودرايةً فليقرأ الاصطلاحَ، ولا يستكثرْ ويكفيه "شرحُ النُّخبة" وإتقانُها معَ مراجعَة "تدريب الرَّاوي"، وليقرأ علىٰ شيخِه وبنفسِه ما استطاعَ من الأجزاءِ الحديثيَّة، ولينظرْ في كتبِ الرِّجال، ويوثِّقِ التخريجاتِ ويمشِ خلفَها، ويتدرَّبْ عند شيخِه علىٰ تخريجِ بعضِ الأحاديثِ وليصعدْ شيخُه بهِ.

وإياكَ ثمَّ إياكَ أن تهملَ آلاتِ العلومِ الشَّرعيةِ وأَقبِلْ علىٰ الفقهِ وآلاتِه، وعلىٰ معرفةِ الفِرَقِ وشيءٍ منَ التاريخِ في القرُونِ الثلاثةِ فمنِ اشتغلَ بالحديثِ بدونِ معرفةٍ بهما وقعَ في الظُّلمِ واسْتَمْرَأَ الجهلَ، فعلومُ الشَّريعةِ بحرٌ لا سَاحلَ لهُ.

ويكفيكَ منَ الأسانيدِ القليلُ الذي يغنيكَ عن الكثيرِ، فجمعكَ الأثبات والطرقِ إليها ابتعادٌ عن علمِ الحديثِ وتحقيقِ مسائلِه، وإنَّما هو عملُ البطَّالين السَّاعين للتصدُّرِ والشُّهرةِ، نصحتُك والله الهادي لا ربَّ سِواه.

٦- تهذيبُ "فهرس الفهارس":

تقدَّمَ وجودُ خللٍ في ترتيبِ الكتابِ ألفبائيًّا، وحصولُ تَكرارٍ في بعضِ موادِّه، كإعادةِ الكلامِ على عددٍ من الفهارسِ فيُذكرُ الفِهْرِسُ في ترجمةِ صاحبِه، وقد يُذكرُ نفسُ الفِهرِسُ ثانيةً في مكانِه.

ومن أوجُهِ الانتقادِ على الكتابِ روايتُه عن الجنِّ والمُعمَّرينَ، فانظر الرِّوايةَ عن بعضِ المعمَّرينَ ولمن جاوز الخمسةَ قرونٍ (١/ ٣٢٧- ٣٢٩)، أمَّا رواياتُه عن الجنِّ، والجنيِّ التابعيِّ، وشَمْهُورشَ، فهذا تكرَّرَ ذكرُه فانظرْ (١/ ٢٣٥، ٣٣٨، ٤٤٥، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٩٧) و(٢/ ٦٧٥، ٧٠٤، ٨٥٠، ٨٧٩، ٩٤٣، ٩٧٧، ٩٨٢، ١١٤٤) وغيرَ ذلك، وكانَ العلامةُ الكوثريُّ تصدَّى لجمعِ هذا النوعِ في كتابٍ سماه "عتب المغترِّين بدجاجلَةِ المعمَّرين". ومنه ما كانَ ينبغي تحريرُه كتصريحِه بأنَّ روايتَهُ للأوليةِ عن أبيه إضافيةٌ (١/ ٨٥) وفي رسالته "منح المنة" أطلقَ فيفهَم منه أنَّها أوليةٌ حقيقيةٌ.

فمنْ يتصدَّى لتهذيبِ الكتابِ عليه مراعاةُ الآتي:

أولًا: استبعادُ رواياتِ المعمَّرينَ والجنِّيِّين.

ثانيًا: جعلُ الثبتِ أو الأثباتِ والمترجَمِ في مكانٍ واحدٍ، كما فعلَ الدكتور يوسف مرعشلي في كتابِه "معجم المعاجمِ والمشيخاتِ".

ثالثًا: استبعادُ منْ لم يصنِّفْ فهرسةً أو مشيخةً ونحوَ ذلك وكانَ من أصحابِ الإجازاتِ المجرَّدة، واستدراك من هو على شرط الكتاب.

رابعًا: استبعادُ التحلياتُ الزَّائدةِ، كوصفِ الكتانيِّ لابنِ تيميةَ (١/ ٢٧٤) بأنَّه: «إمامُ أهلِ السُّنةِ الحافظُ الكبيرُ...»، وهذا كلامٌ وجدانيٌّ، ولم يكنِ ابنُ تيميةَ إمامًا لأهلِ السُّنةِ، كيفَ وقد نازعُوه وحاكمُوه؟! وهو حافظٌ على طريقةِ

الفقهاءِ، ولم أجدْ للكتانيِّ تحريرًا لمسألةٍ من المسائل التي انتُقدَتْ على ابنِ تيميةَ في مصنَّفٍ خاصٍّ أو ضمن مُصنَّفٍ، وبعضُ المسنِدين يهمل الشيخ عبد الحي الكتاني تحليتَهم مع اعترافِه بعلومِهم كالعلامةِ مصطفى الرحمتيِّ (١/ ٤٢٤)، والعلامةِ محمَّد بنِ إبراهيمَ التتائيِّ (١/ ٢٦٣).

خامسًا: وصلُ مَنْ لم يجدْ له عبدالحيِّ إسنادًا يتصلُ به كبصريٍّ المكناسيِّ فإنه قال (١/ ٢٣٥): «ولا أحفظُ الآنَ به اتِّصالًا»، ومحمَّد زين الدين الكفيري فإنَّه قال (١/ ٤٩٧): «ولا أحفظُ به اتِّصالًا الآنَ».

سادسًا: تلافي أخطاءِ الترتيبِ، بجعلِه ألفبائيًّا على طريقةِ أهلِ الحديثِ ويراعي في الترتيبِ الاسمَ الأوَّل فالثاني فالثالثَ كما فعل الحافظُ رحمه الله تعالى في "التقريب"، وقد مشيتُ على طريقتِه المتقنةِ في كتابي "الاحتفال بمعرفةِ الرُّواةِ الثقاتِ الذين ليسُوا في تهذيبِ الكمال".

٧- أعمالٌ حول "فِهْرس الفَهارسِ":

"فهرس الفهارس" عملٌ بشـريٌّ لا يخلُو من أوهامٍ لذلـكَ تتبَّعَه في بعضِ مسائلِه عددٌ من الأفاضلِ من ذلك:

أ- رسالةٌ خطِّيةٌ في ٢٤ صفحةً في الخزانةِ العامةِ بالرباطِ برقم (٣٣٦٢) بعنوان: "ردٌّ على فِهْرِس الفهارسِ" ولم يُذكرْ عليهَا اسمُ مُصنِّفِها.

ب- ذكرَ ابنُ سودةَ في كتابه "تاريخ مؤرِّخِ المغربِ" أنَّ لبعضِهم نقدًا على "فِهْرس الفهارس" سمَّاه: "مدفعُ المهادسِ للفتكِ بفهرسِ الفهارسِ" أطال فيه النقدَ لـ"فهرس الفهارس"[1].

---

(١) "دليل مؤرِّخ المغربِ" (رقم ١٤٠٩-١٤١١).

ج- وذكرَ ابنُ سودةَ كتابًا آخرَ في مجلَّدينِ في نقدِ "فهرس الفهارس" اسمُه "القطُ المهارسِ على فِهْرِسِ الفهارسِ"[1].

د- صَنَّف الحافظُ السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ جزءًا سمَّاه "العتب الإعلاني لمن وثَّق صالحًا الفلاني" انتقدَ فيه ترجمتي السَّيدِ عبدالحيِّ الكتانيِّ لصالحٍ الفلانيِّ ومحمَّد بن سنة الفلانيِّ في كتاب "فهرس الفهارس"، وبيَّنَ أنَّ الفائدةَ قليلةٌ من الاشتغال بأسانيدِ المتأخِّرين الموصلةِ للفهارسِ والأثباتِ وأنَّها تستدعي وقتًا وجُهدًا والفائدةُ منها قليلةٌ، ومما قاله في "العتب الإعلاني": «ومن جِهةٍ أخرى فلا أهميةَ عندنا لهذا العِلْمِ من أصْله؛ أعني روايةَ الفهارسِ والأثباتِ، فإنَّه في علمِ الحديثِ لا يُسمِنُ ولا يُغني من جوعٍ، وإنَّما هو شيءٌ يذكرُ للتبرُّكِ وربطِ سلسلةِ الاتِّصال»[2].

هـ- ذكرَ السَّيدُ عبدُالله بنُ الصِّدِّيقِ الغُماري في "سبيل التوفيقِ في ترجمةِ عبدِالله بنِ الصِّدِّيقِ" أنَّ شيخَه السَّيدَ أحمدَ رافع الطهطاويَّ مُسنِدَ مصرَ نبَّه على كثيرٍ منَّ أوهامِ "فهرس الفهارس" في فهرسةِ الطهطاويِّ التي تعرفُ باسمِ "المسعى الحميد في بيانِ تحريرِ الأسانيدِ".

و- للشَّيخِ صالح أحمد إدريس الأركانيِّ (ت ١٤١٨) المُسنِدِ المعروفِ، مُصنَّفٌ متداولٌ باسمِ "تحفة المجالسِ في التعليقاتِ على فهرسِ الفهارس".

ز- "فواتُ فهرس الفهارس"، رسالةٌ مفيدةٌ للبحَّاثةِ السَّيدِ محمَّد الحسين الجلاليِّ الإماميِّ، وهو بحثٌ طُبعَ في مجلةِ «تراثنا» الفصلية التي تتحدَّثُ عن

---

(١) المصدر السَّابق (رقم ١٤٠٩-١٤١١).

(٢) "العتب الإعلاني لمن وثَّق صالحًا الفلاني" (ص: ٣٨).

التراثِ الحديثيِّ الإماميِّ في العددِ (٢٩) (من ص: ١٠٥ إلى ص: ١٧٠) وقدْ ذكرَ السَّيدُ الجلاليُّ فيه عشـرةً ومائةً من أثباتِ الشيعةِ الإماميَّةِ التي لم يذكرْها السَّيدُ عبدالحيِّ الكتانيِّ في كتابِه، وراجعْ "ثبت الجلال" (ص: ٨١، ٨٢).

ومع ذلكَ فـ"فهرس الفهارس"، عمدةٌ في بابِه، ومُتعدِّدُ الفوائدِ، ونسألُ الله تعالى الإنصافَ.

٨- ما تميَّزَ به "معجم المعاجم والمشيخات" على "فِهْرس الفهارسِ":

كتابُ "معجم المعاجمِ والمشيخاتِ والفهارسِ والبرامجِ والأثباتِ" منْ تصنيفِ الدكتور يوسفَ عبدالرحمن المرعشليِّ البيروتيِّ، مطبوعٌ ببيروتَ في أربعةِ مجلداتٍ، سنة ١٤٢٣، وله اتصالٌ وثيقٌ بـ"فهرس الفهارس".

قال الدكتور يوسف المرعشليُّ البيروتيُّ في مقدِّمتِه (١/ ٧): «وتوسَّعتُ في تراجمِ أعيانِ القرنِ الرَّابعِ عشرَ، تذييلًا على عملِ الشيخِ عبدالحيِّ الكتانيِّ (ت ١٣٨٢) في كتابِ "فهرس الفهارس" كما استدركتُ عليه تراجمَ وكتبًا كثيرةً، تربُو على ضِعْفَي ما ذكرَه، وصوبتُ أخطاء كثيرةً وقعَ فيها تجدُها في أماكنِها».

وقد رأيتُ أنْ أذكرَ ما تميَّزَ به "معجم المعاجم" على "فهرسِ الفهارس" في النقاطِ الآتيةِ:

أولًا: رتَّبَ المرعشليُّ كتابَه على الوفَيَاتِ، فصدَّرَ كلَّ ترجمةٍ بولادةِ ووفاةِ صاحبِ الترجمةِ.

ثانيًا: نصَّ على اسمِ وكنيةِ ولقبِ صاحبِ الترجمةِ وما تميز به، معَ ذكرِ أهمِّ مصادرِ التَّرجمةِ.

ثالثا: النصُّ على ما لصاحبِ الترجمةِ من كتبٍ في هذا الفنِّ، مع التمييزِ بينَ المخطوطِ وذِكرِ أماكنِ وجودِه، والمطبوعِ مع ذكرِ مكانِ طبعِه أو مكتبةِ توزيعِه.

رابعًا: أعطىٰ رقمًا مسلسلًا لكلِّ كتابٍ مع إسقاطِ المكرَّرِ وإحالتِه إلىٰ رقمِه الأصليِّ في الكتابِ، فتحاشَىٰ التَّكرارَ والتداخُلَ.

خامسًا: ألحقَ بالكتابِ فصلًا بمشيخاتٍ لأعلامٍ لم تعرفْ وفَيَاتُهم، وآخرَ لمجاهيلَ -في نظرِه- وثالثًا لما سقطَ أثناءَ الطبعِ.

سادسًا: عمِلَ فهارسَ عِلمِيَّةً مُتنوِّعةً كاشفةً للكتابِ.

سابعًا: كان عددُ الكتبِ التي في "معجم المعاجم" إلىٰ سنةِ (١٣٤٤) وهي السَّنةُ التي انتهىٰ منها عبدالحيِّ الكتانيُّ من كتابِه "فِهْرس الفَهارس" هو (٢٤٤٩) كتابًا، وترقيمُ كتبِ "فهرس الفهارس" هو (٥٣٩) وهو رقمٌ لا يعبِّرُ عنِ الحقيقةِ، وهو أكثرُ منْ هذا لأنَّ صاحبَ "فهرس الفهارس" ذكرَ أنَّ كتابَه به اثنا عشرَ مائةِ كتابٍ كما تقدَّم، وإذا سلمَ هذا الرَّقم، فيكونُ "معجم المعاجم" ضعف "فهرس الفهارس"، وزادَ عليه جودةَ الترتيبِ وذكرَ المصادرِ.

ثامنًا: أمَّا عددُ كتبِ "معجمِ المعاجمِ" من أثباتٍ ومعاجمَ ومشيخاتٍ وغيرِها فوصلتْ بالكتابِ في ترتيبِه العامِّ إلىٰ (٣٢٢٥) كتابًا.

المبحث الثالث

محمَّد بن علي الشَّرفيُّ اليماني

هو محمَّد بن عليٍّ بن حُسَين بن عليٍّ بن عليٍّ الشَّرفيُّ اليمانيُّ، العَلَّامة المُصنِّف المجتهد الزَّيديُّ.

وُلد في بني مديخة من ناحية بلاد الشَّرف في بلاد حجة سنة ١٣٢٠، انتَقل إلىٰ صنعاء فأخذ العلمَ في الجامع الكبير عن عددٍ من شيوخِ صَنعاء، كالسَّيِّد أحمد بن عبدالله الكبسيِّ، والسَّيِّد أحمد بن عليٍّ بن عبدالرَّحمن الكحلانيِّ، والسَّيد حسين بن محمد أبي طالب، والقاضي الحُسَين العَمْريِّ، والقاضي يحيىٰ بن مُحمَّد الإريانيِّ وغيرهم، درَس علىٰ شيوخِه وجدَّ واجتَهدَ، ودرَّسَ، وناظَرَ، وحقَّقَ حتَّىٰ بَلَغَ رُتبةَ الاجتهادِ، ثُمَّ توجَّه إلىٰ مكَّة المُكرَّمة، وعمل مدرِّسًا بدار العلوم الدِّينيَّة بمكة المكرَّمة.

ومِن شيوخِه بالحجاز: الشَّيْخُ عبدُالله بن مُحمَّد غازي، والشَّيْخُ عبدالباقي اللكنويُّ وغيرُهما، وله مشيخةٌ كبيرةٌ ضمَّنَها كتابَه "دليلُ الأثباتِ علىٰ إثباتِ ماحوتْهُ الفهارسُ والأماليات"، اشتغَلَ بالتدريس في المدرسةِ العلميَّةِ بعد فتحِها سنة ١٣٤٤.

مُصنَّفاتُه في الحديثِ:

١- "دليلُ الأثباتِ علىٰ إثباتِ ماحوته الفهارسُ والأماليات"، وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالىٰ.

٢- "تخريجُ أحاديثِ البرقِ اللَّمُوع في الجمعِ بين أحاديثِ الأماليات والمجموع".

٣- "حاشيةٌ على كتابِ خصائصِ الإمام عليٍّ عليه السلام للنَّسائيِّ"،

٤- جزءٌ في سندِ حديثِ: «**الحسنينِ إمامان قامَا أو قعدا**».

٥- جزءٌ في سند "نهجِ البلاغة".

٦- جزءٌ في "ذيل ما جمعه المقبليُّ في الأحاديث المتواترة".

٧- "شقُّ صدر من يقولُ بنفي شقِّ الصَّدر".

٨- "النقولُ الواضحةُ المرضيةُ في تنزيه أئمَّةِ الزَّيدية أتباعِ العترةِ الزَّكية".

وما لم يطبع من هذه المصنَّفات يوجد في مكتبة ورثتِه، وبعضُها عند تلاميذه وأصحابه، وفي آخرِ حياته انقَطع في بيتِه، إلى أن مات في صفر الخير سنة ١٤٠٠، رحمه الله وأثَابَه رِضاه.

ترجمه السَّيد محمَّد بن محمد زبارة في "نزهة النظر" (ص٥٦٣)، والسَّيد أحمد الحسينيِّ في "مؤلفات الزيدية" (١/ ٢٧٥، ٤٠٠) (٣/ ١٤٥)، والبحَّاثة السَّيد عبدالسلام الوجيه في "أعلام المؤلِّفين الزَّيدية" (ص٩٥٠)، وعلي الموسويّ نجاد في "تراث الزيدية" (ص٢٦٨)، وانظر: "تشنيف الأسماع" (٢/ ٥٦٠).

"دليل الأثبات على إثبات ما حوته الفهارس والأثبات من علم المعقول والمنقول"

هو ثَبَتُ العلامةِ محمَّد بن عليٍّ الشرفيِّ اليمانيِّ، وهو في مجلَّدٍ متوسِّطٍ، في ثمان وتسعين صفحةً، في كلِّ صفحةٍ ثلاثةٌ أو أربعةٌ وعشرون سطرًا، والنسخةُ التي بيدي مصوَّرة عن أصلٍ منسوخٍ بقلم مُجيزنا المعمَّر السَّيد العلامةِ حمود بن عباس المؤيَّديِّ الحسنيِّ، عافاه الله تعالىٰ، وانتهىٰ من نسخِها في السابع والعشرين من جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٨٨، وعلىٰ النسخة بعضُ حواشٍ.

وهذا الثَّبَتُ يمكنُ تقسيمُه إلى فصولٍ كالآتي:

١ - ترجمتُه لنفسِه وذكرُه لأسماء مُصَنَّفاته في الفنون المختلفة.

٢ - تلخيص أسماء الشيوخ الذين قرأ عليهم بجامع الفليحي ثُمَّ بالمدرسة العِلمية، وذكر ما أخذه علىٰ كلِّ واحدٍ منهم (ل١٠-١٥) وقد بلغوا خمسين شيخًا.

٣- عَقَدَ فصلًا مُطوَّلًا ذكرَ فيه مشايخَ الإجازةِ، وقسَّمهم إلىٰ قسمين:

القسمُ الأوَّلُ: قسمٌ انفردَ بالإجازة دونَ القراءةِ، وهم ستةُ عشرَ، الفرع الأوَّلُ وهو من دخل في إجازتِهم العامَّة لأنَّهم أجازُوا لمن أدركَ حياتَهم، وقد أدركَها، ولم يتَّفقْ له اللقاءُ بهم.

وهذا منه جيِّدٌ، فإنَّ المشاهَدَ مِن حال كثيرين من أصحابِ الإجازات والفهارس، يذكرون مشايخهم في صعيدٍ واحدٍ، ولا يُميِّزُونَ بينهم، فترىٰ بعضَهم يجمعُ عشراتِ الشيوخ في برنامجٍ أبجديٍّ، وهو لم يجتمعْ إلَّا بالقليل منهم، وكادتْ مقروءاتُه تنعدمُ عليهم، إلَّا مايذكرون مِن الأوَّلية، وكتب الأوائل.

والفرعُ الثاني: وهم من أدركهم، والتقىٰ بهم، وأجازوه، وعددهم عشرة، وهؤلاء العشرة أخذوا القسم الأكبر من الثبت وذلك من (ل١٦) إلىٰ (ل٧١)

القسم الثاني: في مشايخ القراءةِ والإجازةِ، وعددهُم عشرةٌ، وبهم ختمَ ثَبَتَهُ "دليل الأثبات علىٰ إثبات ماحوته الفهارس والأثبات من علم المعقول والمنقول".

وقد ذكرتُ هذا الثبتَ لعدَّةِ أسبابٍ: منها أنَّه مخطوطٌ، ولا أعرفُ له ذكرًا إلّا في كتبِ السَّادة الزيدية، ولأن صاحبَه علامةٌ، تدرَّجَ في الطلبِ وصنَّفَ في عدَّةِ فنونٍ، واشتغل بالتدريسِ، وأحسن التصرُّفَ بتقسيم مشايخه إلىٰ أنواع كما تقدَّم، وفيه نصوصُ إجازاتٍ يمانية زيديَّة تدلُّ علىٰ المشاركةِ العِلمِيَّة المتنوِّعةِ، وفيه اختصارٌ لبعض الأثباتِ البعيدةِ عن الناس والتي لم تُطبعْ، أو تشتهر كـ"إسعافِ الأكابر والأصاغر بإسنادِ أولي الأثباتِ والدَّفاتر" وهو للعلَّامة يحيىٰ بن محمَّد بن لطفِ الله بن محمَّد شاكر الأهنومي (ت ١٣٧٠)، وهو يبدأ من (ل٤٤ إلىٰ ل٥٨)، وشيوخُ صاحبِ هذا الثبتِ في القراءة والإجازة من اليمن، باستثناء العلَّامةِ المحقِّق محمَّد حميدالله الهنديِّ فإنه ذكره في ثبته (ل٥٨) وقال: «ومِن مشايخي بالإجازةِ الشيخِ محمَّد حميد الله الهنديِّ رئيس الجامعةِ الإسلامية العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند فإنَّه زارني إلىٰ محلي بالمدرسة العلميَّة المتوكليَّة لعلَّه في جمادىٰ سنة ١٣٦٦مرارًا أثناءَ ورودِه إلىٰ صنعَاء في رحلة سياحية...»[1]

---

(١) وسيأتي إن شاء الله مزيدٌ من الكلامِ عن البحَّاثة الدكتور محمَّد حميد الله الحيدر آبادي في (٣/ ١٢٥).

وكان فضلُ تعرُّفي علىٰ هذا الثبتِ يرجعُ إلىٰ شهيدِ المنبر العلامة الدكتور السَّيد مرتضىٰ بن زيدٍ المحطوريِّ الحسنيِّ، فإنَّني كنتُ طلبتُ منه أنْ يستجيزَ لي من كبارِ علماءِ السَّادة الزيديَّة فاستجازَ لي مِن ثلاثةٍ مِن أعلامِهم وهم: العلامةُ السيد مجدُ الدِّين بن محمَّد بن منصور المؤيِّديِّ (ت ١٤٢٨)، والعلَّامةُ السيد محمَّد المنصور(ت ١٣٣٧) ، والعلامةُ السيد حمود بن عباس المؤيِّد عافاه الله تعالىٰ، والثلاثةُ هاشميُّون مطَّلبيُّون حسنيُّون، عليهم وعلىٰ آبائهم السَّلامُ، والأخيرُ أرسل لي صورًا لإجازاتِه من مشايخه، وكانَ منها نسخةٌ كتبها بخطِّه من "دليل الأثبات علىٰ إثباتِ ما حوتْه الفهارسُ والأثبات"، وعليها بعضُ تعليقاتٍ منه، وإجازةٌ بهذا الثبتِ من صاحبِه العلامةِ السَّيد محمَّد بن علي الشَّرفي لتلميذه العلَّامة السَّيد حمود بن عباس المؤيد، فرأيتُ إثباتَ هذه المكرُمَةِ الحسنيةِ والحمدُ لله الذي بنعمتِه تتمُّ الصَّالحاتُ.

دليل الاثبات على اثبات ما حوته الفهارس والاثبات
من علم المعقول والمنقول في غالب المصنفات في جميع المذاهب المعروفة
في اكثر الجهات او تثبيت الاثبات باثبات ما حوته الفهارس
والاثبات جمعه لنفسه ولمن طلبه من ابناء جنسه فهو
مجاز بما حواه سواء كان في حياته او بعد مماته
طالبا منه ما طلبه منه من اجازه من صالح
الدعاء في الحيوة وبعد الممات وقد
اشتمل على الاجازة في مائتين و
نيف وخمسين ثبتا كل واحد منها
يشتمل من الاجازات على مئات
من المؤلفات المطولات
والمختصرات وقد تضمن من
الفصائح
والفوائد ما لا يستغني عنه طالب كتبه شيخنا العلامة محمد علي الشرفي [illegible]
وكتب صورة [illegible]
محمد بن الامام المتوكل على الله اسمعيل بن الامام القاسم بن محمد [illegible]
حرر [illegible] شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٨٨ [illegible]
[illegible]
[illegible] النصير

كتبت بخط [illegible] | من الله [illegible]
[illegible] | [illegible]
وقال [illegible]
وما من كاتب الا سيبلى | ويبقي الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بخطك غير شيء | يسرك في القيامة ان تراه

الصفحة الأولى من "دليل الأثبات" للعلامة محمد علي الشرفي

المبحث الرابع

مسند العصر الشيخ محمَّد ياسين الفاداني المكي(١)

العلَّامةُ المتفنِّنُ مسنِدُ العصرِ شيخُنا أبو الفيض علمُ الدِّينِ، محمَّد ياسين بنُ محمَّد عيسى الفادانيُّ الأندونيسيُّ أصلًا، المكيُّ ولادةً ونشأةً ووفاةً، الشَّافعيُّ.

---

(١) لم يكنْ شيخُنا العلَّامةُ الفادانيُّ رحمه الله تعالى مُسْنِدًا فحسبُ، بل كانَ عالمًا مُتفنِّنًا، نعمْ غلبَ عليه الاشتغالُ بعلومِ الإسنادِ في آخر عمرِه، لكنَّه اشتغَلَ بالعلومِ الشَّرعية وآلاتِها تدريسًا وتصنيفًا، فمِن مُصَنَّفاته: شرحُ "سُنن أبي داود"، وشرحُ "لمع أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ" في مجلَّدين، وعِدَّةُ مُصنَّفاتٍ في قواعدِ الفقهِ طُبعَ منها "الفوائدُ الجنيةُ حاشية المواهبِ السَّنية شرحُ "الفرائد الفقهية في نظم القواعدِ الفقهية" في مجلَّدٍ ضخمٍ، و"تشنيف السَّمع في علمِ الوضع"، و"منهلُ الإفادةِ حواشي على رسالة طاش كبري زاده" في آدابِ البحثِ والمناظرَةِ، و"حسنُ الصِّياغةِ شرح كتابِ دروس البلاغة"، وشرحُ "رسالة الدَّردير في علم البيان"، و"رسالةٌ في المنطقِ عنْ طريقِ السؤال والجواب"، و"رسالةٌ في علمِ الفرائضِ وأحوال الورثة الأربعينية"، و"تعليقاتٌ على رسالة الزمزميِّ في أصول التفسير"، و"جني الثمرِ شرحُ منظومةِ منازل القمر"، و"بلغةُ المشتاق في علمِ الاشتقاق"، وما ذكرَ بعد شرح "اللمع" مطبوعٌ كلُّه ومصنفاتٌ أخرى في الفَلَك.

مصادر ترجمته: "تحفة الإخوان" (ص: ١٢٦)، و"إعلام القاصي والدَّاني بما علا من أسانيدِ الفاداني" لمحمود سعيد ممدوح، و"العناقيد الغالية منَ الأسانيدِ العالية" (ص: ٢٥٨)، مقدمة "الفواكه الجنية في قواعدِ الفقه" للأستاذِ رمزي سعد الدين دمشقية، ومقدمة "ثبت الكزبري" للأستاذ بسَّام الجابي، وكتاب "تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسَّماع" وهو مشيخةُ الشَّيخ الفادانيِّ رحمه الله تعالى، و"بلوغ الأماني في التعريف بشيوخِ وأسانيدِ مسندِ العصرِ الشَّيخِ محمَّد ياسين الفاداني" للشيخِ محمَّد مختار الفلمباني، و"تتمةالأعلام" (٢/ ١٥٥-١٥٨)، و"معجم المعاجم والمشيخات" للدكتور يوسف المرعشلي (٣/ ١٨).

مولدُه وابتداءُ تحصيلِه للعلومِ:

وُلِدَ رحمه الله بمكةَ المكرَّمةِ في سنةِ ١٣٣٥، وكانَ ابتداءُ تحصيلِه العلومَ علىٰ والدِه الشَّيخِ المعمَّرِ محمَّد عيسىٰ الفاداني، وعمِّه محمود، ثمَّ التحقَ بالمدرسةِ الصّولتيةِ الهنديةِ، بالإضافةِ لملازمتِه حلقاتِ الدَّرسِ بالمسْجدِ الحرامِ، ثمَّ أتمَّ دراستَه بدارِ العلومِ الدينيَّةِ الشافعيَّة بمكةَ المكرمةِ بعدَ إنشائِها، ومنْ أكابرِ شيوخِه الشَّيخُ محمَّد علي بنُ حسين بنِ إبراهيمَ المالكيُّ المكِّيُّ، والشَّيخُ عمر بن حمدان المحرسيُّ، والشَّيخُ عمر باجنيد الشافعيُّ، والسَّيد عيدروسُ بن سالم البار، والشَّيخُ سعيد يماني، وابنه الشَّيخُ حسن يماني.

وقرأ علىٰ النَّابغةِ العلَّامةِ السَّيدِ محسنِ بنِ عليٍّ المساوىٰ باعلوي الفلمبانيِّ ثمَّ المكيِّ رحمه الله تعالىٰ في الفقهِ الشَّافعيِّ والأصول، ولازمَه ملازمةً تامَّةً، واستفادَ منه فوائدُ عديدةً، وجمعَ له في ترجمتِه وأسانيدِه: "فيض المهيمن في ترجمةِ وأسانيدِ السَّيد محسن".

وقرأ علىٰ المؤرِّخِ المسندِ الورعِ الزَّاهدِ عبدالله محمَّد غـازي المكـيِّ رحمه الله تعالىٰ جملةً وافرةً من الأثباتِ، منها ثبتُه الكبيرُ: "تنشيطُ الفؤادِ منْ تَذكارِ علومِ الإسنادِ" في مجلَّدينِ، والثبتُ الذي جمعَ فيه أسانيدَ شيخِه الحبيبِ حسين الحبشـيِّ العلويِّ، المسمىٰ بـ "فتح القويِّ"، وتلقىٰ عنه "مسلسلاتِ ابنِ عقيلة" بشروطِها، بأعمالِها القوليةِ والفعليةِ، وطالتْ ملازمتُه له، واستفادَ منه فوائدَ كثيرةً، وتخرَّجَ به وبقرينِه العلَّامةِ المُتفنِّنِ المشاركِ المؤرِّخِ عبدالستار بنِ عبدالوهَّابِ الصِّدِّيقي الهنديِّ المكيِّ الحنفيِّ رحمه الله تعالىٰ.

مصنَّفاتُ العلَّامةِ الفادانيِّ المطبوعةِ في الرِّوايةِ والإسنادِ:

تصدَّرَ شيخُنا الفادانيُّ للتدريسِ وهو دونَ العشرينَ، فدرَّسَ بالحرمِ المكيِّ الشريفِ، وبمدرسةِ دارِ العلومِ الدينيةِ، وبمنزلِه، واعتنىٰ بالتصنيفِ، وهو في مقتَبلِ عمرِه، فلم يدرِّسْ فنًّا إلا وصنَّفَ فيه، فصنَّفَ في التفسيرِ وأصولِه، والحديثِ، والفقهِ وقواعدِه وأصولِه، والبلاغةِ، والبيانِ، والوضعِ، والاشتقاقِ، والمنطقِ وآدابِ البحثِ والمناظرةِ، والفلكِ، وبعضُ مصنَّفاتِه مطبوعةٌ ومتداولةٌ بينَ طلبةِ العلمِ.

أمَّا في الروايةِ فله مُصنَّفاتٌ كثيرةٌ وسأقتصرُ هنا علىٰ المطبوعُ منها فقط:

١ - "إتحافُ الإخوانِ باختصارِ مطمحِ الوجدانِ من أسانيدِ الشَّيخ عمر حمدان"، في جزأين.

٢ - "تنويرُ البصيرةِ بطرقِ الإسنادِ الشَّهيرةِ".

٣ - "القولُ الجميلُ بإجازةِ سماحةِ السَّيد إبراهيم بنِ عقيل".

٤ - "المسلكُ الجليُّ في ترجمةِ وأسانيدِ الشَّيخ محمَّد علي المالكيِّ".

٥ - "أسانيدُ الفقيهِ أحمدَ بنِ حجرٍ الهيتميِّ المكيِّ".

٦ - "العُجالةُ في الأحاديثِ المسلسلةِ".

٧ - "أسانيدُ الكتبِ الحديثيَّة السَّبعة".

٨ - "العِقدُ الفريدُ من جواهرِ الأسانيد".

٩ - "إتحافُ البررةِ بأسانيدِ الكتبِ الحديثيَّة العشَرة".

١٠ - "إتحافُ المستفيدِ بغُرَرِ الأسانيدِ".

١ - "قرَّةُ العينِ في أسانيدِ أعلامِ الحرمين".

١١ - "ورقاتٌ في مجموعةِ المسلسلاتِ والأوائلِ والأسانيدِ العالية".

١٢ - "المقتطفُ من إتحافِ الأكابرِ بمرويَّاتِ عبدالقادر الصِّدِّيقي المكيِّ".

١٤ - "اختصارُ رياضِ أهلِ الجنةِ من آثار أهلِ السُّنة" لعبدالباقي البعليِّ الحنبليِّ.

١٥ - "أربعونَ حديثًا منْ أربعينَ كتابًا عنْ أربعينَ شيخًا".

١٦ - "الأربعونَ البلدانيةِ أربعونَ حديثًا عن أربعينَ شيخًا من أربعينَ بلدًا".

١٧ - "تَذكارُ المصافي بإجازةِ الفخرِ عبدالله بنِ عبدالكريمِ الجرافي".

١٨ - "فيضُ المبدي بإجازةِ الشَّيخِ محمَّد عوض منقش الزَّبيدي".

١٩ - "نهجُ السَّلامة في إجازةِ الصفيِّ أحمد سلامة".

٢٠ - "المسلسلاتُ الحديثيَّة"، وهي المسلسلاتُ التي أملاها بمدرسةِ دار العلومِ الدينيَّة بمكةَ المكرَّمةِ، وكان يعقدُ مجلسًا للإملاءِ في كلِّ أسبوعٍ، وهذه المسلسلاتُ في ثلاثةِ مجلَّداتٍ.

٢١ - "الروضُ الفائحُ بإجازةِ محمَّد رياض المالحِ".

ومن تعليقاتِه وكتاباته على الأثباتِ:

١ - تعليقاتٌ على "سد الأربِ في علومِ الإسنادِ والأدبِ"، و"سد الأرب" هو ثبتُ الأميرِ الكبيرِ.

٢ - رسالتان على ثبتِ الأميرِ وهما:

أ- "الدرُّ النثير".

ب- "الروضُ النضيرُ في مجموعِ الإجازاتِ بثبتِ الأمير".

٣- رسالتان على "الأوائل السُّنبلية" وهما:

أ- "العجالةُ المكية".

ب- "النفحةُ المسكية في الأسانيدِ المتصلةِ بالأوائل السنبلية"[1].

---

(١) وقد طبعها سنة ١٤٠١ مع إجازته رحمه الله لي بـ"الأوائل السنبلية".

٤- ورقاتٌ على "الجوهرِ الثمين في أربعينَ حديثًا من أحاديثِ سيِّد المرسلين" للعجلونيِّ.

٥- "إتحافُ الباحثِ السَّري على ثبتِ عبدالرحمن الكزبري" (الصغير).

٦- تعليقاتٌ على "كفاية المستفيدِ لما علا لدى التِّرْمَسيِّ من الأسانيد"، وهو ثبتٌ للشيخِ محفوظ التِّرْمَسيِّ الأندونيسيِّ ثمَّ المكيِّ.

٧- تحقيقُ "الجامع الحاوي في مروياتِ عبدالله الشَّرقاوي".

وكان لي شرفُ جمعِ مشيخةٍ له اسمُها "تشنيفُ الأسماعِ بشيوخِ الإجازةِ والسَّماع"، وجمعتُ طائفةً من عواليه في مجلَّدٍ اسمُه "إعلامُ القاصِي والدَّاني ببعضِ ما علا منْ أسانيد الفاداني"، وكتبَ لي إجازةً مطوَّلةً في مجلَّد ضخم باسم "الكواكب الدَّراري بإجازةِ محمود سعيد ممدوح القاهرِي"، ثمَّ كتبَ رحمه الله تعالى "قرَّة العينِ بإجازة الأستاذينِ محمد مختار الفلمبانيِّ ومحمود سعيد ممدوح" في خمسة مجلَّداتٍ.

وفاتُـه:

تُوفِّي شيخُنا عليه الرحمةُ والرضوانُ في مكَّةَ المكرمةَ في سحَرِ ليلةِ الجمعةِ الثامن والعشرين من ذي الحجَّة سنةَ ١٤١٠ وقد لازمتُه سنواتٍ بمكةَ المكرمةِ فكانَ عالمًا مُتفنِّـنًا، سليمَ الصَّدرِ، زاهدًا مُتقلِّلًا، مُقبلًا على شأنِه، يحبُّ أهلَ العلمِ ويكرمُهم.

واعتادَ في عاشوراء أنْ يُسْمِعَ العلماءَ و الطلبةَ المسلسـَلَ بعاشـوراء، وفي العيـدينِ المسلسَلَ بالعيدِ وكان يأتي إليه العلماءُ وطلبةُ العلمِ من شتَّى البلدانِ الإسلاميةِ.

وقد نزلَ الإسنادُ بوفاتِه رحمةُ الله عليه درجةً فقد كان ملحِقَ الأحفادِ بالأجدادِ، ولم يعدْ مقصودًا بالرِّواية بعده أحدٌ بمكةَ، وذهبَ المسنِدون، ومن

كانتْ تزدَهِي بوجودِهم الأمَّةُ:

كـأنْ لم يكـنْ بـينَ الحَجُـونِ إلى الصَّـفَا أنـيسٌ ولم يَسْـمُرْ بمكـةَ سـامِرُ

تكميل

تشرَّفتُ بملازمةِ سيِّدي الشَّيخ محمَّد ياسين الفادانيِّ رحمه الله تعالى، وكانَ لي به اختصاصٌ، واعتادَ رحمه الله أنْ يُجلسَني عنْ يمينِه في صَدْرِ المجلسِ لا يفصِلُني عنه أحدٌ، ويُشرفُ بنفسِه على دروسِي عند علماءِ مكَّةَ ويُعيِّنُ لي الكتابَ والشَّيخَ، بالإضافةِ إلى ما قرأتُه عليه.

وفي إحدى جلسَاتي معهُ بمنزلِهِ أحضرَ أمامي كُنَّاشةً كبيرةً أخرجتُ منها ملازمَ من شرحِه الكبير على "سُنن أبي داود" فرأيتُ ملازمَ من أجزاءٍ متفرِّقةٍ من الثالثِ والسَّابعِ والثالثِ عشرَ والسابعِ عشـرَ وغيرِها، و رأيتُ المجلَّدَ الثاني فقط من شرحِه على "لمع أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ"[1].

وسألتُه رحمه الله عن الكتابينِ فحدَّثني أنَّه اعتادَ أنْ يُدَرِّسَ للطلبةِ في كلِّ يوم أربعةَ أحاديثَ من "سُنن أبي داود" بالحرمِ ومثلِها بالمدرسةِ، وفي الليل يكتبُ ما تمَّ شرحُه حتَّى أتمَّ الشَّرحَ تمامًا في سنواتٍ قليلةٍ أمَّا عنْ شرحِه لكتابِ "اللمع في الأصول" لأبي إسحاقَ الشِّيرازي فأخبرني شيخُنا أنَّه أتمَّ الشَّرحَ في مجلَّدين، وفي نفسِ الوقتِ أتمَّ شيخُه القاضي العلامةُ الشَّيخُ محمَّد يحيى أمان الحنفيُّ المكيُّ رحمه الله تعالى شرحًا على "لمع أبي إسحاق" سمَّاه "نزهة المشتاق"، ودفعه

(١) وهذا الشَّرحُ الموسَّعُ لسيدي الفاداني على "اللمع" في مجلَّدين، غير تعليقاتِه على "اللمع" التي طبعَها في حياتِه رحمه الله تعالى ، والشَّرحُ الموسَّعُ سمَّاه شيخُنا "بغية المشتاق بشرحِ لمعِ أبي إسحاقَ".

للطباعةِ، فأمْسَكَ شيخُنا الفادانيُّ عن دفعِ شرحِه للطباعةِ تأدُّبًا معَ شيخِه وعزمَ علىٰ طبعِه بعد انتِهاءِ طبعةِ الشَّيخِ يحيىٰ أمان من السُّوقِ ولكنَّ طبعةَ الشَّيخِ يحيىٰ أمان ركدتْ تمامًا بسببِ كثرةِ الأخطاءِ المطبعيَّة فيها.

ثمَّ سألتُ شيخَنا الفادانيَّ رحمه الله تعالىٰ: وأينَ المجلدُ الأولُ من شرحِكم علىٰ "اللمع"؟ وأينَ ذهبَ القسمُ الأكبرُ من شرحِكم علىٰ "السُّننِ"؟ فأخبرني شيخُنا أنَّها فُقدتْ؛ لأنَّه أجَّرَ منزلَه في موسمِ الحجِّ لبعضِ الشروقِ المنسوبينَ للجامعةِ الإسلاميةِ وتركَ كتبَه المصنَّفةَ في الطاقةِ، ثمَّ اكتشفَ بعد انتهاءِ موسِم الحجِّ وعودتِه لمنزلِه أنَّ القسمَ الأكبرَ من شرحِه علىٰ "سنن أبي داود" قد فُقِدَ وكذا المجلَّدُ الأولُ من "شرح اللمع" وإنَّا لله وإنَّا إليهِ راجعُون.

نماذج من أثبات الشَّيخ الفاداني المطبوعة

١ - "ورقاتٌ في مجموعةٍ من المسلسلاتِ والأوائل والأسانيدِ العالية":

هذا ثبتٌ صغيرٌ احتوىٰ علىٰ:

أ- ستَّةَ عشرَ حديثًا مسلسلًا ابتدأها بالحديثِ بالمسلسلِ بالأوليَّة وانتهىٰ بالمسلسلِ بالرُّؤية.

ب- أوائلِ كلٍّ من: الكتبِ السِّتةِ، وكتبِ الأئمَّةِ الفقهاءِ الأربعةِ، وصحاحِ ابنِ خزيمةَ وابنِ حِبَّان والحاكمِ.

ج- بعضِ أسانيدِ الشَّيخِ محمَّد ياسين الفادانيِّ العاليةِ.

د- بعضِ أسانيدِ الشَّيخِ الفادانيِّ الطَّريفةِ.

وهذا الثبتُ مطبوعٌ مع فهارسِه بدارِ البصائرِ بدمشقَ سنةَ (١٤٠٦) في اثنتينِ وثلاثينَ صفحةً فقط، والغرضُ منه أنْ يتحمَّلَ المستجيزُ بعضَ المسلسلاتِ، ويقرأ

الأوائلَ على الشَّيخِ، ويعرفَ بعضَ عوالي وطرائفِ أسانيدِ الشَّيخِ.

٢- "المسْلكُ الجليّ في أسانيدِ فضيلةِ الشَّيخِ محمَّد عليّ":

كتبَ شيخُنا الشَّيخُ محمَّد ياسين الفادانيُّ رحمه الله تعالى عدَّةَ أثباتٍ في أسانيدِ بعضِ مشايخِه، منها هذا الثبتُ الذي حوى أسانيدَ شيخِه عَلَّامةِ مكةَ الشَّيخِ محمَّد علي بن حسين بنِ إبراهيمَ المالكيِّ[1].

قال شيخُنا في تقدمةِ "المسلكِ الجلي": «هذه جملةٌ مِن مروياتِ شيخِنا الإمامِ المتفنِّنِ سيبويه زمانِه، وفريدِ عصرِه وأوانِه، فضيلةِ الشَّيخِ محمَّد علي بن حسين المالكيِّ، المدرسِ بالمسجدِ الحرامِ، ورئيسِ الأساتذةِ بمدرسةِ دارِ العلومِ الدينيةِ، اقتصرتُ فيها غالبًا على ما علا من أسانيدِه ولو بالإجازة»[2].

وقد ابتدأهُ شيخُنا الفادانيُّ بحديثِ الرحمةِ المسلسلِ بالأوليةِ، ثمَّ ذكر أسانيدَ شيخِه المالكيِّ لكتبِ العلمِ مبتدءًا بكتبِ الحديثِ، فكتبِ علومِ الحديثِ، فكتبِ التفسيرِ... وهكذا مرورًا بالعلومِ وآلاتِها، ثمَّ انتهى بالأحاديثِ المسلسلةِ.

---

(١) محمَّد علي بن حسين بن إبراهيم المالكيُّ المكيُّ من أسرة علميَّةٍ كبيرةٍ معروفةٍ بمكة المكرَّمة، أصلُهم من مصرَ، ودرسَ والدُهم الشَّيخُ حسينُ بن إبراهيم بالأزهرِ ثمَّ رحل لمكَّةَ، وتولَّى الإفتاءَ المالكي بمكةَ المكرمةِ وخلفه في الإفتاءِ اثنان منْ أبنائه، والمترجَم له كانَ من كبارِ علماء عصرِه له مُصنَّفاتٌ في الأصول وقواعدُ الفقه، والفقهين المالكيِّ والشَّافعيِّ ولد بمكةَ المكرمةَ في شهر رمضانَ سنة ١٢٨٧، وتُوفِّي بالطَّائفِ في شعبانَ سنة ١٣٦٧.

ترجمته في: "المسلك الجلي" (ص: ١٢٩)، "بلوغ الأماني" (ص: ٢٧)، "تشنيف الأسماع بشيوخِ الإجازة والسَّماع" (ص: ٣٩٣)، "الدليل المشير" (ص: ٢٧١).

(٢) "المسلك الجليّ" (ص: ٥).

٣- "نهجُ السَّلامة في إجازةِ الصفيِّ أحمد أحمد سلامة"[(١)]:

"نهج السَّلامة" إجازةٌ مطبوعةٌ في مجلدٍ، أجازَ بها الشَّيخُ محمَّد ياسين الفادانيُّ تلميذَه الشَّيخَ صفيَّ الدين أحمد بن أحمد سلامة الذماريَّ الصنعانيَّ، وكانَ قد قدمَ مكةَ المكرمةَ، وأخذَ عنِ الشَّيخِ الفادانيِّ، ثم طلبَ منه أن يكتبَ له إجازةً موسَّعةً يقتصرُ فيها علىٰ شيوخِه منْ أهلِ اليمنِ، فأجابه الشَّيخُ بكتابة "نهج السَّلامة"[(٢)].

وطريقةُ الشَّيخِ الفادانيِّ في ذكرِ مشايخِه كالآتي:

١- التعريفُ بالشَّيخِ المجيزِ، وطريقةِ أخذ الشَّيخِ الفادانيِّ عنه.

٢- ذكرُ شيوخِ صاحبِ الترجمةِ، ويُحرِّرُ في كلِّ ترجمةٍ عددَ الشُّيوخ.

٣- نصُّ إجازةِ الشَّيخِ صاحبِ الترجمةِ للشَّيخِ الفادانيِّ إن وُجدتْ.

٤- لم يرتِّبِ الشَّيخُ الفادانيُّ شيوخَه اليمنيينَ علىٰ حُروفِ المعجمِ فابتدأ كتابَه بمفتي الشَّافعيةِ الشَّيخِ عمر بن أبي بكر باجنيد[(٣)]، وختمَ الكتابَ بالمؤرِّخِ

---

(١) وُلدَ بذمار في اليمنِ سنة (١٣٣٥)، ودرسَ علىٰ علمائِها وعلىٰ بعضِ علماءِ صنعاءَ، وقدم مكةَ المكرمةَ سنة (١٣٩١)، تُوفِّي بصنعاء سنة (١٤٠٧).

ترجمته في: "تذكار المصافي" (ص: ٣٧٥)، وفي آخر "نهج السلامة في إجازة الصفي أحمد أحمد سلامة" (ص: ٣٧٦).

(٢) مقدمة "نهج السلامة" (ص: ٣، ٤).

(٣) من كبارِ علماءِ الشَّافعيَّةِ بمكةَ المكرمةِ، والمشهود لهم بالصَّلاحِ والإفادةِ، حضرمي الأصل من شيوخِه المفتي السَّيد أحمد بن زيني دحلان، والمفتي محمَّد سعيد بابصيل تُوفِّي بمكةَ المكرمةِ سنة (١٣٥٤). ترجمته في: "بلوغ الأماني في التعريف بشيوخ الفاداني"ي (ص: ٤٠)، "إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت" (ص: ٣٧١).

المسنِدِ الشَّيخِ عبدالله بنِ عبدالكريم الجرافيِّ الصَّنعانيِّ.

تعدُّدُ الفوائدِ في كتابِ "نهج السلامة":

تعدَّدتِ الفوائدُ الإسناديةُ والأخباريةُ في "نهجِ السلامة" للآتي:

١- لأنَّه ثبتٌ يجمعُ بينَ عددٍ من علماءِ اليمنِ من الزيديَّة، والحنفيةِ والشافعيَّة، جاوزُوا السِّتين.

٢- يُبَيِّنُ سنةَ أخذِ الشَّيخِ الفادانيِّ عن شيخِه اليمانيِّ مع بيانِ طريقةِ التحمُّل من سماعٍ أو عرضٍ أو إجازةٍ شفاهيةٍ أو مكاتبةٍ.

٣- اعتنىٰ الشَّيخُ بذكرِ مَن تَدبَّجَ معه من مشايخِه اليمنيين، ومنْ روىٰ عنه من بابِ روايةِ الأكابرِ عنِ الأصاغرِ.

٤- يظهرُ من الثبتِ عنايةُ كثيرٍ من الشُّيوخِ بالرِّحلةِ وبالأخذِ عن شيوخٍ من غيرِ المذهبِ[1].

٥- من فوائدِ هذه الإجازاتِ أنَّ أئمةَ اليمنِ الزيديةِ كانوا منَ العلماءِ المقدَّمين المدرِّسين[2]، وقد ذكرَ الشَّيخُ الفاداني نصَّ الإجازةِ المطوَّلةِ له من الإمام المجتهدِ أميرِ المؤمنين يحيىٰ بن حميد الدِّين الحسنيِّ[3]، ومن ابنِه آخرِ أئمَّةِ

---

(١) يظهرُ هذا جليًّا في نصِّ إجازةِ المؤرخِ السَّيد محمَّد بن زبارة الحسنيِّ الذي أخذ عن شيوخِ صنعاءَ وما حولَها ورحلَ للحرمين ومصرَ والعراقِ وأخذ عنْ كثيرينَ من مسندي تلك البلاد. "نهج السَّلامة" (ص: ٩٩-١٠٧).

(٢) ذكر السَّيد محمَّد بن زبارة أنه حضرَ دروسَ الإمامِ يحيىٰ بن حميدِ الدِّين الحسنيِّ في كتب السَّادة الزيدية، وفي "صحيح البخاري"، و"التَّرغيب والتَّرهيب" للمنذريِّ، و"الجامع الصغير للسيوطيِّ". "نهج السَّلامة" (ص: ١٠١).

(٣) "نهج السَّلامة" (ص: ١٠٩-١١٢).

آل البيتِ عليهم السلام أحمدَ بن يحيىٰ[1].

٦- جلُّ العلماءِ اليمانيِّينَ الذين أخذَ عنهُم الفادانيُّ لَقيَهم بمكةَ المكرمةِ، وسكنىٰ الشَّيخِ الفادانيِّ بمكةَ المكرمةِ ساعده علىٰ الأخذِ عن كثيرينَ من المسنِدين الواردين للحرمَينِ الشَّريفين بالمقارنةِ بالمسنِدين في البلدانِ الأخرىٰ ولا سيَّما المغرب والهند الذين رحلوا للحرمينِ الشَّريفينِ وتحمَّلوا تبعات الرِّحلة، ورحمَ الله تعالىٰ الجميعَ.

و"نهج السَّلامة" مطبوعٌ بدارِ البشائر الإسلاميَّةِ ببيروتَ سنة ١٤٠٩ في ستٍّ وثمانين وثلاثمائةِ صفحةٍ.

(تنبيه): كنتُ أودُّ أن أذكرَ الإجازةَ المطوَّلة الأولىٰ "الكواكبِ الدَّراري بإجازةِ محمود سعيد ممدوح القاهري"، وهي التي أجازَني بها سيِّدي الشيخُ محمد ياسين الفادانيُّ ولكنْ أدعُ ذلك للأستاذِ الدكتور يوسفَ بنِ عبدالرحمن المرعشليِّ فإنَّه قال في كتابِه "معجم المعاجم" (٣/ ٦٦): «"الكواكبُ الدَّراري في إجازة محمود سعيد القاهري" وهو مخطوطٌ ذُكرَ فيه نحوُ (٥٧٠) شيخًا، وكان من أهمِّ مصادرِنا في التعرُّفِ علىٰ شيوخِ صاحبِ الترجمةِ، رتَّب -يعني شيخَنا الفادانيَّ- فيه شيوخَه حسبَ البلدانِ...، فهو موسوعةٌ إسناديةٌ ضخمةٌ هيأ الله طبعَه وإخراجَه للناس».

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ١٥٥-١٦٠).

المبحث الخامس
شيخ العترة المجتهد السَّيد مجد الدين
المؤيدي الحسني(١)

العلَّامةُ المجتهدُ المعمَّرُ السَّيدُ أبو الحسين مجدُ الدِّين بنُ محمَّد بنِ منصور بن أحمد بن عبدالله بن يحيىٰ بن الحسن، ينتهي نسبُه إلىٰ الإمامِ يحيىٰ بن الحسين الملقَّبِ بالهادي لدين الله الحسنيِّ ابنِ الإمام القاسم الرسِّيِّ الحسنيِّ عليهم السلام.

وُلدَ في ٢٦ شعبانَ بهجرة برط قربَ صَعْدَةَ.

درسَ علىٰ بعض كبار علماءِ الزيديَّةِ المعاصرين بصعدةَ وصنعاءَ كوالدِه العلَّامةِ السَّيدِ محمَّد بن المنصور، والعلَّامةِ السَّيد الحسنِ بن يحيىٰ المؤيديِّ، والعلَّامةِ السَّيد الحسن بن الحسين بن محمَّد الحوثيِّ وغيرِهم.

وعاشَ في إقبال وزهدٍ وعفافٍ وقناعةٍ في أسرةٍ علويَّةٍ فاطميةٍ، وجَدَّ واجتهدَ وبرَّزَ وفاقَ الأقرانَ، وتصدَّر للتدريسِ والإقراءِ والإفتاءِ، والاجتهادِ في النوازل، وانتهتْ إليه أسانيدُ كتبِ الآل، وأصبحَ علماءُ العصرِ من تلاميذِه وتلاميذِ تلاميذِه، فهو شيخُ الشيوخِ؛ الحُجَّةُ، واشتهرتْ مناقبُه، وعُرِفَ اجتهادُه، وأصبحَ مرجعَ العلماءِ.

---

(١) ترجمتُه في: خاتمة كتابه "التحف شرح الزلف"، و"نزهة النظر في رجال القرنِ الرابع عشرَ" للمفتي السَّيد أحمد بن محمَّد زبارة، و" تراجم علماء آل المؤيد" للسَّيد إسماعيل المختفي، و"أعلام المؤلفين الزيدية" للسَّيد المحقق عبدالسلام الوجية (ص: ٨٠٦-٨٠٨)، وترجمه العلَّامةُ السَّيد علي بن محمَّد بن يحيىٰ المؤيدي العِجْريُّ في مقدمة "مجمع الفوائد"، والسَّيد علي الموسوي نجاد في كتابه "تراث الزيدية" (ص: ٣٠٢-٣٠٥).

مُصنَّفاتُه:

تدورُ حول تحقيقِ كثيرٍ من المسائلِ، وتجليةِ كثيرٍ منَ الحقائقِ، وحلٌّ للمُعضلاتِ والمشكلاتِ، بلسانِ علماءِ آل محمَّدٍ عليهم السلام ووفْقَ منهجِهم القويمِ، البعيدِ عن التقليدِ ومن مُصنَّفاتِه:

١ - "التحفُ الفاطميةُ شرحُ الزُّلفِ الإماميَّة".

هو شرحٌ لمنظومتِه "الزُّلف الإمامية" عَرَّف فيه بأئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام، وهو من أوثقِ وأمتعِ ما كُتبَ في عصرِنا في تاريخِ أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام واستوعبَ أئمَّةَ الزيديةِ منَ الإمامِ زيد بن عليٍّ عليهما السلام إلى عصرِه، وهو مطبوعٌ في مجلَّدٍ.

٢ - "لوامعُ الأنوارِ في جوامعِ العلوم والآثار"، وهو مناقشاتٌ وبحوثٌ. طبعَ في ثلاثةِ مجلداتٍ.

٣ - "مجمعُ الفوائد"، وهو مجموعٌ اشتملَ على أكثرَ من عشرينَ كتابًا طُبع القسمُ الأوَّلُ منه.

٤ - "الحججُ المنيرةُ على الأصول الحظيرة".

٥ - "الشَّهابُ الثاقبُ" ردٌّ على أوهامِ محمَّد بنِ عليٍّ الأكوع.

٦ - "البلاغُ الناهي عن الغناءِ والملاهِي".

٧ - "عيونُ الفنون" أجابَ فيه على أسئلةِ الإمامِ عبدالله بنِ حمزةَ عليه السلام في أول كتابِه "الشافي".

٨ - "إيضاحُ الدلالةِ في تحقيقِ أحكامِ العدالة".

٩ - "كتابُ الحجِّ والعمرةِ".

١٠ - "عيونُ المختارِ من فنونِ الأشعارِ والآثار".

١١ - "الجواباتُ المهمَّة".

١٢ - "الرِّسالةُ الصَّادعةُ بالدليل".

١٣ - "النسيمُ العلويُّ والروحُ المحمَّديُّ في خبر الإمام اليحيوي أبي محمَّد محمَّد بن منصور المؤيدي" وهو سيرةُ والدِه.

١٤ - "تعليقاتٌ على كتابِ الشَّافي" لأمير المؤمنين الإمام عبدالله بن حمزة.

١٥ - "الجامعةُ المهمَّةُ لأسانيدِ كتبِ الأئمَّة".

تُوفِّي رحمه الله تعالى يومَ الثلاثاء ٦ رمضان سنة ١٤٢٨، وصُلِّي عليه في اليوم التالي بمسجدِ جَدِّه الإمامِ الهادي عليه السلام بصعدةَ، وحضر جنازتَه أكثرُ من مائةٍ وخمسينَ ألفًا، ودُفِنَ بمقبرةِ ضَحْيانَ، ورُثي بمَراثٍ كثيرةٍ عليهِ الرَّحمةُ والرِّضوانُ.

"الجامعةُ المهمَّةُ لأسانيدِ كُتبِ الأئمَّة":

هو ثَبَتٌ مطبوعٌ في قطعٍ متوسِّطٍ، طبعةً مفردةً له، وهو الفصلُ الخامسُ من كتابِ "لوامعِ الأنوار في جوامعِ العلومِ والآثار" وهو في تفصيلُ المختارِ منْ أسانيدِ رواةِ العلومِ والآثارِ إلى مؤلَّفاتِ آلِ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد ابتدأ العلَّامةُ السَّيدُ مجدُ الدين بن محمَّد بن منصور المؤيديُّ الحسنيُّ "الجامعة المهمة" بذكرِ إسنادِه إلى مؤلَّفاتِ الإمامِ المجدِّدِ زيدِ بنِ عليِّ بن الحسينِ عليهم السلام (ص: ١٨) مُسلسلًا بالأئمَّةِ من آلِ البيتِ، وقد ذكرَ مسموعاتِهم وإجازاتِهم وأعيان مشايخِهم في "لوامع الأنوار" صرح بذلك (ص ٢٢).

من فوائدِ هذا الإسنادِ المسلسل بالأئمَّةِ في أكثرِه أنَّ كلَّ منِ اتَّصلَ به في هذا الإسنادِ فهوَ طريقٌ منه إلى مؤلَّفاتِ ذلكَ الإمامِ كذا في "الجامعة المهمة" (ص: ٢٩).

٢ - ثمَّ ذكرَ المجتهدُ المؤيديُّ سندًا جامعًا لمؤلَّفاتِ الأئمَّةِ:

الإمامِ الهادي إلىٰ الحقِّ يحيىٰ بنِ الحسين بنِ القاسم بنِ إبراهيم بنِ إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنَّىٰ بن الحسن السبط بن عليٍّ بن أبي طالبٍ المتوفَّىٰ سنة ٢٩٨.

والإمامِ الناصرِ للحقِّ الحسن بن عليٍّ بن الحسن بن عليٍّ بن عمر الأشرف ابن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب المتوفَّىٰ سنة ٣٠٤.

والإمامِ المؤيد بالله أحمد بن الحسين بنِ هارون بنِ القاسم بنِ الحسن بنِ زيد بن الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب المتوفَّىٰ سنة ٤١١.

والإمامِ الناطقِ بالله يحيىٰ بن الحسين، وهو أخٌ للمذكور قبلَه المتوفَّىٰ سنة ٤٢٤.

والإمامِ أحمدَ بن سليمانَ بنِ محمَّد بن المطهرِ ابنِ الإمامِ الهادي المتوفَّىٰ سنة ٥٦٦ عليهم جميعا وآلِهم السَّلامُ والإكرامُ[1].

ثم ذكر بعضَ النصوص من كتاب "الأحكام" للإمام الهادي[2].

ثمَّ انتقلَ إلىٰ نوعٍ آخرَ من كتبِ آل البيتِ وهو كتابُ "أمالي آل بيت محمَّد ﷺ" أو "علوم آل محمَّد ﷺ"، وهو للإمامِ أحمدَ بنِ عيسىٰ بنِ زيد بن عليٍّ بنِ الحسين بن أبي طالب عليهم وآلهم السَّلامُ المتوفَّىٰ سنة ٢٤٧، وعرَّف بهذه الأمالي وفوائدَ عنها، والكلام علىٰ بعضِ رجالها[3].

---

(١) وتراجمُ هؤلاء الأئمَّة عليهم السلام معروفةٌ ومشهورةٌ في طبقاتِ وأعيانِ الزيديةِ وهي كثيرةٌ، وفي "الشافي" للإمام عبدالله بن حمزة، و"الإفادة في تاريخِ الأئمَّة السَّادة" للإمام أبي طالب الهاروني، و"التحف شرح الزلف" للسيد مجد الدين المؤيِّدي، و"أعلام المؤلِّفين الزيدية" للسَّيد الوجيه، و"مجاميع المؤرخ" للسَّيد محمَّد بن زبارة الحسني.

(٢) "الجامعة المهمة" (ص: ٤٤- ٥٥).

(٣) "الجامعة المهمة" (ص: ٥٥-٦٦).

٤- ثمَّ عرَّجَ الإمامُ المؤيديُّ إلى الفقْه المسنَدِ المجمعِ من أقوال أئمَّةِ آل البيتِ فذكرَ كتابَ "الجامع الكافي" للإمام محمَّد بن عليٍّ العلويِّ، وإسناده إليه.

و"الجامع الكافي" من أجلِّ كتبِ الفقه الخاصِّ بآل البيت عليهم السلام، وعليه الاستنادُ في فقهِ الزيديَّةِ بالكوفةِ وهو يعتمدُ على مذاهبِ الأئمَّة المجتهدين القاسمِ بن محمَّد، وأحمد بن عيسى بن زيد، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد عليهم السلام، وذكرَ أسانيدَ في مفتتحِ الكتابِ للكتبِ وللأئمَّةِ، ويسوق الأدلةَ، وهو من أمتعِ كتبِ فقه آل البيتِ عليهم السلام، و"الجامع الكافي" مشهورٌ ومتداولٌ وهو في ستةِ مجلَّداتٍ وهو أجلُّ من كثيرٍ من كتبِ الفقهِ السُّؤالي المجرَّدِ عن الدليل كمدونةِ سَحْنون بن سعيد صاحبِ ابنِ القاسم المصريِّ.

ومُصَنِّفُ "الجامع الكافي" هو الإمامُ محمَّد بنُ عليِّ بنِ الحسن بنِ عليِّ بن الحسين بنِ عبدالرحمن بنِ القاسم بنِ محمَّد بن القاسم بنِ الحسن بنِ زيد بنِ الحسن بن عليِّ بن أبي طالب عليهم السلام المتوفَّى سنة (٤٤٥) وهو حافظُ الكوفةِ ومسنِدُها والثقةُ عند الفريقين[١].

وللإمامِ محمَّد بنِ عليٍّ العلويِّ المذكورِ كتابٌ آخرُ في فقهِ زيديةِ الكوفةِ اسمه "المقنع في فقه زيدية كوفان" انظرْه في "أعلامِ المؤلفين الزَّيدية" (ص:

(١) ومن متابعةِ منهجِ الإقصاءِ والإبعادِ لآل البيتِ عليهم السلام أنَّكَ لا تجدُ ذكرًا -في الكتبِ المتداولة في تاريخِ الفقه أو ما يُسمَّى بتاريخِ التَّشـريعِ الإسلاميِّ أو فقهِ العراقِ- للأئمَّةِ المجتهدينَ منْ آل البيتِ الزيديَّة بالكوفةِ، فيظنُّ المقتصـرُ أو الواهمُ أنَّ فقهَ الكوفةِ هو فقهُ أبي حنيفة وأصحابِه وما كان بينهم وبين مخالفيهم، والصوابُ بخلاف ما يذكرُ في كتبِ تاريخِ الفقه وللبسط مكان آخر.

٩٤٧) وبعدَهُ ذكرَ المصنِّفُ أسانيدَه إلى عددٍ منْ أئمَّةِ العِترةِ المُصنِّفينَ، وعند ذكره للكتبِ يذكر شيئًا عنْ فوائدِها، وصحَّةِ نسبتِها لمُصنِّفيها، ويُبدي إعجابَه بها وبمُصنِّفيها، وكانَ له نقلٌ واختصارٌ وعنايةٌ بكتابِ "الشَّافي" للإمامِ المجدِّدِ المنصورِ بالله عبدالله بنِ حمزةَ الحسنيِّ عليه السلام المتوفَّى سنة ٦١٤، رحمه الله تعالى.

واستغرقَ الكلامُ على كتابِ "الشَّافي" من (ص: ٦٨ إلى ص: ١١٢)، وفيه نصوصٌ شريفةٌ في تقديمِ آلِ البيت عليهم السلام وعلمائِهم وفقهِهم.

٦- ثمَّ استكملَ المصنِّفُ أسانيدَه إلى كثيرٍ من كتبِ أئمَّةِ آلِ البيتِ عليهم السلام في الأصول والفروعِ، أمَّا كتبُ أهلِ السُّنَّة فيرويها المصنِّفُ من طريقِ الإمامِ عبدالله بنِ حمزةَ كما في (ص: ٢٧) من "الجامعة المهمة"، وبموجبِ روايته لـ"إتحافِ الأكابر بأسانيدِ الدفاتر" للشَّوكاني (ص: ١٣٥).

(فائدة) : المسند الأثري الأوحد السيد أحمد بن الصديق الغماري

من تفنن الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى، وتفرده بكونه أجمع أهل القرون الأربعة المتأخرة لفنون الحديث ، انفرد بأنه " المسند الأثري " فقال في " البحر العميق" (١/ ٦) : " وجعلت كتابي هذا كالفهرست لبيان مروياتي وأسانيدي إلى المصنفات إلا أني خصصته بكتب السنة المسندة فلم أذكر فيه سند كتاب في فن من الفنون غير الحديث النبوي ، ولا سند كتاب من كتب الحديث المحذوفة الأسانيد أيضا إلا كتب علوم الحديث لخصوص الأقدمين لأن المراد بربط أسانيد المتأخرين بالمتقدمين هو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من طريقهم لا مجرد الاتصال بهم"

القُطبُ الثالثُ

اتّجاه العناية بالمتن والإسناد

وَهُوَ يتكوَّنُ منْ قسمَينِ:

القسمُ الأولُ: همّ منِ اعتنَوْا بالمتّنِ والإسْنادِ بدُونِ التقيُّدِ بمذهبٍ مُعيَّنٍ.

القسمُ الثاني: همّ منِ اعتنَوْا بالمتّنِ والإسْنادِ منْ أجْلِ نُصْرةِ المذْهَبِ.

الفصل الأول: العِنايةُ بالمتنِ والإسنادِ بدونِ التقيُّدِ بالمذهَبِ

تمهيد

تقدَّم أنَّ أعلىٰ درجاتِ المشتغلينَ بالحديثِ همْ المعتنونَ بالمتنِ والإسنادِ، وسنتناولُ في هذا الفصلِ بعضَ المعتنينَ بالمتنِ والإسنادِ دونَ التقيدِ بمذهبٍ مُعَيَّنٍ ينصرونه ويعتنُون به، بل هؤلاءِ ديدنُهم نصرُ الشَّريعةِ، ودراسةُ علومِها، والتصنيفُ فيها ليس رفعًا لمنارةِ مذهبٍ معيَّنٍ، بل لمناراتِها كلِّها فإنَّ الله تعالىٰ لم يقصُرِ الحقَّ علىٰ مذهبٍ واحدٍ.

والجمعُ بينَ هذه الميزاتِ صعبُ المنال، ولذلكَ لم يمثِّل هذا الاتِّجاهَ إلا النادرُ القليلُ من المشتغلين بالحديثِ، والنادرُ منهم كانَ بالبلدانِ العربية، والأكثرون بشبهِ القارَّة الهنديةِ.

أولًا: الأمصار العربية:

ولا أجدُ مَنْ يُمكنُ إدخالُه في هذا القسْمِ، وهمْ مَنِ اشتغَلَ بالفقْهِ والحديثِ دونَ التقيُّدِ بمذهبٍ مُعيَّنٍ إلَّا المشايخَ الأشرافَ الغُمَاريِّين.

فالغُمَاريُّون عُرفُوا بالطَّلبِ علىٰ الشُّيوخِ وتدرَّجُوا في دراسَةِ العُلومِ الشَّرعيةِ، ودرسُوا المذهبين المالكيِّ والشَّافعيِّ علىٰ الشيوخِ، واختلفُوا إلىٰ ساحاتِ كبارِ العلماءِ ينهلونَ من علومِهِم فحضـرُوا عليهِم في العُلومِ المتداولةِ، ثمَّ ضمُّوا إلىٰ ذلك المعرفةَ الحديثيَّة الفائقةَ بالنسبةِ لعصرِهم وعلىٰ تفاوتٍ بينَهم، وأخرجوا لنا المُصنَّفاتِ الحديثيَّة التي فاقتْ عصـرَها ففي مسردِ مُصنَّفاتِهم نجدُ كتبَ التخريجِ والاستخراجِ والأمالي والأجوبة الحديثيَّة، ومعاجمَ الشيوخِ، والأجزاءَ الحديثيّة، والمُصنَّفاتِ المفردةَ في الجرحِ والتعديلِ،

ولذلك فإنَّ الأشرافَ الغُماريينَ تفرَّدوا بمعرفةِ المتنِ والإسنادِ، وهم معَ ذلكَ لا يتقيَّدون في بحوثِهم بمذهبٍ فقهيٍّ مُعيَّنٍ ينتصرون له، ويُصنِّفون منْ أجلِه.

وقد قدَّمتُ علىٰ الغُماريِّين في الذِّكرِ هنا العلَّامةَ السَّيدَ محمَّدَ بنَ جعفرٍ الكتَّانيَّ فإنَّه وإنْ كانَ مالكيَّ المذهبِ وصَنَّف فيه، ودَرَّسَ بعضَ كتبِه، إلَّا أنَّ أعمالَه الحديثيَّة كانتْ عامَّةً غيرَ مُقيَّدةٍ بمذهبٍ معيَّنٍ.

ثانيًا: شبهُ القارةِ الهنديَّة:

أمَّا في شبهِ القارةِ الهندية فقد علمْنا بمنْ اعتنىٰ بالمتنِ والإسنادِ معَ التدرُّج في الطلبِ علىٰ الشيوخِ دونَ التقيُّد بمذهبٍ واحدٍ وهم من غيرِ الحنفيةِ ما خلا الشَّيخَ اللكنويَّ.

وسأقصُر الكلامَ -إن شاء الله تعالىٰ- علىٰ خمسةٍ فقط، هم:

السَّيدُ محمَّد بن جعفر الكتَّانيُّ، والسَّيدُ أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، وشقيقُه السَّيدُ عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، ومن شِبْه القارَّة الهندية الشَّيخُ عبدالحيِّ اللكنويُّ، والشَّيخُ عبدالرحمن المباركفوريُّ، ورتبتهم بالأقدم وفاة والله المستعان.

المبحث الأول: الشَّيخ عبدالحي اللكنوي

المطلب الأول: التعريف بالعلامة محمَّد عبدالحي اللكنوي(١)

هو العلَّامةُ المشاركُ صاحبُ التصانيفِ الشَّيخِ أبو الحسناتِ محمَّد عبدالحيِّ بن محمَّد بن عبدالحليم الأنصاريُّ الأيوبيُّ اللكنويُّ الهنديُّ الحنفيُّ.

وُلِد في بلدةِ (باندا) في الهندِ يومَ الثلاثاء ٢٦ من ذي القَعْدةِ سنةَ ١٢٦٤، وشرعَ في حفظِ القرآنِ الكريمِ حينَ بلغَ الخامسةَ، وفرغَ منْ حفظِه وهو ابنُ عشرِ سنينَ، ومُنحَ منذُ نشأتِه قوَّةَ الحافظةِ.

وقرأ أوَّلَ ما قرأ على والدِه بعضَ الكتبِ الفارسيَّةِ والإنشاءَ والخطَّ أثناء حفظه للقرآنِ الكريم، ثمَّ شرعَ في تحصيلِ العلومِ الشَّرعيةِ وآلاتِها، فقرأ الكتبَ الدراسيةَ المتداولةَ في: النحوِ، والصَّرفِ، والمعاني، والبيانِ، والمنطقِ، والحكمةِ، والطبِّ، والفقهِ، وأصول الفقهِ، وعلمِ الكلامِ، والحديثِ، والتفسيرِ، وغيرِها من العلومِ، وكانتْ أكثرُ قراءتِه لهذه العلومِ على والدِه، كما قرأ على خالِ والدِه الشَّيخِ محمَّد نعمت الله العلومَ الرياضيةَ بعدَ وفاةِ والدِه.

---

(١) مصادر ترجمته: مقدمة "النافع الكبير لمن يطالعُ الجامعَ الصغير" (ص: ١٤٨)، "الإعلام بما في تاريخ الهند من الأعلام" (٨/ ١٢٦٨-١٢٧٠)، "التعليقاتُ السَّنية على الفوائدِ البهية" (ص: ٢٤٨)، مقدمة "عمدة الرعاية" (ص: ٢٩-٣٢)، مقدمة "السعاية" (١/ ٤١-٤٢)، مقدمات الشَّيخ عبدالفتاح أبي غُدَّة لكتب اللكنويِّ وهي: "الأجوبةُ الفاضلةُ"، و"الرفعُ والتكميلُ"، و"إقامةُ الحجَّة"، ومقدمة الدكتور تقيِّ الدين النَّدويِّ "للتعليق الممجَّد على موطأ الإمام محمَّد"، وكتاب "الإمامُ عبدالحيِّ اللكنويُّ، علامةُ الهند إمامُ المحدِّثين والفقَهاء" للدكتور ولي الدين النَّدويِّ، و"جهودٌ مخلصة" للفريوائيِّ (ص: ٢٤٤).

وله شيوخٌ آخرون أخذَ عنهم بالإجازةِ منهم: شيخُ علماءِ مكةَ المكرَّمةِ السَّيد أحمد زيني دحلان الشَّافعيُّ المكيُّ، والشَّيخُ عبدالغني بن أبي سعيد الدهلويُّ المدنيُّ، أخذَ عنهما في وقتِ الحجِّ والزِّيارة.

وأُلقِيتْ في قلبِه مِن مُستهلِّ شبابِه محبَّةُ التدريسِ والتأليفِ، فلم يقرأ كتابًا إلَّا درَّسَه بعدَ قراءتِه، فحصَل له بسببِ ذلك التمكُّنُ في العلومِ، وتسنَّىٰ له بما صارَ لديه من المَلَكةِ في الفهْمِ والعِلمِ أنْ يقرأَ الكتبَ التي لم يكنْ قرأها علىٰ أستاذٍ ككتابِ "شرح الإشارات" للطوسيِّ، و "قانون الطِّب"، و علم العروض وغيرِها، وأُعطِي في تدريسِه القبولَ والرِّضا منْ طلبتِه والآخذِين عنْه وكثرَ الثناءُ عليه من شيوخِه وغيرِهم، وكانَ واسعَ الاطِّلاعِ، مشاركًا في جلِّ العلومِ، وقد ذكر شيئًا من اطلاعِه في حاشيةِ كتابِه "الفوائد البهية"، من ذلك:

١ - عند كلامِه علىٰ الحافظِ الذَّهبيِّ قال: «وقد طالعتُ من تصانيفِه "ميزان الاعتدال"، و"سير أعلام النبلاء" تاريخٌ مبسوطٌ، و"العبر في أخبار من غبر"، و"الكاشف مختصر تهذيب الكمال"»[1].

٢- وقال في حاشيةِ "الفوائد البهية" عن مُصنَّفاتِ الحافظِ ابنِ حجرٍ: «طالعتُ من تصانيفِه "الدُّررُ الكامنةُ"، و"المجمَعُ المؤسسُ"، و"تهذيبُ التَّهذيبِ"، و"تقريبُ التهذيبِ"، و"لسانُ الميزان"، و"الإصابة"، و"نُخبَةُ الفِكَر وشرحُها"، و"التلخيصُ الحبير"، و"تخريجُ أحاديث الأذكار"، و"تخريجُ أحاديثِ الكشَّاف"، و"الدِّراية"، و"بذل الماعون"، و"القولُ المسدَّد"، و"فتح الباري"، و"هدي السَّاري"، و"الخصال المكفرة"، و"رسالةٌ في تعدُّدِ الجمُعة ببلدٍ

---

(١) "التعليقات السَّنِيَّة علىٰ الفوائد البهِيَّة" (ص: ١٢).

واحدٍ"،...، وكلُّ تصانيفِه تشهدُ بأنَّه إمامُ الحُفَّاظِ، محقِّقُ المحدِّثينَ، زُبدةُ الناقدين، لم يخلِّفْ بعدَه مثلَه»[1].

٣- وقال في ترجمةِ السَّيدِ عبدالقادر العيدروس عن كتابِه النور السَّافر في أعيانِ القرنِ العاشر: «وقد طالعتُه من أوله إلى آخرِه لفظًا لفظًا وانتفعتُ به حرفًا حرفًا»[2]. ويمكنُ عملُ جزءٍ في الكتبِ التي قرأها اللكنويُّ وذكرها في "الفوائد البهية" وحاشيتها، فلله درُّ هذا العلَّامة.

قال عنه عصريُّه السَّيدُ عبدالحيِّ الحسنيُّ في "نزهة الخواطر": «كانَ إذا اجتمعَ بأهلِ العلمِ وجرتِ المباحثةُ في فنٍّ من فنونِ العلمِ لا يتكلَّم قط، بل ينظر إليهم ساكتًا فيرجعُون إليه بعد ذلكَ، فيتكلَّم بكلامٍ يقبله الجميعُ، ويقنعُ به كلُّ سامعٍ».

وفاتُـه:

وكانتْ وفاتُه لليلةٍ بقيتْ من ربيعٍ النبويِّ سنةَ أربعٍ وثلاثمائةٍ وألفٍ في بلدةِ «لكنو»، رحمه الله تعالى وجزَاه خيرًا.

---

(١) حاشية "الفوائد البهية" بتصرف يسير (ص: ١٦).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٨٢)، ويمكن النظر في نفس المصدر (ص: ٢٢، ٥٠، ١١٢، ٢٢٨).

المطلب الثاني
مصنفاته الحديثية

للشيخِ محمَّد عبدالحيِّ اللكنويِّ مُصنَّفاتٌ في الحديثِ الشَّـريفِ روايةً ودرايةً، خدمَ بها الحديثَ والفقهَ علىٰ طريقةِ فقهاءِ المحدِّثينَ وأهمُّ مصنَّفاتِه الحديثيَّة:

١ - "التعليقُ الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمَّد".

٢ - "الرفعُ والتكميل في الجرحِ والتعديل".

٣ - "ظفرُ الأماني بشرحِ مختصرِ السَّيد الشَّريفِ الجرجاني" في مصطلح الحديث.

٤ - "الأجوبةُ الفاضلةُ عن الأسئلةِ العشرةِ الكاملة".

٥ - "الآثارُ المرفوعة في الأخبارِ الموضوعة".

وهذه المصنَّفاتُ طُبعتْ بالهندِ ثمَّ في بيروتَ، وهي متداولةٌ ومعروفةٌ.

ومصنَّفاتُه الفقهيَّةُ كـ "السّعاية"، وهي حاشيتُه الكبرىٰ علىٰ "شرح الوقاية" أو "النافع الكبير لمن يطالعُ الجامعَ الصغير" يعتني فيها بالكلامِ علىٰ الأحاديثِ من حيثُ الرِّواية والدِّراية.

المطلب الثالث

إنصاف اللكنوي وتقديمه للحديث على المذهب

كان الشَّيخُ عبدالحيِّ اللكنويُّ حنفيَّ المذهبِ بحكمِ نشأتِه بينَ علماء المذهبِ الحنفيِّ، وقد صَنَّفَ المصنَّفاتِ التي تخدمُ بعضَ أمهاتِ كتبِ المذهبِ الحنفيِّ وأصولِه، وفي بعضِ مسائل الفقهِ، بل وفي رجال المذهبِ، إلا أنَّه كان مُنْصِفًا غيرَ متعصِّبٍ للمذهبِ الحنفيِّ، فإذا رأى الصوابَ في غيرِه -بحسبِ اطِّلاعه- لا يجمُدُ عليه، وله نصوصٌ تُبيِّنُ إنصافَه، منْ ذلك:

١- قوله عن نفسِه في مقدِّمة "النافع الكبير":

«ومِنْ مِنَحِه تعالى: أنِّي رُزِقتُ التوجُّهَ إلى فنِّ الحديثِ، وفقهِ الحديثِ، ولا أعتمدُ على مسألةٍ ما لم يوجدْ أصلُها من حديثٍ أو آيةٍ، وما كانَ من خلافِ الحديثِ الصَّحيحِ الصَّريحِ أتركُه وأظنُّ المجتهدَ فيه معذورًا بل مأجورًا، ولكنِّي لستُ ممَّن يشوِّشُ العوامَّ الذينَ همْ كالأنعامِ، بل أتكلَّم بالناسِ على قدرِ عقولهم»[1].

٢- وقال أيضًا في الكتابِ المذكورِ:

«ومن مِنَحِه تعالى: أنَّه جعلني سالكًا بين الإفراطِ والتفريطِ، لا تأتي مسألةُ معركةِ الآراءِ بين يديَّ إلَّا أُلهمتُ الطريقَ الوسطَ فيها، ولستُ ممن يختارُ طريقَ التقليدِ البحْتِ، بحيثُ لا أتركُ قولَ الفقهاءِ وإنْ خالفتْه الأدِلَّةُ الشَّرعيةُ، ولا ممَّن يطعنُ عليهم ويهجرُ الفقهَ بالكلِّية»[2].

---

(١) مقدمة "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" (ص: ٤٨).

(٢) مقدمة "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" (ص: ٤٨).

٣- نقدُ اللكنويِّ لكثيرٍ من الفقهاءِ المقلِّدة:

قال في تقدمة "التعليق الممجَّد": «إلىٰ الله المشتكىٰ من عاداتِ جُهلاءِ بلادنا، بل من صنيعِ كثيرٍ من فضلاءِ أعصارِنا، حيثُ يظنُّ بعضُهم أنَّ المذهبَ الذي تمذهبَ به مرجَّحٌ في جميعِ الفروعِ، وأنَّ كلَّ مسألةٍ منه بريئةٌ عنِ الجروحِ، وبعضُهم يسعىٰ في هَدْمِ بنيانِ المذاهبِ المشهورةِ، وينطقُ بكلماتِ التحقيرِ في حقِّ الأئمَّةِ المتبوعةِ، وأبرأ إلىٰ الله منْ هؤلاءِ وهؤلاءِ، ضلَّ أحدُهما بالتقليد الجامدِ، وثانيهما بالظنِّ الفاسدِ والوهمِ الكاسدِ، يتنازعون فيما لا ينفعُهم بل يضرُّهم، ويبحثون في ما لا يعنيهم، وينادي منادي كلٍّ منهما في حقِّ آخرِهما بالتكفيرِ والتضليلِ والتفسيقِ والتجهيل، ومع ذلك يحسبونَ أنَّهم يحسنون ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ولعِلْمي أنَّ هذه الاختلافاتِ الواقعةَ بينَ الأئمَّةِ في الفروعِ الفقهيةِ المأخوذةِ من اختلافاتِ الصَّحابةِ والرواياتِ النبوية ليس فيها تفسيقٌ ولا تضليلٌ، ومن نطقَ بذلك فهوَ أحقُّ بالتضليلِ»(١).

٤- وقال في رسالته: "إمامُ الكلامِ فيما يتعلَّقُ بالقراءةِ خلفَ الإمامِ":

«ومن نظرَ بنظرِ الإنصافِ وغاصَ في بحارِ الفقهِ والأصول مُتجنِّبًا الاعتسافَ، يعلمُ علمًا يقينيًّا أنَّ أكثرَ المسائل الفرعيَّةِ والأصليَّةِ التي اختلفَ العلماءُ فيها فمذهبُ المحدِّثين فيها أقوىٰ من مذاهبِ غيرِهم، وإنِّي كلَّما أسير في شُعبِ الاختلافِ، أجدُ قول المحدِّثين فيه قريبًا منَ الإنصافِ فلله درُّهُم، كيفَ لا؟! وهم ورثةُ النبيِّ ﷺ حقًّا، ونوابُ شرعِه صدقًا حشَرنا الله في

(١) "التعليق الممجد علىٰ موطأ الإمام محمَّد" (١/ ٢٥).

زُمرتِهم وأماتَنا علىٰ حبِّهم وسيرتِهم»[1].

٥- وذكرَ العلَّامةُ اللكنويُّ في "التعليقاتِ السَّنية على الفوائدِ البهيَّة":

أنَّ أحدَ متعصِّبةِ الحنفيةِ كانَ يصـرِّحُ ببطلانِ صلاةِ منْ يرفعُ يديهِ في الركوع والرَّفعِ فأجابه اللكنويُّ بقوله: «ما أقبحَ كلامَه وما أضعفَه، أتفسدُ الصلاةُ بما تواترَ فعلُه عن رسول الله ﷺ وأصحابِه! أمَا علمَ أنَّ الصحابةَ منهم منْ كان يرفعُ ومنهُم من كانَ لا يرفعُ وكان يقتدي أحدُهما بالآخرِ، ولم يروَ عنْ أحدٍ ما تفوَّه به؟!، أما فَهِمَ أنَّ إمامَنا وإنْ لم يأخذْ بأحاديثِ الرفعِ ورجَّحَ عليها أخبارَ تركِ الرفعِ لكنْ لم يشدِّدْ في ذلك كما تشدَّدَ هو فيما هنالك؟!»[2].

٦- وقال اللكنويُّ في "الفوائد البهية":

«إنَّ الحنفيَّ لو تركَ في مسألةٍ مذهبَ إمامِه لقوةِ دليل خلافه لا يخرجُ به عن رِبْقةِ التقليدِ بل هو عينُ التقليدِ في صورةِ تركِ التقليدِ...» ثمَّ قال: «وإلىٰ الله المشتكىٰ من جهلةِ زمانِنا حيثُ يطعنونَ علىٰ من تركَ تقليدَ إمامِه في مسألةٍ واحدةٍ لقوةِ دليلِها ويخرجونه عنْ جماعةِ مُقلِّديه، ولا عجبَ منهم فإنَّهم من العوامِّ، إنما العجبُ ممَّن يتشبَّه بالعلماءِ ويمشـي مشيَهم كالأنعامِ»[3].

٧- وقال في حاشيته على "الوقاية" المعروفة بـ"السعاية":

قَـدْ طُفْنَا كما طُفْتُـمْ سِنينًا | بهـذا البَيْـتِ طُـرًّا أجمعِينَا

فوجدْنا بعد التأمُّلِ والإمعانِ أنَّ القولَ بالجهرِ بآمين هوَ الأصحُّ لكونِه

(١) "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام" (ص: ١٥٦).

(٢) "التعليقات السنية على الفوائد البهية" (ص: ٥٠).

(٣) "الفوائد البهية في تراجم الحنفية" (ص: ١١٦).

مُطابقًا لما رُوي عن سيِّد بني عدنانَ ورواية الخفضِ عنه ﷺ ضعيفةٌ لا تُوازي رواياتِ الجهرِ ولو صحَّت وجبَ أنْ تحمَلَ علىٰ عدمِ القرعِ العنيفِ كما أشارَ إليه ابنُ الهمامِ وأيُّ ضرورةٍ داعيةٌ إلىٰ حمل رُواياتِ الجَهْرِ علىٰ بعضِ الأحيانِ أو الجهرِ للتعليمِ مع عدَم ورُودِ شيءٍ منْ ذلكَ في رِوايةٍ؟! والقول بأنَّه كانَ في ابتداءِ الأمرِ أضعفُ»[1]. وله كلامٌ جيِّدٌ في نفسِ المعنىٰ ذكرَه في كتابِه "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير"[2].

ثَناءُ معاصِري اللكنويِّ على اتِّجاهِهِ العِلْميِّ:

ومنْ أجلِ هذا قال عَصْريَّه السَّيدُ عبدُالحيِّ بن فخرِ الدِّين الحسنيُّ في ترجمةِ الشَّيخِ عبدِالحي اللكنويِّ: «وكانَ علىٰ مذهبِ أبي حنيفةَ في الفروعِ والأصول، ولكنَّه كان غيرَ متعصِّبٍ في المذهبِ، يتبعُ الدليلَ ويتركُ التقليدَ إذا وَجدَ في المسألةِ نصًّا صريحًا مخالفًا للمذهبِ»[3].

وهذا الإنصافُ، ومجانبةُ التعصُّبِ، وتقديمُ الحديثِ، لا سيَّما إذا صحبَه العملُ، واحترامُ اجتهاداتِ الأئمَّةِ الفقهاءِ، جعل تحقيقاتِ وتصنيفاتِ العلَّامةِ اللكنويِّ مقبولةً عند المحدِّثين وكذلك الفقهاءُ من أربابِ المذاهبِ الأربعة.

نعم أثبتَ بعضُ الحنفية اعتراضَهم علىٰ اللكنويِّ، فقال الشَّيخُ محمَّد زاهد

---

(١) "السعاية" (٢/ ١٧٦)، "فتح القدير" (١/ ٢٠٤).

(٢) مقدمة "النافع الكبير لمن يطالعُ الجامعَ الصغير" (ص: ٣٣، ٣٢)، ونقل اللكنوي (ص: ٩) كلامَ وليِّ الله الدهلويِّ في كثرة العلماء والمجتهدين في المذهبِ الشافعي فقال: «وأما مذهبُ الشافعيِّ فأكثر المذاهبِ مجتهدًا مطلقًا ومجتهدًا في المذهب، وأكثر المذاهب أصوليًّا ومتكلمًا...» إلخ، وراجع "الإنصاف" لولي الله الدهلوي (ص: ٨٥).

(٣) "الإعلام بما في تاريخ الهند من الأعلام" (٣/ ١٢١٨).

الكوثريُّ في تقدمةِ "نصب الرَّاية لأحاديثِ الهداية": «الشَّيخُ محمَّد عبدالحيِّ اللكنويُّ، أعلمُ أهل عصرِه بأحاديثِ الأحكامِ، إلَّا أنَّ له بعضَ آراء شاذَّةٍ، لا تُقبلُ في المذهبِ، واستسلامُه لكتبِ التَّجريحِ من غيرِ أن يعرفَ دخائلَها، لا يكونُ مرضيًّا عند من يَعرفُ ما هنالكَ»[1].

ولتبقَ كلمةُ الكوثريِّ وجهةَ نظرِ بعضِ علماءِ الحنفية المعارضينَ لإنصافِ اللكنويِّ، لكنْ ما مِنْ مسألةٍ خالفَ فيها اللكنويُّ المذهبَ إلَّا وله موافقون سابقون له فإنَّ المذهبَ هو اجتهاداتُ الإمامِ وأصحابه، وأصحاب التخريجِ على أقوالهم، ولا يعدمُ المخالفُ منْ موافقٍ، هب أنه خالفَ المذهبَ فكان ماذا؟ وهل نحنُ مُتعبَّدُون بالكتابِ والسُّنَّةِ أم بالمذهبِ؟

ومع ذلكَ فالمخالِفُ للمذهبِ لا يعدمُ فقهاء من المذاهبِ الأخرى بل ومن فقهاء الصحابةِ والتابعينَ يوافقونَه على خلافِه أو رأيِه.

---

(١) تقدمة "نصبِ الرَّاية" للشيخِ محمَّد زاهد الكوثريِّ (ص: ٩٢)، وهي التي طُبعت فيما بعد باسم "فقه أهل العراقِ وحديثهم" بعنايةِ شيخنا عبدِالفتاح أبي غدَّة، قصد فيها إعلاءَ شأن الفقه الحنفيِّ لأنه عراقيٌّ كوفيٌّ، ولم يذكرْ شيئًا عن مذاهبِ الكوفة الأخرى وفي مقدِّمتها مذاهبُ آل البيت عليهم السلام ومجتهديهم، فكانَ الحصرُ والقصرُ الحنفي يحمل الإقصاءَ والإبعادَ لمذاهب وفقهاء آل البيتِ كما فعله عددٌ من قضاتِهم في الدولة العباسية مع أنَّ الكوفةَ كان بها جمعٌ من فقهاء آل البيتِ، وصنَّفَ الإمام الحافظُ الفقيهُ الشريفُ أبو عبدالله محمَّد بن علي بن الحسن العلويُّ (ت ٤٤٥) كتابه "الجامع الكافي" في ستةِ مجلداتٍ وهو خاصٌّ بفقه العِترةِ بالكوفةِ، وله "المقنع في فقه زيدية الكوفة" و"فضل الكوفةِ وفضل أهلها".

(١) مقدمة "التعليق الممجد" (ص: ١/ ٦١-٦٢).

المطلب الرابع: نظرات في بعض مصنفاته الحديثيّة

١- "التعليق الممجد على موطأ الإمام محمَّد"

لما كانَ أكثرُ أهلِ الهندِ منَ الحنفيةِ كانَ لهمْ زِيادةُ اعتناء بـ"موطأ الإمام مالك" بروايةِ الإمامِ محمَّد بنِ الحسنِ الشيبانيِّ؛ لأنَّ الإمامَ محمَّدا له زياداتٌ علىٰ "الموطأ" توافقُ مذهبَ الكوفيين، كما أنَّه ينصُّ كثيرًا علىٰ رأي الإمامِ أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ، ولمْ يخالفِ الشَّيخُ عبدالحيِّ اللكنويُّ علماءَ بلدِه فتصدَّىٰ للتعليقِ علىٰ "الموطأ بروايةِ الإمامِ محمَّد"، وهذا التعليقُ ليس بالشَّرحِ الممزوجِ الذي يستوعبُ الكتابَ كلَّه، ولكنَّه تعليقاتٌ حسبَ الغرضِ والحاجةِ، ولذا فقد أصابَ اللكنويُّ ووُفِّقَ في تسميةِ كتابه "التعليق...".

وهذا "التعليق" ذكر صاحبُه الشَّيخُ عبدالحيِّ اللكنويُّ محاسنَه وميزاتِه ومنهاجَه في مقدِّمتِه(١).

نماذج من "التعليق الممجد"

هذه بعضُ النماذجِ من "التعليقِ الممجَّد علىٰ موطأ الإمامِ محمَّد"، والتي يظهرُ منْ خلالها أمرانِ:

أولهُما: اطِّلاعُ اللكنويِّ.

ثانيهما: إنصافُه وعدمُ تعصُّبِه.

(النموذجُ الأوَّلُ): في الوضوءُ منْ مسِّ الذَّكرِ:

قال اللكنويُّ: «قولُه: عنْ أبيه، هذا الأثرُ يكشفُ أنَّ ابنَ عمرَ كان يرىٰ الوضوءَ منْ مسِّ الذَّكَرِ، ويشيدُه ما رَواه مالكٌ في "الموطأ" عن نافعٍ، عن سالمٍ قال: كنتُ معَ ابن عمر في سفرٍ فرأيتُه بعدَ أنْ طَلَعَتِ الشَّمسُ توضَّأ ثمَّ صلَّىٰ،

---

(١) مقدمة "التعليق الممجد" (ص: ١/ ٦١-٦٢).

فقلتُ له: إنَّ هذه الصَّلاةَ ما كنتَ تصلِّيها، قال: إنِّي بعد أنْ توضأتُ لصلاةِ الصبحِ مسسْتُ فَرْجِي، ثمَّ نَسِيتُ أنْ أتوضَّأ، فتوضَّأتُ وعدتُ لصلاتي. وقال الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار": لم نعلمْ أحدًا منْ أصحابِ رسول الله ﷺ أفتى بالوضوءِ منه غيرَ ابنِ عمر، وقد خالفَه في ذلك أكثرُ الصَّحابةِ. انتهى.

أقولُ -القائلُ اللكنويُّ-: ليس كذلك، فقد علمْنا أنَّ جمعًا منَ الصَّحابة أفتى بمثلِه، منهم: عمرُ بنُ الخطاب، وأبو هريرة على اختلافٍ عنه، وزيدُ ابنُ خالدٍ الجُهَنيُّ، والبَرَاءُ بنُ عازبٍ، وجابرُ بن عبدالله، وسعدُ بن أبي وقَّاصٍ في روايةِ أهلِ المدينةِ عنه، كذا في "الاستذكار" وفيه أيضًا: ذهبَ إليه من التَّابعين...»[1].

ثمَّ ذكرَ من ذهبَ إلى الوضوءِ مِن مَسِّ الذَّكَرِ مِن التابعينَ والأئمَّةِ المجتهدين، قصد مِن ذلك الرَّدَّ على الطحاويِّ وهو مِن أئمَّةِ الحنفية، بل وعلى الحنفيةِ.

(النموذجُ الثاني): في الاختلافِ في فعلِ صَلاةِ الصُّبحِ أيُّهما أفضلُ الإسفارُ في فعلِها أو التغليسُ؟:

قال اللكنويُّ رحمه الله تعالى: «وفي البابِ آثارٌ كثيرةٌ، وقد وقعَ الاختلافُ باختلافِ الأخبارِ والآثارِ، فذهبَ الكوفيون: أبو حنيفة وأصحابُه، والثوريُّ، والحسنُ بن حَيٍّ، وأكثرُ العراقيين إلى أنَّ الإسفارَ أفضلُ منَ التغليسِ في الأزمنةِ كلِّها، وذهبَ مالكٌ، والليثُ بنُ سعدٍ، والأوزاعيُّ، والشَّافعيُّ، وأحمدُ، وأبو جعفر الطبريُّ، إلى أنَّ الغَلَسَ أفضلُ، كذا ذكره ابنُ عبدالبرِّ، وقد استدلَّتْ كلُّ فرقةٍ بما يوافقُها وأجابَ عما يخالفُها»[2].

---

(١) "التعليق الممجد" (١/ ١٩٨-١٩٩).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ١٦٢).

فظهر ممَّا تقدَّم أنَّ المذهبَ الحنفيَّ وهو مذهبُ اللكنويِّ هو أنَّ الإسفارَ أفضلُ وبعدَ أنْ أجابَ على أدلَّةِ المخالفين لمذهبِه الحنفيِّ، ذكر أدلَّةَ مذهبِه وأجابَ عنها فقال: «ومِنَ المُسْفرينَ مَنْ قال: التغليسُ كانَ في الابتداءِ ثمَّ نُسخ، وفيه أنه نسخٌ اجتهاديٌّ مع ثبوتِ حديثِ الغلَسِ إلى وفاتِه ﷺ.

ومنهم مَن قال: لو كانَ الغلسُ مُستحبًّا لما اجتمعَ الصَّحابةُ على خلافه، وفيه أنَّ الإجماعَ غير ثابتٍ لمكانِ الاختلافِ فيما بينَهم.

ومنهم من ادَّعى انتفاءَ الغلسِ عن النَّبيِّ ﷺ أخذًا من حديثِ ابنِ مسعودٍ وغيرِه. وهذا كقول بعضِ المغلِّسين: إنَّ الإسفارَ لم يثبتْ عن النَّبيِّ ﷺ باطلٌ، فإنَّ كلًّا منهما ثابتٌ، وإنْ كان الغلسُ أكثرُ.

ومنهم من قال: لما اختلفتِ الأحاديثُ المرفوعةُ تركناها، ورجعْنا إلى الآثارِ في الإسفارِ، وفيه أنَّ الآثارَ أيضًا مختلفةٌ، ومنهم من سلكَ مسلكَ المناقشةِ في طرقِ أحاديثِ الغلسِ، وهي مناقشةٌ أحرى من المناقشةِ الأولى.

ويمكنُ ملاحظةُ الفوائدِ التاليةِ من مناقشةِ اللكنويِّ لأدلَّةِ مذهبِه:

١ - النسخُ لا اجتهادَ فيه؛ لأنَّه متعلقٌ بالنُّصوصِ.

٢ - ردُّ دعوى إجماعِ الصَّحابةِ ﷺ على الإسْفارِ، لوجُودِ المخَالفِ، وهم كثيرُون.

٣- ردُّ دعوى تضعيفِ أحاديثِ التَّغليسِ بصَلاةِ الصُّبح.

٤ - أحاديثُ الإسفارِ والتغليسِ ثابتةٌ وإنْ كانتْ أحاديثُ التغليسِ أكثرَ.

٥ - إثباتُ اختلافِ الآثار بينَ الإسفارِ والتغليسِ.

٦- محاولةُ مناقشةِ طرقِ أحاديثِ الغلسِ بتضعيفِها هي مناقشةٌ مخزيةٌ لصاحبِها، وهكذا ينتقلُ اللكنويُّ مِن حُجَّةٍ إلى حُجَّةٍ، ومن النظرِ في شُبهةٍ إلى

أخرىٰ مع تمامِ الإنصافِ والبعدِ عن التعصُّبِ حتَّىٰ لمذهبِه فلَّله دَرُّه.

و"التعليق الممجَّد" طُبع علىٰ الحجرِ أكثرَ من مرةٍ في الهندِ مع "موطأ الإمام محمَّد"، طبع أولًا في مطبعةِ المصطفائيِّ سنةَ ١٢٩٧ بلكنوَ ثمَّ أعيدَ طباعتُه في نفسِ المطبعةِ سنةَ ١٣٠٦، ثمَّ طُبع الكتابُ في مطبعة اليوسفي سنة ١٣٤٦ بلكنو، وطُبع أخيرًا سنة ١٤١٢ في ثلاثةِ مجلَّداتٍ بدارِ القلم دمشق بتحقيقِ الدكتور تقيِّ الدين الندويِّ، وقدَّم له الشَّيخُ عبدُالفتاحِ أبو غُدَّة.

٢- "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"

سببُ تصنيفِه:

ذكر الشَّيخُ عبدالحيِّ اللكنويُّ سببَ تصنيفِ "الرفع والتكميل" فقال في مقدِّمته في النَّعي علىٰ بعضِ أهل عصره:

«تراهُم قد ظنُّوا نقْلَ الجرحِ والتعديلِ منْ كتبِ نقَّادِ الرِّجال كـ"تهذيب الكمال"، و "تقريب التهذيب"، و"المغني"، و"كامل" ابن عديٍّ، و"لسان الميزان" وغيرِها من كتبِ أهل الشأنِ أمرًا يسيرًا، وما تركوا في هذا البابِ قطميرًا ونقيرًا، مع جهلِهم باصطلاحاتِ أئمَّةِ التعديلِ والجرحِ، وعدم تفريقِهم بين الجرحِ المبهمِ والجرحِ غيرِ المبهمِ، وبينَ ما هو مقبولٌ وبينَ ما هُو غيرُ مقبول عند حمَلَةِ ألويةِ الشَّرعِ، وبُعْدِ مداركِهم عن إدراكِ مراتبِ الأئمَّةِ، من معدِّلي الأمَّة»[1].

فأراد الشَّيخُ اللكنويُّ ﷺ أنْ يبيِّن أنَّ مجرَّدَ وجودِ الجرحِ مذكورًا في كتبِ الرجال لا يعني العملَ بهذا الجرحِ، وقد دارتْ رسالته "الرفع والتكميل" حول

---

(١) "الرفع والتكميل" (ص: ٤٩-٥٠).

هذا المعنى، فالجرحُ قد لا يعمَلُ به لأمورٍ ذكرها في رسالتِه، منها:

١ - أنْ يكونَ الجرحُ غيرَ مُفَسَّرٍ في مقابلِ التعديل.

٢ - أنْ يكونَ الجارحُ من المعاصرينَ للمجروحِ، وبينَهما منافسةٌ، وجرى بينهما أخذٌ وردٌّ.

٣ - أنْ يكونَ الجارحُ مِن المتشدِّدين، فيُتوقَّفُ في جرحِه لنرى هل وافقَه غيرُه أو انفردَ هو في الجرحِ أو بالغَ فيه.

٤ - أنْ يكونَ الجارحُ قد جرحَ أحدَ الرُّواةِ بما لا يُعدُّ جَرحًا أصلًا.

٥ - أنْ يكونَ الجارحُ مجروحًا في نفسِه، فلا يعتمدُ عليه في جرحِ الرُّواة لاسيما إذا كانَ المجروحُ من الأئمَّةِ الثِّقاتِ.

٦ - أن لا يكونَ الجرحُ ثابتًا أصلًا عنِ الجارح.

٧ - أنْ تكونَ عبارةُ الجارحِ لا تفيدُ جرحًا، بل لها معنى آخرُ كالتفرُّدِ وقلَّة الأحاديثِ ونحوِ ذلك.

وهكذا كان اللكنويُّ ناصحًا في رسالته، يطلبُ الفهمَ والتروِّي، ومجانبةَ السطحيةِ والتسرُّعِ.

وقد ظهرت من مباحثِ الكتابِ عنايةُ اللكْنويِّ بما وُجِّهَ منْ جرحٍ للإمام أبي حنيفة وأصحابِه رحمهم الله تعالى، وكان يستثمرُ كثيرًا من مباحثِه في "الرفع والتكميل" لدفع أيِّ جرحٍ قيل في أبي حنيفةَ وأصحابه[1].

(١) وهذا يمكنُ أنْ يراجعَ له في "الرفع والتكميل" و"حاشيته" الصفحات (١٢٠، ١٢٧، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٤، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤١٣، ٤٢٢، ٤٢٩).

هل كتابُ "الرَّفع والتكميل" هو أولُ كتابٍ أُلفَ في موضُوعِه؟

قال الأستاذُ الشَّيخُ عبدُالفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى: «هو أول كتابٍ أُلِّفَ في موضوعِه، ولم يُسْبَقْ إليه، على تمادِي العُصُورِ ووَفْرةِ الحفَّاظِ النقَّادِ المؤلِّفين في علومِ الحديث»(١) لذلكَ عندما طُبعَ الكتابُ في بلادِ الهندِ ثُمَّ في البلادِ العربيةِ تسابقَ المتخصِّصُونَ منْ أهلِ العِلمِ عليه.

ويمكنُ أن يقال: إنَّ هذه الأولية فيها نظرٌ؛ للآتي:

١ - أنَّ عددًا منَ الأئمَّةِ قد تكلَّمُوا عن مباحثِ الجرحِ والتعديلِ منهُم الإمامُ مسلمُ بنُ الحجَّاجِ في مقدِّمةِ "صحيحِه"، وفي كتابِه "التمييز"، والترمذيُّ في كتابيه "العلل"، و"العلل الكبير"، وابنُ أبي حاتمٍ الرازيِّ في مصنَّفٍ خاصٍّ هو "تقدمةُ الجرحِ والتَّعديل"، وابنُ عديٍّ في مقدمةِ "الكامل"، وابنُ حِبَّان في مقدمة "المجروحين" وغيرُهم، وهذه كتبُ الحفَّاظِ العُمَدُ الذينَ يُرْجعُ إليهِم، أضفْ إلى ما تقدَّم أنَّ مباحثَ الجرحِ والتعديل بُسِطتْ في كتبِ الاصطلاحِ وتُعَنْوَنُ بـ«صفة من تقبلُ روايتُه ومنْ تردُّ» والمطوَّلات كـ"فتح المغيث" أكثر مادَّةً مما في "الرَّفع والتكميل".

٢ - أنَّ كتابَ "الرفع والتكميل" لم يستوعبْ مباحثَ "الجرح والتعديل" وأول دليلٍ على ذلك "الحاشية" الموسَّعة عليه للشيخِ عبدالفتاح أبي غدَّة وقد استكملَ واستدرك بعضَ المباحثِ على اللكنويِّ، بالإضافةِ إلى الميلِ المذهبيِّ للكتاب(٢).

---

(١) مقدمةُ الشَّيخِ عبدالفتاح لتحقيقِ كتابِ اللكنويِّ، "سباحة الفكر في الجهر بالذِّكر" (ص: ٥).

(٢) من مقروءاتي على شيخِنا العلَّامةِ المحدِّثِ الشريفِ عبدالعزيز بن الصِّدِّيق رحمه الله

٣- "الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة"

وهو عبارةٌ عن أجوبةٍ على عشرةِ أسئلةٍ وجَّهها للشيخِ اللكنويِّ الشَّيخُ الفاضلُ أبو سعيد محمَّد حسين بن رحيم الهنديُّ[1].

أهميةُ هذه الأسئلةِ والإجابة عليها:

لا يخفىٰ أنَّ التعاملَ مع الأخبارِ المرفوعةِ والموقوفةِ يحتاجُ لتضافرِ الجهدِ من المحدِّثِ، ومن الفقيهِ، ومن الفقيهِ المحدِّثِ، ونظرًا لتنوُّعِ المدارسِ العلميَّة في الهندِ ما بينَ أهلِ الحديثِ، والحنفيةِ كانَ يحصلُ جدلٌ ونقاشٌ في أوقاتٍ متفاوتةٍ، ولذلك كثرَ التصنيفُ عند المتأخِّرين في الهندِ في مسائلَ مشهورةٍ: كالقراءةِ خلفَ الإمامِ، ورفع اليدينِ في الصَّلاة، ومسائلَ في الفاتحةِ، والتسليمِ، والطُّمأنينةِ، والقُنوتِ، والوترِ، وإخراجِ القِيمةِ في زَكاةِ الفِطرِ، وغيرها من مسائل الفروعِ.

وكذلك كثرَ الاهتمامُ بمسائل في الأصولِ كالاجتهادِ والتقليدِ، وتقديمِ خبرِ الواحدِ على القواعدِ، وكروايةِ المستورِ، والعمل عند تعارضِ الأخبارِ، ومباحثَ في التعادل والتراجيحِ.

تعالىٰ كتاب "الرفع والتكميل" وبعدَ أنِ انتهيتُ من القراءةِ طلبَ منِّي اختصارَ "الرفع والتكميل" وقال لي: «فيه مواضعُ خارجةٌ عن قواعدِ الفنِّ».

(١) وُلد سنة ١٢٥٦، وكان يهوديًّا ثمَّ أسلمَ، وقرأ العلومَ في دهلي، ولكنو، ولازم السَّيدَ نذير حسين المحدِّث الدهلويَّ، وقرأ عليه الكتب السِّتة و"الموطأ" و"مشكاة المصابيح"، وبعد أنْ أكملَ الدراسة اشتغلَ بالتصنيف والتدريسِ وكان يردُّ على القاديانية، وعلى مُقلِّدي المذاهبِ الأربعةِ لا سيَّما الأحناف ثمَّ رجعَ، مِن مُصنَّفاته: "منح البَّاري في ترجيح صحيح البخاري"، و"الاقتصاد في الاعتقاد"، ورسائل أخرىٰ، مات سنة (١٣٣٨). ترجمته في: "الإعلام بمن في تاريخ الهند من أعلام" (٨/ ١٣٥٨)، مقدِّمة تحقيق "الأجوبة الفاضلة" (ص: ٨، ٩).

وهذه الأسئلةُ الموجَّهةُ للعلَّامةِ اللكنويِّ تدورُ حول بعضِ المسائل الأصولية في شروطِ قَبول الأخبارِ، والتي كانتْ مُحيِّرةً ومحلَّ نقاشٍ بينَ أهل العِلْمِ في ذاكَ الوقتِ.

من أجوبةِ العلَّامةِ اللكنويِّ المرجِّحةِ للعمَلِ بالحديثِ:

الأسئلةُ العشرةُ تنقسمُ إلىٰ قسمين:

القسمُ الأولُ: في إثباتِ الحديثِ، ومراتبِ كتبِ الحديثِ، وهذا القسمُ يدخلُ تحتَه الأسئلةُ الأرْبَعةُ الأولىٰ.

القسمُ الثاني: في حكمِ العملِ بالحديثِ عندَ وجودِ تعارضٍ بينَ الحديثِ والرأي، وهذا القسمُ يشملُ الأسئلةَ السِّتةَ التَّاليةَ.

وإذا رجَعْنا إلىٰ أجوبةِ الشَّيخِ اللكنويِّ على الأسئلةِ نجدُ الآتي:

١- في الجوابِ علىٰ السؤال الخامسِ ذكر أنَّ مذهبَ الحنفيةِ هو تقديمُ النَّسخِ عند التعارضِ، لكنه خالفَه بقوله: «لكنَّ فيه خدشةً من حيثُ إنَّ إخراجَ نصٍّ شرعيٍّ عن العملِ به معَ إمكانِ العملِ به غيرُ لائقٍ فالأَوْلىٰ أنْ يطلبَ الجمعُ بينَ المتعارضَين»[1].

وهكذا يقفُ اللكنويُّ مع السُّنَّةِ المشرَّفةِ، ويُرَجِّحُ مذهبَ الشَّافعيِّ والمحدِّثينَ علىٰ مذهبِه الحنفيِّ.

٢- والسؤال السَّادسُ بمعنىٰ السُّؤال الخامسِ فأجابَ عنه اللكنويُّ بقوله: «لكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلِّيها، وكلُّ مسْلكٍ مُبرهَنٍ بالبراهينِ المذكورةِ في موضِعِها، والذي يَظْهرُ اختيارهُ هوَ تقديمُ الجمْعِ علىٰ التَّرجِيحِ؛ لأنَّ في تقديمِ الترجيحِ يلزمُ ترْكُ العمل بأحدِ الدَّليلينَ منْ غيرِ ضرورةٍ داعيةٍ إليهِ، وفي تقديمِ

---

(١) "الأجوبة الفاضلة" (ص: ١٨٣).

الجمْعِ يمكنُ العملُ بكلٍّ منهما علىٰ ما هو عليهِ، فإنَّ تعذَّرَ صِيرَ إلىٰ التَّرجيحِ والنَّسْخِ، وعندَ تعذُّرهما يلزمُ الفسْخُ»[1].

٣- وذكر في الإجابةِ علىٰ السؤال السَّابعِ أن تخريجَ الحديثِ في الصَّحيحيْنِ من أحدِ وجوهِ الترجيحِ فقال:

«أمَّا تخريجُ الشَّيخين؛ فلِمَا صرَّحوا به أنَّ أعلىٰ أقسامِ الصَّحيحِ: ما اتّفَقَ عليه الشَّيخان، ثمَّ ما انفرَدَ به البخاريُّ، ثمَّ ما انفردَ به مُسلمٌ، ثمَّ ما هو صحيحٌ علىٰ شرطهما ولم يُخَرِّجْهُ واحدٌ منهما، ثمَّ ما هو علىٰ شرْطِ البخاريِّ وحدَه، ثمَّ ما هو صحيحٌ علىٰ شرْط مُسْلمٍ، ثمَّ ما هو صحيحٌ عند غيرِهما، وهذا الترتيبُ قد أطبقتْ عليه كلماتُ المحدِّثين»[2]. وما ذهب إليه اللكنويُّ مخالفٌ لما عليه كثيرٌ من المتأخِّرين الحنفيينَ كالكمال ابنِ الهمامِ، وابنِ أمير الحاجِّ وغيرِهما[3].

٤ – وأجاب عن السؤال التَّاسعِ المتضمِّنِ تركَ الصَّحابيِّ الراوي للحديثِ للعمل بظاهرِ الحديثِ، أجابَ عنه بقولِه:

«أكثرُ الحنفيةِ والحنابلةِ يحملونَه علىٰ ما حمل عليه الصَّحابيُّ من خلال الظاهر، ويتركونَ العملَ بالظاهرِ بناءً علىٰ أنَّ ترْكَ الظاهرِ بلا وجهٍ حرامٌ، فلا يَتركه إلَّا بدليل مُرَجِّحٍ لما ليس بظاهرٍ، كذا في شُروح "التحرير" وشروح "المُسلَّم" وغيرِها.

والظاهرُ في هذا المقامِ: هو عدَمُ تركِ ظاهرِ النصِّ بما حمَلهُ الصَّحابيُّ من خلافِ الظاهر؛ لأنَّ قول الرسول ﷺ لا يَبْطُل بقول غيرِه، فما أفادَ بظاهرِه لا

(١) المصدر السَّابق (ص: ١٩٦).

(٢) "الأجوبة الفاضلة" (ص: ٢٠٢).

(٣) "حاشية الأجوبة الفاضلة" (ص: ٢٠٣).

يَبْطُل الاحتجاجُ به بتركِ غيره، غايةُ الأمرِ أنَّ الصحابيَّ ظهرتْ له قرائنُ رَجَّحتْ حملَهُ على ما حملَهُ عليه ولم تظهَرْ تلك القرائنُ لغيرِه، فلا يَخرجُ الظاهرُ عن حيِّزِ الاحتجاجِ في حقِّه»[1].

فرجَّح اللكنويُّ جانبَ العملِ بالحديثِ الشَّريفِ، مخالفًا بذلكَ علماءَ مذهبِه.

٥- وفي معارضةِ قول الصَّحابيِّ أو فعلِه للحديثِ الشَّريفِ ذكر اللكنويُّ أنَّ للحنفيةِ تفصيلًا بين ما إذا كانَ الصَّحابيُّ راويًا للحديثِ، وبينَ ما إذا كان غيرَ راوٍ له، وبينَ ما هو جَرْحٌ وخلافٌ بيقينٍ، وبين ما ليس كذلك.

ثم ذكر اختيارَه فقال: «والحقُّ في هذا المقامِ أنَّ قولَ النَّبيِّ ﷺ وفِعْلَه أحقُّ بالاتباعِ، وقولَ غيرِه أو فِعلَه لا يُساويه في الاتباعِ، فإذا وجِدَ من الصَّحابيِّ ما يخالفُ الحديثَ النبويَّ يؤخذُ بخبرِ الرسول ﷺ ويُجمعُ بينه وبينَ أثرِ الصَّحابيِّ ليَخرجَ من حيِّزِ الخلافِ إلى التوافقِ والقبولِ، وذلك لحُسنِ الظنِّ بهم»[2].

والحاصلُ من أجوبةِ اللكنويِّ على الأسئلةِ: أنَّه يقدِّمَ العملَ بالسُّنَّة المرفوعةِ المشرَّفةِ أمامَ أيِّ رأيٍ، ويخالفُ مذهبَه الحنفيَّ في الأصول.

وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنما يدلُّ على استنارةِ وفقاهةِ اللكنويِّ، وعدمِ جمودِه على المذهبِ، وأنَّه من أهلِ الاختيارِ والإنْصافِ معَ الأدَبِ الصَّريحِ، والعبارةِ التي يصعبُ خدشُها.

ولتكنْ هذهِ الأجوبةُ علامةً على منهجية الشَّيخِ اللكنويِّ في التصرُّفِ في أحاديثِ الأحكامِ عند المعارَضَةِ.

---

(١) "الأجوبة الفاضلة" (ص: ٢٢٣).

(٢) "الأجوبة الفاضلة" (ص: ٢٢٥).

٤- "الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"

هذه الرِّسالةُ خاصَّةٌ بالصَّلواتِ التي جاءتْ فيها أحاديثُ (مرفوعةٌ) موضوعةٌ أو اختلفَ العلماءُ في الحكمِ عليها بالوضْعِ.

رتَّب الشَّيخُ اللكنويُّ رسالتَه على مقدِّمةٍ في ذكرِ أقسامِ الوضَّاعين وأسبابِ الوضعِ، ثمَّ في تحريمِ روايةِ الموضُوعِ وذكرِه ونقلِه، ويحرُم التساهُل فيه، وأنَّ الكذبَ على رسول الله ﷺ من أكبرِ الكبائرِ، وبالغَ بعضُ الشَّافعيةِ فكفَّرَه، ثمَّ ذكرَ حديثَ: «منْ كذَبَ عَلَيَّ...». ويأتي بعد ذلكَ المرصدُ الأساسيُّ الذي فيه الصَّلواتُ الموضوعةُ، والمختلفُ في وضعِها، ثمَّ خاتمةٌ، ثمَّ تذنيبٌ في ذكر الثابتِ الشبيهِ بالموضوعِ مع أنه ليس بموضوعٍ[1]، وكانَ خاتمةُ رسالتِه في ذكرِ "صلاةِ التسبيح" وانتصرَ للقول بثبوتِها[2].

منهجُ اللكنويِّ في الكلامِ على الأحاديثِ صِحَّةً وضَعْفًا في كتابِه "الآثار المرفوعة":

كنا نودُّ أنْ نرى اللكنويَّ واقفًا بين المحدِّثين يعدِّلُ ويُجرِّحُ ويُصحِّحُ ويضعِّفُ، ويتكلَّمُ على العِلَلِ، ونرى استقلاليتَه ولكنَّه لم يفعلْ وكانَ ناقلًا، فاكتفى بتقليدِ غيرِه.

فيعتمدُ اللكنويُّ في الكلامِ على الأحاديثِ في كتابِه "الآثار المرفوعة" إثباتًا ونفيًا على من تقدَّمه مِنَ الحُفَّاظِ بل وعلى بعضٍ من لم يرتقُوا لهذه المرتبةِ العليَّةِ، ويكادُ أنْ يكونَ كتابه "الآثار المرفوعة" مُنتزَعًا من "اللآلئ المصنوعة" للحافظِ

---

(١) "الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" (ص: ٢٠).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ١٢٣).

السيوطيِّ علىٰ عادةِ جمهرةِ العلماءِ الذين تكلَّموا في الأحاديثِ الموضوعةِ بعدَ الحافظِ السُّيوطيِّ رحمه الله تعالىٰ، فإنَّهم عالةٌ عليه ومنْ موائدِه شبِعُوا[1].

فمواردُ اللكنويِّ في الآثارِ المرفوعةِ هي: الحافظُ السُّيوطيُّ كما تقدَّم[2]، كذلك السَّخاويُّ[3]، ثمَّ القسطلانيُّ[4]، والزُّرقاني[5]، ثمَّ علي القاري[6]، وابنُ حجرٍ الهيتميُّ[7] وعلىٰ ما ينقلُ الأولان عن الحُفَّاظِ، فهو ينقلُ آراءَ السَّابقين وعباراتِهم ولا يعتمدُ علىٰ النظرِ بنفسِه، وقد أبعدَ باعتمادِه علىٰ منْ ليسَ من المحدِّثين كالهيتميِّ والقاري.

نقل اللكنويُّ عند الكلامِ علىٰ حديثِ التوسعةِ علىٰ العيال يومَ عاشوراء كلامَ الشَّوكانيِّ إذ حكمَ علىٰ الحديثِ بالبطلانِ اعتمادًا علىٰ ابنِ الجوزيِّ وابن تيميةَ، فصرَّحَ اللكنويُّ ببطلانِ كلامِ الشَّوكانيِّ[8].

---

(١) الحافظُ السيوطيُّ هو أول من صنَّفَ كتبًا مستقلّةً علىٰ كتابِ "الموضوعات" لابن الجوزيِّ، فكتب "اللآلئ المصنوعة" و"التعقبات علىٰ الموضوعات"، و"ذيل اللآلئ"، وكلُّ من جاء بعد السيوطيِّ وكتب كتابًا مستقلًّا في الأحاديث الموضوعة فهو مُتشبِّعٌ من هذه الكتبِ الثلاثة.

(٢) "الآثار المرفوعة" (ص: ٤٥، ١٣٦، ١٢٦، ١٣٩).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٤٥).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ٤٤).

(٥) المصدر السَّابق (ص: ٤٤).

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤٥).

(٧) المصدر السَّابق (ص: ١٣٧).

(٨) المصدر السَّابق (ص: ١٠١).

فإن قيل: فلماذا حكمَ على كلامِ الشَّوكانيِّ بالبطلان؟

فالجواب: قوله: «وجهُ البطلانِ أنه كيفَ يكونُ ما قال ابنُ الجوزيِّ وابنُ تيميةَ حقًّا مع كونهما من المتشدِّدين المتعنِّتين؟»[1].

ثُمَّ قال اللكنويُّ: «وقد تعقَّبَهما جمعٌ من العلماءِ المحقِّقينَ وأثبتوا كونَ الحديثِ حسنًا، إمَّا لذاتِه ببعضِ أسانيدِه وإمَّا لغيرِه بجمعِ أسانيدِه»[2].

فظهر أنَّ اللكنويَّ عارَض ابنَ الجوزيِّ وابنَ تيميةَ بأمرين:

أولهما: أنَّهما من المتشدِّدين المتعنِّتين.

ثانيهما: أنَّه قد تعقَّبهما جمعٌ منَ العلماء.

فعارض اللكنويُّ كلامَ بعضِ العلماءِ بكلامِ البعضِ الآخرِ وانتقلَ من قول إلى قول آخرَ ومن تقليدٍ إلى تقليدٍ، فلم ينظر الشَّيخُ اللكنويُّ في الأسانيدِ بنفسِه، أو تكلَّم على الرجال جرحًا وتعديلًا، ونظرَ في الشواهدِ والمتابعاتِ استقلالًا، ولكنه اعتمد على غيره، وهذه طريقة اختارها لنفسه.

اطِّرادُ اللكنويِّ على هذهِ الطريقةِ:

وقد مشى اللكنويُ على طريقةِ الاكتفاءِ بتقليدِ أقوال السَّابقينَ في الحكم على الأحاديثِ ولو كانوا من الفقهاءِ المتأخِّرينَ، وهذا غريبٌ منه، فإذا جازَ

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ١٠١، ١٠٢).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ١٠٢).

وللحافظِ السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ جزءٌ مطبوعٌ في تصحيح حديثِ التوسعة في عاشوراء، اسمه: "هديةُ الصُّغراء بتصحيحِ حديثِ التوسعةِ على العيال في عاشوراء" أشبعَ الكلامَ فيه على طريقة الحُفَّاظِ النُّـقَّادِ، واللكنويُّ لم يرتقِ إلى هذا النوعِ من التصنيفِ.

تقليدُ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ الكِبارِ فيما لا مفرَّ مِنه وهوَ الحُكْمُ علىٰ الرُّواة، فمِنَ العَجَبِ أن يعتمدَ اللكنويُّ أقوال ابنِ حجرٍ الهيتميِّ، وعليٍّ القاري، ويترك الأئمَّةَ الحُفَّاظَ المتقدِّمين، ومن شواهدِ طريقةِ اللكْنويِّ:

١- ما تقدَّم في الكلامِ علىٰ كتابه "الآثار المرفوعة".

٢- في كتابِ "تحفة الأخيار بإحياءِ سُنَّة سيِّدِ الأبرار" للكنويِّ، ذكر اللكنويُّ حديث: «**أصْحَابي كالنُّجومِ بأيِّهم اقتديتُم اهتديتُم**» وقال: «وقد طال كلامُهم علىٰ هذا الحديثِ تضعيفًا وجرحًا، حتىٰ ظنَّ بعضُهم أنَّه موضوعٌ وليس كذلك». هذا كلامُ اللكنويِّ في تحفةِ الأبرار[1].

. وقد علَّقَ اللكنويُّ علىٰ كلامِه في "تحفة الأبرار" فقال: «هذا من حيثُ تحقيقُ المحدِّثين، وأمَّا عند أهلِ الكشفِ فليس كذلكَ كما قال عبدالوهاب الشعرانيُّ في "الميزان": هذا الحديثُ وإنْ كانَ فيه مقال عندَ المحدِّثينَ فهو صحيحٌ عند أهل الكشفِ»[2].

ثمَّ اشتغلَ اللكْنويُّ بنقل الأقوال في "تحفة الأبرار" وختَمَ كلامَه بأنْ قال: «وفي "الصَّواعق": روىٰ البغويُّ ورَزِينُ بنُ مُعاويةَ عن عمرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أصْحابِي كالنُّجُومِ، بأيِّهِمُ اقتديتُم اهتديتُم**» رواه ابنُ عدي في "الكامل" بلفظ «**بأيِّهم أخذتُم**»، وقد رواه البيهقيُّ بأسانيدَ متنوِّعةٍ يرتقي بها إلىٰ درجةِ الحُسنِ، فالحديثُ حَسنٌ»[3].

---

(١) "تحفة الأبرار" (ص: ٥٣).

(٢) "نخبة الأنظار علىٰ تحفة الأخيار" (ص: ٥٣)، وكلام الشعراني في "الميزان" (١/ ٢٨).

(٣) "الصواعق المنزَّلة علىٰ أهل البِدع والزندقة" لابن حجرٍ الهيتميِّ، وهو في "تحفة الأبرار" (ص: ٦٣).

هكذا انتهى نظرُ اللكْنويِّ إلى أنه ثابتٌ بطريقِ الكشفِ، وأمَّا على طريقةِ المحدِّثين فقد انتهى إلى قول الفقيهِ ابنِ حجرٍ الهيتميِّ في "الصَّواعقِ": «إلى أنَّ له طُرُقًا يرتقي بها إلى درجةِ الحسنِ».

فالذي حَكَمَ عليه بالحسنِ هو الهيتميُّ الفقيهُ، بحُجَّة أنَّ له أسانيدَ مُتنوِّعةً، فأينَ هذه الأسانيدُ؟ ولماذا لم يتكلَّمْ عليها الهيتميُّ؟ والهيتميُّ نفسُه ليس منَ المحدِّثين، وكان الصوابُ من اللكنويِّ هو الكلامُ على الحديثِ بذكرِ كلِّ طريقٍ والنظرُ فيه من حيثُ اتصالُ السَّندِ، وحال الرُّواةِ، ثمَّ جمعُ الطرقِ، وإبداءُ الحكمِ الكليِّ، مع الاسترشادِ بأقوال الأئمَّةِ الحُفَّاظِ، ولكنْ أبعدَ اللكْنويُّ، وأبانَ أنه جيدُ التقريرِ للقواعدِ بنقلِ كلامِ علماء الاصطلاحِ، أمَّا تطبيقُ القواعدِ فليسَ هذا بابُه، وشأنُه شأنُ المتأخِّرين في نقل العباراتِ والاعتمادِ عليها.

تلخيصُ اللكنويِّ كلامَ الحفَّاظ:

واللكنويُّ وإنْ كانَ يعتمدُ على غيرِه فهو يحسنُ الاختصارَ والعرضَ، ومن ذلك:

١- تلخيصُ كلامِ الحافظِ ابنِ حجر المتعلِّقِ بحديثِ: «منْ كذبَ عليَّ متعَمِّدًا...» الحديث، فإنَّه لم يأتِ فيه إلَّا بكلامِ ابنِ حجرٍ من "فتح الباري"[1].

٢- تابعَ اللكْنويُّ الحافظَ ابنَ حجرٍ في إثباتِ قصةِ الغرانيقِ الباطلةِ من حيثُ الإسنادُ مُعتمِدًا على بحثِ الحافظِ ابنِ حجرٍ في "الفتح"، وعلى ما في "الدر المنثور" للحافظِ السُّيوطيِّ[2].

---

(١) "ظفر الأماني وحاشيته" (ص: ٥٣-٥٤).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٤٥٠-٤٦١).

٣- ونقلَ بحثَ السُّيوطيِّ حول حديثِ عرضِ الحديث علىٰ القرآنِ كاملًا من "اللآلئ"[١].

٤- نقلَ كلامَ السُّيوطيِّ كاملًا من "التدريب" حول كتابِ ابنِ الجوزيِّ، ورأي السُّيوطيِّ فيه، وأعماله عليه[٢].

٥- أثبتَ -في نظرِه- اضطرابَ حديثِ أنسٍ ﷺ في الجهرِ بالبسملة معتمدًا علىٰ ما في "نصب الراية" فقط[٣].

٦- في رسالة اللكْنويِّ "سباحة الفكر في الجهر بالذكر" كانَ عمدةَ اللكْنويِّ في ذكر أدلَّةِ الجهر بالذِّكرِ رسالة الحافظِ السُّيوطيِّ "نتيجة الفكر في الجهْر بالذكر" فأحسنَ اللكنويُّ عرضَها وتلخيصَها[٤].

٧- للعلامةِ اللكْنويِّ كتابُ "السعاية شرح الوقاية" في الفقهِ الحنفيِّ، وقد وجدتُه بسطَ الكلامَ في أحاديثِ الأحكامِ معتمدًا علىٰ نقلِ أو تلخيصِ ما يذكرُه الزَّيلعيُّ في "نصب الراية"، أو المنذريُّ في "الترغيب والترهيب".

فظهر مما تقدَّم أنَّ اللكنويَّ من علماءِ الحديثِ وليس بمحدِّثٍ وهو في ناحية الحكمِ علىٰ الأحاديثِ وما يتعلَّقُ من البحثِ في الأسانيدِ، والنظر في حال الرواةِ لا يعتمدُ علىٰ نفسِه ويستقلُّ بالنظرِ، ولكنَّه يعتمدُ علىٰ غيرِه كما تقدَّم.

ورسالةُ "الآثـارِ المـرفوعةِ" طبعتْ في حيـاةِ الشَّيخِ عبدالحيِّ اللكنويِّ

---

(١) المصدر السَّابق (٤٦٤-٤٦٦).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٤٧٦-٤٧٨).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٣٦٨-٣٦٩).

(٤) "سباحة الفكر في الجهر بالذكر" (ص: ٤٤-٦٢).

سنة ١٣٠٤ في مطبعة العلويِّ بلكنو مع رسالة اللكنويِّ "إمام الكلام فيما يتعلَّق بالقراءةِ خلفَ الإمام"، ثمَّ طبعتْ بتحقيقِ محمَّد السَّعيد بسيوني زغلول بدار الكتبِ العلميّة ببيروتَ سنة ١٤٠٤، وهي طبعةٌ سيِّئةٌ وسقيمةٌ، لا تخلو صفحةٌ منها من التحريفِ والأخطاءِ المطبعيةِ، وليس للمحقِّقِ تعليقٌ علميٌّ واحدٌ مفيدٌ.

والحاصلُ مما تقدَّم:

١- أنَّ الشَّيخَ عبدالحيِّ اللكنويَّ وُلدَ وعاشَ في بيئةٍ علميَّةٍ، وتدرَّج في الطلبِ وهو صغيرٌ، وأدركَ المعرفةَ العلميَّةَ، وشرعَ في التصنيفِ وهو دونَ العشرين.

٢- كانتْ للشيخِ مُصنَّفاتٌ حديثيةٌ من أشهرِها: "التعليقُ المجد"، و"الرفع والتكميل"، و"ظفر الأماني"، و"الآثار المرفوعة"، والشَّيخُ وإن كانَ حنفيَّ المذهبِ إلَّا أنَّه غلبَ عليه الإنصافُ، وتركُ التعصُّبِ، وتقديمُ الحديثِ الشريفِ علىٰ قواعدِ الفقهاءِ، ولو كانوا منْ فقهاء مذهبِه.

٣- كان الشَّيخُ اللكْنويُّ رحمه الله تعالىٰ في مصنفاتِه الحديثيَّة يعتمد علىٰ غيرِه في العزْوِ والتخريجِ وكلِّ ما يتعلقُ بالصناعةِ الحديثيَّةِ، بل كانَ يعتمدُ علىٰ بعضِ المتأخِّرين من غيرِ الحُفَّاظِ والمحدِّثين.

٤- ازدادت معرفةُ أهل العلمِ -لاسيَّما في البلادِ العربيةِ- بالشَّيخِ اللكْنوي وبكتبِه بعد عنايةِ الأستاذِ الشَّيخِ عبدالفتاح أبي غدَّة بها تحقيقًا وتعليقًا معَ حسنِ الإخراجِ والطباعةِ، ونسجتْ حولَه هالةٌ من المدحِ وتأثَّر بها كثيرون، والله يحبُّ الإنصافَ، فاللكنويُّ من علماءِ الحديثِ وليس من المحدِّثينَ جزمًا، والله أعلمُ بالصوابِ.

المبحث الثاني: السَّيد محمَّد بن جعفر الكَتَّاني

المطلب الأول: التعريف بالسَّيد محمَّد بن جعفر الكَتَّاني(١)

العلَّامةُ النفَّاعةُ العارفُ المتفنِّنُ الشريفُ سيدي أبو عبدالله محمَّدُ بنُ جعفر بن إدريسَ بن محمَّد الزمزميِّ بن محمَّد الفضيل الكتانيُّ الحسنيُّ.

ولادتُه، وتدرُّجُه في الطلبِ، وتدريسُه:

وُلِد بفاس سنة ١٢٧٤، وطلبَ العلمَ بالقرويين، وتدرَّجَ في الطلبِ حتى أتقنَ العربيةَ والفقهَ المالكيَّ، وشاركَ في العلومِ المتداولةِ، واشتغل بالتدريسِ في فاس فدرَّس "صحيح البخاريِّ"، و"الشِّفا" للقاضي عياض، وختم "المختصر

(١) مصادر ترجمته: ترجم لنفسه في "النبذة اليسيرة النافعة التي هي لأستار جملة من أحوال الشعبة الكتانية رافعة" (ص: ٣٢٨-٤٨٨). وانظر:"البحر العميق في مرويات ابن الصِّدِّيق" (١/ ل٨٦-١٠٠)، و"المعجم الوجير"، و"المشيخة الصغرى" و"سبحة العقيق"، و"التصوُّر والتصديق" للسيد أحمد بن الصِّدِّيق، و"مقدمة الرسالة المستطرفة" للسيد محمد المنتصر الكتانيّ (ص: ٢٩-٤٢)، و"سلّ النِّصال" لابن سودة (ص: ٤٣-٤٦)، و"الفكر السامي للحجوي" (٤/ ١٤١)، "ثبت الحجوي" (ص: ١٤)، و"الأعلام الشرقية" لزكي مجاهد (٢/ ١٥٣)، و"إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع" لابن سودة (ص: ٤٤٤)، و"فهرس الفهارس" للكَتَّاني (١/ ٥١٥)، و"التحرير الوجيز" للكوثريِّ (ص: ٧٨)، و"شجرة النور الزكية في تراجم المالكية" (ص: ٤٣٦)، و"رياض الجنة" لعبدالحفيظ الفاسيِّ (١/ ٧٧، ٢/ ١٧٢)، و"دليل مؤرخ المغرب" (رقم ٦٦٦)، و"الأعلام" للزركليِّ (٦/ ٧٢)، و"معجم المؤلفين" لكحالة (٩/ ١٥٠)، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين" لأحمد بن محمَّد الرهوني (٢/ ٩ ل٣-٨٣) وفي هذه الترجمة اختصارُ الرهونيِّ لبعض مصنفات شيخه صاحب الترجمة ، وفي مقدمة تحقيق "الرسالة المستطرفة" (ص: ٣٨-٤٢) قائمةٌ مطولة بمواضع ترجمتة.

بشرحِ الخرشيِّ"، و"شرح ألفية ابن مالك" للمكوديِّ، و"سلم الأخضريِّ" بشرح البناني، و"المحلي على جمع الجوامع"، و"الرسالة"، و"المرشد المعين"، و"الهمزية" للإمامِ البوصيري وغيرَ ذلك.

شيوخُه ورحلاتُه:

له شيوخٌ كثيرون منهم: والدُه جعفرُ بنُ إدريسَ الكتانيُّ، ومحمَّدُ بن عبدالواحد الكتانيُّ، ومحمَّد بن المدني بن عليِّ بن جلون، وأحمد بن الطالب بن سودةَ، والطيبُ بن أبي بكر بن الطيب بن كيران، وغيرُهم من المغربِ، وله شيوخٌ كثيرون من الحرمينِ الشريفينِ ومصرَ والشَّامِ في الإجازة.

رحلاته للحجاز:

رحل إلى الحجازِ مرتينِ الأولى سنة ١٣٢٥، والثانية سنة ١٣٢٨، ثمَّ انتقلَ إلى الشَّام سنة ١٣٣٦ فبقيَ به إلى أنْ عادَ إلى فاس أوائلَ سنة ١٣٤٥، وكانَ قد اشتغل بالتدريسِ والإفادةِ في المدينةِ المنورةِ ثمَّ بالشَّامِ، وأخذَ عنه الأكابرُ وتشرَّفوا بملاقاتِه وحضورِ دروسِه.

رجوعُه لفاسَ ووفاتُه:

قال تلميذُه السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق في "البحر العميق": «وفي ربيعِ الثاني من سنة خمس وأربعين رجعَ إلى المغربِ، وبمجرَّدِ قدومِه افتتحَ يقرأ بجامعِ القرويين من فاس "مسند أحمد" بمكانٍ يحضرُه من الخلقِ ما لم يُرَ مثلُه بالمغربِ، ولا سمعَ به، ثمَّ في السادسِ عشرَ من رمضان من السَّنة المذكورة انتقل إلى رحمة الله، ودُفنَ بالقبابِ من فاس، ثمَّ بعد دفنِه بعشـرينَ شهرًا نقل إلى زاويةٍ بُنيتْ خاصة من أجلِه بداخلِ فاس، وذلك في فاتحِ جُمادىٰ الأولى سنة سبعٍ وأربعينَ، وكانَ انتقالُه في محفلٍ عظيمٍ، وجعلتْ له جنازةٌ ثانيةٌ، ولما فتحَ

عليه وُجِد جسمُه كما هو لم يتغيرّ منه شيءٌ، وفاحتْ منه رائحةُ المسكِ».

كان صاحبُ الترجمةِ رحمه الله في عصرِه من أكابرِ الأعيانِ قال الفقيهُ الرهونيُّ في "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين": «هذا السَّيدُ من الرِّجال العِظامِ... لما اجتمعَ فيه من شرفِ النَّسبِ، وكرمِ الحسبِ، والعلمِ والأدبِ، والزهدِ والورعِ، والمشاركةِ في جميعِ العلوم، وتحريرِ المنطوقِ منها والمفهومِ، خصوصًا الحديث والتصوُّف والتوحيد». انتهى بتصرفٍ يسيرٍ.

(تنبيه): قرأتُ أخيرًا كتابًا في ترجمةِ السَّيد محمَّد بن جعفر الكَتَّانيِّ بقلم الدكتور محمَّد بن عزوز في مجلَّدين طُبِعَ بدارِ ابنِ حزمٍ ببيروت سنة ١٤٣٠ وهذه ملاحظات عابرة على الكتاب:

١- اشتملَ الكتاب على رسائل مدحٍ ونصوصِ إجازاتٍ مطوَّلةٍ استغرقتْ عشراتِ الصفحاتِ ،وهذا النوعُ نظرًا لطولِه كان الأولى أن يفرد، كالإجازةِ للشيخِ محمَّد حبيب الله الشِّنقيطيِّ (٢/ ٥٢٢-٥٨٥) والإجازةِ للشيخِ توفيق الأيوبيِّ (٢/ ٧٣١-٧٨٨) وتراجمِ بعضٍ من أخذوا عنه كترجمةِ الشَّيخِ بدر الدين البيبانيِّ (٢/ ٦٧٠-٦٩١) وهي بقلمِ الشَّيخِ محمود العطَّار الدمشقيِّ ونقلت من كتاب في ترجمة الشَّيخِ بدرِ الدين (من ص١٣ الى ص٣٤) نصًّا فما الفائدةُ من نقل نصٍّ في أكثرَ من عشرين صفحةً من كتابٍ مطبوعٍ ومتداولٍ ؟!

٢- وذكر الأستاذُ محمَّد عزوز علاقةَ السَّيدِ محمَّد بنِ جعفرٍ بالسَّيدِ عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ واقتصـرَ على رسالةٍ في الإجازاتِ والأسانيدِ المتأخِّرةِ معَ أنَّ السَّيدَ عبدالحيِّ له تعقيبٌ كبيرٌ على "سلوة الأنفاس" للسَّيد محمَّد بنِ جعفر في مجلَّدين اسمُه "إعلامُ الحاضرِ والآتِ بما في السَّلوة منَ الهنات"، وذيل عليها

وفيهما كلامٌ طويلُ الذيلِ جدًّا، بل في "فهرس الفهارس" بعضٌ من هذا فانظر: (١/ ١٨٣، ٣٧٨، ٤٦٣).

٣- وفي نفسِ المعنىٰ فإنَّ الدكتور محمَّد بن عزوز ذكر بعضًا من ترجمةِ السَّيدِ محمَّدٍ العربيِّ العزُّوزيِّ لنفسِه (٢/ ٩٤٠- ٩٥١) ولم يذكرْ شيئًا عنِ اختصارِ العزُّوزيِّ لـ "سلوة الأنفاس" وسببُ اختصارِه لها وقد قال السَّيدُ العزوزيُّ في مقدمة "الأنفاس" (ص: ١٣): «وحيثُ أنَّ هذا المجموعَ العظيمَ قد اشتمل علىٰ تراجمِ رجال كُنَّا نعدُّهم فيما غبرَ من الأخيارِ وقتَ ما كان الاعتقادُ في الأُمَّةِ سائدًا، وأمَّا وقد قلَّ الاعتقادُ وسادَ الانتقادُ حتىٰ صارَ ذلك يعدُّ عندهم من الخرافاتِ أو الهذيانِ ولقد أخبرتُ شيخَنا المؤلفَ: بأنِّي رأيتُ بفاس بين يدي أحدِ المستشرقين نُسخةً من "السلوة" وقد علَّمَ علىٰ عدَّةِ مواضعَ منها بالحبرِ الأحمرِ فأطلعني علىٰ ما عليه علَّمَ وقال: أهذا من دينِ الله؟! فلما سمعَ منِّي ذاكَ قال ﷺ: إنَّنا ألَّفنا ذلك في وقتٍ كانَ السائدُ فيه حسنَ الاعتقادِ وعدمَ الانتقادِ ولو كنت أعلمُ أننا نصيرُ إلىٰ ما صِرْنا إليه ما ذكرتُ شيئًا من ذلك فإنِّي أؤذنُك باختصارِها وحذفِ ما ذُكِرَ فيها مما ظاهرُه مخالفٌ لمعتقَدِ أهل هذِه العصُور».

٤- واتَّهم الدكتور محمَّد عزوز السَّيدَ محمَّدَ بنَ جعفرٍ الكَتَّانيَّ (١/ ٢٤٠) بأنَّه يتساهلُ في إيرادِ القصصِ والطرائفِ وأخبارِ المجاذيبِ وأضرابِهم وإيرادِ بعضِ الاصطلاحاتِ العاميةِ...

٥- ومن أغربِ ما في الكتابِ (١/ ٢٣٢) عدمُ استنكارِ السَّيد الكَتَّانيِّ لإعلان المرتدِّ الجاني مصطفىٰ كمال أتاتورك الجمهوريةَ وإسقاط الدولةِ العثمانيةِ وإلغاء الخلافةِ الإسلاميةِ.

٦- وأغربُ منه -وهو الحقُّ- قوله: أنَّ ما لا يحصىٰ من الشَّوَام كانوا منَ الجواسيسِ وأعداءً للدولةِ العثمانيةِ ففي (١/ ٢١٤) نقلًا عن ابنه السَّيدِ محمَّد الزمزميِّ الكتانيِّ ما نصُّه: «والشَّوامُ يسمُّون أحمد جمال باشا بالسَّفاح وذلك لكثرةِ ما شنقَ منهم وكثرةِ ما قتلَ وسفكَ من دماءِ الفارِّين من الزَّحفِ والهاربين من صفوفِ جنودِ المسلمين لناحيةِ أعدائِهم الكافرين أو الذين ثبتتْ خيانتُهم للأُمَّة والوطنِ بتآمرِهم معَ دول الفِرنْجَة ضدَّ السُّلطانِ أو بلاد المسلمين، ولئنْ أردنا أنْ ننظرَ بعينِ الحقِّ والإنصافِ نجدُ أنَّ ما لا يحصىٰ من الشَّوامِ وغيرِهم من الشبابِ العربيِّ الذين قرؤوا بالمدارسِ الأجنبيَّة وغُذُّوا بلبانِ أهلِها أيامَ الدولة العثمانيةِ كانوا ينقمُون علىٰ إمامِ المسلمين ودولتِهم ويتربَّصون بها الدوائرَ، ويكاتبون الأعداءَ الأجانبَ ويُغْرُونَهم علىٰ احتلال البلادِ الإسلاميةِ ويطمعُونهم فيها، ويخبرونَهم بأسرارِ الدولةِ العثمانية ويتجسَّسُون إليهم بها، وكانتْ الامتيازاتُ الأجنبيةُ وخوفُ الفتنة مانعةً الدولةَ أيامَ السِّلم من عقوبةِ هؤلاءِ والاقتصاصِ منهم».

وقد ذكرتُ في كتابي "تشنيف الأسماع" -الطبعة الثانية- في ترجمة محبِّ الدِّين الخطيب ما يؤيِّد ذلك، وفي البحث مع التغريبيين في هذا الكتاب مايؤيِّد ما تقدَّم ذكره، وراجع كذلك ترجمة الشيخ طاهر الجزائري الآتية.

٧- ولا ينقضي عجَبي من عدمِ ذكرِه للعارف بالله القدوةِ سيدي محمَّد بن الصِّدِّيق الغُمَّاريِّ ﷺ في الكتابِ مع قوةِ العلاقةِ والحبِّ والزيارةِ والأخذِ والاحتفاءِ بين العارفَيْن الجليلَيْن الكَتَّانيِّ والغُمَّاريِّ ثمَّ بين الأخير وأبناءِ الأوَّل ثمَّ مع بعضِ أحفادِه، وهذا تجدُه في عدَّةِ مصنَّفاتٍ لم يغبْ بعضُها عن يدِ الدكتور

عزوز منها كتاب "عقد الزُّمرد والزبرجَد في ترجمة الابنِ والوالدِ والجد" لسيدي محمَّد الزمزميِّ بن محمَّد بن جعفر الكَتَّانيِّ وقد أكثر الدكتور محمد عزوز من النقلِ منه.

والحاصلُ مما تقدَّم: أنَّ كتابَ الدكتور محمَّد بن عزوز حول العلامةِ السَّيدِ محمَّد بن جعفر الكَتَّانيِّ قيمٌ من حيثُ مصادرُه ومادَّته، وفيه توثيقاتٌ جيدةٌ؛ لأنَّ أصولًا كثيرةً كانت بين يديه ولكنَّ فيه إعوازًا في النقدِ والبيانِ والتعليقِ.

ومع ذلك جزاه الله خيرًا على عملِه ونسأل الله تعالى له التوفيقَ والسدادَ لا سيما في طبعةٍ تاليةٍ.

المطلب الثاني: مصنفاته الحديثيّة

كان السَّيد محمَّد بن جعفر الكَتَّانيُّ من الأفرادِ المعتنينِ بالحديثِ في المغرب بحسبِ وقته، وهذه قائمةٌ بمصنَّفاتِه الحديثيّة:

١ - "الرسالة المستطرفة لبيان مشهورِ كتبِ السُّنة المشرفة".

٢ - "نظمُ المتناثر منَ الحديثِ المتواتر".

٣ - "إسعافُ الراغبِ السَّابق بخبرِ ولادةِ خير الأنبياء وسيدِ الخلائق".

٤ - "القصدُ والمرامُ ببيانِ ما تنفرُ منه الملائكة الكرام".

٥ - "شفاءُ الأسقامِ والآلامِ بما يكفِّر ما تقدَّم وما تأَخَّر منَ الذنوبِ والآثام".

٦ - "الدعامةُ في أحكامِ سُنَّة العمامة"[1].

٧ - "الأقاويلُ المفصَّلةُ لبيانِ حال حديثِ الابتداءِ بالبسملة".

٨ - "أربعون حديثًا في فضائل آل البيتِ عليهم السلام".

٩ - "مسلسلاتٌ حديثيةٌ".

وهذه المصنفاتُ مطبوعةٌ، ومما لم يطبعْ من مصنفاتِه الحديثيّة:

١٠ - "تعجيلُ البشارةِ للعاملِ بالاستخارة".

١١ - "رسالةٌ في تكلُّمه عليه الصلاة والسلام بغيرِ اللغةِ العربية".

١٢ - "رسالةٌ فيما لا يسعُ المحدِّثَ جهلُه، وهي أصل الرِّسالة المستطرفة".

١٣ - "تكملةُ تخريجِ أبي العلاء العراقي الفاسي لتخريجِ أحاديثِ الشهاب". لم يتم.

---

(١) قرأتُ في مجلة المكتبة في الجزءِ الرابعِ -صفر سنة ١٣٤٣- نقدًا لكتابِ "الدعامة في أحكام سنة العمامة" لمدير المجلةِ عبدالعزيز الحلبي، وفيه تشدُّدٌ.

١٤- "شرحُ ختمِ موطأ مالك".

١٥- "شرحُ ختمِ صحيح البخاريِّ".

١٦- "شرحُ ختمِ صحيحِ مسلم".

١٧- "شرحُ ختمِ الشَّمائل النبوية".

١٨- "شرحُ أول ترجمةٍ من جامعِ الترمذيِّ".

١٩- "مسلسلاتٌ حديثيةٌ أولى".

٢٠- "مسلسلاتٌ حديثيةٌ ثانيةٌ".

٢١- "إجازةٌ فيها أسانيدُ الكتبِ السِّتة وغيرِها في كراستين".

٢٢- "إجازةٌ فيها تراجمُ شيوخ له".

٢٣- بعضُ إجازاتٍ مطوَّلة لعددٍ من معاصريه كالشريفِ أحمد السنوسيِّ والشَّيخِ حبيب الله الشنقيطيِّ والشَّيخ محمَّد توفيق الأيوبيِّ.

والتسعةُ المطبوعةُ قرأتُها، ثم وقفتُ على قطعةٍ من "تخريج الشهاب" للقضاعيِّ، وطريقةُ السَّيد محمَّد بن جعفر فيها هو الجمعُ والنقلُ والتقليدُ وتركُ البحثِ في الأسانيدِ استقلالًا.

٢٤- "إسعاف الراغب المشتاق بخبر ولادة خير الأنبياء وسيد الخلائق".

٢٥- "اليمن والإسعاد بولادة خير العباد".

٢٦- "نيل المنى وغاية السول بذكر معراج النبي المختار الرسول".

(تنبيه): وهذه الثلاثة طبعت في مجموع سنة ١٤٢٦، وفيها أحاديث موضوعة كثيرة، وأسفت لهذا الكم الكبير من الموضوعات، والتساهل في إيرادها وعدم المراجعة.

وينبغي عليَّ أن أحذِّر من هذه الرسائل وأمثالها، التي فشت فيها الموضوعات

والتي لا تليق إلَّا بحاطب ليل، ومن مشهور أقوال المحدِّثين: «إذا جمعتَ فقمِّش، وإذا صنَّفتَ ففتِّش»، ولله درُّ شيخنا العلَّامة المحدِّث الناقد سيدي عبد الله بن الصِّدِّيق الذي حذَّر مِن أمثال هذه الموضوعات في جزء: "إرشاد الطالب النجيب إلي ما في المولد النبوي من الأكاذيب" وهو مطبوعٌ.

❀ ❀ ❀

المطلب الثالث
نظرات في بعض مصنفاته الحديثيّة

هذه نظراتٌ في بعضِ مصنَّفاتِ السَّيد محمَّد بن جعفر الحديثيّة، وسأقصرُ الكلامَ على:

١ - "الرسالةُ المستطرفةُ لبيانِ مشهورِ كتبِ السُّنة المشرفة".

٢ - "نظمُ المتناثرِ من الحديثِ المتواتر".

٣ - "تكميلُ تخريجِ أحاديثِ كتابِ "الشهاب".

أولا: "الرسالة المستطرفة"

"الرسالةُ المستطرفةُ لبيانِ مشهورِ كتبِ السُّنة المشرفة" من أهمِّ الكتب الجامعةِ لأنواعِ وأسماءِ كتب الحديثِ الشريفِ، وهي تذكرةٌ حافلةٌ تكادُ لا تخلو منها مكتبةٌ حديثيةٌ، وقد أفصحَ صاحبُ "الرسالة" عن مقصودِه فقال: «والمقصودُ في هذه "الرسالة المستطرفة"، بيانُ المشهورِ، وما تشتدُّ إليه الحاجةُ منها، ليكونَ الطالبُ منه على كمال البصيرةِ والمعرفةِ، وتتميم الفائدةِ بنسبةِ كلِّ كتابٍ لمؤلِّفه، وذكر وفاةِ جامعِه ومصنِّفه»[١]. وأصل "الرِّسالة المستطرفة" رسالةٌ باسم: "ما لا يسعُ المحدِّثَ جهلُه" اطلعَ عليها أحدُ علماءِ شِنقيطَ، فكتبَ لصاحبِ الرِّسالة يرجُوه الإتمامَ فكتبَ الكتانيُّ "الرِّسالة المستطرفة"[٢].

والكتابُ مسردٌ بأنواعِ الكتبِ المصنَّفةِ في الحديثِ الشـريفِ وعلومِه مفتتحًا بكتبِ الحديثِ المسندةِ وبدأ بالصَّحيح[٣]، فكتبِ الأئمةِ أصحابِ

---

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

المذاهبِ الأربعة[1]، فالكتبِ التي التزمَ أصحابُها الصِّحةَ فيها[2]، فالمستخرجاتِ[3]، فكتبِ السُّنن[4]... وهكذا ذكرَ أنواعَ كتبِ الحديثِ، نوعًا بعد نوعٍ، إلىٰ أنِ انتهىٰ بكتب المصطلحِ[5].

ولا يخلي صاحبُ "الرسالة المستطرفة" الكلامَ علىٰ أنواعِ الكتبِ من فوائدَ ونكاتٍ بعضُها قابلٌ للنقاشِ، من ذلك:

أ- أولُ من صنَّف في الصَّحيحِ المجرَّد، وابتداء التدوينِ في العلوم الأثرية[6].

ب- اعتراضُه علىٰ ابنِ الصَّلاحِ إذ قدم كتبَ السُّنن علىٰ "مسند أحمد"[7].

ج- كلامُه حول تصحيحِ الحاكم[8].

د- درجةُ تصحيحِ الضِّياء المقدسيِّ[9].

هـ- البيهقيُّ التزمَ أنْ لا يخرجُ حديثًا موضُوعًا في تصانيفِه[10].

---

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٦) المصدر السَّابق (ص: ٤-٦)

(٧) المصدر السَّابق (ص: ١٨).

(٨) المصدر السَّابق (ص: ٢١-٢٢).

(٩) المصدر السَّابق (ص: ٢٤).

(١٠) المصدر السَّابق (ص: ٣٣).

و- العلومُ الثلاثةُ: الحديثُ، والفقهُ، والتصوفُ، قلَّ أنْ تجتمعَ في شخصٍ على وجه الكمال، وإذا اجتمعتْ فيه فهو فردُ وقتِه، وإمامُ عصرِه[1].

ز- "كنوزُ الحقائقِ في حديثِ خيرِ الخلائق"... قال في الرِّسالة: «وهو مشحونٌ بالأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ»[2]. وغير ذلك منَ الفوائدِ حول المصنَّفاتِ الحديثيَّة.

وختمَ الكتابَ بنصيحةٍ مختصرةٍ تدورُ حول:

١ - أهميةُ تحقيقِ معرفةِ الأحاديثِ النبوية، وأنَّ العلماءَ اتَّفقوا على أنَّه من شرطِ المجتهدِ، والقاضي، والمفتي أنْ يكونَ عالمًا بالأحاديثِ المتعلِّقة بالأحكامِ[3].

٢- تناقصُ العنايةِ بالحديثِ وضعفُ الهمَمِ[4].

٣- أنَّ تحقيقَ هذا العلمِ يحصلُ لمن أعطاه كلَّه واستغرقَ فيه أوقاته[5].

أعمالٌ حول الرِّسالةِ المسْتطرفةِ[6]:

---

(١) المصدر السَّابق (ص: ٢٢١-٢٢٢).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ١٨٤).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٢٢١-٢٢٢).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ٢٢٠).

(٥) المصدر السَّابق (ص: ٢٢١).

(٦) و"الرسالة المستطرفة" طُبعت عدةَ طبعاتٍ، أصحُّها وأشهرُها التي طُبعت بدار البشائر الاسلامية ببيروت سنة ١٤٠٦ -بواسطتي- بتقديمِ حفيد المصنف سيدي محمد المنتصر الكتَّاني، وعمل لها فهرسةً مفيدةً، ولفتَ نظري في مقدِّمته أمورٌ، منها:

١ - أنَّ المقدمةَ جامعةٌ للمدح والثناءِ، ولم تتناول المقصودَ بالذاتِ من المقدمات، وهو الكلامُ على الكتاب من حيثُ المنهجُ أو المصادرُ أو الاستدراكُ، والنكات ، والمناقشات وما يمكنُ أن يسمَّى بفتحِ الأفق العلميِّ من خلال مقدمة الكتابِ ، نعم في التقديمِ فصلٌ مطولٌ (من ص ١٢، إلى ص ٢٨)، بعنوان "الرسالة المستطرفة" قبل تأليفِها وبعده» فيه سبب تصنيف الرسالة، والثناء عليها بما يشبِه التقاريظَ المعروفة، وهو بعيدٌ عن النقد الحديثيِّ كذلك .

٢ - أن المُقَدِّم قصدَ إبهام اثنينِ من علماءِ المغرب هما:

أ- شيخه الذي أكثر من ملازمته والقراءة عليه في المغربِ ومصر، وكم جلس بين يديه مستفيدًا الحافظ السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، فقد ذكره في المقدمة (ص: ٣٧، ٣٨، ٣٨، ٤٠، ٤٢) مجرَّدًا عن اسمِه واسمِ أبيه، وإنما أبهمه بقوله: «شيخُنا الحافظُ أبو العباس الغُماريُّ».

ب- مسنِد عصره السَّيد عبدالحي الكَتَّانيُّ، فقد ذكره في المقدِّمة (ص: ٣٧، ٤٠، ٤١) ويصفه بصاحبِ "فهرس الفهارس"، وفي (ص: ٤٠) قال: أبو عبدالأحد الكتانيُّ.

وأدع الإجابةَ لهذا الإبهامِ لمن يعرفُ سببه، ولا أجد سببًا لإبهام السيد أحمد بن الصِّدِّيق ، والله المستعان.

٣- نقله عن صاحب "الرسالة المستطرفة" (ص٣١) أنه كان يستحسن نظام الجمهورية، وهذا غريبٌ جدًّا فالنظام الجمهوريُّ غير إسلاميٍّ، والمسلمون لا يعرفون إلَّا نظام الخِلافة أو الإمامة ..!!

٤- منها قوله (ص٣٧): «وذيَّل كتابه "سلوة الأنفاس في أعلام فاس" كثيرون منهم: صاحب "فهرس الفهارس" ، في ثلاث مجلدات».

قلتُ: أين هؤلاء الكثيرون؟ ولماذا لم يذكرهم؟ وأعرف أن صاحب "فهرس الفهارس" ذيله في جزء، وهو في نهاية المجلد الثاني من انتقاده لـ"سلوة الأنفاس" واسمه " إعلام الحاضر والآت بما في السلوة من الهنات"، وفيه انتقادات صارخةٌ

هناك أعمالٌ حول "الرسالة المستطرفة" منْ تلاميذِ مصنِّفها السَّيدِ محمَّد بن جعفر الكَتَّانيِّ وقد وقفتُ علىٰ عملَين:

أولهما: "نظمُ الرسالة المستطرفة" للفقيه السَّيد محمَّد المدني بن الغازيِّ الحُسْنيِّ الحَسَنيِّ[1]، سماه "الفوائد اللطيفة في ذكرِ كتبِ السُّنة الشريفة"، وقد بلغَ النظمُ ثلاثةَ آلافِ بيتٍ[2] وأظنُّ أنَّ الفائدةَ العلميَّة من هذا النظمِ قليلةٌ أو قد تكون

للسلوة ولصاحبها وأولاده وأحفاده، وبألفاظٍ خشنةٍ.

٥- وقال (ص ٣٧): «واختصر "شفاء الأسقام" شيخنا الحافظ أبو العباس الغماريُّ، وله عليه مستدرك».

قلتُ: أظنه هو "تنوير الحلبوب بتكفير ما تقدَّم وما تأخر من الذنوب" وقد ذكره سيدي عبد الله بن الصديق في حاشيته علىٰ "بشارة المحبوب" للأذرعي (ص٧).

ولم أره ولو مصوَّرا، وسيدي المنتصر الكتاني كان قريبا من شيخه الحافظ أحمد بن الصِّدِّيق.

٦- ومنها (ص٧) تشدُّده بدون مُسوِّغٍ شرعيٍّ علىٰ الأخ صاحب الطبعة الباكستانية من "الرسالة المستطرفة"، لأنه طبع الرسالة المستطرفة، وكان الأولىٰ توجيه الشكر له علىٰ نشر العلم، فالعلم لا يحجر عليه بدعاوىٰ حقوق الطبع، هذا عن المقدِّمة، أمَّا الكتاب فتركه الشيخ المنتصر بدون أي تعليقٍ، مع احتياجه لذلك في عِدَّة أماكن.

(١) ومن شيوخه سيدي محمَّد بن جعفر الكتانيُّ، وسيدي المهديُّ الوزانيُّ، أَلَّفَ تآليفَ عديدةً، تُوفي سنة ١٣٧٨.

ترجمته في: "سل النصال" (ص: ١٧٤)، "إتحاف المطالع" (٢/ ٥٦٩)، "أعلام الفكر في العدوتين الرباط وسلا" (٢/ ٢٠١)، "أعلام المغرب في القرنِ الرابعِ عشر" (ص: ١١٠).

(٢) مقدمة تحقيق "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٨).

مُنْعَدِمَةً وما هي الفائدةُ المرجوَّةُ من تغييرِ النثرِ السهلِ إلىٰ نظمٍ؟ وقد يكونُ مستغلقًا في بعضِه ويحتاج إلىٰ حلٍّ.

ثانيهما: "الأمالي المستظرفة علىٰ الرسالة المستطرفة" للحافظِ السَّيد أحمد ابن الصِّدِّيق الغُماريِّ وكان اسمه "الأبحاث المستظرفة" ثمَّ حوَّله إلىٰ "الأمالي".

١- قال السَّيدُ أحمد في مفتتح "الأمالي المستظرفة عنِ الرِّسالة المستطرفة": «من أنفعِ ما ألفه شيخُنا الإمامُ العلَّامةُ المحدِّثُ الصُوفيُّ، أبو عبدالله محمَّد بن جعفر الكَتَّانيُّ رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه كتابُ "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتبِ السُّنَّة المشرَّفة"، فإنه نفعَ به أهلَ السُّنَّة وخدَمَةَ الحديثِ الشَّريفِ نفعًا بيِّنًا، وأرشدَهم إرشادًا كافيًا فيما يجبُ عليهم معرفتُه من كتبِ السُّنة ويقبحُ بهم جهلُه، جزاه الله علىٰ ذلكَ وأعظمَ مثوبتَه»[1].

٢- ثمَّ ذكر أنه وقعتْ فيه بعض أوهامٍ خفيفةٍ، وقد قيَّدها في جزءٍ، من غير مراجعةِ مصدرٍ ولا كتابٍ ولا تنقيبٍ وبحثٍ عما يعرف به الخطأ من الصَّوابِ، وإنَّما ذلك مما علقَ بالبال، ولم يناقشْه في الكتبِ المجرَّدةِ، وعلَّقَ هذا الجزءَ في مجلسٍ واحدٍ في معتقله بمدينةِ آزمورَ في شهرِ ربيع من سنة سبعين وثلاثمائةٍ وألفٍ[2].

٣- وقد بلغتْ جملةُ تعقيباتِ السَّيدِ أحمد بنِ الصِّدِّيقِ في "الأمالي المستظرفة" أربعةً وأربعينَ تعقيبًا في مسائلَ مختلفةٍ تتعلقُ بالكتبِ ومصنِّفيها وببعضِ مسائلَ في الحديثِ، وكانَ ابنُ الصِّدِّيقِ في غايةِ الأدبِ والتقديرِ لشيخِه

---

(١) "الأمالي المستظرفة علىٰ الرسالة المستطرفة" (ص: ٥٣).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٥٣، ٧٤).

الكَتَّانيِّ، يَقِظًا مُطَّلِعًا، مُستقِلًّا في فكرِه كما هي عادتُه رحمه الله تعالىٰ.

ولم يكتف السيد أحمد بالاستدراك علىٰ "الرسالة المستطرفة" في "الأمالي المستظرفة" فله استدراكات عليها في "المداوي" ففي (٣/ ٣٥٤) منه جاء الكلام علىٰ جزء الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص الدوري البغدادي المتوفَّىٰ بها سنة إحدىٰ وثلاثين وثلاثمائة عن سبع وتسعين سنة، فقال ابن الصِّدِّيق: «وقد ذكره شيخنا أبو عبد الله الكتَّاني في "رسالته المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة"، وقال عنه: هو جزءٌ لطيفٌ مُشتمِلٌ علىٰ نحو من تسعين حديثًا».اهـ وليس كما قال، فإن عندي الجزء الثاني منه، وهو مشتملٌ علىٰ نحو من مائتين وخمسين حديثًا».انتهىٰ

وبقي عليَّ أنْ أقولَ: إنَّ في "الرسالة المستطرفة" فوائدَ، وأماكن تحتاج للاستدراك والتقييد، وفيها كذلكَ نقصٌ، ذلك أنَّ صاحبَها لم يوجِّه النظرَ إلىٰ تراثِ آل البيتِ الحديثيِّ مع تعدُّدِه وتنوُّعِ مصادرِه وكثرةِ مُصنِّفيه سواء من أئمَّةِ آل البيت عليهم السلام ومنْ شيعتِهم، ومن أسباب ذلك أن الأصول التي اعتمد عليها الشيخ سيدي محمد بن جعفر لا تعنىٰ بتراث وعلوم آل البيت...!

(**فائدةٌ**): كتبَ حافظُ العصرِ السيدُ أحمد بن الصِّدِّيق الغماريُّ منْ معتقلِه لشقيقِه سيدي المحدِّثِ المفيدِ عبد العزيز بن الصِّدِّيق قال : «وأمَّا "الأمالي" فإنِّي كتبتُها علىٰ غايةِ التحرُّزِ والتحفُّظِ، علىٰ مقامِ أستاذنا لأننا لا نريدُ أنْ نخرجَ معه إلىٰ شيءٍ يُفهمُ منه إساءةُ الأدبِ علىٰ مقامِه هذا أولًا.

وثانيًا: لم أجعلْ نظري موجَّهًا إلَّا إلىٰ كتبِ الأصول المسنَدِة وأمَّا سِواها فلم أنظرْ فيه...، وإنَّما ذكرتُ "تخريجَ الكشافِ" للحافظِ، و"الإلمامِ" لابنِ دقيقِ العيدِ لأهميتِها فقط، وأمَّا "أسنىٰ المطالبِ" فهو أقلُّ من أنْ يتكلمَ عليه من

جِهةٍ، ومنْ جهةٍ أخرىٰ فإنه يحتاجُ إلىٰ تأليفٍ قدر "الأمالي" المذكورةِ أربع مراتٍ لأنَّ نقضَ مدحِ شيخنا له ووصفَه المذكور يحتاجُ إلىٰ ذكرِ أدلته باستقصاءِ أوهامِه المضحكة، والكتابُ ليس جاهزًا عندي، وقد ذكرتُه في كثيرٍ من مؤلَّفاتي بما لا مزيدَ عليها.

وأيضًا فإنِّي أمليتها في مجلسٍ واحدٍ منْ غيرِ مراجعةِ مصدرٍ ولا كتابٍ أصلًا، ولو كانتِ الكتبُ لأمكنَ مراجعةُ الوفَيَاتِ وغير ذلكَ لأنَّني شككتُ في أمورٍ فسكتُ عنها حيثُ لا يوجدُ معي مرجعٌ أحقِّقُها فيه، فمن ذلكَ قوله (ص١٠٥) في كتبِ الشمائل: «ولأبي بكرٍ المقريِّ» فإنه وهمٌ، لأنه لأبي الحسن المقريِّ صاحبِ "المعجمِ" و"الأربعين"، وتلميذِ أبي يعلىٰ وراويةِ كتبه، وإذا ظهرَ لك فيها أشياءُ فاعملْ علىٰ "الأمالي" المذكورةِ ذيلًا تتميمًا للفائدةِ». انتهىٰ كلامُ السيِّد أحمد بن الصِّدِّيق بزيادة ما بين المعقوفتينِ فهو عزْوٌ منِّي.

ثانيًا: "نظم المتناثر من الحديث المتواتر"

تمهيد:

سُئل شيخُنا العلامةُ المعقوليُّ المحدِّثُ الشريفُ سيدي عبدالله بن الصِّدِّيقِ الغماريُّ الحسنيُّ رحمه الله تعالىٰ عن أجمعِ كتابٍ في الأحاديثِ المتواترةِ فأجاب: «وأما أجمعُ كتابٍ في المتواترِ فلمْ يؤلَّف لغايةِ الآنَ، وقد ألفَ الحافظُ السيوطيُّ كتابَ "الأزهار المتناثرة في الأحاديثِ المتواترة"، وهو مخطوطٌ لم يُطبعْ، ذكر فيه ما رواه من الصَّحابةِ عشرةٌ فصاعدًا لكنَّه أخلَّ فيه بشرطِه فذكر فيه من الأخبارِ ما لم تصلْ رواته إلىٰ عشرة، كما أنَّه فاته شيءٌ كثيرٌ علىٰ شرطِه وجملةُ ما فيه علىٰ ما أذكرُ مائةٌ وعشرةُ أحاديثَ، تزيدُ أو تنقصُ شيئًا قليلًا، ثمَّ لخَّصَه في كتابٍ آخرَ سمَّاه "قطف الأزهار".

وألَّفَ فيه قبلَه بدرُ الدِّين الزركشيُّ وشمسُ الدين محمد بنُ عبدالدايم البرماويُّ، ثمَّ ألَّفَ بعده ابنُ طولون الحنفيُّ لكنه في كتابِه هذا كسائرِ كتبه عالةٌ علىٰ الحافظِ السيوطيِّ، وكأن الله سلَّطَ هذا الرجلَ علىٰ كتبِ الحافظِ المذكور ينسخُها ثمَّ ينسبُها لنفسِه من غيرِ حشمةٍ ولا استحياءٍ!! وألَّفَ فيه أيضًا المحدِّثُ السَّيدُ مرتضىٰ الزَّبيديُّ كتابًا سماه "لقط اللآلىء المتناثرةِ في الأحاديثِ المتواترة" نهج فيه منهجَ الحافظِ السيوطيِّ في "الأزهار المتناثرة" لكنَّه اقتصر فيه علىٰ أحدٍ وسبعين حديثًا ختمَها بحديث من كذبَ عليَّ متعمدًا، وقد أوردَه من طريقٍ ثمانية.

وألفَ في المتواترِ أيضًا شيخُنا العلامةُ المحدثُ محمَّدُ بن جعفر الكتانيُّ رحمه الله ورضي عنه كتابا سماه "نظم المتناثر منَ الحديثِ المتواتر" وهو مطبوعٌ بفاس ذكر فيه نحوَ ثلاثمائةِ حديثٍ، لكنه لم يعتَنِ بتخريجِها كما ينبغِي، وأحيانًا

يكتفي بذكرِ من نصَّ علىٰ أنَّ الحديثَ متواترٌ من غيرِ أنْ يذكرَ من روىٰ ذلك الحديثَ من الصَّحابةِ ولا من أخرجَه عنهم، فكانتْ فائدتُه بسببِ ذلك قليلةً.

وألَّفَ شقيقُنا العلامةُ المحدِّثُ السيدُ أحمد كتابا سماه "الإعلام بما تواترَ من حديثِه ﷺ"، وهو كتابٌ حافلٌ إلا أنه لم يتمَّ، ولو تمَّ لكانَ أجمعَ كتابٍ في هذا البابِ لأنه قصدَ فيه إلىٰ استيعابِ الأحاديثِ التي قيلَ بتواترِها ضامًّا إليهَا ما وقفَ عليه أثناءَ مطالعتِه للكتبِ الحديثية كـ"المجالسة للدِّينَوريِّ"، و"زهر الفردوس" للحافظِ ابنِ حجر، و"تخريج أحاديث الكشاف" و"الهداية" للزيلعيِّ وغيرها، مُبيِّنًا ما بلغَ منها حدَّ التواترِ وما لم يبلغْه معَ استيعابِ الطرقِ والرِّواياتِ أعانه الله علىٰ إتمامِه.

فإنْ كنتَ لابدَّ مقتنيًا كتابًا فاستنسخْ كتابَ "الأزهار المتناثرة" للحافظِ السيوطيِّ، وإن شئتَ كتبْنا علىٰ هامشِ نسختِك التي تستنسخُها علاماتٍ نميِّزُ بها الأحاديثَ التي لم تبلغْ حدَّ التواترِ فتكملُ بذلكَ فائدةُ الكتابِ». انتهىٰ كلامُ شيخِنا عليه الرحمةُ والرضوانُ المنشورُ في مجلةِ الإسلامِ بمصرَ (عدد ٤٥، ٢٢ ذو القَعْدة سنةَ ١٣٥٧، ص ٢٧، ٢٨).

والحافظُ السيوطيُّ كان قد صنَّفَ كتابًا في الأحاديثِ المتواترةِ سماه "الفوائد المتكاثرةِ في الأحاديثِ المتواترة" أوردَ فيه ما رواهُ عشرةٌ من الصحابة رضي الله عنهم فصاعدًا، واستوعبَ فيه الطرقَ، ثمَّ علَّقَ الأسانيدَ واقتصرَ علىٰ أسماء الصَّحابةِ الرواة والمخرجين في المصنَّفِ المختصرِ الذي أسماه "الأزهار المتناثرة في الأحاديثِ المتواترة"[1].

---

(١) مقدمة "الأزهار المتناثرة" للحافظ السيوطيِّ (ص: ٣)، وانظر مقدمة "إتحاف ذوي

خطةُ "نظم المتناثر":

أ- ولا تخرجُ خطةُ ومنهجيةُ العلامةِ صاحبِ "نظم المتناثر" عن ذكر الحديثِ، ثمَّ رواتِه من الصحابةِ أو غيرِهم بحيثُ لا يقلُّون عن عشرةٍ، ويبدأ بذكرِ ما عند السيوطيِّ، ثم يذكرُ ما يستدركُ عليه إنْ وُجِدَ، ويميِّزُ زياداتِه بقوله: «قلت:...». وقد يذكرُ من نصَّ على تواترِ الحديثِ ولا يذكرُ من أخرجَه غالبًا، فيقول: «نصَّ على تواترِه فلانٌ، وفي كتابِ فلانٍ، وصرَّحَ بتواترِه في التيسيرِ أو الزرقانيِّ، ونقل المناويُّ عن فلانٍ أنَّه متواترٌ وفي كثيرٍ منه ما يحتاجُ لتحقيقٍ وإعادةِ نظرٍ».

ب- عقد العلامةُ السَّيدُ محمَّد بن جعفر الكتانيُّ مقدِّمةً لكتابِه تناولتِ الحديثَ المتواترَ وما يتعلقُ به من مباحثَ حديثيةٍ وأصوليةٍ.

ج- إذا كانَ الحافظُ السيوطيُّ قد اعتنى في "الفوائد المتكاثرة"، و"الأزهار المتناثرة" بألفاظِ المتواترِ[1] فإنَّ السَّيدَ الكَتَّانيَّ زاد عليه بذكرِ المتواترِ المعنويِّ، ونصَّ على التواترِ المعنويِّ بنفسِه أو عن غيرِه[2].

د- وإذا كان السيوطيُّ قد اشترطَ للتواترِ روايةَ عشرةٍ على الأقلِّ، ومشى على هذا الشرطِ السَّيدُ محمد بن جعفرالكَتَّانيُّ في "نظم المتناثر" إلا أنَّه في بعضِ الأحاديث ينصُّ على تواترِها بدونِ وجودِ العددِ المشترط[3].

الفضائل المشتهرة" (ص ٤٦، ٤٧) للمحدِّثِ السيد عبدالعزيز الغُماريِّ.

(١) مقدمة "الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة" (ص: ٣).

(٢) من المتواترِ المعنويِّ المنصوصِ عليه في "نظم المتناثر": (ص: ٢٠، ٢٩، ٩٨، ١١٣، ١٠٥، ١١٤، ١٢١، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٤٨، ١٤٨).

(٣) من ذلك حديث: **«الولاءُ لمنْ أعتقَ»**، ذكره في النظم برواية خمسة فقط (ص: ١٠٨)،

هـ- وربَّما ذكر العلامةُ السَّيدُ محمَّد بن جعفر الكَتَّانيُّ الحديثَ المتواترَ مع نصِّ العالِم على تواترِه ولا يذكرُ طرقًا، ويكتفي بالنقلِ والسُّكوتِ(١).

و- وهو وإنْ كانَ يسكتُ في مواضعَ فهوَ أحيانًا يناقشُ المخالفَ كما في حديثِ النية(٢)، ومناقشةِ ابنِ خلدون مناقشةً مجملةً في أحاديثِ المهديِّ(٣).

وعمومًا فإنَّ كتابَ "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" كتابٌ مفيدٌ في بابِه، جيِّدُ الفوائدِ، كثيرُ العوائدِ، زاد زياداتٍ على منْ تقدَّمَه، فأضحى الكتابُ متميِّزًا عمن كتبَ في التواترِ ممَّن جاء بعد السيوطيِّ، ولم يزدْ عليهِ شيئًا(٤).

حديث: «لعنَ اللهُ الواصلةَ»، برواية سبعة (ص: ١٤٣)، ونحوه (ص: ١٠١، ١١٦، ١١٩، ١٢٥، ١٤٣).

(١) من ذلك ما في "نظم المتناثر" (ص: ١٥٣، ١٢٣، ١٢١، ١١٣، ١٠٤، ٩٨، ٩٣).

(٢) "نظم المتناثر" (ص: ٢٤-٢٦).

(٣) "نظم المتناثر" (ص: ١٤٥، ١٤٦).

(٤) قال شيخُنا المحدِّثُ السَّيدُ عبدالعزيز الغُماريُّ في "إتحاف ذوي الفضائلِ المشتهرة" حول كتابِ "لقط اللآلي المتناثرة" للسَّيدِ مرتضى الزَّبيدي: «وقد أخذَه من "الأزهارِ" للحافظ السُّيوطيِّ ﷺ من غيرِ أنْ يزيدَ أو ينقصَ، وقُصارى أمرِه فيه أنَّه اقتصرَ على ما ذكره السيوطيُّ مما رواه عشرةٌ ولم يذكرْ ما رواه أقلُّ من ذلك، وجميعُ ما ذكره لا يجاوز السبعينَ، فمن عنده كتابُ السيوطيِّ لا يحتاجُ إلى كتابِ الزَّبيدي، وجاء القِنَّوجِيُّ فسطا على كتابِ الزَّبيدي وأخذَ منه كتابًا سماه "الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون" ذكر فيه أربعينَ حديثًا متواترة». انتهى كلامُ شيخِنا المحدِّث الغُماريِّ من "إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة" (ص: ٤٧) ومنه يعلمُ فضلَ كتابِ "نظم المتناثر".

أعمالٌ حول نظمِ المتناثر:

أولا: "الإلمامُ بطرقِ المتواترِ منْ حديثه ﷺ":

للسَّيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيق الغُماريِّ، وقد ذكره في "المداوي" وهو تخريجٌ لكتابِ "نظم المتناثر"[1]، كتبه استجابةً لرغبةِ شيخِه العلامةِ الشَّيخِ عمر حمدان المحرسيِّ التونسيِّ[2]، وكنتُ أظنُّه هو الأجزاءُ الحديثيةُ التي سيأتي ذكرُها إن شاءَ الله تعالى، ولكنْ تبيَّنَ لي أنه كتابٌ مستقلٌّ لم يكملْه الحافظُ السيدُ أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريُّ.

ثانيا: الأجزاءُ الحديثيَّة للحافظِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيق حول الحديث المتواتر[3]:

ذكر شيخُنا السَّيد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق في "إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة" أسماءَ أجزاءٍ حديثيةٍ للسيدِ أحمد بنِ الصِّدِّيق في هذا البابِ، وسأذكرُها هنا مع التصريحِ برقمِ الصفحةِ من "إتحاف ذوي الفضائل"، والجزءُ المطبوعُ سأضعُ أمامَه حرف "ط" وهي:

١ - "رفضُ اللَّيِّ بتواترِ حديثِ: **من كذبَ عليّ..**" (ص ٤٩).

٢ - "المسكُ التبتي بتواترِ حديثِ: **نضَّر الله امرأً سمعَ مقالتي..**" (ص ٥٢).

٣- "الرَّغائبُ في طرقِ حديثِ: **ليبلِّغِ الشاهدُ منكمُ الغائب**" (ص ٥٣).

---

(١) "البحر العميق في مرويات ابن الصِّدِّيق" (١/ ل٤٠).

(٢) "المداوي" (٢/ ١٩١)، وجاء في "البحر العميق" (١/ ل٤٤) ما نصّه: «وهو -يعني الشَّيخَ عمر حمدان- الذي طلبَ منه تخريجَ أحاديثِ "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" لشيخهما سيدي محمَّد بن جعفر، وبناءً على طلبه شرعَ في كتابه "الإلمام بطرق المتواترِ من حديثه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ"».

(٣) وهذه الأجزاءُ الحديثيَّة وغيرُها حول الأحاديثِ التي قيل: بتواترِها إثباتًا ونفيًا ضمتها مكتبةُ الحافظِ أحمد بن الصِّدِّيق بخطِّه وقد رأيتُها أخيرًا وصورتُ نُسخةً منها.

٤ - "المسهمُ بطرقِ حديثِ: **طلبِ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلم**" (ص ٥٤).ط

٥ - "رفعُ المنارِ بطرقِ حديثِ: **من سُئِلَ عنْ علمٍ فكتمَه أُلجمَ بلجامٍ من نار**" (ص ٦١).ط

٦ - "تعريفُ السَّاهي اللاه بتواترِ حديثِ: **أمرتُ أنْ أقاتلَ النَّاسَ حتَّى يقولُوا لا إله إلا الله**" (ص ٦٣).

٧ - "المنتده في طرقِ حديثِ: **المسلمِ منْ سلمَ المسلمونَ من لسانِه ويده**" (ص٦٥).

٨ - "زجرُ من يومنُ بتواتر حديثِ: **لا يزني الزَّاني وهو مُومن**" (ص ٦٦).

٩ - "مواردُ الأمانِ بطرقِ حديثِ: **الحياءُ منَ الإيمانِ**" (ص ٦٦).

١٠ - "السِّرُّ الجليلُ بطرقِ حديثِ سؤال جبريل" (ص ٦٧).

١١ - "جهدُ الإيمان بتواترِ حديثِ: **الإيمانُ يمان**" (ص ٦٨).

١٢ - "الهدىٰ المتلقىٰ في طرقِ حديثِ: **أكملُ المؤمنين إيمانًا أحسنُهم خلقًا**" (ص ٦٨)، و"المداوي" (٢/ ١٩٢-١٩٣).

١٣ - "فكُّ الرقبة بتواترِ حديثِ: **تفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقة**" (ص ٧٠).

١٤ - "مسامرةُ النديمِ بطرقِ حديثِ دباغُ الأدِيم" (ص ٧٢).

١٥ - "كشفُ الرَّينِ بطرقِ حديثِ مرَّ علىٰ قبرين" (ص ٧٢).

١٦ - "عنبرُ السّحرِ بطرقِ حديثِ سُئل عنِ البحر" وسيأتي الكلامُ عليه إن شاءَ الله تعالىٰ.

١٧ - وبقي جزءٌ مطبوعٌ في هذا المعنىٰ لم يذكرْ هو "اغتنامُ الأجرِ من حديثِ الإسفار بالفجر".

كتاب

[...] اللآلي بتواتر حديث من كذب علي

للفقير إلى الله تعالى خادم الحديث

أحمد بن محمد بن الصديق

غفر الله له ذنوبه

آمين

ويليه

٢	[...] المتبقي، بتواتر حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي	له أيضا
٣	الرغائب، بتواتر حديث ليبلغ الشاهد الغائب	له أيضا
٤	المسهم، بطرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم	له أيضا
٥	زجر المتهام، بطرق حديث من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار	له أيضا
٦	تعريف السامع اللاه، بتواتر حديث أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	له أيضا
٧	المنتقى، بتواتر حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	له أيضا
٨	زجر من يؤمن، بطرق حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	له أيضا
٩	شوارد الإيمان، بطرق حديث الحياء من الإيمان	له أيضا
١٠	المثاولة، بطرق حديث المطاولة	له أيضا
١١	شهد الإيمان، بتواتر حديث الإيمان يمان	له أيضا
١٢	الحسن الملقى، بطرق حديث أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا	له أيضا
١٣	[...]، بتواتر حديث تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة	له أيضا
١٤	[...]، بتواتر حديث بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ	له أيضا
١٥	مسامرة النديم، بطرق حديث دباغ الأديم	له أيضا
١٦	كشف الرين، بطرق حديث [...]	له أيضا
١٧	[...] الشجر، بطرق حديث طهور ماء البحر	له أيضا

صورة أسماء الأجزاء الحديثية المتواترة بخطِّ الحافظ أحمد بن الصِّدِّيق.

(تكميلٌ)

والسَّيدُ أحمد بن الصِّدِّيق في الأجزاءِ المذكورةِ يذكرُ الطرقَ والألفاظَ ويتكلَّم عليها ، كما يعلمُ منَ الأجزاءِ المطبوعةِ، ومن مختصرِ هذه الأجزاءِ التي أوردَها شقيقُه المحدِّثُ السَّيدُ عبدالعزيز في "إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة" ولما وقفتُ عليها أخيرًا وتبركت بملامستها وافقَ الخُبرَ الخَبرَ، ومن كلماته في تحقيق بعض هذه الأحاديث :

أ- ففي جزءِ "اغتنام الأجرِ من حديثِ الإسفارِ بالفجر" قال السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق في مقدمتِه (ص: ٧): «هذا جزءٌ سمَّيته: اغتنام الأجرِ من حديثِ الإسفارِ بالفجرِ، دعاني إليه أنَّ الحافظَ السيوطيَّ عَدَّه من الأحاديثِ المتواترةِ... وتبعه على ذلك شيخُنا أبو عبدالله محمَّد بن جعفر الكَتَّانيُّ في "نظم المتناثر"، وهو وَهْمٌ ناشئٌ من التهوُّرِ والتقليدِ، أمَّا التهوُّرُ فمن الحافظِ السيوطيِّ وأمَّا التقليدُ فمن شيخِنا الذي يعتمدُ عزْوَ المتقدمينَ وكلامَهم ولا يبحثُ في الأسانيدِ، وذلك أنَّ أكثر هذه الطرقِ راجعٌ لطريقٍ واحدٍ».

ثمَّ انفصلَ (ص ١٥) على أنَّ الحديثَ ليس له إلَّا أربعةُ طرقٍ فقط على ما فيها من مقال وهذا العددُ لا يحصلُ به التواترُ.

ب- وفي جزءِ "رفع المنار لطرقِ حديثِ من سُئل عن علمٍ فكتمَه أُلجم بلجامٍ يومَ القيامةِ منْ نارٍ" قال (ص ٧): «أمَّا بعدُ، فقد عدَّ شيخُنا الإمامُ أبو عبدالله محمَّد ابن جعفر الكَتَّانيُّ حديثَ: «**مَن سُئِلَ عنْ عِلْمٍ فكتمه أُلْجِمَ يومَ القيامةِ بلجامٍ من نارٍ**»، من الأحاديثِ المتواترةِ فأوردَه في كتابِه "نظم المتناثرِ من الحديثِ المتواتر"، ثم قال: «ليس هذا الحديثُ متواترًا وإن تعدَّدتْ طرقُه لأنَّها جلُّها ضعيفٌ».

ثمَّ انفصلَ السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ عن قوله (ص ٣٥): «والحديثُ صحيحٌ لا شكَّ فيه، ومن ضعَّفه فإنَّما يتكلَّم عن جهلٍ وقصورٍ، أمَّا كونُه متواترًا فلا، فإنَّ أكثرَ طرقِه ضعيفةٌ من روايةِ الهَلْكَىٰ والمتروكين».

ج- أمَّا في جزء "المسهم في بيانِ حال حديثِ: **طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلم**" فقد صرَّح في مقدمته (ص: ٣) بأنَّ الحديثَ اختلفَ فيه الحفَّاظُ علىٰ أربعةِ أقوال هي: الصِّحةُ والحسنُ والضَّعفُ والوضعُ، ثمَّ قال (ص: ٤): «وأغربَ الحافظُ السيوطيُّ فأشار إلىٰ أنه بلغَ حدَّ التواترِ وتبعَه شيخُنا الإمامُ أبو عبدالله محمَّد ابن جعفر الكتَّانيُّ فذكره في كتابه "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" استنادًا إلىٰ ورودِه من طريقِ ثمانيةَ عشرَ صحابيًّا علىٰ ما ذكره الديلميُّ وغيرُه، فأفردتُ هذا الجزءَ لتحقيقِ الحقِّ في هذا الحديثِ ونصبِ ميزانِ العدالةِ في الحكمِ له أو عليه.

ثم انفصلَ الحافظُ الناقدُ سيدي أحمدُ بن الصِّدِّيق عن قوله (ص٣٧، ٣٨): «فالحكمُ علىٰ الحديثِ بأنه ضعيفٌ مع وجودِ هذه الأسانيدِ تقصيرٌ في البحثِ، وتغافلٌ في النظرِ... كما أنَّ دعوىٰ تواترَه المفيدَ للعلمِ اليقينيِّ تساهلٌ بعيدٌ عنِ الحقيقةِ، فقد رأيتَ ما اشتملتْ عليه أغلبُ أسانيدِه من الكذَّابينَ والوضَّاعينَ الذينَ أسهلُ جنايةٍ عندهم في الحديثِ سرقةُ متونِه واختلاقُ أسانيدِه».

ثلاثة تقييدات للسيد أحمد بن الصديق حول الحديث المتواتر :

التقييد الأول: المتواتر بين المتقدِّمين والمتأخِّرين :

قال ابن الصِّدِّيق في "المداوي" (٣/ ٩٢-٩٣) عند كلامه علىٰ حديث «**اهتزَّ عرشُ الرحمن لموت سعد بن معاذ**»: «صرَّح المتأخِّرون بتواتره أيضًا، اعتمادًا علىٰ قول ابن عبدالبر أنه روي من وجوهٍ كثيرةٍ متواترةٍ؛ لأن المتواتر في لسان الأقدمين كالطحاوي وابن حزمٍ وابن عبدالبر لا يريدون منه معناه الأصولي الاصطلاحي،

وإنما يريدون منه تتابع الطرق وتواردها على معنى واحدٍ، لأنهم يُعبِّرون بذلك عما له ثلاثة طرقٍ وأربعةٍ، وهو لا يفيد التواتر جزمًا، وذلك غرَّ جماعةً ومنهم المؤلِّف، فأكثر في كتابه من الأحاديث المشتهرة، وظنَّها متواترة، وكذلك شيخنا في "نظم المتناثر"، بل أورد فيه الضعيف وعدَّه متواترا».

وقال في "تخريج بداية المجتهد" (٤/ ٢٤٠) :"المتقدمون يطلقون التواتر على الشهرة، فإن هذا المعنى لم يرد إلا من حديث النعمان بن بشير، وسمرة بن جندب وابن عباس، وأنس بن مالك، وهذا عدد المشهور لا المتواتر".

وقال فيه (٥/ ١٤٨) عند الكلام على حديث أفطر الحاجم والمحجوم: "وفي الباب عن نحو سبعة عشر صحابيًّا مع اختلافٍ في أسانيد بعضهم... وأطال البخاريُّ في بيان الاختلاف فيه في "التاريخ الكبير" في باب ثور، ومع هذا عَدَّه الحافظ السيوطيُّ مِن المتواتر اغترارًا بظاهر عدد الصحابة الراوين له وكثرتهم بما فوق العشرة".

التقييد الثاني: كتبَ حافظُ العصرِ السيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق من معتقلِه لشقيقه شيخنا العلامةِ المحدِّثِ المفيدِ سيدي عبد العزيز بن الصِّدِّيق ما نصُّه : «وأمَّا الكتابةُ على "نظمِ المتناثر" فليستْ هي بالسَّهلِ القريبِ، ولكنها نافعةٌ جدًّا، وذاكَ ما دعاني إلى الشُّروعِ في كتابِ "الإلمامِ بطرقِ المتواترِ من حديثِه عليه الصلاةُ السلامُ"، فكتبتُ تلك الرَّسائلَ السبعةَ عشرَ، في بابِ العلمِ والإيمان، وحصل التوقُّفُ إلى حينٍ، وما الغرضُ منه إلَّا التنبيهُ على أوهامِ "نظمِ المتناثرِ" كما تراه أول كلِّ رسالةٍ، من تلكَ الرسائل، التي ليس الأمرُ في حديثِها كما قال، ولعلَّ الله يمنُّ بإكماله إن شاءَ الله تعالى، بل هو بالنظرِ لرغبةِ أهلِ الوقت أنفعُ من الكتابةِ على سُنن البيهقيِّ.

وأما "كشفُ الرينِ بطرق حديثٍ مرَّ علىٰ قبريْنِ"، و"عنبر السحر بطرق حديثٍ سُئل عنِ البحر" [1] فكانَ أوقفني عن إكمالهما أنّي لم أجدْ سندَ بعضِ الرجال المذكورين في "نظمِ المتناثرِ" وبقيتُ مترقّبًا قدومَ المجموعةِ الفوتوغرافية لعلّي أجدُ فيها شيئًا من ذلكَ، فلما قرأتُها لم أجدْ فيها شيئًا ثم شغلتُ عنْهما بغيرِهما، والأمرُ فيهما سهلٌ والطرقُ عندي مجموعةٌ». انتهىٰ كلامُ السَّيد أحمد بنِ الصِّدِّيق بنصِّه مع زيادةِ ما بين المعقوفتينِ فهُو منِّي .

التقييد الثالث : وكتبَ حافظُ العصرِ السَّيدُ أحمدُ بن الصِّدِّيق من معتقلِه خطابًا آخر لشقيقِه المحدِّثِ المفيدِ سيدي عبدِ العزيز بن الصِّدِّيق الغُماريِّ رحمهم الله تعالىٰ قال فيه : «وذلك أنّي كنتُ شرعتُ وأنا بمصرَ في كتابٍ سمَّيته "الإلمام بما تواترَ من حديثِه عليه الصَّلاة والسَّلام" قصدتُ فيه تخريجَ ماذكره سيِّدي محمَّدُ بنُ جعفرٍ في "نظم المتناثر"، مع نقدِه والاستدراكِ عليه في الرِّجال والأحاديث، فكتبتُ نحوَ مائةِ ورقةٍ ووقفتُ، ثم تذكرتُ قول مولانا الوالد لي مرارًا متعدِّدةً في مكاتبه جعلكَ الله سيوطيَّ زمانِك فأردتُ أنْ أحقِّقَ دعوتَه، وأنْ أحفظَ ما كتبتُه علىٰ المتواترِ منَ الضياعِ فأعدتُ الكرَّةَ علىٰ تلكَ الأحاديثِ بتوسُّعٍ وأفردتُ لكلِّ حديثٍ تأليفًا خاصًّا، وهكذا القصدُ إلىٰ تمامِ الأحاديثِ التي قيل إنَّها متواترةٌ مع ما يستدركُ عليها، وذلك يبلغُ أربعَمائةِ حديثٍ بأربعَمائةِ تأليفٍ... ثمَّ بعد أن ذكرَ التآليفَ التي أتمّها قال: هذا ما تمَّ منها الآنَ في مجلَّدٍ قدر "المثنوني والبتار"، وهي سبعةَ عشرَ جزءًا». انتهىٰ كلامُ السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق.

---

[1] هذا أحد مُصنَّفات الحافظ السيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ التي قرأناها في تقاييده، ولم نقف عليها ، ولهذا المصنَّف نظائر ، يمكن جمعها في جزءٍ لطيفٍ.

ومنه يعلمُ أنَّ كتابَ "الإلمامَ بما تواترَ منْ حديثِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ" كتبَ الحافظُ الغماريُّ منه مائةَ ورقةٍ وتوقَّفَ، وأنَّه كتبَ سبعةَ عشرَ جزءًا في الأحاديثِ المتواترةِ أو التي ادَّعى تواترَها، وكانَ مشروعُه في أربعمائةِ حديثٍ، وهذه الرسالةُ قبل وفاتِه بحوالي ثمانيةِ أعوامٍ، فالله أعلمُ ماذا فعلَ في مشروعِه الكبيرِ، رحمه الله وعوَّضه الجنةَ.

ثالثا: زياداتٌ "نظم المتناثر" على "الأزهار المتناثرة" والاستدراك عليهما:

للسيدِ المحدِّثِ عبدالعزيز بن الصِّدِّيقِ الغُماريِّ جزءٌ اسمُه "إتحافُ ذوي الفضائلِ المشتهرةِ بما وقعَ من الزيادةِ في نظمِ المتناثرِ على الأزهارِ المتناثرة" قال في مقدمته: «هذا جزءٌ لخَّصْتُ فيه ما استدركَه شيخُ شيوخِنا الإمامُ أبو عبدالله محمَّد ابنُ جعفر الكتَّانيُّ رحمه الله في كتابه: "نظم المتناثرِ من الحديثِ المتواتر"، على كتاب "الأزهار المتناثرة" للحافظِ جلال الدِّينِ السُّيوطيِّ ﷺ من الطرقِ والأحاديثِ التي على شرطِ كتابِ السيوطيِّ ﷺ وهي ما بلغَ رواتُه عشرةً، مع ضمِّ زياداتٍ لطيفةٍ وطرقٍ مهمَّةٍ من تآليفِ شقيقِنا أبي الفيضِ شيخِ الحديثِ في هذا العصرِ - السَّيدِ أحمد - التي جمعَ فيها طرقِ بعضِ الأحاديثِ المتواترةِ ومن تعليقاتٍ له على "الأزهار المتناثرة" كتبَها بخطِّ يده على هامشِ نسختِه منْ هذا الكتابِ وسيكونُ كتابي هذا مع اختصارَه جامعًا لمقاصدِ هذه الكتبِ»(١).

فصرَّحتْ هذه المقدمةُ بفوائدَ، منها:

أ- أنَّ "نظم المتناثر" فيه أحاديثُ ليستْ في "الأزهار المتناثرة".

ب- أنَّ السَّيدَ أحمد بنَ الصِّدِّيق استدركَ على شيخِه السَّيد محمَّد بن جعفر

---

(١) "إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقعَ منَ الزيادةِ في نظمِ المتناثرِ على الأزهار المتناثرة" (ص: ٤٦، ٤٧).

الكَتَّاني طرقًا ذكرَها في موضعين:

الأول: علىٰ حاشيةِ نسختِه من "نظمِ المتناثر".

الثاني: في أجزاء حديثيةٍ مفردةٍ بلغتْ سبعةَ عشرَ جزءًا، وكانَ مشروعُه أربعَمائةِ حديثٍ .

رابعا : اختصارُ "نظم المتناثرِ من الحديثِ المتواتر":

للفقيهِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الرّهونيِّ من أهل تطوانَ بالمغربِ الأقصىٰ، صاحبِ "عمدة الرَّاوين في تاريخ تطاوين"[1]. ذكره في الجزءِ التاسعِ من "تاريخه" المذكورِ ضمنَ ترجمةِ شيخِه السَّيد محمَّد بن جعفر الكَتَّانيِّ، وطريقةُ الرهونيِّ في الاختصارِ أنَّه بعد أنْ أتىٰ بمقاصدِ المقدمةِ، يذكرُ نصَّ الحديثِ، وعددَ من رواه من الصحابةِ بالأرقامِ، وينصُّ علىٰ نوعِ التواترِ هل هو لفظيٌّ أو معنويٌّ؟ وقد بلغَ عددُ الأحاديثِ في هذا المختصر ثلاثمائةٍ وستةَ عشرَ حديثًا، فأحسنَ الله للمؤلِّفِ وللفقيهِ الرهونيِّ.

ثالثًا- "تكميلُ تخريجِ العراقيِّ الفاسيِّ لأحاديث الشِّهاب"

التعريفُ بكتابي القُضَاعِيِّ "الشهاب" و "المسند":

كتاب "الشِّهاب في الحكَمِ والأمثال والآداب" جمعَ فيه القاضي محمَّد بن سلامة بن جعفرٍ القُضَاعِيُّ الشافعيُّ المصريُّ[2] كلماتٍ من الحكمةِ في الوصَايا،

---

(١) "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين" للفقيه الرهوني (٩/ ل٤٢-٦٤).

(٢) كان من فقهاء الشَّافعيةِ، تولَّى القضاءَ بمصرَ، قال الحافظُ السلفيُّ: «كان من الثقات الأثباتِ، شافعيَّ المذهبِ والاعتقادِ مرضيَّ الجملة». تُوفِّي سنة ٤٥٤.
ترجمته: في "طبقات الشافعية" لابن السبكيِّ (٤/ ١٥٠)، و"حسن المحاضرة" للسيوطيِّ (١/ ٢٢٧) ومقدمة تحقيق "مسنده" (١/ ٧-١٠).

والآدابِ والمواعظِ والأمثال من الحديثِ النبويِّ الشريفِ، محذوفَ الأسانيدِ هذا هو "الشهاب".

ثم جمعَ القُضَاعِيُّ كتابًا آخرَ فيه أسانيدُ الشهابِ هو "مسند الشهاب"[1] قال في أوله: «هذا كتابٌ جمعتُ في أسانيدِه ما تضمَّنه كتابُ "الشهابِ من الأمثال والمواعظِ والآدابِ"، فمن أرادَ المتونَ مسرودةً مجردةً نظرَها هناك، ومن أرادَ مطالعةَ أسانيدِها نظرَها في هذا الكتابِ».

عملُ أبي العلاء العراقيِّ الفاسيِّ على كتابِ "الشهاب":

كتب العلامةُ الشريفُ أبوالعلاء العراقيُّ[2] تخريجًا لأحاديثِ "الشهاب" على أحدِ نسخِه المشروحةِ، وهذا التخريجُ غيرُ كاملٍ، وكان تخريجُه على حاشيةِ الشرحِ.

استكمالُ السَّيد محمد بن جعفر الكتانيِّ للتخريج:

أمَّا السَّيدُ محمَّد بنُ جعفرٍ الكتَّانيُّ فقد عمدَ إلى الأحاديثِ التي خرَّجها أبوالعلاء العراقيُّ بعد أنْ خشيَ عليها الدروسَ والضياعَ فقيدَها، ثمَّ أكمل تخريجَ العراقيِّ لأحاديثِ "الشهاب"، ولم يكملْ هو التخريجَ أيضًا[3].

---

(١) مقدمة "مسند الشهاب" (١/ ٣٤-٣٣)، مقدمة "الكنز الثمين في أحاديث النبيِّ الأمين" للغُماريِّ (ص: ي، ك)

(٢) هو أبو العلاء إدريسُ بنُ محمَّدِ بن حمدون العراقيُّ الحسينيُّ الفاسيُّ كان معتنيًا بالحديث، مقبلًا عليه، وله مصنفاتٌ، ولد سنة ١١٢٠ بفاس وتُوفِّي بها سنة ١١٨٣. ترجمته في: "سلوة الأنفاس" للكتاني (١/ ١٤١) "الإعلام" للمراكشي (٣/ ١٦) "الفكر السامي" للحجويِّ (٢/ ٢٩١)، "الاستئناس للغُماريِّ" (ل ١١٤)، و"تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ" لمحمود سعيد ممدوح .

(٣) "البحرُ العميقُ" للسيدِ أحمد بن الصِّدِّيق (١/ ل٩٢)، مقدمة "الكنز الثمين" للسيد عبدالله بن الصِّدِّيق (ص.ل)

نماذجُ كاشفةٌ لمنهجِ السَّيدِ محمَّدِ بنِ جعفرٍ الكتانيِّ في استكمالِ التَّخْرِيجِ:

عملُ السَّيدِ محمَّدِ بنِ جعفرٍ الكتانيِّ في استكمال تخريجِ أبي العلاء العراقيِّ لأحاديثِ كتابِ "الشهاب" للقُضَاعِيِّ، لا يخرجُ عن الاعتمادِ على المتأخِّرين كالمناويِّ، والزرقانيِّ، بدونِ النظرِ في الأسانيدِ وتطبيقِ القواعدِ، وقد انتقيتُ أمثلةً من عملِه، تظهرُ منهجَه.

١ - حديثُ رقم (٢٤): «**الرَّضَاعُ يُغيِّرُ الطِّباعَ**»:

قال أبو العلاءِ العراقيُّ: أخرجَه عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، ومن عندَه أوردَه في "الجمع" ومختصره، وأخرجَه أيضًا الدارَقُطنيُّ في "الأفراد" قال في "الميزان": «منكرٌ جدًّا» (ع) وفوقَه «منكرٌ جدًّا».

قال الشيخُ سيدي محمَّد بنُ جعفر الكتانيُّ: «قلتُ: أخرجَه عنه أيضًا الديلميُّ وابنُ لال وعزاه في "المواهب" لأبي الشيخِ من حديثِ ابنِ عمرَ، قال شارحُها ما نصُّه: «وادَّعى بعضُهم أنه حديثٌ حسنٌ» وتُعقِّبَ بأنَّ فيه صالحَ ابنِ عبدالجبَّار قال في "الميزان": «أتى بخبرٍ منكرٍ جدًّا» وساقَ هذا الحديثَ، وفيه أيضًا عبدالملك بن مسلمةَ مدنيٌّ ضعيفٌ وفي "التيسير" «حديثٌ منكرٌ» (كـ).انتهى

قلتُ: ليس للشيخِ سيدي محمَّد بنِ جعفرٍ الكتانيِّ إلا النَّقلُ من "شرح المواهب اللدنية" للزرقانيِّ (٢٥/ ١٠)، وكلمةِ المناويِّ في "التيسير" (٢/ ٤١).

٢ - حديث رقم (٨): «**الجماعةُ رحمةٌ والفرقةُ عذابٌ**»:

قال العلامةُ أبو العلاء العراقيُّ الفاسيُّ: «أخرجه النُّعمانُ بن بشيرٍ عن النبيِّ ﷺ أنه قال على المنبرِ... فذكره، ومن عنده ومن عند عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" أوردَه في "الجمع" ومختصره، قال الزركشيُّ: وسندُه ضعيفٌ،

وأقرَّه السيوطيُّ في "الدرر"، وكذا جزمَ بضعفِ سندِه السَّخاويُّ، وقال: لكنْ له شواهدُ (ع) ونقله المناويُّ كذا بخطِّه في "الفيض" وبيَّنَ وجهَ ضعفِه وفي "التيسير" إسنادُه ضعيفٌ (ع) وفوقه ضعيفٌ لكنْ له شواهدُ (ع)».

قال الشيخُ سيدي محمد بن جعفر الكتاني: «قلتُ: ولذا قال الزرقانيُّ في "اختصار المقاصد": أنه حسنٌ لغيرِه، وقال المنذريُّ: إسنادُه لا بأسَ به (كـ) انتهىٰ.

قلت: أينَ هذا الإسنادُ الذي عليه الكلامُ؟ ولماذا ضعَّفه بعضُهم؟ وقال آخر حسنٌ لغيره؟ فالحكمُ علىٰ الشيء فرعٌ عن تصوُّرِه، والناظرُ الناقدُ يتأسَّفُ لهذا النزول في المعرفةِ الحديثيةِ بحيثُ يتركُ الإسنادَ، ويكتفي بآراءِ الحفَّاظِ أو من ليس بمحدِّثٍ أصلًا.

والحديثُ في "مسند أحمد" أو منْ زوائدِ ابنِه عبدالله (٤/ ٢٧٨) قال: حدَّثنا منصورُ بن أبي مزاحمٍ: حدَّثنا أبو وكيع الجراح بن مليح، عن أبي عبدالرحمن، عن الشَّعبيِّ، عن النعمانِ بنِ بشيرٍ قال: قال رسول الله ﷺ علىٰ المنبر: «**منْ لم يشكرِ القليلَ لم يشكرِ الكثيرَ، ومنْ لم يشكرِ الناسَ لم يشكرِ الله، والتحدثُ بنعمةِ الله شكرٌ وتركُها كفرٌ، والجماعةُ رحمةٌ والفرقةُ عذابٌ**».

قلتُ: هذا الحديثُ حسنٌ بشواهدِه وطرقِه، فله طرقٌ وألفاظٌ يطول ذكرُها والكلامُ علىٰ أسانيدها، وأوعبُ من تكلَّم عليه ابنُ الصِّدِّيق في "وشي الإهاب" (٣/ ل ٣٧٠، ٦٨٣).

٣- حديث رقم (٣٦): «**كلمةُ الحكمةِ ضالَّةُ كلِّ حكيمٍ**»:

قال سيدي أبو العلاء العراقيُّ الحسينيُّ الفاسيُّ: «أخرجه المصنفُ عن أبي هريرة رضي الله عنه وزاد: «**وإذا وجدَها فهوَ أحقُّ بها**» وكذا أوردَه في "الجمع" من عند العسكريِّ في "الأمثال"، ولابنِ النَّجَّار في "تاريخه" عن بريدة: «**الحِكْمَةُ ضَالَّةُ**

المُؤمنِ حيثُما وجدَها أخذَها»، ويأتي للمصنِّفِ (ع) وبجانبِه لا أعرفُ مرتبتَه (ع)».

قال الشيخُ سيدي محمَّد بن جعفر الكتانيُّ: «قلتُ: في "الجامعِ الكبيرِ" و"مختصره" في محلٍّ آخرَ بلفظِ: «**الكلمةُ الحِكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ فحيثُ وجدَها فهوَ أحقُّ بها**» وعزاه في "الكبير" للترمذيِّ قال: وضعَّفَه، وابنِ ماجه والعقيليِّ في "الضعفاء" عن أبي هريرة، وأبي الفتيان في "عواليه" وابنِ عساكر عن الأشجِّ، وابن أبي الدنيا عن عليٍّ، وفي "الصغير" للترمذيِّ وابن ماجه عن أبي هريرة، وابن عساكر عن عليٍّ، قال في "التيسير" بإسنادٍ حسنٍ، وأورده في "الجمع" أيضًا بلفظ: «**الكلمةُ الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ حيثُ وجدَها جَذَبَها**»، وقال ابنُ حِبَّانَ في "الضعفاء" عن أبي هريرة (كـ)».انتهى

قلتُ: هذه أحكامٌ متعارضةٌ، وكلامٌ غيرُ محرَّرٍ، فللحديثِ طرقٌ، وسأقصرُ الكلامَ على طريقي عليٍّ وأبي هريرة بسببِ قصرِ الكلامِ عليهما، وسأبدأ بالثاني وهو طريقُ أبي هريرة: أخرجَه الترمذيُّ (رقم ٢٦٨٧) وابنُ ماجه (رقم ٤١٦٩) وابنُ حبَّان في "المجروحين" (رقم١٥)، والقُضَاعِيُّ في "مسند الشهاب" (١/ ٦٥) وغيرُهم منْ حديثِ إبراهيمَ بنِ الفضلِ، عن سعيد المقبريِّ، عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «**الكلِمةُ الحكْمةُ ضَالَّةُ المؤمنِ فحَيثُ وجدَها فهوَ أحقُّ بِها**».

قال الترمذيُّ: «وإبراهيمُ بن الفضلِ المخزوميِّ يُضعَّفُ في الحديثِ من قِبَلِ حفظِه»، وإبراهيمُ بن الفضل شديدُ الضَّعفِ انظره في "التهذيبين" وفي "التقريب" (رقم ٢٢٨): «متروكٌ».

وحديث عليٍّ عليه السلام عزاه السيِّدُ محمد بن جعفر الكتانيُّ رحمه الله تعالى لابنِ عساكر ونقل عن المناويِّ في "التيسير" (٢/ ٢٢٧) تحسينَ إسنادِه، وهو عند

ابنِ عساكر (٥٥/ ١٩٢)، والديلميِّ في "مسند الفردوس" (٢/ ١٠١) ورواه عن عليٍّ عليه السلام أبو الدنيا الأشجُّ الكذَّابُ المشهورُ الذي حدثَ عنْ عليٍّ بقلةِ حياءٍ بعد ثلاثمائةِ سنةٍ من عليٍّ.

وانظر "وشي الإيهاب" (٢/ ل١١٤-١١٥، ل٥٠٩، ٥٠٨،) فلا أدري كيف حسَّن المناويُّ هذا الإسنادَ؟! ثمَّ الأغربُ هو تقليدُ السَّيد محمَّد جعفر الكتانيِّ للمناويِّ في هذا التحسينِ، نسأل الله تعالىٰ الصَّوْنَ والسَّلامة.

وبعد، فهذا التكميلُ لتخريجِ أحاديثِ "الشهابِ" للسَّيدِ محمَّدِ بنِ جعفرٍ في النسخةِ التي بين يدي من (١-٧٠) اعتمدت فيه علىٰ نسخةٍ مصحَّحةٍ اعتُمدت كأطروحةٍ تكميليةٍ في إحدىٰ الجامعات المغربية، تسلَّمتها من أحد أحفاد الشيخ محمد بن جعفر الكتاني، والتخريج لا يخرجُ عن النماذجِ الثلاثةِ التي ذكرتُها والله أعلمُ بالصوابِ، وسأكفُّ وأرفعُ القلم، ورحم الله الشيخَ سيدي محمَّدَ بن جعفرٍ الكتانيَّ.

والحاصلُ مما تقدَّم يمكنُ أنْ يقال:

١- إنَّ العلامةَ السَّيد محمَّد بنَ جعفر الكَتَّانيَّ، كان من كبارِ علماءِ المغرب المشاركين في عدَّةِ فنونٍ، وكانتْ له رحلةٌ للمشرقِ، ومجاوَرةٌ بالمدينةِ المنورةِ.

٢- اشتهرَ في عصرِه بمعرفةِ الحديثِ الشريفِ وإقراءِ كتبه، والتصنيفِ فيه، وكانَ له تلاميذُ كثيرون في المغربِ ومصرَ والحجازِ والشَّامِ، وكان يُعدُّ من المشتغلين بالحديثِ بالنِّسبةِ لعصرِه ومِصرِه، واستفاد معاصروه ومن بعدهم بكتابيه "نظم المتناثر"، و"الرسالة المستطرفة".

٣- مُصنَّفاتُه الحديثيَّة ليست نقديةً، ولا يوجدُ فيها ما يحتاجُه المستفيدُ من حيثُ الصناعة الحديثيَّة استقلالًا أو تبعًا، ويغلبُ عليها "جمعُ المتناثر"، وهو يعتمدُ

علىٰ عزْوِ المحدِّثين أو الحفَّاظِ وكلامِهم، ولا يبحثُ في الإسنادِ وما يتبعُ ذلك من الجرحِ والتعديل وقواعدِه وعللِ الحديثِ، وانظر: "البحر العميق" (١/ ٦٣).

٤ - يوجد في مصنَّفاته بعض الأحاديث الموضوعة يذكرها في باب الفضائل، وبالأخص في تصنيفيه في "المولد"، وفي "المعراج"، فينبغي الحذر منها، وهو أمر لا يختصُّ به، فأكثر المصنِّفين في الموالد لا يتحاشون الموضوعات، والله أعلم.

تمَّ المجلدُ الأوَّل من كتابِ

"الاتِّجاهاتِ الحديثيَّة في القرنِ الرابعِ عشرَ"

ويتلُوه المجلدُ الثاني إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات